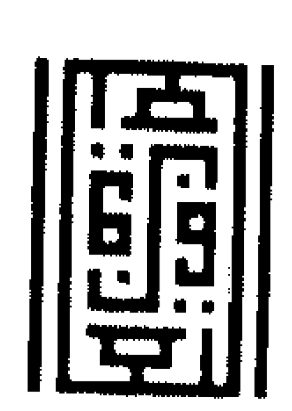




مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة التعاون الفلسطينية

الاقتصاد الفلسطيني

تحديات التنمية في ظل احتلال مديد

جورج العبد
(محرر الكتاب)

عمرو
كشك
رتاني
قاق

هارولد دلك
لورنس هاريس
رجا خالدي
عاطف قبرصي
محمد شديد

انطوان منصور
روجر اوين
الكس بولوك
يوسف صايغ

الإقتصاد الفلسطيني

تحديات التنمية في ظل احتلال مديد




مركز دراسات الوحدة العربية — مؤسسة التعاون الفلسطينية

الاقتصاد الفلسطيني

تحديات التنمية في ظل احتلال مديد

جورج العبد
(محرر الكتاب)

زياد ابو عمرو — هارولد دلك — انطوان منصور
بكر ابو كشك — لورنس هاريس — روجر اوين
هشام عورتاني — رجا خالدي — الكس بولوك
ابراهيم دقاق — عاطف قبرصي — يوسف صايغ
محمد شديد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت: آذار/مارس ١٩٨٩

المحتويات

تقديم ٧

القسم الأول
خلفية ونظرة عامة

الفصل الأول: الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال:
مقدمة ونظرة عامة .... جورج العبد ١٣
الفصل الثاني: التطور الاقتصادي لفلسطين عهد الانتداب:
١٩١٨ - ١٩٤٨ .... روجر أوين ٢٥
الفصل الثالث: اقتصاد الفلسطينيين العرب في اسرائيل .... رجا خالدي ٤٩
الفصل الرابع: اقتصاد الضفة الغربية، ١٩٤٨ - ١٩٨٤ .... انطوان منصور ٨١
الفصل الخامس: اقتصاد قطاع غزة، ١٩٤٨ - ١٩٨٤ .... زياد أبو عمرو ١٠٧

القسم الثاني
القضايا القطاعية والسياسات

الفصل السادس: السياسة الاسرائيلية تجاه التنمية الاقتصادية
في الضفة الغربية وقطاع غزة .... محمد شديد ١٣١
الفصل السابع: سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية
وقطاع غزة .... هشام عورتاني ١٤٩
الفصل الثامن: التنمية الصناعية والسياسات
في المناطق المحتلة .... بكر أبو كشك ١٧٧

الفصل التاسع: النقد والتمويل في الأراضي المحتلة في اطار
نظام مصرفي غير متطور .... لورنس هاريس ٢٠١
الفصل العاشر: العمل والتعليم والتنمية:
وضع الضفة الغربية.............................. عاطف قبرصي ٢٢٩
الفصل الحادي عشر: المجتمع والتغيير في وادي الأردن الشمالي ...... اليكس بولوك ٢٤٩

القسم الثالث
مفاهيم واستراتيجيات

الفصل الثاني عشر: الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال:
الاستلاب والافقار .... يوسف صايغ ٢٦٥
الفصل الثالث عشر: التنمية بالجهد الذاتي:
استراتيجية من أجل البقاء .... ابراهيم الدقاق ٢٩١
الفصل الرابع عشر: نحو استراتيجية للتنمية:
التقوية والمبادرة .... هارولد دك ٣١٣
الفصل الخامس عشر: خلاصة واستنتاجات .... جورج العبد ٣٢٧
فهرس ٣٣٩

تقديم

يضمّ هذا الكتاب ترجمة من الانكليزية للنتائج الرئيسية لندوة «التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال المديد» التي عقدت في كلية سانت كاترين بجامعة أكسفورد في بريطانيا خلال الفترة ٣ ـ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. عقدت الندوة برعاية «مؤسسة التعاون» وهي مؤسسة خاصة غير هادفة للربح وتعمل في مجال دعم التنمية في المجتمع الفلسطيني وخاصة في داخل الوطن المحتل، ومقرّها في جنيف بسويسرا. وقد كان الهدف الأساسي للندوة هو تحفيز الدراسات وإثارة النقاش حول مسائل التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية المحتلة، وعلى الأخص في ضوء التعقيدات العديدة والكوابح الخانقة التي أدخلها الاحتلال الطويل على عملية التنمية الاقتصادية. لقد جمعت الندوة عدداً من اقتصاديي التنمية الفلسطينيين وغير الفلسطينيين بالإضافة الى ممثلين من منظمات دعم التنمية وآخرين ممن يعملون في مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة. وقد قدم المشاركون الدراسات وتبادلوا الخبرات، وبذلوا جهداً خاصاً في معالجة المشاكل الصعبة التي أثارها النقاش الذي سعى الى ايجاد مفاهيم ومناهج تصلح لمعالجة الوضع الاستثنائي قيد الدراسة.

لقد اعدت ثماني عشرة دراسة (باللغة الانكليزية)، ناقشت الندوة خمس عشرة منها. ويضم هذا الكتاب ترجمة لثلاثة عشر بحثاً مع مقدمة وفصل ختامي اعدهما المحرّر. إن اختيار الدراسات للنشر اعتمد في الأساس ضرورة المحافظة على وحدة الموضوع لمختلف الدراسات مع الأخذ بعين الاعتبار ضيق المجال. وتجدر الاشارة بهذا الخصوص الى تلك المساهمات المهمة والقيمة التي أعدها عدد من الباحثين والتي أثارت النقاش في الندوة وأبرزت جوانب مهمة لتجارب التنمية في مناطق أخرى من العالم النامي والتي لم يسمح المجال لادراجها ضمن هذه المجموعة من الدراسات. وأخص في ذلك دراستين حول تجارب التنمية في جنوب افريقيا أعدهما كل من ستانلي غرينبرغ وهارولد وولبي؛ وفي منطقة الباسك باسبانيا أعدّها هوزيه رومان ايلورزا؛ وفي سري لانكا أعدها أي. تي. ارياراتني. بالإضافة الى

دراسة حول سياسة الاحتلال تجاه التنمية أعدّها بسام الساكت، وبحث عن البنية التحتية في فلسطين أعده عباس عبد الحق. وقد أشير لبعض ما جاء في هذه الدراسات في الفصل الختامي غير أنه وللأسف لم يكن ممكناً إدراجها ضمن هذا الكتاب.

من المتوقع أن يعكس كتاب كهذا يجمع عدداً من المساهمات الفكرية وجهات نظر مختلفة في الوقت الذي قد يتضمن أيضاً قدراً ولو بسيطاً من الازدواجية والتكرار. كما أنه من طبيعة الندوات أن تعالج بعض المواضيع معالجة وافية بينما يبقى بعض المواضيع الأخرى بحاجة الى المزيد من البحث والتعمق. هذا بالاضافة الى الأثر الذي يتركه عامل الزمن على المعلومات والنتائج التي تحتويها هذه الدراسات والتي أعدت في معظم الحالات خلال عام ١٩٨٦. ولا حاجة للتأكيد على أن عامل الزمن فيما يخص الوضع الفلسطيني بالذات كثيراً ما يفاجىء الباحث بمتغيرات ومتبدلات توجب إعادة النظر في الكثير من المسلمات المعهودة. والوضع المتغير في المناطق المحتلة لا سيما في ظل التغيرات الجوهرية التي طرأت عليه في الآونة الأخيرة قد يدعو الى مراجعة جذرية لكل ما يتعلق بموضوع التنمية في ظل احتلال قمعي طويل الأمد. غير أن المحرر اختار أن يبقي الدراسات كما أعدها الباحثون للندوة في حينها، وذلك من منطلق اقتناعه التام بأن جوهر المواضيع المطروحة ما زال جديراً بالعرض والمناقشة بالإضافة الى أهمية الدراسات نفسها في تثبيت الخلفية السليمة لما طرأ على الساحة من تغيرات منذ اعدادها.

هناك مشكلة أخرى ذات علاقة أساسية بطبيعة هذه الدراسات وبالمنهجية السائدة فيها وهي مشكلة فرضتها الظروف القسرية التي يعيشها الوطن المحتل. إذ ان غياب سلطة وطنية للشعب الفلسطيني والقيود الصارمة التي تفرضها سلطات الاحتلال على اجراء المسوحات الشاملة والدراسات الأساسية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة اضطرت الباحثين الى الاعتماد شبه الكامل على الاحصاءات والمعلومات التي تصدرها سلطات الاحتلال والأجهزة الرسمية الأخرى في دولة اسرائيل. وقد حاول الباحثون أخذ هذا الوضع في الاعتبار غير أنه من الصعب تجنب كل المشاكل التي قد تنجم عن هذا الوضع الاستثنائي الذي لا شك في أنه ينعكس بصورة أو بأخرى على التحليلات المستخدمة في الدراسات وعلى النتائج التي توصلت اليها. كما يشير هذا الوضع أيضاً الى أهمية دراسة أبعاد هذه العلاقة دراسة دقيقة، وذلك من خلال تمحيص الاحصاءات والمعلومات التي تصدرها اسرائيل حول الأوضاع الفلسطينية تمهيداً لايجاد قواعد معلوماتية أصيلة تكون أساساً سليماً للدراسات والأبحاث حول المجتمع الفلسطيني.

ساهم العديد من الأشخاص في تنظيم الندوة ومن ثم في اعداد المواد للنشر، والمحرر يتقدم اليهم جميعاً بالشكر والامتنان للنصائح والمساعدات القيمة التي قدموها. ويخص بالذكر في هذا الصدد لجنة اعداد الندوة وبالتحديد العضوين المضيفين في اكسفورد، روجر أوين وروبرت مابرو. كما أتقدّم بعظيم الامتنان للفقيد بكر أبو كشك الذي كانت وفاته في حزيران/يونيو ١٩٨٦ قد حرمت الجميع من زميل جليل ووطني ملتزم وأكاديمي بارز. كما أن

الأخضر الابراهيمي من خلال دعمه ومساندته لمؤسسة التعاون وفي خطابه في الندوة حول التنمية في اطار التحرر يستحق كل تقدير وثناء. كذلك أقدم فائق شكري وامتناني للسيدة كاميليا فوزي الصلح لادارتها الندوة وللمهام الأساسية الأخرى التي انجزتها بجدارة. وقد قدم كل من محمد شديد وجون ريتشاردسن ومارغريت أوين المساعدة القيمة في مراحل اعداد المواد للنشر وأنا ممتن لهم. كما أشكر أولئك الزملاء الذين تقبلوا برحابة صدر الطلب بقراءة بعض المواد واعطاء الملاحظات حولها. ومن نافل القول ان أحداً من كل هؤلاء لا يتحمل بأي كيفية مسؤولية الأخطاء والنواقص المتبقية في هذه الأبحاث.

إن آراء الباحثين التي جرى التعبير عنها في هذا الكتاب، بما في ذلك آراء المحرر يجب الا تعزى بأي كيفية الى المؤسسات التي ينتمون اليها أو الى الأشخاص الذين جرى التعريف بمساعدتهم في هذا التقديم أو في الأقسام الأخرى من الكتاب، وبشكل أكثر تحديداً فإن «مؤسسة التعاون» كمؤسسة خيرية غير سياسية هدفها دعم التنمية في المجتمع الفلسطيني لا تتبنى أياً من الآراء أو الاستنتاجات التي جرى التعبير عنها في هذه الأبحاث.

القِسْمُ الأوَّل

خَلفيَّة وَنظرَة عَامَّة

الفصل الأول

الإقتصاد الفلسطيني تحت الإحتلال: مقدمة ونظرة عامة

جورج العبد(*)

لقد تطور التاريخ الحديث لفلسطين في ظل اضطراب سياسي ومآس انسانية دونما نهاية على ما يبدو. فبعد قرون من الحكم العثماني، استيقظت فلسطين، الى جانب الأقطار العربية الأخرى، مفعمة بالآمال النبيلة في الوحدة والاستقلال. وبدلاً من ذلك، وفي ظل ادارة الانتداب التي اقرتها عصبة الأمم، شهد الفلسطينيون العرب أن وطنهم التاريخي بدأت تستوطنه طلائع حركة صهيونية ناشطة. كما أن الحرب في أوروبا وما رافقها من مآس زاد من عدد المهاجرين اليهود، الأمر الذي استثار مخاوف الفلسطينيين العرب وحفزهم على الثورة والعصيان. أما الادارة البريطانية في فلسطين التي بدت وكأنها مترددة أحياناً ومضللة احياناً أخرى، فقد بقيت صادقة بوعودها للحركة الصهيونية[1] اذ اشرفت خلال فترة سيطرتها على فلسطين، على تحول أساسي في البنية للبلاد. ففي فترة لم تتجاوز ثلاثة عقود منذ بداية الانتداب، وجد الفلسطينيون العرب أنفسهم مبعدين عن أكثر من ثلاثة أرباع أراضيهم، وقد تشتت معظمهم لاجئين عبر أراضي البلدان العربية المجاورة.

وبعد ذلك بأقل من جيل، زادت الدولة اليهودية من سيطرتها لتشمل كل فلسطين، ومرتفعات الجولان السورية وصحراء سيناء التي جرى التخلي عنها فيما بعد. واليوم، يسكن

(*) مدير عام مؤسسة التعاون الفلسطينية ـ جنيف ـ سويسرا.

(١) وعدت بريطانيا بالمساعدة على اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين كما عبّر عنه وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ وقد تضمنت ذلك وثيقة الانتداب الصادرة في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٢٢. حول نص وثيقة الانتداب، انظر:

Palestine Government, *A Survey of Palestine,* 3 vols. (Jerusalem: The Government, 1946), vol. 1, pp. 2-10.

أرض فلسطين التاريخية ٣,٥ ملايين يهودي و ٢,١ مليون فلسطيني عربي[٢]. فيما يعيش ٣ ملايين فلسطيني[٣] في شتات قلما يؤمن لهم وجوداً مستقراً في البلدان العربية المجاورة وفي مناطق أبعد من ذلك.

لقد تركت الأحداث المثيرة خلال العقود القليلة الماضية جروحاً عميقة في الجسم الفلسطيني وفي بنيته الاقتصادية والاجتماعية. وكان الاقتصاد الفلسطيني قد أحرز تقدماً ملحوظاً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كما تعززت تلك المنجزات وتقدم الاقتصاد في اتجاه التحديث والتطور الصناعي أثناء الانتداب البريطاني. وكما يشير روجر اوين في مساهمته في هذا الكتاب، فإنه رغم أن البريطانيين نظروا للاقتصاد الفلسطيني في اطار مهمتهم الاستعمارية واهتموا اساساً بالادارة والأمن، الا أن عوامل عديدة تضافرت لتحفيز النمو الاقتصادي فارتفع معدل دخل الفرد في تلك المرحلة ارتفاعاً كبيراً. ومن بين تلك العوامل تدفقات رأس المال والتكنولوجيا، واطراد التمدن، وارتفاع مستويات التعليم، وتوسع التجارة في السلع والخدمات، وفوق كل ذلك التصنيع السريع الذي أوجده تعاظم احتياجات الحلفاء في المنطقة أثناء الحرب العالمية الثانية.

إن إقامة دولة اسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية وعلى الأقسام الأكثر تطوراً ترك اقتصاد الفلسطينيين العرب منحدراً وممزق الأوصال ومعاقاً بدرجة خطيرة. إن اندماج الضفة الغربية مع الأردن ووضع قطاع غزة تحت الادارة المصرية، في الوقت الذي حافظا فيه على روابط الحياة مع الوطن العربي الا أنهما رسخا بقوة التقسيم الذي أفرزته حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩. فحوالى ٣٢٠,٠٠٠ من السكان الاصليين للاراضي التي احتلتها القوات اليهودية قد طردوا الى الضفة الغربية وحوالى ١٨٠,٠٠٠ الى غزة، بينما عزل اكثر من ١٦٠,٠٠٠ داخل الدولة اليهودية الجديدة. ووجد ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني في المنفى خصوصاً عبر الأردن وفي لبنان وسوريا[٤].

إن الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة أقلية عربية في اسرائيل، كان عليهم أن

---

(٢) احتسبت، من:

Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1986* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1986), pp. 26, and 683.

(٣) هنالك تقديرات عديدة للسكان الفلسطينيين خارج فلسطين، ولكنها باختلافها تنحصر في حدود ضيقة. وقد احتسب هذا الرقم، من: مكتب الاحصاء المركزي، **المجموعة الاحصائية الفلسطينية** (دمشق: الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص ٣٢.

(٤) احتسبت، من:

Janet Abu-Lughod, «Demographic Characteristics of the Palestinian Population: Relevance for Planning Palestine Open University,» (Paris: UNESCO, 1980), (Unpublished Study), p. 18; Central Bureau of Statistics, Ibid., p. 26, and Rosemary Sayegh, *Palestinians, From Peasants to Revolutionaries: A People's History Recorded from Interviews with Camp Palestinians in Lebanon,* Middle East Series, no. 3 (London: Zed Press, 1979), pp. 99-100.

يكافحوا ضد اغتصاب غالبية أراضيهم وطردهم وتمزيق فعالياتهم الاقتصادية، والأكثر خطورة من ذلك، فرض نظام الطوارىء الذي أخذ يحكم كل وجوه حياتهم اليومية. وبعد أكثر من جيلين ظلت التطلعات الوطنية لهذا القسم من المجتمع الفلسطيني دونما انجاز. إنهم لم يندمجوا تماماً في الدولة التي هم مواطنوها، فضلاً عن ذلك فإنهم يتحملون أعباء الاغتراب عن المجتمع الفلسطيني الأكبر. وبغض النظر عن التقدم في مستويات التعليم وبعض التحسينات التي جرى الظفر بها بصعوبة في قطاعات اقتصادية محددة، فإن الفلسطينيين العرب في اسرائيل ما زالوا يعانون من سياسات التمييز المتأصلة في بنية الدولة الصهيونية.

يعيش أكبر عدد من الفلسطينيين في الضفة الغربية. والعلاقات مع الضفة الشرقية للاردن ذات تاريخ بعيد قبل ١٩٤٨، لكن دمج الضفتين سنة ١٩٥٠، وكما يلاحظ انطوان منصور في دراسته، ادى الى تعجيل تدفق العمالة ورأس المال والتكنولوجيا في اتجاه الشرق حيث كان يجتذبها ـ بالإضافة الى العوائد الاقتصادية الكبيرة ـ استقطاب السلطة السياسية. وتبع ذلك تحسن في البنية التحتية في القطاع العام في الضفة الغربية وفي الصناعة والى حد ما في الزراعة أيضاً ولو ببطء أكثر مما هو عليه في الضفة الشرقية. وقد ساعد الاستثمار في الاسكان وفي الصناعات الصغيرة وفي السياحة على تحفيز النمو في هذه القطاعات، بفضل الأموال التي كانت ترد أساساً من تحويلات الفلسطينيين العاملين في الأردن وبقية الأقطار العربية. ويلاحظ منصور أن الضفة الغربية كانت قد حققت فائضاً في ميزان المدفوعات بلغ ٩ ملايين دينار اردني سنة ١٩٦٦ بالرغم من العجز في الميزان التجاري الذي كان أكثر من ضعفي هذا المبلغ.

غالباً ما يطلق على قطاع غزة «الزاوية المنسية من فلسطين»، أو في سياق أكثر عصرية «الشقيق الفقير للضفة الغربية» وهو منطقة منبسطة لشريط ساحلي رملي، تبلغ مساحتها ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً، ذاك هو قطاع غزة أثر اكتساح القوى الصهيونية للمنطقة الجنوبية من فلسطين. آنذاك، وبعد توقيع معاهدة الهدنة عام ١٩٤٩، أصبح القطاع مأوى لما يزيد عن ١٨٠,٠٠٠ لاجىء من المناطق الأخرى لفلسطين، الذين طغوا بهذا العدد على سكان المنطقة البالغ عددهم ٨٠,٠٠٠. وفي ظل الادارة المصرية، زاد سكان القطاع الى حوالى ٤٠٠,٠٠٠[٥]. وحدث تطور اقتصادي قليل اثناء هذه الفترة، وتطورت التجارة في مصر خصوصاً، وكذلك ساعدت تحويلات العمال من الخارج على تمويل مستويات عالية من الاستهلاك. أما الأرض الزراعية المتاحة آنذاك فقد تطورت بشكل كثيف بالحمضيات والفواكه، هذا في الوقت الذي فتح صيد السمك منفذاً للفعاليات الاقتصادية. لكن، وكما

---

(٥) أنظر: Abu-Lughod, Ibid., p. 18, and Janet Abu-Lughod, «The Demographic Transformation of Palestine,» in: Ibrahim Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine: Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict* (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1971), pp. 159-162.

يلاحظ زياد أبو عمرو في دراسته، فإن كثافة السكان العالية وشدة قيود الموارد الطبيعية جعلتا من مهمة التنمية الاقتصادية أمراً بالغ الصعوبة.

إن حرب ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لما تبقى من الأراضي الفلسطينية قد خلقا حوالى ٤٠٠,٠٠٠ لاجىء جديد[٦] ووضعا تحت الادارة الاسرائيلية أكثر من مليون عربي فلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وكما يعلق محمد شديد في مساهمته في هذا الكتاب، تحركت السلطات المحتلة فوراً لتحكم ادارتها على موارد المنطقة المحتلة ومن بين أهمها الأرض والمياه فأقامت العديد من الضوابط، من خلال الأوامر العسكرية، التي تحكم جميع النواحي الأساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسكان العرب. لقد حددت الأنظمة العسكرية مناطق أمنية في معظم الأراضي التي لم يعد بامكان الفلسطينيين الاستفادة منها. وقد جرى تثبيت كميات المياه المسحوبة من الآبار بمستويات ١٩٦٧ مما فرض قيوداً شديدة على الزراعة وتحديداً لكبح نمو محصولات اساسية. فيما أغلقت السلطات البنوك العربية واستبدلتها بفروع من البنوك الاسرائيلية، هذا في الوقت الذي ادت فيه التقييدات الصارمة على الفعاليات الاقتصادية الى تجميد فرص العمالة المحلية.

لقد خففت اقتصاديات الطفرة النفطية للأقطار العربية الى درجة ما من الآثار الاقتصادية السلبية للاحتلال خلال منتصف وأواخر السبعينات، التي كانت قد اجتذبت العديد من العمال والفنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة. فالتحويلات التي أرسلها هؤلاء الى عائلاتهم التي كانت دائماً مصدراً مهماً للدخل بالنسبة الى سكان الضفة الغربية وغزة ساعدت على رفع مستويات الاستهلاك ومولت بعض الاستثمار في الزراعة المكثفة وفي الخدمات، وبشكل ملحوظ في الاسكان الخاص.

غير أن الأثر للدافع الانمائي لهذه التحويلات، ظل محدوداً على كل حال. ففي الوقت الذي تراجعت فيه الطفرة النفطية في أوائل الثمانينات، تبين أن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة لم تحقق قدراً يذكر من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي لم يسمح لها بانجاز التغيرات البنيوية المطلوبة للتنمية السليمة. ففي القطاع العام تدهورت البنية التحتية بسبب غياب الاستثمار بينما شلت المؤسسات العامة بسبب قلة الموارد، والاهمال المتعمد أو العداء الصريح من قبل سلطات الاحتلال. ففي كلتا المنطقتين، ضعف القطاع الزراعي بينما جرى استثناء مناطق واسعة من الاستغلال ولهذا انخفضت العمالة الزراعية انخفاضاً سريعاً. كما عم الركود القطاع الصناعي، وحدث تدهور ملحوظ في العديد من الفروع الأساسية. إن تضافر آثار هجرة العمال المهرة والفنيين الى جانب الانحراف في تكوين طلب الاقتصاد الاسرائيلي نحو العمال غير المهرة ساعدا في تعطيل عملية التعليم وتكوين المهارات، أو كما يشير بكر أبو كشك في بحثه، الى تجريد قوة العمل الفلسطينية من المهارة في الأراضي

(٦) Abu-Lughod, «Demographic Characteristics of the Palestinian Population: Relevance for Planning Palestine Open University,» p. 24.

المحتلة، في حين يلاحظ عاطف قبرصي علاقة سلبية مستهجنة بين التعليم والاستخدام. ومع التقييد الصارم للتدفقات التجارية بين الأراضي المحتلة والأسواق العربية، اضطر اقتصاد المناطق المحتلة لإعادة تكييف نفسه لمتطلبات الاقتصاد الاسرائيلي المسيطر، وادى ذلك الى خلق علاقات غير متساوية ومجحفة. ولهذا ففي منتصف الثمانينات لم يشكل مجموع الناتج المحلي الاجمالي للمناطق المحتلة سوى ٤ بالمائة من الناتج المحلي لاسرائيل.

في الوقت نفسه استمرت اسرائيل في مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي منتصف الثمانينات تمكنت اسرائيل من وضع نصف مساحة الضفة الغربية و ٣٠ بالمائة من مساحة غزة تحت السيطرة اليهودية[٧] وزاد عدد المستوطنات اليهودية على ١١٨ بلغ سكانها حوالى ٦٥,٠٠٠ نسمة[٨]. وفي الفترة بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦ بلغت النفقات الكلية على إقامة المستوطنات وعلى صيانتها مليارين من الدولارات الأمريكية[٩]. هذا الى جانب الاستيطان الكثيف للمناطق الشرقية من القدس حيث أقيمت أكثر من ٣٠ مستوطنة تستوعب أكثر من ١٠٠,٠٠٠ يهودي[١٠].

ومن أجل ربط المستوطنات اليهودية بالدولة الاسرائيلية، جرى انشاء شبكة لخدمة هذه المستوطنات تتجنب بشكل عام القرى والمدن العربية، وبهذا أعادت رسم خريطة الأرض التاريخية لفلسطين. وبهدف استكمال دورة الانتزاع والتشريد (وبأساليب مماثلة لتلك التي استخدمتها سابقاً اسرائيل في المناطق العربية المحتلة عام ١٩٤٨)، أعلنت سلطات الاحتلال عن «مخطط لتنظيم الأراضي» تضمن تقييداً مشدداً على التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة اذ حصرها في مناطق محددة في داخل المدن والقرى الفلسطينية وفي محيطها المباشر[١١]. إن هذا المخطط سيترك مناطق واسعة مفتوحة أمام الاستيطان اليهودي، أو على الأقل كمناطق «احتياطية». والحقيقة المهمة في هذا المجال هي أن هذه المناطق قد نزعت وبكل تأكيد من حوزة السكان الفلسطينيين العرب. إن المخطط لم يصبح قانوناً بعد، غير أنه وفي ضوء السلوك الصهيوني على مدى التاريخ الحديث منذ ١٩٤٨، فإن هذا المخطط إن لم ينقض، سيعزز كما في السابق أمراً واقعاً جديداً. وهكذا تصبح الأقلية اليهودية مسيطرة تماماً على أوسع الأراضي الفلسطينية بينما تبقى الأكثرية العربية محصورة ضمن مناطق ضيقة تعاني من

---

(٧) Meron Benvenisti: *The West Bank Data Project: A Survey of Israeli Policies* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), pp. 20-21, and *The West Bank Data Base Project: 1986 Report* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1986), p. 25.

(٨) Meron Benvenisti, *The West Bank Data Base Project: 1987 Report* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987), pp. 52-54.

(٩) Benvenisti, *The West Bank Data Base Project: 1986 Report,* p. 51.

(١٠) منظمة العمل العربية، المستوطنات الاسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (بغداد: المنظمة، ١٩٨٥)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١١) Raja Shehadeh, *Occupier's Law: Israel and the West Bank* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1985), pp. 51-57.

تدهور مستمر. وهذا الوضع شبيه بذاك الناجم عن السياسة العنصرية لجنوب افريقيا بشكل يدعو للانتباه.

رغم هذه الظروف المروعة، يواصل المجتمع الفلسطيني المقيم في وطنه يومياً كفاحه من أجل تحسين مقومات حياته، مقاوماً في ذلك سياسات وممارسات الاستعباد والاحتلال في الوقت الذي يتابع صراعه ضد الشوائب الاقتصادية والاجتماعية المتأصلة في ماضيه المستعمر.

فالمجتمع العربي في اسرائيل تنامى عدده أربع مرات بين ١٩٤٨ و ١٩٨٦ وبرغم العوائق العديدة نجح في تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية باستمرار. ففي سنة ١٩٥٤ كان عدد خريجي الجامعات محدوداً جداً، ولكن في عام ١٩٨٤ بلغ العدد المتراكم من خريجي الجامعات ٩,٠٠٠ [١٢]. فبالرغم عن ابعاد الكثيرين من المواطنين العرب عن أراضيهم وتخصيص جزء قليل فقط من مياه الري المتاحة للزراعة العربية، نجح الفلسطينيون العرب في التغلب على هذه السياسات التمييزية. ويلاحظ رجا خالدي في مساهمته في هذا الكتاب، أن القيمة الانتاجية لوحدة المياه في القطاع الزراعي العربي كانت ضعفي نظيرتها في القطاع اليهودي عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢. ومما يستحق الانتباه أن هذا التطور تحقق على الرغم من أن الزراعة العربية لم تستحوذ الا على جزء ضئيل من رأس المال الذي تتمتع به الزراعة اليهودية.

في الضفة الغربية كانت الهجرة قد قللت كثيراً من معدل نمو السكان. لكن في عام ١٩٨٦ بلغ عدد سكان هذه المنطقة أكثر من ٩٦٠,٠٠٠ نسمة [١٣]. وظل الفلسطينيون يتمسكون بحقهم في متابعة فرص التعليم، فبرغم عداء السلطة تم تأسيس خمس جامعات تستوعب ١٠,٤٠٠ طالب [١٤] وتمول هذه الجامعات من مصادر فلسطينية وعربية. كما أنه برغم التدهور الواسع للمستويات الأكاديمية وللتسهيلات التعليمية في نظام المدارس الحكومية (وهي تحت مسؤولية سلطات الاحتلال)، استطاع الفلسطينيون وبجهودهم الذاتية ايقاف التدهور من خلال زيادة دعمهم للمدارس غير الحكومية بالكيفية نفسها. ونتيجة لشح الاستثمار في المرافق الصحية، انخفض عدد أسرة المستشفيات لكل عشرة آلاف من السكان من ٢٦ عام ١٩٧٤ الى ١٨ عام ١٩٨٥ [١٥]. لكن، من خلال العمل التطوعي وبالاعتماد بدرجة كبيرة على المصادر التمويلية الذاتية، استطاعت المجتمعات الفلسطينية اقامة العديد

---

(١٢) احتسبت، من:

Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1986,* pp. 608-609.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٢، و٦٨٣. ويضم الرقم ٩٦٠,٠٠٠ الفلسطينيين العرب في منطقة القدس.

(١٤) مجلس التعليم العالي، **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية** (القدس: المجلس، ١٩٨٦)، ص ٣٢.

(١٥) احتسبت، من: احسان عطية، **مناطق عربية محتلة: حقائق وأرقام** (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥)، ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

من المستوصفات التي تخدم قطاعات واسعة من سكان المدن والأرياف، وكذلك تمويل التحسينات في العيادات ومراكز العناية الصحية الأولية.

أمّا في الجانب الاقتصادي، فإن معظم التحسن في مستويات الدخل يعود في الأساس الى تنامي تحويلات الفلسطينيين المقيمين في الخارج، بالإضافة الى دعم البلدان العربية والمنظمات العالمية ولعمل سكان الضفة الغربية مرغمين في الاقتصاد الاسرائيلي. إلا أن الزراعة تقلصت والصناعة ركدت. لكن كما يشير هارولد ديك في دراسته حول رجال الأعمال، فإن القطاع الصناعي أظهر، بالرغم من صرامة القيود المفروضة عليه، قدرة عجيبة على البقاء والتطور. وفي الزراعة، أظهر الفلاحون الفلسطينيون براعة ملحوظة في ظل قيود قاسية أيضاً، فبإعادة تركيز جهودهم على الزراعة المكثفة والمروية وبعناية، حققوا نجاحاً كبيراً في زيادة الانتاجية. غير أن القيود التي فرضها الاحتلال على استعمال المياه وعلى التسويق قد أعاقت المزيد من النمو في الانتاجية مما أدى الى تراجع في الانتاج في عدد من المحاصيل الأساسية.

إن الحلول البارعة والخلاقة التي صاغها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال للمشكلات المتفاعلة تحققت أيضاً في القطاعات الأخرى. وكما يوضح لورنس هاريس في دراسته فإن اغلاق البنوك ادى الى انتشار نظام متطور من مكاتب للصيرفة تقوم بأدوار عديدة من تلك التي تقوم بها البنوك. كما أن المنع الرسمي لتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية داخل اسرائيل لم يوقف الفلاحين الفلسطينيين عن إيجاد الوسائل لبيع نسبة مهمة من منتجاتهم هناك. وهناك صناعات استطاعت التنافس بنجاح مع مثيلاتها الاسرائيلية، ونجح بعضها حتى في السوق الاسرائيلية. كما أن القيود التي وضعت على زراعة اشجار الزيتون، والتي بقيت على مدى القرون رمزاً ثابتاً لاستمرار الزراعة الفلسطينية، فشلت في منع زيادة عدد هذه الأشجار بنسبة كبيرة منذ الاحتلال.

أما في قطاع غزة فإن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية كانت ولا تزال دائماً أكثر قسوة والآفاق أكثر كآبة. فمصادرة الاحتلال للأراضي لأغراض الاستيطان اليهودي، والتنامي السريع للسكان في شريط من الأرض مزدحم أصلاً، بالإضافة الى ندرة الموارد الطبيعية، طرحت تحديات مفحمة لبراعة أكثر من نصف مليون من السكان ولقدرتهم على مواجهتها. فبالرغم من أن صناعة صيد السمك في قطاع غزة تفتقر الى التسهيلات المرفئية وتعاني من القيود الشديدة على فعالياتها، فإنها اظهرت قدرة استثنائية على التكيف والتطور. إن تحريم اقامة الصناعات الزراعية المعتمدة على الزراعة التقليدية للحمضيات في غزة والقيود المعطلة لتسويقها قد أدت الى تدهور هذا القطاع الذي كان مزدهراً قبل الاحتلال. بيد أن قطاع غزة استمر في تسويق حمضياته بجهد المزارعين انفسهم، حتى وإن كان بحجم أقل، كما أن أشكالاً أخرى من الزراعة الكثيفة قد نشأت وترعرعت بالرغم من القيود الصارمة على استخدام المياه والأراضي.

وفي مجال الخدمات الصحية فإن قطاع غزة يعاني تقليدياً من ضعف هذه الخدمات ونقصها، ومع هذا فقد تدهورت هذه الخدمات من غير ريب في ظل الاحتلال. فعدد أسرة المستشفيات لكل عشرة آلاف من السكان انخفض من ٢٥ عام ١٩٧٤ الى ١٧ في عام ١٩٨٥[١٦]. ومن أجل المساعدة في تعويض نتائج هذا الانخفاض، اقامت المؤسسات الصحية الفلسطينية الطوعية المرافق الصحية، والبعض منها أقيم بالتعاون مع مؤسسات انمائية دولية. فعلى سبيل المثال هناك مؤسسة صحية فلسطينية منعت بأوامر عسكرية من استلام المساعدة الخارجية وحرمت من جمع التبرعات من الموارد المحلية وأوقفت عن أي توسع في خدماتها، غير أنها بطريقة ما لا تزال تستمر في العمل، وفي بعض الحالات في تطوير برامجها. كما أن متابعة فرص التعليم في القطاع تستمر في النمو، فقد تضاعف عدد طلاب المدارس منذ الاحتلال وتم افتتاح جامعة أيضاً وذلك بموارد الفلسطينيين أنفسهم وبدعم اخوانهم العرب.

وهكذا، فإن الشعب الفلسطيني المقيم في وطنه، في حرمانه من تشكيل سلطته الوطنية الشرعية، وبكونه محكوماً من سلطة تتراوح سياساتها بين الاهمال المتعمد والاضطهاد المنظم، قد أخذ على عاتقه اكتشاف قوته الذاتية من أجل البقاء والتغلب على واقعه. فقد أقام الشعب الفلسطيني الجمعيات الطوعية لانجاز المهام الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين وفي حقول مختلفة كالتعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية التي تستقطب طاقات لا تحصى من المواطنين الملتزمين بالعمل للصالح العام. ويخص بالذكر في هذا المجال، الدور البارز والرائع للمرأة الفلسطينية في نشاط هذه الجمعيات. وهذا الشكل من تطور الاعتماد على الذات إنما يمثل ارتقاء بالتقدم المادي من كونه عملية تقنية اعتيادية الى فعل للتحرر ولإعادة تجديد الذات.

يمثل الوضع في المناطق المحتلة، بالنسبة الى اقتصاديي التنمية، تحدياً قاهراً. ففي العالم الثالث، حيث توفر أغلب الحكومات حداً أدنى من السيادة ومن الموارد التي يمكن حشدها في ظل هذه السيادة، تتمثل مهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً وبالمفهوم الضيق للتعبير في تخصيص الموارد نحو غايات مطلوبة. وتمكنت البلدان الأقل تطوراً وبمساعدة منظمات التنمية الدولية وبإشراف أجهزتها الحكومية، من صياغة برامج معقولة للتنمية وجنّدت الموارد اللازمة لتنفيذها.

ومع أن منجزات البلدان النامية في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي ظلت محدودة، غير أن سيرها نحو النمو والتطور لا يعترضه على الأقل عائق هو في النهاية حاسم قاطع. ففي غالب الأحوال ان البلد الأقل تطوراً لا تحتله قوة مصممة على اقتلاع سكانه الأصليين، فالبلد النامي يشجع عادة مشاريع التنمية، وغالباً ما يدعمها ويحتضنها حتى تكتمل، وهو لا يعيقها ولا يحرمها من التمويل بهدف تعطيلها. كما أن البلد النامي يحفز التنمية ويعطي حماية للموارد الطبيعية، ولا سيما الأرض والمياه، وذلك باسم رفاهية المجتمع، وهو لا يصادرها

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

ويحرم سكانها منها. أما القطاعات المنتجة، وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة فإنهما يحظيان باهتمام خاص فيوفر لهما البنية التحتية الممولة حكومياً وبالقروض الميسرة والأسواق المحمية. غير أن هذين القطاعين لا يكبحان ويعزقان كما هو الحال في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال. والنظام التعليمي غالباً ما يمول بسخاء ويرتبط بالاحتياجات التنموية للمجتمع وهو لا يشوه بتعمد وتفصم أي علاقة له بالتنمية. كذلك الأمر فيما يخص الجهود الطوعية للمجتمع التي تستهدف معالجة المشكلات المحلية فإن حكومات الدول النامية ترحب بها عموماً وتشجعها وهي لا تضايقها وتعطّلها كما هو الحال في المناطق المحتلة.

تتخذ عملية التنمية الاقتصادية اذاً طابعاً غريباً حين ينظر اليها من خلال الموشور الكثيف الذي يفرضه الاحتلال، خصوصاً إذا استمر لجيل أو أكثر. إذ ان ما يقارب نصف سكان الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا قد ولدوا منذ بدء الاحتلال، فيما شب ثلاثة أرباعهم في ظل هذه الظروف التي لا يعرفون غيرها[١٧]. إن النتائج الاقتصادية لاحتلال مديد، بالمقارنة مع معايشة ضوابط حالات الطوارىء قصيرة المدى، خطيرة وجوهرية. فالاحتلال المديد يهدد جوهر النظام الاقتصادي والاجتماعي، وليس فقط مظاهره السطحية. فأغلب الاقتصادات تستطيع أن تحتمل فترات قصيرة من القيود التي تفرضها حالات الحرب وكذلك التعطيل المؤقت لنظامها الانتاجي لكن ليس العديد منها بقادر على أن يتحمّل هذه الأعباء على مدى جيل وأكثر.

والأكثر أهمية من ذلك، هو أن الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، اذا ما أخذنا العقيدة الصهيونية موضع الجدية، لا يمثل غزواً لأرض أجنبية، وإنما يمثل في الأساس انتشاراً للسيطرة اليهودية على ما تبقى من «أرض اسرائيل». إن صياغة المشكلة على هذا النحو تستوجب إعادة تعريف طبيعة الظروف التي تتحكم بحياة الشعب الفلسطيني في فلسطين لأنها تتعدى بكل وضوح فكرة الاحتلال بمفهومه الاعتيادي المعهود. فالوضع ينطوي على الاقتلاع والتشريد. إضافة الى هذا، فإن مفهوم الاقتلاع في هذا السياق يجب أن يفهم لا على أنه تجريد السكان من الأرض التي يملكونها وحسب، وهو في حد ذاته نوع خطير من الاقتلاع، بل يجب أن يفهم بمعناه الواسع، الذي يتضمن أيضاً سلب المحتل للأسس المادية للسكان التي ترتكز عليها حياتهم وتطورهم كمجتمع، وفوق كل ذلك انكاره للحقوق الأساسية لهؤلاء السكان وحرمانهم من الوسائل الكفيلة بازالة المظالم الناشئة نتيجة لهذا الاستلاب. الى جانب ذلك فالاحتلال الاسرائيلي يصر أيضاً على التنكر للثقافة الفلسطينية وعلى تشويه ومصادرة رموز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني. وهكذا فإن مفهوم الاقتلاع يكتسب معنى أوسع في مثل هذه الظروف.

---

(١٧) يضم هذا العدد السكان تحت عمر ٣٠ عاماً حيث ولد ٥٨ بالمائة منهم منذ الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. الى جانب أن ١٨ بالمائة من السكان كانت أعمارهم تسعة أعوام أو أقل. احتسبت الأرقام، من:
Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1986*, p. 685.

كيف يتناول المتخصصون إذاً قضية التنمية الاقتصادية في ضوء ظروف التشريد والاحتلال المديد؟ بادىء ذي بدء، إن المضمون السياسي في هذه الظروف يكيف ويصبغ كل نشاط يتم في اطار عملية التنمية. فالمشاريع الاقتصادية لم تعد حيادية (إن كانت أبداً كذلك) في ظل هذه الظروف. إذ ان أي برنامج للتنمية، أي مشروع، وأي عمل اقتصادي ينبغي أن يتم تقويمه على اساس مدى تقويته للاحتلال أو إضعافه، على مدى تعزيزه للتبعية أو دعمه للاعتماد على الذات. بالإضافة الى ذلك، فإن بعض المفاهيم الأساسية للتنمية والتي تعتبر في غاية الأهمية في الأوضاع الاعتيادية تفقد أهميتها في هذه الحالة، فيما تتخذ اعتبارات أخرى، ربما تبدو غير ذات علاقة، وزناً حاسماً. وهذا بالطبع له أثر على اعادة تحديد الأولويات والاستراتيجيات وحتى الوسائل التي تتعلق بعملية التنمية في هذه الأحوال.

فعلى سبيل المثال، إن هدف الاستخدام الكامل لقوة العمل الذي يعتبر عنصراً ثابتاً في معظم خطط التنمية التي تتبنّاها البلدان النامية، يحتاج الى اعادة تحديد جذرية في ظروف الأراضي المحتلة. فهل ينبغي تشجيع الاستخدام حتى وان كان معظم العاملين الجدد في سوق العمل ينتهون عملياً كعمال هامشيين بمهارات متدنية في الاقتصاد الاسرائيلي؟ وما الذي يعنيه «الاستخدام الكامل» ضمن مفهوم البنية الاقتصادية المشوهة التي يتميز بها اقتصاد الأراضي المحتلة؟ كذلك، فإن هدف تعظيم الانتاج والدخل يتطلب اعادة النظر في مثل هذه الظروف. هل إن مجرد الدخل العالي الذي تخلقه مثلاً فعاليات المقاولات الاسرائيلية الثانوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعطي ما يكفي من التبرير لاعتباره أفضل من الفعاليات الاقتصادية للصناعة الصغيرة التي تنتج دخلاً أقل غير أنها تعزز في اعتمادها على المواد الأولية والعمل والأسواق الاقتصاد المحلي؟

ما هو أثر تحقيق النمو العالي في الزراعة أو الصناعة عندما يخضع الانتاج الذي يفوق متطلبات السوق المحلية للتسويق من خلال قنوات لا يديرها الفلسطينيون حيث ان احتمالات سد هذه القنوات عالية جداً؟ إن القيود الشديدة على استخدام الأرض والمياه لها آثار سلبية مماثلة على جهود التنمية. وكل هذا لم يأخذ بعين الاعتبار «المخاطر المتعلقة بالأمن» التي تنشأ عن ظروف الاحتلال العسكرية (مثل مصادرة الأرض دفعة واحدة، حظر التجول في مناطق واسعة والعقاب الجماعي، هجمات تخريب الأملاك التي يقوم بها المستوطنون اليهود من وقت لآخر).

إن اختصاصيي التنمية المساهمين في هذا المجلد قد بذلوا جهداً وبدرجات مختلفة لمجابهة القضايا التي يبرزها هذا الاستقصاء. كما أن الآخرين الذين يشاركون بطريقة أو بأخرى في عملية التنمية في الأراضي المحتلة، والذين ربما لم تنعكس آراؤهم في هذا الكتاب، يواجهون هم أيضاً المعضلات المتعلقة بقضايا «التنمية في ظل احتلال مديد». والحلول المطروحة تختلف بين طرف ينفي امكانية تنمية ذات معنى تحت ظروف الاحتلال، وطرف آخر يدعي بأن أي تحسن في ظروف المعيشة للسكان تحت الاحتلال، وبغض النظر عن المضمون أو المغزى، هو كسب للتنمية. هاتان النظريتان المتناقضتان، وعدد لا يحصى من

الآراء فيما بينهما قد يستشفها القارىء من الدراسات في هذا الكتاب ومن النقاش الدائر في أوساط المنظمات وبين الأفراد المهتمين بالتغير الاجتماعي والاقتصادي للأراضي المحتلة.

والدراسات في هذا الكتاب تعكس الاعتراف المشترك لدى الباحثين بحدة القيود التي يصطدم بها أي برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظل الظروف القاسية في الأراضي المحتلة، لكنها تتوصل بكيفية ما الى نتائج مختلفة. فيوسف صايغ من منطلق اهتمامه الخاص بمضمون التنمية يجد أن «تنمية ذات معنى وأثر لا يمكن بلوغها ولا حتى السعي اليها، تحت ظروف التبعية ـ الاستئصال... وعند الأخذ بعين الاعتبار القيود الحالية، فإن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة لا تستطيع الا المحافظة على مستوى متدن من الانجاز الاقتصادي». ففي مثل هذه الظروف، يقول صايغ «انه لأمر غير واقعي البدء بتصميم خطط وبرامج موسعة للتنمية». أما ابراهيم دقاق الذي يشارك صايغ اهتمامه بمضمون التنمية ولكنه يشعر بالحاح القضية من وجهة نظره، يقول ان «التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة ليست خياراً بل ضرورة. فاسرائيل خططت لتحطيم البنية التحتية للفلسطينيين وتتنكر لحقهم في التنمية، ولهذا يجب أن تجابه باستراتيجية للمقاومة والتنمية». وفيما يتعلق بصياغة خطة أو برنامج للتنمية، فهذا، كما يؤكد الدقاق، يجب أن ينظر اليه كأمر «مؤقت وانتقالي».

أما الباحثون الآخرون، وفي الوقت الذي لا ينكرون فيه صحة أطروحة صايغ فإنهم يرون منافذ في الوضع الراهن يجب أن تستخدم لمقاومة اتجاه الركود والاندثار الذي يعم اقتصاديات المناطق المحتلة. وفي هذا الصدد يقدم كل من هشام عورتاني وبكر أبو كشك وزياد أبو عمرو وهارولد دك عدداً من المقترحات العملية، وعلى مستوى آخر يتابع الدقاق بحثه في الفرضية القائلة بضرورة التنمية ويطور أطروحة الصمود المقاوم كاستراتيجية لمواجهة تحديات الاحتلال والاستئصال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ربما يكون الطريق المفيد لمعالجة هذه المسألة، هو الرجوع الى التفسير الجوهري لمهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقبل أن يبدأ المرء بمناقشة الزراعة والصناعة والتجارة والتمويل (وحتى قبل البدء برسم الوظائف الأساسية للنظام الاقتصادي في حال الأراضي المحتلة) يجب مناقشة التساؤلات التي لا تزال أكثر أصالة وأهمية. كيف يمكن المحافظة على التماسك في مجتمع ضعيف وقابل للاختراق في ظل ظروف الاحتلال والافقار والاستئصال؟ كيف يمكن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية لتقوم بتحمل أعباء التنمية وفعالياتها؟ كيف يمكن معالجة العزلة المديدة للمجتمع الفلسطيني عن محيطه العربي والحؤول دون انحلاله وتمزقه؟

إن وضع هذه الاهتمامات الجوهرية ضمن سياق أكثر تحديداً قد يستهل الطريق لصياغة استراتيجية ملائمة للتنمية. غير أنه على الباحث أولاً أن يواجه الفرضية التي لا يمكن التهرب منها والتي عبر عنها صايغ، والتي لا يشك في صحتها أساساً أي من الباحثين، والقائلة بأن التحول الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي للمناطق المحتلة لا يمكن بلوغه الا في ظروف السيادة الوطنية الكاملة. ربما لا يكون هذا شرطاً كافياً للتنمية الأصيلة كما هو واضح من أن عدداً من الدول النامية التي حققت السيادة لم تحقق التنمية الأصيلة، ولكنه لا شك شرط ضروري.

والى حين بلوغ السيادة الكـاملة، ما هي طبيعـة التنمية الممكنـة في ظل هـذه الظروف وهل تتوافق هذه التنمية مع الحد الأدنى للتـطلعات الـوطنية للشعب الفلسـطيني؟ لا شك أن التساؤل هذا يثير قضايا أساسية على المستـوى المنهجي والعملي. إن الـدراسات التي يتضـمنهـا هذا الكتاب قد تساعد على تعريف وتحليل بعض هذه القضايـا، والقارىء مـدعو لاستقصـاء المـادة التي بين يـديه. ولا يتمنى المحـرر سوى أن يجـد القارىء التجـربـة مفيـدة، ليس فقط لدراسة وضع الأراضي المحتلة في فلسطين ولكن ضمن اطار أكثر عمومية يشمل قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف القمع وما يواكبه من قيود صارمة.

الفصل الثاني

التطور الاقتصادي لفلسطين عهد الانتداب: ١٩١٨ - ١٩٤٨

روجر أوين(*)

مقدمــة

يظهر تفحص التاريخ الاقتصادي لفلسطين عهد الانتداب البريطاني عدداً من المشاكل الخاصة، أحدها غياب المعلومات حول العديد من الوجوه ذات الأهمية الكبيرة للحياة الاقتصادية وحول الخصائص السياسية الكبيرة للكثير مما هو موجود. ومثال جيد على الشق الأول هو أن مسح الأراضي ترك ناقصاً، بحيث انه ليس هناك سجل صحيح لوضع ملكية الأرض في كل أنحاء القطر. وبالنسبة للشق الثاني، فقد كانت هناك سلسلة من التدخلات السياسية الحامية من كل من العرب واليهود فيما يتعلق بكل قضية هامة تقريباً، من القضايا العامة جداً ـ مثل حجم ما كان يعرف بالسعة الاستيعابية الاقتصادية لفلسطين بمعايير أراضيها القابلة للزراعة، وموارد المياه. . . الخ ـ الى القضايا الخاصة ـ مثل عدد الفلاحين العرب الذين استغني عنهم بسبب شراء اليهود لأراضيهم، أو حجم البطالة بين العرب أو اليهود.

والمشكلة الأخرى هي حقيقة ضآلة العمل الأكاديمي حول الموضوع، وان أغلب ما هو موجود منه يهتم بعقدين حتى عام ١٩٣٩ وحسب، مهملاً عملية التحول الاقتصادي ذات الأهمية القصوى التي كانت قد جرت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها.

أما المشكلة الثالثة والأخيرة، فتتعلق بالقضية الأكثر صعوبة حول نوع الاقتصاد الذي كان قائماً. من أجل التبسيط المفرط، كان الذين كتبوا حول الموضوع ينظرون الى القضية من خلال منظور واحد فقط من ثلاثة مناظير مختلفة: فلسطين كمستعمرة (وجهة النظر العربية المفضلة)، وفلسطين تضم اقتصادين مختلفين تماماً مع تفاعل بالحدود الدنيا فيما بينهما (وجهة

(*) محاضر في كلية سانت انتوني في اوكسفورد.

النظر اليهودية التقليدية)، وفلسطين المستعمرة التي تضم قطاعاً رأسمالياً وآخر ما قبل رأسمالي (وجهة النظر التي يفضلها الكتاب المتأثرون بالماركسية أو بعض المتأثرين بنظرية التبعية).

لوضع وجهة نظري مقدماً في هذه المرحلة، أنا أقول ان كل وجهات النظر الثلاث هذه تنطوي على بعض الوجوه المهمة في الحقيقة. على كل حال، أنا أعتقد أيضاً بأنه من المهم بدء التحليل من الموقف الآتي: بعد إقامة الحدود الحديثة لفلسطين في أوائل العشرينات، بتنا نتعامل مع اقتصاد واحد خلقته وتديره بريطانيا، وكأن فلسطين مستعمرة اعتيادية بمجلس للعملة (النقد) في لندن (دونما بنك مركزي في فلسطين بالذات)، وعضويته في منطقة الاسترليني، ونمط استعماري من الايرادوالانفاق مع تركيز خاص على الادارة والأمن وقليل من الاهتمام الحكومي بالتنمية أو بخدمات الشؤون الاجتماعية. على كل حال، كان لفلسطين بعض المعالم الخاصة جداً، من أكثرها الوعد المكتوب بوثيقة الانتداب ذاتها والقاضي بتسهيل إقامة وطن قومي لليهود. وهذا الزم البريطانيين فوراً بشغل أنفسهم بقضايا الهجرة اليهودية وشراء اليهود للأراضي، الى جانب سبل لحفز التنمية الاقتصادية في بلد يفتقر بوجه عام للموارد، فقاموا على سبيل المثال باعطاء الشركات اليهودية امتيازات احتكارية كتلك التي شكلها روتنبرغ لاقامة الكهرباء الهيدروليكية على نهر الأردن (١٩٢١) أو شركة بوتاس فلسطين التي استغلت الموارد المعدنية في البحر الميت.

هناك نقطتان إضافيتان ضروريتان لاستكمال التحليل الأول. الأولى هي، على الرغم من إقامة المهاجرين اليهود لبنى ذات مواصفات عديدة مشابهة لتلك في القطاعات الرأسمالية التي كان يسيطر عليها المستوطنون البيض في المستعمرات البريطانية في المناطق الأخرى من الامبراطورية البريطانية، الا أنها ـ تلك البنى ـ شذت عنها في الوقت ذاته من حيث كون علاقاتها الرئيسية لم تكن مع بريطانيا ذاتها وإنما مع العالم الأوسع، وأنها كانت ترغب عادة في اهمال الأرباح المادية في المدى القصير لصالح المشروع السياسي الأكبر بإقامة الوطن القومي. هذه الحقيقة الأخيرة كانت واضحة بشكل خاص خلف دافعهم لاستخدام العمل اليهودي وليس العربي حتى وإن كان أكثر كلفة، وبشكل عام، لضمان تمتع المجتمع اليهودي بما يقارب مستوى الحياة الأوروبي من أجل اجتذاب المهاجرين الجدد ومن ثم الاحتفاظ بهم. والنقطة الثانية هي، صحيح أن العديد من جيوب النشاط المنفصلة للفعاليات اليهودية كان يتجه نحو الالتحام بكيان ما، بات يمكن في عام ١٩٣٦ أن يطلق عليه بحق (اقتصاد يهودي)، إلا أن هذا الكيان كانت له نقاط اتصال عديدة بمختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني بأكثر مما يعترف به بعض الكتاب، سواء بطريقة مباشرة من خلال شراء الأراضي أو المنافسة (في الصناعة مثلاً أو في الاستثمار الضخم في صناعة الحمضيات في الثلاثينات) أو بطريقة غير مباشرة عبر الآثار التفاضلية للتعريفات الجمركية والضرائبية والأجور... الخ، التي كانت الوسيط في العديد منها حكومة الانتداب ذاتها، أو نتيجة ضغوط فرضت عليها. وسأحاول الآن ايضاح هذه المواصفات الخاصة للاقتصاد الفلسطيني بمحتواها التاريخي، مبتدئاً بتفحص المواصفات البارزة للعقدين (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) ومركزاً من ثم على المرحلة المهملة للحرب

العالمية الثانية، ومنتهياً بخلاصة موجزة توضح بعض نتائجها السياسية على الحوادث المأساوية لسنة ١٩٤٨ وما بعدها.

أولاً: الاقتصاد، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩

هنالك سلاسل أرقام قليلة يمكن تأسيس التحليل عليها حول منجزات الاقتصاد الفلسطيني قبل عام ١٩٣٩. من بين أكثرها أهمية تلك المتعلقة بالسكان (المعتمدة على تعداد السكان عام ١٩٢٢ وعام ١٩٣١ مع التقديرات الحكومية اللاحقة) (الجدول رقم (١))، والتجارة الخارجية من عام ١٩٢٢ وما بعده (الجدول رقم (٢)) وانتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في عام ١٩٢٧ (الجدول رقم (٣)). وكانت المحاولة الرسمية الوحيدة لاحتساب الدخل القومي قد جرت في عام ١٩٤٤، على الرغم من وجود تقديرات غير رسمية لأواخر الثلاثينات. وسأستخدم هذه المعلومات للبحث في نمو السكان والميزات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي واليهودي ومن ثم في التجارة والزراعة والصناعة، قبل اعطاء بضع ملاحظات عامة حول مجمل الانجاز الاقتصادي خلال المرحلة كلها.

١ ـ نمو السكان العرب واليهود

تضاعف عدد سكان فلسطين بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٩، من ٧٥٠,٠٠٠ نسمة الى ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة. كان هذا بمعظمه نتيجة الزيادة الطبيعية بين العرب ولكنه كان قد تأثر كذلك بزيادة دفعات الهجرة اليهودية: ٣٥,٠٠٠ مهاجر بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٣، و ٨٢,٠٠٠ (١٩٢٤ ـ ١٩٣١) و ٢١٧,٠٠٠ (١٩٣٢ ـ ١٩٣٨)[1]. إن وصول هذا العدد الكبير من الآتين الجدد، وأغلبهم بثقافة وأنماط استهلاك أوروبية، ومع العديد منهم رأسمال ومهارات أوروبية، كان له أثر مهم وواضح في الاقتصاد. ولننظر الى هذا من ناحية مدى درجة التمدين (السكني في المدن) في المجتمعين العربي واليهودي والأنماط المختلفة تماماً للاستخدام. ففي الوقت الذي كان فيه العرب لا يزالون بمعظمهم يعيشون في الريف في أواسط الثلاثينات مع ما يقارب ربع السكان فقط يعيشون في المدن، فإن السكان اليهود كانوا على العكس من ذلك اذ كان يعيش ثلاثة أرباعهم في المدن وربعهم الآخر فقط في الريف[2]. وبتفحص البنية المهنية، فإن القصة تبدو ذاتها. في الوقت الذي كان فيه ٢١ بالمائة من المستخدمين اليهود يعملون في القطاع الزراعي عام ١٩٣٦ و ٢٠ بالمائة في الصناعة التحويلية

---

(١) Nadav Halevi and Ruth Klinov-Malul, *The Economic Development of Israel* (New York: Praeger, 1968), p. 16.

(٢) L.G. Hopkins, «Population,» in: Sa'id B. Himadeh, ed., *Economic Organization of Palestine*, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science Series, no. 11 (Beirut: American Press, 1938), pp. 31-36.

مع ما يقارب ٥٠ بالمائة في الخدمات (تقريباً النسب ذاتها في أوروبا الشرقية المعاصرة)، فإن الأرقام العربية المقارنة كانت ٦٢ بالمائة في الزراعة و ٨ بالمائة في الصناعة التحويلية و ١٤ بالمائة في الخدمات[٣].

جدول رقم (١)

سكان فلسطين، ١٩٢٢ - ١٩٤٧

السنة	العرب[أ]	اليهود	المجموع
١٩٢٢ (تعداد)	٦٦٨,٢٥٨	٨٣,٧٩٠	٧٥٢,٠٤٨
١٩٣١ (تعداد)	٨٥٨,٧٠٨	١٧٤,٦٠٦	١,٠٣٣,٣١٤
١٩٣٩ (تقدير)	١,٠٥٦,٢٤١	٤٤٥,٤٥٧	١,٥٠١,٦٩٨
١٩٤٤ (تقدير)	١,١٨٥,٩٢٢	٥٥٣,٧٠٢	١,٧٣٩,٦٢٤
١٩٤٦ (تقدير)	١,٢٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠

(أ) يضم المسلمين والمسيحيين والآخرين.

المصدر:

Palestine Government, *A Survey of Palestine*, 3 vols. (Jerusalem: The Government, 1946), vol. 1, p. 41, and *Cunningham Papers* (Oxford: St. Antony University), Box 1, File 2, Tg 1775 of 23 September 1946.

لفهم الاختلافات المهمة بين السكان العرب واليهود، هنالك مواصفات معينة مهمة أخرى. ففي الوقت الذي كان فيه لدى العرب في فلسطين نسبة مساهمة منخفضة بقوة العمل مماثلة تقريباً لغيرها في منطقة الشرق الأوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نصفهم تقريباً بعمر يقل عن ١٥ عاماً وأن القليل من النساء يعملن في قوة العمل، فإن نسبة ٥٠ بالمائة من كل المهاجرين اليهود من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٤٨ كانت أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً، الأمر الذي أدى الى بنية استخدام تجعل من عدد اليهود في العمل تساوي عدد العاملين العرب على الرغم من الاختلاف الكبير في عدد السكان العام[٤]. وإذا أضفنا ذلك الى نتائج احصاء عام ١٩٣١، فإن حوالي ٩٠ بالمائة من الذكور اليهود في الفئة العمرية ما فوق السابعة، هم من المتعلمين بالمقارنة مع ٢٥ بالمائة من الذكور العرب بالفئة العمرية ذاتها، وإن معدلات أجور اليهود هي أعلى بحوالي ثلاث مرات من معدلات أجور العرب، فليس من المستغرب أن تظهر المحاولات الأولى لحساب الدخل القومي أن اليهود عموماً

(٣) Robert Szereszewski, *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel* (Jerusalem: Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, 1968), Table 5, and Halevi and Klinov-Malul, Ibid., p. 16.

(٤) Halevi and Klinov-Malul, Ibid., p. 19.

لديهم دخل فردي يبلغ ٤٤ جنيهاً فلسطينياً مقابلة بدخل فردي للعرب لا يبلغ سوى ١٧ جنيها[٥].

إن تحليل العلاقة الاقتصادية بين المجتمع اليهودي وبقية السكان في فلسطين ربما كان من أكثر القضايا صعوبة، ليس فقط بسبب عنف العواطف السياسية التي يولدها، ولكن أيضاً بسبب حقيقة أن الأرقام التي يجب أن تقوم عليها تأتي بمعظمها من مصادر يهودية تنحو لتمثيل الوضع كما كان عليه في نهاية الثلاثينات فحسب. وكما هو الحال مع أي مجتمع استيطاني أجنبي من أصل أوروبي، توجه اليهود للحصول على أكثر سلعهم التي يحتاجونها إما من الخارج أو من صناعتهم النامية وليس من الاقتصاد المحلي. لكن، وعلى العكس من غالب مثل هذه المجتمعات، فإن مشترياتهم من الخدمات المحلية كانت محدودة لأسباب سياسية وايديولوجية، ولتوجههم نحو الاكتفاء الذاتي. وهكذا، ففي عام ١٩٣٦ وحسب تقدير شيرسفسكي بلغت مشتريات اليهود من السلع والخدمات الأجنبية ٩,٥ ملايين جنيه فلسطيني وهي ثلاثة أضعاف مشتريات العرب، هذا في الوقت الذي كانت فيه صادرات اليهود ٣ ملايين جنيه فلسطيني وهي أيضاً ثلاثة أضعاف قيمة المبيعات للقطاع غير اليهودي[٦]. على كل حال، وحتى اذا ما كانت هذه الأرقام دقيقة بدرجة عالية، فيجب أن يلاحظ أن ذلك كان في سنة الاضراب العام في بداية الاضطرابات العربية، وهكذا فهو الزمن الذي فعل فيه كل من المجتمعين ما بوسعه للحد من مشتريات بعضهم من البعض الآخر.

وهناك حقيقة مهمة أخرى تتعلق بواقع مشتريات اليهود، حتى وإن كانت لا تساوي إلا جزءاً من كل مصروفاتهم، فإنها رغم ذلك أثرت على المجتمع العربي الفلسطيني الذي لم يكن له الكثير من مصادر رأس المال. وكما في حالة التفاعل الدائمة للقطاع الرأسمالي مع القطاع ما قبل الرأسمالي، فقد كان الأثر ذا جانبين هما خلق فرص جديدة معينة، الى جانب تحطيم وتشويه البنى القديمة. وأبعد من ذلك، فالمثال الأكثر أهمية، هو مسألة شراء اليهود للأرض وهي المسألة المثيرة للغيظ بسبب طبيعتها القطعية المتعلقة بالانكار الثابت لوصول المزارعين العرب الى مساحات متزايدة من الأراضي في الوقت الذي تشهد فيه البلاد زيادة سريعة للسكان. وفي الوقت الذي لا يوجد فيه خلاف كبير حول مساحة الأرض المبيعة (حوالى ٨٥٠,٠٠٠ دونم بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣٩)، فمن غير المحتمل أبداً تقويم مدفوعات اليهود بشكل مرضٍ[٧].

---

(٥) Robert Roy Nathan, *Palestine, Problem and Promise: An Economic Study* (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1946), p. 150.

(٦) Szereszewski, *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel,* p. 9.

(٧) Palestine Government, *A Survey of Palestine,* 3 vols. (Jerusalem: The Government, 1946), vol. 1, p. 243, and Kenneth W. Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939.* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984), Appendix 2,

الدونم الواحد يساوي حوالى ٠,٢٥ فدان (ألف م٢).

واذا كان سمث وستين وآخرون على حق، فعلى الأقل ثلث هذه المدفوعات جاء من أشخاص يسكنون فلسطين، وهكذا فهم حقنوا الاقتصاد المحلي بعدة ملايين من الجنيهات[٨]. ومن ناحية ثانية، وكما يظهر ستين بكل وضوح، فإن الجهود البريطانية لتقويم اعداد الزراعيين الذين عانوا من هذه العملية قوضتها النزاعات السياسية والبيروقراطية حول نوع الأشخاص الذين ينبغي أن يسجلوا بشكل صحيح في سجل الذين لا أرض لهم. وجاء الرقم النهائي ٦٦٤، وكأنه لا يمت بصلة الى حجم المتضررين الأصليين[٩]. وما تبقى، فإن مدفوعات اليهود للسلع المحلية والخدمات يجب أن يكون لها الحجم نفسه المعقد من الآثار، رفع الأسعار، زيادة الدخل، خلق الندرة، وغير ذلك. أخيراً، فإن الصورة المكتملة لعلاقات العرب ـ اليهود الاقتصادية تتطلب الأخذ بعين الاعتبار آثار السياسات الحكومية على الجماعات ذات البنى المختلفة، وفيما اذا كانت هذه السياسات تنطوي على نتائج مثل التعريفات الجمركية والضرائب ومعدلات أجور القطاع الحكومي، أو الآثار السلبية المتعلقة بفشل الحكومة في تطبيق تشريعاتها، مثل منع أنواع محددة من شراء اليهود للأراضي في الثلاثينات[١٠].

٢ ـ التجارة الخارجية

إن الأرقام في الجدول رقم (٢) تظهر أن تجارة فلسطين قد ارتفعت سريعاً فيما بين الحربين العالميتين، وأسرع بكثير من معدل التجارة العالمية عموماً، وعلى الأخص أثناء الأزمة الكبرى بأوائل الثلاثينات. ومن أهم ميزاتها ما يلي:

أ ـ بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الفلسطينية بمعدل أعلى من الاستيرادات فالبلاد شهدت نمواً للعجز التجاري حتى منتصف الثلاثينات. وحتى في أواخر القرن التاسع عشر، كان هناك اتجاه لأن تستورد البلاد أكثر مما كانت تصدر بسبب كونها لم تبلغ الاكتفاء الذاتي من الحبوب في أغلب السنوات كما أنها كانت تنتج القليل من السلع الزراعية والصناعية من غير الحمضيات والصابون. بعد ١٩١٨ تدهور الوضع بسبب زيادة السكان التي كانت أسرع من الانتاج الزراعي، ولأن نمو الصناعة المحلية اصبح يعتمد كثيراً على المواد الأولية المستوردة، والأكثر أهمية في جميع ذلك، هو حاجة المجتمع اليهودي لحجم متزايد من الاستيرادات لتعزيز نفسه. وكما توضح أرقام حاليفي، يفوق مجموع الاستيرادات حجم الصادرات بمبلغ متراكم

(٨) B.J. Smith, «British Economic Policy Towards the Development of the Jewish National Home, 1920-1929,» (Unpublished Ph.D. Thesis, Oxford University, 1978), p. 179, and Stein, Ibid., p. 178.

(٩) Stein, Ibid., pp. 146-158, and Palestine Government, Ibid., vol. 1, pp. 295-297.

(١٠) T. Asad, «Class Transformation under the Mandate,» *MERIP Reports,* no. 53 (1976), p. 5, and Stein, Ibid., Chaps. 4 and 6.

جدول رقم (٢)
التجارة الخارجية لفلسطين، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٧ (معدلات سنوية)(*)
(ملايين الجنيهات الفلسطينية)

السنة	الاستيرادات	الصادرات	صادرات الحمضيات
١٩٢٢ ـ ١٩٢٤	٥,٣٦	١,٣٤	
١٩٢٥ ـ ١٩٢٩	٦,٨٥	١,٥٢	٠,٦٥
١٩٣٠ ـ ١٩٣٤	٩,٣٩	٢,٣٣	٢,١٣
١٩٣٥ ـ ١٩٣٩	١٤,٧٥	٤,٧٦	٣,٣١
١٩٤٠ ـ ١٩٤٤	١٢,١٤	٨,٨٧	٠,٢٥
١٩٤٥ ـ ١٩٤٧	٥٨,٨٠	١٤,٠٧	غ.م

(*) باستثناء تجارة الترانزيت.
(غ. م) غير متوافر.
المصدر:
Palestine Government, Ibid., p. 462, and *Cunningham Papers:* Box 1, File 4, Tg43 of 6 March 1947, and 160 of 15 April 1947; Box 2, File 2, Tg147 of 20 March 1948.

يصل الى ١١١ مليون جنيه فلسطيني بين ١٩٢٢ و ١٩٣٩[11] بيد أنه، وكما يشير حاليفي، فإن هذا العجز كانت تغطيه تماماً تحويلات اليهود المالية، وتتكون ثلاثة أرباع هذه التحويلات من النقود التي جلبها اليهود المهاجرون الى فلسطين أنفسهم[12].

ب ـ ان أثر اليهود المهاجرين يمكن رؤيته أيضاً في بنية الاستيرادات. وكما توضح الأرقام في الجدول رقم (٣) فإن السلع الصناعية تربو على نصف كل المشتريات من الخارج في الثلاثينات، أما السلع في مجموع الغذاء والمشروبات والتبغ فتشكل الربع الآخر. والسلع الأخيرة تتكون في معظمها من القمح والطحين للخبز والشعير لعلف الحيوانات. أما بالنسبة للصادرات وبغض النظر عن النمو في الصناعة التحويلية، فغالباً ما تستهلك كل منتجاتها محلياً مع كمية قليلة للتصدير ـ ٥ بالمائة فقط في الثلاثينات[13]. في تلك الظروف اعتمدت فلسطين وبشكل متزايد على تصدير الحمضيات (البرتقال وبعض الليمون) التي ازدادت مساهمتها من ٤٣ بالمائة من مجموع قيمة الصادرات سنة ١٩٢٧ الى أكثر من ٧٠ بالمائة في نهاية الثلاثينات.

(١١) Halevi and Klinov-Malul, *The Economic Development of Israel*, p. 19.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) Sa'id B. Himadeh, «Industry,» in: Himadeh, *Economic Organization of Palestine*, pp. 296-298.

جدول رقم (٣)
مكونات قيمة استيرادات فلسطين، ١٩٣١ - ١٩٤٤
(نسب مئوية)

السنة / السلع المستوردة	١٩٣١	١٩٣٥	١٩٣٩	١٩٤٤
الأغذية والمشروبات والتبغ	٢٤	٢٠	٢٦	٤٠
مواد أولية وسلع غير مصنعة	٧	٧	١٠	٣٨
السلع الصناعية	٥٥	٦٠	٦٤	٢٢
أخرى بعضها حيوانات حية	١٢	١٢	—	—

المصدر:

Palestine Government: Ibid., vol. 1, p. 467, and *Statistical Abstract of Palestine, 1943* (Jerusalem: The Government, 1943), p. 94.

ج ـ والسمة الثالثة لمرحلة ما بين الحربين العالميتين هي تغير اتجاه التجارة، وعلى الأخص الانخفاض الكبير في نسبة الصادرات الى أقطار الشرق الأوسط، التي انخفضت من ٦٠ بالمائة عام ١٩٢٤ الى ٤٦ بالمائة عام ١٩٢٨ ثم إلى ١٠ بالمائة عام ١٩٣٩، من مجموع قيمة الصادرات. والسبب الرئيسي كان توجه مبيعات الحمضيات باتجاه أوروبا مع تزايد ترتيبات الحماية الجمركية في مصر والبلدان الأخرى التي ضيقت بحدة من السوق الاقليمية للسلع الفلسطينية. والاعتماد على الاستيراد من الشرق الأوسط اتجه نحو الانخفاض ولكن ليس في كل شيء بالتساوي، فالبلاد ظلت تحتاج الى كميات مهمة من الحبوب لتغذي نفسها في أغلب السنوات من سوريا والمناطق الأخرى.

د ـ السمة الأخيرة وغير العادية بالتجارة الخارجية لفلسطين هو حجمها الكبير بالنسبة للإنتاج القومي. فحسب حسابات حمادة كان مجموع قيمة الاستيرادات والصادرات عام ١٩٣٥ يساوي ١,٣٥ مرة مجموع قيمة الانتاج الزراعي والصناعي[١٤]. إن أحد مضامين ذلك هو أن حركة معاملات التجارة كانت تلعب دوراً استثنائياً في أهميتها بالحياة الاقتصادية الفلسطينية. بيد أنه، ومع الأسف، لا توجد أي محاولة لتمحيص هذه المسألة فعلاً. وهناك مضمون آخر يتعلق بسياسة الحكومة التي مارست تأثيراً مهماً على نمط الصادرات والاستيرادات. وبغض النظر عن حقيقة وجود عوائق على حرية السلطات المحلية في وضع تعريفات جمركية محلية ـ خصوصاً منع سلطات الانتداب لأي تمييز ضد أعضاء عصبة الأمم، وعدم رغبة الحكومة البريطانية الغاء الاتفاقية التجارية البريطانية ـ اليابانية المعقودة عام

(١٤) B. Veicmans, «Internal Trade,» in: Ibid., p. 348.

١٩١١ التي استمرت في منع الجهود الرامية للحد من المنافسة في المنسوجات حتى بعد ترك اليابان للعصبة عام ١٩٣٥ ـ فقد كانت هناك جهود مهمة لحماية وتشجيع الصناعة المحلية التي بدأت في العشرينات والزراعة الفلسطينية في الثلاثينات[١٥]. مرة أخرى، فهذا الموضوع لم يدرس بتفصيل كاف ليسمح باستنتاجات سريعة وجادة حول أثر السياسة الاستعمارية على تجارة فلسطين.

٣ ـ الزراعة والصناعة

كان ينبغي القول منذ البداية ان فلسطين في مرحلة الانتداب كانت بلداً زراعياً بشكل رئيسي. والأرقام حول المساحة الحقيقية للأرض المتاحة للزراعة مفقودة تماماً في الثلاثينات، لكن حسب احصاءات الحكومة بلغت ٢,٣ مليون دونم في السهل الساحلي و ٥ ملايين دونم أخرى في التلال، مع مساحات أخرى غالباً ما تكون هامشية في قطاع بئر السبع في الجنوب[١٦]. وأغلب أقسام المساحة المزروعة كانت تستخدم لزراعة الحبوب ـ خصوصاً القمح والشعير ـ وأغلب المتبقي قد خصص للحبوب الأخرى (خصوصاً الذرة) والفواكه والخضر. أما الزراعة المروية فكانت عموماً محصورة بالسهل الساحلي حيث تستخدم لانتاج الحمضيات والفواكه وبعض الخضر.

إن حجم محاصيل الحبوب يعتمد أساساً على الأمطار الشتوية، وكما هو الحال في جنوب سوريا كان هنالك اتجاه لمواسم زراعية جيدة أو رديئة تتكرر بدورة سنوية لكل أربع أو ثلاث سنوات. وبسبب التذبذب الملحوظ بين مواسم زراعية جيدة وأخرى رديئة، فمن الصعب وضع اي اتجاه للانتاج الكلي. لكن المعدل المعطى في الجدول رقم (٤) يوضح أنه، في الوقت الذي لم يكن فيه زيادة ملموسة بمحصول القمح بين الحربين، تضاعف تقريبا انتاج الشعير. وكان أغلب الانتاج لاستخدام المزارعين الذاتي. وقد احتسب براون أن حوالى ثلث انتاج القمح فقط كان متاحاً للتسويق[١٧].

كان انتاج الحبوب في قلب الأزمة الكبرى التي ضربت غالب زراعات المنطقة العربية في أوائل الثلاثينات. وقد تبع الانخفاض الكبير بالأسعار في بداية الكساد العالمي سلسلة من المواسم الزراعية الرديئة بسبب قلة الأمطار من عام ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ الى عام ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤. وحسب أحد الأرقام، انخفض سعر القمح من ١٠,٨١ جنيهات فلسطينية للطن عام ١٩٢٩ الى ٦,٩٧ جنيه عام ١٩٣١، في حين انخفض سعر الشعير من ٧,٦٦ جنيهات

(١٥) H. Sawwaf, «Foreign Trade,» in: Ibid., pp. 432-439; Palestine Government, *A Survey of Palestine*, vol. 1, pp. 452-459, and Smith, «British Economic Policy towards the Development of the Jewish National Home, 1920-1929,» pp. 320-350.

(١٦) S. B. Himadeh, «Natural Resources,» in: Himadeh, Ibid., pp. 44-45.

(١٧) M. Brown, «Agriculture,» in: Ibid., pp. 128-129.

جدول رقم (٤)
تقدير انتاج المحاصيل الرئيسية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥
(معدل سنوي بالأطنان المترية)

المواد	١٩٢٠ ـ ١٩٢٤	١٩٢٥ ـ ١٩٢٩	١٩٣٠ ـ ١٩٣٤	١٩٣٥ ـ ١٩٣٩	١٩٤٠ ـ ١٩٤٢	١٩٤٥[١]
القمح	٨٤,٦٣٠	٩٠,٥٣٤	٦٩,٠٧٣	٨٨,٢٩١	١١٠,٢٨٠	٥٨,٣٥٥
الشعير	٣٨,٨٥٢	٤٩,٥١٤	٤٥,٦٤٢	٧٠,٤٩١	٩٥,٣٠١	٧٤,٩٠٦
الزيتون	غ. م.	١٢,٨٩٥	١٢,١٠١	٣٦,٣٨٠	٤٠,٦٤٩	٧٩,٤٦٩
الخضراوات	غ. م.	١٦,١٢٢	٢٢,٠١٥	٩٩,٤٠٥	١٩٤,٠٩٨	٢٤٤,٨٣٤

(١) يعتقد أن الأرقام لعام ١٩٤٥ مقدرة بأقل مما كانت عليه بالفعل لادخال نـظام التوزيـع الاجباري في ذلك العام.

(غ. م) غير متوافر.

المصدر:

M. Brown, «Agriculture,» in: Sa'id B. Himadeh, ed., *Economic Organization of Palestine*, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science Series, no. 11 (Beirut: American Press, 1938), pp. 128-129.

للطن الى ٣,٠٣ جنيهات للفترة ذاتها[١٨]. ومـا زاد الأمر سوءاً النـظام الجديـد لضريبة الأرض الذي شهده عام ١٩٢٨ والمرتكز على ضريبة الأعشار العثمانية القديمة المقيمـة بمعايـير الأسعار المـرتفعة التي كـانت سائـدة خلال الفـترة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٧، مما وضـع المـزارعـين بـين ضغط معدلات الضريبة المحبطة والانخفاض الكبير في الدخـل. في مثل هـذه الظروف، اضـطرت الحكـومة لتخفيف الضرائب عـلى مستوى واسـع وتقديم القـروض لشراء البذور والمـدخلات الأساسية الأخرى.

كما أن الأزمة دفعت الحكومة لأن تحـاول الوصـول الى جذور القضـايا التي كـانت تؤثر فـي فلاحة المزارعين، خصوصاً في التلال، وقد عينت سلسلة من اللجان للمظاهر الأسـاسية كالضغط السكاني، وتفتت الملكيات، وآثار شراء اليهود الأرض، وتنامي المـديونيـة. وكمثال واحد وحسب، توصل مسح جـونسون ـ كـروسبي الذي شمـل ١٠٤ قرى (تشكـل أكثر من ربـع السكان المـزارعين) في عـام ١٩٣٠ الى أن معدل مـديونيـة العائلة الـواحـدة ٢٧ جنيهاً فلسـطينياً مقـابل معـدل دخل يـتراوح بين ٢٥ ـ ٣٠ جنيهـاً عام ١٩٢٩ قبـل تدهـور أسعـار الحبـوب[١٩]. ولأن الفائـدة كـانت تصـل الى ٣٠ بـالمـائـة فقـد استنتجت السلطات بحق أن

(١٨) Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939*, p. 143.

(١٩) نقلاً عن: Palestine Government, *A Survey of Palestine*, vol. 1, p. 368.

للفلاحين الفقراء فرصاً ضئيلة للتخلص من قبضة الدائنين في أي مستقبل منظور. ولكن الجهود الرامية لحماية الفلاحين من تأثير الاعتماد على المرابين المحليين اصطدمت بالمشكلات الاعتيادية التي تواجه أي حكومة تحاول الوصول الى الفئات الدنيا في تراتب ريعي يهيمن عليه الملاكون والتجار، وقد بدا واضحاً أن الكثير أمكن تحقيقه من خلال تخفيض معدلات الضريبة في قانون ضريبة الفقر الريفي عام ١٩٣٥.

من المفروض أن تتأثر الزراعة اليهودية جدياً بانخفاض الدخول أثناء الفترة ذاتها. لكن هنا كانت الآثار أقل حدة، لأن الفلاحين اليهود كانوا مدعومين بالمنظمات اليهودية مثل منظمة كيرن كاميحت (الصندوق القومي اليهودي) وكيرن هايسود (مؤسسة التمويل اليهودي للاستيطان والتعليم ورأس المال) وبيكا (مؤسسة استعمار يهود فلسطين)، وهي جميعها تمتلك رؤوس اموال كبيرة.

في ذلك الحين كان أهم فرعين ناميين في الزراعة الفلسطينية هما انتاج الفواكه والخضر، وكل منهما يضم جهد عدد كبير من العرب واليهود. لقد ارتفع مقدار الأراضي المخصصة لأشجار الحمضيات من كل الأنواع (برتقال، ليمون، كريب فروت) من ٣٠,٠٠٠ دونم عام ١٩٢٢ الى ما يقارب ٣٠٠,٠٠٠ دونم عام ١٩٣٩ حيث كانت الملكية مناصفة بين العرب واليهود. كانت مرحلة التوسع الرئيسية هي الثلاثينات حيث سمحت بارتفاع الصادرات من ٢,٤ مليون صندوق في ١٩٣٠ - ١٩٣١ الى ١٣ مليون صندوق عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩. وهذا أعطى لفلسطين حصة مهمة من السوق العالمية (حوالى ٢٣ بالمائة عام ١٩٣٩)، لكن على حساب المساهمة الرئيسية في زيادة الانتاج العالمي، ولهذا فحسب أحد التقديرات، فإن معدل ربح الصندوق الواحد كان جزئيا خلال ١٩٣٢ - ١٩٣٣ و١٩٣٨ - ١٩٣٩، الأمر الذي أثار أزمة حقيقية حتى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية التي أزالت تقريباً كل الأسواق الأوروبية الفلسطينية[٢٠]. إن البساتين المملوكة من قبل العرب أخذت تصبح أصغر من تلك التي يملكها اليهود وأكثر افتقاراً للمؤسسات التي تقدم الدعم في الاقراض والتسويق. ولكنها تعوض عن ذلك من خلال اكلاف العمل الرخيصة. أما بالنسبة لانتاج الخضر، فقد كان هنالك زيادة مطردة في الانتاج اثناء الثلاثينات مع التركيز على الطماطم (البندورة) والبصل والخيار والبطاطا[٢١].

في الصناعة التحويلية كان هنالك أيضاً نمو مهم في أعوام ما بين الحربين. ومع أخذ المشاكل المتعلقة بتعريف المشروع الصناعي المنتج أو غير المنتج بعين الاعتبار، يبدو أن عدد المشاريع قد نما من ١,٢٤٠ عام ١٩١٣ الى ٣,٥٠٥ عام ١٩٢٧ (بعدد عمال ١٧,٩٥٥) وحوالي ٦٠٠٠ (بعدد عمال ٤٠,٠٠٠) عام ١٩٣٦ (الجدول رقم ٥). وأغلب هذه المصانع

---

(٢٠) J. Ziman, *The Revival of Palestine* (New York: [n.pb.], 1946), p. 135, and Nathan [et al.], *Palestine, Problem and Promise: An Economic Study*, pp. 210-211.

(٢١) Brown, «Agriculture,» pp. 159-162; Palestine Government, *Statistical Abstract of Palestine, 1943* (Jerusalem: [n.pb.], 1943), pp. 70, and 72.

كان صغيراً جداً ويصفها حمادة بدقة كدكاكين خرفية. من بين كل هذه المصانع كان هناك ٣١٧ مصنعاً يستخدم أكثر من ستة عمال عام ١٩٢٧، فيما كان ٥٨٣ مصنعاً فقط يمتلك بعض الأشكال من المكائن[٢٢]. وحتى بعد التعاظم الكبير لعملية التصنيع في أواسط الثلاثينات، فإن عدد المعامل التي تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل لم يكن أكثر من ١٦ عام ١٩٣٧[٢٣]. وليس من المستغرب أن يكون الدافع الرئيسي قد اتى به المهاجرون اليهود. حيث لم تستقطب فلسطين المنظمين اليهود وحسب، خصوصاً في أواسط العشرينات وأوائل الثلاثينات، بل ان العديد منهم كانوا قد جلبوا معهم كميات مهمة من النقود والمكائن الى جانب مهاراتهم ومهنهم[٢٤]. مرة أخرى، فالمجتمع اليهودي ذاته قد أمد السوق النامية بالصناعيين، خصوصاً في قطاع البناء الذي شهد تطوراً كبيراً بين ١٩٢٥ و١٩٣٥ (مع استثمار كلي بلغ ٣٦,٥ جنيه). وكان قد استحث طلباً متزايداً للاسمنت والمنتوجات المعدنية والخشبية مثل الأنابيب والأبواب واطارات الشبابيك، والحمامات والمتطلبات

جدول رقم (٥)
أرقام توضح نمو الصناعة الفلسطينية، ١٩١٣ - ١٩٤٧(*)

أ - تقديرات مجموع العاملين في الصناعة

السنة	العرب	اليهود	المجموع
١٩٢١ - ١٩٢٢		٤,٧٥٠	
١٩٢٧ - احصاء			١٧,٩٥٥
١٩٣٠			١٥,٠٠٠
١٩٣٣		١٩,٥٩٥	
١٩٣٦		٣٠,٠٤٠	
١٩٣٩	٣,٧٢٨		٤٨,٠٠٠
١٩٤٢			٦٤,٠٠٠
١٩٤٤			٦٠,٠٠٠
١٩٤٤ - ١٩٤٥	١٣,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	
١٩٤٧		٤٦,٠٠٠	

يتبع

(*) تعريفات الصناعة والعمالة الصناعية تنطوي على اختلاف واسع.

(٢٢) Himadeh, «Industry,» pp. 230-239.
(٢٣) Nathan [et al.], *Palestine, Problem and Promise: An Economic Study*, p. 223.
(٢٤) Himadeh, Ibid., pp. 228-229.

تابع جدول رقم (٥)

ب ـ تقديرات عدد المشاريع الصناعية

السنة	العرب	اليهود	المجموع
قبل ١٩١٤	٩٢٥	٣٠٠	١,٢٣٦
١٩٢٧ ـ احصاء			٣,٥٠٥
١٩٣٣		٣,٣٨٨	
١٩٣٥		٤,٦١٥	
١٩٣٦		٥,٦٠٦	٦,٠٠٠
١٩٣٩	٣٥٠		
١٩٤٣		٦,١١٦	

ج ـ تقديرات قيمة الانتاج الصناعي (مليون جنيه)

السنة	اليهود	المجموع
١٩٢١ ـ ١٩٢٢	٠,٥	
١٩٢٧	٢,٣	٣,٨٩
١٩٢٩	٢,٥	
١٩٣٣	٥,٤	٦,٠٠
١٩٣٥		١٠ ـ ٧
١٩٣٦	٨,٦	٩,١
١٩٤٣		٣٦,٠

المصدر:

Sa'id. B. Himadeh, «Industry,» in: Himadeh, *Economic Organization of Palestine;* E. Broido, «Jewish Palestine: The Social Fabrio,» in: J.B. Hobman, ed., *Palestine's Economic Future: A Review of Progress and Prospects, with a Message from Field Marchal Smuts* (London: Humphries, 1946); Robert Roy Nathan [et al.], *Palestine, Problem and Promise: An Economic Study* (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1946); R. Szereszewski, *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel* (Jerusalem: [n.pb.], 1968); U.K. Department of Overseas Trade, *Palestine: A Review of Commercial Conditions* (1945), and *The Palestine Economist Annual, 1948* (Jerusalem: [n. pb.], 1948).

الأخرى[٢٥]. والأرقام في الجدول (٥) تعطي بعض الايضاحات عن ذلك. فهي توضح مثلاً

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

أن عدد المشاريع اليهودية ارتفع من ٣,٣٨٨ عام ١٩٣٣ (برأسمال ٥,٣٧ ملايين جنيه) الى ٥,٦٠٠ مشروع عام ١٩٣٧ (برأسمال ١١,٦٤ مليون جنيه).

ما هو معروف عن تطور الصناعة التحويلية العربية خلال المرحلة نفسها قليل جداً. وللحكم من خلال أرقام حمادة، كانت هنالك نشاطات في العقد الأول من الانتداب أكبر منها في العقد الثاني، بقيام ١,٣٧٣ مشروعاً جديداً بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٧ (برأسمال ١٣,٠٠٠ جنيه) فيما أقيم ٥٢٩ مشروعاً فقط بين ١٩٣١ و١٩٣٧[٢٦]. لكن كان حجم المشاريع ومعدل مقدار رأس المال أكبر بكثير في الثلاثينات عما كان عليه الوضع في السابق. وما هو غير واضح هو الدرجة التي أمدت بها فعاليات اليهود الاقتصادية الصناعيين العرب بالفرص في الوقت الذي خلقت فيه العديد من العوائق. والأمثلة بالنسبة الى الفرص هو توافر الكهرباء من امتياز روتنبرغ (الشركة الفلسطينية للكهرباء) والسوق الاضافية التي خلقها اليهود لبعض المنتوجات العربية مثل السجائر والطحين. من الجانب الآخر للمعادلة وجود المنافسة اليهودية ذات التنظيم الجيد والمعززة بموارد رأسمالية كبيرة كانت قد أدت إما الى اغلاق الطرق الهامة امام المنظمين العرب، أو كما في حالة الصابون ظلت محصورة بزاوية ضيقة في سوقها التقليدية.

والمسألة المهمة الأخيرة تتعلق بالطرق التي تطورت بها الصناعة الفلسطينية العربية واليهودية على حد سواء. وهذه كانت بكل وضوح على الخط المعروف بالاستعاضة عن الاستيراد، مع تأكيد ثانوي على الانتاج من أجل التصدير. كان هنالك، على كل حال، عدد من الاختلافات المهمة، فبينما بدا الصناعيون العرب متابعين للطريق المعروف من تصنيع المواد الغذائية والمنسوجات البسيطة الى السجائر والكبريت والمنتوجات الجلدية، فإن المنظمين اليهود أعطوا اهتماماً قليلاً للمنسوجات (ربما بسبب عدم حل مشكلة المنافسة اليابانية) وتوجهوا بسرعة الى الكيماويات والسلع الكهربائية والمعدنية وبنوعيات مختلفة ومتقدمة تقنياً أكثر من أي منطقة في الشرق الأوسط. لكن، في حالة كل من العرب واليهود يمكن الافتراض ولأسباب معقولة، إن منتجاتهم كانت غالية نسبياً بالمعايير العالمية الراهنة، كما هو الحال بالنسبة الى وضع الاستعاضة عن الاستيراد، مع أن العرب كانوا قد حققوا فوائد محلية بسبب كون العمل لديهم أرخص بكثير منه لدى اليهود.

٤ ـ منجزات الاقتصاد، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩

ليس هنالك من شك أن الاقتصاد الفلسطيني نعم بمعدل نمو عال في مرحلة ما بين الحربين، سواء قيس ذلك بمعايير التجارة الخارجية، أو إيرادات الحكومة أو الانتاج الصناعي (الجدول رقم (٥)، و (٧)). وهكذا ازدادت القيمة الكلية للتجارة ثلاث مرات تقريباً ما بين ١٩٢٢ و ١٩٢٩ وازدادت الايرادات ست مرات خلال الفترة ذاتها. لكن، من الواضح أيضاً

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٠، و ٢٤٥.

أن هذا التقدم كان في معظمه بسبب السمة الخاصة للهجرة اليهودية والتحويلات الرأسمالية اليهودية الكبيرة، التي ذهب غالبها ليخلق منعزلات خاصة يكون بمقدور سكانها تطوير مستويات من العيش أعلى بكثير من بقية السكان. فكما قدر تقريبياً كل من غروس ومتزر، كان معدل دخل الفرد اليهودي قد ازداد من ٢٠ جنيهاً عام ١٩٢٣ - ١٩٢٤ الى ٥٠ جنيهاً عام ١٩٣٥[٢٧]. هذا في الوقت الذي يجب أن نتذكر فيه أن أول تقدير لمعدل الدخل للفرد العربي كان بحدود ١٧ جنيهاً عام ١٩٣٦[٢٨].

والسمة الثانية لانجاز الاقتصاد الفلسطيني هي ميله للنمو السريع في الفترة التي كان فيها الاقتصاد العالمي يتدهور، كما هو الحال في منتصف العشرينات وأوائل الثلاثينات. وليس هنالك سر حول سبب ذلك: فتلك هي اللحظة التي شجع فيها الاضطهاد الأوروبي التدفق الكبير للاجئين اليهود وكان لدى بعضهم أصول رأسمالية كبيرة، وكذلك المساهمة الكبرى للتبرعات المالية اليهودية. وفي الوقت ذاته فإن أواخر العشرينات والثلاثينات كانت مراحل سيئة في فلسطين بسبب البطالة المرتفعة نسبياً ورد الفعل الارتدادي بالفعاليات وتسارع الاستثمار الذي تميزت به المرحلة السابقة، وبوجه عام بدت الفعاليات الاقتصادية العربية تتبع ذات الدورة، المساهمة بازدهار منتصف العشرينات والثلاثينات، والتأثر سلباً ليس فقط بالتدني العام، ولكن برد الفعل السياسي أيضاً الذي كان يتبع دائماً مراحل زيادة الهجرة اليهودية، وخصوصاً اثناء اضطرابات ١٩٣٦ - ١٩٣٩. والاستثناء الوحيد لهذه الظاهرة هو حين تحرك الاقتصاد عموماً والقطاع العربي خصوصاً بالتوافق (وليس بالضد) مع اتجاهات الاقتصاد العالمي أثناء السنوات الأولى من الثلاثينات كما لوحظ، حيث ان الزراعة قد تأثرت بحدة حين ساهمت عوامل عديدة في ذلك بينها التدهور الكبير في أسعار السلع العالمية.

وما يدعم هذا التحليل العام لا يأتي من أرقام التجارة وايرادات الحكومة وحسب، لكن من المحاولات الأولى لتقدير الانجاز الاقتصادي اليهودي في الثلاثينات (الجدول رقم (٦)) الذي يوضح أن الدخل والانتاج زادا بسرعة حتى عام ١٩٣٦ ومن ثم بقيا على مستوى واحد تقريباً حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

والملاحظة الأخيرة لا تشير الى تحسن كبير في مستوى المعيشة بقدر ما تشير للتغيرات في نوع المعيشة التي فضلتها المجتمعات المختلفة في فلسطين. فكما لاحظ العديد من المراقبين، تصرفت حكومة الانتداب بنمط استعماري نموذجي من ناحية التمويل، حيث خصصت حوالى ٦٠ بالمائة من نفقاتها للادارة والدفاع والأمن في العشرينات والثلاثينات، وحوالى ١٢ بالمائة فقط للأشغال العامة والشؤون الاجتماعية[٢٩]. وكانت احدى النتائج، ذلك المستوى

---

(٢٧) N.T. Gross and J. Metzer, *Public Finance in the Jewish Economy in Interwar Palestine* (Jerusalem: [n.pb.], 1977), Table A-5.

(٢٨) Nathan [et al.], *Palestine, Problem and Promise: An Economic Study,* p. 150.

(٢٩) Gross and Metzer, Ibid., p. 80.

المتدني من الانفاق على المسائل الأساسية مثل التعليم، وهكذا فالحكومة مثلاً أقامت خمس مدارس ابتدائية للعرب بين ١٩١٨ و ١٩٤٥[٣٠]. مرة أخرى فإن هذا أنتج اختلافاً أساسياً بين اليهود والعرب، حيث استخدم اليهود نسبة مهمة من الميزانية الصهيونية حوالى ٤٠ بالمائة تقريباً لكل المرحلة لتزويد أنفسهم بالخدمات التعليمية والصحية والتسهيلات الأخرى التي ليس بمقدور الحكومة تقديمها[٣١].

جدول رقم (٦)
تقديرات الدخل القومي الفلسطيني ومكوناته القطاعية

أ ـ الدخل القومي (مليون جنيه)

السنة	العرب	اليهود	المجموع
١٩٢٢		١,٦	
١٩٣٦	١٦,٠	١٧,٨	٣٣,٨
		٢٣,٤ (الناتج المحلي الاجمالي)	
١٩٣٩		١٧,٢	٣٠,٢
١٩٤٠		٢٠,٦	
١٩٤٥		٨٨,٢	

ب ـ معدل حصة الفرد من الدخل القومي (جنيه)

السنة	العرب	اليهود
١٩٢٣ ـ ١٩٢٤		٢٠
١٩٣٥		٥٠
١٩٣٦	١٧	٤٤
١٩٤٤	١٦٥	

يتبع

(٣٠) Y. N. Miller, *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948* (Austin: University of Texas Press, 1985), pp. 152-153, and Gross and Metzer, Ibid., Table 9.

(٣١) Gross and Metzer, Ibid., Table 9.

تابع جدول رقم (٦)

ج ـ المساهمة القطاعية

(١) الزراعة والصناعة في الاقتصاد الفلسطيني (مليون جنيه)

السنــة	الزراعة	الصناعة
١٩٢٧		٣,٨٩
١٩٣٦	٥,٦	٥,٤
١٩٣٩	٥,٥٩	
١٩٤٣	١٩,٠	
١٩٤٤ ـ ١٩٤٥	٢١,٨	

(٢) الزراعة والصناعة والتشييد والخدمات في القطاعات العربية واليهودية عام ١٩٣٦ (نسبة مئوية)[أ]

القطاع	الزراعة	الصناعة	التشييد	الخدمات
العرب	٢٥,٠	١٣,٠	٢,٠	٦٠,٠
اليهود	٩,٥	٢٢,٠	٨,٦	٥٩,٩

(أ) الدخل اليهودي مقاس كناتج محلي.

المصادر:

N.T. Gross and J. Metzer, *Public Finance in the Jewish Economy in Interwar Palestine* (Jerusalem: [n.pb.], 1977); Nadav Halevi and Ruth Klinov-Malul, *The Economic Development of Israel* (New York; Praeger, 1968); Nathan [et al.], Ibid., and Palestine Government, *A Survey of Palestine.*

جدول رقم (٧)
بعض مؤشرات التطور الاقتصادي

أ ـ مبيعات القوة الكهربائية للصناعة (مليون كيلو واط)

السنــة	شركة كهرباء فلسطين المحدودة	شركة كهرباء القدس
١٩٢٦	١,٤٣	
١٩٣٠	٢,١٩	
١٩٣٥	١٧,١٧	
١٩٣٩	٢٥,١	٠,٤٨
١٩٤١	٣٢,٨٧	٠,٧١

يتبع

تابع جدول رقم (٧)

ب ـ استهلاك الاسمنت وقطع السلع القطنية

السنة	الاسمنت	السلع القطنية (كغم)
١٩٢٨	٦١,٩٠٩	٢,٠٧٠,٣٨٧
١٩٣٠	٧١,٢٠١	٢,٥١٨,٢٠٩
١٩٣٥	٣٥٥,٥٥٣	٤,٠٤٨,٦٦٩
١٩٣٩	١٤٣,٨٨٨	٣,٣٢٦,٧٤٨
١٩٤٢	٢١٨,٨٦٩	٥,٢٥٠,٤٩٢[1]

(١) تتضمن استهلاك القوات المسلحة.

المصدر: Palestine Government, *Statistical Abstract of Palestine, 1943*, pp. 179-181.

ثانياً: اقتصاد زمن الحرب، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

انقذ اندلاع الحرب العالمية في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ الاقتصاد الفلسطيني من الركود ودفع به الى القيام بدور رئيسي في الجهد العسكري البريطاني في الشرق الأوسط. ولم يقتصر تطوره على جعله قاعدة بريطانية كبيرة بثكناتها وتحصيناتها وحسب، بل جرت كذلك تعبئة السكان لدعم برنامج يهدف الى خفض الاعتماد على المصادر الخارجية للتجهيز وتوسيع الأساس الصناعي الفلسطيني من أجل تمكينه من القيام بمساهمة مهمة في تجهيز الاحتياجات العسكرية البريطانية الى جانب تزويده سوقاً اقليمية محرومة من الواردات الاوروبية والأمريكية بمختلف السلع الاستهلاكية. وكانت النتيجة ازدهاراً رئيسياً لكل من قطاعي الاقتصاد العربي واليهودي وزيادة مهمة في الدخل السريع وتسريعاً كبيراً في عملية التغير الاجتماعي.

١ ـ التجارة الخارجية

شهدت سنوات الحرب زيادة كبيرة في القيمة الاسمية للتجارة الخارجية الفلسطينية من حوالى ٢٠ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى حوالى ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٤٤. مرة أخرى، كان هنالك نمو في عجز ميزان المدفوعات جرى تمويله هذه المرة بمشتريات للجيش البريطاني بقيمة ١٠٠ مليون جنيه الى جانب تحويلات يهودية قد تكون بلغت ٣٨ مليون جنيه[٣٢]. ومع أن زمن الحرب هو زمن التضخم الكبير في الأسعار، فإن هذه الأرقام تخفي حقيقة انخفاض في

(٣٢) Palestine Government, *A Survey of Palestine*, vol. 1, pp. 464-465.

الاستيرادات بحوالى نصف حجمها بين عام ١٩٣٩ والربع الأول من عام ١٩٤٥، مع انخفاض كبير في السلع المصنعة خصوصاً (أكثر من الثلثين من عام ١٩٣٩ الى عام ١٩٤٥)، وأقل من ذلك في أصناف الأطعمة والمشروبات والتبغ (٢٩ بالمائة من عام ١٩٣٩ الى مرحلة النقص الشديد في عام ١٩٤٣ ـ ولكن فقط ٣ بالمائة حتى عام ١٩٤٥)[٣٣].

وأدت الحرب أيضاً الى تحول أساسي بمكونات الصادرات وفي الاتجاه العام للتجارة، خصوصاً العودة للتوجه الى سوق الشرق الأوسط كسوق رئيسية وكمصدر للتجهيز. وبالمعايير النسبية، فإن نسبة مجموع قيمة الصادرات التي كانت تذهب الى الشرق الأوسط ارتفعت من ١٠ بالمائة عام ١٩٣٩ الى ٧٥ بالمائة عام ١٩٤٣. هذا وارتفعت الاستيرادات من ١٨ بالمائة عام ١٩٣٩ الى ٩٠ بالمائة عام ١٩٤٣[٣٤]. الى جانب الصادرات، فإن أهم عامل كان مبيعات السلع الصناعية، التي ارتفعت قيمتها من مجرد ٧٥٠,٠٠٠ جنيه في بداية الحرب الى أكثر من ٧ ملايين جنيه في نهايتها.

٢ ـ الزراعة والصناعة

ما ان بدأت الحرب، حتى عمدت السلطات البريطانية في الشرق الأوسط وحكومة الانتداب في القدس ببذل كل ما بوسعها لزيادة المصادر الانتاجية الفلسطينية مستخدمة في ذلك المؤسسات التي أقيمت مجدداً مثل مركز التجهيز بالشرق الأوسط في القاهرة، ولجنة تجهيزات الحرب عام ١٩٤١ وادارة انتاج الحرب عام ١٩٤٢ في فلسطين بالذات. فيما يتعلق بالزراعة، فإن الأرقام في الجدول رقم (٤) تشير الى الاخفاق في زيادة حجم محصول الحبوب، وربما كان ذلك بسبب النقص المتزايد في قوة العمل، وقد تحققت التحسينات الرئيسية في حقل انتاج الفواكه (تضاعف الانتاج تقريباً بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٥)، وكذلك الحال بالنسبة الى الزيتون والدواجن ومنتوجات الألبان. وقامت هناك مشكلات كبيرة واجهت صناعة الحمضيات التي توقفت تماماً عن التصدير. وانحصرت كل الجهود بالبيع في السوق المحلية وللجيش ـ بعضها على شكل عصير. وكان أمر المحافظة على الاستمرار أسهل بالنسبة الى المزارعين العرب بسبب الكلف المتدنية لانتاجهم. رغم ذلك، وبأخذ الصناعة بمجملها في عين الاعتبار، فقد كان ثلثا مجموع المنتجين بحاجة لبعض الأشكال من الدعم الحكومي التمويلي من أجل الاستمرار.

لقد كان التوسع الرئيسي في القطاع الصناعي، مع زيادة كبيرة في السعة والانتاج المطلوبين لاشباع الطلب في ثلاث أسواق كبيرة: الجيش البريطاني، فلسطين ذاتها، وبقية سوق الشرق الأوسط بما في ذلك تركيا. ولسوء الحظ، لم تستطع الحكومة أن تحصل على أرقام

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٨١.

دقيقة لايضاح هذه العملية، لكن حسب أحد التقديرات، ازداد انتاج المصانع المملوكة من يهود ٢٠٠ بالمائة بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٢، وازداد الانتاج في المشروعات العربية بنسبة ٧٧ بالمائة(٣٥). أما الأرقام الأخرى المتوافرة في الجدولين رقم (٥) و(٧)، فتوضح أن مقدار القوة الكهربائية المستهلكة في الصناعة ارتفع ثلاثة أضعاف خلال سنوات الحرب، في الوقت الذي ازداد فيه عدد العمال في الفترة ذاتها من ٤٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ عامل الى حوالى ٧٠,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠ عامل.

وكانت الفعاليات والنشاطات المتصلة بالجيش تدار وتراقب من قبل دائرة الانتاج الحربي. وقد بلغت هذه النشاطات الذروة إبان الحملة على شمال افريقيا عام ١٩٤٣. وانتجت المعامل التي كانت تشرف عليها هذه الدائرة بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٤ أكثر من ٣,٦ ملايين لغم مضاد للدبابات، وحوالى ٨ ملايين صندوق حديدي وسلعاً أخرى مختلفة بينها البطاريات وخزانات النفط والرافعات الهيدروليكية والهياكل الخاصة بأنواع معينة من الناقلات العسكرية(٣٦). وفي عام ١٩٤٤ جرى تحويل بعض هذه المصانع الى انتاج سلع استهلاكية كانت السوق المحلية تعاني من شح فيها. وبالنسبة الى المصانع الأخرى، فقد كانت قائمة المنتوجات الجديدة التي قدمتها أثناء الحرب للقطاع المدني، وغالبها من المعامل اليهودية، واسعة جداً بشكل غير عادي وتشمل منتوجات تتراوح بين مكائن وأدوات صناعية وقطع غيار للسيارات، وأدوات طبية والكترونية وبين أدوات مطبخ وأسنان اصطناعية وأدوية. في كل هذا، كان كل من دائرة الانتاج الحربي وأصحاب المصانع اليهودية يتلقى دعماً مهماً من المؤسسات العملية اليهودية في الجامعة العبرية أو من أمكنة أخرى، وذلك بتطوير المنتوجات الأحسن في الاستخدام والأكثر كفاية للمواد الأولية المحلية. وأخيراً، شهدت فترة الحرب توسعاً كبيراً في صناعة قطع الألماس وصقله التي كان المهاجرون اليهود قد بدأوها قبل عام ١٩٣٩ بقليل. وفي عام ١٩٤٥ كانت هذه الصناعة تتكون من ٣٠ مصنعاً تستخدم حوالى ٣٠٠٠ عامل(٣٧).

٣ - الدخل والرفاه

توضح أرقام الحكومة النمو المهم بالدخل أثناء سنوات الحرب. ففي الوقت الذي ارتفع فيه المؤشر الرسمي لكلفة المعيشة بنسبة ١٥٤ بالمائة بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٥، قدر نمو أجور العاملين في الصناعة بنسبة ٢٠٠ بالمائة للعرب و٢٥٨ بالمائة لليهود خلال الفترة ذاتها، فيما ارتفعت أجور العاملين غير المهرة في قطاع البناء بحوالى ٤٠٥ بالمائة للعرب و ٣٢٩

---

(٣٥) Nathan [et al.], *Palestine, Problem and Promise: An Economic Study*, p. 162.

(٣٦) «Wartime Economic Management,» in: Palestine Government, Ibid., vol. 2, pp. 1011-1012.

(٣٧) *Cunningham Papers* (Oxford: St. Antony's College Oxford), Box 1, File 4, Tg 160 of 15 April 1947.

بالمائة لليهود[٣٨]. وقد تكون الظروف في المناطق الريفية أفضل من ذلك. فأسعار المتوجات الزراعية المحلية كانت قد ارتفعت سبعة أضعاف أثناء الحرب، وكذلك الحال بالنسبة الى الأجور الزراعية في منتصف عام ١٩٤٣[٣٩]. في مثل هذه الظروف، لم يكن من المستغرب أن نجد أن الأرقام الحكومية تظهر بأن الدخل الزراعي الكلي قد تضاعف أربع مرات ما بين عام ١٩٣٩ وعامي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ (بالمعايير النقدية)، مما وفر للفلاحين العرب مستوى كبيراً من الرفاه، وأدى الى انخفاض مؤثر في الحاجة الى الاقتراض من المرابين في العديد من المناطق[٤٠]. أما بالنسبة الى اليهود، فإن شيرشفزكي قد احتسب أن الناتج القومي الصافي قد تضاعف مرتين تقريباً بالمعنى الحقيقي إبان الحرب، من ١٦,٧ مليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام ١٩٣٩ الى ٢٩,٩ مليون جنيه[٤١].

الملاحظة الأخيرة تتعلق بتفسير الأرقام الكلية. فبغض النظر عن الارتفاع العام في الدخل، يجب ألّا يغيب عن الذاكرة أيضاً أن فترة الحرب كانت زمناً للشح والتقنين مع انخفاض شديد في استهلاك العديد من السلع. الأمر الذي دفع الحكومة في بعض الأحيان الى تنظيم آلية تدعم بها مختلف الضروريات من أجل المحافظة على وضع التضخم تحت سيطرتها. هذه المهمة كانت من مهام اللجنة الاستشارية لاقتصاد الحرب التي شكلت في تموز/يوليو ١٩٤٣ بعد مرحلة من قلاقل عمالية بوجه عام تضمنت تهديداً باضراب عام. يبدو بوجه عام أن الظروف كانت بالغة السوء في أوائل عام ١٩٤٣، وأن التحسينات الرئيسية أتت في السنتين الأخيرتين.

٤ ـ مجتمعـــان

أدت أحداث سنوات الحرب الى تغييرات مهمة في بنية المجتمعين العربي واليهودي، وقد تكون زادت من كثافة التفاعل الاقتصادي بينهما بعد مقاطعات نهاية الثلاثينات، كما ادعى هوروفيتز. إلا أن هذا يبقى بحاجة الى برهان[٤٢]. وبالتأكيد كان هناك تبادل سلعي كبير بينهما ما ان بدأ حجم الاستيراد بالتدهور. بعكس هذا، ليس هنالك أي دليل يؤكد

---

(٣٨) Palestine Government, Ibid., vol. 3, p. 1309.

(٣٩) D. Horowitz, «The Arab Economy in Palestine,» in: Joseph Burton Hobman, ed., *Palestine's Economic Future: A Review of Progress and Prospects, with a Message from Field Marchal Smuts* (London: Humphries, 1946), p. 55, and *Middle East Economic and Statistical Bulletin*, no. 3 (June 1943), p. 10.

(٤٠) Palestine Government, Ibid., vol. 1, pp. 365-367.

(٤١) Szereszewski, *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel*, p. 56.

(٤٢) Horowitz, «Arab Economy,» in: Hobman, *Palestine's Economic Future: A Review of Progress and Prospects, with a Message From Field Marchal Smuts*, p. 55.

زيادة استخدام العرب في المصانع اليهودية بغض النظر عن النقص الكبير في العمل اليهودي[٤٣].

فيما يتعلق بالجانب العربي، من المحتمل أن تكون التطورات الأكثر أهمية في تلك المرحلة هي التعبئة الواسعة للعمل التي ابعدت مئات الآلاف عن قراهم للعمل، إما على أساس يومي أو دائم، والحوافز التي اعطيت للصناعة العربية. وحسب تقدير تاقو، استخدمت حوالى ثلث قوة العمل العربية في العمل المأجور عام ١٩٤٥، أغلبهم عملوا لدى الحكومة والجيش، وحوالى ١٣,٠٠٠ شخص في بعض الوجوه الصناعية[٤٤]. وكانت المعلومات عن التصنيع هي الأكثر ندرة، والمعلومات في تقرير مسح فلسطين تؤكد أن المصانع الفلسطينية كانت تجهز نصف السجائر والطحين أثناء الحرب و ٢٠ بالمائة من نسيج الملابس، مع كميات مهمة من الجلود والأحذية. وكان لدى العرب موقع متواضع في الصناعة المعدنية لصنع الأبواب الحديدية والنوافذ[٤٥]. واذا ما كان ذلك كله صحيحاً، فإن من المنطق الافتراض بأن كل العقود العسكرية الرئيسية تقريباً كانت تتوجه للمصانع اليهودية الأكثر تطوراً في تقنيتها. ولا يعني ذلك، على كل حال، أن المصانع العربية لم تكن ذات موقع تنافسي أقل من نظيرتها اليهودية التي تنتج ذات النوع من السلع. فحسب الاستقصاء الحكومي، كانت هنالك ١٢ صناعة تنتج سلعاً متشابهة عام ١٩٤٢، والانتاجية اليهودية العالية كانت تعوضها عادة الأكلاف القليلة للعمل العربي[٤٦].

أما في المجتمع اليهودي، فقد كانت السياسة الرسمية تتركز على القيام بمهمتين مزدوجتين في آن معاً، هما دعم جهود الحلفاء الحربية في الوقت الذي تتواصل فيه عملية بناء المؤسسات الصهيونية. وتشير احصاءات الحكومة الفلسطينية الى أن السقف الذي حدده الكتاب الأبيض في عام ١٩٣٩ للمهاجرين اليهود الجدد وهو ٧٥,٠٠٠ قد تم بلوغه في نهاية عام ١٩٤٥، ويجب أن يضاف الى هذا الرقم عدد كبير من المهاجرين الذين دخلوا بصورة غير شرعية. وازداد التمويل اليهودي، وتواصلت عمليات شراء الأرض (وبالطبع بأسعار أقل)، كما أقيمت ٣١ مستوطنة جديدة. ومن المهم كذلك الاشارة الى أن نمو الصناعة الحربية وحقيقة وجود ٢٧,٠٠٠ يهودي يخدمون مع الجيش البريطاني قد اعطيا المجتمع اليهودي امكانات عسكرية تفوق كل المستويات التي كان قد امتلكها من قبل. وسرّع ذلك أيضاً في تنمية البنية الاقتصادية والاجتماعية وبشكل يشبه بكل وضوح (بمعايير المساهمة النسبية للزراعة والصناعة) ما كان متحققاً في البلدان الأكثر تطوراً في أوروبا.

---

(٤٣) R. Taqqu, «Peasants into Workmen,» in: Joel S. Migdal, *Palestinian Society and Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University, 1980), p. 274, and Musa Al-Budayri, *Development of The Arab Movement in Palestine* (Beirut: [n.pb.], 1981).

(٤٤) Taqqu, Ibid., p. 267.

(٤٥) Palestine Government, *A Survey of Palestine*, vol. 1, p. 516.

(٤٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٧٧ - ١٢٧٨.

٥ ـ السنوات الثلاث الأخيرة

أثناء السنوات الثلاث الأخيرة لحكم الانتداب، القت الأحداث السياسية الداخلية والخارجية بظلها على الفعاليات الاقتصادية في فلسطين. الى جانب عدد من تطورات مهمة لعبت دوراً متميزاً في ثروات المجتمعين. فكما في باقي مناطق العالم، ظل الاقتصاد، وبدرجة كبيرة، موضوعاً للعقلانية والادارة التي تمسكت بها السلطات لتأمين الانتقال من تعبئة أيام الحرب الى حالة السلم. وكما في باقي مناطق العالم أيضاً، كان هنالك الافراج المفاجىء عن الإستهلاك والاستثمار، عندما بدأ توافر السلع الأجنبية مرة أخرى. وأخيراً، ولأن فلسطين ظلت قاعدة بريطانية مهمة وعضواً في منطقة الاسترليني حتى شباط/فبراير عام ١٩٤٨، فقد كان لذلك نتائج مهمة على الحياة الاقتصادية.

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، وعلى الرغم من بقاء العديد من الاستيرادات يتطلب تراخيص مسبقة، كانت هنالك قفزة كبيرة بعد الحرب في حجم المشتريات من الخارج التي تضاعفت بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ لتزيد عن مستواها ما قبل الحرب لأول مرة منذ عام ١٩٣٩[٤٧]. ومن غير المستغرب، أن السلع الصناعية الأجنبية هي التي كانت في المقدمة بزيادة مقدارها ٢٥٠ بالمائة خلال السنتين المذكورتين الى جانب قفزة كبيرة أخرى عام ١٩٤٧. وظلت الصادرات كبيرة أيضاً. وقابل انتعاش السوق الأوروبية بطلب الحمضيات، المقاطعة العربية للسلع اليهودية التي حرمت هذه السلع بشكل أو بآخر من الوصول الى كل المستهلكين في الشرق الأوسط الذين كان بمقدور اليهود الوصول اليهم أثناء الحرب[٤٨]. وحيث ان الألماس كان يشكل حوالى ٦٠ بالمائة من قيمة الصادرات عام ١٩٤٦، فإن الحمضيات كانت تساهم بمعظم النسبة المتبقية[٤٩].

كما أن الطلب المختزن بسبب أيام الحرب، كان هو الآخر عاملاً مهماً في تزويد الصناعة المحلية بالمزيد من الحوافز، خصوصاً كل ما له علاقة بمواد البناء. فالعديد من المشاريع زاد في قدراته الانتاجية وجلب بعضها المعدات الحديثة من أوروبا للمساعدة في التوسع[٥٠]. وكان هنالك العديد من المعامل الجديدة، بعضها الآجر (الطابوق)، والمرمر والاسمنت، والبعض الآخر للمنسوجات بما في ذلك مشروع واحد مملوك ملكية عربية قرب عكا، وللأواني المعدنية وعصير البرتقال المعلب[٥١].

---

(٤٧) *Cunningham Papers,* Box 1, File 4, Tg 160 of 15 April 1947.

(٤٨) Ibid. Box 1, File 1, Tg 518 of 29 March 1946 and Tg 920 of 4 June 1946, and Box 1, File 2, Tg 1393 of 2 October 1946.

(٤٩) *Palestine Economist Annual, 1948* (Jerusalem: [n. pb.], 1948), pp. 94-95.

(٥٠) انظر مثلاً: *Cunningham Papers,* Box 1, File 4, Tg 160 of 15 April 1947.

(٥١) *Palestine Economist Annual, 1948,* pp. 88, 94-97, and 107, and *Cunningham Papers,* Box 2, File 1 , Tg 200 of 12 May 1947 and Tg 169 of 9 July 1947.

في مثـل هذه الـظروف كان هنـالك بعض المؤشرات لنمـو البطالـة التي كانت تخشـاها الحكومة. وفي عام ١٩٤٧، شعرت الحكومة بقـدرتها عـلى الاستغناء عن الـذين كانت تحتفظ بهم كمستخدمين في الجيش أو الـوظائف المـدنية. وكـان هنالـك، على كـل حال، عـدد من نـزاعات العمـل المريـرة عام ١٩٤٦، وهـو العام الـذي ارتفع فيـه المؤشر الرسمي لتكـاليف المعيشـة بنسبة ١٣ بـالمائـة، في وقت كـانت فيـه، حسب تكهنـات طـاقـو، ضغـوط لخفض الأجور[٥٢]. إلا أنها تضيف القول ان هذا لم يكن كافياً لأن يدفع العديد من الفلاحين العرب الذين تعودوا على العمل المأجور أثناء الحرب الى العودة الى قراهم. ويبدو على أسـاس بعض الاحصاءات التي كان بمقدور الحكومـة جمعها من المنـاطق الريفيـة بعد الحـرب، أن الزراعـة كانت تواجه ظروف الكساد آنذاك، إذ كـان موسم الـزيتون قليـلاً في موسم عـامي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ وشحة الأمطار عام ١٩٤٧ خصوصاً في جنوب البلاد.

وفي الختـام بضع كلمات تضرب عـلى الوتـر السياسي أكـثر منها عـلى غيره. يتضـح من المصادر المعاصرة، أنه في الوقت الذي كان فيه اليهود يستخـدمون الأعـوام الأخيرة من عهـد الانتداب للمحافظة على استمرارية زخم اقتصاد الحرب - يساعدهم في ذلك توافـر العملات الأجنبية لديهم لشراء التجهيـزات الرأسـمالية واشراف اقـوى على قـوة العمل - وجـد العرب أنفسهـم في هذه السنوات بالذات، في عملية تغييرات اجتماعية واقتصـادية سريعـة، موزعـين بين زعامتين: زعامة الأعيان التقليدية وزعامة مجموعات جديدة داعية الى العصرنة بادعاءاتهـا في المناطق المتنامية على السـاحل[٥٣]. وفي هـذا المضمون، مـا ان رفع الحـظر عن الاجتماعـات العامة الذي كان مفروضاً زمن الحرب، حتى بدأت اعداد متزايدة من المنظمات العـربية بعقـد مثـل هذه الاجتـماعات في حيفـا ويافـا والمراكـز الأخرى التي بـات يتركـز فيها رجـال الأعمال والمقاولون والفنيون والعمال المهرة. وفي هذا السياق، يقدم هذا الوضع الجديد برهاناً إضـافياً عـلى فداحـة الخسائـر التي أصابت العـرب الفلسطينيـين في عـام ١٩٤٨، لأن هـذه المنـاطق بالذات، بما تضمه من مشاريع وأصول أخرى قيمة، هي التي سقطت بكل سهولة بين يـدي الدولة اليهودية الجديدة.

---

(٥٢) Taqqu, «Peasants into Workmen,» p. 281.

(٥٣) Y. Porath, «Social Aspects of the Emergence of the Palestinian Arab National Movement,» in: Manahem Milson, ed., *Society and Political Structure in the Arab World* (New York: Humanities Press, 1973), and Salim Tamari, «Factionalism and Class Formation in Recent Palestinian History,» in R. Owen, ed., *Studies on the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (London: Basingstoke, 1986), pp. 177-202.

الفصل الثالث

اقتصاد الفلسطينيين العرب في إسرائيل

رجا خالدي(*)

منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، ومصير الفلسطينيين العرب[1]، الذين عزلوا داخل حدود اسرائيل عن أشقائهم بالضفة الغربية وقطاع غزة والشتات يحتل اهتماماً وانتباهاً متزايدين. يظهر هذا سياسياً من خلال دور هذا المجتمع بالصراع الفلسطيني - الاسرائيلي الذي تنامى بشكل ملفت للانتباه. الى جانب هذا، فمكانته الخاصة داخل الدولة كانت موضوعاً لدراسات متنوعة اجتماعية وانتروبولوجية وسياسية وجغرافية واقتصادية منذ السبعينات.

في حقول معينة، مثل الوضع التعليمي والسياسي، أدى هذا الانتباه الى التوصل لنتائج واضحة ونهائية. بيد أنه في موضوعات أخرى، لم تكن البحوث الواسعة استنتاجية، خصوصاً تلك التي تهتم بتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. إن اختلاف الدراسات ايديولوجياً ومنهجياً أدى غالباً الى افتراضات واستنتاجات متناقضة في البحث، والنتيجة كانت عدم التوصل الى فهم نهائي أو شامل لتلك القضايا.

عموماً، احتل نقاش اقتصاد الفلسطينيين العرب باسرائيل مكانة ضمن قضايا أخرى.

(*) خبير اقتصادي في الشعبة الاقتصادية الخاصة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) - جنيف.

(١) الاصطلاحات المستخدمة في وصف مختلف المجموعات القومية باسرائيل تثير الجدل وغالباً ما تكون مشوشة. يشير الرسميون الاسرائيليون للسكان العرب بـ «اسرائيل» والاحصاءات الرسمية تشير الى «الفلسطينيين العرب» أو «فلسطينيين».

استخدام العرب هنا يجب أن يفهم كإشارة «للفلسطينيين العرب»، لكن هذا الاستخدام ينبغي أن لا يفهم على أنه ينطوي على رأي سياسي معين (كذلك استخدام اصطلاح اليهود فإنما يشير الى اليهود الاسرائيليين. بالاصطلاح الرسمي يمكن أن يكون هؤلاء مواطنين يهوداً لدولة اسرائيل او من أفراد فئات الاقامة الدائمة المختلفة).

يعود ذلك لحقيقة كون الاجتماعيين والانتروبولوجيين وعلماء السياسة هم الذين كان لهم قصب السبق في تحليل الوضع الاقتصادي للعرب في اسرائيل ومن وجهة نظر مفاهيمهم العلمية. وأنا لا أريد أن أحاجج من أجل أسلوب (اقتصادي) ضيق لأمر هو بكل وضوح ليس قضية اقتصادية خالصة، لكني أريد التأكيد بأن دراسة القضايا الاقتصادية بحدود معايير المفهوم ذاته هي نقطة البداية الأكثر فائدة للفهم الشامل لوضع العرب في اسرائيل بما في ذلك تحليل الوضع الاقتصادي. ويصبح هذا الأكثر ضرورة حين يدرك أن السمات النظرية (والاصطلاحية) للعرب في اسرائيل تعبر جميعها عن وجهات نظر ايديولوجية وسياسية محدودة. رغم أن هذا لا يمكن تجنبه في أغلب البحوث الاقتصادية - الاجتماعية، الا أنه غير مقبول اكاديمياً حين تهتم الدراسات بتبرير أو برهنة المواقف الايديولوجية أكثر من اهتمامها الدقيق وغير المتحيز لتمثيل وايضاح المسائل(٢).

سأحاول النظر لهذه المسألة باطار اقتصادي أكثر شمولاً من خلال جمع المصادر المختلفة للمعلومات والتحليلات في توليف واحد يتفحص ضمناً اقتصاد العرب في اسرائيل من خلال تقديم معالجة أكثر دقة للقضايا مما كان متاحاً.

أولاً: مكانة العرب في اسرائيل

إن نمط التطور الاقتصادي للفلسطينيين في اسرائيل مهم لثلاثة اسباب: علاقتهم بالمجتمعات الفلسطينية الأخرى، خصوصاً بالذين يعيشون تحت الاحتلال، دورهم وموقعهم في اسرائيل، نمط التنمية في العالم الثالث لتجربتهم.

تحمل تجربة الفلسطينيين في اسرائيل منذ ١٩٤٨ الكثير من وجوه التشابه الواضحة بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة للضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من كون هذا الوضع، من وجهة النظر القانونية والسياسية، ليس حالة «احتلال مديد» لكن بضوء عمليات ونتائج الهيمنة التي يمارسها المجتمع اليهودي، فإن تطابق النظام السياسي والاقتصادي للعرب الفلسطينيين في هاتين الحالتين المتقاربتين جداً ينبغي ألّا يؤخذ بعين الاعتبار.

إن ٦٠١,٥٠٠ عربي في اسرائيل (باستثناء السكان في شرق القدس ومرتفعات الجولان) يشكلون أكثر من ٣٠ بالمائة من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الحكم الاسرائيلي(٣). واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الـ ١٢٦,٥٠٠ نسمة من عرب القدس، فإن

---

(٢) هذه القضايا نوقشت بعمق، في:

R. Khalidi, *The Arab Economy in Israel: Dynamics of a Region's Development* (London: Croom Helm, 1987), Chap. 1.

(٣) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1985), pp. 32, 52, and 703.

وهذا هو المصدر الوحيد والشامل ويضم سكان القدس الشرقية ومرتفعات الجولان في كل الأرقام لغير =

الرقم يرتفع الى ٧٢٨,٠٠٠ نسمة أو ٣٦,٥ بالمائة من الفلسطينيين داخل اسرائيل.

هنالك عدد من القضايا الواضحة في التجربة الفلسطينية في اسرائيل التي تميز الوضع في المناطق المحتلة لعام ١٩٦٧[٤].

١ ـ مصادرة الأرض، خصوصاً في الخمسينات، وهي مستمرة بشكل متقطع في الجليل حتى اليوم.

٢ ـ المشاكل المتعلقة بحرية الوصول للموارد الطبيعية التي تواجه العرب في اسرائيل، خصوصاً الأرض القابلة للزراعة والمياه.

٣ ـ مصاعب الصناعة العربية غير المتطورة وإمكانات مواجهتها التنافسية مع القطاع الصناعي اليهودي المرسمل بدرجة عالية والمدعوم بالعدوانية الاسرائيلية.

٤ ـ التدخل في، والسيطرة على قنوات التجارة الخارجية وأسواق الاقتصاد العربي من قبل القطاعين العام والخاص الاسرائيليين واستثناء العرب المتواصل من المساهمة بذلك وحرمانهم من التمتع بالفوائد الناتجة عنها.

٥ ـ الاستفادة من قوة العمل غير الماهرة الكبيرة نسبياً واليدوية بمهام محدودة من التشييد والزراعة والصناعة.

٦ ـ ممارسة الحكم العسكري التي تصاعدت داخل اسرائيل عام ١٩٦٦، والتي تركت بصمات معينة على مبدأ مصالح الدولة، والأساليب المطبقة على السكان العرب.

بمعايير الحجم والممارسة، يحتل السكان العرب داخل اسرائيل مكانة ذات علاقة خاصة بالمجتمعات الفلسطينية الأخرى. فحسب تقديرات عام ١٩٨٣، يبلغ مجموع الفلسطينيين ما يقارب ٤,٥ ملايين (توقعات تفترض معدل نمو سنوي ٣,٢ بالمائة على أساس أرقام ١٩٨٠ للسكان الفلسطينيين حسب تقرير للاكوا)[٥]. ويشكل الفلسطينيون في اسرائيل من هذا المجموع ١٥ بالمائة. وتوفر تجربتهم الكثير ليس فقط من ناحية الدروس السياسية والتطويرية الهامة التي اكتسبت من خلال التواصل المنتظم مع النظام الاسرائيلي واقتصاده، بل هي مهمة أيضاً بالمعايير الفلسطينية بضوء التبلور الراهن للوجدان والهوية الوطنيين بين هذا القسم من

= اليهود وتعتبر كل المناطق المحتلة في عام ١٩٦٧ قانونياً وادارياً ضمن أقسام الدولة. وهكذا، رغم اسفنا، لا يمكن تجنب ادخال هذه المناطق في نقاشنا للفلسطينيين العرب في اسرائيل. كل المعلومات تضم القدس الشرقية اذا لم يشر الى غير ذلك.

(٤) انظر أيضاً:

Khalil Nakhleh, «Anthropological and Sociological Studies of the Arabs in Israel: A Critique,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 41-70.

(٥) انظر: United Nations, Economic Commission for Western Asia, *Summary of the Final Report on the Economic and Social Situation and Potential of the Palestinian Arab People in the Region of Western Asia* (Baghdad: UN, 1985), p. 25.

الشعب الفلسطيني الذي كان حتى منتصف الستينات يطلق عليه أغلب مواطنيه ما يدعى «عرب اسرائيل» تعبيراً عن قضية خاسرة[٦].

ومن الطبيعي أن يكون هنالك عدد من الاختلافات الهامة بين وضع الفلسطينيين في اسرائيل ووضع الفلسطينيين الآخرين التي لها علاقة بتجاربهم التنموية. والأكثر وضوحاً هو كون الفلسطينيين باسرائيل هم مواطنو تلك الدولة، مؤهلين مبدئياً للفوائد والحقوق والواجبات المشتقة من هذا الشرط. الفلسطينيون باسرائيل يستعينون (مرة أخرى مبدئياً) بالمؤسسات والقنوات القانونية، فرص العمل والمنافع العامة (الأمن الاجتماعي والخدمات والفعاليات النقابية غير الممنوعة) التي لم تتوفر للسكان في الأراضي المحتلة. بوجوه معينة للفعاليات الاقتصادية، يوفر هذا الوضع كلاً من الفوائد النسبية والمطلقة التي لا يستطيع باقي الفلسطينيين أن يتمتعوا بها. إن الوضع القانوني لهؤلاء في اسرائيل والسياسات التي يتابعها النظام والمؤسسات الصهيونية أدت مع مرور الزمن الى درجة كبيرة من التعاون والمشاركة بين فئات معينة من المجتمع العربي في اسرائيل والدولة على عكس الوضع في المناطق المحتلة. ويمكن أن ينتج عن هذا ادراك مختلف تماماً للمصلحة الذاتية الفردية والاجتماعية، وكذلك بالنسبة للطريق المرغوب في التنمية الاقتصادية والمتطلبات السياسية والقانونية للتغير الاجتماعي والاقتصادي والازدهار.

من ناحية أخرى، سمحت الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ للضفة الغربية بأن تطور قطاعات اقتصادية ومؤسسات متعددة ضمن أجواء أردنية وعربية لا تزال فعالة (مثل التصدير عبر جسور نهر الأردن الذي لا يزال مهماً بالنسبة لعلاقات الضفة الغربية الاقتصادية). هذا الى جانب عوامل اخرى ذات قيمة في غالبها للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مع المحددات التاريخية المتعددة، ووفرة الموارد والعلاقات الاقليمية والاجتماعية تجتمع كلها لتميز التجربتين وتحافظ بالوقت ذاته على علاقتها المتداخلة. وبالرغم من أن دراسة تجربة العرب في اسرائيل تتطلب نظرة وأسلوباً ومنهجيات خاصة بها، فإن علاقتها بالجو الفلسطيني الأوسع ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار دائماً، ولأغراض منهجية وسياسية.

للعرب الفلسطينيين وضع ودور مهمان في المجتمع والاقتصاد الاسرائيليين. عام ١٩٤٨، كان أكثر من ١٤ بالمائة (باستثناء القدس، أو ١٧ بالمائة معها) لسكان اسرائيل من العرب[٧]. وقد سبب ذلك معضلة متنامية لصانعي السياسة الاسرائيلية، لأسباب ديمغرافية

---

(٦) انظر على سبيل المثال:

Ian Steven Lustick, *Arabs in the Jewish State: A Study in the Effective Control of a Minority Population* (Austin: University of Texas Press, 1980), Chap. 7; Mark Tessler, *Arabs in Israel* (Hanover, NH.: American University Field Staff, 1980), pp. 13-24, and K. Nakhleh, *The Two Galilees* (Belmont: Association of Arab University Graduates, 1982), pp. 3-9.

(٧) انظر: Khalidi, *The Arabs Economy in Israel: Dynamics of a Region's Development,* Chap, 1.

وسياسية واقتصادية. هنالك قطاعات انتاجية معينة في الاقتصاد القومي، كالتشييد اساساً، وبعض الفروع الزراعية والصناعية تستفيد نسبياً من العمل العربي. وفي الوقت الذي كان فيه تجهيز ذلك مبدئياً من داخل اسرائيل، أصبح الآن وبدرجة متزايدة من الأراضي المحتلة. إن المناطق العربية التي تقدم قوة العمل المتحركة هذه تشكل أيضاً سوقاً هامة لاستهلاك قسم من انتاج قومي ينتج الكثير منه خارج المنطقة.

إن النمو التدريجي، ولكن بثبات في الحجم النسبي للسكان العرب عموماً، من ١١ بالمائة عام ١٩٥١[٨] الى ما بين ١٤ بالمائة و ١٧ بالمائة في أرقام عام ١٩٨٤، ينظر له كمشكلة ايديولوجية وسياسية وأمنية من قبل الاسرائيليين. وهنا ترتفع أصوات أكاديمية ورسمية معبرة عن قلق بيهودية الدولة والعمل والأرض ومنطقة الجليل وغيرها. والواقع، أنه فيما تتذبذب سياسة الدولة عبر السنين بين الحاجة لاستيعاب واستغلال مساهمة العرب في النمو الاقتصادي الاسرائيلي والحاجة للمحافظة على يهودية الدولة، فإن علاقتها مع المجتمع العربي لم تستقر بعد بتحديد مؤسسي ونمط متناسق.

ويمكن أن ينظر لوضع العرب باسرائيل بما له علاقة في تطور النقاش العالمي. وينعكس هذا في محاولات تطبيق الأساليب المتعددة التي اشتقت من تجربة العالم الثالث لمثل هذه الحالة الخاصة: كالأساليب التي تنطوي على التطور الثنائي وغير المتوازن، الكولونيالية الداخلية، النماذج الديمقراطية التعددية، نظريات وتحليلات نظام الادارة للتحديث. ومهما يكن من أمر لا يبدو لي ذا أهمية خاصة أمر تطبيق هذه النظرية أو تلك على الوضع، لكن الهام في ذلك هو اذا كان وضع الفلسطينيين العرب باسرائيل يحتمل صحة اعتباره كمسألة من مسائل العالم الثالث، خصوصاً ما دامت اسرائيل ذاتها لا يمكن اعتبارها جزءاً من العالم الثالث سواء من ناحية سياسية أو اقتصادية.

ثانياً: اقتصاد العرب في اسرائيل: المحددات الخارجية

١ ـ الاطار المادي والديمغرافي[٩]

العرب باسرائيل يعيشون في ١٥٧ منطقة عربية خالصة وفي ٨ مدن مختلطة: هذا المجموع يضم شرق القدس، و ٥ قرى حولها، و ٢٨ منطقة بدوية ذات طابع عضوي مميز في

(٨) انظر: Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1985), p. 32.

(٩) اذا لم يشر الى غير ذلك، كل الأرقام في هذا القسم حول المؤشرات الجغرافية والديمغرافية قد اشتقت من نتائج احصاء السكان والمساكن لعام ١٩٨٣، ويمكن الرجوع في ذلك الى: المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٧٩.

الجليل والمناطق الوسطى و ٣١ قرية بدوية بالنقب[١٠]. باستثناء النقب، فمن بين ١٢٦ منطقة عربية هنالك ٣ فقط تتمتع بوضع بلدي[١١]، و ٥١ ذات مجالس محلية و ٧٢ الباقية إما انها تقع تحت تقسيمات المجالس الاقليمية مع اليهود أو لا تمتلك اية صفة ادارية على الاطلاق.

من مجموع العرب، بما في ذلك القدس، يعيش ٢٥ بالمائة بثماني مدن مختلطة (القدس، حيفا، يافا، عكا، اللد، الرملة، معالوت، ترشيحا، الناصرة الفوقا). إذا استثنينا القدس، فلا يشكل العرب في المناطق المختلطة سوى ٩ بالمائة من مجموع السكان العرب. هذا يعني أن ٥٤٧ الف عربي يعيشون بمناطق عربية خالصة و ٥٥ الف عربي في مناطق عربية خالصة ولكن بمدن ذات أغلبية يهودية.

في مرحلة ١٩٧٢ - ١٩٨٢ كان معدل نمو السكان العرب ٣,٧ بالمائة سنوياً بالمقارنة مع معدل نمو يهودي مقداره ٢,١ بالمائة وأظهر العرب عام ١٩٨٣ بنية عمرية شابة أكثر مما أظهره السكان اليهود. إن معدل حجم العائلة العربية عام ١٩٨٣ بلغ ٦,١٤ أشخاص، مقارنة بمعدل يهودي بلغ ٣,٣٤ أشخاص، والكثافة السكانية (سكان/مساكن) هي عالية بين العرب أكثر مما لدى اليهود: معدل الغرفة ٢,٢ شخص بالمقارنة مع ١,١ شخص وحوالى ٢٩ بالمائة من العوائل العربية أكثر من ثلاثة أفراد في الغرفة الواحدة، فيما لا تشكل هذه النسبة سوى ١ بالمائة من العوائل اليهودية.

إن أكثر من ثلاثة عقود من الانفصال السكني والمخططات المحلية والاقليمية التمييزية[١٢]، وتوحيد البنية الديمغرافية العربية (أكثر تشابها مع تلك في الضفة الغربية منها في الاستيطان اليهودي بالجليل) إن ذلك كله قد خلق حقائق تميز وجود العرب في اسرائيل.

٢ - الوضع القانوني وتطور سياسة الدولة

منذ أوائل أيام الحكم الاسرائيلي، ظل الوضع القانوني للعرب في اسرائيل كالتالي: في

---

(١٠) Central Bureau of Statistics, *Agricultural and Rural Census, 1981-Provisional Result* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1983), pp. 208-296.

(١١) إن ثاني أكبر مركز عربي، أم الفحم، أصبحت تتمتع بوضع مركز بلدي عام ١٩٨٥، هي البلدية العربية الوحيدة التي قامت منذ اقامة دولة اسرائيل. أما الناصرة وشفا عمرو فكانتا مركزين بلديين منذ كانت فلسطين جزءاً من الامبراطورية العثمانية.

(١٢) انظر: الجهاز المركزي للاحصاء، **المجموعة الاحصائية لاسرائيل، ١٩٨٥** (القدس: الجهاز، ١٩٨٥)، ص ٥٦ - ٥٧، حيث تشير الأرقام الى كون ٤ بالمائة فقط من السكان العرب كانوا يعيشون بمراكز أخرى عام ١٩٧٨ بالمقارنة مع ١٣ بالمائة من السكان اليهود. فيما يتعلق بتوازن الهجرة في المراكز العربية الصغيرة نسبياً، تشير المعلومات الى أن المراكز الشمالية (خصوصاً منطقة الناصرة) هي المصدر الرئيسي للهجرة، فيما استوعبت حيفا، والخضيرة وبئر السبع غالب تدفقات الهجرة العربية بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٣. أما ما يتعلق بنوع المراكز التي تأثرت بحركة السكان العرب، فيبدو أن هناك توازناً سالباً في المراكز الريفية (ذات الحجم أقل من ٢٠٠٠ نسمة) والمراكز الحضرية العربية (الناصرة وأم الفحم) أو المدن المختلطة وتوازناً ايجابياً للهجرة خصوصاً في المراكز الحضرية الصغيرة (٢٠٠٠ - ٩٩٩٩ نسمة) لكن في حيفا وتل أبيب/يافا أيضاً.

أحسن الأحوال حقوقهم القانونية كمواطنين للدولة الاسرائيلية يجب أن تحفظ[١٣]. واعتمدت السياسات الحكومية في الواقع على سلسلة من القوانين والضوابط التي كانت تعيق تطور العرب صراحة أو ضمناً. وطبقت هذه في حقول ملكية واستعمال الأرض، التقدم المهني وتخصيص الموارد الطبيعية والمنافع العامة من خلال نظام أحد مبادئه المحافظة على «يهودية» الدولة وسيادة مصالحها على كل مستويات السلطة السياسية والاقتصادية. ليس من الضروري توثيق هذه المسألة التي بحثت بكثافة وكتب عنها في مكان آخر، لكني سألخص باقتضاب تلك الجوانب ذات العلاقة بنقاشنا.

هنالك ما يقارب ٣٤ قانوناً يجيز عملية الاستيلاء على الأراضي الخاصة، الممارسة التي تستمر حتى اليوم[١٤]. بين ١٩٤٨ و١٩٦٢ صودر ما يقارب ٧٢ بالمائة من ملكيات ما قبل ١٩٤٨ للقرى التي لا تزال قائمة، تساوي أكثر من مليوني دونم[١٥]. إن الأثرين الرئيسيين لهذه العملية هما تجريد السكان العرب من قاعدتهم الانتاجية الاساسية، وبالوقت ذاته تقليص المناطق المتاحة لتوسع المدن والقرى. إن ندرة الأرض لغرض الاسكان قد تفاقمت بالقيود التي وضعتها الدولة على المناطق المخصصة للبناء بالقرى العربية وبتأخير مخططات المدن المصادق عليها، الأمر الذي يزيد من مشكلة الاسكان واستمرارها[١٦]. إن الأرض المصادرة تقع إما في قبضة الأجهزة الصهيونية المباشرة، مثل الصندوق القومي اليهودي، أو الأجهزة التي لها علاقة به. وهكذا، قانونياً تصبح ملكية ثابتة للشعب اليهودي فيما يستثنى العرب من ايجارها أو استخدامها[١٧].

والاستثناء الضمني لغير اليهود من العمل جزئياً في قطاع الصناعات الحربية، باعتباره يضم أكبر المشاريع الحكومية وأعلى درجات الخدمة المدنية والحكومية، هو العنصر الآخر في

---

(١٣) H. Rosenfeld, «The Class Situation of the Arab National Minority in Israel,» *Comparative Studies in Society and History,* no. 20 (July 1978), p. 389.

(١٤) R. Kislev, «Land Expropriations: History of Oppression,» *New Outlook* (September/October 1976), pp. 27-32; Sabri Jiryis, «Legal Structure for the Expropriation and Absorption of Arab Lands in Israel,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 2, no. 4 (Summer 1973), pp. 82-104, and Lustick, *Arabs in the Jewish State: A Study in the Effective Control of a Minority Population.*

(١٥) Bakir Abu Kishk, «Arab Land and Israeli Policy,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 11, no. 1 (Autumn 1981), pp. 125 and 128.

(١٦) Lustick, Ibid., pp. 196-197; Bakir Abu Kishk, *Land in The Arab Sector: The Aims of its Use and the Problems Blocking Development* (Nazareth: The Popular Council for Social Renewal, Arab Affairs Department, 1976); M. Bayadsi, «The Arab Local Authorities: Achievements and Problems,» *New Outlook,* vol. 18 (October/November, 1975), pp. 58-61, and *Jerusalem Post* (20 December 1985).

(١٧) انظر مثلاً: W. Lehn, «The Jewish National Fund,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 3, no. 4 (Spring 1974), pp. 74-96.

نـظام العوائق القـانونيـة[١٨]. وهنالـك ضوابط أخـرى، خصوصـاً تحت الحكم العسكـري في الستينات، تقيد وتنظم حركة السكان، حسب متطلبات الاقتصـاد والعمل في العـادة[١٩]. الى جانب ذلك هنالك قيود سياسية وتمييزية تقيد من سكن العرب في مراكز السكان اليهود. لهذا النظام دور ثنائي في الحـد الفعال من الاستخـدام وفرص التقـدم في الوقت الـذي يديم فيـه اعتماد العمال العرب الأقل مهارة على أصحاب العمل اليهود.

إن سيـاسة الـدولة في تخصيص المـوارد، في الوقت الـذي لم تتجسد فيـه دائماً بقـوانين محددة، تؤثر على أفق النمو الصناعي والزراعي. إن هذه الترتيبات المؤسسية تضم: المصـادرة الانتقـائية لأفضـل الأراضي المرويـة[٢٠]، سلوك سلطة توزيـع المياه حسب مـا تراه منـاسبـاً في تخصيص الحصص[٢١]، استثناء الفلاحين العرب من أنظمة التعاون الهامة التي تقود قسماً كبيراً من عمليـات الانتاج الـزراعي والتسويق[٢٢]، ضـآلة التجهيـز الكهـربـائي، والماء وشبكـات الطرق، الفشل في تصميم مناطق صناعية في المراكز العربيـة، وتخصيص حصص نسبية قليلة من معونات الدولة للسلطات العربية المحلية[٢٣].

إن كلًا من القطاعين العام والخاص حافظ عـلى ركود اقتصـاد العرب من خـلال ضبط تخصيص الموارد التي تفيد في غالبها الاقتصاد القومي. من خـلال الاستراتيجيـة ذات الحدين في الاهمال السلبي والاستيعاب العدواني اجتاز المجتمـع العربي عمـوماً أربعة عقود من النمـو الاقتصادي المؤثر والبناء المؤسسي في اسرائيل. وبغض النـظر عن تلمس التواطؤ الـواعي بين الدولة وقطاع الأعمال اليهودي ضد العرب، فإن اتساق المصالح كان قـد أمن التنفيذ النـاجح لما يمكن تسميته بـالاستراتيجي. فبينـما تطورت السيـاسة الـرسمية منـذ ١٩٤٨ والمحكـومـة بضرورات المصالح الصهيونية ونمو الاقتصاد القـومي، لا يمكن القول بـوجود سيـاسة واحـدة

(١٨) Najwa Makhoul, «Changes in the Employment Structure of Arabs in Israel,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 11, no. 3 (Spring 1982), pp. 107-115; G. Waschitz, «Commuters and Entrepreneurs,» *New Outlook* (October/November 1975), pp. 45-49, and E. Farjoun, «Palestinian Workers in Israel: A Reverse Army of Labour,» *Khamsin,* no. 7, pp. 120-122.

(١٩) Yoran Ben Porath, *The Arab Labour Force in Israel* (Jerusalem: Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, 1966).

(٢٠) Abu Kishk, *Land in The Arab Sector: The Aims of its Use and the Problems Blocking Development.*

(٢١) هـذا كان قـد أوضح بنتـائج مسح العينة لمركزين فـلاحيين عـربيين، جط في المثلث وشفـا عمرو بالجليل، الذي قام به ر. خالدي و ز. صباغ، «مسح زراعي في قريتين عربيتين،» (غير منشور)، حيث تتذمـر نسبة عالية من الفلاحـين حول قيـود حصص مياه الـري (٥٠٠ متر مكعب لكـل دونم) بالمقـارنة مـع الحصص الأعلى التي أعطيت للمستوطنين اليهود.

(٢٢) إن قـرار قبول العـرب لعضويـة اتحاد الفـلاحين الـوطني التابـع للهستدروت كـان قد اتخـذ بمؤتمـر الهستدروت عام ١٩٨٥، واستمر أربع سنوات قبل أن يتخذ القرار مفعوله.

(٢٣) Lustick, *Arabs in the Jewish State: A Study in the Effective Control of a Minority Population,* pp. 188-189.

شاملة باتجاه العرب في اسرائيل. وهذا ما كان قد وثقه ريتشارد فيمر في دراسته للسياسة تجاه عرب اسرائيل[٢٤]. وكما يشير فان تصنيف «مشكلة العرب» كمسألة «غير منظورة» أو كمسألة «كولونيالية» أو «تحديث ضد التقليد» يهمل حقيقة كون الصهيونية ذاتها ليست ساكنة ولم تتوقف عند ١٩٤٨، لكنها تستمر لتكون احدى الدعائم الايديولوجية لدولة اسرائيل، ومشروطة بالوقائع الاقتصادية والاجتماعية للدولة[٢٥].

توضح تجربة العرب في اسرائيل، الحدود التي تتوقف عندها قدرة الدولة الارادية في حرمان واكراه واخضاع السكان العرب ومتطلباتهم. يمكن تلمس ذلك في قوة تمسك العرب بما تبقى من الأرض وبزيادة إمكاناتها الانتاجية، قوة الرغبة للتعلم والتقدم وامتلاك المهارات المطلوبة مهما كانت وضيعة بالنسبة لقوة العمل اليهودية، الاصرار العنيد لدى المراكز المحلية من أجل الحصول على «تسهيلات» الكهرباء والماء على حسابها وبجهودها في العادة، أمثلة الأفراد ـ مهما كانت قليلة نسبياً ـ الذين أوجدوا منافذ للالتفاف على القيود من أجل اقامة اعمال ناجحة وصناعات صغيرة. عموماً تعلم السكان العرب والى حد بعيد مقاومة الانتهاكات الأخرى الممكنة لحقوقهم وأملاكهم بالوقت ذاته، واستلزم ذلك عملية تعلم كيفية الاستخدام الأفضل للنظام القانوني القائم لصالحهم أو على الأقل لتفادي استخدامه ضدهم. وكمجتمع طبيعي يستجيب لاهمال الدولة النسبي والتمييز يشكل هذا دافعاً للنمو، وهذه الدينامية كان لها دور مهم في تحديد وتشكيل الاقتصاد العربي المميز في اسرائيل.

٣ ـ التغير الاجتماعي في المجتمع العربي

هنالك أربعة محاور رئيسية يسير الى جانبها التغير الاجتماعي الذي يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. إن المجتمع العربي يتمايز جغرافياً على مستويات عدة، بين القرى والمدن الكبرى مثل الناصرة وأم الفحم، بين المناطق الجغرافية الثلاث للجليل والمثلث والنقب، بين الطابع الريفي الشائع في الجليل والمثلث وبين السكان العرب الحضريين في المدن المختلطة. إن انفصال مراكز السكان العرب هو بحد ذاته عائق للتنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة. الى جانب ذلك، فإن الحد الأدنى من روابط السوق المشتركة والعمل والظاهرة الحديثة للهجرة بين الريف والحضر، يدل على البنية الداخلية الأكثر تعقيداً مما قد يبدو عكس ذلك في الواقع[٢٦]. إن الاهمال المتعمد للمناطق العربية للاقتصاد كان من المبادىء الهامة لأسلوب

---

(٢٤) R. Weirmer, «Zionism and the Arabs after the Establishment of the State of Israel,» in: Alexander Scholch, ed., *Palestinians over the Green Line* (London: Ithaca Press, 1983).

(٢٥) المصدر نفس، ص ٥٨.

(٢٦) لم يكن من الممكن الاستفادة الكاملة من العمل المهم الذي تحقق حديثاً عن التصنيع والتنظيم في المنطقة العربية الذي قام به:

D. Czamanshki and M. Meyer-Brodnitz, «Industrialization in Arab Villages in Israel,» in: R. Bar-El, ed., *Industrialization in Rural Israel* (Forthcoming).

صانعي السياسة الاسرائيليين وقد أوضح الأكاديميون بشكل قاطع النجاح في «انعدام» سياسة التكامل والمساواة بين المواطنين العرب واليهود.

إن التركيب الديني للمجتمع العربي محور آخر قد جرى استغلاله كمصدر لاعتراض سبيل التنمية. والحقيقة فإن أعضاء الطائفة الدرزية الذين يخدمون في الجيش قد أعطيت لهم فرصة الاستفادة التفضيلية في بعض الجوانب، بيد أن ذلك لم يعفهم من التعامل التمييزي بشكل عام (على سبيل المثال في القضايا المتعلقة بمصادرة الأرض) على أساس كونهم غير يهود. والأمر ذاته ينطبق، وإن بدرجة أقل، على قطاعات معينة من البدو والمجتمعات الشركسية الصغيرة.

والمسألة الأخرى ذات العلاقة هي مدى نجاح سياسات الدولة في السيطرة على النخب المحلية والقيادات التقليدية واختيارها ودمجها في تمزيق المجتمع العربي على أسس ايديولوجية وسياسية[٢٧]. فهناك الجماعات التي اختارت الانضمام للدولة أو للمصالح السياسية الصهيونية والذين يتعاونون معها بنشاط مقابل المكاسب وأولئك الذين اختاروا دون وعي التخلي عن هويتهم العربية أو تماسكهم، والأكثرية الواسعة التي تهتم أساساً بالقضايا المباشرة للحصول على الرفاه لعائلاتها. وكما هو الحال مع العوائق الأخرى للنمو المتماسك، فإن ردود الفعل لهذا النمط من التمايز الاجتماعي يمكن أن يكون لها أثر توحيدي غير متوقع كلما أصبحت الآليات الفجة للتعاون ضعيفة وغير فاعلة ازاء المستويات العريضة للوعي السياسي والاجتماعي.

إن تنامي الوعي السياسي وتنظيم السكان العرب ووحدتهم مع الأهداف والمصالح الفلسطينية كان قد اظهر نفسه كتحد لهذه الأقلية يضغط بقوة على النظام الذي يحكمها. وهكذا، ففي حقل البنية الاجتماعية تحمل عوائق التنمية بذور التنمية.

٤ ـ المجتمع العربي وفعاليات الاقتصاد القومي

يتأثر اقتصاد العرب، بطبيعة الحال، وبدرجة بالغة، بالاقتصاد القومي. ان قوة وضعف اقتصاد العرب يقتفيان الاتجاهات التي يرسخها السير العام للنمو الاقتصادي والدينامية المحددة لعلاقة المشاركة على مستوى البلاد. فالمرحلة الماضية للنمو الاقتصادي في اسرائيل اتبعت اتجاهات بنيوية واضحة في كل من القطاعات الاقتصادية الرئيسية[٢٨]. ويمكن

= وقد حللوا في مساهمتهم معلومات حيفرات أوفديم في التصنيع بضوء جهود الدولة للتنمية في الماضي والنظريات ذات العلاقة بالتنظيم.

(٢٧) Lustick, *Arabs in the Jewish State: A Study in the Effective Control of a Minority Population,* Chap. 6.

(٢٨) المصدر المنتظم والمعلومات الحديثة عن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والوقائع يمكن ايجادها في مجلة: *Israel Economist.*

تأويلها كمعوقات للتنمية العربية بقدر ما ترتبط بأهداف الاقتصاد القومي وتستند الى اهتمام الدولة والمؤسسات اليهودية ككفلاء أساسيين لانجازاتها.

بمقدور هذه الاتجاهات البنيوية استثارة تجديدات معينة وردود فعل في أنماط الاقتصاد العربي التي لا تقتفي بالضرورة الاتجاهات التي جرى ترسيخها على المستوى القومي. بالاضافة الى الحدود البنيوية الاقتصادية، هنالك أربعة وجوه للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية الراهنة ذات التأثير المركزي على المجتمع العربي. أولها يتعلق بالمحاولات الرامية لتقليل الانفاق الحكومي الذي سيؤثر على العرب بقوة، في كل مكان من الخدمات الاجتماعية والدعم الحكومي للسلطات المحلية والاستثمار في البنية الأساسية. وعلى الرغم من قلة الدعم الحكومي الحالي، فإن زيادة التقليل ستعني القليل من قرارات المصادقة على مخططات المدن والمواقع الصناعية وتقييداً أكبر على مخصصات تمويل تنمية المناطق وتضييقاً لتسهيلات الاقراض[٢٩]. إن استمرار الأزمة الاقتصادية سيؤدي الى بطالة أكبر وبالتالي بطالة أكثر للعرب باعتبارهم القسم الأكثر قابلية للصرف من قوة العمل[٣٠]. وكلما تفاقم المشكل الاقتصادي، ستتعاظم حركية العمل (جغرافياً ومهنياً ـ قطاعياً) الأمر الذي سيؤدي الى تدن نسبي في تطور المهارة. إن المعدلات العالية للتضخم وصرامة الاجراءات الحكومية كان لها الأثر الأكبر على السكان العرب بسبب شيوع مستويات الدخل المتدنية بينهم والندرة النسبية للأصول والادخار الأمر الذي سيؤثر عليها سلباً.

وعلى السكان العرب أن يستجيبوا ويكيفوا أنفسهم مع الاتجاهات القومية دون أن يروا غالب المنافع لهذه التطورات في مجتمعاتهم. إن الاستعاضة عن الاستيراد في فرع المنسوجات مثلاً تؤدي الى استخدام اعداد مؤثرة من النساء العربيات، لكن بأجور متدنية بشكل مروع وبظروف عمل شاقة. العرب الفلسطينيون يعملون ببعض الفروع الصناعية ذات المهارة العالية (الالكترونيات على سبيل المثال) بدون أي من تلك الاهتمامات المتعلقة بملكية العرب لها أو ادارتها أو مكانها. وللعرب مبدئياً حرية الاستفادة من التكنولوجيا الزراعية وبإمكانهم منافسة القطاع اليهودي، لكنهم لا يمتلكون القدرة على الاستثمار الكبير الذي يتطلبه الاستخدام الناجح لهذه التكنولوجيا. إن هذه الطريقة المشوهة في الاستفادة من منافع التطورات الاقتصادية القومية، في ذلك الوقت الذي يتحمل فيه الجميع الأكلاف بالتساوي، هي البرهان الآخر للصورة الواضحة في التمايز القومي للمشاركة وعلى الأخص لطريق التنمية الاقتصادية للعرب في اسرائيل.

---

(٢٩) إن اتحاد السلطات المحلية العربية الذي يجمع كل البلديات والمجالس المحلية كان قد قام باضرابات عديدة في نهاية عام ١٩٨٥ للاحتجاج ضد فشل الدولة في تقديم ٦ ملايين دولار مستحقة كمنح دولة، انظر: *Jerusalem Post* (November/December 1985).

(٣٠) Y. Arnon and M. Raviv, *From Fellah to Farmer: A Study of Change in Arab Villages* (Rehovot: Settlement Studies Centre, 1980), pp. 14-15, and 26.

ثالثاً: بنية الاقتصاد العربي في اسرائيل

سأحاول تفحص الاقتصاد العربي في اسرائيل من خلال ثلاث مسائل ذات أهمية فائقة: مكانة الأساس الزراعي بين استمرار التدهور والنمو الذاتي، الأشكال الثلاثة الرئيسية للفعاليات الصناعية العربية ودور المنظم، دور قوة العمل العربية في الاقتصاد القومي.

١ ـ بنية فعاليات الزراعة[٣١]

أ ـ الأرض والانتاج

يزرع الفلاحون والمزارعون العرب قسماً ضئيلاً نسبياً من الأرض القابلة للزراعة على مستوى البلاد (١٨ بالمائة من المجموع أو ١٠ بالمائة، إذا ما أدخلت الأراضي الجافة في النقب). إن مجموع الأراضي العربية القابلة للزراعة عام ١٩٨١ كان ٧٥٦,٧٠٠ دونم، نصفها في النقب. بيد أن العرب يزرعون بكثافة أكبر من المستوى القومي: يزرع العرب ٩٦ بالمائة من الأرض القابلة للزراعة بالمقارنة مع ٩٢ بالمائة على المستوى القومي.

تمثل المحاصيل ٦٨ بالمائة من الأرض العربية المزروعة عام ١٩٨١، ١٣ بالمائة من الناتج القومي، ٣ بالمائة من قيمته، ٢,٨ بالمائة من القيمة المضافة الاجمالية و١٣ بالمائة من مجموع الانتاج العربي. كانت الخضروات والبطيخ من المحاصيل الأكثر أهمية، فقد شغلت ١٠ بالمائة من الأرض المزروعة لكنها وفرت ١٤ بالمائة من مجموع الانتاج القومي من هذا الفرع و١٥ بالمائة من قيمته و ١٥,٥ بالمائة من القيمة المضافة الاجمالية على مستوى البلاد و ٢٨ بالمائة من مجموع الانتاج العربي. وتشكل المزروعات غير الحمضية ٢١ بالمائة من الأرض المزروعة، ٨ بالمائة من انتاج الفواكه غير الحمضية على مستوى البلاد، ١١ بالمائة من الناتج القومي لهذا الفرع و ٣٠ بالمائة من قيمة الناتج الزراعي العربي. ويزرع العرب قسماً غير مهم من الحمضيات على المستوى القومي. أما بالنسبة للأغذية، التي تشكل ٢٧ بالمائة من الانتاج الزراعي، فتتركز غالباً بانتاج لحوم الغنم والماعز حيث ينتج العرب ٤١ بالمائة و٨٢ بالمائة من الانتاج القومي في هذا الفرع على التوالي، وحوالى ٤٠ بالمائة من القيمة المضافة الاجمالية لكليهما. أما المحاصيل الأخرى التي يشارك فيها العرب بانتاج كميات كبيرة فهي: الشعير (تشكل ٣١ بالمائة من الناتج القومي و ٧٧ بالمائة من مساحة المحاصيل

---

(٣١) اذا لم يشر الى عكس ذلك، فكل المعلومات الزراعية تعود للعام الزراعي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، العام الذي يتوافر عنه معلومات كاملة، من: الجهاز المركزي للاحصاء، التعداد الزراعي والريفي، ١٩٨١. احتسبت المعلومات عن المناطق، من: الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية لاسرائيل، ١٩٨٣ (القدس: الجهاز، ١٩٨٤)، ص ٤١٩ ـ ٤٢١، والمعلومات عن القيمة المضافة، من: المصدر نفسه، والمعلومات عن الحجم والقيمة، من: الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية لاسرائيل، ١٩٨٥، ص ٤١٢ ـ ٤١٥.

القومية)، التبغ (١٠٠ بالمائة و ٥٤ بالمائة)، الخيار (٤٠ بالمائة و ٤٤ بالمائة)، الكوسا (٣٠ بالمائة و ٦٢ بالمائة)، الشمندر (٤٦ بالمائة و ٤٦ بالمائة)، الفراولة (٤١ بالمائة و ٦٦ بالمائة)، البطيخ (٣٥ بالمائة و ٣٦ بالمائة)، الزيتون (٦٥ بالمائة و ٨١ بالمائة)، الكرنب والباذنجان (جميعها ١٦ بالمائة و ١٧ بالمائة).

هذه الأرقام تظهر الأهمية النسبية لبعض المنتوجات العربية لمجموع القطاع الزراعي كمقارنة لأهميتها النسبية للاقتصاد الاجتماعي. وهي تعطي صورة واضحة لحجم وقيمة تفاضل الانتاجية بين العرب والزراعة القومية. إن الزراعة العربية تشكل ٢٤ بالمائة من انتاجية القيمة/دونم في القطاع الزراعي، و ١٩ بالمائة من انتاجية الكمية/دونم. ويتعاظم الاختلاف في المحاصيل الحقلية (١٠ بالمائة و ١٢ بالمائة من الانتاج على التوالي) في الفواكه غير الحمضية (١٩ بالمائة و ٢١ بالمائة) وفي الخضروات والبطيخ (٥٧ بالمائة و ٤٤ بالمائة).

إن ملكية الأرض في غالبها خاصة، ١ بالمائة فقط من الحقول العربية عام ١٩٨١ كانت أراضي أميرية بالمقارنة مع ٨١ بالمائة على المستوى القومي. أما قطع الأرض في غالبها فصغيرة وممزقة الى الدرجة التي تجعل من الزراعة فعالية غير اقتصادية. وبينما يتألف ٦١ بالمائة من الأرض الزراعية على المستوى القومي من مزارع تبلغ مساحة كل منها أكثر من ٥٠٠ دونم، فإن حوالى ١٤ بالمائة من الأرض العربية المزروعة هي بمزارع من ذات المساحة وفي ذات الفئة ويبلغ معدل عدد الدونمات لكل مزرعة على مستوى البلاد ٣,٢٦٥، هذا فيما يبلغ معدل مساحة المزرعة العربية ٨٦٦ دونماً. أغلب المزارع هي وحدات عائلية مع مقدار معين من الاستئجار من العرب (وأقل من ذلك) من الملاك اليهود. والزراعة اليهودية تنتظم جميعها في الغالب بتعاونيات أو انتاج جماعي (موشاف، كيبوتز). حتى الآن ليس هنالك تعاونيات عربية ناجحة. وأحد الأسباب المركزية لذلك هو استثناء العرب من عضوية اتحاد الفلاحين القومي المنتمي الى الهستدروت الذي يلعب دوراً مركزياً في تمثيل مصالح الفلاحين على المستوى القومي.

إن نوعية وتوزيع عامل الانتاج الرئيسي للزراعة، الأرض، هو الذي يتحكم أساساً بمنجزات الزراعة العربية. وهناك اختلافات حادة في نوعية الأرض القابلة للزراعة بين المناطق الرئيسية للزراعة العربية في المثلث والجليل[٣٢].

أكثر العوامل التي تحدد نوعية الأرض المتروكة للمزارعين العرب هو بالطبع أثر الاستيلاء على الأرض الذي مورس بتوسع منذ ١٩٤٨، والذي غالباً ما استهدف أفضل نوعية من الأرض، وترك الحقول مقسمة بقطع متباعدة، والنمط العربي الموروث قد أثر أيضاً على توزيع الأرض حيث قلل من الحجم النسبي للمزارع العربية. إن معدل حجم المزرعة العربية في عام ١٩٨١ كان أقل من ٥٠ دونماً من الأراضي الصالحة للزراعة بالمقارنة مع ١٢٠ دونماً للملاك اليهود. وتقسيم الأرض الزراعية لا يقلل الامكانات للزراعة الاقتصادية

---

(٣٢) انظر: بكر أبو كشك، في مقابلة مع الكاتب، لندن، ١٩٨٥.

وحسب، بل يحطم كـذلك الأرض ذات النـوعية الجيـدة. إن نمط التقسيم الموروث بكـل معنى الكلمـة قسم قطع الأرض بـين أراض جيدة وأخـرى فقيرة النـوعية، أو أنـه قسم الملكيـات الى أشرطة طويلة وضيقة. . وهكذا فإن ري شريط تبلغ مساحته ١٠٠٠ × ١٠ م يتطلب أنابيب طويلة الأمر الذي يجعل من المشروع غـير اقتصادي. والمعضـلات متروكـة لعملية الاستفـادة الفضلى لتوحيد قطع الأراضي من خلال رأس المال والتجديد التقني.

ب ـ الاستفادة من مصادر المياه

إن إمكانية الاستفادة من مصادر المياه على المستوى القومي مقيدة بسياسات سلطة المياه الحكومية[٣٣]. وعلى الرغم من أنها مسؤولـة عن ٥٩ بالمـائة من الاستخـدام المنزلي والصنـاعي والزراعي[٣٤]، فإن الهيئة الاسرائيلية للميـاه «ميكوروت»، مسؤولـة عن توزيـع حصص المياه من الآبار، بما في ذلك الآبار الارتوازية الخاصة الشـائعة في المثلث[٣٥]. لقـد كان المثلث دائـماً متقدماً زراعياً ويحصل على رخص حفر الآبار منذ أوائل الخمسينات قبل قيام السلطات بتنفيذ القيـود الأكثر صرامـة على تـوزيع الميـاه وخزنها. وفي اللحـظة التي تحفر بهـا البئر تقـوم الهيئة الاسرائيلية بقياس سعتها وتقرر الكمية التي يمكن ضخها والفترة الزمنيـة أيضاً. أحيـاناً تحـدد نوعية المحاصيل التي يمكن استخدام مياه البئر لزراعتها. وليس هنالـك مصادر أخـرى هامـة للمياه باستثناء المنابع القليلة التي لا تنتج كميات كبيرة.

باستثناء النقب، رويت ١٦ بالمائة فقط من الأرض العربية المزروعة عام ١٩٨١ مقارنة مـع ٥٦ بالمـائة عـلى المستوى القـومي[٣٦]. والأرض المرويـة العربيـة تشكل ٢,٦ بـالمائـة من المجموع في البلاد، ومن هذا المجموع فقط ٢ بالمائة في الجليل[٣٧]. وتستهلك الزراعة العربية ٢,٢ بالمائة فقط من كل المياه المخصصة للزراعة[٣٨]. إن أساليب الري القائمة هي في العموم أقل تعقيداً من تلك المستخدمة في الزراعة اليهودية. عموماً، يستخدم الري للمحاصيل ذات القيمة التصديرية العالية. والنظام الرئيسي المستخـدم في القرى العـربية هـو أسلوب الأخدود (الساقية). وتستخدم كذلك الصهاريج حيث يجري توزيع المياه منها لأشجار الفاكهـة وبعض محاصيل الخضروات. وقـد جرى استخـدام الأنابيب، لكن مـع انتباه شـديد من قبـل الذين

---

(٣٣) U. Davis, «Comparative Study of Land, Labour and Citizenship Control in Israel, South Africa,» paper presented at: U.N. International Conference on the Question of Palestine, Paris, 1983.

(٣٤) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985,* p. 452.

(٣٥) حسب أبو كشك، في مقابلة مع الكاتب.

(٣٦) Central Bureau of Statistics, *Agricultrual and Rural Census, 1981- Provisional Results.*

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985,* p. 452.

يستخدمون ذلك لقوة المضخات ونوع التربة والريح . . . الخ . ومن التجديدات الحديثة التي جرى ادخالها في عدد من الملكيات الصغيرة الري بالحقن.

إن القيمة الانتاجية لوحدة المياه المستخدمة في الزراعة العربية كانت في الغالب ضعف نظريتها في القطاع اليهودي عام ١٩٨١ - ١٩٨٢[٣٩]، رغم حقيقة كون العرب يمتلكون أقل من ٢ بالمائة من الأصل الرأسمالي لوسائل الري[٤٠]. هذا يظهر بوضوح الكفاءة التي تفوق كل ما يخلقه التجديد الذي ترعاه اسرائيل. وبينما لا يوجد ما هو غير متوقع في سياسة الدولة لتوزيع المياه، فإن ما لدى العرب من خبرة بالاستفادة من مصادر المياه، حتى وإن كانت الأكثر ندرة بالنسبة لهم مما هو قائم على المستوى القومي، يوضح مدى عنادهم ومقدرتهم.

ج - العمل والمدخلات الميكانيكية والكيماوية

تعاني الزراعة العربية فجوة تقنية بالمقارنة مع الزراعة اليهودية بسبب السعر المرتفع للمدخلات الكيماوية والعضوية. ويتلقى المزارعون اليهود المنظمون في القطاع التعاوني مساعدات حكومية لهذه العناصر. وما يزيد في تفاقم الوضع الحاجة لاستخدام مثل هذه المدخلات مع تجهيزات ملائمة، ومدخلات أخرى مثل نوعية التربة والمياه، وغياب الملكيات الكبيرة حيث يكون استخدام هذه المدخلات أكثر كفاءة، والحاجة الى خدمات الارشاد والتعاون الزراعي المدروس والشامل في قطاع الزراعة العربية. إن ملكيات العرب للمكائن الزراعية هي أقل نسبياً من نسبة الأرض التي يمتلكونها: يملك العرب ٨ بالمائة من كل المكائن الزراعية، التي تبلغ التراكتورات الجرارة ٩٢ بالمائة منها حيث تستخدم في الغالب لسحب آلات يدوية[٤١].

«يعتبر العمل، في اطار الاقتصاد القومي، مصدراً نادراً وغالياً. والمحاصيل التي توسع انتاجها حديثاً هي تلك التي تعتمد في الغالب على المكننة. أما المحاصيل التي تعتمد على العمل الكثيف فإنها تتطلب مراقبة دائمة وانتباهاً يتزامن مع تفصيلاتها، وهي لا تنافس المكننة. وقد لاحظ أحد مراقبي الزراعة الاسرائيلية بأن: . . . العمل العائلي في الملكيات الصغيرة هو سلعة ذات كلفة منخفضة ومرنة لأنه نادراً ما يحتسب ككلفة بشكل دقيق، وهذه السلعة متاحة لمراحل طويلة في كل يوم وتعتمد على الكلفة المتدنية في أوقات أخرى. الى جانب ذلك فإنه يميل لأن يكون معنياً أكثر بتحقيق النجاح في محصول معين ما دام مستوى معيشة العائلة يعتمد مباشرة عليه»[٤٢].

---

(٣٩) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1983* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1983), pp. 414-417, and 419.

(٤٠) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1984* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1984), p. 422.

(٤١) احتسبت، من: Central Bureau of Statistics, *Agricultural and Rural Census, 1981- Provisional Results.*

(٤٢) A. R. Hunt, *Production of Fruits and Vegetables in Israel* (London: Anglo-Israel Association, 1974), p. 17, and Arnon and Raviv, *From Fellah to Farmer: A Study of Change in Arab Villages.*

أغلب العمل الزراعي المأجور من العمل يستخدم في الزراعة اليهودية على الرغم من أن المزارعين العرب الذين يمتلكون وحدات كبيرة غالباً ما يستأجرون العمال في وقت الحصاد والحراثة. في عام ١٩٨١، كان ١٠ بالمائة فقط من مجموع رجل - سنة الذين عملوا في الزراعة العربية يعملون بغير ملكياتهم الخاصة(٤٣). ويظهر ذلك أيضاً من خلال التذبذب السنوي لنسبة العمل العائلي في الحقول العربية، بين ٥٥ بالمائة و ٧٠ بالمائة أثناء الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٤(٤٤)، فيما كان المعدل على المستوى القومي ثابتاً عند مستوى ٦٠ بالمائة. هذا النمط من العمل هو بكل وضوح الأكثر أماناً والأكثر كفاءة من ناحية الكلفة للمزارعين العرب، على أن يؤخذ بعين الاعتبار القيود التي يعملون بضوئها. وهو كذلك يسمح بالتركيز على المحاصيل كثيفة العمل التي اتجه العرب لانتاجها في السنوات القليلة الماضية. هذا الاتجاه يعكس استعداد العرب لانجاز المهام المملة والوضيعة التي تتطلبها هذه المحاصيل، كنتيجة لتقسيم العمل الزراعي. من مدخلات العمل في الزراعة عام ١٩٨١ قدم العرب ما نسبته ١١ بالمائة (لا تتضمن النسبة العمل العربي في الزراعة اليهودية) هذا في الوقت الذي يشكل فيه العرب ١٦ بالمائة من اليد العاملة في القطاع الزراعي على المستوى القومي(٤٥).

هذا النمط من العمل يقلل الى أدنى حد الخسائر النسبية الناتجة عن عدم استخدام المكائن الكثيف للمدخلات الكيماوية والعضوية بالمقارنة مع الزراعة اليهودية. إن السياسة التي اهتمت بالفوائد المقارنة من تكثيف العمل كانت قد سمحت ببقاء الزراعة العربية وتعطشها نسبياً لحدود الدعم المقدمة للقطاع اليهودي. واذا ما كان هذا بمثابة صمام الأمان لاستمرار فعاليات الزراعة العربية باسرائيل، فقد لا يظل بالضرورة واقع الحال.

د - تنظيم الانتاج والتسويق

إن تسويق الانتاج الزراعي العربي يتم من خلال عقود المقاولات الفصلية للمؤسسات القومية التي تضع أسعاراً على المزارعين القبول بها عادة. وكل ما يتبقى من فائض يباع محلياً، رغم أن ذلك قليل في العادة بسبب عدم وجود شبكة تسويق عربية منظمة. هذا النظام هو غير الزامي لكن المزارعين يتعاملون مع هذه المؤسسات في غياب أي بديل. إن فقدان مخازن التبريد العربية وأجهزة مراقبة النوعية والمؤسسات الأخرى يزيد من اعتماد العرب على المؤسسات الزراعية القومية. ببعض الفروع، خصوصاً في الخضروات، يجري تصدير بعض المنتجات العربية من خلال مؤسسات التصدير القومية.

إن أغلب الزراعة الاسرائيلية منظمة بالقطاع التعاوني والتجمعات الاقليمية المرتبطة بـ «تنوفا»، التعاونية التي يملكها الهستدروت والتي تعمل بالجملة وبمعالجة المنتجات وتوزيعها.

(٤٣) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985*, pp. 414-415.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤١٤.

تمسك تنوفا بحوالى ٧٥ بالمائة من مجموع الانتاج الحقلي اذ مع المزيد من التجارة المحتكرة من قبل الأجهزة القانونية وشبه القانونية، هنالك مجال ضيق لقيام قنوات بديلة وعلى المزارعين حكماً استخدام التسهيلات القائمة[٤٦]. وبالرغم من أن الترتيبات الزراعية قد تحررت في السنوات الأخيرة، إلا أنها ظلت هي القاعدة وليس الاستثناء[٤٧]. تضم مجالس الانتاج والتسويق ممثلين من كل فروع الانتاج والتوزيع في كل الأقاليم الى جانب المستهلكين. وتنصح هذه المجالس الحكومة وتشير للمزارعين بالمساحة المرغوب بها لانتاج بعض المحاصيل استناداً الى افضليات السوق لمختلف كميات ونوعيات الانتاج. وازاء هذه الخلفية يزرع المنتجون الفرديون المحاصيل الجديدة.

في السابق كانت وزارة الزراعة تنسق العملية حيث تستخدم الأولويات القومية لتحديد مقدار المحاصيل التي يجب زراعتها، ولكل قرية. والتوجيهات الآن أكثر مرونة، فالمزارعون، بما في ذلك العرب، هم بهذه الدرجة أو تلك أحرار في زراعة ما يريدونه، باستثناء المحاصيل النقدية مثل البندورة والخيار والفراولة التي تخضع زراعتها لتحديد حصص المساحة. أما أغلب المحاصيل الأخرى، فالمزارعون يعرفون بشكل تقريبي مقدار ما يستطيعون بيعه ويزرعون بالتالي حسب ذلك. وبكل الأحوال، ظلت بعض الفروع مثل الدواجن ومنتجات الألبان وبعض محاصيل الفواكه، مغلقة أمام العرب من خلال تدخل الدولة المستمر. إن تحديد المحاصيل، للتصدير هو من مسؤولية شركة التصدير أغريكسو المملوكة من قبل الدولة والمجالس. وليست أغريكسو مسؤولة دائماً عن قرار جني المحاصيل كما أن تعاملها وترتيباتها المحددة مع المنتجين تختلف من محصول الى آخر.

التصنيف حسب النوعية وعملية التعبئة هما شرطا التسويق الناجح. إن مراقبة النوعية تنجز في مخازن التعبئة التي يملكها المنتج وفيما بعد في نقاط التصدير من قبل مفتشي الوزارة. ويتعامل المزارعون العرب مع المحطة الأقرب، وغالباً ما تكون جزءاً من مستوطنة يهودية وهي التي تصنف المنتج وفيما بعد توزع انتاج القرى بين ثلاث أسواق رئيسية هي حيفا والقدس وتل أبيب. ويصنف المنتجون العرب أحياناً منتجاتهم ثم يأخذونها بأنفسهم للأسواق، واضعين الانتاج الجيد في الأمكنة العليا كمحاولة يائسة منهم لاعتباره من الصنف (أ).

وتصدر المجالس رخصاً لنقل المنتجات بالجملة للسوق، ولها سلطة تنظيم معايير النوعية ومنع تخفضيات السعر. إن الحاجة للحصول على الرخصة كتاجر مقيدة بالتوزيع للقنوات القائمة، وهي تقلل من عدد رجال الأعمال الجدد الداخلين في المنافسة. ويبيع المزارعون العرب انتاجهم بالاضافة الى مخازن التعبئة الى مشترين يأتون للقرى، وأحياناً لتجار الجملة أو المفرق مباشرة. والمزارعون يستطيعون نظرياً أن يبيعوا منتجاتهم في أي مكان يريدونه[٤٨].

(٤٦) Hunt, *Production of Fruits and Vegetables in Israel*, p. 20.

(٤٧) المصدر نفسه، وأبو كشك، في مقابلة مع الكاتب.

(٤٨) أبو كشك، مقابلة مع الكاتب.

وأسعار المنتجات المباعة محلياً تتقرر بأسواق المفرق وفي مراكز أسواق الجملة الرئيسية الثلاثة. والمزارعون بإمكانهم البيع بأي سعر يستطيعون الحصول عليه. في بعض الأحيان تحدد الحكومة السعر الأدنى. وهذا لا يطبق على محاصيل التصدير التي تنقلها أغريكسو. فهي تحدد السعر الذي كانت قد اشترت به المحصول قبل زراعته وحسب الكميات المتعاقد عليها فصلياً. وللمزارع اختيار القبول بالسعر أو رفضه. وتحدد الأسعار وفق معدلات الدولار حسب السعر الرسمي الأمر الذي يضمن الحماية ضد آثار التضخم.

نجحت ترتيبات التسويق في ربط المزارعين العرب بنظام السوق الذي لا يؤثرون فيه سواء في مؤسسات التنظيم أو في السوق. هذا في الوقت الذي انحلت فيه الطبيعة الالزامية لهذه الترتيبات حديثاً، الأمر الذي لا يؤدي سوى الى المزيد من التمزق والانفصال للمنتجين الفرديين العرب في السوق. وأكثر من كل المنتجين الآخرين يضحي المزارعون العرب في السوق الاحتكارية ولا يملكون أي نفوذ. وتلعب هذه المرحلة في الزراعة الدور الأكبر في الاستحواذ على القيمة المضافة العربية. وتشير المعلومات عن تغير في القيمة المضافة بالزراعة بين ١٩٧١ و١٩٨١ الى أنه في الوقت الذي ازدادت فيه القيمة المضافة الزراعية بمقدار ١٨٦,٨ بالمائة على المستوى القومي، ظلت الزراعة العربية عند مستوى ١٧٠,٣ بالمائة(٤٩). والاختلاف كان كبيراً في المحاصيل الحقلية (٣٦٢,٢ بالمائة على المستوى القومي الى ١٥٧,٦ بالمائة على المستوى الاقليمي)، الدواجن (١٠٨,٦ بالمائة الى ٥٣,٦ بالمائة) وفي الخضراوات (١٧٩,٤ بالمائة الى ١٦٠,٩ بالمائة).

هـ ـ رأس المال والاقتراض

في عام ١٩٨١، امتلك العرب ٦ بالمائة من الأصول الرأسمالية في الزراعة(٥٠). إن حصة العرب حسب نوع الأصول كانت في بساتين الفاكهة (١٥ بالمائة من المجموع القومي)، المواشي (١٢ بالمائة)، التجهيزات والمكائن الزراعية (٨ بالمائة). إن كل هذه الأنواع الثلاثة من الأصول تشكل ٨٨ بالمائة من كل رأس المال العربي، أما المتبقي فهو في انظمة الري والبيوت الزراعية الزجاجية (حصة العرب من هذه الأصول كانت غير ذات أهمية، حوالى ٢ بالمائة). في عام ١٩٨١ ساهمت الزراعة العربية بنسبة ٦ بالمائة من القيمة المضافة الاجمالية القومية في أصل رأس المال(٥١).

بعض أسباب هذا المستوى المتدني من الترسمل أصبح الآن واضحاً: فإذا لم يستخدم بفعالية، ليس هنالك سبب لمراكمة رأس المال. لقد اهمل القطاع العربي من تمويل التنمية المتاح للزراعة، بسبب استبعاده من المنافع التي يتمتع بها النظام التعاوني اليهودي. وهنالك

---

(٤٩) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985*, pp. 412-413.

(٥٠) Ibid., *1984*, p. 422.

(٥١) Ibid., *1985*, pp. 412-413.

ثلاثة أنواع من الاستثمار الحكومي في الزراعة[٥٢]: البنية التحتية التجارية ـ تجهيزات الري، الطرق، تعاونيات التصنيف والتعبئة وتسهيلات التسويق (لا يوجد أي من هذه التسهيلات في القرى العربية)، بناء وحدات الانتاج على الملكيات الفردية (هذا لصالح الكيبوتز والموشاف)، وبعض من رأس المال الدائر.

يمكن الحصول على القروض بشكل سلف فصلية من وزارة الزراعة من خلال أي بنك. ومعايير منحها هي كمية وطبيعة المحاصيل التي تزرع والفوائد على هذه القروض منخفضة في العادة. بالإضافة إلى ذلك، قروض التنمية يعطيها البنك الزراعي الاسرائيلي لتحسين تسهيلات الري، وتشييد البيوت الزجاجية الزراعية والتطوير الاضافي لزراعة الأفوكادو (من فصيلة الاجاص) والليمون، وتربية المواشي، ولتعبئة ونقل المحاصيل المصدرة. يتم الحصول على ذلك من البنوك ومن خلال مصادقة وزارة الزراعة التي هي بالطبع صعبة؛ على سبيل المثال، لم يحصل مزارع عربي على أي دعم لتربية الدواجن[٥٣]. وذات الأمر ينطبق على مزارعي الحمضيات وتربية المواشي، لكن من خلال نظام معقد يهيمن عليه الكيبوتز والموشاف. وهنالك قروض متاحة لبزل الأراضي ذات التصريف الطبيعي التي بحاجة لتحسينات طفيفة مثل تسوية الأرض لتسهيل البزل.

إن انتاج المحاصيل الكثيفة من أجل التصدير هي ذات ترسمل عال. فبالإشراف من خلال خطة القروض (التي يطبقها البنك الزراعي) تمارس السلطة المركزية تأثيراً ادارياً مؤثراً على هذا النمط من التنمية. إن المنح والقروض وبشروط مؤاتية هي متاحة فقط للمشاريع التي جرت المصادقة عليها من خلال اجراءات معقدة. وهكذا، اذا أخذنا بعين الاعتبار ما هو قائم من تراكم رأسمالي عربي محدود في الزراعة وصعوبة في الحصول على دعم الدولة، لا يمتلك المزارعون سوى مصدر ضئيل لزيادة الترسمل من خلال الدولة. حتى اليوم، لم يشكل هذا الوضع مشكلة كبيرة جداً، بضوء ميل الزراعة العربية الى كثافة العمل. هذا الوضع مفروض على الزراعة العربية، ومع ذلك فهو ليس خياراً.

٢ ـ البنية الصناعية والتجارية والتمويلية

أ ـ سياسة الدولة للانماء الصناعي[٥٤]

بغض النظر عن الغياب الفعلي لكل الفعاليات المتعلقة بالتنمية في القطاع العربي، فإن سياسة الدولة في تنمية الصناعة والأعمال لها تأثير هام في تحديد مدى الفعالية الاقتصادية

---

(٥٢) A. Szeskin, «The Rational Way to Use Capital in Israel,» *Agriculture in Israel* (Summer 1979), pp. 29-45.

(٥٣) أبو كشك، مقابلة مع الكاتب.

(٥٤) Bank Leumi, International Consultants Guide, *Trade and Investment in Israel: A Businessman's Guide* (Tel Aviv: The Bank, 1979); *Israel Economist* (1981), and K. Keim, *Overseas Business Reports: Marketing in Israel,* no. OBR 80-24 (Washington, D.C.: Department of Commerce, 1981).

العربية. لا يتعلق هذا الوضع بالأسباب التي نوقشت سابقاً وحسب، لكن بسبب خصوصية الأشكال التي تطورت بها الأعمال والصناعة العربية بغياب تدخل الدولة. إن الآفاق النسبية الجيدة لرأس المال الخاص اليهودي في المناطق العربية له دور هام في البنية الحاصلة. هنا، على كل حال، سيكون كافياً توضيح الطريقة التي عززت بها سياسة الدولة البنية الانتاجية والخدمية في المراكز الحضرية العربية بما فيها من تصلب ومرونة.

إن قانون تشجيع استثمار رأس المال يؤكد الحاجة لزيادة الاستخدام في مناطق الانماء ورفع الدخول من العملة الأجنبية من خلال التصدير والسياحة. وهنالك ثلاث مناطق ذات أفضليات مختلفة وهي جديرة بالاستفادة اعتماداً على محتوى وهدف المشاريع المعينة. والمشروع المصادق عليه يستطيع الحصول على أي من الأوضاع التالية: مشروع مصادق عليه، مشروع مميز، استثمار مصادق عليه، قرض مصادق عليه، ملكية مصادق عليها. أما الحقول التي يغطيها القانون فتتضمن الصناعة، السياحة، البناء، العقارات. نظرياً، المشروع المصادق عليه في المنطقة ذات الأفضلية الممتازة بحاجة لأن يقدم ٢٥ بالمائة فقط من الأصول الثابتة للاستثمار كي يبدأ ويستطيع الحصول على قروض ميسرة لتغطية ٤٠ بالمائة وتغطي المنح الحكومية المتبقي، مع سنوات عديدة من الدعم للعمليات اللاحقة.

لا يوجد أي شيء من هذا القانون أو في كل الاتجاهات العامة لسياسة الاستثمار الصناعي يستثني العرب من هذه المنافع. لكن يمكن أن يظهر هذا كنتيجة لقرار سياسي واع لرفض المصادقة على مشروع عربي أكثر جدارة، اذا ما اعتبر ذلك ضرورة سياسية. أساساً، لدى مركز الاستثمار الذي يقرر كل المشاريع كامل الحذر في القضية. على كل حال، فمنطقة الانماء (أ) تضم حوالى ٢٨ مركزاً عربياً تأوي ٦٦ ألف نسمة من السكان. وتضم منطقة الانماء (ب) ٤٧ مركزاً عربياً فيها ١٠٤ الآف نسمة من السكان[٥٥]. هاتان المنطقتان تضمان ٦٠ بالمائة من سكان الأرياف العرب. وهنالك القليل من الدلائل حول ما اذا استفادوا من حضورهم في مناطق الانماء..

أما الوجه الآخر والمهم في السياسة الصناعية/الأعمال ذات العلاقة بالدولة والأجهزة المتفرعة عنها هو ما يتعلق بالهستدروت الذي يتولى بانتظام بعض المسؤولية المعنوية في تشجيع الانماء العربي. إن مؤتمره لعام ١٩٨٣ مثلاً عرض مطولاً القرار الذي يلقي الضوء على أهمية الفعاليات الاقليمية العربية لمؤسسات التسويق والصيرفة للهستدروت والحاجة لمضاعفة نشاط الشركة التابعة له (حيفرات أوفديم) في المجتمعات العربية. استهدفت هذه النشاطات لاقامة مشاريع صناعية في القرى العربية والدرزية وتوسيع الخدمات التي تقدمها شركات حيفرات أوفديم في القطاع العربي[٥٦]. وبالتحديد طلب من حيفرات أوفديم أن:

---

(٥٥) احتسبت، من:

Central Bureau of Statistics, *Agricultural and Rural Census, 1981-Provisional Results,* and Bank Leumi, Ibid.

(٥٦) Hevrat Ovdim Council, *Resolutions* (Tel Aviv: Hevrat Ovdim, 1982).

«تحاول التأثير على الحكومة لاعطاء سمة اقليم الانماء للمناطق الصناعية في القرى العربية والدرزية ولتنظيم أساس صناعي داخل هذه القرى. . . مثل هذه المبادرات يجب أن تنفذ بمشاركة العمال العرب والدروز والمستثمرين والمبادرين. . . وستعمل حيفرات أوفديم أيضاً لاستيعاب العمال الماهرين والأكاديميين من العرب والدروز ودراسة خطة تدريب اداري واجتماعي لهذه المجموعات من أجل تأهيلهم للعب دور في تصنيع القرى العربية والدرزية»(٥٧).

أعطت مصادر حيفرات أوفديم في عام ١٩٨٤ أهمية للنتائج الأولية لهذه الاستراتيجية الجديدة بانجازها المسح الميداني للقائم من الامكانات الصناعية العربية والتعاون مع العناصر العربية المتعاطفة وإقامتها لأول مشروع صناعي مشترك في المنطقة العربية والجهود المتميزة من أجل إقامة مشاركات مع رجال الأعمال العرب في الوقت الذي شجعت فيه رأس المال الخاص اليهودي بالاتجاه ذاته.

ب ـ قوة تغلغل رأس المال القومي

في الوقت الذي لم يستثمر فيه رأس مال القطاع العام في المشاريع العربية، كان هنالك مستوى متزايد من انتشار رأس المال الخاص اليهودي في المنطقة، بالإضافة الى مبادرة للهستدروت. نشأت هذه المبادرة الخاصة الى حد ما من الميدان المفتوح لاستغلال العمل الرخيص الذي خلقه غياب سياسة انماء حكومية وسوق العمل غير المستغلة. وهي أيضاً وظيفة طبيعية للقطاع الخاص (أساساً في صناعة النسيج) الذي يستهدف الحصول على أرباح عالية في الحقل الواعد بنمو أعلى في صناعات جديدة كثيفة رأس المال.

إن شكل التغلغل كان في غالبه من طبيعة التعاقد الثانوي الذي يحول مراحل العمل الكثيف الى مناطق تسهل فيها عملية تعبئة العمل النسائي الرخيص. وقد اقيمت فروع إما مملوكة كلياً من قبل اليهود أو على شكل شركات مشتركة مع المقاولين المحليين الثانويين. كنتيجة لذلك، فمن بين ٤١٠ مشاريع صناعية أعلنت عن وجودها شركة حيفرات أوفديم في المنطقة العربية عام ١٩٨٣ كان هنالك ١٦ بالمائة فقط منها ذات ملكية غير محلية(٥٨). وهذه ليست نسبة عالية، وليس هنالك أرقام توضح كيفية استخدام قوة العمل العربية في هذه المشاريع وأي من الصناعات ذات ملكية غير عربية. ويمكن القول، على كل حال، انها ذات علاقة مباشرة مع الاقتصاد اليهودي: النسيج/الملابس، صناعة الأغذية، والمشاريع الكيمياوية والبلاستيك وربما بعض مشاريع الحلى والزينة. وحيث انه من المشكوك فيه أن يتحقق الاستثمار الخاص بمشاريع صغيرة في كل هذه الفروع، فمن المؤكد أن تكون المصانع ذات الملكية غير المحلية هي مشاريع كبيرة (ويعني ذلك أنها تستخدم أكثر من ١٠ عمال)

---

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) D. Czamanshki [et al.], *Employment Potential of University Graduates in the Arab Localities in Israel* (Haifa: Technion Centre for Research of City and Region, 1984).

مـأخوذاً بـالاعتبار طبيعـة الحجم الصغير السـائد في الصنـاعة العـربية، فـالقسم الأعظم من الوحدات الكبيرة هي ذات ملكية غير محلية.

وفي الوقت الذي هيمنت فيه الادارة اليهوديـة المباشرة واستخـلاص القيمة المضـافة في العقود السابقة، بدأت تظهر أنماط جديدة من تعاون رأس المـال المحلي لـدمج رؤوس امـوال عربية ويهودية لبناء معمل انتاج الأبنية الجـاهزة بـرأس مال أولي مقـداره ٢ مليون دولار عـلى أساس المناصفة[٥٩]. إن إطار هذا الاستثمار ربما يعبر عن تزايد تردد اليهود حول تعهدات كبيرة في المناطق العربية خصوصاً في الركود الاقتصادي السائد لكنه أيضاً دالة لحاجات توسع رأس المال العربي التجاري في مجالات الربح.

إن المشاريع التي يـدعمها الهسـتـدروت في الصناعـة والصيرفـة والتسويق تكمـل انتشار القـطاع الخاص في المنطقة العـربية. إن الشركـة الجديـدة للتنمية والتصنيـع للقطاع العـربي والدرزي التي اقيمت في١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ تحت الادارة اليهودية مع التعاون العربي بدأت بعدد من المشاريع القائمة على مشاركة حيفرات أوفديم والتمويـل العربي، ومن بـين هذه المشـاريع معمـل الطحينـة في أم الفحم بكلفة ٣٠٠,٠٠٠ دولار[٦٠]. هـذا المعمل الـذي يستخدم ٢٠ عاملاً تحت ادارة عربية والقائم على المشـاركة بـالمناصفـة يشير الى نمط الاستثمار المقبل. حتى الآن تلك هي المشاريع الصناعية التي أقيمت في هذه المنطقة، والظروف الاقتصادية الحالية في اسرائيل تؤثر بكل وضوح على استمرارية حركتها. وقد صممت خمسة مراكز تسويقية (سوبـر ماركت) للمناطق العربية في المستقبل القريب بـرأس مال استثماري يبلغ ٣,٥ ملايـين دولار يخدم ١٣٠,٠٠٠ نسمة من السكان ويستخدم ٣٠٠ عامل.

إن هذا الأسلوب الجديد للهستدروت، بغض النظر عن تعزيـزه، لاندمـاج العرب في الاقتصـاد القـومي يجب أن ينـظر لـه بعـلاقتـه مـع درجـة نشـاط الهستـدروت في القـطاع اليهودي[٦١]. فمن بين ١٤ سوقاً مركزيـاً كبيراً (حاماشبيـر) في الجليل عـام ١٩٨٢، هنالـك سوق مركزي واحد في مركز عربي، ومن بين ٢٠ بنكاً هنالك ثلاثـة بنوك في المـدن العربيـة. وفيـها أقامت حيفـرات أوفديم ٧٣ مشروعـاً صناعيـاً في الاقليم عام ١٩٨٢، لم يكن هنـالك مشروع واحد في المراكز العربية.

هذا التغلغل في القطاع العربي من قبل رأس المال اليهـودي الحكومي والخـاص، رغم صغر حجمه، له نتائج سلبية. انه يقوي نمط الانـدماج التـابع والقسري لـرأس المال العـربي والسعات الانتاجية بالمشاريع القومية حينها يكون ذلـك ملحاً. عـلى مستوى آخـر، إن توسـع التسويق اليهودي الكبـير قد يهـدد كامـل القطاع التجـاري العربي دون عـرض مصدر بـديل

---

(٥٩) R. Jobran, «The Arabs in Israel: Their Demographical and Economical Structure and Entrepreneurial Activities,» (Unpublished), p. 7.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) Hevrat Ovdim Council, *Resolutions.*

للعمـل (باستثنـاء الاستخدام في الأسـواق المركـزية). كـما أن إقامـة مشـاريـع كبـيرة الحجم ومتوسطة وبتمويل يهودي في فروع الانتاج العربية التقليدية سيضغط على المتبقي من المنتجـين الصغار العرب في هذه الحقول.

ج - بنية وحجم التنوع الصناعي

تهيمن صناعة النسيج/الملابس ومواد البناء على مشهد الصناعة العـربية[٦٢]. والفـرعان الآخـران حيث تتكاثـر وحدات الانتـاج الصغيرة التي يغلب عليهـا الاستخدام الـذاتي، همـا أشغال الخشب والمعادن. وهنالك مشكلة في تصنيف أرقام وحدات الانتاج للاستخدام الذاتي ووحـدات الانتاج الكبـير التي تستخـدم رأس مـال ثـابتـاً أو متغيـراً (مثـل معـامـل المـلابس والاسمنت أو معـامل القـرميد وأشغـال المعـادن الثقيلة). وإذا مـا وضعت هـذه الـوحـدات الصغيرة ضمن الأرقام الصناعية، فإن ذلك يجعل من أشغال الخشب والمعادن مشاريع واسعة كما هو حال الملابس وانتاج مواد البناء.

واذا ما ميزنا بين الوحدات التي تعتمد على استخـدام ذاتي لواحـد من أصحابهـا وتلك التي تستخدم على الأقل مستخدماً واحداً، تصبح الصورة أكثر وضوحـاً. يضم الصنف الأول حوالى ٢٠٠ وحدة، جميعهـا في فروع التجـارة والأعمال المعـدنية، تنتـج أساسـاً للمستهلكين الأفراد المحليين، ولكنها تتعهد أيضا ببعض العقود الثانوية مع الوحدات العـربية أو اليهـودية التي تهتم بالفروع ذاتها أو بما يملكها (خصوصاً مواد البنـاء). أما الصنف الثـاني فتهيمن عليه صناعة مواد البناء والملابس، لكنه يضم أيضاً مصانع كبيرة لانتاج الخشب والمعادن. وهنـالك نسبة قليلة من المصانع التي تنتج أغذية، وبلاستيك، وكيميـاويات ومـواد الطبـاعة والـورق. حوالى ٤٠ بالمائة من هذا الصنف تستخدم أكـثر من ١٠ عمال، و ٣١ بـالمائـة تستخدم ٥ ـ ٩ عمال و ٢٩ بالمائة منها تستخدم بين ١ ـ ٤ عمال.

هذا الصنف استخدم أكثر من ٨٠٠٠ عامل عام ١٩٨٣، مكوناً حـوالى ٣٠ بالمـائة من قوة العمل الصناعية العربية[٦٣]. ومن بـين المستخدمـين محلياً هنـالك ٧١ بـالمائـة من النساء، يعملن عمـوماً في فـرع النسيج والمـلابس، وهو الفـرع الذي يصـل فيـه تغلغـل رأس المـال اليهـودي الى مستويـات عاليـة. وهكذا يمكن القـول بأن غـالبية العـمال الصنـاعيـين العـرب يستخدمهم بشكل مباشر أو غير مباشر رأس المال اليهودي.

إن التنوع الصناعي السـائد محكـوم بعاملين: مـدى تغلغل رأس المـال اليهودي العـام والخاص من ناحية والأفق المتبقي لمبادرة رجـال الأعمال الأفـراد في عمليات العمـل والمنتجات

---

(٦٢) Czamanshki [et al.], *Employment Potential of University Graduates in the Arab Localities in Israel.*

(٦٣) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1984,* p. 350.

التي تسمح بها مستويات المهارة وملكية رأس المال العربية. في حالات فردية قليلة، استطاع المنظمون العرب في جمع هذين العاملين وتوسيع صناعتهم (مثلاً أعمال التعدين وقطع الأحجار) من خلال الصلة برؤوس الأموال والأسواق اليهودية. إن السوق الرئيسية للانتاج الصناعي العربي هي يهودية، باستثناء المستويات المتطرفة. فانتاج المنتجين الصغار يستهلك محلياً فيما يبيع المنتجون الكبار منتجاتهم للقطاعات والأسواق القومية. وثمة لا شيء في التوزيع الفعلي لاستثمار رأس المال بين الفروع يكون بذاته عائقاً للنمو. فبغض النظر عن الافتتان بتكثيف رأس المال والتكنولوجيا في اسرائيل وفي العالم، ليس هنالك دليل واضح يؤكد أن العمليات التقليدية للعمل الكثيف هي ذات سعة متدنية من القيمة المضافة. لكن، بعض الدراسات الحديثة للصناعة في المناطق المحتلة تشير الى العكس[٦٤].

د ـ آفاق الأعمال والصناعة العربية[٦٥]

إن مستوى نشاط المنظمين العرب يتأثر بالقيود الناشئة عن تغلغل رأس المال اليهودي والسوق وخيارات الموارد المفتوحة أمام مبادرة الأعمال والأنماط القائمة من تراكم رأس المال. هذه العوائق لها تأثير على كل مستويات النشاط. إن استمرارها هو بالأساس دالة لتمزق المجتمع العربي، وانفصال وفردية المشاريع والحد الأدنى من تجربة الأعمال التي تم اكتسابها باستثناء بعض المستويات المحلية.

على مستواها الخاص وبحدود آفاقها المختلفة فلفئات الحرفيين والفنيين ذوي الاستخدام الذاتي، وللتجار وللصناعيين ورجال الأعمال الآخرين، أهدافهم الخاصة واستراتيجياتهم. لكن وفي أغلب مجالات الاقتصاد، لهؤلاء المبادرين على اختلافهم مصلحة مشتركة وحتى وعي مشترك. وفي الواقع ان وجود الجمعيات المهنية وغرفة التجارة والخدمات المتعلقة بالقطاعات والأعمال يؤكد ذلك. إضافة للشعور بالمصلحة المشتركة، فإن لأعضاء قطاع الأعمال في أي قطر وبمختلف المراحل والطرق استراتيجية مشتركة من وجهة نظر العلاقات مع المستهلكين والحكومة والعمال ومصادر التمويل ونظائرهم من التجار الى غير ذلك.

ولم تكن اسرائيل استثناء من هذا النمط، لكن رجال الأعمال العرب هم الاستثناء. وقد يدعي انصار سياسة الدولة بأن الأعمال ذات الحجم الصغير سواء كانت عربية أو يهودية لها أهداف مشتركة في الوقت الذي للكبار منهم اهتماماتهم. لكن ذلك تضليل ما دامت كل عناصر قطاع الأعمال العرب، حتى المتعاونين منهم، يعتبرهم رأس المال اليهودي العام والخاص كـ «قطاع عربي». فوق ذلك، وكما أظهر تحليلنا، فإن النمط العربي المتميز للتكوين الصناعي، وباستثناءات قليلة، ليس له الا القليل مما يجمعه مع الأنماط اليهودية القائمة. إن

---

(٦٤) انظر: Mattin, Untitled (Unpublished, Ramallah, 1985).

(٦٥) انظر هامش رقم (٢٦).

الأعمال المعدنية والخشبية وأعمال البناء والخياطة وحتى ورش صيانة السيارات في الاقليم العربي لها ما يناظرها في المناطق المحتلة أكثر من القطاع اليهودي. ونتيجة غياب المصلحة والاستراتيجية في هذا القطاع يلعب حجم وكثافة رأس المال دوراً هاماً في إدامة اختلالاته وتبعياته على كل الأصعدة.

بدورها تنطوي هذه المشكلة على نقيضتين محددتين في نمط النشاط الصناعي. فمن ناحية، لم تظهر امكانات الاندماج فيما بين المنظمين الا حديثاً. وكان هذا حتى الآن على مستوى العلاقات الأفقية بين الرأسماليين الأغنياء ورجال الأعمال، الذين ركزوا نظرهم على اقامة مشروع تجاري مشترك. ولم يبد أي مظهر عام لانبثاق وعي طبقي لرجال الأعمال والصناعيين العرب. وهذا يؤدي الى نتيجة ثانية هي غياب الاستراتيجية القطاعية. ليس هنالك حتى الآن محاولات يقوم بها رجال الأعمال العرب لتمييز وتعبئة الارتباطات الممكنة بين القطاعات أو داخل القطاع، وهي السمة التي تميز بنية النشاط الاقتصادي الاسرائيلي. وكل أجواء المقاولات الثانوية داخل صناعة الملابس وبدرجة أقل تجارة الخشب والأشغال المعدنية هي ممارسة ضرورية لدينامية التدخل اليهودي.

توجد أمثلة لهذه الأساليب، فعلى سبيل المثال، في قطاع التشييد، حيث يسند أصحاب البناء مقاولات ثانوية للأبواب الخارجية واطارات الشبابيك لأصحاب الحرف المحليين. هذه الممارسة لا تؤدي، على كل حال الى استراتيجية واضحة لتقليل الكلف بكفاءة وترفع من هوامش الربح. وكذلك لا توجد أية محاولة هامة لاستثمار الصناعات الغذائية (باستثناء حالة زيت الزيتون ومنتجات الألبان) التي لها مصدر عربي أكيد للتجهيز. إن غياب الروابط فيما بين القطاعات وداخلها لا يساعد في المحافظة على تمزق القوة الانتاجية العربية على المستوى القومي وحسب، لكنه يمنع تواصل القابليات التنظيمية والتعلم المتبادل وتراكم الخبرة الشاملة في تقنيات الانتاج والتسويق أيضاً. والأكثر أهمية، هو تباطؤ التوسع الممكن للقطاع عموماً حيث يبقى معتمداً على المصادر القائمة للمواد الأولية وخطوط التسويق.

هنالك نواقص أخرى واضحة في طريق النمو الصناعي. تشمل هذه المستوى المتدني من خبرة الادارة والتنظيم، وانعدام الكفاءة في استيعاب واستخدام التكنولوجيا الجديدة (حتى البسيطة منها)، والامتناع عن استثمار وتوظيف رأس المال التجاري السائل في مجالات الانتاج والغياب التام لأي دافع لتصدير أو الاستفادة من القوة الاسرائيلية القائمة في الأساس العلمي للقطاع الصناعي. ولم يكن أي من ذلك الشيء الصحيح بالضرورة للقطاع الصناعي العربي والذي يجب القيام به. فهذا القطاع لا يعاني مما هو متاح من التجربة المطلوبة، رأس المال، الخبرة التكنولوجية، العمل أو البنية الاجتماعية لتحسين شروط نشاط الأعمال هذه. إنه يفتقد، على كل حال، مأسسة وتنسيق موارده المتراكمة والتجربة التي تستطيع أن تعبىء بنجاح وكفاءة تلك الامكانات للاستفادة من قدرات التنظيم والعمل على حد سواء[٦٦].

---

(٦٦) مسح ميداني للمتعهدين العرب ورجال الأعمال والصناعيين كان قد قام بهعام ١٩٨٤: رجا =

هـ ـ أنماط التمويل: قيود وأطر جديدة

الادخارات الفردية العربية منخفضة تقليدياً بسبب انخفاض الدخل، وهي تتجه نحو بناء المساكن والعقارات وأحياناً نحو المضاربات التجارية الصغيرة والاستهلاك المظهري. إن استخدام المدخرات من أجل تحسين المستويات الأساسية للحياة، ليس سيئاً. وليس سيئاً أيضاً الاستثمار ببناء المساكن حيث الحاجة لتعويض غياب مساعدات الدولة في الأرض وتشييد المساكن. كل ما يتبقى من المدخرات لا يستخدم في قطاع الأعمال إما بسبب الخوف التقليدي من المخاطرة، الشائع بين الأجيال القديمة التي غالباً ما تملك رأس المال هذا، أو بسبب انعدام الفرص في قطاع الأعمال العربي على الأقل[67]. فمن الأسهل والأكثر أماناً ترك المدخرات في البنوك على أساس الحساب طويل الأجل والاقراض محلياً، أو حتى وضعها في سوق المضاربة، بدلاً من استثمارها في قطاع الأعمال والصناعة العربي، الذي هو ضعيف وتقليدي وغير منظم.

إن أرقام الدخل والانفاق والادخارات للعام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ تظهر التفاوت بين العوائل اليهودية والعربية[68]. إن معدل الدخل على المستوى القومي هو أعلى من معدل الدخل العائلي العربي بمقدار ١,٤ مرة، ومعدل الانفاق على المستوى القومي أعلى من معدل الانفاق العربي بمقدار ١,٥ مرة، كما أن مستويات الضريبة هي ضعفا نظيرتها لدى العرب فيما يزيد الادخار سبع مرات على ادخار العوائل العربية. في الواقع تستهلك العوائل العربية ما يفوق دخلها الشهري بنسبة ١ بالمائة. وينبغي أن نذكر هنا أن معدل حجم العائلة العربية هو أكبر بكثير من المستوى القومي. وهذا يساعد على تفسير حقيقة أن ٨٤ بالمائة من الدخل الشهري العربي يخصص للانفاق الاستهلاكي و ١٩ بالمائة للانفاق غير الاستهلاكي (ضرائب وتحويلات).

في الوقت الذي لم تكن فيه العائلة العربية مستثمراً اعتيادياً في الصناعة وقطاع الأعمال، فإن هذه الأرقام توضح ضيق قاعدة رأس المال في المجتمع العربي. إن المثال

= خالدي، «مسح مشاريع الأعمال والامكانات بالمنظمة العربية في اسرائيل،» (غير منشور ١٩٨٥)، يؤكد المستوى العالي وبكل وضوح للدافع والمبادرة من أجل التجديد الى جانب التفهم المحلي والاقليمي لوضعهم ودورهم. لكن لا توجد مؤشرات قوية لناحية تجميع جهود مشتركة وموارد بشكل منتظم، باستثناء مستوى الصناعيين الكبار ورجال الأعمال. أما مسح العينة الآخر الذي جرى عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ للصناعة في أم الفحم والناصرة من قبل. ر. خالدي و ز. صباغ، «مسح المشاريع الصناعية في الناصرة وأم الفحم،» (غير منشور ١٩٨٥)، فإنه يؤكد بأن أفق كل الصناعات الصغيرة ضيق ومحلي في النشاط بمعايير تجهيزات رأس المال ومصادر المواد الأولية والأسواق ومدخلات العمل.

(٦٧) Arnon and Raviv, *From Fellah to Farmer: A Study of Change in Arab Villages,* p. 223.

(٦٨) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1981* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1981).

الـرئيسي لتراكم رأس المـال العربي الكبـير لا يمكن العثور عليـه في أنماط المـدخرات العـائلية الفـردية، ولكن لـدى المنظمـين الأفراد الأغنيـاء (الصناعيـين والعاملين في السـوق والأعـمال الأخـرى) من خلال الارث ورأس المـال المتأصـل من الأرض أو من التعاون مـع رأس المـال اليهودي الذي يؤدي خدمة استخدامه. والأمثلة الواضحة لسبيل استقلال الاستثمار الصناعي العربي والانتاج هي قليلة ومتباعدة: اما الاستفادة من سوق اسرائيلي معين (مثل عقود مصنع قضماني للأعمال المعدنية مع وزارة الدفاع) أو من خلال ميزة معينة في المواد الأولية أو المهارات (مثل وضع مصنع بولس للمرمر والغرانيت).

و ـ المبادرة والمقاولة الفردية والمؤسسية

يمكن دون الاستعـانـة بـالأدب النـظري الـواسـع للمقـاولـة (Entrepreneurship) وبالمعلومات المحددة المتاحة، اعطاء صورة أولية عن أنواع المقاولين العرب في اسرائيل. وهي تيسر هـدف التصنيف الأفضل للجـماعـات القـائمـة التـي تنفـذ بعضـاً من أنـواع المبـادرات الاقتصادية. إن الطبيعة الخاصة للمبادرين العرب، التـي لم تكن شائعة حتى في تجربة الضفـة الغربية وقطاع غزة، تتأصل في الظروف التاريخية لتطورها. في الواقـع تبدو إمكـانية الحـديث عن المبادرين العرب في اسرائيل ذات أهمية بضوء حقيقة انهم جميعاً وفي الغالب انبثقوا من لا شيء.

إن طرد معظم أفراد النخبة الصناعية والتجـارية الفلسـطينية وفصـل الباقـين بعيداً عن متناول العرب باسرائيل كان له أثر تدمـيري على البنى الاقتصـادية والاجتـماعية. إن سـيرورة العمـل المتنقل للعـمال في الاقتصاد الاسرائيـلي رغم مصاعبهـا، أرست أسس انبثـاق تجـارب المبـادرة الفرديـة. على نحـو متزايـد، طور المقـاولون والمقـاولون الثـانويـون العرب صـلاتهم الخـاصة، وبـادروا بأخـذ التزامـات مباشرة، تـزودوا بالمـال وتنافسـوا، رفضوا قبـول العمـل الرديء، امتلكوا وسائلهم الخاصـة للانتـاج وتجربـة طويلة في ادارة الانتـاج والامساك بـزمام امتيازات التسويق[٦٩].

والشكل الأكثر وضوحاً، وهـو بكيفية مـا تقليدي، هـو كون المبـادرين العرب هم من الرأسماليـين ورجال الأعـمال الكبار القـلائل. إنهم نشيـطون في التجارة والصنـاعة والـزراعة كبائعين بالجملة، وعناصر تجارية ذات امتيازات وصناعيـين كبار ورأسـماليين زراعيـين وملاك (خصوصاً في المثلث). وهم معروفون أساساً بآرائهم الخاصة أو تراكم الـثروة (المتأصلة مثـلاً من العقار والأرض) ولهم علاقات عمل مع الدولة ومع مؤسسات رأس المال اليهـودي. هذه العلاقة تنطوي عادة على استثمار الأخـير على شكـل رأسمال، وخـبرة فنية واداريـة أو شبكات التوزيع، وبالمقابل تقدم التسهيلات القانونية والسياسية أو الغطاء من أجل التعـاون السياسي والدعم. إن علاقة هذه الفئة برأسمالها هي فردية وشخصية ونادراً ما تكون من خـلال توسط

(٦٩) Rosenfeld, «The Class Situation of the Arab National Minority in Israel,» p.399.

شركة كبيرة محدودة الأسهم أو أي ترتيب مؤسسي. وحتى اذا ما وجد هذا (كما هو الحال في معمل بولس) فإن الاعتبار الشخصي هو الأكثر أهمية.

والفئة الثانية من رجال الأعمال يمكن تمييزها بالممارسات الشائعة من الوسطاء الصغار بين رأس المال اليهودي (وبعض الأحيان رأس المال العربي الكبير) والمستهلكين العرب والعمل. هذه المجموعة نشيطة أساساً بالتجارة وبتجارة الجملة ذات الحجم الصغير وتجارة المفرق في محاولة لملء الفجوات في روابط التوزيع في المجتمع العربي وبينها وبين الاقتصاد اليهودي. وهي تشتغل أيضاً في المقاولات الثانوية الاقليمية في الصناعة من خلال انتاجها الخاص أو انتاج الآخرين أو تقديم العمل للرأسمال اليهودي. جماعة المتعهدين هذه تعمل أيضاً بتقديم العمل للتصدير من العرب الى المؤسسات اليهودية خارج المناطق المحتلة، وتتعامل مع متعهدي العمل اليهود وتدخل مجالات التمويل، وتتعامل بالربا الاستغلالي المحظور معتمدة على جاهزية سيولتها المتاحة. وقد يكون لهؤلاء علاقات مع المجموعة الأولى، بدور توسطي مع المتعهدين الآخرين. ولهذه المجموعة نظرة طموحة وهجومية بامكاناتها. وهي دائماً تتبع طرقاً جديدة للحصول على الربح السريع والكبير وبحد أدنى من المخاطرة. وهذه الفئة هي الشكل الأكثر طفيلية واعتماداً على الغير من نشاط المقاولين في المجتمع العربي.

الصنف الأخير هم المبادرون على المستوى الأصغر وهم عادة ذوو الاستخدام الذاتي (لكن ليس دائماً) في الزراعة والصناعة والبناء والتجارة. هذه المجموعة تضم أفراداً من الحرفيين والفنيين ومقاولي البناء الصغار والعاملين في تجارة المفرق الصغيرة مما يمكن تسميته اقتصاد المخازن. وهم يقدمون أيضاً خدمات فنية اجتماعية وفردية أو منتجات. وأفق هذه المجموعة محدود مع القليل من الثقة بقدرتهم على التوسع وكسر روتين الانتاج الراسخ، رغم أنهم لا يتوانون عن فعل ذلك اذا ما توافرت الوسائل. إنها قادرة على المبادرة وتطوير مهارات وتقنيات جديدة، لكنها تعمل بظل عوائق عديدة تمنعها من تحمل تكاليف المال والزمن.

توجد أيضاً ثلاثة أنواع من المؤسسات المحلية التي تلعب دوراً في تنمية الاقتصاد العربي[٧٠]. وتلك التي لها أعظم اهتمام بالتنمية الاقتصادية هي ربما منظمات التعاون العربية، رغم كون أفق اهتماماتها له صفة محلية. غالبية هذه المنظمات إما تقدم مياه الشرب أو مياه الري للمناطق البعيدة، فيما تقدم الأخرى الكهرباء وباقي خدمات البنية التحتية مثل الاسكان والنقل. هنالك عدد قليل من تعاونيات الاستهلاك والاقراض ونسبة ضئيلة من تعاونيات الزراعة والتسويق. وللسلطات المحلية العربية، رغم أنها لا تملك الموارد لتقديم الاحتياجات الأساسية من البنى التحتية للسكان الذين تخدمهم، درجة من الحق في التنمية الاقتصادية للمناطق.

---

(٧٠) G. Weigart, «The Arab Co-operative Movement in Israel,» *Kidma,* vol. 4, no. 3 (September-December 1977), pp. 29-33, and Bayadsi, «The Arab Local Authorities: Achievements and Problems».

والصنف الأخير من المؤسسات المهتمة بالتنمية هو عدد من المجموعات غير النظامية المحلية والاقليمية التي تضم أفراداً من مهن متشابهة أو من مناطق أو جماعات دينية. وهي غالباً ما تكون أجهزة طوعية مع قابليات تنظيمية وموارد مادية متدنية. تكمن قوتها الأساسية بقدرتها على ايضاح الحاجة العامة الملموسة وإمكانية تعبئتها للضغط الشعبي. وكل من هذه الأنواع الثلاثة تعاني من معضلاتها الخاصة ونواقصها أو انها مرتبطة قانونياً أو مؤسسياً بالدولة أو المصالح المتفرعة، وليس لدى أي منها استراتيجيته الواضحة للتطور الذاتي وأقل من ذلك للمجتمع العربي عموماً.

٣ ـ العمل العربي في اسرائيل: مساهمته في النمو القومي[٧١]

بغض النظر عن النسبة العالية للسكان العرب من الفئة العمرية ١٤ سنة وأكثر، فإن نسبة مساهمة العرب بقوة العمل هي أقل بكثير من معدل اليهود: ٣٩ بالمائة بالمقارنة مع ٥٢ بالمائة يعود هذا للمساهمة النسبية المنخفضة للنساء العربيات. لكن اتجاه تعاظم مساهمة العرب بالعمل يعني زيادة المعدل العام للعرب في قوة العمل[٧٢]. عموماً، البطالة تنتشر بين العرب أكثر مما بين اليهود وهي تؤذيهم أشد من اليهود. إن ارتفاع عدد غير المستخدمين على المستوى القومي بين ١٩٧٩ و ١٩٨٤ بنسبة ١٣١ بالمائة (من معدل ٢,٩ بالمائة الى ٥,٩ بالمائة) كان في غالبه قد نشأ في القطاع العربي. وارتفع عدد غير المستخدمين من العرب بنسبة ٣٢٠ بالمائة (من معدل ٢ بالمائة الى ٦,٦ بالمائة). يشكل العرب ١٢ بالمائة من قوة العمل ولكن نسبة البطالة عام ١٩٨٤ كانت أكبر من ١٢ بالمائة.

إن التكوين القطاعي للعاملين من قوة العمل العربية قد تغيرت جذرياً منذ ١٩٤٨. فقد تواصل انخفاض الاستخدام الزراعي الى ١٥ بالمائة من قوة العمل عام ١٩٨٠[٧٣] ووصل الى ٩ بالمائة فقط عام ١٩٨٤. واستوعب حقل البناء العديد من العاملين العرب حيث ارتفعت نسبته من ١٩,٥ بالمائة الى ٢١ بالمائة بالفترة ذاتها. وبلغت نسبة العاملين في الصناعة والكهرباء والماء ٢١ بالمائة من مجموع العاملين عام ١٩٨٠. وكان هنالك انخفاض في العمالة بالحقول هذه عام ١٩٨٢ (٢٠ بالمائة من مجموع الاستخدام)، لكن سرعان ما ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٨٤ لتبلغ اقصاها بالنسبة لمجموع الاستخدام حيث وصلت الى ٢٢ بالمائة من مجموع قوة العمل العربية. وارتفع الاستخدام بالخدمات العامة بثبات حتى عام ١٩٨٢، ومنذ ذلك الحين بدأ بالانخفاض. وهذا يعبر عن تقليصات القطاع العام. بالوقت

---

(٧١) احتسبت الأرقام، من:

Central Bureau of Statistics: *Statistical Abstract of Israel, 1985*, Chap. 12; Ibid., *1984*, and «Labour Force Survey, 1984,» *Monthly Bulletin of Statistics*, vol. 36, no. 3 (March 1985).

(٧٢) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1980* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1980).

(٧٣) المصدر نفسه.

ذاته فإن الاستخدام بقطاع الخدمات الشخصية كان ينخفض حتى عام ١٩٨٢، ولكنه عاد ليبدأ بالنمو من جديد. والتطور الملحوظ هو نمو حصة التجارة في مجموع الاستخدام العربي، من ١٠ بالمائة عام ١٩٨٠ الى ١٣,٥ بالمائة عام ١٩٨٢، ومنذ ذلك الحين ظل محافظاً على هذا المستوى. استوعبت الخدمات العامة والصناعة أكبر نسبة من العمل عام ١٩٨٤ (٢٦ بالمائة و ٢١ بالمائة على التوالي)، وحافظت التجارة على حصتها بين ١١ بالمائة و ١٢ بالمائة، فيما تواصل انخفاض الزراعة والانشاء وهي حالياً أصغر القطاعات (حوالى ٥ بالمائة لكل منهما).

تشير الأرقام المتاحة، الأكثر حداثة، الى أن العامل الذي يترك الزراعة يذهب بشكل رئيسي للصناعة والبناء. خلال الفترة ١٩٧٨ حتى ١٩٨٤، كانت الصناعة والبناء القطاعين اللذين فقدا الكثير من العمل لصالح القطاعات الأخرى وبدا أنهما الأكثر استيعاباً لتحول العمل. والقطاع ذو الاستقرار الأكبر كان قطاع الخدمات العامة، فيما كانت قطاعات النقل والتجارة والتمويل تضم جميعها عام ١٩٨٣ أكبر النسب من العمال الذين كانوا يعملون في قطاعات أخرى. هذه الاتجاهات بين العمال العرب تتناقض مع بنية قوة العمل على المستوى القومي.

إن الميزات المهنية للعمل العربي تعكس مكانته كعمل يدوي بمعظمه وقوة انتاج ذات مهارة متدنية. ففي الوقت الذي يشكل فيه الأكاديميون والمهنيون والاداريون والكتبة والمشتغلون بالشراء (فئة الياقات البيضاء) ٢٧ بالمائة من مجموع العاملين العرب، فإن أكثر من ٥٧ بالمائة من اليهود هم في هذه المستويات المهنية. وعلى الرغم من أن ٦٢ بالمائة من المشتغلين العرب هم عمال منتجون، فإن ما يناظرهم يشكل على المستوى القومي ٣٠ بالمائة. إن نسبة المشتغلين العرب الماهرين هي ٤٠ بالمائة بالمقارنة مع ٢٣ بالمائة على المستوى القومي. هذا المنحى أخذ في بعض الأحيان يتجه نحو تضييق هذه الاختلافات، لكن في السنوات الأخيرة كان هنالك ثمة انحراف متزايد.

هنالك عملية جديدة ومخيفة لتجريد قوة العمل العربية من المهارة في مجال العمل. فمن بين ٩٩٠٠ عامل انتاج غير ماهر عام ١٩٨٣، وكان ما يقارب ١٠ بالمائة منهم مصنفين كعمال ماهرين عام ١٩٧٨. ومن بين ٢٧٩٠٠ عامل ماهر عام ١٩٨٣، كان هنالك ٤ بالمائة فقط من المصنفين كعمال غير ماهرين عام ١٩٧٨. إن نسبة عالية من المشتغلين بالخدمات (٨ بالمائة) وعمال البيع (١٠ بالمائة) عام ١٩٨٣، كانوا عمال انتاج ماهرين عام ١٩٧٨. هاتان الفئتان المهنيتان استوعبتا بحلول عام ١٩٨٣ نسباً هامة من عمال الانتاج غير الماهرين لعام ١٩٧٨. عموماً، هنالك حراك مهني متدن من فئات (الياقات الزرقاء) إلى (الياقات البيضاء) باستثناء قطاعات البيع والخدمات، والتي هي في حالة قوة العمل العربية غالباً ما تكون عملاً يدوياً على كل حال.

وضع العرب في العمل كاجراء لم يختلف كثيراً عن المستوى القومي (٧٧ بالمائة و ٧٩ بالمائة على التوالي عام ١٩٨٢) بيد أن نسبة العرب الاجراء ارتفعت بسبب انخفاض

الاستخدام الذاتي والعمل العائلي غير المدفوع الأجر، وأساساً بسبب هبوط القطاع الزراعي. وهكذا فعدد العاملين بالزراعة انخفض من ١٢٠٠٠ اثناء ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ الى ٨٠٠٠ أثناء ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. والميزة الهامة والبارزة للعمل العربي باسرائيل هي المستوى العالي من الحركة: في عام ١٩٨٤ كان هنالك ٥٣ بالمائة من المستخدمين العرب يعملون بعيداً عن أمكنة سكناهم. هذه النسبة كانت تتذبذب بين ٥٤ بالمائة و ٤٥ بالمائة منذ السبعينات، وتزداد مع أوقات الركود الاقتصادي وهبوط فرص الاستخدام المحلي. هذه الظاهرة لا توجد في المناطق اليهودية وهي مؤشر لدور العرب الاقتصادي الهام في دعم النمو الاقتصادي لاسرائيل.

خلاصة

لا يمكن تمييز الآفاق المقبلة للاقتصاد العربي في اسرائيل بكل وضوح. فمدى السمات التي تشكل ذاك الاقتصاد يمكن تفسيرها كحوافز وكعوائق للنمو معاً. بيد أنها ليست سمات ساكنة وتظهر تغيرات في كل سنة بالاتجاهات الراسخة أو تعزيز سبيلها. وفي الوقت الذي قد تساهم فيه هذه العوامل في اقامة علاقات غير متكافئة بين العرب والاقتصاد القومي، فإن معالجتها أو اضعافها قد يغيران من الأنماط والاتجاهات القائمة.

فعلى سبيل المثال، أي تغيير في توزيع موارد الدولة، وأي تخفيف من المظالم السياسية التي دعمت التركيز على بلورة هوية العرب الفلسطينيين، ومواصلة تقريب الاتجاهات الديمغرافية، وكسر أنماط الانفصال الجغرافي والسكني من خلال نشر السكان العرب في المناطق اليهودية أو نجاح «تهويد الجليل»، كل هذه تطورات ستقلل من الاختلاف. بالاضافة الى ذلك، فإن أثر العوائق المتعددة للنمو الذاتي يبقى مرعباً وإقامة أنماط من الاندماج والتبعية يدل على نجاح السياسة القومية. في مثل هذه الحال فالنمو المقبل قد يحافظ على مسلكه الحالي القائم على أنماط قومية ومتطلبات أساسية مشوهة.

من جهة أخرى فإن نجاح العرب المتزايد في التجديد الزراعي، والمزيد من الكفاح والتجديد لمبادرة رجال الأعمال أو بدايات التراكم الهام في رأس المال الخاص العربي والاستثمار سيساعد على ظهور الكثير من الوجوه الاقتصادية البارزة للعرب في اسرائيل. فيما يتعلق بآفاق النمو بضوء هذه الامكانات فإن التشابه النسبي لمصادر وأنماط الانتاج والاستهلاك والدخل، مركزة النشاط الاقتصادي والاستجابة للعوامل الخارجية، خصوصاً سياسة الدولة، كل ذلك يوفر الأساس لبلورة الدينامية الداخلية للنمو.

الفصل الرابع

اقتصاد الضفة الغربية ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤

انطوان منصور(*)

أولاً: خلفية تاريخية: اقتصاد الضفة الغربية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)

أدى قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ الى تغيّرات جذرية في العلاقات الاقتصادية والصلات الأساسية للضفة الغربية. كان اقتصاد الضفة الغربية قبل حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ متكاملاً كلياً مع بقية مناطق فلسطين. وقد عزلت الحرب المنطقة عن مراكزها التجارية والصناعية الرئيسية التي كانت تشكل السوق الأساسي لمنتوجاتها الزراعية. وفقدت أيضاً منفذها الى موانىء البحر الأبيض المتوسط. وقد زاد تدفق اللاجئين من مناطق فلسطين المحتلة الأخرى الى الضفة الغربية المصاعب الاقتصادية وخلق معضلات حادة من البطالة.

١ ـ السكان والاستخدام

نتيجة لتدفق اللاجئين من المناطق التي احتلتها اسرائيل خلال ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، ازداد سكان الضفة الغربية بنسبة ٥٩,٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢، أي زيادة ٢٧٦,٥٠٠ نسمة. وحسب تقديرات متعددة، تغير سكان الضفة الغربية قليلاً بين ١٩٥٢ و١٩٦٧، حيث ارتفع عدد السكان من ٧٤٢,٣٠٠ عام ١٩٥٢ الى ٨٠٣,٦٠٠ عشية حرب ١٩٦٧. يمثل هذا معدل نمو سنوي مقداره ٠,٥٤ بالمائة (الجدول رقم (١))[1]. وكانت الهجرة كثيفة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية في الأردن في أوائل الستينات بدرجة أعلى مما كانت عليه في الخمسينات.

(*) خبير اقتصادي في التنمية الصناعية للهيئة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في بغداد ـ العراق.

(١) استخدمت عام ١٩٤٦ لأنه عام آخر احصاء للانتداب البريطاني. ولم تكن الضفة الغربية كوحدة جغرافية قائمة في ذاك الوقت ولهذا فأرقام السكان يجب أن تقدر.

جدول رقم (١)
سكان الضفة الغربية، ١٩٤٦ ـ ١٩٦٧
(بالآلاف)

السنوات	السكان
١٩٤٦	٤٦٥,٨
١٩٥٢	٧٤٢,٣
١٩٦١	٨٠١,٤
٣١ ايار/مايو ١٩٦٧	٨٠٣,٦

المصادر: الاحصاءات مستقاة من:

George Kossaifi, «Forced Migration of Palestinians from the West Bank and the Gaza Strip,» *Population Bulletin of ESCWA,* no. 27 (December 1985), and International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Jordan* (Washington D.C.: The Bank, 1957), pp. 5, and 443.

إن معدلات الهجرة المرتفعة كانت نتيجة لارتفاع معدلات البطالة الكاملة والفصلية في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. وحسب تقديرات البنك الدولي، كان أكثر من ٥٠ بالمائة من قوة العمل في بطالة تامة عام ١٩٥٤، والى جانب ذلك كانت هنالك نسبة ٢٠ بالمائة من قوة العمل تعاني من البطالة الموسمية. هذا الوضع الصعب من الاستخدام لم يكن أكثر تدهوراً بفضل هجرة ٣٥٠,٠٠٠ لاجىء فلسطيني الى شرق الأردن عام ١٩٤٨، وقد ضاعف ذلك السكان الأصليين تقريباً هناك والبالغ ٣٧٥,٠٠٠ نسمة[٢].

ويشير أول احصاء اردني عام ١٩٦١ بأن ٣٧,٦ بالمائة تقريباً من قوة العمل كانت مستخدمة في الزراعة، بالمقارنة مع ١١,٥ بالمائة في الصناعة و ١٠,٤ بالمائة في قطاع التشييد. وكان قطاع الخدمات مهيمناً حيث استوعب ٤٠ بالمائة من مجموع قوة العمل (الجدول رقم (٢)).

٢ ـ البنية الاقتصادية

استمر اقتصاد الضفة الغربية بظل الأردن متخلفاً على العموم ومتسماً بقطاع زراعي كبير وقطاع صناعي ضعيف قليل التطور تسوده الصناعات الصغيرة والحرف. وكان الاقتصاد يعتمد بدرجة عالية على استيرادات السلع الصناعية. وتشير التقديرات القائمة على المسح الاقتصادي الذي قامت به السلطات الاسرائيلية عام ١٩٦٧ مستخدمة المعلومات الأردنية،

---

(٢) Yusif Sayigh, *The Economies of the Arab World: Development since 1945* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978), p. 190.

جدول رقم (٢)
الاستخدام حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ١٩٦١

القطاعات	العدد	النسبة المئوية
الزراعة	٦٤,٨٠٥	٣٧,٦
الاستخراج والتعدين	٤,٤١٦	٢,٦
الصناعة	١٥,٢٣٨	٨,٩
الكهرباء والماء والغاز	٦٤٧	٠,٤
التشييد	١٧,٩٥٦	١٠,٤
الخدمات	٦٩,٠٧٥	٤٠,١
المجموع	١٧٢,١٣٧	١٠٠,٠

المصدر: مديرية الاحصاء، تعداد السكان والمساكن الأول، ٢ ج (عمان: دائرة الاحصاء، ١٩٦١)، ص ١٦ ـ ١٨.

بأن مساهمة القطاع الصناعي (التعدين والصناعة) في مجموع الناتج المحلي الاجمالي أقل من ٩ بالمائة عام ١٩٦٦، فيما ساهم القطاع الزراعي بنسبة ٢٧ بالمائة. وساهم قطاع الخدمات السائد بحوالى ٥٦ بالمائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي. ويعود هذا جزئياً الى الدور المهم الذي لعبته السياحة في الاقتصاد (الجدول رقم (٣)).

جدول رقم (٣)
مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالناتج المحلي الاجمالي
عام ١٩٦٦ (نسب مئوية)

القطـاع	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي
الزراعة	٢٧,١
الصناعة والتعدين	٨,٨
الكهرباء والماء والغاز	١,٥
التشييد	٦,٤
الخدمات	٥٦,٢
المجموع	١٠٠,٠

المصدر:

Economic Planning Authority, *Israel Economic Survey of the West Bank, 1967* (Jerusalem: Economic Planning Authority, 1967), p. 7.

وقدر تقرير للبنك المركزي الأردني بأنه كان في الضفة الغربية عشية حرب حزيران ١٩٦٧، ٤٦,٩ بالمائة من مجموع سكان الأردن وأن قوة العمل فيها تساهم بنسبة عالية في النشاط الاقتصادي للقطر. . . وتبلغ حصتها ٤٠ بالمائة تقريباً في الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، وتنتج بين ٣٤ بالمائة و ٤٠ بالمائة من الانتاج الزراعي في الأردن، وحوالى ٢٠ بالمائة من الانتاج الصناعي الاردني وتساهم بنسبة ٥٣ الى ٦٠ بالمائة من الانتاج الاجمالي للخدمات في المملكة[٣].

٣ ـ الاستثمار

كانت الضفة الغربية عام ١٩٥٠ أكثر تطوراً من المناطق الأردنية المجاورة من كل الوجوه تقريباً ـ مادياً، اقتصادياً، اجتماعياً، وبمعايير الموارد البشرية. وقد حققت الضفة الشرقية عام ١٩٦٧ تماثلاً أفضل. إن الزيادة الكبيرة في سكان المدن، وتطوير ميناء العقبة وكون عمان هي المركز السياسي والتجاري، كل ذلك أدى الى تنمية اقتصادية سريعة في الضفة الشرقية. وقد خصصت معظم الاستثمارات الى الضفة الشرقية.

كان الاستثمار في الضفة الغربية منخفضاً. وقد قدرت تخصيصات الاستثمار بأقل من ١٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٥ (الجدول رقم (٤))[٤]. إن انخفاض معدل الاستثمار قد تفسره محدودية السوق، والمستويات المنخفضة من الادخار، وتركيز الموازنة الأردنية على تطوير الضفة الشرقية[٥]. وكانت حصة الضفة الغربية ثلث مجموع الاستثمار في الأردن[٦].

تشير المعلومات المتاحة الى أن حوالى ثلثي الاستثمارات في الضفة الغربية يذهب الى قطاع التشييد، الذي يتركز في معظمه على الاسكان الخاص. إن تعاظم البناء من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ استتبع النمو الصافي للسكان وتزايد تحويلات العمال الفلسطينيين، التي يذهب معظمها الى بناء المساكن. وكان الاستثمار العام قليلاً جداً.

---

(٣) Central Bank of Jordan, *Fourth Annual Report* (Amman: The Bank, 1967), pp. 5-6.

(٤) Eliyahu Kanovsky, *The Economic Impact of the Six Day War: Israel, the Occupied Territories, Egypt, Jordan* (New York: Praeger, 1970), pp. 143, and 365.

(٥) Economic Planning Authority, *Israel Economic Survey of the West Bank, 1967* (Jerusalem: Economic Planning Authority, 1967), p. 20.

(٦) معدل صرف الدينار الاردني بالليرة الاسرائيلية قد احتسب على أساس أن الدينار الأردني يعادل ٩,٨ ليرات اسرائيلية على أساس المعدلات الرسمية لسعر الليرة الاسرائيلية بالدولار الأمريكي، انظر:
Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1970* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1970), and International Monetary Fund, *International Financial Statistics Yearbook, 1986* (Washington, D.C.: IMF, 1986), p. 422.

جدول رقم (٤)
الموارد واستخدامات الموارد للفرد الواحد في الضفة الغربية، ١٩٦٥
(بالدينار الأردني وبأسعار عام ١٩٦٩)

الموارد	دينار اردني
الاستهلاك الخاص	٧١,٠٢
الاستهلاك العام	١٣,٠٠
اجمالي الاستثمار (١)	١١,٢٢
الصادرات	١٧,٢٤
مجموع استخدام الموارد	١١٢,٤٥
ناقصا الاستيرادات (٢)	٣٢,٢٤
الناتج المحلي الاجمالي (٣)	٨٠,٢٠
نسبة (٢)/(٣)، (النسبة المئوية)	٤٠, ٣
نسبة (١)/(٣)، (النسبة المئوية)	١٤, ٠

المصدر:
Bank of Israel, *The Economy of the Administered Areas in 1969* (Jerusalem: The Bank, 1971), p. 9.

جدول رقم (٥)
توزيع الاستثمار الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية، ١٩٦٢ - ١٩٦٥
(نسب مئوية)

السنة / القطاع	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
الاسكان	٥٨,٨	٧٢,١	٧٣,١	٧٣,٥
مبان أخرى	٨,٨	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٨
النقل والتجهيزات الأخرى	٣٢,٤	١٧,٦	١٦,٤	١٥,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: Economic Planning Authority, Ibid., p. 20.

٤ ـ الميزان التجاري

تشير المعلومات المتاحة إلى أن للضفة الغربية عجزاً كبيراً في الميزان التجاري، حيث تكون نسبة الصادرات للاستيراد أقل من ١٨ بالمائة. وتشكل المنتوجات الزراعية ٧٨ بالمائة

من مجموع الصادرات، وتتكون أساساً من البطيخ بنوعيه الأخضر والأصفر والحمضيات والأعناب والطماطم، والصادرات الصناعية تتكون من زيت الزيتون والصابون والمرمر. استوعبت الضفة الشرقية حوالى ٤٦ بالمائة من مجموع صادرات الضفة الغربية، فيما يذهب معظم المتبقي الى الأقطار العربية. وتأتي النسبة الرئيسية من استيرادات الضفة الغربية (٨٢,٣ بالمائة) من خارج الأردن، وكانت تتكون من المنتوجات الصناعية التي تبلغ نسبتها ٩٠,٥ بالمائة من الاستيرادات (الجدول رقم (٦)).

جدول رقم (٦)
تجارة الضفة الغربية حسب الأقطار وطبيعة المنتوجات، ١٩٦٦
(آلاف الدنانير الأردنية ونسب مئوية)

القطاع	الضفة الشرقية	النسبة المئوية	اقطار أخرى	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
الصادرات						
المنتوجات الزراعية	١,٦٠٠	٨٠	١,٧٥٠	٧٦,١	٣,٣٥٠	٧٧,٩
المنتوجات الصناعية	٤٠٠	٢٠	٥٥٠	٢٣,٩	٩٥٠	٢٢,١
المجموع	٢,٠٠٠	١٠٠	٢,٣٠٠	١٠٠,٠	٤,٣٠٠	١٠٠,٠
الواردات						
المنتوجات الزراعية	٣٠٠	٧,٠	٢,٠٠٠	١٠,٠	٢,٣٠٠	٩,٥
المنتوجات الصناعية	٤,٠٠٠	٩٣,٠	١٨,٠٠٠	٩٠,٠	٢٢,٠٠٠	٩٠,٥
المجموع	٤,٣٠٠	١٠٠,٠	٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠	٢٤,٣٠٠	١٠٠,٠
الميزان التجاري	-٢,٣٠٠	—	-١٧,٧٠٠	—	-٢٠,٠٠٠	—

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

٥ ـ ميزان المدفوعات

تغطي صادرات الخدمات جزئياً العجز التجاري للضفة الغربية، خصوصاً من السياحة، ويغطى المتبقي من تحويلات رأس المال، وتحويلات من طرف واحد. وتتكون هذه من تحويلات رأس المال الحكومية، والانروا ومؤسسات الأمم المتحدة والتحويلات الخاصة، خصوصاً من أبناء الضفة الغربية الذين يعيشون في الخارج. وبعد الأخذ بعين الاعتبار حساب كل العوامل واحتمالات الخطأ، كان هنالك فائض بلغ ٩ ملايين دينار أردني عام ١٩٦٦.

جدول رقم (٧)
ميزان المدفوعات في الضفة الغربية، ١٩٦٦
(مليون دينار أردني)

الميزان التجاري	- ٢٠,٠
الصادرات	٤,٣
الاستيرادات	٢٤,٣
صافي الخدمات	١٧,٠
العجز الجاري	- ٣,٠
تحويلات رأس المال ومن طرف واحد	١٢,٠
تحويلات خاصة	٢,٠
حكومي	٦,٠
الانروا ومؤسسات الأمم المتحدة	٤,٠
الفائض	٩,٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٦.

ثانياً: التطور الاقتصادي في الضفة الغربية (١٩٦٧ - ١٩٨٤)

إن مؤشرات مثل الناتج القومي الاجمالي، ومعدل حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي، ومعدلات الاستثمار، ليست مقاييس مناسبة لقوة أو ضعف اقتصاد الضفة الغربية. فهذه المفاهيم التي ابتكرت لدراسة الاقتصادات المنتجة، ذات أهمية قليلة في الاقتصادات التي تسودها تحويلات الموارد[٧]. فاقتصاد الضفة الغربية ينعم بدخل لا يتناسب مع قدراته الانتاجية. إنه يعتمد بدرجة كبيرة على أموال محولة له من الخارج: ايرادات محولة من العمال العرب العاملين في اسرائيل، تحويلات من المهاجرين ومن المؤسسات الأردنية والفلسطينية والدولية.

تشير المعلومات عن الحسابات القومية إلى أن استخدام الموارد هو أكبر بكثير من الناتج المحلي الاجمالي، الذي يعني أن الاستثمار هو أعلى من الادخارات. ويغطى العجز بالأموال المحولة من الخارج (الجدولان رقم (٨) و(٩). والواقع، أن نسبة عجز الموارد الى الناتج المحلي الاجمالي، التي تساوي نسبة صافي الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي، هي عالية جداً وتراوحت بين ٦٨ بالمائة و ٧٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٤.

(٧) Michel Chatelus and Y. Schemeil, «Towards a New Political Economy of State Industrialization in the Arab Middle East,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 16, no. 2 (1984), pp. 251-265.

إن معدل الاستثمار (الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي) هي عالية حقاً. وتزايدت، بالأسعار الثابتة، من ٥,٧ بالمائة عام ١٩٦٨ الى ٢٨ بالمائة عام ١٩٧٨ ثم الى ٣٣,٦ بالمائة عام ١٩٨٠. وانخفاضه الى ٢٣,٧ بالمائة أثناء ١٩٨٣ - ١٩٨٤، يعود الى هبوط المساعدات الفلسطينية والعربية الى الضفة الغربية. هذه النسبة لا تختلف عن معدل الاستثمار المسجل، بالأسعار الثابتة في الكويت (٢٧,٥ بالمائة) وفي سوريا (٣٠ بالمائة) عام ١٩٨١[٨]. إن معدل الاستثمار المشار إليه في الضفة الغربية قد جرى تمويله بالكامل من التحويلات الخارجية. ولا يمكن اعتبار ذلك مؤشراً مناسباً للانجاز الاقتصادي ما دام معدل الادخار المحلي سلبياً.

وتظهر الصورة الأوضح من تفحص طريقة انفاق الأموال هذه والقطاعات الاقتصادية المستفيدة منها. يعاني اقتصاد الضفة الغربية من نقص رأس المال، وغياب وسائل التمويل

جدول رقم (٨)
الموارد واستخدامها في الضفة الغربية في الأعوام المختارة من الفترة، ١٩٦٨ - ١٩٨٤ بأسعار عام ١٩٨٠
(بملايين الشاقل الاسرائيلي)

الموارد / السنة	١٩٦٨	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤[١]
مجموع الموارد	٢١٧٢,٢	٦٠٩٤,٠	٦٩٧٢,٠	٦٨٩٣,٦	٧٢٠٣,٠
الناتج المحلي الاجمالي	١٢٧٤,١	٣٤٨٨,٠	٤٠٩٨,٠	٣٨٦٨,٨	٤٢٧٥,٠
الواردات	٩١٢,٩	٢٦١٥,٠	٢٨٧٤,٠	٣٠٢٤,١	٢٩٣٩,٠
استخدام الموارد	٢٢٥٥,٩	٦١٥٧,٠	٦٩٧٢,٠	٦٩٠٥,١	٧٢٢٢,٠
الانفاق على الاستهلاك الخاص	١٥٣٦,٦	٣٧٣٨,٠	٤١٠٦,٠	٤٤٠٦,٠	٤٦٤٤,٠
الانفاق الحكومي العام	٢٣٩,٩	٣٧٥,٠	٣٩٤,٠	٤٢١,١	٤٣٢,٠
تكوين رأس المال الثابت الاجمالي	٧٢,٦	٩٧٧,٠	١٣٧٦,٠	٩١٥,٨	١٠١٣,٠
صادرات السلع والخدمات	٤٠٦,٨	١٠٦٧,٠	١٠٩٦,٠	١١٦٢,٢	١١٣٣,٠
نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي	٧١,٧	٧٥,٠	٧٠,١	٧٨,٢	٦٨,٧
نسبة تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الاجمالي	٥,٧	٢٨,٠	٣٣,٦	٢٣,٧	٢٣,٧

(١) باستخدام الاحصاءات الاسرائيلية، احتسبت التقديرات بأسعار عام ١٩٨٠ لكل مكوّنات الانفاق ولكل المكوّنات على أساس التغير الكمي السنوي. وهكذا، لا يساوي مجموع الاستهلاك مجموع مكونات الانفاق.

المصدر: Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1985).

(٨) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia.

الوسيطة الملائمة، ومن واقع أن نسبة هامة من الادخارات المحلية تحول الى الضفة الشرقية. تستثمر الأموال من الخارج بالقطاعات غير المنتجة فيها تأثرت سلباً القطاعات الاقتصادية المنتجة أثناء الاحتلال. هنالك عجز بدرجة عالية في الميزان التجاري، وتعتمد المنطقة كثيراً على الاستيرادات من اسرائيل.

جدول رقم (٩)

الاستثمارات والادخارات في الضفة الغربية في الأعوام المختارة من الفترة، ١٩٦٨ - ١٩٨٤
بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة
(بملايين الشاقل الاسرائيلي)

السنـة	١٩٦٨	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤
الدخل القابل للتصرف به	١٨١١,٦	٤٨٤٦,٣	٥٤٤٢,٨	٥٥٢٧,١	٥٨٥٣,٠
الانفاق على الاستهلاك الخاص	١٥٣٦,٦	٣٧٣٠,٢	٤٠٩٨,٧	٤٤٠٦,٧	٤٦٤٤,٠
الانفاق على الاستهلاك الحكومي العام	٢٣٩,٩	٣٧٥,٠	٣٩٤,٠	٤٢١,٢	٤٣٢,٠
مجموع الانفاق على الاستهلاك	١٧٧٦,٥	٤١٠٥,٢	٤٤٩٢,٧	٤٨٢٧,٩	٥٠٧٦,٠
الادخارات (الدخل — الاستهلاك)	٣٥,١	٧٤١,١	٩٥٠,١	٦٩٩,٢	٧٧٧,٠
تكوين رأس المال الثابت الاجمالي	٧٢,٦	٨٩٢,٧	١٢٨٢,٩	٩١٥,٨	١٠١٣,٠

المصادر: المصدر نفسه، ص ٧٠٧ - ٧٠٨، و
Administered Territories Statistics Quarterly (December 1985), pp. 76-8.

١ - ندرة رأس المال وغياب وسائل التمويل

أ - غياب آلية مصرفية مناسبة

يعمل اقتصاد الضفة الغربية فعلياً دون نظام مصرفي، ويكاد يكون فريداً في ذلك[٩]. فالبنوك العربية والبريطانية ومؤسسات الاقراض العربية، قد أغلقت منذ حزيران ١٩٦٧، والبنوك الاسرائيلية التي أخذت تنعم بالاحتكار الكلي منذ ذلك، تقدم خدمات محدودة[١٠].

(٩) المثل الوحيد القابل للمقارنة لاقتصاد بدون نظام مصرفي هو ايرلندا بين ١٩٦٦ و١٩٧٧ حيث حدث ثلاث اضرابات في هذه الفترة اغلقت البنوك طيلة عام واحد. وأطول فترة اغلاق كانت لمدة ستة أشهر. انظر على سبيل المثال:
Antoine E. Murphy, «Money in an Economy without Banks: The Case of Ireland,» *Manchester School of Economics and Social Studies Bulletin* (March 1978), pp. 41-50.

(١٠) اعطت السلطات الاسرائيلية موافقة لبنك عمان - القاهرة ليفتح فرعاً في نابلس نهاية عام ١٩٨٦. ومن الواضح أنه سيكون محدود القدرة ورأس المال وعملياته مراقبة بدقة. انظر على سبيل المثال:
Al Fajr Palestinian Weekly, vol. 7, no. 330 (5 September 1986), p. 1, and *Jerusalem Post* (18 September 1986), p. 1.

إن الودائع الفلسطينية في البنوك الاسرائيلية محدودة ولم يمنح الا القليل من القروض. تشير المعلومات المتاحة بأن مجموع الودائع في البنوك الاسرائيلية أقل من ٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة حتى ١٩٧٥[١١]. قبل حرب ١٩٦٧ كان ٢٩ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي. في اسرائيل كان المعدل ٤٨ بالمائة[١٢]. والودائع كانت أساساً من التجار من أجل تمويل التحويلات مع اسرائيل. ويبدو أن حجم الودائع في البنوك الاسرائيلية لم يتغير كثيراً منذ ١٩٧٥.

ارتفعت القروض التي قدمتها البنوك الاسرائيلية من مليون شاقل عام ١٩٧٠ الى ٦٥ مليون شاقل عام ١٩٧٥، أو ١,٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي[١٣]. ولا توجد زيادة كبيرة بالقروض الممنوحة للفلسطينيين منذ ذلك الحين بسبب القيود الاسرائيلية (مثلاً تخضع القروض لموافقة الحكم العسكري الاسرائيلي).

ب ـ المدخرات المحولة الى بنوك عمان

إن ضعف العملة الاسرائيلية والتضخم المفرط في اسرائيل قد أثرا سلبياً في بنية مدخرات الضفة الغربية. والوظيفة الوحيدة للشاقل الاسرائيلي هي تسهيل تبادل السلع والخدمات. ويعود فقدان الثقة بالعملة الاسرائيلية لحرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، وأكثر تحديداً لتخفيض العملة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ الذي تبعته سياسة «التخفيض الزاحف» في حزيران/يونيو ١٩٧٥. منذ ذلك الحين فقدت العملة الاسرائيلية قيمتها باستمرار ازاء العملات الرئيسية رغم أنها كانت موضوعاً لتذبذبات ثانوية فقط خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤. إن تخفيض العملة الرئيسي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ قد ترافق مع زيادة التضخم الذي تنامى بشكل متوالٍ. ارتفعت الأسعار فجأة في السنوات القريبة الماضية. وارتفعت اسعار المستهلك القياسية في اسرائيل مرتين ونصف المرة بين ١٩٧٣ و١٩٧٦، وبحوالى ٤٠ بالمائة بين نيسان/ابريل ١٩٨٤ ونيسان/ابريل ١٩٨٥[١٤]. وتأثرت الضفة الغربية بمثل ذلك. لقد ارتفعت الأسعار القياسية في الضفة الغربية بـ ٣٦٠ بالمائة خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤[١٥].

---

(١١) المعلومات عن ودائع وقروض فلسطينيي الضفة الغربية غير متاحة بعد عام ١٩٧٥. والمصادر الموجودة لا تميز بين فروع البنوك الاسرائيلية في المدن العربية وتلك التي في المستوطنات الاسرائيلية.

(١٢) A. Bregman, *The Economy of the Administered Areas, 1967-1975* (Jerusalem: Bank of Israel Research Department, 1976), p. 57.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985* (Jerusaelm: Central Bureau of Statistics, 1985), p. 265.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٧١٤. إن حكومة الوحدة التي استلمت الوزارة باسرائيل عام ١٩٨٤، تحاول بالمساعدة المالية واشراف أكبر على آليات التمويل لتقليل التضخم. وقد تحقق القليل من التغيرات البنيوية، والسياسات الأكثر صلابة أصبحت مرنة. ويبدو أن مشكلات مشابهة ستظهر في المستقبل. أنظر:

George T. Abed, «Israel in the Orbit of America: The Political Economy of a Dependency Relationship,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 16, no. 1 (Autumn 1986).

إن عدم استقرار العملة الاسرائيلية وغياب خدمات الصيرفة المناسبة قد دفعا السكان الفلسطينيين الى تخزين مدخراتهم بالدنانير الأردنية. وجرى تحويل أقسام هامة من المدخرات الى الأردن، إما كودائع ببنوك عمان أو كاستثمار بالأرض والعقار. ولا تجري إعادة توزيع المدخرات بشكل قروض الى المعنيين بالضفة الغربية لأن رجال الأعمال هناك لا يستطيعون تلبية الشروط المطلوبة من قبل مصرفيي عمان.

إن سوق النقد غير النظامي، خصوصاً الصيارفة الذين يلعبون دوراً نشيطاً في الاقتصاد، يقبلون الصكوك المسحوبة على بنوك عمان وتحويل الأموال بين الضفتين الشرقية والغربية. لكن لم يكن بمقدور ذلك تحويل المدخرات الى قروض استثمار[١٦].

وهكذا يعاني اقتصاد الضفة الغربية من شح كبير، في رأس المال المطلوب لبقاء المشروعات الصناعية والزراعية وخلق نشاطات اقتصادية جديدة. وبالاستناد الى عدد من الدراسات الميدانية يعتمد اقتصاد الضفة الغربية غالباً على التمويل الذاتي. إن الاستقصاء الذي قام به بكر أبو كشك في القطاع الصناعي يشير الى أن ٩٠ بالمائة من المشاريع الصناعية في الضفة الغربية كانت قد صرحت بأن استثمارها قد تأتي من الأموال الخاصة أو من المشاركة[١٧].

٢ ـ هيمنة تحويلات الموارد

أ ـ تحويلات العمال في اسرائيل أو الخارج

حسب المصادر الاسرائيلية تشكل تحويلات عمال الضفة الغربية المشتغلين في اسرائيل أو في الخارج نسبة ٥,٢ بالمائة من اجمالي الدخل القومي عام ١٩٦٨ و٢٣ بالمائة عام ١٩٧٦ و ٢٩ بالمائة عام ١٩٨٣ وحوالى ٢٧ بالمائة عام ١٩٨٤[١٨]. ويقدر الجهاز المركزي للاحصاء أن ثلثي الايرادات من الخارج هي أجور كسبها عمال الضفة الغربية المشتغلين باسرائيل[١٩]. وتنفق غالبية هذه الايرادات على السلع الاستهلاكية. ويعمل في الاقتصاد الاسرائيلي حوالى ثلث قوة العمل في الضفة الغربية. وهذا يعادل أكثر من نصف مداخيل الأجر الاجمالية[٢٠].

---

(١٦) Antoine S. Mansour: «Monetary Dualism: The Case of the West Bank under Occupation,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 11, no. 3 (Spring 1982), and «Monetary Situation: Constraints and Proposals for Possible Remedies,» paper presented at: Seminar on Remedies for the Deterioration of the Economic and Social Conditions of the Palestinian People in the Occupied Palestinian Territories, Vienna, United Nations Human Settlements, 25-29 March 1985.

(١٧) United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), *Report on the Industrial and Economic Trends in the West Bank and Gaza Strip* (Beirut: UN, 1981).

(١٨) Central Bureau of Statistics: *Statistical Abstract of Israel, 1984* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1984), p. 742; Ibid., *1985,* p. 711, and *Administered Territories Statistics Quarterly* (April 1983), pp. 71-73.

(١٩) *Administered Territories Statistics,* Ibid., p. 725.

(٢٠) Central Bureau of Statistics, Ibid., *1985,* p. 725.

إن إحدى الميزات الرئيسية لاقتصاد الضفة الغربية هي ارتفاع معدلات الهجرة، وكنتيجة لذلك تعاظمت التحويلات من الخارج. وعلى الرغم من أن معدل الهجرة أثناء الاحتلال الاسرائيلي يماثل المعدل المسجل قبل ١٩٦٧، فإن طبيعة الهجرة ذات خصوصية. فالمهاجرون الذين يتركون الضفة الغربية لا يستطيعون العودة الى وطنهم الا بـ «ترخيص اعادة ادخال» تصدره السلطات الاسرائيلية. وتلك الرخص مشروطة بأنواع مختلفة من القيود المستخدمة لمختلف فئات المقيمين خارج الضفة الغربية. وفوق ذلك، فإن غالب السكان الذين كانوا في الخارج أثناء حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ ترفق طلبات دعوتهم وهم غير قادرين بالتالي على العودة الى ديارهم. أما السمة الأخرى لهجرة الفلسطينيين من الضفة الغربية بعد ١٩٦٧، كونها تطول الأسر بأكملها، وليس فقط الذين في سن العمل[٢١]. وقبل الاحتلال الاسرائيلي كان الدافع لترك الضفة الغربية هو البطالة. ومنذ الاحتلال العسكري عام ١٩٦٧ اعاقت السياسات التنمية وحافظت على الضغط الذي يدفع السكان للبحث عن العمل خارج المنطقة.

بحسب المصادر الأردنية، أجبر حوالى ١٧٧,١٦٥ شخصاً على الهجرة خلال الأشهر الثلاثة التي تلت حزيران/يونيو ١٩٦٧[٢٢]. وغادر الضفة الغربية حوالى ١٠٠٠٠ شخص سنوياً بين أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ و ١٩٧٤، وارتفع المعدل الى حوالى ١٥٠٠٠ سنوياً منذ ذلك الحين حتى ١٩٨٢. ويظهر أثر الهجرة بكل وضوح على انخفاض معدل زيادة السكان التي كانت ٠,٥٦ بالمائة بين حزيران/يونيو ١٩٦٧ و١٩٨٢، في حين كانت الزيادة الطبيعية للسكان أكثر من ٣ بالمائة سنوياً[٢٣]. لقد انخفضت معدلات الهجرة بعد ١٩٨٢ حين اتخذ الاردن اجراءات جديدة لاعاقة الحركة خارج الضفة الغربية الى جانب انخفاض ايرادات النفط التي ادت الى تلاشي فرص العمل في بلدان الخليج العربي.

لا تتوافر أرقام دقيقة عن مقدار تحويلات العمل الى الضفة الغربية. فالجهاز المركزي للاحصاء باسرائيل يقلل من مداخيل المواطنين العاملين في الخارج[٢٤]، ما دام الآلاف من المهاجرين لم يعتبروا مواطنين بعد[٢٥]. ويعطي البنك المركزي الأردني تقديرات لمجمل تحويلات المهاجرين من الضفتين الشرقية والغربية. وهكذا فمن غير الممكن تقدير أي مقدار من تلك النقود-تعود للضفة الغربية. ولم تكن ارقام البنك المركزي شاملة لأن قسماً هاماً من اجمالي التحويلات يجري من خلال الصيارفة وليس من خلال البنوك. الى جانب كل ذلك، فتحويلات المهاجرين من الضفة الغربية لا تتحول بالكامل الى عوائلهم. فبعض مدخولاتهم

---

(٢١) George Kossaifi, «Forced Migration of Palestinian from the West Bank and the Gaza Strip,» *Population Bulletin of ESCWA*, no. 27 (December 1985).

(٢٢) Government of Jordan, *Report of the Joint Ministerial Committee for Relief* (Amman: The Government, 1967).

(٢٣) Kossaifi, Ibid.

(٢٤) *Administered Territories Statistics* (April 1983), p. 81.

(٢٥) تعتبر اسرائيل كل مواطن غائب في تعداد السكان عام ١٩٦٧ غير مقيم.

تودع بحسابات بنوك عمان. لكن مجموع تحويلات المهاجرين من الضفتين الشرقية والغربية التي استقطبها النظام المصرفي ازدادت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وحسب البنك المركزي الاردني ارتفع مجموع التحويلات من ٤٦,٨٦ مليون دينار أردني عام ١٩٧٥ الى ٤٧٥ مليون دينار عام ١٩٨٤[٢٦]. ومع الانخفاض الكبير بأسعار النفط المسجل في منتصف الثمانينات، فمن المتوقع أن تنخفض تلك الأرقام على كل حال.

ب ـ الأموال المحولة من المؤسسات والمنظمات

يعتمد اقتصاد الضفة الغربية كثيراً على المساعدة المقدمة من خمسة مصادر رئيسية: اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، ومن منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الحكومة الأردنية والمساعدات العربية والدولية. وقد انخفض مقدار مجموع المساعدة بدرجة كبيرة منذ ١٩٨٢. إن اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية كانت المصدر الأكثر أهمية للاستثمار الخارجي، إلا أن أغلب أموالها ذهب للخدمات الاجتماعية ولمشاريع البنية التحتية والتشييد. أما الأموال المحولة للقطاعات المنتجة، فهي ذات أهمية ضئيلة. وقد خصصت اللجنة المشتركة للزراعة والصناعة ١٢,٥ بالمائة من مساعدتها بين ١٩٧٩ و ١٩٨٥ بالمقارنة مع ١٥,٤ بالمائة للاسكان. إن التخصيص السنوي للجنة المشتركة في الأراضي المحتلة وصل ذروته عام ١٩٨٢ حيث بلغ ١٠١ مليون دولار. وقد خفضت الميزانية بدرجة كبيرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بسبب توقف العديد من البلدان العربية عن دفع مساهمتها. فتخصيصات السنوات ١٩٨٤ و ١٩٨٥ انخفضت بنسبة ٧٠ و ٥٠ بالمائة على التوالي[٢٧].

ولم تتوافر معطيات عن تحويلات منظمة التحرير الفلسطينية المباشرة الى الضفة الغربية وكذلك الحال بالنسبة لأجور مستخدمي الحكومة قبل ١٩٦٧ والمنح الى البلديات والتعاونيات. أما المساعدات العربية الأخرى فإنها تذهب مباشرة الى المؤسسات والمنظمات، وبشكل رئيسي الى البلديات والجامعات.

وتأتي المساعدات الدولية من ثلاثة مصادر رئيسية: الحكومة الأمريكية، ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة. إن أموال الحكومة الأمريكية تنفق من خلال منظمات تطوعية خاصة. وهدفها، حسب قرار الكونغرس عام ١٩٧٤ هو «لدعم المشاريع وتوسيع المؤسسات في المناطق المحتلة للضفة الغربية وقطاع غزة من أجل المساعدة في بناء الدعائم الاجتماعية ـ الاقتصادية الضرورية لحفظ السلام»[٢٨]. وبلغت التخصيصات من

---

(٢٦) Central Bank of Jordan: *Annual Report, 1975* (Amman: The Bank, 1975), and *Annual Report, 1984* (Amman: The Bank, 1984).

(٢٧) التقديرات التي قدمتها اللجنة المشتركة، عمان ١٩٨٥ (غير منشورة).

(٢٨) United States Congress, Committee on Foreign Affairs, *Economic Support Funds Programme in the Middle East* (Washington, D.C.: United States Government Printing office, 1979).

١٩٧٦ حتى ١٩٨٤ للمنطقتين حوالى ١٦ مليون دولار. وتخضع المشاريع لموافقة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبعد ذلك للسلطات العسكرية الاسرائيلية. بدورها تعمد السلطات العسكرية الاسرائيلية الى تشويه البرنامج وتوجهه نحو المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والأشغال العامة، ولهذا فأقل من ثلث موازنات المنظمات التطوعية تخصص لمشاريع التنمية الاقتصادية[٢٩]. رغم ذلك فهذه الأموال المحدودة بالقيمة المطلقة وذات الأهداف السياسية الواضحة تقدم مساهمة ايجابية وإن لم تكن كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

والمنظمات الأوروبية غير الحكومية هي أيضاً نشطة في المناطق المحتلة. وبعضها مدعوم بالسوق الأوروبية المشتركة التي وضعت برنامجاً لمساعدة المناطق المحتلة في نهاية عام ١٩٨١ يبلغ ٢ مليون وحدة أوروبية (الوحدة الواحدة من العملة الأوروبية تعادل ما يقارب الدولار). هذه المساعدة ذهبت بشكل رئيسي الى دعم نشاطات المؤسسات مثل تدريب قوة العمل ودعم التعاونيات الزراعية[٣٠].

ودُعيت وكالات الأمم المتحدة بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الى ايجاد الطرق والوسائل لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. غير أن محاولات عملها في المناطق المحتلة مقيدة من قبل الحكومة الاسرائيلية.

سمحت اسرائيل لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فقط بالعمل وذلك بعد مفاوضات مضنية. إن برنامج هذه الوكالة الخاص بدعم الشعب الفلسطيني يعود الى قرار الجمعية العمومية (١٤٧/٣٣) في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي دعا الى اقامة مشاريع معينة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. لقد قدمت الحكومات والمنظمات الحكومية ٨ ملايين دولار من مجموع ١٢ مليون دولار خصصت للبرنامج بين ١٩٨٢ و١٩٨٦. أما المشاريع المنجزة التي لا تزال قيد الانجاز فهي غير منتجة أساساً مثل التعليم ما قبل الابتدائي والبرامج الصحية، والقليل منها يقدم التدريب في الصناعة والزراعة[٣١].

واضح من نمط الرخص المصادق عليها أن أسرائيل لها سياسة لدفع أموال المساعدة بعيداً عن المشاريع المنتجة وتركيزها في أشغال البنية التحتية. وهم (الاسرائيليون) متهمون باستخدام المساعدة من أجل تحرير أموالهم العامة لأغراض أخرى.

---

(٢٩) Meron Benvenisti, *U.S. Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977-1983), Palestinian Sector* (Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1984).

(٣٠) Antoine Mansour, *Palestine: Une économie de résistance en Cisjordanie et à Gaza* (Paris: Harmattan, 1983), p. 158.

(٣١) UNDP, *Briefing Note on the Assistance to the Palestinian People through the United Nations Development Programme* (Geneva: UNDP, 1984).

٣ - ضعف القطاعات المنتجة: الاتجاهات والبنية الاقتصادية

كان اقتصاد الضفة الغربية سيتأثر سلبياً وبدرجة أكبر لولا الحفاظ على العلاقة مع الأردن والمنطقة العربية من خلال «الجسور المفتوحة» وعمل المؤسسات والمنظمات الدولية. اتخذت هذه العلاقة شكل تدفق الأموال ورأس المال. على الرغم من ذلك، لم تعوض تلك الأموال شح رأس المال أو ندرة الاستثمار. ولأن المساعدة الأجنبية خصصت أساساً للنشاطات غير المنتجة، لم تستطع الزراعة والصناعة تجاوز القيود التي تفرضها السياسة الاسرائيلية.

أ - بنية الناتج المحلي الاجمالي

تساهم القطاعات الخدمية بالحصة الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي، وتراوحت بين ٤٥ و ٥٢ بالمائة خلال ١٩٦٨ - ١٩٧٣. والتعثر الأهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي هو زيادة أهمية قطاع التشييد، حيث ارتفعت مساهمته من ٣,٥ بالمائة عام ١٩٦٨ الى ١٥,٥ بالمائة عام ١٩٧٥ والى ١٥,٧ بالمائة عام ١٩٨٣. هذه الزيادة تحققت على حساب الزراعة والصناعة. وقد انخفضت مساهمة الزراعة الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٦,٣ بالمائة عام ١٩٦٨ الى ٢٦,٩ بالمائة عام ١٩٨٣. أما مساهمة الصناعة والتعدين فقد كانت مستقرة حول ٨ بالمائة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٥ لكنها انخفضت الى ٦,٩ بالمائة عام ١٩٨٣ (الجدول رقم (١٠)).

جدول رقم (١٠)
الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الرئيسية بالأسعار الجارية
(نسب مئوية)

القطاع / السنة	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٣
الزراعة	٣٦,٣	٣٠,٣	٢٦,٩
الصناعة(*)	٨,٣	٨,٤	٦,٩
التشييد	٣,٥	١٥,٥	١٥,٧
الخدمات	٥١,٩	٤٥,٨	٥٠,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(*) تشمل التعدين والصناعة التحويلية.

المصادر:

Central Bureau of Statistics: Ibid., and *National Accounts for Judaea and Samaria, the Gaza Strip and Sinai for the Decade 1968-1977,* Special Series, no. 615 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1979), and *Administered Territories Statistics Quarterly,* no. 2 (August 1976).

ب ـ نمو الناتج المحلي الاجمالي

انعكس انخفاض حصة القطاعات الانتاجية على نمو الناتج المحلي الاجمالي. فبأسعار سنة ١٩٧٥ الثابتة، كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية ٢,٠ بالمائة سنوياً فيما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨١. ولم يكن القطاع الصناعي بوضع أفضل حيث انخفضت حصته في الناتج الاجمالي[٣٢]. هذا بالمقارنة مع معدل نمو مرتفع في الأردن بلغ ١١,٤ بالمائة للناتج المحلي الاجمالي و١٨,٢ بالمائة للقطاع الصناعي في الفترة ذاتها[٣٣].

ج ـ الاستخدام

ينعكس ضعف اداء اقتصاد الضفة الغربية كذلك على مستويات الاستخدام التي ـ على عكس أغلب أقطار المنطقة العربية ـ انخفضت بنسبة ٧,٩ بالمائة خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥. ولم يعد الاستخدام الى مستواه في عام ١٩٧٠ الا في عام ١٩٨٣، وارتفع بنسبة ٥ بالمائة عام ١٩٨٤.

يفسر هذه الظاهرة عدد العاملين من الضفة الغربية في الاقتصاد الاسرائيلي وارتفاع

جدول رقم (١١)

توزيع الاستخدام بالضفة الغربية حسب القطاعات الاقتصادية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤

(نسب مئوية)

القطاع / السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤
الزراعة	٤٢,٥	٣٤,٦	٣٣,٢	٢٩,٥	٢٨,٥
الصناعة(*)	١٤,٦	١٥,٨	١٥,٢	١٦,١	١٥,٩
الانشاء	٨,٤	٨,٤	١٠,٧	١١,٠	١١,٣
الخدمات	٣٤,٥	٤١,٢	٤٠,٩	٤٣,٤	٤٤,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموع (بالآلاف)	٩٩,٨	٩١,٩	٩٤,٣	٩٩,١	١٠٤,٠

(*) يشمل التعدين والصناعة التحويلية.

المصدر: Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985,* Ibid., p. 725.

(٣٢) معدلات النمو احتسبت على اساس المربعات الصغرى. مصدر المعلومات عن الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة في الصناعة:

Hillel Frisch, *Arab and Jewish Industry in the West Bank* (Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1983).

(٣٣) على اساس معلومات الأكوا، بغداد.

معدلات الهجرة. وكان هنالك ثمة تحول في الضفة الغربية من القطاعات المتجة الى الخدمات. وانخفض مستوى الاستخدام في الزراعة بنسبة ٣٠ بالمائة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤ وحافظ على مستواه في الصناعة (الجدول رقم (١١)).

د ـ الاستثمـــار

معظم الاستثمار في الضفة الغربية قام به القطاع الخاص في البنية التحتية والانشاء. وقد ارتفعت حصة القطاع الخاص من ٤٤ بالمائة عام ١٩٦٨ الى ٩١,٢ بالمائة عام ١٩٨٠، وقد انخفض بدرجة طفيفة الى ٧٦,٥ بالمائة عام ١٩٨٤. وكانت حصة قطاع الانشاء تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ بالمائة من مجموع استثمارات القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ (الجدول رقم (١٢)). إن الحصة الثانوية للاستثمارات الحكومية والسلطات المحلية تعود الى غياب سلطة وطنية وانخفاض التخصيصات الاسرائيلية للضفة الغربية منذ ١٩٧٥.

جدول رقم (١٢)
تكوين رأس المال الاجمالي حسب القطاع ونوع الأصول
في الأعوام المختارة من الفترة، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٤ بالأسعار الجارية
(نسب مئوية)

السنة	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
السلطات الحكومية والمحلية (القطاع الخاص)	٥٦,٠	٣٨,٩	١٧,٤	٨,٨	٢٣,٥
مكائن ووسائط نقل وتجهيزات أخرى	١٢,٠	٢٠,٤	١٦,٣	١٦,٧	١٤,٣
مباني وأعمال التشييد	٣٢,٠	٤٠,٧	٦٦,٣	٧٤,٥	٦٢,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصادر: المصدر نفسه، ص ٧١٠، و
Monthly Statistics of the Administered Territories, vol. 1, no. 8 (August 1971), p. 97, and *Administered Territories Statistics Quarterly,* no. 2 (1985), p. 70.

إن الاهتمام بالانشاء، وخصوصاً بالاسكان، يتعلق بالظاهرة الاجتماعية والسياسية التي أصبحت أكثر بروزاً أثناء الاحتلال. لقد تعلم الفلسطينيون من تجربتهم عام ١٩٤٨ اهمية الالتصاق بالأرض والبناء من أجل منع التغلغل الصهيوني حول وقرب القرى العربية والمدن. أما القلق الاسرائيلي بتطور قطاع التشييد في الضفة الغربية، فقد أدى الى سلسلة من الأوامر الادارية التي أعلنت في بداية الثمانينات لمنع بناء السكن. وأحد هذه التدابير قد أعلن في آب/اغسطس ١٩٨١ ويمنع بلديات الضفة الغربية ومجالس القرى من اعطاء رخص البناء قبل موافقة مسبقة من الحاكم العسكري. وقد طبق هذا التدبير على مناطق تبلغ مساحتها

٠,٥ مليـون دونم (حوالى ٩ بـالمائـة من مساحـة الضفـة الغـربيـة) قـرب القـدس ورام الله واريحا[٣٤].

أما التدبير الآخر، فقد اتخذ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ ويمنع كل المبـاني الجديـدة في مخيمات اللاجئين. وحتى ذلك الوقت كانت «الأونروا» مسؤولة عن البناء في المخيمات[٣٥].

ولم يكن الاستثـمار بشراء التجهيزات الجـديدة والمكـائن ذا قيمة كبـيرة. ويواجـه رجال الأعـمال في الضفة الغـربية منـافسـة من المنتـوجـات الاسرائيليـة، والحصـول عـلى القـروض والرخص يحبط عملية الاستثمار بالمشاريع الاقتصادية الجديدة.

٤ ـ بنية واتجاهات القطاعات المنتجة: الزراعة والصناعة

أ ـ تناقص الأراضي الزراعية

انخفضت مسـاحة الأراضي الـزراعية في الضفـة الغربيـة باستمـرار منذ ١٩٦٧ بسبب مصادرة الأرض الزراعية، وشح مصـادر المياه، وتـوجه العمـل الى اسرائيل، وكـذلك نـدرة الاقراض والقيود والمنافسة الاسرائيلية.

وبحسب المصادر الاسرائيلية، انخفضت مساحة الأرض المزروعة بنسبة ١٥ بالمـائة من حوالى ١,٦٦ مليون دونم عام ١٩٦٨/١٩٦٩ الى ١,٥٨ مليون دونم عام ١٩٨٣. وقد كان هذا الانخفاض عـلى حساب المحـاصيل الحقليـة حيث انخفضت بمقدار ٠,٩٦ مليـون دونم (٦٤,٣ بالمائة خلال الفترة نفسها). إضـافة الى أن المصـادرات الاسرائيلية لـلأراضي حدثت عـلى حساب الأراضي الـزراعيـة أكـثر من البسـاتـين[٣٦]، كـما أن انخفـاض انتـاجيـة اراضي المحاصيل الحقلية هي مشكلة أيضاً.

وكـانت هنالـك زيادة مهمـة بالمسـاحـة المخصصـة للبسـاتـين، وأقـل أهميـة بـالنسبـة للحمضيـات. وحسب الاحصاءات الاسرائيليـة، ازدادت بنسبـة ٥٠ بـالمـائـة خـلال الفـترة ١٩٦٨/١٩٦٩ ـ ١٩٨٣/١٩٨٤ وقـد ارتفعت الى حوالى ٦٥ بـالمـائـة من مجمـوع المسـاحـة المزروعة عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع ٣٦,٩ بالمائة في ١٩٦٨/١٩٦٩. واذا ما استخدمنـا الارقام الأردنية لعام ١٩٦٤ كأساس، فالزيادة على كل حال هي حوالى ٣٤ بالمائة فقط (الجدول رقم (١٣)).

---

(٣٤) *Haaretz* (10 August 1981).

(٣٥) *Haaretz* (12 October 1981).

(٣٦) الأراضي المستخدمة في زراعة الأشجار أقل عرضة للاستيلاء من تلك التي تستخدم موسمياً.

جدول رقم (١٣)

توزيع الأرض المزروعة حسب نوع الاستخدام الزراعي، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣

السنة / المزروعات	١٩٦٤		١٩٦٨ ـ ١٩٦٩		١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	
	(ألف دونم)	النسبة المئوية	المساحة (ألف دونم)	النسبة المئوية	المساحة (الف دونم)	النسبة المئوية
المحاصيل الحقلية	١,١٢٨,١	٥٢,٠	١,٠٧٢,١	٥٧,٧	٣٨٢,٥	٢٤,١
الخضراوات والبطيخ	٢٧١,٣	١٢,٥	١٠١,٠	٥,٤	١٧١,٠	١٠,٨
أشجار الفاكهة والزيتون	٧٦٩,٣	٣٥,٥	٦٦٥,٣	٣٥,٨	١,٠٠٣,٦	٦٣,٣
الحمضيات	ـ	ـ	٢٠,٠	١,١	٢٧,٢	١,٨
المجموع	٢,١٦٨,٧	١٠٠,٠	١,٨٥٨,٤	١٠٠,٠	١,٥٨٤,٨	١٠٠,٠

المصادر:

Government of Jordan, *Agricultural Data on the West and East Banks of Jordan (1961-1967)* (Amman: Ministry of Agriculture, Department of Agricultural Statistics, 1967); Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1972* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1972), and *Administered Territories Statistics Quarterly,* Ibid.

ب ـ الانتاج الزراعي

حدثت تغيّرات هامة بالانتاج الزراعي منذ بداية الاحتلال. يوضح الجدول رقم (١٤) الانخفاض في انتاج كل السلع باستثناء الحمضيات خلال السنوات الخمس الأولى من الاحتلال بالمقارنة مع السنوات الخمس الأخيرة من حكم الأردن[٣٧]. فقد انخفضت منتوجات المحاصيل الحقلية والبطيخ بنسبة ٣٩,٦ و ٦٩ بالمائة على التوالي خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ بالمقارنة بفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٦. وازداد انتاج الخضروات والزيتون والفواكه باستمرار منذ الاحتلال. إن زيادة ٢١,٧ بالمائة في انتاج الخضروات كانت بسبب التوسع في مساحة الخضروات الشتوية بالبيوت البلاستيكية والاستخدام الكفؤ للري. وارتفع انتاج الفواكه بسبب زراعة مساحات كبيرة بالبساتين قبل وقت قريب من الاحتلال حيث بدأت بالانتاج بعد عقد من السنين وقد استمرت بالتوسع. وقد قدرت الجهات الاسرائيلية عام ١٩٧٠ أن ٤٠ بالمائة من مساحة الحمضيات و ٢٩ بالمائة من اللوز قد زرعت بين ١٩٦٣ و ١٩٦٦[٣٨].

---

(٣٧) للتخلص من تذبذب الانتاج الموسمي (زراعة الضفة الغربية تعتمد اساساً على المطر) قارنا المعدل السنوي لانتاج السنوات الخمس الأخيرة مع ثلاث مراحل سابقة (١٩٦١ ـ ١٩٦٦، ١٩٦٧ ـ ١٩٧١، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦).

(٣٨) Central Bureau of Statistics, «Agriculture in Judaea and Samaria 1967/8-1969/70,» *Monthly Statistics of the Administered Territories,* vol. 1, no. 8 (August 1971).

جدول رقم (١٤)

المعدل السنوي للانتاج الزراعي خلال الفترات المختارة، ١٩٦١ - ١٩٨١

الفترة	محاصيل حقلية	خضراوات	بطيخ	زيتون	حمضيات	فواكه أخرى
١٩٦١ - ١٩٦٦	٦٥,٩	١٢٨,٨	٧٠,٠	٤٣,٨	٢٣,٥	٧٦,٤
١٩٦٧ - ١٩٧١	٣٩,٤	٨٠,٠	١٨,٤	٣٩,٤	٣٦,٦	٤٨,٨
١٩٧٢ - ١٩٧٦	٤٤,٤	١٣٣,٤	٢٤,٠	٤١,٦	٦٦,٨	٧٣,٤
١٩٧٧ - ١٩٨١	٣٩,٨	١٥٦,٨	٢١,٦	٧٣,٢	٧٧,٦	٩٤,٨

المصادر: احتسبت، من:

B. Abu Howaj, *Agricultural Atlas of Jordan* (Amman: Ministry of Agriculture, 1973); Central Bureau of Statistics: *Accounts of the Agricultural Branch in the Administered Territories 1979/80* (in Hebrew); *Administered Territories Statistics Quarterly*, no. 1 (1981), and *Statistical Abstract of Israel, 1984* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1984).

لم يكن هنالك ثمة تغيرات راديكالية بنوع المحاصيل المزروعة منذ ١٩٦٧. فلا يزال الزيتون هو المحصول الرئيسي، ومساهمته لمجموع الانتاج تراوح بين ٢٠ و ٥٠ بالمائة، معتمداً على ظروف الطقس. والمحاصيل الأخرى هي الفواكه والخضر. وقد حصل تخصص في منتوجات معينة لها سوق في اسرائيل. في الواقع، شجعت الاجراءات العسكرية المتعلقة بالزراعة والقيود على الاستيراد، الفلاحين الفلسطينيين على زراعة محاصيل مثل الطماطم والخيار حيث تصنع في المعامل الاسرائيلية أو تباع للمصدرين الاسرائيليين. هذا ما يفسر ازدياد حصة اسرائيل من الصادرات الزراعية للضفة الغربية التي ارتفعت الى ٣٣,٧ بالمائة عام ١٩٨٤. والتجارة عبر الجسور للأردن وللوطن العربي لا تزال تشكل معظم الصادرات.

ج - ركود الانتاج الصناعي

انعكس ركود الانتاج الصناعي بانخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، كما اشير له من قبل. على عكس ذلك، فحصة الصناعة بالأردن من الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من ١٠,٣ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ٢٢ بالمائة عام ١٩٨١[٣٩]. في الضفة الغربية، انخفض عدد المؤسسات الصناعية (باستثناء معاصر زيت الزيتون) من ٣٢٦١ عام ١٩٦٧ (حسب التقديرات الاردنية) الى ٢٣٨٠ عام ١٩٨٤ (حسب التقديرات الاسرائيلية) وغالبها ورشات صغيرة تستخدم عدداً قليلاً من العمال. وهي غير قادرة على تجاوز القيود المشار اليها سابقاً ومنافسة القطاع الصناعي الاسرائيلي المتقدم نسبياً.

(٣٩) Government of Jordan, *Five Year Plan for Economic and Social Development, 1981-1985* (Amman: National Planning Council, 1980).

لم يكن هنالك توسع مهم بالصادرات عبر الجسور. فقوانين مكتب المقاطعة العربية التابع لجامعة الدول العربية تسمح فقط بالصادرات التي تعتمد على المدخلات المتاحة محلياً أو المستوردة عبر الأردن. أما اسرائيل فقد وضعت قيوداً شديدة على الاستيراد من الأردن. وتتكون الصادرات للأردن في غالبها من الزيوت النباتية وزيت الزيتون وأحجار البناء والمرمر. ويوضح الجدول رقم (١٥) أن ليس هنالك ثمة تغيير جذري ببنية الصناعة في الضفة الغربية. ولا تزال المواد الغذائية والمشروبات والتبغ هي القطاعات الرئيسية رغم انخفاض حصتها من ٦٧,٥ بالمائة الى ٥٥ بالمائة من مجموع الدخل خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٤. وتشكل الزيوت النباتية (السمنة) والزيتون والحلويات القسم الأعظم من صادرات الضفة الغربية الى الأردن. ولا يزال الأردن في الحقيقة السوق التقليدي للضفة الغربية وتشكل صادرات المواد الغذائية منذ ١٩٦٨ نصف الصادرات الصناعية (باستثناء زيت الزيتون) و ٧٥ بالمائة من الصادرات (مع زيت الزيتون) الى الأردن.

جدول رقم (١٥)

انتاج الفروع الصناعية الرئيسية، ١٩٦٩ - ١٩٨٤ بالأسعار الجارية(*)

(نسب مئوية)

الفروع	١٩٦٩	١٩٨٠	١٩٨٤
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٦٧,٥	٦١,٣	٥٥,٠
النسيج والملابس	٧,٠	٦,١	٦,٣
الجلود والسلع الجلدية	١,٨	١,٦	٢,١
الأخشاب والمنتوجات الخشبية	٣,٢	٢,٧	٢,٨
المطاط والبلاستيك والكيميائيات	٨,٧	١٤,٨	١٧,٨
المنتوجات المنجمية غير المعدنية	١,٤	٢,٩	٤,٥
المنتوجات المعدنية الأساسية	٥,٤	٦,٣	٥,٣
المنتوجات الصناعية الأخرى(**)	٥,٠	٤,٣	٦,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(*) باستثناء الورشات التي لا تستخدم عمالاً.

(**) المنتوجات الصناعية الأخرى تشمل الورق والمطبوعات والتجهيزات الكهربائية ومعدات النقل.

المصـــادر: *Monthly Statistics of the Administered Territories*, no. 3 (March 1971) and Central Bureau of Statistics, Ibid., *1981*, and *1985*.

إن انخفاض حصة المنتجات الغذائية من مجموع الانتاج كان بسبب نمو صناعة المطاط والبلاستيك والكيماويات وصناعة المنتجات المنجمية غير المعدنية، وازدادت حصة المطاط والبلاستيك والكيماويات بالدخل الصناعي من ٨,٧ بالمائة عام ١٩٦٩ الى ١٧,٨ بالمائة عام

١٩٨٤. ويوضح ذلك نمو صناعة الأدوية التي شكلت غالب التطورات الهامة بصناعة الضفة الغربية منذ ١٩٦٧. فعلى عكس أغلب المشاريع الأخرى، كانت المشاريع التسعة، الكبيرة نسبياً، هي شركات أدوية ذات رأسمال كثيف. والعديد من حاملي الأسهم هم أطباء يصفون منتجات شركاتهم متخلصين بذلك من منافسة منتجات الأدوية الاسرائيلية، مما أفضى لنمو هذه الصناعة. إن مساهمة المنتجات المنجمية غير المعدنية في مجموع الانتاج الصناعي ارتفع من ١,٤ بالمائة عام ١٩٦٩ الى ٤,٥ بالمائة عام ١٩٨٤. وتساهم صناعة النسيج والملابس، التي تحتل المرتبة الثالثة بنسبة ثابتة تبلغ ٧ بالمائة بين ١٩٦٩ و ١٩٨٤. إن زيادة حصة المنتوجات المنجمية غير المعدنية من مجموع الانتاج الصناعي يعود جزئياً الى تنامي الطلب على مواد البناء في اسرائيل. أما النسيج والملابس والجلود، فهي صناعات ذات كثافة عمل عالية وهي تنتج على أساس التعاقد من الباطن مع شركات اسرائيلية. وبغض النظر عن أهميتها بمعيار عدد المؤسسات وحقيقة استخدامها لثلث العاملين في الصناعة، فإن وضعها كمتقاعد ثانوي قلل من مساهمتها بالدخل الكلي للصناعة. وهي ذات قيمة مضافة قليلة[٤٠].

٥ ـ عجز الميزان التجاري

يشير تطور التجارة منذ الاحتلال الى اتجاه مستمر نحو زيادة حصة السوق الاسرائيلية وتنامي العجز في الميزان التجاري. هذا العجز كان بسبب أربعة عوامل رئيسية:

أ ـ ادى استخدام اكثر من ثلث قوة العمل الفلسطينية في اسرائيل وهجرة العمال الماهرين الى الخليج العربي الى تدني القدرات الانتاجية لاقتصاد الضفة الغربية.

ب ـ السياسة الاسرائيلية، وخصوصاً القيود العديدة على التجارة مع الأردن.

ج ـ التخصص المتزايد الذي ظهر بالزراعة والصناعة في الضفة الغربية والذي ادى لزيادة التجارة مع اسرائيل بخاصة الواردات.

د ـ بنية اقتصاد الضفة الغربية التي تواجه بنية اقتصادية أكثر تقدماً (اسرائيل).

ويوضح الجدول رقم (١٦) أن الميزان الاجمالي للضفة الغربية كان سلبياً طيلة فترة الاحتلال. إن نسبة مجموع الصادرات الى مجموع الاستيرادات ارتفع الى ٤٥,٤ بالمائة عام ١٩٨٤. والعجز التجاري مع اسرائيل هو أكبر: الصادرات الى اسرائيل تساوي ٢٧,٥ بالمائة من الاستيرادات وارتفعت حصة اسرائيل من مجموع تجارة الضفة الغربية الى ٧٨,٣ بالمائة عام ١٩٨٤. وازدادت الاستيرادات من اسرائيل من ٨٠,٣ بالمائة عام ١٩٦٩ الى ٨٩,٣ بالمائة عام ١٩٨٤، فيما اتجهت ٣٦,٥ بالمائة و ٥٤,١ بالمائة من صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل أثناء السنوات ذاتها. وقد انخفضت التجارة مع الأردن والأقطار الأخرى طيلة فترة الاحتلال.

---

(٤٠) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1984.*

جدول رقم (١٦)
تجارة الضفة الغربية مع الأقطار الأخرى، عامي ١٩٦٩ و ١٩٨٤
(نسب مئوية)

البلـد	الواردات		الصادرات	
	١٩٦٩	١٩٨٤	١٩٦٩	١٩٨٤
اسرائيل	٨٠,٣	٨٩,٣	٣٦,٥	٥٤,١
الأردن	٧,٨	٢,٠	٤٨,١	٤٥,٣
اقطار أخرى	١١,٩	٨,٧	١٥,٤	٠,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: Central Bureau of Statistics, Ibid, *1985*, p. 713.

لقـد صارت الضفـة الغربيـة سوقـاً طبيعية للمنتجـات الاسرائيلية حيث التـدفق الحـر للسلع دون عوائق جمركيـة أو ترخيصـات، كما أن كلفـة النقل منخفضـة. واستفاد الاقتصـاد الاسرائيلي من انتاج الضفـة الغربيـة لأن الدفـع للمنتجات يجـري بالعملة الاسرائيليـة حيث تتأتى عوائد الصادرات بالعملة الصعبة. إن العجز في الميزان التجاري للضفة الغـربية سـاعد الاقتصاد الاسرائيلي على حيازة عملة قوية التحويل هي الدينار الأردني. أمـا الميزان التجـاري للضفـة الغربيـة مع الأردن طيلة الاحتـلال والفـائض النـاتـج عن هـذه التجـارة قـد جـرى استيعابها من قبل اسرائيل. ويزيد العجـز التجاري للضفـة الغربيـة مع اسرائيـل على ثلاثة أضعاف الفائض التجاري مع الأردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ (الجدول رقم (١٧)).

جدول رقم (١٧)
ميزان التجارة الخارجية للضفة الغربية مع الأقطار
(بملايين الدولارات الأمريكية)

الميزان التجاري	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
اسرائيل	-٢٦,٨	-٣٨,٤	-١٣٤,١	-٢٣٩,٢	-٢٦٣,٢
الأردن	٩,٦	١٠,٢	٢٩,٧	٧٠,٥	٧٥,٣
اقطار أخرى	-٦,٦	-٦,٢	-١٦,٧	-٤٦,٠	-٣٤,٤
الميزان التجاري الاجمالي	-٢٣,٨	-٣٤,٤	-١٢١,١	-٢١٤,٧	-٢٢٢,٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧١٣.

وحافظت اسرائيل على هذا الوضع التجاري بالأوامر العسكرية التي تمنع العديد من الاستيرادات، وتفرض تعريفات اعلى على الواردات من الأردن منها على الواردات الآتية من خلال الموانىء الاسرائيلية وتضع مراقبة شديدة على الاستيرادات من خلال جسور نهر الأردن. هذه «الأسباب الأمنية» تعني تكاليف عالية وخسائر للتجار الفلسطينيين ورجال الأعمال. هذا على أن تتم تجارة الضفة الغربية من خلال الموانىء والمطارات الاسرائيلية عبر مؤسسات تجارية اسرائيلية.

يوضح الجدول رقم (١٨) أن السلع الصناعية تشكل ٨٣,٥ بالمائة من كامل استيرادات الضفة الغربية و ٧٥,١ بالمائة من مجموع صادراتها. وتشكل الاستيرادات من اسرائيل ٨٨ بالمائة من مجموع استيرادات الضفة الغربية عام ١٩٨٤، حيث يستوعب السوق الاسرائيلي حوالى ٦٠ بالمائة من صادرات الضفة الغربية. هذه الصادرات هي منتجات جرى تصنيعها أساساً بالتعاقد، تستوعب اسرائيل ٣٣,٧ بالمائة من المنتجات الزراعية التي تصدرها الضفة الغربية. ويأخذ الأردن ما نسبته ٦٦ بالمائة من الصادرات الزراعية للضفة الغربية و ٣٨,٣ بالمائة من الصادرات الصناعية. يشير الجدول رقم (١٩) للأهمية النسبية للمنتجات الزراعية والصناعية بتجارة الضفة الغربية مع الأردن واسرائيل والأقطار الأخرى.

جدول رقم (١٨)

صادرات وواردات المنتوجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية حسب الأقطار، ١٩٨٤

(نسب مئوية)

البلد	المنتوجات الزراعية		المنتوجات الصناعية		المجموع	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الأردن	٦٦,٣	٠,١	٣٨,٣	٢,٤	٤٥,٣	٢,٠
اسرائيل	٣٣,٧	٩٣,٣	٦٠,٩	٨٨,٤	٥٤,١	٨٩,٣
أقطار أخرى	—	٦,٦	٠,٨	٩,٢	٠,٦	٨,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: *Administered Territories Statistics Quarterly* (December 1985), pp. 6-7.

إن العجز التجاري للضفة الغربية قد جرى تغطيته بدرجة كبيرة من صادرات الخدمات (خصوصاً الأجور التي كسبها الفلسطينيون العمال الذين يعملون باسرائيل) والمدفوعات التحويلية. يوضح الجدول رقم (٢٠) أنه في الوقت الذي تغطي فيه صادرات الخدمات ٢٤,٢ بالمائة من العجز عام ١٩٧٠، فإن هذه النسبة قفزت الى حوالى ٦٤ بالمائة عام ١٩٨٤، لتعبر بذلك عن تزايد العمال الذين يذهبون للعمل باسرائيل. أما المدفوعات

جدول رقم (١٩)
صادرات وواردات الضفة الغربية حسب طبيعة المنتوج والأقطار، ١٩٨٤
(نسب مئوية)

البلد / القطاع	الأردن		اسرائيل		اقطار اخرى		المجموع	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
المنتوجات الزراعية	٣٦,٥	١,٢	١٥,٥	١٧,٣	—	١٢,٤	٢٤,٩	١٦,٥
المنتوجات الصناعية	٦٣,٥	٩٨,٨	٨٤,٥	٨٢,٧	١٠٠,٠	٨٧,٦	٧٥,١	٨٣,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: Central Bureau of Statistics, Ibid., *1985*.

جدول رقم (٢٠)
ميزان المدفوعات للضفة الغربية، ١٩٧٠ - ١٩٨٤
(تقديرات بملايين الدولارات)

القطـاع	مدفوعات ١٩٧٠(*)			مدفوعات ١٩٨٤		
	المدينة	الدائنة	صافي المدفوعات	المدينة	الدائنة	صافي المدفوعات
سلع	٦٥,٠	٣١,٥	٣٣,٥ -	٤١١,٠	١٩٠,٠	٢٢١,٠ -
خدمات	٢٠,٨	٢٨,٩	٨,١	١٤٤,٩	٢٨٦,٢	١٤١,٣
نقل	(٢,٢)	(-)	(٢,٢ -)	(١١,٧)	(٦,٤)	(٥,٣ -)
تأمين	(١,٥)	(٠,٨)	(٠,٧ -)	(٨,٥)	(٤,٢)	(٤,٢) -
سفر للخارج	(٦,٤)	(٢,٧)	(٣,٧ -)	(٣٩,٠)	(٧,٠)	(٣٢,٠ -)
استثمار	(٠,١)	(٠,٩)	(٠,٨)	(٠,٨)	(-)	(٠,٨ -)
حكومة	(١,٧)	(-)	(١,٧ -)	(٢,٥)	(-)	(٢,٥ -)
أخرى	(٨,٩)	(٢٤,٥)	(١٥,٦)	(٨٢,٤)	(٢٦٨,٦)	(١٨٦,٢)
مجموع السلع والخدمات	٨٥,٨	٦٠,٤	٢٥,٤ -	٥٥٥,٩	(٤٧٦,٢)	٧٩,٧ -
التحويلات	٤,١	٤٠,٧	٣٦,٣	٤١,٤	٨٨,٩	٤٧,٥
صافي حركة رأس المال	١١,٢	—	١١,٢ -	—	٣٢,٢	٣٢,٢

(*) حولت من الليرة الاسرائيلية الى الدولار الامريكي حسب المعدل السنوي للصرف عام ١٩٧٠، ٣,٥٠ ليرة اسرائيلية = ١ دولار.

المصدر: Central Bureau of Statistics, Ibid., *1972* and *1985*.

التحويلية من الخارج، فإنها تغطي المتبقي من العجز. وفي الوقت الذي كانت فيه حركة رأس المال سالبة عام ١٩٧٠، زادت لتصل الى ٤٧,٥ مليون دولار عام ١٩٨٤. هذا الرقم يشمل، من بين أشياء أخرى، تقديرات التغيرات في مقادير العملات الأردنية والاسرائيلية والأجنبية التي يحصل عليها قاطنو الضفة الغربية.

خلاصة

شهد إقتصاد الضفة الغربية تحولين جذريين منذ ١٩٤٨. في تلك السنة كان يعني خلق اسرائيل تحطيم البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. والضفة الغربية، التي كانت مندمجة تماماً مع كامل فلسطين، فقدت اسواقها وعانت من مشكلات اقتصادية كانت قد تعقدت بتدفق مئات الآلاف من اللاجئين. تطورت العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية والضفة الشرقية بشكل مستمر بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ حيث انبثق الاقتصاد الأردني المتكامل. كلا الضفتين اعتمد بدرجة كبيرة على الاستيرادات من الأقطار الأخرى، وظلت الضفة الغربية ذات اقتصاد غير متطور يعتمد أساساً على الزراعة وقطاعات الخدمات. وكانت معدلات البطالة والهجرة عالية وانخفض معدل الادخار والاستثمار.

مع الاحتلال الاسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٦٧ كانت العلاقات الاقتصادية للضفة الغربية قد اختلّت مرة أخرى وقامت علاقات جديدة، مع الاقتصاد الاسرائيلي أساساً. وأصبحت اسرائيل المشارك التجاري الرئيسي، لكن لم تظهر تغيرات جذرية بالبنى الاقتصادية الأساسية: ظلت الزراعة والخدمات كقطاعات رئيسية للاقتصاد. وقد احتل قطاع الانشاء مكانة مهمة بالاقتصاد بسبب تخصيص معظم الاستثمار الخاص للاسكان. وظل الادخار منخفضاً، لكن تحققت استثمارات هامة من الأموال المحولة من الخارج. وبرغم المساعدة المقدمة للضفة الغربية، فإن اقتصادها لم يندمج بالاقتصاد الاسرائيلي وحسب، لكن واجه خطر التدهور أيضاً. فقد اتبعت اسرائيل سياسة مزدوجة (أ) الاندماج من خلال استخدام قوة العمل العربية باسرائيل والاشراف على التجارة؛ (ب) تحطيم المناطق بالاستيلاء على الأرض، وتقييد الاستفادة من الموارد والغاء النظام المصرفي المناسب، الى جانب تقييد التنمية الاقتصادية عن طريق الأوامر العسكرية.

وعلى الرغم من أن المساعدة العربية والدولية قد ساهمت بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني بالضفة الغربية، لكنها لم تكن قادرة على حماية القطاعات المنتجة أو منع التهجير. إن حماية الزراعة وتحديد الهجرة يجب أن يكونا بمثابة حجر الزاوية لأي استراتيجية اقتصادية في الضفة الغربية تستهدف درء وتخريب الاقتصاد.

ويمكن تحقيق هذا من خلال خلق فرص عمل جديدة، وحماية المشاريع القائمة والمحافظة على الأراضي المزروعة.

الفصل الخامس

اقتصاد قطاع غزة: ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤

زياد أبو عمرو(*)

كان قطاع غزة حتى حرب عام ١٩٤٨ جزءاً لا يتجزأ من اللواء الجنوبي في فلسطين. وكان هذا اللواء الذي تكون من قضاء غزة وقضاء بئر السبع من أفقر المناطق في البلاد. وكمنطقة ساحلية شكل قضاء غزة ميناء تجارياً تصدر من خلاله منتجات اللواء الجنوبي وعلى الأخص قمح وشعير بئر السبع. ويغطي اللواء الجنوبي مساحة قدرها ١٣,٦٨٨,٥٠١ دونم. وفي عام ١٩٤٧ كان عدد سكانه ٣٠٣,٥٠٠ نسمة[1]. وبعد عام ١٩٤٨ فقد اللواء كل هذه الرقعة فيما عدا ٢,٥ بالمائة من مساحته وهو ما يعرف اليوم بقطاع غزة[2].

اعترفت اتفاقية الهدنة المعقودة بين مصر واسرائيل عام ١٩٤٩ بقطاع غزة كوحدة منفصلة تحت إشراف الحكومة المصرية. وفي عام ١٩٦٧ جرى احتلال القطاع من قبل الجيش الإسرائيلي.

أصبح قطاع غزة بعد عام ١٩٤٨ وحدة اقتصادية منفصلة عن باقي فلسطين. وقد فقد حوالى ٨٠ بالمائة من سكان القطاع وسائل كسب عيشهم. كما زاد تدفق اللاجئين عشية حرب ١٩٤٨ عدد السكان بثلاثة أضعاف. واليوم هناك أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ نسمة من السكان يعيشون في منطقة مساحتها ٣٦٠ كيلو متراً مربعاً.

(*) استاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة بيرزيت ـ الضفة الغربية.

(١) محمد علي خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ (القاهرة: المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧)، ص ٤٠ ـ ٤١. إن مساحة اللواء الجنوبي تشكل حوالى ٥١ بالمائة من مساحة فلسطين. ويشكل عدد سكانه ١١ بالمائة من مجموع السكان. يملك اليهود ١١٤٩٤١ دونماً من اللواء. والدونم هو وحده مساحة تساوي ١٠٠٠ متر مربع أو حوالى ربع فدان.

(٢) المصدر نفسه.

أولاً : السكان

بلغ تعداد السكان سنة ١٩٤٨ حوالى ٢٨٠,٠٠٠ نسمة، كان منهم ٩٠,٠٠٠ من السكان الأصليين بينما كان الباقي من اللاجئين[٣]. وقد ازداد تعداد السكان بثبات ليصل الى ٢٨٨,١٠٧ عام ١٩٥٠ والى ٣٧٣,٢٩٢ عام ١٩٦٠، بمعدل نمو طبيعي مقداره ٢,٧ بالمائة ومعدل نمو عام مقداره ٣,٨٥ بالمائة في السنة[٤]. وتراوح عدد سكان القطاع عام ١٩٦٦ بين ٤٠٠,٠٠٠ و ٤٥٥,٠٠٠ نسمة[٥].

وطبقاً لاحصاء إسرائيلي جرى في أيلول عام ١٩٦٧ بلغ عدد سكان قطاع غزة ٣٥٤,٠٠٠ نسمة. ولربما يعكس هذا الرقم المتدني موجات الهجرة والترحيل الجماعي التي

جدول رقم (١)
السكان في قطاع غزة حسب فئة العمر، ١٩٦٧ - ١٩٨٤
(بالآلاف)

السنة	المجموع	اقل من سنة - ١٤	١٥ - ٢٩	٣٠ - ٤٤	٤٥ - ٦٤	٦٥ وأكثر	ذكور لكل ألف أنثى
١٩٦٧	٣٨٩,٧	١٩٤,٦	٨٣,٢	٥٥,٦	٣٤,٩	١٨,٣	٩٤٣
١٩٦٩	٣٦٢,٢	١٧٤,٠	٨٧,٣	٤٩,٧	١٣,٦	١٤,٦	٩٤٦
١٩٧١	٣٨١,٨	١٨٩,٠	٩٧,٩	٥٠,٨	٣١,٥	١٢,٦	٩٥٤
١٩٧٣	٤٠٥,٤	١٩٧,٥	١٠٧,٥	٥٠,٤	٣٦,٢	١٣,٨	٩٧٤
١٩٧٥	٤١٨,٥	٢٠١,١	١١١,٣	٥٤,٨	٣٩,٣	١٢,٠	٩٧٢
١٩٧٧	٤٤١,٣	٢٠٩,١	١٢٣,١	٥٠,٣	٤٣,٩	١٤,٩	٩٨٠
١٩٧٩	٤٣٢,٦	٢٠١,٠	١٢٥,٤	٥٢,٠	٤٢,٥	١١,٧	٩٨٦
١٩٨١	٤٥١,٦	٢١٠,٤	١٣٠,٥	٥٦,٢	٤٣,٩	١٠,٤	٩٨٨
١٩٨٣	٤٩٤,٥	٢٣٥,٣	١٤٦,٠	٥٢,٨	٤٧,١	١٣,٣	٩٩٤
١٩٨٤	٥٠٩,٩	٢٤٣,٤	١٤٨,٩	٥٥,٩	٤٧,٩	١٣,٨	٩٩٦

المصادر:

Fawzi Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), and Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1983* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1983).

---

(٣) زياد أبو عمرو، الهجرة من قطاع غزة (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨١)، ص ١.

(٤) خلوصي، المصدر نفسه، ص ٥١ - ٥٣.

(٥) Fawzi Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), p. 29.

أعقبت الحرب مباشرة[٦]. واستناداً الى أدنى تقديرات التعداد السكاني يظل قطاع غزة من أشد المناطق السكانية اكتظاظاً بالسكان في العالم. وقد قدرت الكثافة السكانية عام ١٩٨١ بحوالى ١,٤٠٠ نسمة للكيلومتر المربع الواحد[٧].

وفي عام ١٩٨٤ كانت نسبة من هم في سن الخامسة عشرة أو ما دون تشكل ٤٨ بالمائة من مجموع السكان[٨]. كما أدت هجرة الشبان الذكور على نطاق واسع الى ازدياد عدد الاناث على عدد الذكور لفئات العمر بين ٢٠ ـ ٥٤ عاماً[٩]. ويشير الجدول رقم (١) الى توزيع سكان غزة حسب فئة العمر لسنوات مختارة بين ١٩٦٧ و ١٩٨٤.

ثانياً: قوة العمل والاستخدام

تشكل قوة العمل المتوفرة في قطاع غزة نسبة مئوية ضئيلة من مجموع السكان، حيث بلغت حوالى ١٥ بالمائة عام ١٩٦٨ و ١٨ بالمائة منذ عام ١٩٧٤[١٠]. وتعود ضآلة قوة العمل هذه الى عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية كالنسبة العالية لمن هم دون سن الخامسة عشرة وضآلة عدد الذكور في سن العمل وهجرة البالغين والمعدلات العالية للالتحاق بالمدارس ومحدودية الموارد الاقتصادية وفرص العمل.

وكانت البطالة تشكل نسبة عالية من مجمل قوة العمل المتوفرة منذ ١٩٤٨ وخصوصاً في أوساط اللاجئين. وتشير تقديرات عام ١٩٦٠ الى وجود ٢٤,٠٠٠ من العاطلين عن العمل في صفوف قوة العمل بين سكان القطاع الأصليين التي بلغت ٦٩,٠٠٠ نسمة. أما في صفوف اللاجئين فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل ٦٤,٥٠٠ (٨٣ بالمائة من مجموع قوة العمل) مقابل ١١,٥٥٠ ممن توفرت لهم فرص الاستخدام[١١]. وقدر عدد العاملين من مجموع السكان عام ١٩٦٦ بحوالى ٧١,٠٠٠ نسمة حيث انخفض هذا العدد الى ٤٥,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٨ نتيجة لحرب ١٩٦٧، ووصلت نسبة البطالة الى ١٧ بالمائة[١٢]. وتدنت نسبة الإناث في قوة العمل التي كانت ضئيلة في الأساس، الى نسبة ٣ بالمائة عام ١٩٨٢ نتيجة لمنافسة الذكور المتزايدة لهم على فرص العمل المتاحة.

في عام ١٩٦٥ استوعب قطاع الزراعة أكثر من ثلث قوة العمل. ومنذ الاحتلال توقف

---

(٦) Elisha Efrat, «Settlement Pattern and Economic Change of the Gaza Strip: 1947-1977,» *Middle East Journal*, vol. 31, no. 3 (Summer 1977), p. 30.

(٧) أبو عمرو، **الهجرة من قطاع غزة**، ص ١. إن تقرير ميرون بنفنيستي المنشور في آذار/مارس ١٩٨٦ حول مشروع المعلومات للضفة الغربية، يضع رقماً للسكان في غزة مقداره ٥٢٥٠٠٠ نسمة والكثافة لكل كيلومتر مربع بين ٢١٠٠ الى ٢٢٠٠ نسمة. أنظر: *Jerusalem Post* (25 May 1986), p. 1.

(٨) Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip,* p. 33.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) خلوصي، **التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، ص ٦١ ـ ٦٤.

(١٢) Gharaibeh, Ibid., p. 50.

هذا القطاع عن كونه المستخدم الرئيسي واقتصر على توفير ١٨ بالمائة فقط من مجمل فرص العمل. ومع ذلك فهو لا يزال يوفر ٣٢ بالمائة من فرص العمل المحلية. وفي الستينات استوعب قطاعا البناء والخدمات أكثر من ٦٠ بالمائة من مجموع قوة العمل. أما نسبة الاستخدام في ميدان الصناعة فقد كانت ضئيلة[١٣]. أما في عام ١٩٨٠ فقد استوعب قطاع الخدمات ٤٠ بالمائة من قوة العمل وارتفعت نسبة الاستخدام في ميداني الصناعة والبناء الى ٢٠ بالمائة و ٢٥ بالمائة على التوالي[١٤].

أدت هجرة الأيدي العاملة الماهرة الى انخفاض المستوى المهني لقوة العمل وأدت الى تحويل القطاع الى مستودع للأيدي العاملة اليدوية غير الماهرة. وكان تأثير التعليم على التطور الاقتصادي محدوداً بسبب هجرة المتعلمين[١٥].

ومنذ أن فتحت سوق العمل الإسرائيلية أمام عمال قطاع غزة ازداد عدد العاملين منهم في اسرائيل من ٦,٠٠٠ في عام ١٩٦٩ الى ٣٦,٠٠٠ في عام ١٩٨٢، وذلك طبقاً للتقديرات الرسمية. ويذكر تقرير أيار/مايو عام ١٩٨٦ الصادرعن «مشروع الضفة والقطاع للمعلومات». الذي يديره ميرون بنفنيستي أن هناك ٤٥,٠٠٠ من عمال القطاع يعملون في إسرائيل حيث يشكل هؤلاء ٤٥ بالمائة من مجموع قوة العمل في القطاع[١٦]. وتقدر السلطات الاسرائيلية عدد العمال الذين يجري استخدامهم عن طريق سوق العمل السوداء بحوالى ٢٥ ـ ٣٠ بالمائة من مجموع أولئك الذين يعملون بشكل قانوني[١٧]. ويتركز عمال القطاع في إسرائيل في الوظائف الدنيا التي لا تحتاج الى مهارات خاصة الأعمال الموسمية والمؤقتة في الزراعة والبناء. وقد تم استقطاب أغلبية هؤلاء العمال من بين صفوف العاطلين عن العمل أو الذين لا يحصلون على قدر كاف من الاستخدام في قطاع الزراعة المحلية. وحيث ان قطاع البناء في إسرائيل هو المستخدم الرئيسي، وجد العديدون من عمال القطاع أن المصلحة تقتضي اكتساب المهارات الأساسية التي تؤهلهم للانخراط في ذلك القطاع.

ثالثاً: مصادر الدخل

كانت الزراعة والصيد والتجارة والخدمات العامة، إضافة الى التحويلات النقدية من الخارج، تشكل مصادر الدخل الرئيسية لاقتصاد غزة قبل عام ١٩٦٧. وقدرت بعض المصادر أن متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٦٧ بلغ ٨٠ دولاراً، ويعتبر ذلك من أدنى المعدلات في العالم[١٨]. ويوضح الجدول رقم (٢) توزيعاً لمصادر الدخل في

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٦) *Jerusalem Post* (25 May 1986).

(١٧) Gharaibeh, Ibid., p. 50.

(١٨) Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p. 9.

قطاع غزة عام ١٩٦٦ . ومنذ الاحتلال الإسرائيلي شكلت العمالة في إسرائيل واللجنة الفلسطينية ـ الأردنية المشتركة والجمعيات الطوعية الخاصة مصادر إضافية للدخل.

جدول رقم (٢)

مصادر الدخل في قطاع غزة، ١٩٦٦

الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع	ملايين الجنيهات المصرية	النسبة المئوية
الزراعة والصيد	٥,٥	٢٦,٢
الصناعة	٠,٧	٣,٣
البناء والتشييد العام	١,٠	٤,٨
التجارة والخدمات الشخصية	٤,٣	٢٠,٥
النقل	٠,٥	٢,٤
الادارة والخدمات العامة	٤,٠	١٩,٠
مجموع الدخل المحلي الاجمالي	١٦,٠	٧٦,٢
التحويلات من الخارج:		
تحويلات الأونروا وجهات عامة أخرى	٤,٠	١٩,٠
تحويلات من الأقارب في الخارج	١,٠	٤,٨
مجموع الدخل القومي الاجمالي	٣١,٠	١٠٠,٠

المصادر:

Brian Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977), p. 31.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لغزة عام ١٩٨٤ (بالأسعار الجارية) ٢٤٩,٤ مليون دولار موزعة كالتالي: الزراعة ٣٢,٩ مليون دولار، الصناعة ٢٩,٠ مليوناً، البناء ٢٥,٥ مليوناً، الخدمات العامة والاجتماعية ٧٥,٧ مليوناً، النقل والتجارة والخدمات الأخرى ٥٦,٥ مليوناً. ويبلغ حجم الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٨٤، بما في ذلك المداخيل الخارجية، ٥٠٠ مليون دولار[١٩]. ويبلغ متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٩٨٠ دولاراً[٢٠].

(١٩) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1985).

(٢٠) Central Bureau of Statistics, «Judaea, Samaria and Gaza Area,» *Administered Territories Statistics Quarterly*, vol. 7, no. 2 (1985), p. 98.

وتشير هذه الأرقام الى أن تحولاً جذرياً قد طرأ على الوضع الاقتصادي. فالزراعة تراجعت الى مكانة ثانوية بعد النقل والخدمات والبناء.

رابعاً: القطاعات الاقتصادية

أدار المصريون اقتصاد القطاع على اعتبار أنه وحدة مستقلة تماماً عن الاقتصاد المصري. وتميز اقتصاد القطاع خلال فترة الادارة المصرية بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ باختلال التوازن بين وفرة المصادر البشرية وندرة المصادر المادية. وكانت البنية الإقتصادية التحتية في القطاع هشة ولم يكن هناك سوق حقيقية. أما تطور الموارد البشرية فقد تكيف باتجاه احتياجات الأقطار العربية الأخرى، وخاصة الأقطار المنتجة للنفط. ومع ذلك فإن الوضع الإقتصادي في العقد الذي سبق عام ١٩٦٧ كان قد تحسن قليلاً. أنتج التعليم الواسع موارد بشرية لأقطار الخليج والسعودية. وقام العاملون في الخارج بإرسال التحويلات النقدية التي استخدمت في استصلاح الأراضي والتجارة الداخلية وأعمال البناء. ونتيجة لذلك اتسع النشاط الزراعي وخاصة قطاع الحمضيات.

زادت حرب عام ١٩٦٧ اقتصاد غزة الهش تفاقماً. كما تفاقمت المشاكل الموجودة أصلاً بسبب تقلص التحويلات النقدية وخسارة الدخل المتأتي من وجود جيش التحرير الفلسطيني في القطاع ومن قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة ومن السياح المصريين. وتقلص صيد الأسماك نتيجة للقيود «الأمنية» الإسرائيلية. أصبح اقتصاد غزة مرتبطاً بعلاقة مباشرة مع الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر والأكثر تقدماً وأخضع لسياسات الإحتلال العسكري المقيدة لمحاولات التنمية المستقلة[٢١].

١ - الزراعة

كانت الزراعة بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ هي النشاط الإقتصادي الرئيسي. وقد وظف القطاع الزراعي ثلث قوة العمل، وساهم بنسبة ٧٠ بالمائة من الدخل المحلي الإجمالي، وبأكثر من ٩٠ بالمائة من مجمل الصادرات[٢٢].

تعاني الزراعة في قطاع غزة اليوم من مشاكل خطيرة وهي غير قادرة على جذب العمالة، كما لم تعد تشكل مجالاً مضموناً للاستثمار. ونتيجة لمصادرة الأراضي من قبل السلطات الإسرائيلية تقلصت مساحة الأراضي المزروعة. وتتعرض زراعة الحمضيات ـ وهي المحصول

(٢١) إن مجموع الدخل المحلي الاجمالي لقطاع غزة والضفة الغربية كليهما يبلغ ٢,٦ بالمائة من الدخل المحلي الاجمالي لاسرائيل عام ١٩٦٧، و٥,٣ بالمائة عام ١٩٨٠. أنظر:
Brian Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977), p. 30.

(٢٢) انظر: خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ص ٨١.

الرئيسي في القطاع - الى الضمور. وتتعرض الأراضي الزراعية الى التجزئة المستمرة ويعاني القطاع من نظام تسويق قاصر وغير منظم وخاضع للقيود الإسرائيلية. وتواجه منتوجات القطاع الزراعية المنافسة من المنتوجات الإسرائيلية المدعومة من الحكومة. أما موارد المياه فهي في تناقص مستمر. وليس بمقدور مصادر التمويل والإقراض الحالية سد احتياجات استصلاح الأراضي ومكننة الزراعة واستخدام تقنيات الري الحديثة. وبعد عام ١٩٦٧ تقلص عدد العمال الزراعيين محلياً وبشكل مستمر من ١٦,٨٠٠ عامل عام ١٩٧٠ الى ١٢,٦٠٠ عام ١٩٧٧ ثم الى ٨,٣٠٠ عام ١٩٨٢[٢٣]. وبحلول عام ١٩٨٤ بلغ عدد العاملين في الزراعة المحلية ٧,٨٠٠ عامل فقط مقابل ٧,٩٠٠ عامل من القطاع يعملون في الزراعة في إسرائيل[٢٤]. وهبطت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي الى ٢٨,٤ بالمائة عام ١٩٦٨ والى ١٩,٢ بالمائة عام ١٩٨٠ و١٢,٦ بالمائة عام ١٩٨٤. وبلغ معدل النمو الزراعي بين ١٩٦٧ - ١٩٧٠ نسبة ٨,٨ بالمائة، حيث انخفض بين ١٩٧٩ - ١٩٨١ الى ١,٠ بالمائة[٢٥]. واستمر بعد ذلك في الانخفاض أو نحو معدل نمو هامشي أو دون نمو على الإطلاق.

شكلت مساحة الأراضي المزروعة عام ١٩٥٨ ما نسبته ٤٣ بالمائة من اجمالي مساحة القطاع وما نسبته ٧٥ بالمائة من المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة[٢٦]. وفي عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ بلغت مساحة الأراضي المزروعة ١٤٢,٠٠٠ دونم أعطت محصولاً قيمته ١,٥ مليون جنيه مصري[٢٧]. وفي عام ١٩٦٦ شكلت الأراضي المزروعة نسبة ٥٢,١ بالمائة أو ١٧٠,٣٠٠ دونم من مجمل مساحة الأراضي المروية[٢٨]، وارتفعت هذه النسبة الى ١٩٨,٠٠٠ دونم أو ٥٥ بالمائة عام ١٩٦٨ ولكنها انخفضت الى ١٦٥,٠٠٠ دونم عام ١٩٨١[٢٩].

وعلاوة على ذلك فإن الأراضي الزراعية في غزة هي أراض مجزأة. فقد كان حوالى ٩٠ بالمائة من جميع المزارع عام ١٩٦٨ ذات مساحات أقل من ٥٠ دونماً وكان ٦٩ بالمائة منها ذات مساحات أقل من ٢٠ دونماً. إن مشكلة تفتيت الملكية الزراعية ليست سمة خاصة لقطاع غزة إذ انها جاءت الى حد كبير نتيجة لنمط الوراثة الإسلامي. وعلى الرغم من أن ذلك يشكل عائقاً أمام زيادة الكفاءة الإنتاجية للأراضي المزروعة فقد أمكن رفع هذه الكفاءة من خلال

---

(٢٣) شريف كناعنة ورشاد المدني، **الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة: ١٩٦٧ - ١٩٨٤** (بيرزيت: مركز الدراسات والتوثيق، ١٩٨٥)، ص ١١.

(٢٤) Central Bureau of Statistics, «Judaea, Samaria and Gaza Area,» p. 168.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٦) خلوصي، **التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٦٧**، ص ٧٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٢٨) حسين أبو النمل، **قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٩)، ص ٢٥٩.

(٢٩) Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip*, p. 62.

جدول رقم (٣)
مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي في غزة، ١٩٨٤

القطـاع	مليون دولار
الزراعة	٣٢,٩
الصناعة	٢٩,٠
التشييد	٥٥,٥
الخدمات الاجتماعية العامة	٧٥,٥
النقل والتجارة والخدمات الأخرى	٥٦,٥
المجموع	٢٤٩,٤

المصدر:

Central Bureau of Statistics, «Judaea, Samaria and Gaza Area,» *Administered Territories Statistics Quarterly*, vol. 7, no. 2 (1985).

جدول رقم (٤)
توزيع استعمالات الأرض في قطاع غزة، ١٩٨٤
(بالدونم)

الفـئـة	المساحة
البناء والطرق	٤١,٠٠٠
الحمضيات	٦٦,٧٠٠
الفواكه	٦٠,٠٠٠
الخضر والمحاصيل الأخرى	٥٧,٠٠٠
الأراضي القاحلة الخاصة	٨,٠٠٠
الأراضي الرملية والكثبان (حكومية)	٧٧,٠٠٠
الأرض الحكومية (المهملة)	٤٠,٠٠٠
أنواع أخرى من الأرض	١٠,٠٠٠
المجموع	٣٥٩,٧٠٠

المصادر: شريف كناعنة ورشاد المدني، الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة: ١٩٦٧ - ١٩٨٤ (بيرزيت: مركز الدراسات والتوثيق، ١٩٨٥)، ص ٩٠، و٤٦، و

Eliyahu Kanovsky, *The Economic Impact of the Six Day War: Israel, the Occupied Territories, Egypt, Jordan* (New York: Praeger, 1970).

استخدام أساليب الري المكثف والبيوت البلاستيكية. وفي عام ١٩٦٨ بلغت مساحة البيوت البلاستيكية المملوكة لفلسطينيين ٥٧٠ دونماً[٣٠].

جدول رقم (٥)

توزيع المزارع حسب المساحة في قطاع غزة، ١٩٦٨

مساحة المزرعة (بالدونم)	النسبة المئوية
أقل من ١٠	٤٦,٣
١٠ - ١٩	٢٢,٤
٢٠ - ٤٩	٢٠,١
٥٠ - ٩٩	٧,١
١٠٠ - ١٩٩	٣,٠
٢٠٠ وأكثر	١,١

المصدر: Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip*, p. 65.

كانت الحمضيات هي المنتوج الزراعي الرئيسي منذ عام ١٩٤٨. وفي عام ١٩٦٠ بلغت المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات ١٦,٠٠٠ دونم أنتج كل دونم منها ٢,٦ طن، وبلغت قيمة الدخل الناجم عن تسويق هذه الحمضيات ٨٢٠,٠٠٠ جنيه مصري[٣١]. وفي عام ١٩٦١ بلغت مساحة الأرض المزروعة بالحمضيات ٢١,٠٠٠ دونم وازدادت عام ١٩٦٦ بشكل كبير لتصل الى ٦٨,٠٠٠ دونم. وأصبح اقتصاد قطاع غزة يعتمد على محصول واحد. وقد ساعدت التحويلات النقدية الى القطاع على التوسع في زراعة الحمضيات[٣٢].

كان التوسع في زراعة الحمضيات أحد أسباب تحسن الظروف الاقتصادية في منتصف السبعينات. فقد بدأت اشجار الحمضيات التي غرست في الستينات تثمر في العقد التالي. ولكن مساحة الأراضي الكلية المزروعة بالحمضيات تدنت من ٧٠,٠٠٠ دونم عشية حرب

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٥. يوجد في القطاع الآن ٥٧٠ دونماً من البيوت البلاستيكية التي يملكها الفلسطينيون. وقد قدر ما يملكه المستوطنون اليهود بحوالى ٣٠٠٠ دونم.

(٣١) خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ص ٧٨.

(٣٢) بلغت التحويلات عام ١٩٥٩، ٢,١ مليون جنيه مصري وفي عام ١٩٦١ بلغت ٣,٣٦٤,٤٣٩ جنيهاً مصرياً. أما المبالغ الإضافية الأخرى فقد حوّلت بشكل غير رسمي. وقد قدرت التحويلات بضعفي عوائد صادرات الحمضيات. أنظر: أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، ص ٢٥٤. في أواسط قطاع غزة ما يعادل ثلث الناتج المحلي الاجمالي، أنظر:
Ann Mosely Lesch, «Gaza: Forgotten Corner of Palestine,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 15, no. 1 (Autumn 1985), p. 49.

عـام ١٩٦٧ لتصـل الى ٦٦,٧٠٠ دونم عـام ١٩٨٤ وذلـك من جـراء القيـود الاسرائيليـة المفروضة على استخدام المياه والتسويق[٣٣]. وظلت الخضر والقمـح والشعير والـذرة قبل عـام ١٩٦٧ محاصيل ثانويـة لم تف في معظم الأحـوال بالاحتيـاجات المحليـة[٣٤]. حتى عام ١٩٥٨ كـان هنـاك ٤٤,٠٠٠ دونم مـزروعـة بـالخضروات، انخفضت الى ٢٣,٠٠٠ دونم عـام ١٩٦٠[٣٥]. وبين عام ١٩٦٤ تدنت نسبة الأراضي المخصصـة لزراعـة الخضروات من ٦٥,٤ بالمائة الى ٤٢,٧ بالمائة بسبب التوسع في زراعـة الحمضيات. وقـد عكس ذلك تـوجهاً لـدى مزارعي القطاع بالاستثمار في محصول نقدي يسهل تصديره[٣٦].

ومنذ الاحتلال تقلصت مساحة الأرض المزروعة أو ظلت ثابتة تقريباً. فقد كانت هـذه المسـاحـة ١٧٠,٢٥٠ دونمـاً عـام ١٩٦٦ و ١٩٨,٠٠٠ دونم عـام ١٩٦٨، وانخفضت الى ١٨٣,٧٠٠ دونم عـام ١٩٨٤[٣٧]. ويشـير ميرون بنفنيستي الى أرقـام أعلى من هـذه الأرقـام بقليل: ١٨٧,٠٠٠ دونـم عام ١٩٦٦، ارتفعت الى ٢٠٤,٠٠٠ دونم عـام ١٩٦٧/١٩٦٨، و ٢١٠,٠٠٠ دونـم عام ١٩٧٩[٣٨]. وقد سـاهمت مجموعـة من العوامـل في إحداث ركـود في مجـال الزراعـة في القطاع كمحـدودية مـوارد الاستثمار المتوفرة للمـزارعين وعـدم الاستقـرار السياسي وأثر ذلك على ملكية الأراضي، وارتفاع تكلفة العمل الزراعي، ومشاكـل التسويق، وضآلة العوائد وانتقال العمال الى سـوق العمل الإسرائيليـة. وبينما استقـر عدد المـزارعين من أصحاب الملكيات الزراعية بـين عام ١٩٧٠ وعـام ١٩٨٢ على ٦,٢٠٠ مـزارع، تدنى عـدد العمال الزراعيين من ١٣,٠٠٠ الى ٨,٢٠٠ عامل زراعي[٣٩].

إن المشكلة الرئيسية التي تواجه الـزراعة منـذ عام ١٩٦٧ هي إيجاد الأسواق لتصريف المنتوجات الزراعية وخصـوصاً الحمضيـات. وكانت بـريطانيـا ودول أوروبا الشرقيـة المستورد التقليدي لحمضيات القطاع حيث استوردت حـوالى ٦٠ بالمـائة من مجمـل الانتاج[٤٠]. وحيث ان هذه الأسواق لم تعـد متوفـرة، فإن أغلب الحمضيـات ترسـل الآن الى الوطن العـربي عبر الأردن. إن عدم استقرار التسـويق والخسارة النـاجمة عن عـدم توفـر فرص دفـع العديـد من

(٣٣) كناعنة والمدني، الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة: ١٩٦٧ - ١٩٨٤، ص ٩.

(٣٤) Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967*, p. 30.

(٣٥) خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ص ٨٠.

(٣٦) أبـو النمل، قـطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، تـطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكـرية، ص ٢٥٦.

(٣٧) كناعنة والمدني، الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة: ١٩٦٧ - ١٩٨٤، ص ٩.

(٣٨) Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*, p. 13.

(٣٩) Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip*, p. 61.

(٤٠) Eliyahu Kanovsky, *The Economic Impact of the Six Day War: Israel, the Occupied Territories, Egypt, Jordan* (New York: Praeger, 1970), p. 40.

المزارعين الى هجر بساتينهم. وتضع اسرائيل من طرفها العراقيل أمام زراعة بساتين جديدة أو حتى تجديد الأشجار القديمة متذرعة بضرورة المحافظة على الموارد المائية.

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بمصادرة ٣٢,٥ بالمائة أو ما يوازي ١١٧,٩٠٠ دونم من أراضي القطاع واقامت فيها المستوطنات أو جعلتها مناطق مغلقة[٤١]. وتستخدم المستوطنات الإسرائيلية الزراعة المروية وهي لذلك تستهلك كميات ضخمة من موارد المياه المحلية. فقد أصبحت هذه الموارد التي هي في الأساس ضئيلة، تخضع لضغط زائد منذ الإحتلال. وفي عام ١٩٨٤ تم وضع ما بين ٣٠ - ٦٠ مليون متر مكعب من مياه القطاع تحت تصرف ٢,١١٠ مستوطنين اسرائيليين (يشكلون ٥ بالمائة من مجموع السكان). وبالمقابل استهلك أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ نسمة من الفلسطينيين ١٠٠ مليون متر مكعب في السنة نفسها (خصص للزراعة المروية نسبة ٨٥ بالمائة من هذه الكمية بينما استخدمت النسبة المتبقية لأغراض الاستهلاك المحلي). وهكذا بلغ معدل استهلاك المستوطن الإسرائيلي الواحد بين ١٤,٢١٨ - ٢٨,٤٣٦ متراً مكعباً بينما كان نصيب كل فلسطيني أقل من ٢٠٠ متر مكعب[٤٢]. إن الإستخدام الإسرائيلي المكثف لمياه القطاع وضع الأعباء على الزراعة فيه. وأدى الإستهلاك الزائد الى انخفاض في منسوب المياه الجوفية بشكل تسبب في تسرب مياه البحر مما أدى الى ازدياد نسبة ملوحة التربة... ويشكل الري عصب الزراعة في القطاع حيث يعتمد ٤٥ بالمائة، أو ما يعادل ٩٠,٠٠٠ دونم، من الأراضي المزروعة على الري[٤٣]. ويجري ري ٧٥ بالمائة من الأراضي المروية (حوالى ٤٠ بالمائة من جميع الأراضي المزروعة) من مياه الأمطار. ويجري ري المساحة المتبقية (٢٥ بالمائة) من مياه الآبار الإرتوازية. وفي ظل الإحتلال ازدادت مساحة الأراضي المروية بنسبة ٥ بالمائة فقط. ويمكن تفسير ضآلة هذه الزيادة الى نقص الأراضي المزروعة الناجم عن مصادرة إسرائيل للأراضي. كما تفرض إسرائيل القيود على استخدام الموارد المائية في القطاع. فقد أصبح حفر الآبار الجديدة ممنوعاً ووضعت القيود على كميات المياه التي يمكن سحبها من الآبار القائمة وذلك من خلال تركيب العدادات عليها. وتعاني بعض بلديات القطاع المشاكل في توفير المياه لسد الإحتياجات المحلية المتزايدة. وقد حفر عدد من الآبار حيث هبط منسوب المياه فيها بشكل حاد كما تم إغلاق آبار أخرى بسبب ملوحة مياهها العالية[٤٤].

وتعتبر الأوضاع الاستشارية وتوفر القروض عوامل هامة تؤثر سلباً على الزراعة في القطاع. وقد كان هناك فروع لبنوك عربية مثل البنك العربي المحدود وبنك الإسكندرية وبنك الأمة التي عملت في غزة حتى عام ١٩٦٧ حيث جرى إغلاقها من قبل السلطات

---

(٤١) مقابلة إذاعية مع ميرون بنفنيستي، في: «صوت اسرائيل،» ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦.

(٤٢) كناعنة والمدني، الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة: ١٩٦٧ - ١٩٨٤، ص ١١.

(٤٣) Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip*, p. 62.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٦٣.

الإسرائيلية. كانت خدمات هذه البنوك على أية حال محدودة وتركزت أساساً في ميدان التجارة بدلاً من المشاريع التنموية الصناعية والزراعية.

وفي عام ١٩٦١ جرى افتتاح بنك محلي هو بنك فلسطين الذي بدأ برأس مال قدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري. وقد جرى إغلاق هذا البنك أيضاً عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٨٢ سمح بإعادة فتح هذا البنك على أن يتعامل بالعملة الإسرائيلية فقط. ونتيجة لذلك لم يقبل الزبائن على التعامل مع البنك لخوفهم من تقلب قيمة العملة الإسرائيلية. ويعطي البنك قروضاً قصيرة الأجل لمزارعي الحمضيات بسعر فائدة قدره ١٨ بالمائة. ويجري تقديم القروض الى عدد من المشروعات الصناعية والتجارية.

ومنذ عام ١٩٦٧ تعرضت صناعة صيد الأسماك بدورها للتراجع. فقبل الحرب كان بمقدور الصيادين تلبية الإحتياجات المحلية من الأغذية البحرية. وبعد الحرب قامت السلطات الإسرائيلية بتحديد مناطق الصيد حيث توجب على الصيادين البقاء في إطار ٥ أميال من الحدود الشمالية والجنوبية للقطاع وفي إطار ١٢ ميلاً داخل البحر. وفي ظل غياب مرفأ حديث يضطر صيادو غزة إلى جر مراكبهم الى الشاطىء كل مساء. وكانت تكاليف الوقود والصيانة المتزايدة علاوة على صعوبة الحصول على تراخيص بالصيد من العوامل التي تسببت في خنق صناعة صيد الأسماك في قطاع غزة. فقد هبط ناتج الصيد من ٣,٨٠٠ طن عام ١٩٦٨ الى ٤٢٠ طناً عام ١٩٨٥[٤٥]. علاوة على ذلك، تواجه صناعة صيد الأسماك، مثلها مثل الزراعة، العديد من القيود في مجال التسويق. وقد منعت السلطات الإسرائيلية الجمعية التعاونية لصيادي الأسماك من إنشاء مصنع لتعليب الأسماك خشية أن يقوم بمنافسة المصانع الإسرائيلية.

٢ ـ الصناعة

تكون القطاع الصناعي في قطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ أساساً من ورش صناعية مملوكة من قبل العاملين بها والموجهة لسد الإحتياجات المحلية. وبلغت حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي ٤,٢ بالمائة عام ١٩٦٧[٤٦] واستوعبت ما بين ٣,٠٠٠ الى ٦,٠٠٠ عامل[٤٧]. وكانت الصناعات الكبيرة هي تلك المرتبطة بالحمضيات(الجدول رقم (٤)). وبعد حرب ١٩٦٧ انخفض عدد العاملين في الصناعة المحلية الى ٢,٧٠٠ عامل[٤٨]. تعثر تطور الصناعة في القطاع بسبب ندرة الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة والسوق المحلية المحدودة وشح رؤوس

---

(٤٥) *Jerusalem Post* (26 May 1986), p. 1.

(٤٦) Gharaibeh, Ibid., p. 85.

(٤٧) Kanovsky, *The Economic Impact of the Six Day War: Israel, the Occupied Territories, Egypt, Jordan*, p. 176.

(٤٨) Elias H. Tuma and Haim Darin-Darbkin, *The Economic Case for Palestine* (London: Croom Helm, 1978), p. 65.

الأموال. كانت غزة في ظل الإدارة المصرية مرفأ حراً. وكان من شأن ذلك تنشيط التجارة ولكن من ناحية أخرى إعاقة التطور الصناعي.

كان هناك نوعان من الصناعات في غزة قبل ١٩٦٧. اعتمد النوع الأول على المواد الخام المحلية بينما اعتمد الثاني على المواد المستوردة من الخارج. من الصناعات التي اعتمدت على الموارد المحلية مطاحن الدقيق ومعاصر الزيتون والثلج والمشروبات المرطبة والحلويات والسجائر والتبغ والفخار والسجاد والعصير والأسمدة[٤٩]. أما صناعات الغزل والنسيج والصابون فقد اعتمدت على مواد خام مستوردة. وتركزت الصناعة في مدينة غزة.

وبعد عام ١٩٤٨ مباشرة كانت صناعة النسيج من أهم الصناعات الصغيرة من حيث الانتاج والاستخدام، حيث قام أكثر من ثلثي المؤسسات الصناعية عام ١٩٦٠ بإنتاج القماش والسجاد[٥٠]. وقامت هذه الصناعات على مهارات ٢,٠٠٠ حائك جاؤوا الى غزة كلاجئين عام ١٩٤٨[٥١]. وفي عام ١٩٥٤ كان هناك ٢,٢٠٠ نول ومصنع نسيج واحد يستخدم ٤٥ عاملاً. وقد جرى استيراد المواد الخام من مصر. ولكن هذه الصناعة ما لبثت أن تدهورت بسبب عدم إمكانية استبدال الأنوال أو صيانتها وبسبب منافسة الأقمشة المستوردة ذات الأسعار المتدنية وسيطرتها على السوق المحلية. وبذلك انخفض عدد الحائكين من ٢,٥٠٠ عام ١٩٥٣ الى ٦٠٠ حائك عام ١٩٦٠ كانوا يعملون في ٥٠٠ ورشة عمل. وطبقاً لمصدر آخر كان هناك ٥٠ نولاً تقوم بالعمل عام ١٩٥٧[٥٢]. وواجهت صناعة الصابون المصير نفسه بسبب افتقاد الخبرة وعدم توفر المواد الخام وبسبب المنافسة الخارجية.

وكان هناك عدد قليل من الورش الصناعية المرتبطة بالزراعة كورش صيانة وتصليح صناديق الشحن. وفي عام ١٩٥٩ بلغ عدد هذه الورش ١٣٩ ورشة قامت باستخدام ٥٣٨ عاملاً[٥٣].

ويشير الجدول رقم (٦) الى نوع الصناعة التي وجدت في القطاع عام ١٩٦٠ والى قوة العمل المستخدمة ورأس المال المستثمر. ويوضح الجدول انخفاضاً في عدد العمال المستخدمين في الصناعة، حيث انخفض عدد العمال من ٢,٥٠٠ عام ١٩٥٣ الى ١,٧٨٢ عاملاً عام ١٩٦٠[٥٤].

---

(٤٩) أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، ص ٢٦٠.

(٥٠) Gharaibeh, *Economies of the West Bank and Gaza Strip*, p. 88.

(٥١) أبو النمل، المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٩، وخلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، ص ١٥٦ ـ ١٥٧ حيث يعطي رقماً أقل.

(٥٣) خلوصي، المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٥٤) أبو النمل، المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

جدول رقم (٦)
الصناعات وقوة العمل ورأس المال في قطاع غزة، ١٩٦٠
(بملايين الجنيهات المصرية)

فروع الصناعة	عدد الوحدات	عدد العمال	معدل عدد العمال في الوحدة الواحدة	رأس المال المستثمر	الانتاج السنوي
الحياكة	٥٠٠	٦٠٠	١,٢	٧٠,٠	٢٠٠
السجاد	٨	٨٥	١٠,٦	١٥,٠	٢٥
تعبئة الحمضيات	١	٧٥	٧٥,٠	١٥٠,٠	—
المشروبات الغازية	٥	٨	١٦,٠	٤٣,٥	٤٠
معامل الثلج	٤	٣٠	٧,٥	٧,٠	١٥
معاصر الزيتون	١٢	٦٥	٥,٤	١٠,٠	١٢
معاصر الحبوب	٥	١٥	٣,٠	٤,٠	٢
السجائر والتبغ	٤	٣٥	٨,٠	٨,٥	٤٠
الحلويات	٤	١٧	٣,٤	٥,٠	٨
المخابز والأطعمة	٥٠	١١٠	٢,٢	٢٢,٠	٥٧
الصابون	٤	٣٥	٨,٨	٤,٥	٢٠
الفخار	٢٩	٧٥	٢,٦	٣,٠	٥
الورش	١٤٣	٥٦٠	٣,٩	٣٠,٠	٩٥
المجموع	٧٦٩	١٧٨٢	٢,٢	٣٧٢,٥	٥١٩ (مركز)

المصدر: حسين أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩)، ص ٢٥٩.

وبعد حرب عام ١٩٦٧ ارتفع نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي الى ١١ بالمائة. غير أن الصناعة ظلت أصغر قطاعات الإقتصاد المحلي حجماً[٥٥]. وفي نهاية عام ١٩٦٨ بدأت الصناعة في غزة بالتوسع نتيجة قيام عدد من الشركات الصناعية الإسرائيلية بإجراء ترتيبات تعاقدية مع شركات من القطاع[٥٦]، وازداد عدد المشتغلين في الصناعة المحلية الى ٧,٠٠٠ عامل عام ١٩٦٨[٥٧]، ولكنه عاد وانخفض الى ٣,٩٣٤ عام ١٩٦٩[٥٨]، وارتفع مرة أخرى الى ٦,٠٠٠ عامل عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٨٤ استوعبت الصناعة المحلية

(٥٥) Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip,* p. 85.

(٥٦) Kanovsky, *The Economic Impact of Six Day War: Israel, the Occupied Territories, Egypt, Jordan,* p. 181.

(٥٧) Tuma and Darin-Darbkin, *The Economic Case for Palestine,* p. 65.

(٥٨) Kanovsky, Ibid., p. 181.

٨,٠٠٠ عامل بينما استوعبت الصناعة في إسرائيل ٧,٣٠٠ عامل من القطاع[٥٩]. وتعكس هذه الأرقام بوضوح الوضع المتقلب للصناعة في القطاع. وفي عام ١٩٨٤ ارتفع عدد العمال في الصناعة المحلية بشكل هامشي من ٦,٠٠٠ الى ٧,٠٠٠ عامل[٦٠].

ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ من ٣,٧ بالمائة الى ٥,٧ بالمائة[٦١]. وقد أحدثت هذه الزيادة الورش المحلية التي كانت تنتج لحساب شركات إسرائيلية. وكانت صناعة الملابس والأقمشة من أهم الصناعات منذ عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن التعاقد مع الشركات الإسرائيلية وفر بعض فرص الاستخدام، فإنه لم يحقق تطوراً صناعياً دائماً ولم يؤثر في بنية الصناعات القائمة[٦٢]. وكان للمشتريات الإسرائيلية أثر في تنشيط صناعة الأثاث من القش والخيزران كما كان يتردد الاسرائيليون المقيمون على مقربة من غزة على ورش صيانة وتصليح السيارات الموجودة في القطاع. ويوضح الجدول رقم (٧) توزيع ١٤٢١ مؤسسة صناعية في قطاع غزة حسب الفرع وحجم الإستخدام في عام ١٩٨٢.

جدول رقم (٧)
المؤسسات الصناعية في غزة حسب الفرع والحجم، ١٩٨٢

الفرع الصناعي	عدد العمال المستخدمين			
	١ - ٣	٤ - ١٠	١١ - ٢٠	٢١ +
الأطعمة والمشروبات والتبغ	١٥٤	٤٠	٥	٣
القماش والملابس والجلود ومنتوجات مرتبطة بها	٣٠٦	١٦٠	٤٥	١٢
الخشب والمنتوجات الخشبية	١٢٨	٧٥	٤	٥
المنتوجات المعدنية الأساسية	١٧٩	٧٣	٥	٤
منتوجات أخرى	١٠٢	١١٢	٦	٣
المجموع	٨٦٩	٤٦٠	٦٥	٢٧

المصدر: Gharaibeh, Ibid., p. 92.

(٥٩) Tuma and Darin-Darbkin, Ibid., p. 65, and Central Bureau of Statistics, «Judaea, Samaria and Gaza Area,» p. 168.

(٦٠) تختلف الأرقام الرسمية عن أرقام الباحثين المستقلين. أنظر مثلاً:
Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985,* and Sara Roy, *The Gaza Strip: A Demographic, Economic, Social and Legal Survey* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), p. 58.

(٦١) Tuma and Darin-Darbkin, Ibid.,.p. 65.

(٦٢) Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip,* p. 92.

لم تقم السلطات الإسرائيلية بإحداث أية تغييرات بنيوية في الصناعة. فالصناعة المحلية لم تحظ بدعم حكومي أو مساعدات أو قروض. وقد جرى إهمال تطوير بنية تحتية. أما الصناعة الاسرائيلية، التي تشكل منافساً للصناعة في غزة، فهي صناعة مدعومة من قبل الحكومة الإسرائيلية وتخضع لنظام ضريبي متساهل ولتوظيف استثمارات ضخمة. أدت هذه العوامل، بالإضافة إلى حالة عدم الإستقرار السياسي وغياب الخدمات النقدية الكافية، برجال الأعمال المحليين والإسرائيليين إلى الإمتناع عن الاستثمار في الصناعة في قطاع غزة.

إن آفاق الصناعة في غزة غير مبشرة. فهي تعتمد على، وتخضع لسيطرة، إسرائيل التي تقيد التنمية الصناعية المستقلة. إن ضعف البنية التحتية وغياب الصلات التجارية واستيلاء إسرائيل على الموارد الأساسية وسياساتها الجائرة وقلة الإستثمار، والنقص في العمالة الماهرة وارتفاع تكلفة الإنتاج والاعتماد على المواد الخام المستوردة هي مجموعة عوامل لا تبعث على التفاؤل فيما يتعلق باحتمالات التنمية الصناعية.

٣ ـ التجارة

كانت التجارة الخارجية قبل ١٩٦٧ ذات أهمية واضحة. وكانت الحمضيات ومنتوجات الزراعة الأخرى والسجاد المصنوع من الصوف هي الصادرات الرئيسية. أما الواردات فقد اعتمدت على الأطعمة والوقود والأقمشة ومواد البناء والمضخات والمكائن الأخرى. وقد جاء حوالى ٥٠ بالمائة من هذه الواردات من مصر[٦٣].

لم تكن واردات غزة، على كل حال، للسوق المحلية التي تضم ٤٠٠,٠٠٠ نسمة وحسب. فقد استفاد تجار غزة من العلاقة الخاصة للقطاع مع مصر (الادارة المصرية للقطاع والعملة المصرية) تلك العلاقة التي سهلت عمليات الاستيراد مما أتاح جذب سلع كمالية مثل بطاريات الراديو والويسكي والأواني الفضية من أجل إعادة تصديرها الى مصر. ومما يوضح الحجم النسبي لهذا النوع من التجارة، ازدياد واردات غزة الغذائية ٣,٨١ مرة بين ١٩٥٤ و ١٩٦٦، بينما ازدادت واردات الخزف الصيني والأواني الفضية ٦٣,٣ مرة خلال الفترة ذاتها[٦٤].

يوضح الجدول رقم (٨) قيمة صادرات الحمضيات إزاء الصادرات الأخرى لبعض السنوات. فقد شكلت صادرات الحمضيات ٧٠ بالمائة من مجموع صادرات قطاع غزة عام ١٩٥٤ وزادت الى ٩٠ بالمائة عام ١٩٦٦[٦٥]. إن هيمنة هذا المحصول النقدي الواحد هي مؤشر للطبيعة الملتوية والهشة لاقتصاد غزة.

---

(٦٣) خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، ص ٢٦٦.

(٦٤) أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، ص ٢٦٩.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

جدول رقم (٨)
صادرات الحمضيات في غزة، ١٩٥٤ - ١٩٦٦
(بالجنيه المصري ونسب مئوية)

السنوات	مجموع الصادرات	صادرات الحمضيات	النسبة المئوية	صادرات أخرى	النسبة المئوية
١٩٥٤	٤٢٤,٥٣٨	٢٩٨,٥٥٧	٧٠,٤٨	١٢٤,٩٨١	٢٩,٥٢
١٩٥٩	٨٦١,٢١٢	٦٧٣,٣٣٥	٧٨,١٨	١٧٨,٨٧٧	٢١,٨٢
١٩٦٢	١,٢٢٣,٧٥٦	١,٠٠٦,٠٠٠	٨١,٩٠	٢١٧,٧٥٦	١٨,١٠
١٩٦٤	٣,٨٦٤,٩٥٠	٣,٥٤٥,٠٠٠	٩١,٧٢	٣١٩,٩٥٠	٨,٢٨
١٩٦٦	٤,٣٩٤,٠٠٠	٣,٨٨٧,٠٠٠	٨٩,٣٧	٤٦٢,٠٠٠	١٠,٦٣

المصدر: أبو النمل، المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

ويوضح الجدول رقم (٩) الميزان التجاري والعجز التجاري لبعض السنوات بين ١٩٥٠ و١٩٦١. حيث تغطي التحويلات العجز التجاري عموماً[٦٦].

جدول رقم (٩)
الميزان التجاري والعجز التجاري، ١٩٥٠ - ١٩٦٦
(ملايين الجنيهات المصرية)

السنوات	الاستيراد	التصدير	العجز
١٩٥٠	٠,٩٨٨	٠,١٣٧	٠,٨٥١
١٩٥٣	١,١٨٩	٠,٢٧٢	٠,٩٧١
١٩٥٥	١,٦٦٢	٠,٤٢٩	١,٢٢٣
١٩٥٨	٢,٧٥٠	٠,٦٩٦	٢,٠٥٢
١٩٦١	٣,٩٥٠	١,١٠٠	٢,٨٥٠
١٩٦٥	١٠,٦٧٤	٤,٢٩٧	٦,٣٧٧
١٩٦٦	١١,٩٩٥	٤,٣٤٩	٥,٦٤٦

المصادر: المصدر نفسه، ص ٢٢٦، و٢٨٧، ومحمد علي خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٦٧ (القاهرة: المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧)، ص ٢١١.

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

قبل عام ١٩٦٧، ازدهرت التجارة المحلية التي نشطت بفعل التحويلات وأعمال السياحة النشطة بين مصر وغزة. ساعد في تنشيط حركة المصريين الى غزة للتسوق وحركة سكان القطاع الى مصر لبيع بضائعهم انخفاض الرسوم الجمركية في القطاع. لكن السياحة توقفت مع حرب ١٩٦٧.

وبعد الاحتلال، فتحت سوق القطاع للمنتوجات الإسرائيلية فيما فرضت السلطات العسكرية تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات الأجنبية التي تأتي الى غزة[٦٧]. وقد تركزت التجارة المحلية بأيدي قلّة من تجار الجملة الكبار[٦٨]. وفتحت التجارة مع الضفة الغربية ومع الأردن. وأثناء السنة الأولى من الاحتلال اتجه ٤٠ بالمائة من صادرات الحمضيات الى هاتين المنطقتين. وفي السنة الثانية انخفضت الصادرات الى حوالى ٢٥ بالمائة.

وأصبحت إسرائيل الشريك التجاري الأكبر لغزة. في عام ١٩٨٢ اتجه ٨٢ بالمائة من مجموع صادرات القطاع الى إسرائيل. أما الأردن، الشريك التجاري الرئيسي الثاني فقد

جدول رقم (١٠)
واردات وصادرات قطاع غزة، ١٩٧٢ - ١٩٨٤
(نسب مئوية)

السنة	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤
الواردات							
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
من اسرائيل	٨٨,٨	٨٩,٢	٩١,٣	٩٠,٧	٨٩,٠	٩٠,٩	٩١,٩
من الأردن	٠,١	٠,١	—	—	—	—	—
من اقطار أخرى	١١,١	١٠,٧	٨,٧	٩,٣	١١,٠	٩,١	٨,١
الصادرات							
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الى اسرائيل	٤٧,٣	٦٠,٨	٦٤,٣	٦٥,٨	٧٦,٢	٨١,٥	٨٣,٤
الى الأردن	١٠,٢	١٨,٤	٢٣,٤	٢٧,١	١٧,١	١٥,٧	١٢,٩
الى اقطار أخرى	٤٢,٥	٢٠,٨	١٢,٣	٧,١	٦,١	٢,٨	٣,٧

المصادر:

Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip,* p. 109, and Central Bureau of Statistics, «Judaea, Samaria and Gasa Area,» p. 7.

(٦٧) Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967,* p. 35.

(٦٨) Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies,* p. 14.

استورد ١٦ بالمائة[٦٩] بالمقابل فإن واردات قطاع غزة تأتي في أغلبيتها وبشكل مكثف من إسرائيل، فقد جاء ٩١ بالمائة من واردات غزة عام ١٩٨٢ من إسرائيل. إن غزة والضفة الغربية يحتلان المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كمستوردين للسلع الإسرائيلية[٧٠]. يوضح الجدول رقم (١٠) واردات وصادرات غزة لبعض السنوات بين ١٩٧٢ و ١٩٨٤.

وفي عام ١٩٨٢ بلغت قيمة الصادرات ٣٨ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة فيما بلغت قيمة الاستيرادات ٦٤ بالمائة[٧١]. أما العجز التجاري فتغطيه مداخيل العاملين في اسرائيل وتحويلات العاملين في الخارج والتحويلات الأخرى[٧٢]. ويتضح من الجدول أن اعتماد غزة على اسرائيل هو في ازدياد مستمر.

٤ ـ البناء والخدمات

ساهم البناء، خصوصاً الإسكان الخاص، بنسبة ٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ووفر ٤٠٠٠ فرصة عمل قبل ١٩٦٧[٧٣]. وبين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ ازدادت أعمال البناء بنسبة ٣٠ بالمائة، لكن عدد المستخدمين بهذا القطاع تعرض للإنخفاض. وازدادت مساهمة البناء في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,١ بالمائة الى ١٧,٨ بالمائة في الفترة ذاتها[٧٤]. وقد طرأ توسع على بناء المساكن في قطاع غزة لعدد من الأسباب: البدائل المحدودة لفرص الإستثمار وعدم الرغبة بالاستثمار بقطاعات إقتصادية أخرى، والتوجه العام للإستثمار بملكية المسكن، هذا الى جانب عزم السكان على تأكيد حقهم بالأرض في مواجهة التهديد المستمر بالإستيلاء عليها[٧٥].

وفرت قطاعات الخدمات في قطاع غزة ـ النقل، السياحة، التجارة، ومختلف الخدمات الحكومية ـ معظم المجالات المتبقية وشكلت أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب[٧٦]. وتأتي الدخل من السياحة ومن الخدمات العامة والنقل والموظفين المدنيين العاملين لدى القوات المصرية والقوات الفلسطينية وقوات الأمم المتحدة المتمركزة في القطاع.

---

(٦٩) Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip*, p. 168.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١١٠، و١١٢.

(٧٢) قدرت بحوالى ٥٠ ـ ٦٠ مليون دولار وقد حولت من اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة الى قطاع غزة والضفة الغربية منذ ١٩٧٩. أنظر: المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٥، فيما يعطي توما ودارين ـ داربكين ٤,٨ بالمائة و ١٠,٤ بالمائة للعامين. أنظر: Tuma and Darin-Darbkin, *The Economic Case for Palestine*, p. 66.

(٧٥) Gharaibeh, Ibid., p. 97.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٩٧.

واستخدمت الأنروا عدداً كبيراً من الموظفين لإدارة مخيمات اللاجئين والمدارس والمستوصفات التابعة لها[٧٧].

ومع الحرب غادرت القوات المصرية وقوات الأمم المتحدة القطاع، كما أن جيش التحرير الفلسطيني قد انحل، فيما توقفت السياحة تماماً. وبعد الإحتلال استمرت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة هامة وذلك رغم تغير طبيعة هذه الخدمات. وقد تذبذبت حصة الخدمات من نسبة ٤٠ بالمائة الى ٦٥ بالمائة. وساهمت بأكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٢. كان نصيب الخدمات أكثر من ٢٠ بالمائة من الاستخدام المحلي في تلك السنة[٧٨].

خلاصة

يمكن وصف استراتيجية التنمية الإسرائيلية للمناطق المحتلة بكونها «تجميلية». وقد وصفهاميرون بنفنيستي بكونها. «احداث تغيير ضمن الموارد الأساسية والبنية التحتية القائمة دون بذل أي جهود لتحويل البنية الريفية جذرياً من خلال انفاق رأس مال ضخم واستصلاح الأرض أو التحرك باتجاه معالجة الإنتاج وتحسين بنية أنظمة الدعم»[٧٩]. لقد سمح للإقتصاد العربي بأن يتطور ولكن فقط عندما لا يتناقض ذلك أو يتداخل مع المصالح الإسرائيلية ومع الأهداف العامة، أو عندما لا يضع أية أعباء مالية واقتصادية على النظام الإسرائيلي[٨٠].

إن الأوضاع الاقتصادية والتطورات الإقتصادية المستقبلية في قطاع غزة ستحدد بعوامل اقتصادية وسياسية. واذا استمر الوضع القائم، فإن الإقتصاد في غزة لن يشهد تغيرات هامة. وبغياب علاقات بديلة فإنه سيظل ضعيفاً على المستوى البنيوي وتابعاً بدرجة بالغة لإسرائيل.

وتهيمن المنتوجات الإسرائيلية المدعومة على الأسواق في المناطق المحتلة. أما حركة المنتوجات الزراعية والصناعية الفلسطينية فهي مقيدة بدرجة بالغة. ولا توجد سلطة تدفع باتجاه التنمية أو خلق روابط نمو داخل اقتصاد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أو بينهما. إن النمو الموجود في قطاع غزة يتقرر بمستوى أجور ٣٥,٠٠٠ ـ ٤٥,٠٠٠ عامل يعملون حالياً في إسرائيل. إن أجورهم العالية تزيد من الدخل وتؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي والأنشطة الإقتصادية الأخرى. وفي ظل الأزمة الإقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الإسرائيلي عام ١٩٨٤، وجد الركود الإقتصادي طريقة الى قطاع غزة. إن ندرة الاستثمار ستظل عائقاً رئيسياً أمام التنمية. أما السياحة كمصدر محتمل للعملة الصعبة، فقد اختفت تماماً.

---

(٧٧) Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967*, p. 31.

(٧٨) Gharaibeh, Ibid., pp. 25, and 98-99.

(٧٩) Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* p. 10.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٩.

إن سياسة الدمج مع الاقتصاد الإسرائيلي، كما يؤكد ذلك ميرون بنفنيستي، قد «سددت ضربة قاتلة لإمكانية استقلال المجتمع الفلسطيني اقتصادياً»[٨١]. لقد أبقته سوقاً للمنتوجات الإسرائيلية ومصدراً لقوة عمل رخيصة. واستقر الطلب على العمالة، بعد الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٣، وبمستوى أقل من السابق. ونتيجة لذلك، ليس من المحتمل أن يحدث توسع في النشاط الاقتصادي المنتج في المستقبل القريب. إن الإستفادة من المياه بلغت الآن حدها الأقصى، واذا لم تكتشف مصادر جديدة، فلن يكون هناك أي توسع في الانتاج الزراعي.

إن افتقاد البنية التحتية وندرة التمويل والاستثمار وفرص التسويق تبقي الصناعة على وضعها الراهن. ولا يبدو أن النمط التجاري القائم سيتغير ما دام يوفر فوائد كبيرة لإسرائيل. إن إيصال منتوجات غزة الى أسواق جديدة لا يتم الا من خلال اسرائيل والأردن ومصر. ولكن أياً من هذه الأقطار لا يبدي رغبة للإهتمام بهذه المشكلة الملحة.

وبكلمات أحد أفضل الدارسين لاقتصاديات المناطق المحتلة، إن الهدف الظاهر وغير الخفي للسياسات الإقتصادية الإسرائيلية في قطاع غزة هو «إخضاع الإقتصاد الفلسطيني، وتحطيم حيويته، وخلق المصاعب التي ستحفز الهجرة (خصوصاً الرجال القادرين والمتعلمين والمتخصصين) واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للمناطق المحتلة، وبالتالي تسهيل الاستيطان اليهودي والضم النهائي»[٨٢].

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

القِسْمُ الثّاني

القَضَايا القِطاعِيّة وَالسّيَاسَات

الفصل السادس

السياسة الإسرائيلية تجاه التنمية الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

محمد شديد(*)

تعتبر مشكلات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث عسيرة حتى في ضوء ظروف اعتيادية، لكن التنمية الاقتصادية لشعب يخضع لاحتلال أجنبي تمثل تحدياً أكبر. في مثل هذه الحالة ينبغي ألا يتحدد تقويم التنمية الاقتصادية بمقياس المحددات التقليدية مثل الزيادات في معدلات الدخل على المدى الطويل. فالتنمية الاقتصادية السليمة تتطلب تجديدات تحمي البنية الأساسية للمؤسسات الوطنية والموارد الحيوية فيما يتواصل الكفاح من أجل انهاء الاحتلال.

أقامت اسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، أكثر من ١٥٠ مستوطنة على الأراضي الفلسطينية التي جرى الاستيلاء عليها. ووضعت فيها سكاناً مدنيين مستوردين يتمتعون بأنظمة قانونية واقتصادية وعدلية منفصلة. وعن طريق هذه المستوطنات تستطيع اسرائيل أيضاً السيطرة على الموارد البشرية والمادية للمناطق المحتلة. إن إعلان سبب «الأمن» للاحتلال الاسرائيلي يبدو ثانوياً إذا قيس بالقيمة الاقتصادية والسياسية للأراضي المحتلة بالنسبة إلى اسرائيل: إن طبيعة العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية مع المناطق التي هي تحت ادارتها العسكرية يمكن ايضاحها أفضل من خلال تفحص اتجاهات التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

عند الأخذ بعين الاعتبار الضعف البنيوي وحساسيات الاقتصاد الاسرائيلي، فإن موارد المناطق المحتلة تلعب دوراً مهماً في مساعدة الاقتصاد الاسرائيلي على معالجة هذا الضعف. لقد ساعد الاحتلال في تحويل اسرائيل الى دولة ذات اقتصاد امبريالي، معتمد من أجل رفاهيته على الموارد البشرية والمادية الأسيرة للمناطق المحتلة. وعلى عكس الامبرياليات الأوروبية للقرنين الماضيين، حيث كانت المراكز الأم تحصل على الموارد الاقتصادية من مناطق

(*) استاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس.

العالم كافة، تقوم الامبريالية الاسرائيلية على منطقة جغرافية متواصلة، الأمر الذي يجعل عملية حفظ الأمن أكثر سهولة وتنفيذها أكثر كفاءة وربما أقل ظهوراً[١].

وكلما ساءت الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية أثناء العقد الماضي، كلما كان يزداد اعتماد اسرائيل على المناطق المحتلة. وبدا التضخم وكأنه لا يمكن السيطرة عليه بصورة نهائية، فارتفع بثبات من ٣٩,٧ بالمائة عام ١٩٧٥ الى ٣٧٣,٨ بالمائة عام ١٩٨٤ قبل هبوطه إلى ٣٠٤,٦ بالمائة عام ١٩٨٥. وكان ينمو بمعدل ١٦ بالمائة شهرياً قبل تجميد الأجور والأسعار. والاستقرار النسبي إنما تحقق على حساب مستويات المعيشة والاستخدام وأسواق التصدير والأيدي العاملة الرخيصة في الأراضي المحتلة التي أصبحت ضرورية أكثر من قبل[٢]. والبطالة كانت مرتفعة خصوصاً في المدن الاسرائيلية النامية وبين اليهود الشرقيين ذوي الأعمال في القطاع المتوسط. وهم غالباً ما يفضلون علاوة البطالة على القيام بالعمل الذي يعطى للعمال العرب. وكنتيجة للأزمة الاقتصادية انخفضت أجور العمال العرب وقل عدد الأعمال في التشييد. ولم تكن، على كل حال، تسريحات كبيرة للعمال الفلسطينيين كما كان متوقعاً في البداية.

جدول رقم (١)

عجز ميزان التجارة والمدفوعات، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥

(ملايين الدولارات)

السنوات	عجز الميزان التجاري	عجز ميزان المدفوعات
١٩٧٧	١,٧٥٩,٧	٢,٣٨٢,٠
١٩٧٨	١,٩١٤,١	٣,١٢٩,٠
١٩٧٩	٣,٠٨٣,١	٣,٦٥٧,٠
١٩٨٠	٢,٥٥٣,٨	٣,٧٧٥,٠
١٩٨١	٢,٤٨٥,٨	٤,٣٣٥,٠
١٩٨٢	٢,٩٢٤,٦	٤,٨٢٤,٠
١٩٨٣	٣,٤٩١,٦	٥,٠٣٩,٠
١٩٨٤	٢,٤٤٩,٧	٤,٨٩٣,٠
١٩٨٥	١,٩٤٠,٥	٣,٩٧٢,٠

المصدر: Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1986* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1986), pp.196, and 210.

(١) Rami G. Khouri, «Israel's Imperial Economics,» *Journal of Palestine Studies.* vol.9, no.2 (Winter 1980), p.71.

(٢) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1986* (Jerusalum: Central Bureau of Statistics, 1986), p.250, and *Jerusalem Post* (16 July 1985), p.1.

وواصل العجز في ميزان التجارة والمدفوعات الاسرائيلي تدهوره (انظر الجدول رقم (١)). والأهمية الكبيرة للمناطق المحتلة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي يمكن ملاحظتها من خلال حجم الصادرات الاسرائيلية الى الضفة الغربية وغزة (الجدول رقم (٢)).

جدول رقم (٢)

الصادرات الاسرائيلية (مليون دولار)

السنوات	امريكا	الضفة الغربية وغزة	بريطانيا	جنوب افريقيا
١٩٧٠	١٤٩,١	٧٣,٩	٨١,٤	١٠,٧
١٩٧٥	٣٠٧,٥	٣٦٧,٧	١٦٩,٣	٣٤,٧
١٩٨٠	٩٥٣,٩	٥٧١,٦	٤٦٥,٥	٧٩,٢
١٩٨٢	١,١١٧,٧	٦٣٩,٦	٤١٦,٥	٧٤,٢
١٩٨٣	١,٣٢٩,٢	٦٨٠,٥	٤١٢,٩	٨٢,٨
١٩٨٤	١,٦٣٨,٠	٦٤٩,٩	٤٨١,٥	١٠٤,٤
١٩٨٥	٢,١٣٨,٠	٦١١,٤	٤٧٧,٠	٦٣,٨

المصـــدر: Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1984* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1984), pp.213, 225, and 227.

هذه الأرقام مأخوذة من «الاحصاء السنوي الاسرائيلي» الذي يستثني القدس الشرقية بسكانها البالغ عددهم حوالى ١٣٠٠٠٠ نسمة عن باقي الضفة الغربية[٣]. إن اضافة القدس الشرقية قد تؤدي إلى اعطاء صورة أكثر وضوحاً، السلع والخدمات التي تقدمها اسرائيل إلى القدس الشرقية لا تضمها احصاءات الضفة الغربية وغزة. وقد قدرت بما يساوي ٢٥ بالمائة من صادرات اسرائيل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. والرقم المعدل بناء على ذلك يصبح لعام ١٩٨٥ حوالى ٧٦٤,٣ مليون دولار بدلاً من ٦١١,٤ مليوناً[٤].

إن المناطق المحتلة هي ثاني أكبر سوق للصادرات الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة،

---

(٣) Meron Benvenisti, *Jerusalem: Study of a Polarised Community* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1983), p.71

(٤) يشكل سكان القدس الشرقية حوالى ١٠ بالمائة من مجموع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ومعدل دخل الفرد في القدس الشرقية هو أعلى مما هو في باقي الضفة الغربية. وهم دائماً أغنى ولذلك فإن حجم استيراداتهم أعلى نسبياً. وعلى أساس المقابلات مع عدد من المستوردين في الضفة الغربية من اسرائيل هنالك ما يقارب ١٥ بالمائة من مشتريات سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يقوم بها الأفراد مباشرة من مراكز التسويق الاسرائيلية وهذه النسبة لا تضمها الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية. ونسبة ٢٥ بالمائة هي تقدير معقول للمقدار الذي يجب أن يضاف إلى الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية.

وتستورد سلعاً تساوي ١٦٠ بالمائة من الصـادرات الى المملكة المتحـدة، ثالث أكبر مستهلك للسلع الاسرائيليـة (الجـدول رقم (٢)) والمؤشر عـلى السيـطرة الاسرائيليـة المحكمـة عـلى اقتصاديات المناطق المحتلة هو حقيقة كون ٩٠,٧ بالمائة من صادرات هـذه المناطق تستقـر في اسرائيل[٥].

أولاً: نظرة عامة للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة

إن السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ محكومة، رغم تناقضها أحياناً، بالمصالح العامـة لرجـال الأعمال الاسرائيليـين والاستراتيجيـات السياسيـة. وهي محمية بقـوة الأوامر العسكريـة التي تنظم الاقتصـاد الداخـلي الفلسطيني. فقـد قررت سلطات الاحتـلال دمج اقتصاديات الضفة الغـربية وقـطاع غزة ومـرتفعات الجـولان[٦] في الاقتصاد الاسرائيـلي. وتظهر طبيعة هذه العلاقة الكولونيالية بكل وضوح في الاستيلاء على الأرض والمياه، وذلك في الهيمنة على التجارة والعمل والصناعة.

لخصت وزارة الدفاع الاسرائيلية، في تقريرها حـول «التنمية والـوضع الاقتصـادي» في المنـاطق المحتلة، بصراحة العـلاقة الاقتصـادية بـين اسرائيل والمنـاطق المستولى عليهـا قائلة:

«المناطق سوق مساعد للسلع والخدمات الاسرائيلية من ناحيـة، ومصدر لعـوامل الانتـاج، خصوصـاً العمل غـير الماهر، للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية أخرى»[٧].

١ ـ القطاع الصناعي

انخفضت مساهمة القـطاع الصناعي في النـاتج المحـلي الاجمالي للضفـة الغربيـة من ٩ بالمائة عام ١٩٦٨ إلى ٨,٢ بالمائـة عام ١٩٧٥ و٦,٥ بـالمائـة عام ١٩٨٠[٨]. إن معـدل دخل الفرد هو أعلى مرتين من نظيره في مصر لكن مساهمة الصنـاعة الى النـاتج المحـلي الاجمالي هي فقط ربع نظيرتها بمصر.

---

(٥) احتسـبت، مـن: Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1984* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1984), p.751.

(٦) إن مجال هذه الدراسة سيتحـدد بمناقشـة قضايـا الضفة الغـربية وقـطاع غزة. أمـا قضايـا مرتفعـات الجولان فتقتضي اعتبارات لا مجال لها هنا.

(٧) Unit for Co-ordination of Activity in the Administered Areas, *Development and Economic Situation in the Administered Areas, 1967-1969: A Summary* (Tel Aviv: Ministry of Defence, 1970), and Sheila Ryan, «Israel Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a New Imperialism,» *MERIP Reports,* no.24 (1974), p.9.

(٨) Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p.15.

ويتكوّن القطاع الصناعي في الضفة الغربية وغزة أساساً من ورش متوسطة وصغيرة الحجم، حوالى ٩٢,٣ بالمائة منها تستخدم بين عامل وتسعة عمال[٩]. وهذه المؤسسات غير ممكننة وتعمل بشكل رئيسي بمعالجة السلع الأولية كالأطعمة والمشروبات والتبغ. وصناعة النسيج وتصنيع الملابس هي أيضاً مهمة (الجدول رقم (٣)).

جدول رقم (٣)

توزيع المشاريع الصناعية حسب حجم قوة العمل، ١٩٧٨

عدد العمال	عدد المشاريع	النسبة المئوية من المجموع
١ - ٩	٢,٧٨٤	٩٢,٣
١٠ - ١٩	١٤٥	٤,٦
٢٠ - ٤٩	٧٤	٢,٥
٥٠ - ٩٩	٧	٠,٢
أكثر من ١٠٠	٧	٠,٢
المجموع	٣,٠١٧	١٠٠,٠

المصدر: هشام عورتاني، المسح الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، ١٩٧٩)، ص ٢٥.

تشكل صادرات الزيتون المخلل وزيت الزيتون والصابون المصنوع من الزيتون الى الأردن والوطن العربي حوالى ٩٠ بالمائة من كل المبيعات الصناعية[١٠]. ويباع حوالى نصف الكتل الاسمنتية والقرميد والبلاط وأحجار التشييد المنتجة في المناطق المحتلة إلى الشركات الاسرائيلية[١١]. أما مبيعات المنتجات الأخرى كالملابس (المتعاقد عليها مع المشاريع الاسرائيلية) ومنتجات الاخشاب والخيزران والقش وأنواع أخرى من الأثاث، والأقمشة، ومنتجات البلاستك البيتية (المراتب والصنادل... الخ) فهي تتذبذب معتمدة على مستوى الطلب في السوق الاسرائيلية[١٢].

وهنالك القليل من الاستثمار الذي يقوم به رجال الأعمال العرب لأنه ينطوي على مخاطر عالية. أما رأس المال الاسرائيلي فهو غائب باستثناء ما يقدم منه على شكل عقود من الباطن

---

(٩) M.R. Budeiri, «Changes in the Economic Structure of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation,» *Labour, Capital and Society*, vol.15, no.1 (April 1982), p.55.

(١٠) هشام عورتاني، المسح الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، ١٩٧٩)، ص ٢٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٢) Budeiri, «Changes in the Economic Structure of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation,» p.56.

وخصوصاً في الأقمشة والملابس. وقد أقيم ٧٠ بالمائة من مجموع مشاريع الأقمشة بعد ١٩٦٧[١٣]. إنها الصناعة الأقل أجوراً للعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة[١٤]. وتسعون بالمائة من عمال النسيج هم من النساء اللواتي يكسبن أقل من ٦٠ بالمائة من الأجر المدفوع للأعمال المشابهة في اسرائيل[١٥].

في المجالات الصناعية، والتمويل والزراعة، لا تشجع اسرائيل اقامة بنى تحتية قوية ومستقلة في المنطقة المحتلة. إن اغراق أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة بالأغذية المدعومة والأطعمة المصنعة في اسرائيل يقصي المنتجات الفلسطينية، كما أن سياسات التمييز والممارسات الاسرائيلية تعمل على منع امكانية نجاح المشاريع الفلسطينية. فالصناعيون الفلسطينيون، على سبيل المثال، يدفعون ١٥ بالمائة من قيمة الانتاج كضريبة كما هو مقرر في القانون الأردني[١٦]. هذه الضريبة غير مطبقة على الصناعيين الاسرائيليين سواء داخل الخط الأخضر أو في المستوطنات. كما تضع سلطات الاحتلال ضريبة قيمة مضافة مقدارها ١٥ بالمائة وكذلك ضريبة بنسبة ٣٨,٥ بالمائة على صافي الأصول في نهاية السنة المالية، حيث يدفع الاسرائيليون هذه الضرائب، ولكن يوجد تمييز بأسلوب الاحتساب. فالفلسطينيون يدفعون الضريبة بالدينار الأردني المستقر، والاسرائيليون يدفعون بالشاقل ذي القيمة المنخفضة بغض النظر عن حقيقة كونهم يبيعون ويشترون سلعهم بالشاقل. وعموماً، يدفع الصناعيون الفلسطينيون ٣٥ ـ ٤٠ بالمائة أعلى مما يدفع نظائرهم الاسرائيليون من ضرائب. وهذا يجعل من أكلاف انتاجهم أعلى، مما يقلل من قدرتهم على المنافسة حتى وإن كانت لهم منافذ متساوية للسوق. وهكذا أصبح الهم الأساسي للصناعيين الفلسطينيين هو البقاء وليس التطور.

وفي الوقت ذاته، تروج اسرائيل بخطة ذات أثر بعيد للتنمية الصناعية في الضفة الغربية لليهود وليس للعرب. فحتى عام ١٩٨٣ كانت قد أقامت ست مناطق صناعية يهودية في الضفة الغربية[١٧]: شاكد، ٤٠ دونماً؛ باركان، ٣٠٠ دونم؛ معال افرايم، ٧٠ دونماً؛ كرنيه شومرون، ١٥٠ دونماً؛ معاليه ادوميم، ٦٥٠ دونماً؛ كريات اربع، ٥٠ دونماً. والهدف هو امتلاك ما مجموعه ١,٦٥٠ دونماً لمناطق التنمية الصناعية.

---

(١٣) عورتاني، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٤) Sarah Graham-Brown, «The Structural Impact of Israeli Colonisation,» *MERIP Reports*, no.74 (1979), p.12.

(١٥) عورتاني، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٦) تستخدم اسرائيل ثلاثة أنواع من القوانين والنظم في الضفة الغربية: القانون الأردني (المطلوب من قبل القانون الدولي)، أنظمة الطوارىء البريطانية لعام ١٩٤٥، والقانون الاسرائيلي. انها تستخدم واحد أو أكثر في الوقت نفسه وبما يناسب مصالحها بدرجة أفضل، وحيثما لا تكون هذه القوانين مناسبة، فسلطات الاحتلال تصدر أوامر عسكرية.

(١٧) Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*, p.17.

تستخدم المشاريع في هذه المناطق حوالى ٢٥٠٠ عامل، ٧٠ بالمائة منهم يهود، والباقي هم فلسطينيون عرب يعينون أساساً بالأعمال غير الماهرة[١٨]. والسلطات تشجع الصناعات كثيفة رأس المال لتقليل حاجة المستوطنين من التردد إلى المدن داخل اسرائيل، وتحدد استخدام العرب. إن خطة المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٨٢ تهدف إلى إسكان ١٠٠,٠٠٠ يهودي في الضفة الغربية في نهاية عام ٢٠١٠ وهي تدعو لاقامة سبعة مجمعات صناعية اضافية[١٩]. ومجموع المساحة المصممة للصناعة في الخطة هي ١٥,٠٠٠ دونم. وتتوقع ٨٣,٥٠٠ فرصة عمل جديدة للعمال الصناعيين اليهود مع ٢٥,٠٠٠ من الأعمال غير الماهرة وشبه الماهرة للفلسطينيين[٢٠].

قدر الباحثون الاسرائيليون انه في عام ١٩٨٦ خلقت ٨,٧٥٠ فرصة عمل صناعية اضافية لليهود و ٢,٢٠٠ للعرب. ويقدر الاستثمار بالمجمع الصناعي اليهودي الجديد بحوالى ٢٥٠ مليون دولار خلال خمس سنوات منها (٦٠ ـ ١٠٠) مليون دولار للبنية التحتية. والاستثمار القائم في الصناعة اليهودية بالضفة الغربية يقدر بـ ٣٢٨ مليون دولار[٢١].

٢ ـ العمـــل

بعد ١٩٦٧، استثمرت اسرائيل بكثافة في الصناعة للتخلص من الاعتماد على الزراعة. وازداد معدل الأرباح بسبب المجمع الكبير المتاح من العمل غير الماهر في المناطق المحتلة. يوضح الجدول رقم (٤) زيادة عدد الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل منذ ١٩٧٠.

يحتسب الاحصائيون الاسرائيليون عدد العمال من المناطق المحتلة من دوائر عملهم. لكن الأرقام الرسمية لا تضم الذين لم يحصلوا على تصاريح عمل، أو العمال الذين لا يبحثون عنها. وهنالك نحو ٢٠ ـ ٢٥ ألف فلسطيني يعملون في اسرائيل دون تصريح عمل. ويستخدمون بشكل خاص من قبل الاسرائيليين إما من متعهدين للعمل العربي أو من خلال مكاتب عمل غير رسمية (أو أسواق الرق كما هي معروفة). والدفع يتم فوراً وكلا الجانبين لا يدفع ضرائب أو تأمينات[٢٢] والرقم الأكثر واقعية لعدد العمال من المناطق المحتلة والمستخدمين باسرائيل عام ١٩٨٦ هو ١١٤,٧٠٠ عامل (منهم ٩٤,٧٠٠ يعملون بطريقة قانونية

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) Joost R. Hiltermann, «Mass Mobilisation under Occupation: The Emerging Trade Union Movement in the West Bank and Gaza,» *MERIP Reports*, nos.136-137 (October-December 1985), p.27.

جدول رقم (٤)

توزيع العمال في المناطق المحتلة حسب مكان العمل

السنوات	المجموع (بالآلاف)	عدد العاملين في اسرائيل	النسبة المئوية في اسرائيل
١٩٧٠	١٧٣,٣	٢٠,٦	١٢,٠
١٩٧٣	١٩٤,٧	٦١,٣	٣١,٥
١٩٧٤	٢١٠,٤	٦٨,٧	٣٢,٦
١٩٧٥	٢٠٤,٩	٦٦,٣	٣٢,٢
١٩٧٦	٢٠٥,٨	٦٤,٩	٣١,٥
١٩٧٧	٢٠٤,٤	٦٣,٠	٣٠,٨
١٩٧٩	٢١٢,١	٧٤,١	٣٤,٩
١٩٨٠	٢١٥,٧	٧٥,١	٣٤,٨
١٩٨١	٢١٥,٩	٧٥,٨	٣٥,١
١٩٨٢	٢٢٢,٧	١٩,١	٣٥,٥
١٩٨٣	٢٣٢,٥	٨٧,٨	٣٧,٨
١٩٨٤	٢٤١,٣	٩٠,٣	٣٧,٤
١٩٨٥	٢٤١,٩	٨٩,٢	٣٦,٩
١٩٨٦	٢٦١,١	٩٤,٧	٣٦,٣

المصدر: Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1987* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1987), p.723.

و ٢٠,٠٠٠ بطريقة غير شرعية) أو ٤٤ بالمائة من مجموع قوة العمل[٢٣].

والعمال الفلسطينيون مقيدون بالعمل في قطاعات معينة في الاقتصاد الاسرائيلي، وأساساً بالانشاء (الذي يأخذه ٥٠ بالمائة من العمال المستأجرين بطريقة غير شرعية) والزراعة والخدمات[٢٤]. وتدفع لهم أجور أدنى من الاسرائيليين الذين ينجزون العمل ذاته[٢٥]. والعديد

---

(٢٣) ان الاحصاءات الاسرائيلية للضفة الغربية وغزة تستثني القدس الشرقية. وهنالك ٢٤٠٠٠ عامل فلسطيني من القدس الشرقية تضمهم قوة العمل الاسرائيلية. حيث ان رخصة العمل الاسرائيلية غير مطلوبة منهم. وهكذا يجب تعديل عدد قوة العمل في الضفة الغربية وغزة الى ٢٦٥,٩٠٠. ان الرقم قد احتسب للقدس الشرقية، من:

Shimon Bigelman, *Statistical Yearbook of Jerusalem, 1984* (Jerusalem: Jerusalem Institute fot Israel Studies, Municipality of Jerusalem, 1986), pp.176-178.

(٢٤) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1984*, p.763.

(٢٥) Hiltermann, «Mass Mobilisation under Occupation: The Emerging Trade Union Movement in the West Bank and Gaza,» p.4.

من رجال الأعمال الاسرائيليين نقلوا أعمالهم إلى المناطق المحتلة لاستغلال سوق العمل. أما المقاولات الثانوية فتستغل عمل النساء والأطفال الذي هو أرخص من عمل الرجال الفلسطينيين.

٣ ـ الزراعة

كانت الضفة الغربية، قبل حرب ١٩٦٧، بمثابة سلة الخبز للأردن، أما الآن فهي حتى لا تكفي نفسها. لقد حول الاحتلال الزراعة الفلسطينية من أجل أن تنجز وظيفة تجهيز عوامل الانتاج الأخرى وتخدم استراتيجيات السوق الاسرائيلية.

في الأشهر التي تلت الحرب، أعلنت السلطات الاسرائيلية سياسة «الجسور المفتوحة». وحصل مزارعو الضفة الغربية على رخص بنقل فوائض الانتاج الزراعي (والصناعيون بنقل منتجاتهم) عبر جسور نهر الأردن إلى الضفة الشرقية. ولو كان المنتوج قد ترك دون بيع، فالاقتصاد في الضفة الغربية كان سيتدهور، وقد تتكثف مقاومة السكان ويستنزف تجهيز الضروريات الأساسية من قبل قوات الاحتلال الاقتصاد الاسرائيلي. وإذا ما سمح للخضر والفواكه من الضفة الغربية بدخول السوق الاسرائيلية، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل الانتاج الاسرائيلي بنسبة ٢٠ ـ ٢٥ بالمائة[٢٦].

لقد عوق الجيش الاسرائيلي وصول المنتوجات الزراعية من المناطق المحتلة إلى السوق الاسرائيلية من خلال الأوامر العسكرية التي تتطلب أذوناً وشهادات صحية للأغذية المصنعة وشهادة تؤكد أن المنتوج لا يسبب فائضاً اسرائيلياً[٢٧]. أما الفلاحون الاسرائيليون من ناحية أخرى فلهم حق النفوذ غير المقيد إلى الضفة الغربية. وفي السنة الأولى من الاحتلال وضعت وزارة الزراعة الاسرائيلية سياسة عامة للزراعة في الضفة الغربية تهدف إلى تقليل الاعتماد الذي كان قبل الحرب على التجارة مع الضفة الشرقية ولاستحداث محاصيل تكون مكملة للانتاج الاسرائيلي وتصدر إما لأوروبا أو يتم تصنيعها في المعامل الاسرائيلية[٢٨]. والصادرات عبر الجسور منعت انتاج الضفة الغربية من اغراق السوق الاسرائيلية أو أن يظل كاسداً، وجلبت عملات صعبة لتحسين الوضع المالي الاسرائيلي.

ويجري الآن تسويق حوالى ثلث الانتاج الزراعي للضفة الغربية في الأردن[٢٩]. والجسور مفتوحة باتجاه واحد فقط إذ لا يسمح بالاستيراد من الضفة الشرقية، والجسور المفتوحة هي القناة الاقتصادية للأردن والوطن العربي. في البداية كان أمل اسرائيل هو

---

(٢٦) Ryan, «Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundation of a New Imperialism,» p.13.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) *Jerusalem Post* (22 October 1967).

(٢٩) Ryan, Ibid., p.13.

استخدام هذه القناة لسلعها ولا تزال تداعبها الآمال لتحقيق النفاذ إلى أسواق واسعة في الأقطار المجاورة.

وبضوء تنامي أهمية الحصول على العملة الأجنبية للاقتصاد الاسرائيلي المريض، هنالك فوائد واضحة لتشجيع اسرائيل للمزيد من التنمية والتوسع للزراعة في الأراضي المحتلة. في الواقع، العكس هو ما تحقق، حيث أدت القيود إلى الركود. إن الزيادات المسجلة بالانتاج الزراعي تعود لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وليس التوسع. فمساحة الأرض الحقيقية التي تزرع في الضفة الغربية وغزة هي أقل الآن مما كانت عليه قبل حرب ١٩٦٧ (الجدول رقم (٥)). هنالك انخفاض أيضاً بعدد الأشخاص العاملين في الزراعة من ٦٩,٠٠٠ قبل الحرب الى ٢٢,٠٠٠ عام ١٩٨٣[٣٠].

جدول رقم (٥)

الدونمات المزروعة في الضفة الغربية، ١٩٦٦ - ١٩٨١

(آلاف الدونمات)

نوع الأرض	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨١
مروية	١٠٠	٥٧	٨٢	٨١	٨٣	٨٩	٩٢	٩٨
مطرية	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٤١	١٩٣٩	١٨٧٨	١٩٣١	١٨٥٩	١٩٠٩
المجموع	٢٠٨٠	٢٠٤٥	٢٠٢٣	٢٠٢٠	١٩٦١	٢٠٢٠	١٩٥١	٢٠٠٧

المصدر: Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p.13.

٤ ـ الميــــاه

بعد حرب عام ١٩٦٧ مباشرة، وضعت مصادر مياه المناطق المحتلة مجدداً تحت سيطرة الشركة الوطنية الاسرائيلية للمياه، «ميكوروت». ومنذ ذلك الحين، سمحت السلطات بحفر سبع آبار جديدة فقط لتجهيز مياه الشرب. وقد جفت اثنتا عشرة بئراً للري، وعدد آخر أصبح غير مفيد بسبب انخفاض مستوى المياه الجوفية وارتفاع الملوحة، خصوصاً في وادي الأردن. وصدرت رخصتان فقط للفلسطينيين لحفر آبار على أراضيهم لأغراض الري وواحدة فقط منها تنتج مياهاً يمكن استخدامها[٣١].

(٣٠) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1984,* p.762.

(٣١) رجا شحادة، الضفة الغربية وحكم القانون (رام الله: القانون في خدمة الانسان، ١٩٨٠)، ص ٦٦.

وأثناء الفترة ذاتها حفرت المستوطنات اليهودية على الأقل حوالى ١٧ بئراً: هـذه الآبار، وهي ٥ بالمائة من مجموع آبار الضفة الغربية، تسحب ١٤,١ مليون متر مكعب من المياه، ٣٠ بالمائة من مجموع مياه الضفة الغربية. ومجموع ٣١٤ بئراً فلسطينية تسحب ٣٣ مليون متر مكعب[٣٢]. إن اسرائيل تساعد نفسها بموارد الضفة الغربية الحيوية ـ المياه الجوفية في منطقة البزل الشرقية لوادي الأردن ـ في الوقت الذي تضع فيه قيوداً قاسية على استخدام المياه، وخصوصاً في المناطق ذات الطبقات الصخرية الغربية للفلسطينيين على أساس أن ذاك يهدد السلامة الصحية للمياه داخل اسرائيل. وآبار الري قد قننت. ووضعت غرامات قاسية على السكان الذين يتجاوزون الحدود التي وضعتها السلطات العسكرية. أما المستوطنات، فبعكس ذلك لا تقيد استعمالاتها لمياه الري (حتى لملء أحواض السباحة) في الوقت الذي تعاني فيه غالب القرى وحتى بعض المدن من نقص المياه الموسمية.

والقيود قاسية بصفة خاصة في المنطقة المروية من وادي الأردن. ففي بداية الاحتلال، حطم الجيش ١٤٠ مضخة مياه في قطاع غزة وعلى طول نهر الأردن وأغلق ٣٠,٠٠٠ دونم من الأرض الزراعية. في عام ١٩٧٩، قامت السلطات بهدم قناة الري بقرية الجفتليك. وفيما بعد، صودرت الأرض وجرى تهديم بيوت الفلاحين فيما حجبت مساحات أخرى عن الزراعة.

إن سياسات اسرائيل المائية هي المعوق الرئيسي لأي توسع أو تكثيف للانتاج في الضفة الغربية. وفي وادي الأردن تتضمن خطة شركة ميكوروت الاسرائيلية حفر ٣٦ بئراً حتى نهاية الثمانينات. وهذا يعني استخراج نصف المياه الجوفية المتاحة من أجل ٢٨ مستوطنة تأوي ٢٠٠٠ اسرائيلي.

وفي الوقت ذاته، فإن موارد عيش ١٤,٠٠٠ عربي في المنطقة مهددة بتضاؤل تجهيزات المياه[٣٣].

٥ ـ سياسة اسرائيل تجاه مشاريع التنمية في المناطق المحتلة

ان مؤشرات الخطط الاسرائيلية القصيرة والبعيدة المدى تتجسد بقراراتها المتعلقة بمشاريع التنمية. هذه القضية اجتذبت النقاش العام خلال السنوات القليلة الماضية بسبب التناقض بين السلطات العسكرية وعدد من المنظمات الطوعية الخاصة الامريكية حول المصادقة على تنفيذ مشاريع التنمية.

هناك ثماني منظمات طوعية خاصة لها برامج للتنمية وللرفاه الاجتماعي في الضفة الغربية

(٣٢) Joe Stork, «Water and Israel's Occupation Policy,» *MERIP Reports*, no.116 (1983), p.22.

(٣٣) المصدر نفسه، و Meron Benvenisti, «Interim Report no.1,» (Jerusalem, The West Bank Data Base Project), pp.20-21.

وغزة: لجنة الفرندز الامريكية، لجنة المينونايت المركزية، لجنة مساعدة لاجئي الشرق الأدنى الامريكية، صندوق التنمية الاجتماعية، الرعاية، مؤسسة العون الكاثوليكي، مجلس الأرض المسيحية المقدسة، والمؤسسة الامريكية لخدمات التعليم والتدريب. وكل من لجنة الفرندز الامريكية ولجنة المينونايت المركزية لا يقبل أموال الحكومة الامريكية. والبرامج تقترح عادة من قبل المؤسسات، أو من قبل الفلسطينيين، أو بالاشتراك. وكل مشروع تطويري يظل خاضعاً لمصادقة السلطات الاسرائيلية العسكرية.

٦ ـ دور الولايات المتحدة وأموال التنمية في المناطق المحتلة

أصبحت المساعدة الحكومية للولايات المتحدة للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مسألة هامة على المستوى السياسي المحلي والعالمي. هذا الاهتمام الذي ارتكز على ما كان سابقاً التزاماً امريكياً صغيراً مقدماً بطريقة غير مثيرة، أدى إلى وصف جديد لذلك الالتزام صدر عن جورج شولتز، وزير الخارجية الامريكية وفيما بعد نائب الرئيس جورج بوش، بأنه توجيه جديد للسياسة نحو تحسين نوعي لحياة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة[٣٤]. فالامريكيون متهمون بمشاركة اسرائيل والأردن بوضع سياسة للتسوية ويضخون المال من خلال الحكومتين في محاولة منهم لزيادة التأثير على السكان. وأعلن بوش في تموز/يوليو ١٩٨٦ في عمان بأن المساعدة الامريكية البالغة ٤,٥ ملايين دولار سترسل لأول مرة الى الضفة الغربية من خلال الحكومة الأردنية التي كانت أعلنت بالوقت ذاته تقريباً خطة التنمية الخمسية للمنطقة. هذا النوع من التنمية سيتكامل مع السياسة الاسرائيلية في السماح بالرفاه الفردي في الوقت الذي تمنع فيه بالقوة تطوير البنية التحتية. ولإعطاء صورة عن مقدار المساعدة الضئيلة التي يستلمها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، يجدر مقارنتها بالمساعدة الامريكية لاسرائيل (١٤ مليون دولار للفلسطينيين في السنة المالية ١٩٨٦ مقابل ٤ مليارات دولار لاسرائيل) وهكذا فالحكومة الامريكية تفتقد أي مصداقية تجاه التنمية الفلسطينية. بين السنة المالية ١٩٧٥ حيث صادق الكونغرس على البرنامج، وعام ١٩٨٤، خصص للفلسطينيين ٥١,٦ مليون دولار. وبالفترة ذاتها قدمت الحكومة الامريكية لاسرائيل ما مجموعه ٢٤,٣ مليار دولار كمنح وقروض بفوائد منخفضة. بكلمات أخرى، مقابل كل دولار واحد قدم كمساعدة للفلسطينيين، استلمت اسرائيل ٤٧٦ دولاراً[٣٥].

٧ ـ مشاريع التنمية للمنظمات الطوعية الامريكية الخاصة وسياسة اسرائيل

قبل اعلان بوش، كانت كل المساعدة الامريكية للفلسطينيين تتدفق عبر ست منظمات طوعية امريكية خاصة تقبل أموال الحكومة الامريكية، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات

---

(٣٤) Meron Benvenisti, *U.S. Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977-1983), Palestinians Sector* (Jerusalem: The West Bank Data Base Projects, 1984), p.1.

(٣٥) *Washington Post* (16 December 1984), p.A25.

الأدوات المباشرة الممكنة لسياسة الحكومة الامريكية. ولا تمارس الحكومة الامريكية أي ضغط على السلطات العسكرية الاسرائيلية للمصادقة على المشاريع، بل انها تترك المؤسسات تتفاوض وحدها. ان «الاتجاه الجديد» بالسياسة الامريكية نحو «تحسين نوعية الحياة» الذي تقوم به اسرائيل، لا يختلف كما يقال كثيراً عن أنماط التنمية، فكلاهما لصالح السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وإن تحليل ما تقدمت به تلك المنظمات الى السلطات الاسرائيلية العسكرية من مشاريع التنمية من أجل المصادقة عليها يقدم صورة أوضح عن السياسة الاسرائيلية في المنطقة وعن كيفية استخدام الأموال الامريكية.

ثلاث منظمات تخصص أموالها لمشاريع التنمية هي لجنة الشرق الأدنى لمساعدة اللاجئين وصندوق التنمية الاجتماعية ومؤسسة العون الكاثوليكي، فيما تهتم كل من المؤسسة الامريكية لخدمات التعليم والتدريب ومجلس الأراضي المسيحية المقدسة ومؤسسة الرعاية، بأنشطة التعليم. ويمكن تقسيم عمل هذه المؤسسات بثلاثة حقول رئيسية: مشاريع التنمية التي تنتج دخلاً في الصناعة والزراعة، الخدمات الاجتماعية والتعليمية والخيرية، والأشغال العامة مثل المياه والمجاري وشبكات الكهرباء وتعبيد الطرق الفرعية.

جدول رقم (٦)

المشاريع الامريكية في الضفة الغربية، ١٩٧٧ - ١٩٨٣

(نسب مئوية)

نوع المشروع	المشاريع المقترحة	الميزانية المقترحة
التنمية الاقتصادية	٣٣,٨	٤٥,٨
الاجتماعية والتعليمية	٣٦,٣	٢٧,٢
الأشغال العامة	٢٩,٩	٢٧,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: Meron Benvenisti, *U.S. Government Funded Projects in the West Bank and the Gaza Strip (1977-1983), Palestinians Sector* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1984), p.7.

يوضح الجدول رقم (٦) الأهمية النسبية التي أعطتها المؤسسات لكل حقل بمعايير الميزانيات وعدد المشاريع. ويقارن الجدول (٧) عدد المشاريع المقدمة مع تلك التي صادقت عليها السلطات الاسرائيلية. إن أفضلية الأشغال العامة على التنمية الاقتصادية واضحة[٣٦].

إن تحليل بنفنيستي التفصيلي لـ ٣٥٨ مشروعاً، كان قد خصص لها ٦٦ مليون دولار

(٣٦) Benvenisti, Ibid., p.7.

جدول رقم (٧)

المشاريع المقدمة والمنفذة

(نسب مئوية)

نوع المشروع	المقدمة من قبل المنظمة		المنفذة فعلياً	
	المشروع	الميزانية	المشروع	الميزانية
التنمية الاقتصادية	٣٣,٨	٤٥,٨	٢٢,٧	٢٩,٤
الاجتماعية والتعليمية	٣٦,٣	٢٧,٢	٣٦,١	٢٦,٦
الأشغال العامة	٢٩,٩	٢٧,٠	٤١,٢	٤٤,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٢.

قدمتها الحكومة الامريكية من خلال ست منظمات طوعية خاصة التي قدمت للسلطات الاسرائيلية من أجل المصادقة عليها، يوضح أن:

أ ـ ثلث المشاريع المقدمة و٤٥,٨ بالمائة من الميزانية المقترحة كانت في حقل التنمية الاقتصادية، وأكثر من ثلث المقترحات و٢٧,٢ بالمائة من الموازنات كانت اجتماعية وتعليمية وخيرية، ما يقارب ٣٠ بالمائة من المشاريع و٢٧ بالمائة من الموازنات كانت قد خصصت للأشغال العامة المتعلقة بالاستهلاك.

ب ـ كان التدخل الاسرائيلي قد سبب تحولاً رئيسياً في تخصيصات المشاريع والموازنات. إن السلطات العسكرية الاسرائيلية لا تصادق على مشاريع التنمية بل تشجع الأشغال العامة. وكنتيجة لذلك فإن حصة مشاريع الأشغال العامة المتعلقة بالاستهلاك التي نفذت فعلياً بلغت ٤٤ بالمائة. أما نسبة الموازنة المخصصة فعلياً لمشاريع التنمية الاقتصادية، فقد خفضت من حوالى نصف البرنامج إلى أقل من الثلث.

ج ـ إن التدخل الاسرائيلي قرر تأكيد المنظمات الطوعية الخاصة على استخدام المساعدة الاقتصادية الامريكية للمناطق المحتلة من أجل تنفيذ السياسة الاقتصادية الاسرائيلية (مع اذعان الحكومة الامريكية) التي تشجع الرفاه الفردي وتعوق التنمية الاقتصادية الجماعية. هذه السياسات الاقتصادية هي مكونات هامة في السيطرة على سكان معادين. إن اعاقة التنمية لقطاعات اقتصادية حيوية ومستقلة يجبر السكان لأن يصبحوا أكثر اعتماداً على اسرائيل أو على الأردن. واستمرار الرفاه الفردي يعمل في العادة ضد التنظيم الجماعي الفعّال وضد متابعة الأهداف الجماعية. بكلمة أخرى، فالمساهمة الفعلية للمساعدة الامريكية في الضفة الغربية وغزة هي دعم وتقوية برنامج التسوية الذي تتبعه اسرائيل إلى جانب تخفيف أعبائها من

نفقات معينة. (في الواقع، قدر ما تأخذه اسرائيل بشكل ضرائب على أجور العمال ورسوم التسهيلات... الخ. بمقدار ثلاث إلى أربع مرات ما تنفقه على الخدمات المقدمة للفلسطينيين في المناطق المحتلة).

وبغض النظر عن الحجم الضئيل لبرامج التنمية التي تقوم بها المنظمات الطوعية الخاصة الامريكية، فإن العسكريين الاسرائيليين يستهدفون السيطرة. يجيب الجنرال بن عليزار، العسكري الاسرائيلي المسؤول عن المصادقة على المشاريع، حين دعي للتعليق على بعض المشاريع «اني لا أفضل الإجابة بالتحديد... أنا أريد إعطاءكم الاستراتيجية العامة... لا منظمة طوعية لها الاستقلال للقيام بما ترغب به في هذا الجزء من العالم. هذا هو المكان حيث يوجد قانون ونظام، وهذا هو المكان حيث توجد ادارة»[٣٧]. وفي رد فعله تجاه بعض المقترحات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية كان ضابط اسرائيلي آخر في الإدارة العسكرية للضفة الغربية أكثر وضوحاً حين قال «لماذا ندعم مدناً مثل حلحول والظاهرية حيث تشيع الاضطرابات وتتعرض قواتنا للهجوم؟»[٣٨].

واكتشف رجال الأعمال في الضفة الغربية وغزة أن نصيبهم في الحصول على الموافقة لمشاريع التنمية أقل حتى من ذلك الذي تحصل عليه المنظمات التطوعية. وترفض اسرائيل المقترحات التي تتعلق حتى باستصلاح الأرض. أما المشاريع المرفوضة الأخرى فتضم: معملاً للاسمنت قرب الخليل ومعملاً للدهان في نابلس وتوسيع وتحديث المطاحن في الخليل. وحسب السبب الذي يعطيه ضابط اسرائيلي لرفض معمل الدهان في نابلس، يقول «لماذا نجيز بناء مصنع في نابلس في الوقت الذي تعمل فيه المصانع الاسرائيلية للدهان بأقل من سعتها الكاملة؟»[٣٩].

والحقيقة التي تكمن خلف الموافقة على بعض المشاريع في أحد الأمكنة ولمجموعة معينة، في الوقت الذي رفضت فيه مشاريع مشابهة في أمكنة أخرى، هو كون الاعتبارات السياسية ذات أهمية بالنسبة لموافقة أو رفض سلطات الاحتلال لمشاريع التنمية للفلسطينيين. فالأشخاص الذين يطلبون الموافقة يجب أن يكونوا مقبولين سياسياً من قبل السلطات. فعلى سبيل المثال، حين حاولت اسرائيل دعم روابط القرى كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية في أوائل الثمانينات، سمحت لأعضاء الروابط بتوزيع ترخيصات لاقامة الطرق والبناء والمخازن والمساكن وغير ذلك.

خلاصـــة

يقول وزير الدفاع الاسرائيلي اسحاق رابين في جوابه على طلب حركة الحقوق المدنية الاسرائيلية رفع القيود عن التنمية في المناطق المحتلة: «لن تكون هناك تنمية في المناطق المحتلة تبادر بها حكومة اسرائيل، ولن تعطي رخصاً لتوسيع الزراعة والصناعة هناك التي قد تنافس الدولة الاسرائيلية»[٤٠].

---

(٣٧) *New York Times* (3 October 1980).

(٣٨) *Haartze* (13 April 1984).

(٣٩) مقابلة مع ظافر المصري، رئيس غرفة التجارة في نابلس (١٩ آب/اغسطس ١٩٨٥).

(٤٠) *Jerusalem Post* (15 February 1985).

فاسرائيل، كبقية القوى الاستعمارية، تربح كثيراً من المناطق التي تحتلها في الحرب. والمناطق المحتلة أصبحت أسواقاً للسلع المصنعة الاسرائيلية. يحتل الجيش الاسرائيلي الأرض ويستغل المواد الأولية والعمل ويفرض الضرائب على الفلسطينيين الخاضعين عسكرياً والمقموعين سياسياً والتابعين اقتصادياً. والسياسات الاسرائيلية تصمم للمحافظة على هذا الوضع. وعملياً، مراكز السكان الفلسطينيين مقيدة، فتوسيع حدود المدن والقصبات مقيد بدرجة قاسية، حيث يجبر السكان على السكن بمناطق مكتظة. ويسمح بالنمو الافقي للمستوطنات فقط التي خططت لتطوّق مراكز السكان الفلسطينيين.

والقمع السياسي واضح. فالعصابات المسلحة من المستوطنين تطوف شوارع المدن الكبرى في المناطق المحتلة، يدعمها ويحميها الجيش الاسرائيلي. والعقوبات الجماعية والاعتقالات دون محاكمة شيء مألوف... اغلاق المدارس والجامعات بأوامر عسكرية يحدث تكراراً، وتوضع المدن تحت حظر التجول، وتفرض الإقامة الجبرية وتهدم المنازل، والتهجير بالقوة والابعاد، تلك هي معايير السياسة الاسرائيلية، كما أن الرقابة شائعة. تلك هي وجوه برنامج (الحياة النوعية) الاسرائيلي.

ان السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة التي تقوم على استمرار الاستعمار وعدم التطوير والتنمية لن تنتج السلام، حتى وإن تحقق الاستسلام مؤقتاً بدعم من الولايات المتحدة. لقد وضع الكونغرس الامريكي أهدافه في تخصيص المساعدة للفلسطينيين بهذه الطريقة: «إن رغبة الكونغرس لدعم البرامج وتوسيع المؤسسات في المناطق المحتلة للضفة الغربية وقطاع غزة هي للمساعدة في اقامة الدعائم الضرورية للمحافظة على السلام»[٤١]. وأبلغ القنصل العام الامريكي في القدس، موريس درايبر، في اجتماع في معهد ترومان بالجامعة العبرية في تموز/يوليو ١٩٨٦ بأن المساعدة الامريكية ستأتي إذا ما تحققت خطوات باتجاه الحكم الذاتي... منقوض أو باتجاه الكونفدرالية مع الأردن. إن السياسة الامريكية الجديدة لتشجيع المشاريع الخاصة يجب أن ينظر إليها كتخفيف أو نفي التأكيد على بناء المؤسسة الأهلية التي قد تعطي للفلسطينيين بعض السيطرة على تخطيط وتطوير مستقبلهم، وهو الهدف الوطني الفلسطيني الذي حاربته السياسة الاقتصادية الاسرائيلية خلال العقدين الماضيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

قال منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة في نيسان/ابريل ١٩٨٥ إن اسرائيل ستسمح بالأموال الامريكية الحكومية والخاصة التي قد تبلغ ٦٠٠ مليون دولار من أجل تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات القليلة القادمة، ولكن فقط إذا لم تتناقض مع المصالح الاقتصادية والأمنية الاسرائيلية. وستوقف الأموال، كما يقول، إذا ما ترافقت مع «زيادة الاضطرابات في المناطق»، والمؤسسات التي ستستخدم أموالها في نشاطات ضد اسرائيل لن يسمح لها بالمساهمة.

---

(٤١) Benvenisti, *U.S. Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977-1983), Palestinians Sector*, p.3.

بالنسبة إلى أولئك الفلسطينيين الظامئين لأي نوع من التنمية، مهما كان الثمن السياسي، يبدو المستقبل القريب سهل القيادة. أما أولئك الفلسطينيون الذين يستهدفون تقرير المصير وانهاء دورة الاستغلال في يد أولئك الذين يسيطرون على اتجاه التنمية الاقتصادية، فعليهم أن يتوقعوا تكثيفاً لذلك النوع من القمع السياسي الذي بات يعنيه تعبير «الحياة النوعية» في عام ١٩٨٦.

الفصل السّابع

سياسات التنمية الزراعيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غـزّة

هشام عورتاني(*)

مقدمـــة

استقطبت التغيرات التي حدثت في زراعة الضفة الغربية وقطاع غزة انتباهاً خاصاً منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧. ويثير هذا الاهتمام جزئياً أهمية الزراعة في الاقتصاد المحلي، إذ انها تساهم بـ ٢٠ ـ ٣٠ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي للمناطق المحتلة، واستخدامها لقسم كبير من القوة العاملة. وللتنمية الزراعية أيضاً تأثير حساس على مسألة الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال. ولكن بالإضافة لكل ذلك فإن للزراعة في المناطق المحتلة أهمية خاصة بسبب اتصالها مع الموارد الأرضية والمائية التي تمثل جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ويزيد من أهمية الزراعة علاوة على ذلك أثرها الجذري على العلاقات التجارية للمناطق المحتلة مع اسرائيل والأردن. وكلا القطرين يضع سياسات حماية قوية على الاستيراد، خصوصاً فيما يتعلق بالانتاج الزراعي.

ستتقصى هذه الدراسة ديناميات التغير في الزراعة، معطية انتباهاً خاصاً للخلفية السياسية وتشعبات ما قد يبدو أنه تحولات اقتصادية ـ اجتماعية اعتيادية. وعلى الرغم من أن أغلب المعلومات الاحصائية المستخدمة في هذه الدراسة تتعلق بالضفة الغربية، إلا أن النتائج المستخلصة والتوصيات الموضوعة تنطبق الى حد بعيد على قطاع غزة.

أولاً: الدخل من الزراعة

تختلف قيمة الانتاج الزراعي في الضفة الغربية بدرجة كبيرة من سنة لأخرى. ويعود ذلك للتقلبات الدورية الحادة في محصول الزيتون والحبوب، حيث ان هذه الفروع هي ذات

(*) أستاذ مساعد في الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس.

حساسية بالغة للتغيرات الكبيرة في مستويات سقوط المطر. ويتأثر الدخل الزراعي أيضاً بتذبذبات الاسعار العنيفة التي ميزت الأسواق المحلية في المناطق المحتلة.

يوضح الجدول رقم (١) أن معدل قيمة الدخل الناتج من الزراعة بلغ خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ حوالى ١٨٦ مليون دولار امريكي سنوياً، أي ما يساوي ٢٥,٤ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي و ١٨,٥ بالمائة من الانتاج القومي الاجمالي. وعلى الرغم من أن ذلك هو أقل مما هو شائع في البلدان النامية، فإن حصة الزراعة من الانتاج المحلي الاجمالي للضفة الغربية هي أعلى من الأردن (٦ بالمائة) واسرائيل (٥ بالمائة).

جدول رقم (١)

الدخل من الزراعة في الضفة الغربية، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤

الدخل من الزراعة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل
بالدولار (مليون)	٢١٦	١٩٤	١٤٨	١٨٦
الناتج المحلي الاجمالي(*)				
ـ بملايين الدولارات	٧٢٢	٧٣٨	٧٤١	٧٣٤
ـ حصة الزراعة (نسبة مئوية)	٢٩,٩	٢٦,٣	٢٠,٠	٢٥,٤
الناتج القومي الاجمالي(*)				
ـ بملايين الدولارات	٩٨٨	١٠٣٧	٩٩٦	١٠٠٧
ـ حصة الزراعة (نسبة مئوية)	٢١,٩	١٨,٧	١٤,٩	١٨,٥
ـ معدل الشاقل (بالدولار)	٢٤,٤٠٥	٥٦,٣٦	٢٩٢,٤٥	—

(*) بأسعار عوامل الانتاج والأسعار الجارية.

المصدر: Central Bureau of Statistics: *Statistical Abstract of Israel, 1986* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1986), pp.691, and 241; *Statistical Abstract of Israel, 1985* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1985), p.254, and *Statistical Abstract of Israel, 1984* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1984), p.251.

يتبين من تحليل الدخل الزراعي للضفة الغربية حسب المصدر (على أساس معدل ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥) بأن الأشجار المثمرة تساهم بـ ٢٨ بالمائة من مجموع الدخل (الجدول رقم (٢)). والزيتون هو الفرع الأهم في الزراعة حيث يبلغ معدل حصته ٩ بالمائة من الدخل و ٤٢ بالمائة من مجموع الأراضي المزروعة. أما الحمضيات والعنب فهي أيضاً ذات أهمية كبيرة باعتبارها سلعاً تصديرية رئيسية. وتساهم المحاصيل الخضرية بـ ٢٠ بالمائة من الدخل الزراعي، كما أن حصتها في الصادرات الزراعية هي عالية أيضاً.

لقد تطور القطاع الحيواني بشكل ملموس خلال سنوات الاحتلال. فقد ارتفعت

مساهمته في الدخل الزراعي من ٣٠ بالمائة في بداية السبعينات إلى ٤٦ بالمائة في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ . وتشكل الزيادة في انتاج الاغنام والدواجن الجزء الأكبر من هذا الارتفاع .

جدول رقم (٢)

مكونات الدخل الزراعي (ملايين الدولارات)

الانتـــاج	معدل ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥	النسبة المئوية
المحاصيل ـ الاجمالي	١٠٦,٤	٥١,٩
المحاصيل الحقلية	٨,٦	٤,٢
الخضار والبطيخ	٤١,٤	٢٠,٢
الزيتون	١٨,٥	٩,٠
الحمضيات	١٣,٥	٦,٦
الفواكه الأخرى	٢٤,٤	١١,٩
الانتاج الحيواني	٩٤,٧	٤٦,٢
الاستثمار في البساتين الجديدة	٣,٩	١,٩
المجموع الاجمالي	٢٠٥	١٠٠

المصدر: احتسبت، من: Ibid., *1985*, Table 28/27, p.713.

ثانياً: المساحة المزروعة

تقدر مساحة الضفة الغربية بـ ٥,٥٧٢ كيلومتراً (قطاع غزة ٣٦٢ كيلومتراً مربعاً). ويمكن تصنيف هذه المساحة بمعايير الاستعمال الزراعى كما يلي: الزراعة الفعلية ٢٠٠٠ كيلومتر مربع، مراعي ١,٧٤٥ كيلومتراً مربعاً، استعمالات أخرى ١,٧٧٢ كيلومتراً مربعاً[1]. وبالواقع فإن نسبة الأرض المزروعة فعلياً (٣٦ بالمائة) هي مرتفعة نسبياً إذا أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة الصخرية للأرض ونسبة الانحدار المفرطة. ويتبين من المسح الجوي الذي أجري عام ١٩٨٦ بأن ١٠ بالمائة فقط من أراضي الضفة الغربية هي مناسبة للري و٢٣ بالمائة فقط يمكن استعمالها للزراعة المطرية[2].

يتضح من هذه الأرقام ومن الملاحظات الميدانية أن المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية وصلوا عملياً إلى الحدود الممكنة لمساحة الأرض التي يمكن زراعتها ضمن الشروط الطبيعية والاقتصادية القائمة. وبالتالي فإنه إذا كان هنالك رغبة بالتوسع في الرقعة المزروعة،

(١) David Kahan, *Agriculture and Water in the West Bank and Gaza, 1977-83* (Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1984), p.20.

(٢) تقرير لدائرة الزراعة (غير منشور).

ربما لأسباب سياسية، فإنه لن يكون ذلك ممكناً بحسب معايير اقتصادية بحتة بسبب ارتفاع كلفة استصلاح الأراضي ذات النوعية المتدنية (٥٠ ـ ١٢٠ دولاراً للدونم)، كما أن هوامش الربح التي يمكن الحصول عليها من الزراعة في مثل هذه الأراضي هي حالياً منخفضة إلى مستوى يقل عن العائد الدارج على الاستثمارات. وبالتالي فإنه إذا ما كانت الزراعة الموسعة هي هدف مرغوب، ربما لأسباب قومية، فإنه يجب تقديم الدعم الكافي لمالكي الأرض من الأنواع الحدية. ومثل هذا الاجراء ليس اجراء غير عادي إذ كان أساساً للسياسة الصهيونية فيما يتعلق بالأرض، ليس أثناء سنوات الصراع الأولى من أجل حيازة الأرض فقط بل حتى الآن حيث لا يزال المزارعون مدعومين بمساعدات كبيرة من أجل استمرارهم بالعمل.

ويجب أن يلاحظ بهذا الصدد أن عدداً من المنظمات الطوعية العاملة في الضفة الغربية قدم الدعم لعدد كبير نسبياً من مشاريع الاستصلاح في أراضٍ هامشية، وتتم زراعة هذه الأرض عادة بأشجار مثمرة، وأهمها الزيتون. ولا شك أن حصول أصحاب الأرض على بعض الدعم المالي كان من الأسباب الرئيسية لنجاح مشاريع الاستصلاح هذه.

ثالثاً: الميـــاه

تحظى الضفة الغربية بموارد مائية وافرة بالمقارنة مع باقي دول الشرق الأوسط. وقد قدر أن ٦٨ بالمائة من مساحتها تحظى بمعدل سنوي من الأمطار يزيد على ٣٠٠ ملليمتر، وهو المستوى الذي يحدد عتبة الجفاف. ويقدر الاحتياطي القابل للاستعمال من المياه بحوالى ٨٠٠ مليون متر مكعب[٣]. ويتسرب حوالى ثلثي هذه الكمية إلى الأحواض المائية الجوفية التي تنساب متجهة إلى المناطق الساحلية. ويقدر بأن الضفة الغربية تزود اسرائيل من خلال هذه الأحواض بحوالى ثلث استهلاكها السنوي من المياه والمقدر بـ ١٩٢٠ مليون متر مكعب. وبالرغم من أن الضفة الغربية غنية نسبياً بمصادر المياه، إلا أن السكان العرب يستهلكون ١٠٠ ـ ١١٠ مليون متر مكعب فقط بالسنة، أي ما يعادل ٥ بالمائة من الاستهلاك الاسرائيلي السنوي. ويمكن أخذ فكرة واضحة عن الفجوة الواسعة في استهلاك المياه بين اسرائيل والضفة الغربية وأوجه الاستهلاك الرئيسية من الجدول رقم (٣).

ان المصادر الرئيسية للمياه في الضفة الغربية هي الآبار الارتوازية والينابيع. ويوجد حوالى ٣١٠ آبار عربية تضخ حوالى ٣٥ ـ ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً، كما يوجد ٣٠٠ نبع تنتج ٥٠ ـ ٦٠ مليون متر مكعب اضافي. ويتجمع في آبار الجمع السطحية حوالى ٦ ملايين متر مكعب سنوياً[٤].

---

(٣) *West Bank Hydrology* (London: Rofe and Raffety Consulting Engineers, 1965), p.15.

(٤) هشام عورتاني، السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة (القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨٠)، ص ١٠.

جدول رقم (٣)

استهلاك المياه في اسرائيل والضفة الغربية، ١٩٨٥

(مليون متر مكعب)

قطاعات الاستهلاك	اسرائيل	الضفة الغربية
الزراعة	١,٣٨٩	٨٠
الصناعة	١٠٩	٥
الاستهلاك المنزلي	٤٢٢	٢٠
المجموع	١,٩٢٠	١٠٥
حصة الفرد الواحد (متر مكعب)	٤٥٠	١٣١

المصادر Ibid., *1986* p.8.,

وهشام عورتاني، السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة (القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨٠)، ص ١٠.

استقطبت سياسات استعمال المياه في الضفة الغربية اهتماماً واسعاً خلال سنوات الاحتلال. فقد وضعت اسرائيل عملياً سقفاً لكمية المياه التي يستخدمها السكان العرب، خصوصاً المستخرجة من الآبار العميقة، وذلك في الوقت الذي تحاول فيه استغلال أكبر جزء من احتياطي المياه في الضفة الغربية. وقد قامت شركة ميكوروت للمياه منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن بحفر ما لا يقل عن ٣٤ بئراً تبلغ طاقتها الانتاجية ٣٠ ـ ٤٥ مليون متر مكعب، وهذه الكمية تزيد على ثلثي كمية المياه التي تضخها الآبار العربية مجتمعة، وعددها ٣١٠ آبار[٥]، وتسيطر اسرائيل على استعمال المواطنين العرب للمياه من خلال سلسلة من السياسات والأوامر العسكرية التي تنطوي، مثلاً، على عدم اصدار رخص لحفر آبار جديدة، ووضع سقف متدن لكميات المياه المسموح بضخها، واعاقة جميع الجهود الهادفة لزيادة كفاءة استخدام المياه السطحية.

هنالك آثار سلبية جسيمة للسياسات المائية التي تطبقها اسرائيل في المناطق المحتلة. فهذه السياسات تعوق كثيراً من التوسع الاضافي في مساحة الأرض المرويّة، التي تقدر بحوالى ٥ بالمائة فقط من اجمالي المساحة المزروعة، في مقابل ٤٥ بالمائة في اسرائيل. وكما هو متوقع فقد نجم عن الاعتماد الزائد للزراعة على الري من مياه الأمطار ارتفاع كبير في الأخطار التي يتحملها المنتجون، كما انخفضت الربحية الى مستويات متدنية. وهذا يؤكد تراجع الدور الاقتصادي للزراعة، سواء بمعيار طاقة الاستخدام أو من حيث مساهمتها بالانتاج المحلي الاجمالي.

---

(٥) تم الحصول على هذه المعلومات من مقابلات خاصة مع باحثين اسرائيليين في القدس. فالسلطات الاسرائيلية لا تنشر احصاءات رسمية حول استخدام المياه في المناطق المحتلة.

لقد اضطر المزارعون في الضفة الغربية لاتخاذ اجراءات عديدة بهدف التكيّف مع المستوى المنخفض لكميات المياه المتاحة لهم. ومن أهم الوسائل التي استخدمت لهذا الغرض استعمال أساليب الري الحديثة ذات الكفاءة العالية في نقل وتوزيع المياه. ولكن بالاضافة لذلك فقد حصل في بعض السنوات انخفاض في المساحة المزروعة تحت الري، ليس بسبب نقص المياه بل بسبب الانخفاض الكبير في الربحية، وينطبق ذلك بشكل خاص على مزارع الخضار التي كانت تروى بالطرق التقليدية.

رابعاً: العمالة في الزراعة

لقد انخفضت العمالة في الزراعة بشكل كبير ومستمر منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وأصبح هذا في الواقع أحد أهم التحولات في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الاحتلال. ويتبين من المعطيات الاحصائية أن عدد العاملين في هذا القطاع، سواء لحسابهم أو بأجر، قد انخفض من ٤٩,٢٠٠ في سنة ١٩٦٩ الى ٢٨,٣٠٠ في سنة ١٩٨٥، أي أن عددهم انخفض بنسبة ٤٢ بالمائة (٣٩ بالمائة في قطاع غزة). ومن الناحية النسبية فقد انخفضت نسبة العاملين في زراعة الضفة الغربية من ٤٥ بالمائة من مجموع العاملين في سنة ١٩٦٩ إلى ١٩ بالمائة عام ١٩٨٤ (الجدول رقم (٤)). وكان الانخفاض في قطاع غزة شديداً أيضاً.

جدول رقم (٤)
الاستخدام في الزراعة (بالآلاف)

السنة / المنطقة	١٩٦٩			١٩٨٥		
	مجموع الاستخدام	الاستخدام في الزراعة(*)	النسبة المئوية	مجموع الاستخدام	الاستخدام في الزراعة(*)	النسبة المئوية
الضفة الغربية	١٠٩,٩	٤٩,٢	٤٤,٨	١٥١,٣	٢٨,٣	١٨,٧
قطاع غزة	٥٢,٩	١٧,٥	٣٣,١	٩٠,٦	١٠,٦	٩,٧
المجموع	١٦٣,٨	٦٦,٧	٤٠,٧	٢٤٠,٩	٣٨,٩	١٦,٢

(*) فقط في الأراضي المحتلة.

المصدر: Central Bureau of Statistics: *Statistical Abstract of Israel, 1971* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1971), p.634, and Ibid., *1986,* p.705.

ان انخفاض العمالة في الزراعة أصبح ظاهرة معروفة بالنسبة إلى غالبية بلدان العالم الثالث، وهو محصلة لعوامل عديدة أهمها الاستخدام المكثف للآلات، وزيادة الطاقة الاستيعابية من الأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولكن لهذه الظاهرة في

المنـاطق المحتلة سبباً اضـافياً، إذ ان تـرك العـمال للزراعـة يعـود بـالـدرجـة الأولى إلى الانتـاج الرئيسي، مما دفـع العديـد من المزارعـين للحد من عـدد العاملين بـأجر لـديهم. ومن ناحيـة أخرى فقد تسبب ارتفاع مستويـات وكلفة المعيشـة في المجتمعات الـريفية (والحضريـة طبعاً) بحفـز المواطنـين، بمن فيهم المزارعـون، للبحث عن مصادر اضـافية أو بـديلة عن العمل في الزراعة.

ان جـوهر القضيـة فيما يتعلق بـالربحيـة يرتبط بـالخلل الـذي طـرأ عـلى نـظام تسعـير مـدخلات الانتـاج والمنتوجـات الزراعيـة ذاتها بشكـل معاكس لمصلحـة المـزارعـين. فكلفـة المـدخلات الـرئيسية، كـأجور العـمال والحراثـة الحيوانيـة ومياه الـري، ارتفعت بـين ٥ و١٨ ضعفاً، وذلك في الوقت الذي ارتفعت فيـه أسعار المنتـوجات الـرئيسية، مثـل زيت الزيتـون والـبرتقال، بـين ٢ و٣ أضعاف. وقـد نجم هذا الخلل في هيكـل الاسعار بشكـل رئيسي من الادخال غير المقيد للمنتوجات الزراعية الاسرائيلية المدعومـة إلى أسواق المنـاطق المحتلة، كما سنرى فيما بعد.

إن نتائج انخفاض الاستخدام في الزراعة خطيرة جداً. ففي الـوقت الذي تـتزايد فيـه البطالة في المناطق المحتلة فإننا نلاحظ تحولاً لأعداد كبـيرة من المزارعـين والعمال الـزراعيين الى عمال مأجورين في قطاعات أخرى، وبشكل خاص في اسرائيـل. وهكذا فبـدلاً من المساعـدة على التخفيف من مشكلة البطالة فإن التحولات التي طرأت على العمالـة الزراعيـة قد جعلت هـذه المشكلة أكثر حـدة. وبالتـالي فإن وقف النـزيف العمالي من الـزراعة، بـل حتى محـاولـة التوسع في العمالة الزراعية، يعتبر من الأولويات الرئيسية بالنسبة لاقتصاد المناطق الفلسطينيـة المحتلة.

خامساً: التجارة والتسويق

طـرأت بعد الاحتـلال تحولات جـذرية عـلى أوضاع الأسـواق المحلية وشروط التبـادل التجـاري للمنـاطق المحتلة مـع البلدان الأخـرى. فقـد كـان لمنتجي الضفـة الغـربيـة حتى حزيران/يونيو ١٩٦٧ الحرية التامة في شحن منتوجاتهم إلى أسـواق الضفة الشرقيـة، ومن ثم كان يتم شحن نسبة كبـيرة من تلك الصادرات إلى الأقـطار العربيـة المجاورة دون صعـوبات جوهرية. وبالطبع فقـد ساعـدت القيود التي كـانت تفرضهـا السلطات الأردنية عـلى استيراد المنتوجات الزراعية على تطور بعض الفروع الانتاجية التي تتميز بجـدوى اقتصاديـة مقبولـة، كالحمضيات والخضار والدواجن والمواشي.

تم بعد وقوع الاحتلال مباشرة فتح الأسواق المحليـة أمام المنتـوجات الاسرائيليـة دونما أية شروط، وبالمقابل خضـع تدفق السلع العـربية إلى اسرائيـل لقيود مشـددة بحيث تتم هذه العملية بحسب ما يحقق المصالح الاسرائيليـة بالـدرجة الأولى. وقـد نجم عن هذه السيـاسة التجـارية الكـولونيـالية أن أصبحت أسـواق المناطق المحتلة في المـرتبة الثـانية في الاهميـة بعد الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة الى الصادرات الاسرائيلية. ويقدر بأن صادرات اسرائيـل

للضفة والقطاع (بما في ذلك القدس العربية) وصلت في سنة ١٩٨٦ إلى ٩١٧ مليون دولار (الجدول رقم (٥))، ويعادل ذلك ١٥ بالمائة من مجموع صادرات اسرائيل اذا استثنينا منها الأسلحة والألماس. لهذا فليس من المستغرب أن تسعى اسرائيل بشتى الطرق إلى أن تحافظ بل أن تعمق مكتسباتها الكولونيالية في المناطق المحتلة.

يمكن أخذ فكرة واضحة عن محصلة التحولات التي طرأت بالنسبة الى شروط التبادل التجاري للمناطق المحتلة من الجدول رقم (٥). ويتبين من هذا الجدول أن الضفة الغربية وقطاع غزة يحصلان على ٩٠ بالمائة من مستورداتها من اسرائيل، وأنهما يصدران للأخيرة ٦٨ بالمائة من صادراتهما. وتعاني المناطق المحتلة من عجز ضخم في ميزانها التجاري مع اسرائيل، بلغت قيمته في سنة ١٩٨٦، ٥٢٠ مليون دولار (يشمل ذلك العجز تجارة القدس العربية مع اسرائيل).

جدول رقم (٥)
خلاصة التجارة الدولية للضفة والقطاع في عام ١٩٨٥
(ملايين الدولارات)

الصادرات والواردات	اسرائيل	الأردن	أقطار أخرى	المجموع
الواردات من:				
الضفة الغربية(*)	٣٣٩,٥	٨,٧	٣٨,٣	٣٨٦,٥
قطاع غزة	٢٥٨,٥	٠,٠	٢٢,٩	٢٨١,٤
المجموع	٥٩٨,٠	٨,٧	٦١,٢	٦٦٧,٩
الصادرات إلى:				
الضفة الغربية(*)	٩٦,١	٦٩,٣	١,٠	١٦٦,٤
قطاع غزة	٩٦,١	١٦,١	٤,٧	١١٦,٩
المجموع	١٩٢,٢	٨٥,٤	٥,٧	٢٨٣,٣

(*) باستثناء القدس الشرقية، الذي يبلغ عدد سكانها خمس سكان الضفة الغربية.

المصدر: Ibid., *1986*, p.693.

١ ـ ديناميات التجارة الزراعية

يشير التحليل السلعي لتجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل أن ١٥ بالمائة من السلع التي تستوردها هذه المناطق من اسرائيل هي من المنتوجات الزراعية. وتعاني المناطق المحتلة من عجز ملموس في تجارتها الزراعية مع اسرائيل، بلغت قيمته ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦. ويقدر بأن معدل كمية الخضار والفواكه الاسرائيلية التي تدخل سنوياً للضفة والقطاع هي

بحدود ١٠٠ ألف طن[٦]، ويعادل ذلك حوالى ٢٥ بالمائة من الاستهلاك الكلي فيهما من هـذه السلع بل ان حصة المنتـوجات الاسرائيلية ترتفع بالنسبة الى بعض السلع، مثل منتـوجات الألبان والبيض ولحم الدجاج والحبوب، إلى أكثر من ٥٠ بالمائة من الطلب المحلي، وجـوهر المشكلة من هـذه الناحيـة هو أن المنتجين الاسرائيليين يتمتعـون بميزات كبيرة بالمقارنة مـع المنتجين الفلسطينيين، تتراوح من ميزات الحجم الكبير إلى الدعم المالي المباشر. وبالتـالي فقد أدت هـذه المواجهـة غير المتكـافئة إلى تـراجع نسبي ملمـوس في بعض الفروع الانتـاجية في المناطق المحتلة، مثل الألبان والدواجن والحمضيات. ولا شك أن هذا الوضـع يمثل التهـديد الأكثر جدية لمستقبل الزراعة في تلك المناطق.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن حجم تجـارة المناطق المحتلة مـع الأردن بلغ حوالى ١٠ بالمائة فقط من حجم تجارتها مع اسرائيل، كما أن اتجـاه التجارة مـع الأردن هو مختلف تمـاماً، حيث تتمتع الضفة والقـطاع بفائض يبلغ حـوالى ٨٠ مليون دولار. ومن الأسبـاب الرئيسيـة لهذا الفائض القيود التي تفرضها اسرائيل على الاستيراد من الأردن.

ويوضح الجدول رقم (٦) ان المعدل السنـوي لقيمة الصـادرات من المناطق المحتلة الى

جدول رقم (٦)

صادرات المناطق المحتلة الى الأردن (معدل الأعوام، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥)

نوع السلعة	آلاف الدولارات	النسبة المئوية
مجموع السلع الزراعية	٦٣,٢٢٧	٦٤,٢
زيت الزيتون	٢٦,٩٥٠	٢٧,٤
الحمضيات	١٧,٨٥٠	١٨,١
أخرى	١٨,٤٢٧	١٨,٧
مجموع السلع الصناعية	٣٥,١٧٣	٣٥,٨
السمنة	١٧,٦٧١	١٨,٠
الصابون	٣,٥٤٢	٣,٦
الحجارة والرخام	١٠,٦٢٩	١٠,٨
أخرى	٣,٣٣١	٣,٤
معدل القيمة	١٠١,٤ مليون دولار	

المصـادر: Ibid., *1985*, and Central Bureau of Statistics, «Judaea , Samaria and Gaza Area,» *Administered Territories Statistics Quarterly*, vol.7, no.2 (1985), p.6-13.

(٦) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1986* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1986).

الأردن بلغ خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ حوالى ١٠١ مليون دولار، وأن ٦٤ بالمائة من كل الصادرات هي من المنتوجات الزراعية.

يخضع تدفق منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة الى الأردن لسياسات توضع من قبل لجنة أردنية على مستوى رفيع وبالتنسيق مع مسؤولين في مكتب المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية. وتستند هذه السياسة إلى القواعد والأسس التالية:

أ ـ بذل كل جهد ممكن لتجنب دخول منتوجات من منشأ اسرائيلي، وقد تم وضع عدة اجراءات فعالة عملية لتحقيق هذا الهدف.

ب ـ السماح بدخول ما لا يزيد عن ٥٠ بالمائة من الانتاج المحلي للسلع التصديرية في الضفة الغربية، وذلك على افتراض أن يتم استهلاك الجزء الأكبر من الانتاج في الأسواق المحلية. ولا يأخذ هذا الافتراض على ما يبدو بعين الاعتبار الحقيقة الواضحة من أن اسرائيل تقذف فائض منتوجاتها للمناطق المحتلة بأسعار تقل في بعض الأحيان عن سعر التكلفة.

ج ـ يتم تحديد الانتاجية للمزروعات التصديرية بموجب تعليمات من المسؤولين الأردنيين، وفي الغالب بمعدلات تقل كثيراً عن الانتاجية الفعلية. لذا فإن نسبة الكمية المسموح بدخولها تقل في معظم الأحيان عن النسبة المحددة رسمياً وهي ٥٠ بالمائة من الانتاج.

د ـ يتم وضع جدول زمني بدخول المنتوجات من المناطق المحتلة بحيث لا يتسبب ذلك بانعكاسات سلبية على المنتجين في الضفة الشرقية.

هـ ـ يسمح بدخول الحمضيات من قطاع غزة حسب الأسس نفسها تقريباً المذكورة أعلاه. ويسمح في بعض الأحيان بدخول كميات محدودة من الجوافا والتمور، ولكن لا يسمح بدخول الخضار من قطاع غزة، على افتراض أن الكمية المنتجة هي قليلة ويمكن استهلاكها محلياً، علماً بأن انتاج الخضار في القطاع قد ارتفع بشكل كبير في الأعوام العشرة الأخيرة (١٠٦ آلاف طن في سنة ١٩٨٦).

و ـ حدد عدد الشاحنات المسموح لها بدخول الضفة الشرقية بـ ٤٠٠ شاحنة فقط جميعها كانت تعمل قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد خلق هذا التحديد مشكلات جدية للمصدرين في مواسم الانتاج، إذ أدى إلى ارتفاع غير عادي في كلفة الشحن. وتتراوح الكلفة في الوقت الحاضر بين حوالى ١٥٠ ديناراً و٣٥٠ ديناراً للشحنة الواحدة (١٠ ـ ١٢ طناً)، وكما هو واضح فإن كلفة كهذه تقلل كثيراً من القدرة التنافسية لمنتجي المناطق المحتلة.

وعلى الرغم من القيود السالفة الذكر فقد استمر تدفق المنتوجات الزراعية من الضفة والقطاع خلال السبعينات بصورة مرضية نسبياً. ولا شك أن ذلك كان أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على تطوير بعض الفروع الزراعية المكثفة في الداخل، كما ساعد من الناحية الأخرى على مواجهة الطلب المتزايد في الأردن خلال تلك الفترة على الخضار والفواكه.

بدأ المصدرون في المناطق المحتلة بمواجهة مشاكل متزايدة في تصدير منتوجاتهم عبر

الجسور منذ عام ١٩٧٩. فقد أدت الحرب العراقية - الايرانية الى اغلاق السوق الايرانية أمام الحمضيات الفلسطينية، علماً أن ذلك السوق كان يستوعب حوالى نصف الصادرات من الحمضيات. وتلا ذلك انخفاض مفاجىء في كمية الصادرات الزراعية إلى سوريا والعراق، وإن كان لأسباب مختلفة. ومما زاد من صعوبة التصدير عبر الجسور حصول زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي في الأردن ذاته، مما دفع بالسلطات الأردنية لاتباع سياسات تستهدف حماية الانتاج المحلي. وقد كانت المحصلة النهائية لكل هذه التطورات حصول انخفاض ملموس في حجم الصادرات الزراعية الى الأردن، حيث انخفضت من ٢٢٥,٠٠٠ طن في سنة ١٩٨٤ إلى ١٦٤,٠٠٠ طن في سنة ١٩٨٦[٧].

٢ - الميزات النسبية في أسواق التصدير

يرتبط مستقبل تصدير المنتوجات الزراعية من المناطق المحتلة الى الأسواق العربية بقدرة المنتجين على امتلاك ميزات نسبية كافية لأن تسمح لهم بالدخول الى هذه الأسواق التي تتميز بدرجة عالية من التنافس. فحتى سنوات قليلة خلت كان انتاج الفواكه والخضار في تلك الأقطار بمستوى يقل كثيراً عن الاستهلاك المحلي. الأمر الذي أعطى فرصاً واسعة للمنتجين الفلسطينيين وغيرهم. اضافة الى ذلك فقد كانت الانتاجية في المناطق المحتلة، خصوصاً بالنسبة الى الأنماط الزراعية المكثفة، أعلى بكثير مما في الأردن والبلدان العربية المجاورة.

إلا أن الوضع بدأ يتغير في غير صالح منتجي المناطق المحتلة منذ نهاية السبعينات، الأمر الذي أدى الى تقويض الميزات النسبية للمنتوجات الفلسطينية في أسواق التصدير التقليدية. وقد شملت هذه التحولات ما يلي:

أ - ارتفع بحدة الانتاج المحلي من الخضار والفواكه في غالبية البلدان العربية المجاورة، خصوصاً في الأردن والسعودية، وذلك الى الدرجة التي لم تعد هذه البلدان تعاني من عجز في منتوجات رئيسية كالبندورة والباذنجان والخيار، بل هنالك الآن شكاوى من فوائض مزمنة ودعوات لتقليص الانتاج من بعض السلع في هذه الأقطار. ويتبين من الجدول رقم (٧) أن مجموع الانتاج لمحاصيل الخضار ارتفع بالأردن بنسبة ٦٣ بالمائة ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٠، وفي عام ١٩٨٢ كان الانتاج ٢,٦ مرة أعلى من الانتاج في الضفة الغربية، ويزيد مرتين عن مجموع انتاج الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب - حصل خلال الأعوام العشرين الماضية ارتفاع ملموس في الانتاجية الزراعية في البلدان العربية المجاورة، وخصوصاً في الأردن، مما لم يترك ميزة ملموسة للمزارعين في الأراضي المحتلة. ومهما ظل هنالك من فرق طفيف في الانتاجية فإنه لا يوازي التكاليف الاضافية التي يتحملها المصدرون بسبب القيود المطبقة حالياً، خاصة بالنسبة إلى تكاليف الشحن.

---

(٧) الأوضاع المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عمان: اللجنة المشتركة والجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٥)، ص ١٠٨.

جدول رقم (٧)

الانتاج المقارن للخضار (آلاف الأطنان)

الخضـــــار	الأردن		الضفة الغربية	قطاع غزة
	١٩٧٠	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢
البندورة	١٣٧,٤	١٩٥,٣	٧٠,٥	١٦,٥
الباذنجان	٢١,١	٤٥,٠	٢٥,١	٦,٦
الخيار	٦,٨	٥٩,٠	١٠,٦	١٥,٥
البطيخ	٢٢,٨	٤٥,٠	٢٥,٨	١,٨
المجموع	١٨٨,١	٣٤٤,٣	١٣٢,٠	٤٠,٤

المصـادر: بسام السـاكت، **الاقتصاد الاردني** (عـمان: مؤسسة عبـد الحميد شـومان، ١٩٨٤)، ص ٣٦، والنشرة **الاحصائية للضفة الغربية وقطاع غزة** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٢)، ص ٩٠ - ٩١.

ج - يشكل الارتفاع المستمر في أسعار المدخلات المستخدمة في الزراعة مشاكل اضـافية للمزارعين في الأراضي المحتلة. ففي اسرائيل والأردن تكون بعض عنـاصر الكلفة الأسـاسية مدعومة بدرجة كبيرة. فمياه الري، على سبيل المثال، تصل للمنتجـين في وادي شرق الأردن بسعر ٣ فلوس لكل متر مكعب، وفي اسرائيل بسعر يبلغ ٢٠ فلساً لكـل متر مكعب. وتقـل هذه الأسعار كثيراً عن السعر الدارج في معظم مناطق الزراعة المكثفة في الضفة الغربية، وهو حوالى ١٠٠ فلس للمتر المكعب. ولما كانت الـزراعات المكثفـة بحاجـة لـ ٦٠٠ - ١٠٠٠ متر مكعب لكل دونم فإن ذلك يظهر بوضوح الفرق الكبـير في كلفة الـري لدى المنتجـين في كل من الأردن واسرائيل والضفة الغربية.

د - إن نوعية منتوجات رئيسية معينة مثل العنب والحمضيات، أصبحت لا تتـوافق مع الارتفاع الذي طرأ على مستويات النوعية المرغوبـة في الأسواق الاستهـلاكية المترفة في الأردن وبلدان الخليج. وقد نجم عن ذلك ميزات نسبية للمصدرين من أقطار أخرى لديهم منتوجـات ذات نوعية عالية.

إن المشكلات والاختناقـات السابقـة هي عميقة الجـذور ولا يمكن حلها بسهـولة عـلى المـدى القصير. ومـا لم يقم المنتجون في المنـاطق المحتلة بخطوات فعـالة لتصحيـح النـواقص المتعلقة بكل هـذه العقبات فـإن مشكلاتهم التسـويقية ستصبـح أكثر سـوءاً وسيشهد الانتـاج الزراعي تدهوراً حاداً. لكن من الممكن تجنب نتائج كهذه، كما سنرى في مكان آخر من هذه الورقة.

سادساً: التمويل الزراعي

تطورت مصادر التمويل الزراعي في الضفة الغربية قبل الاحتلال بحيث أصبحت ترتكز على بعض الأجهزة المتخصصة. فالقروض المتوسطة وطويلة الأجل كانت تقدمها مؤسسة الاقراض الزراعي من خلال فروعها الأربعة في الضفة، في حين كانت فروع الاتحاد التعاوني الأردني المركزي تقدم للمزارعين القروض الانتاجية القصيرة الأجل من خلال الجمعيات التعاونية التي ينتسبون اليها. وبالاضافة لذلك فقد اشتملت مصادر الاقراض على وسطاء التسويق وتجار المواد الزراعية الذين كانوا في العادة يقدمون القروض للمزارعين على شكل تسهيلات بالدفع تستمر غالباً حتى نهاية الموسم. كما لعبت البنوك التجارية دوراً مهماً في تمويل أنواع معينة من النشاطات الزراعية. وبشكل عام فقد بلغت المديونية الاجمالية للقطاع الزراعي في أيار/مايو ١٩٦٧ حوالى ١١ مليون دولار، يعود حوالى نصفها لمؤسسة الاقراض الزراعي[٨].

أجبرت جميع مؤسسات الاقراض الرسمية والأهلية على اغلاق فروعها في الأراضي المحتلة بعد الاحتلال مباشرة في حزيران/يونيو ١٩٦٧. ولم يتوافر خلال العشر سنوات التي تلت ذلك أي مصدر مؤسسي للاقتراض باستثناء البرنامج الصغير الذي تبنته السلطات العسكرية في أوائل السبعينات والذي لم يكن له فعالية تذكر بسبب الشبهات السياسية التي تحوم حوله. وعلى كل حال فقد توقف هذا المشروع منذ منتصف السبعينات دون أن يترك أثراً يذكر. لذا فقد قام المزارعون في تلك الأثناء بتغطية احتياجاتهم التمويلية من وفوراتهم الذاتية ومن خلال التسهيلات التي كان يقدمها تجار المواد الزراعية ووسطاء التسويق. ويمكن القول بأن تلك المصادر كانت تسد حاجات المزارعين من القروض قصيرة الأجل حتى منتصف السبعينات.

لكن الأوضاع التمويلية في المناطق المحتلة أخذت تزداد ضيقاً منذ أواخر السبعينات عندما اشتد الركود الاقتصادي في اسرائيل وارتفعت نسبة التضخم وتراجعت القيمة التبادلية للعملة الاسرائيلية لمعدلات قياسية. وقد نجم عن ذلك أن لجأ المقرضون من القطاع الخاص إلى الحد قدر المستطاع من العمليات التي تتضمن تقديم القروض النقدية أو العينية لكي يتجنبوا أية خسائر ناجمة عن انخفاض سعر التبادل غير المنتظم للعملة الاسرائيلية. ونظراً للتذبذب الحاد في الربحية وارتفاع المخاطر في العمل الزراعي فقد أبدى كثير من المزارعين ورجال الاعمال تحفظاً من الاقتراض، أو حتى بالنسبة لاستثمار مدخراتهم في الانتاج الزراعي الا بالمستوى الذي لا بد منه.

اتخذ حزب الليكود الحاكم بعد تسلمه السلطة في عام ١٩٧٧ اجراءات أكثر تشدداً حيال الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، كما أدت سياسته الاقتصادية لتفاقم حاد في

---

(٨) هشام عورتاني، «التنمية الزراعية في الضفة الغربية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة برادفورد، ١٩٨٢)، ص ١٦١.

الركود الاقتصادي وتآكل سريع في قيمة العملة الاسرائيلية. وكان لهذه التطورات مضاعفات بعيدة الأثر على الأسواق المالية في المناطق المحتلة. فقد فرضت سلطات الحكم العسكري قيوداً شديدة على دخول الأموال من الخارج، وبالتالي أصبحت ندرة التمويل أحد أهم العوامل التي تعوق تطور الزراعة منذ نهاية السبعينات.

حدث على هذه الخلفية تطوران هامان فيما يتعلق بمصادر التمويل، الأول هو تأسيس اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة؛ والثاني هو حصول زيادة مفاجئة في النشاطات التي تمارسها المنظمات الطوعية الخاصة.

١ ـ اللجنة المشتركة والزراعة

أسست اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة بموجب قرار اتخذه مؤتمر القمة العربي في بغداد سنة ١٩٧٨، وابتدأت اللجنة نشاطها في عام ١٩٧٩ بهدف تقديم الدعم المالي اللازم لتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد نص قرار القمة العربية المتعلق بهذا الموضوع على تخصيص ١٥٠ مليون دولار سنوياً لهذا الغرض. ويتبين من مراجعة سجل عمل اللجنة المشتركة في المجال الزراعي خلال السنوات الست التي مارست فيها عملها بشكل نشط (١٩٧٩ ـ ١٩٨٥) بأن منجزاتها كانت أقل بكثير من التوقعات التي كانت تراود مؤسسي اللجنة، أو مواطني المناطق المحتلة الذين أسست اللجنة من أجلهم، بل ان سجل اللجنة في القطاع الزراعي هو أحد أهم اخفاقاتها. ومن المؤشرات الدالة على ذلك ما يلي:

أ ـ تلقت اللجنة خلال الفترة المذكورة أعلاه حوالى ٣٠٠ مليون دولار فقط من أصل المبلغ الذي تعهدت بدفعه البلدان العربية الموقعة على قرار تأسيس اللجنة، والذي يصل إلى ٩٠٠ مليون دولار لست سنوات.

ب ـ أنفقت اللجنة المشتركة حتى نهاية عام ١٩٨٤ حوالى ٣١ مليون دولار على القطاع الزراعي، أي ما يعادل ٨,٧ بالمائة فقط من اجمالي الأموال التي صرفتها[٩].

ج ـ تميزت السياسات التنفيذية التي اتبعتها اللجنة بتميز واضح لصالح الأغنياء وأصحاب النفوذ. واضافة الى ذلك فقد كانت الاجراءات العلمية التي يتطلبها صرف قرض بقيمة تبلغ بالمعدل ٢٠٠٠ دولار تتطلب من المقترض كلفة قد تزيد عن ٣٠٠ دولار تشتمل أساساً على تكاليف السفر لعمان مرتين أو أكثر، وكذلك كلفة اعداد الوثائق الثبوتية المطلوبة. ولا شك أن هذه الاجراءات كانت تشكل عائقاً فعالاً أمام الغالبية العظمى من المقترضين المحتملين[١٠].

---

(٩) الأوضاع المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص ١٠٨.

(١٠) يقوم المقترضون المحظوظون بحوالى ثلاث سفرات الى عمان قبل حصولهم على القرض، ويدفعون على قروضهم فائدة بمعدل ٢ بالمائة سنوياً. وحوالى ثلاثة أرباع الذين يقدمون طلبات لا يحصلون على قروض.

٢ ـ المنظمات الطوعية الخاصة والزراعة

هنالك تباين كبير بين المنظمات الطوعية العاملة في المناطق المحتلة من حيث سجل عملها في القطاع الزراعي. ومما يذكر أن العدد الاجمالي لهذه المنظمات قد يزيد في الواقع عن ٤٠ منظمة. إلا أن المنظمات التي تمارس نشاطات ملموسة في القطاع الزراعي هي خمس فقط، وهي: جمعية المانونانيت المركزية، ومؤسسة أنيرا، وجمعية التنمية الاجتماعية، ومؤسسة الاغاثة الكاثوليكية وبرنامج الانماء التابع للأمم المتحدة. ولجميع هذه المنظمات مكاتب محلية موجودة في القدس العربية. ولكن بالاضافة إلى ذلك يوجد بعض المنظمات الأخرى ذات الاهتمام بالزراعة التي لا يوجد لها مكاتب في الداخل، ومن أهم هذه المنظمات مؤسسة التعاون.

لكل من المنظمات السالفة الذكر أهدافها ومصادر تمويلها الخاصة وارتباطاتها المؤسسية المتميزة. وبالتالي سيكون من الصعب ومجافياً للدقة أن يتم اعطاء تقويم عام لنشاطاتها. ومع ذلك من الممكن التعرف على بعض السمات العامة التي يمكن ملاحظتها بدرجات مختلفة لدى جميع المنظمات الطوعية:

أ ـ بغض النظر عن انتماءاتها السياسية وأهدافها الضمنية فإنه يتوجب تثمين اهتمام المنظمات الطوعية وجهودها الرامية لايقاف التدهور في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي. ويجب الاشارة إلى أن جهودها في هذا المجال ابتدأت قبل أن تتأسس اللجنة المشتركة بقرار من مؤتمر القمة العربي ببغداد في سنة ١٩٧٨.

ب ـ بلغ حجم المساعدات التي قدمتها جميع المنظمات الخاصة في المجالات الزراعية لغاية نهاية سنة ١٩٨٣ بمعدل ٩,٠ مليون دولار في السنة، ويقل هذا المبلغ كثيراً عما هو لازم لتطوير قطاع اقتصادي أساسي حرم من مصادر الاقراض منذ سنة ١٩٦٧. وكان ذلك سبباً رئيسياً لضآلة الأثر الذي تركته نشاطات المنظمات الطوعية في المجال الزراعي، وذلك رغم بعض النجاحات الموضعية.

ج ـ أثارت الكيفية التي قامت بها المنظمات بتوزيع مخصصاتها على مجالات العمل المختلفة جدالاً مريراً في الأوساط الفلسطينية المعنية بتنمية المناطق المحتلة. فحتى سنة ١٩٨٣ كان هنالك تركيز زائد على المجالات الصحية والخدمات الاجتماعية والاشغال العامة، مع اعطاء اهتمام هامشي للمشاريع المتعلقة بالقاعدة الاقتصادية المحلية، خاصة في المجالات الزراعية. ويتبين من دراسة تحليلية لميرون بنفنيستي تتعلق بثلاث من المنظمات الرئيسية التي تتلقى تمويلها من الحكومة الامريكية ان نسبة المشاريع التي قدمتها تلك الجمعيات في المجالات الاقتصادية بلغت ثلث عدد مشاريعها الاجمالية، وكانت حصة تلك المشاريع ٤٥,٨ بالمائة فقط من مجموع المخصصات[١١].

---

(١١) Meron Benvenisti, *U.S. Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977-1983), Palestinians Sector* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1984), p.7.

د ـ لجأت المنظمات الطوعية في غالب الأحيان للتعامل مع المزارعين من خلال الجمعيات والمؤسسات العامة، علماً بأنه لدى معظم المنظمات الطوعية الامكانات الادارية للتعامل بكفاءة مع المزارعين على مستوى القاعدة المحلية. وهناك شعور لدى الكثير من الفعاليات السياسية والاقتصادية بأن طريقة عمل الجمعيات الطوعية كانت تستهدف بشكل مقصود أو غير مقصود تطوير قيادات محلية «معتدلة» تأمل في أن تكون منافسة أو بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

هـ ـ ان التنسيق بين المنظمات الطوعية والخبراء المحليين كان على مستوى منخفض بالنسبة الى تقويم الأولويات للمشاريع المطلوبة. وفي كثير من الأحيان يتم القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية بطريقة شكلية ومن قبل خبراء زائرين ودون ابداء حساسية كافية لوجهات النظر المحلية التي قد تكون مخالفة للمشروع المقترح. ولا شك أن ذلك هو من أهم أسباب الارتفاع الملموس في نسبة فشل المشاريع التي تتبناها الجمعيات الطوعية في المجالات الزراعية.

و ـ لجأت بعض المنظمات الطوعية لاقامة أجهزة ادارية خاصة بها تحتوي على عدد كبير نسبياً من الموظفين، مبررة ذلك برغبتها في توسيع ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها. لكن سياسة كهذه قد تؤدي بشكل غير مباشر إلى اعاقة الجهود الهادفة لخلق أجهزة وطنية متخصصة للتعامل مع القطاع الزراعي.

ز ـ تؤدي العلاقات القائمة بين المنظمات الطوعية والسلطات الاسرائيلية لانعكاسات سلبية بعيدة الأثر على جميع نشاطاتها وتؤثر كثيراً على صورتها لدى الرأي العام في أوساط الشعب الفلسطيني. إذ تنص التعليمات الاسرائيلية على أن تقوم جميع المنظمات الطوعية، وبشكل خاص تلك التي تدعمها الحكومة الامريكية، بتقديم اقتراحات المشاريع للسلطات الاسرائيلية المختصة قبل المباشرة بتنفيذها. وكما هو متوقع فإن لهذه السلطات تصورات قد تكون مختلفة تماماً عن تلك التي لدى المواطنين الفلسطينيين أو العاملين في الجمعيات الطوعية. وبعد مداولات ومساومات مطولة تقوم السلطات الاسرائيلية بالموافقة على بعض هذه المشاريع وترفض نسبة كبيرة منها كما قدمت في صورتها الأولية، وتطلب تعديل بعضها بحسب ما تراه مناسباً وتجمد الرد على عدد كبير منها. وقد كان سجل الموافقات منخفضاً جداً بعد استلام الليكود للسلطة، اذ يتبين من دراسة بنفنيستي أن ٤٠ بالمائة من المشاريع المقدمة في المجالات الزراعية وافقت عليها السلطات الاسرائيلية، وكانت نسبة الموافقة ٣٣,٣ بالمائة بالنسبة للمشاريع الصناعية. أما بالنسبة لمشاريع الخدمات العامة (مياه، مجاري طرق، عيادات) فقد كانت نسبة الموافقة ١٠٠ بالمائة لأن مشاريع كهذه ترفع عن السلطات الاسرائيلية المسؤوليات القانونية المترتبة عليها فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية في المناطق المحتلة[١٢].

---

(١٢) المصدر نفسه.

ح ـ ختاماً، يجب الاشارة إلى أن أي تقويم واقعي لنشاطات الجمعيات الطوعية واللجنة المشتركة على حد سواء لا يمكن أن يتجاهل التأثيرات النفسية والاجتماعية التي نجمت عن سياسات تقديم الهبات التي اتبعتها تلك المؤسسات. إذ ان هذه السياسات لم تساعد على حل مشكلة نقص مصادر التمويل التي تعانيها المنشآت الاقتصادية في المناطق المحتلة بل على العكس فإنها زادت من الصعوبات التي تواجه تلك المنشآت. فمن المؤكد أن تقديم الهبات وأشكال الدعم المجانية لعدد معين من الأفراد والجماعات سيؤدي إلى خلل في قوى السوق وسيعمل على الابقاء على مستوى متدن من الكفاءة لدى المنشآت الاقتصادية التي تتلقى دعماً كهذا. ومن ناحية أخرى يجب الاشارة أيضاً للآثار السلبية على بيئة التنمية والناجمة عن الاشاعات والشكوك التي رافقت عمليات تقديم الهبات لبعض الأفراد والمؤسسات دون غيرها.

سابعاً: التعليم الزراعي والبحث العلمي

وضعت دائرة الزراعة في الضفة الغربية تحت سلطة الحكم العسكري بعد وقوع الاحتلال الاسرائيلي مباشرة، وأنيطت مسؤولية هذه الدائرة بضابط قيادة متخصص منح بموجب أمر عسكري من قائد الضفة الغربية جميع الصلاحيات التي كان يتمتع بها وزير الزراعة بحسب التشريعات الأردنية. وأما المهام التنفيذية المتعلقة بهذا الجهاز فقد تركت للموظفين العرب العاملين في المكاتب اللوائية الستة التابعة لهذه الدائرة. ويعمل في كل من هذه المكاتب بحدود ستة مرشدين زراعيين، بالاضافة الى موظف اسرائيلي يقوم بمهام «التنسيق» بين المكتب والمسؤولين في القيادة و«الادارة المدنية».

لعبت دائرة الزراعة خلال السنوات الخمس أو الست الأولى من الاحتلال دوراً نشطاً في تحديث الزراعة في المناطق المحتلة. فقد تم تعيين عدد كبير نسبياً من الموظفين الجدد وأجري العديد من المشاهدات الزراعية وقدمت بعض القروض للمزارعين بشروط تشجيعية وفوق كل ذلك فقد كانت الظروف التسويقية المتاحة للمزارعين مشجعة بشكل ملحوظ. ونتيجة لهذه التحولات وغيرها فقد تم تحقيق انجازات ملموسة في مجال تحديث وسائل الانتاج الزراعي وحصل نمو كبير في بعض الفروع الزراعية.

لم يستمر الاهتمام الرسمي بتطوير القطاع الزراعي في المناطق المحتلة لفترة طويلة حيث بدأت السلطات المسؤولة باستبدال السياسات التشجيعية باجراءات تستهدف الحد من نمو الزراعة ومحاولة توجيه تطورها في الاتجاهات التي تخدم بالدرجة الأولى المصالح الاسرائيلية. وكانت الدوافع وراء هذا التحول في بداية الأمر هي رغبة السلطات في اختصار نفقاتها في المناطق المحتلة بسبب الضائقة الاقتصادية في اسرائيل، ورغبتها في فتح المجال أمام المنتوجات الاسرائيلية لكي تحتل أكبر جزء ممكن من الأسواق المحلية.

إلا أن الدافع الرئيسي للموقف الاسرائيلي المعادي للقطاع الزراعي في المناطق المحتلة

تـابع الى حـد بعيد من الأطـماع الاسرائيليـة المتـناميـة في الأراضي الفلسـطينيـة المحتلة، التي أخـذت تـظهـر بشكـل جـلي منـذ أواسط السبعينـات. وعـلى هـذا الأسـاس فـإن السلطات الاسرائيلية أصبحت تشعر بأن تحقيق الهدف المركزي لاسرائيل في الابتلاع أو الضم التدريجي للمنـاطق المحتلة سيصبح أكـثر سهولـة عند تقليـل مساحـة الأرض التي يزرعهـا المـواطنـون العرب، خاصة بالأشجار، وعندما يتم تحديد موارد المياه المتاحة للمزارعين العرب. واضـافة الى ذلـك فإن انكـماش الزراعـة سيؤدي لتناقص في عـدد العاملين في هـذا القـطاع مما يمهـد الطريق لهجرة العديد منهم للخارج بحثاً عن العمل، أو التوجه للعمل في اسرائيل.

اتخذت التراجعات في موقف اسرائيـل ازاء الزراعـة في المناطق المحتلة أشكـالاً عديـدة وعميقة الأثر. وفيما يلي وصف لبعض التحولات التي لجأت لها السلطات الاسرائيلية لتحقيق أهدافها المتعلقة بهذا القطاع.

١ ـ تم اجراء تخفيض كبير في ميزانية دائرة الزراعة خلال سنوات السبعينات. ويتبـين من الجدول رقم (٨) أن الميزانية التطويرية للدائـرة قد انخفضت (بـأسعار ثـابتة) من ٩٤ مليـون شـاقل في عـام ١٩٦٨/١٩٦٩ إلى ١١ مليـون شـاقـل في عـام ١٩٨٠/١٩٨١. كـما حصـل انخفـاض مماثـل في ميزانيـة البحث العلمي، في حين بقيت ميـزانية النفقـات الادارية ثـابتـة نسبيـاً. ومن النتائـج العملية التي تـرتبت على ذلـك أن مخصصـات الارشـاد والتـدريب، في ميزانية العام ١٩٨١/١٩٨٢ بلغت ٠,٥ بالمائة من الانفاق الاجمالي للدائـرة، علماً بأن حصـة التكاليف الادارية وصلت الى ٩٥,٦ بالمائة من الميزانية.

جدول رقم (٨)

موازنة الحكومة العسكرية للزراعة

(ملايين الشاقلات الاسرائيلية بأسعار، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١)

السنـة	التنمية	البحث	جارية
١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	٩٤,٥	—	٢٣,٠
١٩٧١ ـ ١٩٧٢	٤٩,١	١,١٦٦	٢٣,٠
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	٢٨,٠	٠,٥٨٥	٢٠,٦
١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	١٦,٠	٠,٣١٨	٢٠,٦
١٩٨٠ ـ ١٩٨١	١١,٠	٠,٠٧٥	٢٣,١

المصـدر: نقلاً عن: David Kahan, *Agriculture and Water in the West Bank and Gaza, 1977-83* (Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1984), p.55.

٢ ـ خفض عدد العاملين في دائرة الزراعة الى حوالى النصف، إذ تم تخفيض عـددهم من

٤٥٠ موظفاً في سنة ١٩٧٦ إلى ٢٢٩ في سنة ١٩٨٤[١٣]. وبالطبع فقد أسفر تخفيض كهذا عن تقلص شديد في حجم الخدمات التي تقدمها تلك الدائرة. ومن الجدير بالذكر أن هذا التخفيض تم بطرق قسرية متنوعة، مثل اغلاق بعض الأقسام (كالحراج والبحث العلمي) واقالة بعض الموظفين أو اجبارهم على الاستقالة. وبالطبع فقد خلقت هذه الاجراءات جواً من الذعر في صفوف العاملين في الدائرة بحيث انصب اهتمامهم الأساسي على الاحتفاظ بوظائفهم لا على القيام بخدمة المزارعين.

٣ ـ تم تقليص الخدمات الارشادية التي تقدمها الدائرة الى مستوى متدن جداً. ويعود ذلك ليس فقط للتراجع الحاد في المخصصات المتوافرة لهذا الغرض بل للتعليمات التي يصدرها المسؤولون الكبار في الدائرة أيضاً، إذ تحث هذه التعليمات المرشدين على تقليص أيام العمل الميدانية ومزاولة أعمالهم في مكاتبهم قدر المستطاع، خاصة بالنسبة لفروع زراعية تعتبرها القيادة غير مرغوب بها، اما لأغراض سياسية (كزراعة الزيتون والأشجار المثمرة) أو اقتصادية (كمشاريع الدواجن والألبان).

٤ ـ كان التراجع في خدمات دائرة الزراعة على أشده بالنسبة للبحث العلمي، فقد تم منذ السنوات الأولى للاحتلال تفكيك جهاز البحث العلمي الذي كان قائماً عشية الاحتلال، بحجة عدم الحاجة له ما دام يمكن الاستعانة بأجهزة البحث العلمي الاسرائيلية الأكثر تطوراً. وبالاضافة لفرض التبعية العلمية على مناطق هي ليست جزءاً من اسرائيل، فإن هذه السياسة لا تأخذ بعين الاعتبار أن المناطق المحتلة تعاني من بعض المشكلات الزراعية المتميزة التي لا يوجد لدى مراكز البحث العلمي الاسرائيلية اهتمام كبير فيها، مثل أنماط الزراعة البعلية في الأراضي الجبلية.

٥ ـ حصل خلال سنوات الاحتلال انهيار شبه كامل بجهاز التعليم الزراعي، فحتى سنة ١٩٨٦ لم يسمح لأي من الجامعات المحلية بانشاء كلية للزراعة رغم التوسع الكبير في حجم التعليم العالي في المناطق المحتلة. وكان هذا أحد العوامل المهمة التي حالت دون امتهان الخريجين للزراعة على نطاق واسع، مما أدى لاستمرار التخلف الواضح في المستوى التعليمي للعاملين في هذا القطاع، وذلك رغم الارتفاع الحاد في اعداد الخريجين.

ثامناً: الجمعيات التعاونية

نشأت الحركة التعاونية في الضفة الغربية أثناء الانتداب البريطاني في فلسطين، واستمرت بالتطور بسرعة ملموسة أثناء العهد الأردني من سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٦٧. ويقدر بأنه كان في نهاية عام ١٩٦٦، ١٧٦ جمعية تعاونية زراعية تضم حوالى ٩٠٠٠

(١٣) Kahan, *Agriculture and Water in the West Bank and Gaza, 1977-83*, p.51,
وكذلك من خلال اتصالات شخصية.

عضـو[١٤]. إلا أن غالبيـة هذه الجمعيـات (١٤٣ جمعية) كـانت عبـارة عن مؤسسـات تسليف مجمدة منذ سنوات عديدة. وأما الجمعيات المتبقية (٣٣ جمعيـة) فقد كـانت تعاني من مشـاكل اداريـة وتنظيميـة معقدة لم تفسـح لها المجـال لكي تلعب دوراً هامـاً في تطور زراعـة الضفـة الغربية.

أمرت السلطات الاسرائيلية بعد الاحتلال بتجميد نشاطـات الفروع الثـلاثة للمنـظمة التعاونية الاردنية، ولكنها لم تقم باغلاق هذه الفروع كما فعلت بالنسبة إلى مؤسسات التمويل الحكـومية والأهليـة. ومن الناحيـة المقابلة نصحت الجهـات المسؤولة في عـمان بأن لا تمـارس الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية نشاطات تمويلية حتى اشعار آخر. ولكن مـوقف كل من السلطات الاسرائيلية والاردنية والفلسطينية ازاء الحركة التعـاونية بـدأ يأخـذ شكلاً آخـر منذ عـام ١٩٧٦. فقد تـوصل ممثلو الحكـومة الأردنيـة ومنظمـة التحريـر في اللجنة المشـتركـة الى الاستنتاج بأنه في غياب الأجهزة التنموية المتخصصة فإنه يمكن استخـدام الجمعيات التعـاونية لأغراض تقديم الدعم وادارة عملية التنمية في القطاع الزراعي. وبالفعـل فقد قـامت اللجنة المشـتركة فيـما بعد بتقـديم الجزء الأكـبر من مخصصات الـدعم للقـطاع الـزراعي من خـلال الجمعيات التعاونية.

ومن الناحية المقابلة أصبح للسلطات الاسرائيلية موقف ايجـابي من نوع معـين بالنسبـة إلى الحركة التعاونية. فقد أصبح من الواضح بأن اسرائيل ترغب في احياء الجمعيات التعاونية واسناد ادارتها حيثما تستطيـع لقيادات محليـة تقليديـة تكون عـلى استعداد في وقت لاحق لأن تقدم نفسها كقيادات منافسة بل ربما بديلة لمنـظمة التحـرير. وبـالفعل فقـد سمحت «الادارة المدنية» بتنشيط الحركة التعاونية بشكل انتقائي، ولكنهـا أصرت في جميع الأحـوال على أن يتم ذلك باشراف كامل من قبل ضابط التعاون والعمل في قيادة «الادارة المدنية».

لقـد تم خـلال الأعـوام العشرة المـاضيــة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧) اعـادة تنشيط عــدد من الجمعيات التعاونية التي كانت قائمة قبـل الاحتلال وتم تسجيـل بعض الجمعيات الجـديدة. وقـد بلغ عدد الجمعيـات التي كانت مسجلة حتى نهايـة عـام ١٩٨٤، ٢٣٦ جمعيـة منهـا ٥٧ جمعية سجلت بعد وقوع الاحتلال (الجدول رقم (٩)).

وبغض النظر عن الاحصاءات الاسمية فـإن العدد الحقيقي للجمعيـات العاملة فعليـاً هو بحدود ٣٠ جمعيـة فقط (١٩٨٤)، حوالى نصفهـا هو عبـارة عن منشآت تعمـل على ادارة معـاصر للزيتون حصلت عليهـا بقروض سهلة من اللجنـة المشـتركـة. واما الجمعيـات التي تشكل العمود الفقري للحركة التعاونية الزراعية فهي ثماني جمعيـات لوائيـة تعرف بجمعيـات التسويق الزراعي. وقد حظيت جميـع هذه الجمعيـات بمساعـدات ماليـة ضخمة من كـل من اللجنة المشتركة ومؤسسة انيرا الامريكية.

يمكن الاستنتاج من التقويم الموضوعي لسجل الجمعيات التعاونية الرئيسية بـأن غالبيـة

---

(١٤) موسى عرقة، الحركة التعاونية في الأردن (عمان: المنظمة التعاونية الاردنية، ١٩٧٧)، ص ٥.

جدول رقم (٩)

التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية حسب النوع وفترة التسجيل كما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

نوع التعاونيات	فتـــرة التسجيـــل		
	قبل الاحتلال	بعد الاحتلال	المجموع
التسليف	١٤١	١	١٤٢
الدواجن	٧	١٤	٢١
معاصر زيتون	٩	١٣	٢٢
متعددة الأغراض	١١	—	١١
التسويق	١١	٢٩	٤٠
المجموع	١٧٩	٥٧	٢٣٦

المصدر: دائرة التعاون والعمل.

هذه الجمعيات قد أفلحت في أن لا تصبح أدوات لتنفيـذ المآرب السيـاسية الاسرائيليـة، على الأقل على مستوى الأعضاء والأجهزة التنفيذية فيها. ولكن بعض القيـادات التعاونيـة لم تفلح في ذلك، سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة، كما أن هنالك من الأمثلة ما يكفي لأن يشير الى أن غالبية الجمعيات أصبحت في الواقع مراكز قوى لعدد من الزعامات التقليـدية المحليـة التي أصبحت لا تـتردد في استخدام الامكـانـات المتـاحـة لهـا من خـلال الجمعيـات لتحقيق طمـوحاتهـا الماديـة والسياسيـة، حتى ولو كـان ذلـك مخـالفاً للتـطلعـات السيـاسيـة للشعب الفلسطيني.

وبالاضافـة إلى أن توجهـاً كهذا يخـالف المبادىء الأسـاسية للفلسفـة التعاونيـة ويلحق الضرر بوحدة الشعب الفلسطيني فإن تسييس الجمعيات التعاونية قد أضعف كثيراً من قدرتها عـلى تحقيق الأهـداف الاقتصـاديـة التي أسست من أجلهـا، خـاصـة في مجـالات الاقــراض والتسـويق. فبالنسبـة للتسويق، الـذي يفترض أن يكـون محور نشـاطها، فـإن دور جمعيـات التسـويق اللوائية يقتصر عـلى اصدار شهـادات المنشأ وتقـديم المسـاعـدة لتنفيـذ الاجـراءات الأردنية المتعلقة بدخول منتوجات المناطق المحتلة الى الضفة الشرقية. ولكن هذه الجمعيات لم تفعل شيئاً يذكر لفتح أسواق جديدة أو توفير الخدمات التسويقية المسـاعدة (تـدريج، تعبئـة، شحن... الـخ) أو تثبيت الأسعار. كـذلك فقـد اقتصر دورها من النـواحي التمويليـة على تقديم القروض الشكلية للاعضاء عندما تحصل الجمعيات على منحة هذا المصدر أو ذاك.

ان الدور الهامشي الذي لعبته الجمعيات التعاونية في تطوير الزراعـة في الضفة الغـربية هو محصلة لعوامل معقدة تتعدى تصورات لجان الادارة المشرفة على هذه الجمعيات. فهنالـك

من القرائن في التراث الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الريفية في دول الشرق الأوسط ما يؤكد على عزوف تلك المجتمعات عن العمل الجماعي وتفضيلها للمبادرات الخاصة القائمة على الجهد الفردي. لذا ليس من المستغرب أن يكون سجل الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية (والشرقية على حد سواء) حافلاً بحالات الفشل، حتى قبل الاحتلال. ولكن مع كل ذلك فقد أسفر وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي عن مزيد من المشاكل والاختناقات التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ البطء الشديد في تسجيل الجمعيات التعاونية، حيث تحفظ الطلبات لدى رئاسة «الادارة المدنية» لفترة طويلة قد تمتد لعدة سنوات بحجة دراستها من قبل السلطات المختصة. وفي نهاية الأمر يتم اتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض في ضوء اعتبارات سياسية و «أمنية» معقدة لا تتعلق بالمبررات الاقتصادية والاجتماعية للجمعية المطلوب تسجيلها.

٢ ـ المراقبة الشديدة للأوضاع المالية للجمعيات، حيث يتوجب على الجمعية أن تحصل على موافقة مسبقة على كل مشروع ترغب القيام به وعلى كل منحة أو قرض تحصل عليه. وهنا أيضاً تخضع دراسة الطلبات لاعتبارات كثيرة تتعدى النواحي المهنية الموضوعية. ويتسبب التأخير في الرد على المشاريع والمعاملات التمويلية التي تقدمها الجمعيات للمسؤولين في «الادارة المدنية» في مشاكل كثيرة تعوق عمل هذه الجمعيات وتقلل من كفاءتها في خدمة أعضائها.

٣ ـ تعاني الجمعيات التعاونية من نقص في الاجهزة الخدماتية المساعدة، ويشمل ذلك مثلاً التثقيف والتدريب والبحث العلمي وتدقيق الحسابات. وقد زاد من حدة النقص الذي تعانيه الجمعيات من هذه النواحي عدم تمكن تلك الجمعيات من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الأجهزة المتخصصة التابعة للمنظمة التعاونية الاردنية وعدم اقامة أجهزة بديلة لها في الداخل.

٤ ـ لم تقم الغالبية الساحقة من الجمعيات اللوائية الرئيسية بعقد اجتماعات للهيئة العامة وانتخاب لجان ادارية جديدة منذ سنوات عديدة، وذلك بحجة أن عقد اجتماعات كهذه قد يؤدي لتسرب بعض العملاء للهيئات الادارية في تلك الجمعيات. ويلاحظ أن هذا الاجراء هو مناف لقانون التعاون ويستند الى ادعاءات غير مقنعة، ولا شك أنه مهّد السبيل لسيطرة الزعامات التقليدية على الجمعيات بالرغم من الشكوك الكثيرة التي تحيط بكفاءتها الادارية ونياتها السياسية.

تاسعاً: سياسات التنمية

١ ـ الأهداف الاستراتيجية لسياسة التنمية الزراعية

يفترض أن تعطى تنمية القطاع الزراعي في المناطق المحتلة أولوية عالية لأسباب

اقتصادية وسياسية تحتمها الظروف الراهنة. ويقترح وضع الأهداف التالية لسياسة التنمية الزراعية:

أ - التوسع قدر المستطاع في مساحة الأرض المزروعة، سواء كانت بعلاً أو تحت الري.

ب - زيادة القدرة الاستيعابية للزراعة على استيعاب الايدي العاملة الى الحد الاقصى الذي تسمح به الاختناقات والعوامل المحددة القائمة.

ج - التقليل من اعتماد المناطق المحتلة على اسرائيل كمصدر للغذاء بهدف تحقيق الامن الغذائي لسكان هذه المناطق.

د - التوسع في زراعة الاشجار المثمرة على اكبر رقعة من الأرض سواء لأسباب اقتصادية أو من أجل تعميق ارتباط المزارعين بأرضهم.

هـ - المحافظة على أشكال الزراعة الفلاحية العائلية في المناطق الزراعية التي لا تصلح لأنماط الزراعة المكثفة.

٢ - السياسات المتعلقة بالأرض الزراعية

أ - تبلغ مساحة الارض التي لا تصلح لأشكال الزراعة التجارية حوالى ثلثي المساحة الاجمالية للضفة الغربية. ونظراً للأهمية القصوى للتوسع في الانتاج الزراعي على أرض كهذه، يجب اعتبار الزراعة في هذه الحالة نوعاً من الالتزام القومي وليس مجرد التزام اقتصادي عادي يتحمله المزارعون أنفسهم دون غيرهم.

ب - يمكن المساعدة في التوسع بعمليات استصلاح الأراضي بتقديم دعم جزئي لأصحاب الأرض، سواء بتخفيض أجور التجريف أو بتسهيل شروط تسديد كلفة التجريف.

ج - يجب تقديم المساعدة الممكنة لمشاريع فتح الطرق الزراعية وحفر آبار الجمع في المناطق البعلية بسبب ما لهذين المشروعين من آثار ايجابية على تسريع مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية.

٣ - الموارد المائية

أ - ان الهدفين التوأمين للسياسة المائية الوطنية في المناطق المحتلة هما العمل على نشر كمية المياه المتوفرة على أوسع مساحة ممكنة من الأرض والحصول على أكبر حصة ممكنة من الاحتياطي المائي القابل للاستغلال.

ب - يتم تحقيق الهدف الأول عن طريق التوسع في استخدام وسائل الري الحديثة التي تساعد على اختصار معدلات كميات المياه بنسبة كبيرة. ويمكن المساعدة في تحقيق هذا الهدف

عن طريق توفير القروض اللازمة لتمويل عمليات تحديث وسائل نقل المياه وتوزيعها داخل المزرعة.

ج ـ يجب بذل كل جهد ممكن من أجل توفير التمويل اللازم لأصحاب الآبار الارتوازية لكي يقوموا بتنظيف الآبار وتعميقها وتجديد المضخات العاملة عليها.

د ـ يجب بذل جهد أكبر للضغط على اسرائيل للتوقف عن سياساتها المائية الاستغلالية والسماح للمزارعين الفلسطينيين بالحصول على حصتهم المشروعة من الموارد المائية المتوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعني ذلك قبل كل شيء السماح لهم بحفر آبار جديدة وزيادة كميات المياه المسموح لهم بضخها والموافقة على بعض المشاريع التي تستهدف حجز مياه الينابيع ومياه الأمطار التي تنساب في الوديان.

٤ ـ التسويق

أ ـ ان أهم خطوة يتوجب اتخاذها من أجل المساعدة في حل المشاكل التسويقية التي يواجهها المزارعون في المناطق المحتلة هي اعادة تشكيل شروط التبادل التجاري بين تلك المناطق واسرائيل على أسس متكافئة. ومع أن السلطات الاسرائيلية ستسعى للمحافظة على امتيازاتها الكولونيالية الضخمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه يجب تجنيد ضغوط كافية لكي توافق اسرائيل على الدخول في مفاوضات تجارية مع ممثلي المنتجين في المناطق المحتلة، ويقترح أن تجرى مفاوضات كهذه تحت رعاية المنظمات الدولية المتخصصة.

ب ـ يفترض أن يبادر الأردن الى تخفيف القيود المفروضة على دخول المنتوجات الزراعية عبر الجسور، فمن الواضح أن السياسات المرعية حالياً بهذا الخصوص تتعارض مع العلاقات العضوية التي تربط الضفتين وتعرض للخطر الشديد هدف الصمود الذي تسعى لتحقيقه جميع الجهات العربية، بما فيها الأردن.

ج ـ هنالك الكثير من العقبات التي تعترض في الوقت الحاضر تصدير المنتوجات الفلسطينية الى الأقطار العربية. ويلاحظ أن بعض الاجراءات والقيود التي اتخذها مكتب المقاطعة العربية بهذا الخصوص قد أسفرت في نهاية الأمر عن الحاق أضرار جسيمة باقتصاد المناطق المحتلة. وتستند هذه الاجراءات الى حد ما الى معلومات غير دقيقة، ولكن يوجد خلفها في بعض الأحيان دوافع قوية متعلقة بالمصالح الخاصة للبلدان العربية ذات العلاقة. وقد ساعد على استمرار وضع كهذا عدم مشاركة ممثلين عن المنتجين أو خبراء من الداخل في اجتماعات مكتب المقاطعة العربية، حتى عندما تدرس قضايا ذات ارتباط وثيق بمصالحهم المباشرة. وفي الوقت الذي تؤكد فيه جميع البلدان العربية التزامها بدعم صمود «الأهل» في المناطق المحتلة، فإنه يفترض أن تقوم الجهات المختصة في تلك البلدان بخطوات أكثر جدية لتسهيل دخول منتوجات زراعية من الضفة والقطاع بقيمة اجمالية قد لا تتجاوز ١٠٠ مليون دولار.

د ـ تقتصر الصادرات الزراعية إلى أوروبا حتى الآن على كميات قليلة نسبياً من الحمضيات تصدر الى دول أوروبا الشرقية. ونظراً للميزات النسبية التي يمتلكها مزارعو المناطق المحتلة بالنسبة لعدد من فروع الانتاج الزراعي، وقياساً على التجربة الاسرائيلية في الأسواق الاوروبية، فإنه يتوجب على المزارعين الفلسطينيين أن يبذلوا كل جهد مستطاع لفتح أسواق جديدة لهم في أوروبا. ولا شك أن القرارات التي اتخذتها دول السوق المشتركة تشكل خطوة كبيرة في هذا الاتجاه، ولكن تطبيق هذه القرارات يتطلب استمرار الضغط على السلطات الاسرائيلية المختصة والعمل على خلق أجهزة مهنية متخصصة لتقديم الخدمات اللازمة لانجاح هذه المبادرة.

هـ ـ من المرجح أنه لا توجد امكانية في الوقت الحاضر لتطوير صناعات زراعية كبيرة قادرة على منافسة الصناعات الاسرائيلية الضخمة وذات الشهرة الواسعة. ولكن مع ذلك هنالك مجال واسع نسبياً لتطوير صناعات غذائية محلية قادرة على استغلال فوائض الانتاج الزراعي التي تتوفر أحياناً بأسعار زهيدة وتستفيد من الانخفاض النسبي لأجور العمال بالمقارنة مع اسرائيل. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه يقترح أن يكلف فريق من خبراء الصناعات الزراعية والتكنولوجيا المتوسطة بدراسة الامكانات المتاحة في هذا المجال.

و ـ من المؤكد أن هنالك حاجة ملحة لاعادة تنميط الانتاج الزراعي باتجاهات مختلفة، خاصة ادخال محاصيل جديدة تعمل على استبدال جزء من السلع المستوردة من اسرائيل (مثل الكاكي، والافوكادو، والتمور، والتوت الأرضي) أو ادخال سلع ذات قيمة تصديرية (مثل الخس، والكرفس والهليون) كما يتوجب الحد من مساحة المحاصيل التي تسبب مشاكل تسويقية موسمية حادة وذلك بالتوقف عن انتاجها في الأراضي التي تكون انتاجيتها متدنية.

٥ ـ الإقراض

أ ـ ان استمرار انعدام وجود مؤسسة محلية لتقديم القروض للمزارعين الذين يستحقونها على أسس مهنية يبقى من أهم معوقات التنمية الزراعية في المناطق المحتلة. لذا فإن اقامة مؤسسة كهذه تمارس عملها من الداخل هو أحد أهم الأولويات التنموية. وبالرغم من الموقف السلبي الذي قد تتخذه السلطات الاسرائيلية بالنسبة لخطوة كهذه إلا أنه يمكن التوصل الى طريقة تؤدي في النهاية لاقامة المؤسسة المطلوبة.

ب ـ يحتاج المنتجون للقروض في الظروف الراهنة من أجل رفع كفاءة الانتاج وزيادة قدرتهم التنافسية، وكذلك للتوسع في مساحة الأرض المزروعة، سواء كانت بعلية أو مروية. وستعمل انجازات كهذه في نهاية الأمر على زيادة الطاقة الاستيعابية من الأيدي العاملة.

ج ـ يفترض أن تكون نسبة الفائدة والتأمينات المطلوبة وشروط التسديد مماثلة الى حد ما لما هو سائد في اسرائيل والأردن، لأن على منتجي المناطق المحتلة الدخول في منافسة مع المنتجين من كلا البلدين.

د ـ يكمن للجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة أن تلعب دوراً مساعداً لعملية التنمية الزراعية إذا ما قامت باعادة ترتيب أولوياتها وأجرت التعديلات اللازمة على طريقة عملها. ولكن لا يمكن مع ذلك أن ينظر الى هذه اللجنة كبديل لجهاز اقراض متخصص يمارس عمله داخل المناطق المحتلة.

هـ ـ تستطيع أن تلعب المنظمات الطوعية الخاصة دوراً مفيداً في تطوير الزراعة حتى لو تم اقامة جهاز محلي للاقراض. فهذه المنظمات تستطيع أن تقدم الدعم للمشاريع التي تستهدف اقامة بنية تحتية قادرة على تقديم الخدمات المساندة لعملية التنمية بالكفاءة اللازمة. كما يتوجب على هذه المنظمات أن تقيم تنسيقاً أفضل بين بعضها البعض وبينها وبين الفعاليات الاقتصادية المحلية. ومن الناحية الأخرى يجب أن تتفادى المنظمات الطوعية تقديم الهبات للأفراد والمنشآت الاقتصادية الخاصة بسبب الاضرار التي تلحقها ممارسات كهذه بعملية التنمية الحقيقية على المدى البعيد.

و ـ أخيراً، وربما أهم من كل ما ذكر، يفترض أن تكون المنظمات الطوعية ذات حساسية كافية للتقلبات السياسية في المنطقة. وبشكل خاص لا يمكن القبول في أن تصبح هذه المنظمات أدوات لتنفيذ مخططات سياسية معادية للتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني.

٦ ـ الارشاد والبحث العلمي

أ ـ لا يمكن توقع أن تقوم السلطات الاسرائيلية باعادة تنشيط دائرة الزراعة في المستقبل المنظور، لذا يقترح بأن يتم اقامة جهاز ارشادي صغير وفعال يلحق بشكل ما بجمعيات التسويق اللوائية. ويتطلب تنفيذ هذا المشروع القيام بدراسة تستهدف التعرف بشكل مفصل على الاحتياجات الحقيقية للقطاع الزراعي من هذه الناحية.

ب ـ يمكن زيادة فعالية الخدمات الارشادية التي تقدمها جمعيات التسويق اللوائية عن طريق الاستعانة بصورة أكبر بالمرشدين العاملين في دائرة الزراعة، وذلك دون تحميل تلك الدائرة التزامات مالية اضافية. ومن المرجح بأن لا يرفض المسؤولون في الدائرة تعاوناً كهذا.

ج ـ ينصح بأن يتم توفير فرص التدريب في مجالات حيوية لبعض المرشدين العاملين في دائرة الزراعة، خاصة أنهم قد حرموا من فرص كهذه منذ مدة طويلة. ويمكن أن يتم تنفيذ برنامج كهذا من خلال مؤسسة «امدايست» أو برنامج الانماء التابع للأمم المتحدة(١٥).

د ـ نظراً للارتفاع الحاد في نسبة البطالة بين الخريجين، التي تعود إلى حد بعيد لعدم توافق التخصصات التي يدرسونها مع متطلبات البنية الاقتصادية المحلية، فإن المناطق المحتلة بحاجة ماسة لكلية زراعة ذات توجهات تطبيقية. ويفترض أن تركز مناهج الكلية المقترحة على تأهيل الخريجين لكي يصبحوا مزارعين رياديين أو تجاراً زراعيين، كما يجب أن تتبنى هذه

(١٥) مؤسسة التدريب والتعليم الامريكية في الشرق الأوسط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

الكلية برنامجاً من الأبحاث التطبيقية التي تتناسب مع احتياجات المنطقة. ويمكن تجنيد دعم دولي لهذا المشروع، سواء من النواحي التمويلية والفنية، أو من أجل الحصول على موافقة السلطات الاسرائيلية عليه.

هـ - من الممكن التعجيل في عملية تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية اذا ما أقيم مركز للدراسات الاقتصادية. ويقترح أن يناط بالمركز مهام القيام بالتعرف على الاحتياجات التنموية واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشاريع التي يبدأ العمل بتنفيذها. ويستطيع المركز المقترح عند اللزوم أن يلعب دوراً هاماً في الاشراف على أعمال تنفيذ المشاريع التي يتم اقرارها.

٧ - التعاونيات

أ - في غياب السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة فإنه يجب النظر الى الجمعيات التعاونية كأحد الأجهزة الهامة التي يمكن أن تساعد في تنشيط القاعدة الاقتصادية المحلية. لذا يجب بذل كل جهد ممكن من أجل تحسين وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية للمزارعين في مختلف القطاعات.

ب - بسبب عوائق متعددة فإنه من غير المتوقع أن تكون جمعيات التسويق اللوائية قادرة على أن تقدم بنفسها خدمات لأعضائها في المجالات التسويقية والتمويلية. إلا أن هذه الجمعيات تستطيع أن تلعب دوراً وسيطاً بين أعضائها والأجهزة التمويلية والتسويقية التي اقترحت سابقاً.

ج - كما تستطيع الجمعيات اللوائية تقديم الخدمات ذات الطابع العام لأعضائها بشكل ينسجم مع أهداف التنمية الزراعية في تلك الألوية. ويشمل ذلك مثلاً خدمات استصلاح الأرض والقيام بحملات لمكافحة الآفات الوبائية، مثل ذبابة الزيتون والحشرة القشرية على التين ودبور اللوز. وبشكل عام يمكن لهذه الجمعيات أن تمارس دوراً نشطاً في تقديم الخدمات الارشادية عن طريق أجهزتها الفنية وأن تسعى للمحافظة على مصالح المزارعين لدى السلطات المختصة في الداخل والخارج.

د - ولكي تتمكن الجمعيات التعاونية من القيام بالخدمات المشار اليها أعلاه بكفاءة عالية فإنه يقترح أن يتم اقامة مركز للدراسات التعاونية يتولى عمليات التدريب والبحث العلمي فيما يتعلق بالحركة التعاونية. ونظراً للحساسيات السياسية التي تسود المناطق المحتلة فإنه ينصح بأن يوضع مركز كهذا تحت اشراف احدى الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

هـ - يجب أن يبذل جهد مكثف لاعادة الديمقراطية للحركة التعاونية وتحرير الجمعيات اللوائية من سيطرة الزعامات التقليدية. ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق مطالبة جميع الجمعيات التعاونية باجراء الاجتماعات السنوية للهيئات العامة وانتخاب لجان ادارة جديدة بحسب ما تنص عليه التشريعات التعاونية المعمول بها. وانسجاماً مع هذا الهدف يجب القيام

بحملة مركزة لنشر الثقافة والوعي التعاوني بين الاعضاء وحثهم على ممارسة حقهم في الانتخاب بحرية تامة.

٨ ـ العمالة

أ ـ يؤمل أن تؤدي التوصيات السابقة الى وقف نزيف الأيدي العاملة في الزراعة وربما لزيادة عدد العاملين في هذا القطاع فيما بعد.

ب ـ ويمكن المساعدة بشكل مباشر في خلق فرص العمل للخريجين العاطلين عن العمل بتوفير القروض التي تمكنهم من امتهان بعض أشكال العمل الزراعي. إلا أن نجاح مشاريع كهذه يتوقف الى حد بعيد على مقدار التدريب الذي حصل عليه الخريجون العاملون في المشروع ومستوى الخدمات الارشادية الذي يتوفر لهم.

ج ـ إن أهم المرتكزات اللازمة لتوسيع العمالة الزراعية هي تحسين الأوضاع التسويقية السائدة للمنتوجات الزراعية، اذ يفترض أن يطمئن المزارعون إلى أنهم سيتمكنون من تسويق منتوجاتهم بأسعار مجزية نسبياً. وقد سبقت الاشارة للتوصيات المتعلقة بالنواحي التسويقية.

الفصل الثامن

التنمية الصناعية والسياسات في المناطق المحتلة

بكر ابو كشك(*)

مقدمـــــة

يحتل التصنيع مكانة مركزية في تخطيط التنمية وتقويمها في البلدان النامية بغض النظر عن التحول أثناء النصف الثاني من الستينات باتجاه دعم الزراعة. لكن، في الأراضي المحتلة، لا القطاع الزراعي ولا الصناعي تقدما بدرجة كبيرة سواء بمعايير الاستخدام أو بمساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي. وبشكل عام فإن التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة مقيدة، إذ ان السلطات المحتلة تتحرك باتجاه ضم هذه المناطق الى اسرائيل كأمر واقع ان لم يكن بشكل قانوني. بالتالي، لا يمكن أن يكون هناك تنفيذ خطط تنمية شاملة يستخدم فيها نمو القطاع الصناعي كحافز للقطاعات الأخرى ولتطوير تنمية مستقرة. وقد وصف أحد الباحثين الاسرائيليين اقتصاد الضفة الغربية بأنه «غير صناعي»[1]. هذا الوضع ورثته اسرائيل عام ١٩٦٧، وهو ما جرى المحافظة عليه أساساً. وفي الوقت الذي حدث فيه نمو اقتصادي عام، حسب المؤشرات التقليدية، ظلت الصناعة راكدة. كانت تعاني حين ينكفىء الاقتصاد الاسرائيلي دون أن تستفيد حين يتحسن ويتوسع.

هذا الواقع سيؤخذ بعين الاعتبار، وسنقدم تحليل التنمية الصناعية بظل احتلال طويل في هذا الفصل في أربعة أقسام. يتناول القسم الأول التنمية الصناعية قبل الاحتلال حتى عام ١٩٦٧؛ ويخصص القسم الثاني لتحليل النمو وانعدامه بظل الاحتلال؛ بينما يتطرق القسم الثالث إلى التنمية الصناعية من خلال تنمية الصناعة المرتكزة على الزراعة؛ أما القسم الرابع فيلخص النتائج الرئيسية للبحث ويقدم بعض المقترحات.

(*) كان قبيل وفاته في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٦، أستاذاً مشاركاً في قسم الاقتصاد في جامعة ولاية أيوا، ايمز، ايواه.

(١) Hillel Frisch, *Stagnation and Frontier: Arab and Jewish Industry in the West Bank* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1983), p.11.

أولاً: التنمية الصناعية قبل عام ١٩٦٧[٢]

خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ كانت الضفة الغربية وقطاع غزة يداران بشكل مستقل كل عن الآخر. كانت الضفة الغربية تابعة للادارة الأردنية وأصبحت جزءاً من المملكة الهاشمية في بداية الخمسينات، فيما كان قطاع غزة خاضعاً للإدارة المصرية. والشيء المشترك لكليهما كان غياب تخطيط بعيد المدى للتنمية الصناعية.

أدارت السلطات المصرية قطاع غزة على أساس مؤقت ولم تضع خططاً بعيدة المدى للتنمية الصناعية. أما الحكومة الأردنية فقد ضمت الضفة الغربية الى تخطيطها الاقتصادي لكنها لم تعط التنمية الصناعية أولوية عالية ولم تخصص أموالاً حكومية كبيرة لها. وقد ظهر بعض النمو في المنطقتين، على كل حال، بين حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، ولو بطرق مختلفة.

١ - الضفة الغربية

يتبين من المعلومات الاحصائية المتاحة حول الصناعة في الضفة الغربية في عام ١٩٥٤ أنه كان يوجد ٢٥٤ مؤسسة يستخدم كل منها أكثر من أربعة أشخاص، وأن مجموع عدد العمال المستخدمين في الصناعة كان ٣٥٦٢.

وكانت غالبية الوحدات الصناعية صغيرة لا تتعدى كونها مشاغل للانتاج الحرفي[٣]. ومنذ منتصف الخمسينات طرأ توسع صناعي سريع حيث ارتفع عدد الوحدات الصناعية الى ٣٧١٦، بقوة عمل بلغ مجموعها أكثر من ١٧,٠٠٠ عامل عام ١٩٦٥. وعلى الرغم من هذه الزيادة الكلية فإن الغالبية العظمى من الوحدات الجديدة كانت لا تزال صناعات صغيرة الحجم تستخدم أقل من أربعة عمال. وكان عدد المؤسسات التي يزيد رأسمالها على ١٠,٠٠٠ دينار أردني وتستخدم ١٥ عاملاً أو أكثر، قليلاً جداً، وأهمها وارد في الجدول رقم (١). أما مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي فقد قدرها مازور بنسبة ٦,٦ بالمائة أو حوالى ربع مساهمة القطاع الزراعي[٤].

كان نمو القطاع الصناعي في الضفة الغربية أبطأ من نظيره في الضفة الشرقية خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧. فلم تكن للضفة الشرقية صناعة عام ١٩٥٠، لكن في عام

---

(٢) Bakir Abu Kishk, *The Industrial and Economic Trends in the West Bank and the Gaza Strip,* United Nations Document E/ECWA/W P.1 (Beirut: ECWA, 1981), pp.8-28.

(٣) International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Jordan* (Baltimore, Mad.: John Hopkins Press, 1975), pp.10, and 66-88.

(٤) Michael Mazur, «Economic Development of Jordan,» in: Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander, eds., *Economic Development and Population Growth in the Middle East,* 2nd ed. (New York: American Elsevier, 1972), pp.211-278.

جدول رقم (١)

المؤسسات الصناعية الرئيسية في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧
(رأس المال بآلاف الدنانير الأردنية)

اسم المؤسسة	المنطقة	رأس المال	عدد العمال
شركة صناعة الزيوت النباتية	نابلس	٥٠٠	٢٠٠
سيلفانا (حلويات)	رام الله	١٠٠	١٠٠
الجبشة (حلويات)	بيت حنينا	١٠٠	٣٥
شركة سجائر القدس	العيزرية	٢٠٠	١٠٠
شركة الصناعات الزراعية	الخليل	٨٠	٢٠
الشركة الأردنية للبلاستيك	بيت ساحور	٨٠	٣٠٠
شركة الشرق للبلاستيلاك	القدس	٤٥	٦٢
الشركة الوطنية للأسرة	بيت لحم	٥٠	١٠٠
شركة التقدم للموازين والقبانات	الخليل	١٠	١٥
شركة رباح للاثاث .	رام الله	٨٠	٨٠
شركة تنك نابلس	نابلس	—	٤٠
المجموع(*)		١,٢٤٥	١,٠٥٢

(*) معامل رأس المال للعمال في المؤسسات أعلاه = ١١٨٣ ديناراً أردنياً للعامل الواحد.

المصدر: روز مصلح، الصناعة في الضفة الغربية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩، شؤون فلسطينية، ٩٩ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٨٠)، ص ٤.

١٩٦٥ كان فيها ٤٨ بالمائة من مجموع الوحدات الصناعية في المملكة. وهذه الوحدات كانت أيضاً أفضل تمويلاً وأكثر انتاجية من تلك الموجودة في الضفة الغربية. وبغض النظر عن امتلاك الضفة الغربية لـ ٢٥ بالمائة من كل المصانع، فإن مساهمتها في الناتج الصناعي الأردني كانت ٢٨ بالمائة عام ١٩٦٦[٥]. وكان معدل عدد العمال في المصانع التي تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص ١٩ في الضفة الغربية مقارنة مع ٣٨ للوحدات المشابهة في الضفة الشرقية. ويقدر أن ١٥ بالمائة فقط من مجموع الاستثمارات الثابتة كانت موجودة في الضفة الغربية. وكان معدل الاستثمار لكل وحدة صناعية في الضفة الغربية أقل من ٨,٠٠٠ دينار أردني عام ١٩٦٥، بالمقارنة مع أكثر من ٤٩,٠٠٠ دينار أردني للوحدة في الضفة الشرقية. وكان معدل انتاج العامل في الضفة الغربية ٥٥٠ ديناراً أردنياً[٦].

(٥) Fawzi Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985).

(٦) المصدر نفسه.

٢ قطاع غزة

كان قطاع غزة معزولاً ومقطوعاً عن الضفة الغربية منذ حرب ١٩٤٨، وكانت شبه جزيرة سيناء تفصله عن مصر. وتركت تنمية المنطقة للاستثمار الخاص، الذي تركز معظمه بالقطاع الزراعي بسبب وجود مصادر المياه والحاجة للمنتجات الزراعية. وظلت أسبقية الصناعة متدنية وتطورت ببطء. وكانت مساهمة هذا القطاع أقل حتى من نظيرتها في الضفة الغربية، حيث قدرت بنسبة ٣,٣ بالمائة، أو ثمن مساهمة القطاع الزراعي[٧].

وقد أعطى غرايبه رقماً أعلى اذ قدر القيمة المضافة للصناعة في قطاع غزة بـ ٠,٤ مليون دينار أردني أو ٤,٢ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي. وكانت الصناعة القطاع الأقل أهمية في الاقتصاد بعد النقل[٨]. وعدد الأشخاص العاملين في الصناعة منذ عام ١٩٦٠ كان ١٧٨٢ يعملون في ٧٦٩ مؤسسة. كان الاستثمار ٣٠٠,٠٠٠ دينار أردني فقط، وكان معدل الانتاج للعامل الواحد ٣٩٠ ديناراً أردنياً. وارتفع عدد المؤسسات في عام ١٩٦٧ إلى ١٠٠٠ مؤسسة. ويوضح الجدول رقم (٢) أسماء المؤسسات التي تستخدم ١٠ عمال أو أكثر[٩].

ثانياً: التنمية الصناعية تحت الاحتلال

أدت حرب ١٩٦٧ والاحتلال الاسرائيلي الى تمزق شديد في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة واستبدلت جذرياً العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة مع الاقتصادات المجاورة. في البداية، كان هنالك بعض الدعم للصناعة من قبل السلطات العسكرية بسبب قلق اسرائيل من أن بطالة العمال في المناطق المحتلة قد تغرق سوق العمل فيها، لذا حاولت هذه السلطات تثبيت وضع الاستخدام بأسرع ما يمكن. واستمرت الاستثمارات لبضع سنوات بعد عام ١٩٦٧[١٠]، حيث قدمت قروض صغيرة للمعامل القائمة للتوسع وتجديد الأدوات. هذه المرحلة استمرت حتى منتصف السبعينات، لكن منذ عام ١٩٨٠ خفضت الحكومة العسكرية ميزانيتها للتنمية الى الصفر. والميزانية الاعتيادية لدائرة التجارة والصناعة في الحكم العسكري تنفق كلها على مراقبة تطبيق الأوامر العسكرية التي تصدرها السلطة بخصوص الصناعة[١١].

---

(٧) Economic Planning Authority, *Israel Economic Survey of the West Bank* (Jerusalem: Economic Planning Authority, 1967), p.81.

(٨) Gharaibeh, Ibid., p.85.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٠) Jan Metzger, Martin Orth and Christian Sterzing, *This Land is Our Land* (London: Zed Press, 1983), Chap.4.

(١١) Frisch, *Stagnation and Frontier: Arab and Jewish Industry in the West Bank*, pp.63-68.

جدول رقم (٢)

المؤسسات الصناعية في قطاع غزة التي تستخدم
١٠ عمال أو أكثر عام ١٩٦٧

اسم المؤسسة	عدد العمال
معمل سفن آب للمشروبات الغازية	١١٢
معمل سمير للأثاث	٣٦
شركة أحمد شراب لتعبئة وتصدير البرتقال	١٩٥(*)
شركة شنطي اخوان للبلاستيك	٢٥
أمين أحمد الشرق للمنسوجات	٢٣
حلويات الحاج سحويل	١٦
الاشتراك العربي	١٢
معمل اسوان للعطور	١٢
معمل جميل أبو غليون للطوب	١٤
معمل جار الله الشيخ الخزندار للطوب	١٥
المجمـــوع	٤٦٠

(*) العمل موسمي.
المصدر: مسح ميداني قام به الكاتب.

١ ـ الضفة الغربية

كـانت حرب ١٩٦٧ صـدمة لاقتصـاد الضفة الغـربية بشكـل عام وللصنـاعة بشكـل خاص. فقد أصـاب الشلل العديـد من المؤسسات الصنـاعية بسبب الاضـطراب الاقتصادي والسياسي العام. فلم تكن المـواد الأولية متـاحة بكميـات كافيـة وانخفض النشاط الانتـاجي وأصبح ثلث العمال الصنـاعيين يعـاني البطالـة. في عام ١٩٦٩، استفـاقت صناعـات الضفة الغـربية من الصـدمة واستخـدمت من العمال مـا يقارب التقـديرات الأردنيـة المتـوقعـة لعـام ١٩٦٨. وهكذا فعام ١٩٦٩ قد يكون أساساً مناسباً للتحليل.

يـوضح الجـدول رقم (٣) توزع المؤسسـات الصناعيـة حسب المجموعـات الرئيسيـة، وحسب مجموع العمال المستخدمين، وحسب عدد المؤسسات في كل مجموعـة رئيسية تستخـدم أكثر من ١٠ عمال. يوضح الجدول بأن ٥,٨ بالمائة فقط من الوحدات تستخدم عشرة أو أكثر من العمال، لكنها تشكل ٣٢ بالمائة من مجمـوع الاستخدام في الصنـاعة. ولم يكن هنـاك أي تقدم في القطاع الصناعي منذ ذلك الحين. استمـرت الوحـدات الصناعيـة بمقاييس مستـوى الاستخدام على أن تبقى صغيرة مع انخفـاض حصة الـوحدات التي تستخـدم أكثر من عشرة

جدول رقم (٣)

توزيع الصناعات في الضفة الغربية حسب المجموعات القياسية، ١٩٦٧

الصناعـــات	توزيع مجموع المؤسسات		مؤسسات بعشرة عمال أو أكثر	
	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال
قطع الأحجار	١١٠	١٧٢٥	٨٥	١٥٦٢
صناعات غذائية	١٠٥٠	٥٠١٣	٣١	٧٦٢
التبغ	٣	٢٢٩	٣	٢٢٩
النسيج	٥٣	٦٨٥	١٩	٥١١
صناعة الملابس	٤٢١	١٤٦٥	٥	٦٢
صناعة الأحذية	٤٦٣	٩٤٤	٨	١٢٦
الصناعة الخشبية (باستثناء الأثاث)	٣٩	١٨٠	—	—
صناعات الأثاث	٧٤٦	١٨٩٢	١٠	٢١٥
صناعة الورق والمنتوجات الورقية	٧	١٠١	٢	٦٨
الطباعة والنشر	٣٨	٤٧٢	١٨	٣٧٠
الصناعة الجلدية	٣٥	٧٣	—	—
صناعة المطاط	٢٤	٥٣	—	—
صناعة الكيميائيات	٤٢	٨٥٢	١٩	٧٤٨
الصناعات غير المعدنية	٣٢	٥٣٣	١٤	١٩٨
الصناعات المعدنية	٤٩٥	١٤٩٣	١٢	٢٣٣
صناعة المكائن (باستثناء الكهربائية)	١	١٦	١	١٦
صناعة الأجهزة الكهربائية	٩٣	١٣٣	—	—
صناعة تجهيزات النقل	٢٠٢	٤٣٦	٢	٩٨
صناعة المشروبات	٥	١٢٦	٤	١٢٦
أخرى	١٧١	٦١٨	٢	١٢٠
المجمـــوع	٤٠٣٠	١٧٠٣٩	٢٣٥	٥٤٤٤

المصدر: مصلح، المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١١.

عمال. يوضح الجدول رقم (٤) أن غالبية المصانع (٩٤,٨ بـالمائـة عام ١٩٧٩ زادت الى ٩٥,٢ بالمائة عام ١٩٨٣) كانت تستخدم عشرة أشخـاص أو أقل. وازداد مجمـوع المؤسسات خـلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ بنسبة ٩,٢ بالمائة، لكن هذا الارتفـاع كان تقريباً بكـامله يتكون من

مؤسسات صغيرة. وعدد المشاغل التي تستخدم ثلاثة عمال أو أقل ازداد خلال الفترة بنسبة ٩,٣ بالمائة ليؤكد الانخفاض بالمؤسسات متوسطة الحجم.

ان الاختلاف الكبير بالمعلومات الأساسية بين مجموع عدد المؤسسات المسجلة في الجدول رقم (٣) والجدول رقم (٤) يعود للتغطية والتعريف. فالأرقام في الجدول رقم (٣) مشتقة من الاحصاءات الاسرائيلية والأردنية وتمثل غطاء شاملاً لكل المؤسسات، فيما اشتقت الأرقام في الجدول رقم (٤) من المجموعة الاحصائية الاسرائيلية. والأخير ربما يمثل تغطية غير كاملة عموماً ولكنه لا يضم القدس الشرقية مع الضفة الغربية، فيما تضم المعلومات في الجدول رقم (٣) ذلك. على سبيل المثال، سجل عورتاني في دراسته عن الصناعة في الضفة الغربية ٣٨٢ منشأة في القدس الشرقية والمنطقة التابعة لها[١٢]. أما دراسة اليونيدو التي قام بها سادلر ورفاقه فانها ذكرت ٩٢ مؤسسة تستخدم ٥٨٤ عاملاً[١٣].

ويظهر من الجداول أن هنالك اختلافاً في أعداد كل المجموعات باستثناء المطاط والبلاستيك والمنتوجات الكيميائية والمنتوجات المعدنية. وحيث ان دائرة الاحصاءات المركزية في اسرائيل درجت منذ عام ١٩٧٧ على دمج القسم الصناعي المتعلق بالحرف الصغيرة ذات الاستخدام الذاتي في الاحصاءات، فليس هنالك اختلاف بالحجم. ويعزو بسام الساكت الانخفاض بين ١٩٦٩ و١٩٧٩ لتوقف الحرف الصغيرة عن التصنيع بسبب الاستيراد من اسرائيل. وبالفعل إذا أخذنا بعين الاعتبار الدعم العالي للأغذية الأساسية في اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، فإن ذلك يفسر تدهور القطاع[١٤]. ويلاحظ أحد الاقتصاديين الاسرائيليين أن قدرة صناعة النسيج الاسرائيلية على نقل مقاولاتها الثانوية سواء داخل أو خارج المناطق المحتلة قد تفسر الاختلافات الأخرى[١٥]، هذا الى جانب قيام اسرائيل باحصاء معاصر الزيتون بشكل منفصل.

وينبغي ملاحظة أن عام ١٩٦٩ كان فترة أعظم نشاط صناعي محلي من أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات حين تخلى عدد كبير من مالكي المؤسسات الصغيرة عن أعمالهم اما بسبب المنافسة الاسرائيلية أو بسبب الهجرة بحثاً عن فرص أفضل في الاقتصادات المزدهرة للاقطار العربية المجاورة.

---

(١٢) هشام عورتاني، المسح الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، ١٩٧٩)، ص ١٨.

(١٣) انظر: P.G. Sadler, U. Kazi and M.H. Jabr, *Palestine: Development of the Industrial Sector* (London: [n.pb.], 1983), p.35,

حيث قدّرت الأرقام وجود ٧٨٤ مؤسسة صناعية في شرق القدس، ص ١٩، و٢٢٠٧ للضفة الغربية باستثناء شرق القدس، انظر: جدول رقم (١ - ٢)، ص ٢٤.

(١٤) احمد قاسم الاحمد وعمر وديان، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة «الضفة الغربية وقطاع غزة»، اشراف بسام الساكت (عمان: الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٨٢)، ص ١٣ - ١٩.

(١٥) Frisch, *Stagnation and Frontier: Arab and Jewish Industry in the West Bank,* pp.52-57.

جدول رقم (٤)

توزيع مؤسسات الضفة الغربية حسب المجموعات الرئيسية وحسب حجم قوة العمل، ١٩٧٩، ١٩٨٢، و١٩٨٣(*)

الفروع الصناعية	عدد العاملين (١٩٧٩)						عدد العاملين (١٩٨٢)						عدد العاملين (١٩٨٣)					
	١ - ٣	٤ - ٧	٨ - ١٠	١١ - ٢٠	٢١ +	المجموع	١ - ٣	٤ - ٧	٨ - ١٠	١١ - ٢٠	٢١ +	المجموع	١ - ٣	٤ - ٧	٨ - ١٠	١١ - ٢٠	٢١ +	المجموع
الاغذية	١٤٦	٦٥	٧	٦	٨	٢٣٢	١٤٣	٦٠	١٢	٩	٧	٢٣١	١٢٨	٧٣	٩	١٠	٤	٢٢٤
النسيج	٣٠٢	١٠٧	٢٦	٤٠	١٠	٤٨٥	٢٦٣	١١١	٣١	٣٤	١٧	٤٥٦	٢٨١	١٢٠	٣٢	٣٣	١٨	٤٨٤
الجلود	١٧٩	٥٢	١	١	—	٢٢٣	١٣٥	٦١	٤	١	١	٢٠٢	١٦٨	٧٣	٨	١	١	٢٥١
الخشب	٣٦٥	٥٩	٧	٦	—	٤٣٧	٣٥٨	٧٠	١٠	٦	—	٤٤٤	٤١١	٧٤	٥	٧	—	٤٩٧
المطاط	٢٠	١١	٥	٣	١٢	٥١	١٦	١٢	٤	٦	١٢	٥٠	٢٢	٨	٢	٦	١٢	٥٠
المعادن	٢٩٣	١١٧	٣	٤	٢	٤١٩	٤٣٢	١١٥	٤	١	٢	٤٦٤	٤٣٢	١٢١	٣	٣	٢	٥٦١
التعدين	٣٦	٦٣	١١	١٠	٢	١٢٢	٤٧	٧٣	١٧	٧	٢	١٤٦	٦٤	٦٩	١٦	١١	١	١٦١
أخرى	١٦٤	٤٤	١٠	٦	٣	٢٢٧	١٤٦	٢٨	٥	٣	٢	١٨٤	١٣٩	٣٣	٤	٤	٢	١٨٧
المجموع	٥٠٥	٥١٨	٧٠	٧٦	٣٧	٢٢٠٦	١٤٥٠	٥٣٠	٨٧	٦٧	٤٣	٢١٧٧	١٦٤٥	٥٧١	٧٩	٧٥	٤٠	٢٤١٠

(*) لا تشمل القدس الشرقية.

المصـــدر: Central Bureau of Statistics: *Statistical Abstract of Israel, 1980* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1980), p.703, and *Statistical Abstract of Israel, 1984* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1984), p.774.

جدول رقم (٥)

مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بالناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية، ١٩٧٩، ١٩٨١، و١٩٨٣

(بأسعار عوامل الانتاج وبملايين الشاقلات الاسرائيلية وباسعار ١٩٧٦ الثابتة والجارية)

القطاعــــات	١٩٧٩		١٩٨١		١٩٨٣	
	أسعار		أسعار		أسعار	
	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة
الزراعة والصيد والغابات	٤٤١,٠	١١٢,٥	٢,٤٩٢,١	١٢٣,٠	١١,٣٣٠,٦	١١٢,٥
الصناعة	٩١,٠	٢٥,٠	٥٠١,٦	٢٤,٨	٢,٩٠٨,٢	٢٨,٩
البناء والانشاءات	٢٤٠,٦	٦٠,٩	١,١٦٩,٣	٥٧,٧	٦,٦٢٧,٥	٦٥,٨
الخدمات	١٦٧,٩	٤٢,٥	١,٠٤١,١	٥٠,١	٦,١٤٨,٠	٦١,٠
النقل والتجارة وأخرى	٤٧٨,٣	١٢١,٠	٢,٢٥٥,١	١١٠,٤	١٥,٠٩٢,٦	١٤٩,٩
الناتج المحلي الاجمالي	١,٤١٨,٨	٣٦٢,٠	٧,٤٣٢,١	٣٦٦,١	٤٢,١٠٦,٩	٤١٨,١
الحصة النسبية للصناعة	٦,٤١	٦,٩	٦,٧٥	٦,٧٨	٦,٩	٦,٩
الحصة النسبية للزراعة	٣١,٠٨	٣١,٠٧	٣٣,٥٣	٣٣,٦١	٢٦,٩١	٢٦,٩١

المصدر: احتسبت الأسعار الثابتة مستعملين مؤشر السعر الاستهلاكي الاسرائيلي، ١٩٧٦ = ١٠٠. كما احتسبت حصص قطاعي الزراعة والصناعة بالناتج المحلي الاجمالي. انظر: Ibid., *1984.*

يوضح الجدول رقم (٥) أن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي لم ترتفع بين ١٩٧٩ و١٩٨٣ حيث ظلت على مستوى عام ١٩٦٩ وهو أقل من ٧ بالمائة. وبمقاييس عدد العاملين، لم يتوسع القطاع الصناعي أيضاً. وانخفضت نسبة قوة العمل الفلسطينية التي تعمل في الصناعة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٣، ليس في الضفة الغربية فقط بل كذلك بالنسبة إلى أولئك الذين ينتقلون للعمل في اسرائيل، ويوضح الجدول رقم (٦) هذا الاتجاه. وقد ازدادت قوة العمل فقط في قطاع البناء. ومنذ عام ١٩٨٤ حصل ركود في هذا القطاع مما تسبب في بطالة خطيرة بالنسبة الى المنتقلين للعمل الى اسرائيل من المناطق المحتلة.

٢ ـ قطاع غزة

بسبب تدني أهمية القطاع الصناعي بالمقارنة مع الزراعة في قطاع غزة، كان تأثير الاحتلال في الصناعة أقل قوة منه على الزراعة، كما لم يكن بالقوة ذاتها التي خلفها على

جدول رقم (٦)

توزيع قوة العمل حسب المنطقة والقطاع الاقتصادي، ١٩٧٨، ١٩٨١، و١٩٨٣

(نسب مئوية)

القـــدس	الضفة الغربية			القدس الشرقية			قطاع غزة			المتنقلون الى اسرائيل		
	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٣
الزراعة والصيد والغابات	٢٧,٨	٢٤,١	٢٢,٦	٤,٦	٤,٥	٤,٦	٢١,٩	١٧,٣	١٨,٠	١٤,٨	١٢,٧	١٢,١
الصناعة والاستخراج	١٧,٦	١٦,٤	١٦,٨	٢٧,٢	٢٧,٤	٢٧,٣	١٧,٣	١٧,٢	١٧,١	٢٢,٨	١٨,٢	١٨,٦
البناء والانشاءات	٢٠,٧	٢٤,٠	٢٤,٧	١١,٥	١١,٢	١٢,٨	٢١,٤	٢٦,٥	٢٦,١	٤٦,٢	٥١,٠	٥٠,٤
التجارة والمطاعم والفنادق	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٨	٢٠,٦	٢١,٧	٢٠,٥	١٣,٥	١٤,٢	١٣,٦	—	—	—
النقل والمواصلات والتخزين	٤,٢	٤,٩	٥,٠	٦,٣	٦,٤	٦,٣	٦,٨	٦,٨	٥,٩	١٦,٢	١٨,٢	١٨,١
الخدمات العامة	١٣,٠	١٤,٢	١٣,٤	٢٠,٦	٢٠,٢	١٣,٥	١٣,٥	١٢,٨	١٣,١	—	—	—
أخرى	٤,٢	٣,٩	٤,٧	٩,٢	٨,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٢	٦,٢	—	—	—
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصـدر: Bakir Abu Kishk, *The Industrial and Economic Trends in the West Bank and the Gaza Strip,* United Nations Document E/ECWA/WP.1 (Beirut: ECWA, 1981), pp.8-289, and Ibid., *1984,* pp.762, and 963.

جدول رقم (٧)

توزيع المؤسسات الصناعية في قطاع غزة

حسب المجموعات الرئيسية وعدد العاملين

١٩٧٩، ١٩٨٢، و١٩٨٣

الفروع الصناعية	١٩٧٩						١٩٨٢						١٩٨٣					
	عدد العمال						عدد العمال						عدد العمال					
	١ - ٣	٤ - ٧	٨ - ١٠	١١ - ٢٠	٢١ +	المجموع	١ - ٣	٤ - ٧	٨ - ١٠	١١ - ٢٠	٢١ +	المجموع	١ - ٣	٤ - ٧	٨ - ١٠	١١ - ٢٠	٢١ +	المجموع
الاغذية	١٥١	٣٦	٤	٥	٣	١٩٩	١٥٤	٣٩	١	٥	٣	٢٠٢	١٥١	٤٠	٢	٣	٢	١٩٨
النسيج	٢٩٨	٩٥	٤٣	٤٤	١٠	٤٩٠	٣٠٦	١١٠	٥٠	٤٥	١٢	٥٢٣	٣٠٤	١١٩	٥١	٤٣	١٢	٥٢٩
الخشب	١٢٥	٦١	٤	٢	٦	١٩٨	١٢٨	٧٢	٣	٤	٥	٢١٢	١٣٠	٧٢	٢	٥	٣	٢١٢
المعادن	١٦٥	٦٤	٦	٢	٥	٢٤٢	١٧٩	٦٥	٨	٥	٤	٢٦١	١٣٨	٦٤	٧	٥	٤	٢٦٣
أخرى	٩١	٨٨	١١	١٠	٦	٢٠٦	١٠٢	٩٦	١٦	٦	٣	٢٢٣	١٠٣	٩٠	١٦	٥	٢	٢١٦
المجموع	٨٣٠	٣٤٤	٦٨	٦٣	٣٠	١٣٣٥	٨٦٩	٣٨٢	٧٨	٦٥	٢٧	١٤٢١	٨٧١	٣٨٥	٧٨	٦١	٢٣	١١٤٨

المصدر: Ibid., *1980*, p.707; Ibid., *1983*, p.793, and Ibid., *1984*, p.775.

الصناعة في الضفة الغربية. والمعلومات المتوافرة لا تبين توزيع المؤسسات حسب المجموعات لعام ١٩٦٩ ولكنها تظهر أن هذا القطاع استخدم ٤,٠٩٥ عاملاً في ذلك العام. يوضح الجدول رقم (٧) توزيع المؤسسات حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة ١٩٧٩ إلى ١٩٨٣. ويوضح الجدول أن التغيّر بين ١٩٨٢ و١٩٨٣ لم يكن مهماً بالنسبة لعدد المؤسسات، لكن كان هنالك انخفاض في عدد المشاريع التي تستخدم أكثر من عشرة عمال. حوالى ٣٨ بالمائة من مجموع المؤسسات تتركز على النسيج، هذه المشروعات تأخذ مقاولات ثانوية من الشركات الاسرائيلية ولا تساهم بدرجة هامة في التنمية الدائمة للمنطقة.

يوضح الجدول رقم (٨) مساهمة القطاع الصناعي بالناتج المحلي الاجمالي الذي انخفضت حصته من ١١ بالمائة عام ١٩٧٩ إلى ٩,٩ بالمائة عام ١٩٨٣، وبالمقاييس الحقيقية انخفضت المساهمة بـ ٢٦ بالمائة. ولم ترتفع سوى مساهمة قطاع الخدمات بالمقاييس الحقيقية خلال الفترة المذكورة، وذلك عندما انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٠ بالمائة.

جدول رقم (٨)

مساهمة القطاعات المختلفة بالناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة، ١٩٧٩، ١٩٨١، و١٩٨٣

(وبكلفة عوامل الانتاج وبملايين الشاقلات الاسرائيلية بالأسعار الجارية وأسعار ١٩٧٦ الثابتة)(*)

القطاعات	١٩٧٩		١٩٨١		١٩٨٣	
	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة
الزراعة والغابات والصيد	١٥٠,٠	٤٠,٢	٦٨٩,٩	٣٤,٥	٢,٦٩٦,٤	٢٥,٠
الصناعة	٧٧,٩	٢٠,٨	٢٩٠,٣	١٤,٥	١,٦٥٥,٧	١٥,٤
البناء والانشاءات	١٦٠,٣	٤٣,٠	٧٩١,٤	٣٩,٦	٣,٩٧٣,٤	٣٦,٨
الخدمات	١٠٥,١	٤٣,٠	٧٢٦,٦	٣٦,٣	٤,١٦١,٨	٣٨,٦
النقل والتجارة وغيرهما	١٥٢,٦	٤٠,٠	٨٧٢,١	٤٣,٦	٤,٢٦٩,٦	٣٩,٦
الناتج المحلي الاجمالي	٦٤٥,٩	١٨٧,٨	٣,٣٧٠,٣	١٦٨,٥	١٦,٧٥٦,٩	١٥٥,٤
حصة الصناعة (النسبة المئوية)	—	١١,٠٨	—	٨,٦	—	٩,٩
حصة الزراعة (النسبة المئوية)	—	٢١,٤	—	٢٠,٥	—	١٦,١

(*) بسبب استثناء شبه جزيرة سيناء عام ١٩٨٢ وانعدام المعلومات عن تلك المنطقة، من غير الممكن مقارنة الاعوام نفسها في جدول رقم (٧).

المصدر: *Administered Territories Statistical Quarterly*, vol.14, no.1 (1984), p.175.

احتسبت الأسعار الثابتة من قبل الكاتب.

ثالثاً: معوقات التنمية الصناعية تحت الاحتلال

أثناء مقابلات أجريت عام ١٩٨١ مع إداريي ٢٧٦ مشروعاً اختيروا جزافاً، أعرب أكثر من ٨٦ بالمائة من المستجوبين عن رغبتهم في التوسع. وحين سئلوا عن الأسباب التي تمنعهم عن فعل ذلك، عدا عن العوامل السياسية، ذكر ٦٠ بالمائة منهم حجم السوق ومنافسة المنتوجات الاسرائيلية. فيما ذكر آخرون ندرة رأس المال والعمال الماهرين. وتتعلق هذه الإجابات بثلاثة حقول حساسة هي التجارة والتمويل والتدريب التي ستناقش أدناه.

١ ـ العوامل التي تحد من التجارة الصناعية

منذ عام ١٩٦٧، والتجارة الخارجية للمناطق المحتلة تخضع لإدارة دقيقة من خلال عدد من الضوابط التي وضعتها السلطات العسكرية الاسرائيلية. وكما هي الحال في حقول أخرى من النشاط الاقتصادي، كانت الوسيلة الرئيسية لبلوغ هذا هي استخدام سلسلة من الأوامر العسكرية التي تمنع حركة السلع من المناطق المحتلة أو إليها. هذه الأوامر أخضعت الصادرات والواردات الفلسطينية إلى اجراءات ترخيص معقدة، في الوقت الذي حدّت فيه من تنمية الصناعة من خلال تحديد أنواع وكميات المواد الأولية التي تدخل المناطق المحتلة لتستخدم في الصناعات التحويلية[١٦].

وللقيود على التجارة الفلسطينية أثر سلبي بنوع خاص في ضوء صغر السوق المحلية والمصاعب التي تكتنف إنتاج السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية المطلوبة محلياً. والعامل الأهم الذي حدّ من قدرة الاقتصاد الفلسطيني في تطوير التجارة كان العوائق

---

(١٦) Abu Kishk, *The Industrial and Economic Trends in the West Bank and the Gaza Strip*, p.11,

هذه الأوامر تضم: أ ـ الأمر العسكري رقم (٤٩) بتاريخ ١٠ تموز/يوليو ١٩٦٧. يمنع اخراج أو ادخال أي سلعة الى الأراضي المحتلة دون رخصة موقعة من قبل أشخاص مخولين. ب ـ الأمر العسكري رقم (٤١١) تاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١: ١ ـ لا يحق ادخال أي سلعة للاراضي المحتلة دون رخصة من قبل شخص مخول؛ ٢ ـ لا يحق اخراج أي سلعة من الأراضي المحتلة دون ترخيص من شخص مخول. الأمر العسكري رقم (٦٥٣) بتاريخ ١٥ نيسان/ابريل ١٩٧٦ سيوضح هذه النقطة: أمر رقم (٦٥٣): لا يجوز القيام بما يلي دون ترخيص من شخص مخول: لا يحق فتح أي محل لانتاج السلع التي تخضع للرقابة. وقائمة السلع المراقبة تضم ما يلي: الاسمدة المركبة بنسبة عالية من نيترات الامونيا، مبيدات الاعشاب التي تحتوي على نسبة عالية كلورات الصوديوم، ومسحوق الالمنيوم. وبالنسبة الى التحليل الشامل للأوامر العسكرية الاسرائيلية، انظر: Raja Shehadeh, *Occupier's Law: Israel and the West Bank* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1986).

وللتأكد من صرامة اتباع هذه الأوامر، أصدرت السلطات أمر رقم (١٨٤) بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ لنقل السلطة المكتسبة من الحكومة الأردنية والمجالس المحلية الى الاشخاص المخولين الذين عينوا من قبل الحاكم العسكري. والشخص المخول استخدم هذه الأوامر لاحباط التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة.

التي فرضها الاحتلال على تجارة المناطق مع محيطها العربي الطبيعي . ونتج عن هذه القيود نفقات اضافية على التجارة مع البلدان العربية وتعقيدات جمة بالنسبة الى النقل والوقت واجراءات الترخيص المضنية .

ويزيد هذه المشكلات تعقيداً التدفق الحر للصادرات الاسرائيلية الى الضفة الغربية وقطاع غزة وغالباً بشكل اغراقي بسلع زراعية مدعومة وسلع صناعية من نوعية سيئة ، إن لم تكن خطرة في بعض الأحيان. هذا وفي الوقت الذي ليس بمقدور المناطق المحتلة القيام بادارة أو تحديد الادخال غير المقيد للسلع الزراعية والصناعية الاسرائيلية المدعومة والمحمية ، تسيطر اسرائيل بدقة على دخول المنتوجات الفلسطينية إلى أسواقها. عملياً لا تصدر السلع الزراعية الفلسطينية الى اسرائيل ، باستثناء بعض المنتوجات التي تستخدم في الصناعات الاسرائيلية التحويلية (البندورة والبرتقال) . وأغلب المحاصيل النقدية المربحة ممنوعة من الدخول الى اسرائيل . والصادرات الصناعية الفلسطينية الى اسرائيل هي شكلياً أقل تقييداً . لكن التوجه السياسي الرئيسي في هذا المجال هو حماية الصناعات الاسرائيلية ، الأمر الذي يستبعد غالب الصناعات الفلسطينية عملياً . فقط في مجال المقاولات الثانوية توجد حركة ملموسة للسلع الصناعية الفلسطينية الى اسرائيل ، لكن حتى في هذه الحالة ، فإن المواد الأولية التي تنطوي عليها تكون مستوردة أصلاً من اسرائيل ، والعنصر الذي يصدر هو فقط العمل الفلسطيني الرخيص الذي يذهب في السلع الوسيطة والنهائية الاسرائيلية . وتفرض الأوامر العسكرية الاسرائيلية الحديثة متطلبات معقدة من التعريفات على المنتوجات الفلسطينية ، لتضيف بذلك مزيداً من الكلف على عمليات تصنيع هي آنياً مثقلة بالمشاكل .

والقيد المهم الآخر على تنمية الصادرات الصناعية الفلسطينية هو أثر تدابير المقاطعة العربية التي تمنع دخول أي سلعة أو منتوج الى البلدان العربية يحتوي على مواد أولية اسرائيلية أو مواد أولية مستوردة من خلال اسرائيل . وبغض النظر عن بعض الاستثناءات ، فالصناعات التي أقيمت منذ عام ١٩٦٧ لم ترخص من قبل الأردن ولا يسمح لها بالتصدير الى الأردن نهائياً . وهذا يعني أن انتاج الصادرات الفلسطينية الرئيسية ، كالصابون ، يجب أن تستخدم فيه مواد أولية مستوردة من خلال الأردن وهي في العادة ذات كلف عالية نسبياً . وتوسيع وتنويع الصناعة محدودان كذلك ما دامت التجهيزات الانتاجية الجديدة يجب أن تستورد أيضاً من الأردن ، وبكلف أعلى بكثير مما لو تم استيرادها من اسرائيل أو عبرها . ان استيراد مثل هذه السلع من الأردن هو أيضاً غير مشجع نتيجة للقيود التي تضعها اسرائيل على عبور الجسور ، إذ تطبق تعريفات جمركية مرتفعة على غالب المستوردات الصناعية .

يوضح الجدول رقم (٩) حجم التجارة بين اسرائيل والأراضي المحتلة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ . وتعاني المناطق المحتلة من عجز تجاري مزمن يتزايد سنوياً ووصل إلى حوالى ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣ . وأكبر عجز هو مع اسرائيل التي تقدم حوالى ٩٠ بالمائة من مجموع مستوردات المناطق المحتلة ، حيث تشكل المنتوجات الصناعية ٨٧ بالمائة منها . واستيراد المنتجات الصناعية من الأردن مقيد بسبب الترتيبات الاسرائيلية المشار لها أعلاه إلى

جانب الكلف المرتفعة المتعلقة بنقل السلع من الأردن أو عبره. وتشكل الصادرات الصناعية للمناطق المحتلة أكثر من ٧٥ بالمائة من مجموع الصادرات، ومعظمها يذهب لاسرائيل مما يشير إلى زيادة هيمنة السوق الاسرائيلية على القدرة التصديرية للمناطق المحتلة. وعلى الرغم من أن العجز في التجارة مع اسرائيل يعوض جزئياً بالصادرات الصناعية إلى الأردن أو من خلاله، إلا أن هذه الصادرات أخذت تشكل حصة متناقصة من مجمل الصادرات الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن حوالى ١٥ بالمائة من الصادرات الاسرائيلية تنتهي في الأراضي المحتلة، جاعلة من الاقتصاد الفلسطيني السوق الثاني الأهم لصادرات اسرائيل غير العسكرية بعد الولايات المتحدة.

تتضاعف القيود على التجارة بالترتيبات المعقدة التي تؤثر على الترخيص الصناعي. فمن أجل فرض سيطرة تامة على القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، أصدرت السلطات العسكرية الأمر رقم ١٨٤ بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ نقلت بموجبه سلطات الحكومة الأردنية إلى أشخاص يعينهم الحاكم العسكري. واستخدمت هذه الأوامر لإحباط التنمية الصناعية في الأراضي المحتلة واعادة بناء الصناعة المحلية حسب مصالح سلطة الاحتلال. وهكذا، ففي الوقت الذي سمح فيه للصناعات الصغيرة المهتمة بالنسيج وحركة البناء بالعمل في المناطق المحتلة وبحسب مصالح عمليات التشييد ذات التعهد الثانوي، سدت الطريق أمام إقامة صناعات قد تنافس المشاريع الاسرائيلية المشابهة.

والمثالان التاليان يوضحان كيفية الامتناع عن منح الترخيصات، إما بشكل تام أو بتكتيكات اجرائية. في المثال الأول، رفضت السلطات العسكرية الاسرائيلية، ولسنوات عديدة الترخيص باقامة مشروع تصنيع حمضيات في مدينة غزة. وقد صدر ترخيص مشروط أخيراً، لكن بعد أن تغيّرت ظروف صناعة الحمضيات وخصوصاً بالنسبة إلى الآفاق المتاحة لتمويل المشروع. وفي المثال الثاني، رفض الحاكم العسكري في الضفة الغربية اصدار رخصة شاملة تسمح لصناعة الاسمنت بإجراء مسح للتربة في المناطق المحتلة من أجل استقصاء مدى توافر المواد الأولية. وبدلاً من حصول شركة الاسمنت العربية على ترخيص شامل لإجراء المسح، أجبرت على ارسال طلب لكل موقع على حدة، وترتب على ذلك الانتظار شهوراً عديدة قبل الحصول على الترخيصات اللازمة. وأثر هذا على تأخير استكمال الاجراءات الأولية لسنوات عدة. في الحالتين، كان تبرير المسؤولين الاسرائيليين هو كون طاقة انتاج الاسمنت والعصير في اسرائيل هي كافية، ولهذا لا حاجة لإقامة مصانع اضافية في هذه الحقول.

والعامل الآخر الذي يحد من نمو الأسواق للمنتوجات الصناعية الفلسطينية يبرز من تطبيق الأردن للمقاطعة العربية فيما يتعلق برخص الصناعات القائمة منذ عام ١٩٦٧. فقد سمح لغاية عام ١٩٧٩ فقط للمعامل التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ بالتصدير إلى الأردن، وبحسب الأسس المشار إليها سابقاً فيما يتعلق بشهادة المنشأ العربي. في عام ١٩٧٩ وافقت الحكومة الأردنية على اعطاء رخص لعدد من المعامل التي أقيمت بعد الاحتلال (غالبها

صناعات كبيرة للصابون وللورق وللزيوت). لكن هذا لم يقدم حلاً للعديد من الصناعات الصغيرة التي يعتمد نموها في المستقبل على توسع الأسواق.

٢ ـ التمويل

يعاني اقتصاد المناطق المحتلة من غياب مؤسسات التمويل من ناحية، ومن السياسة النقدية الشديدة التي تطبقها السلطات الاسرائيلية، من ناحية ثانية. ففي عام ١٩٦٧، أغلقت كل البنوك العربية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأوامر اسرائيلية عسكرية حيث جمدت موجوداتها ومطلوباتها أو حجزت من قبل السلطات الاسرائيلية. وبالتالي، سمح للبنوك الاسرائيلية بفتح فروع لها في الأراضي المحتلة، لكن اقتصرت نشاطاتها على المعاملات اليومية والقصيرة الأجل. وكانت القروض التي قدمت الى المستثمرين لتشجيع التنمية الصناعية غير ذات أهمية. وأجبر المستثمرون على البحث عن مصادر تمويل خاصة وذات كلفة عالية. وقد دعمت هذه المصادر بمساعدة خارجية، سواء كانت عربية أو دولية.

على الرغم من مساعدة المصادر الأجنبية في التخفيف من آثار الانعدام التام لتسهيلات الاقتراض، فمن غير الممكن أن تعوض هذه المصادر عن تعبئة الموارد الداخلية. ويثير هذا مشاكل خاصة في الأراضي المحتلة في ضوء القيود التي تضعها السلطات الاسرائيلية على تدفقات رأس المال للمناطق، والسيطرة الشديدة على المبادلات الأجنبية، والتدابير المعقدة التي تحكم اجراءات التعامل مع البنوك الأردنية والعربية.

ومؤسسات الإقراض المتخصصة في الأردن، مثل بنك الانماء الصناعي تصرفت بحذر فيما يتعلق بتوسيع الاقراض الى المقترضين من الأراضي المحتلة. وهذا يعود أساساً لصعوبة التقويم والرقابة وتأمين القروض. ولكن البنك الصناعي ومؤسسات الاقراض المتخصصة الأخرى، قدمت قروضاً لمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة مستخدمة المخصصات التي وضعتها تحت تصرفها اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة. والقروض المتاحة من تلك المؤسسات كانت بمعدلات فائدة متدنية أو بآجال دفع مرنة، وتخضع في العادة لضمانات الحكومة الأردنية، رغم أن الحجم الفعلي لهذه التسهيلات كان على العموم قليلاً. ولا تقدم أغلب البنوك التجارية الاردنية قروضاً إلى رجال الأعمال الفلسطينيين في المناطق المحتلة ما لم يقدم المقترض ضمانة اضافية من خارج المناطق.

وفي الوقت ذاته وجهت المؤسسات المحلية جهودها للحد من مشكلة نقص التمويل، إلا أن الأثر كان محدوداً. فقد قامت شركات اقراض وتأمين خاصة وصغيرة، فيما حاولت بعض تعاونيات تعمل أساساً في الزراعة، تقديم قروض خصوصاً في المناطق الريفية. أما مصادر الاقراض الأخرى، مثل الصرافين والمرابين والتجار، فإن أنشطتها تركزت على تقديم قروض قصيرة الأجل وشخصية اضافة الى تبديل العملات الاسرائيلية والأردنية. هذه الأنشطة نادراً ما توسعت لتشمل حقول انتاج مهمة، وظلت بالأساس قنوات وسيطة بين الادخارات المحلية والبنوك التجارية خارج الأراضي المحتلة. إن كلفة القروض المتاحة من

المصادر غير المؤسسية تكون مرتفعة عموماً، سواء من ناحية معدلات الفائدة أو من ناحية شروط الضمان. وإذا ما توجهت بعض مصادر الاقراض غير المؤسسية الى القطاعات المنتجة، وهذا ما يحدث في الزراعة، فهي على شكل قروض موسمية قصيرة الأجل لشراء المدخلات أو دفع الأجور. ولا تستفيد الصناعات الصغيرة من مثل هذه الترتيبات.

٣ ـ التدريب

ان فرص التدريب المهني أو اكتساب المهارة في العمل محدودة. ويعود تدني الانتاجية والنوعية للمنتوجات في القطاع الصناعي، على الأقل جزئياً، الى انخفاض مستوى التدريب المتوافر للقوة العاملة. ففي الاجابات على الاستبيانات التي أجريت لمديري ومالكي المشاريع، التي أشير إليها سابقاً، وجد أن ٣٤ بالمائة من قوة العمل اعتبرت ماهرة[١٧]. لكن إذا ما كان ٦٩ بالمائة من مجموع العمال لم يكملوا السنة التاسعة من التعليم، فالقضية تستحق التساؤل. لقد كان واضحاً أن هنالك حاجة لبرامج تدريب عالية النوعية، تصمم لاستقطاب أكثر الطلاب تأهيلاً. إن أغلب برامج مؤسسات التدريب الفني والمهني تدار من قبل المنظمات التطوعية الخاصة أو الأمم المتحدة. والعديد منها يعمل تحت ضغط مصاعب مالية جدية ويعاني من القيود التي تضعها السلطات الاسرائيلية على توسعه.

رابعاً: التنمية الصناعية من خلال تطوير الصناعة الزراعية[١٨]

إن مساهمة الصناعة ذات الأساس الزراعي في تنمية الريف متعددة الجوانب. فبإمكان الصناعات الزراعية زيادة انتاج وانتاجية الريف من خلال تصنيع وتجهيز المدخلات التي ترفع الانتاجية. على سبيل المثال، إن تصنيع المنتوجات الزراعية مثل البندورة والخضر والحمضيات وفواكه أخرى، له أيضاً أثر رئيسي على اقتصادات الريف. وتصنيع الريف بزيادة النشاط الاقتصادي بمقدوره أيضاً احداث مساهمة اجتماعية هامة للموارد البشرية. فالفرص الواسعة لمبادرة رجال الأعمال، وزيادة المعرفة والمعلومات، ورفع مستوى المهارات والوسائل الاضافية التي تفسح المجال للتوقعات المتزايدة، كلها تنتج عن توسيع الاقتصاد الريفي. إن تنمية التصنيع الريفي بامكانه ردم الفجوة بين المجتمعات الريفية والحضرية ويقلل من المضاعفات السلبية للتصنيع المديني الذي ساهم باحتلال عملية التحضر.

في غالب البلدان النامية، لا يتوزع السكان والقطاعات غير الزراعية بين المدن ذات الأحجام المختلفة، كما في البلدان المتقدمة، بل هم يتركزون في عدد قليل من المراكز الكبيرة،

---

(١٧) Abu Kishk, Ibid., p.67.

(١٨) ان الفكرة العامة لتطوير الريف قد أخذت من وثائق الأمم المتحدة، بخاصة انظر:
United Nations, Industrial Development Organization: *Industry and Development No.5*, (Vienna: U.N. 1980), and *Industrialization and Rural Development* (New York: U.N., 1978).

جدول رقم (٩)

الواردات، الصادرات والميزان التجاري في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٨١ - ١٩٨٣ (ملايين الدولارات الامريكية)

الواردات والصادرات	١٩٨١			١٩٨٢			١٩٨٣		
	واردات	صادرات	عجز (-) أو فائض	واردات	صادرات	عجز (-) أو فائض	واردات	صادرات	عجز (-) أو فائض
المجموع	٦٩٠,٠٦	٣٦٧,٥٠	-٣٢٢,٥٦	٦٨٤,٢٥	٣٥٧,٨٠	-٣٢٥,٨٠	٦٦٨,٧٠	٣٢٦,٥٠	-٣٦٢,٢٠
من وإلى اسرائيل	٦١٨,٤٠	٢٦٥,٠٩	-٣٥٣,٣٥	٦٠٩,٥٠	٢٣٩,١٠	-٣٧٠,٤٠	٦٢٤,٧٠	٢٣٨,٦٠	-٣٨٦,١٠
المنتوجات الزراعية	٨٤,٠١	٤١,٦٩	-٤٢,٣٢	٧٠,٩٠	٣١,٢٠	-٣٩,٧٠	٧٨,٤٠	٣٣,٧٠	-٤٤,٦٠
المنتوجات الصناعية	٥٣٤,٤٣	٢٢٣,٤٠	-٣١١,٠٢	٥٣٨,٦٠	٢٠٧,٩٠	-٣٣٠,٧٠	٥٤٦,٣٠	٢٠٤,٩٠	-٣٤١,٤٠
من وإلى عمان	٦,٨٧	٩٤,٦١	٨٧,٧٤	٨,٤٤	١١٣,٨٠	١٠٥,٣٠	٥,٩٠	٨١,١٠	٧٥,٣٠
المنتوجات الزراعية	٠,١٧	٤١,٦٩	٤١,٥٢	٠,٤٠	٥٥,٥٠	٥٥,١٠	٠,٢٠	٣٧,٥٠	٣٧,٣٠
المنتوجات الصناعية	٦,٧٠	٥٢,٩٣	٤٣,٣٢	٨,٠٤	٥٨,٣٠	٥٠,٢٠	٥,٦٠	٤٣,٦٠	٣٨,٠٠
من وإلى أخرى	٦٤,٧٥	٧,٨٠	-٥٦,٩٥	٦٦,٣٠	٥,٦٠	-٦٠,٧٠	٥٨,١٠	٦,٧٠	-٥١,٥٠
المنتوجات الزراعية	٤,٦٥	٦,٤٢	١,٧٩	١٠,١٠	٤,٨٠	-٥,٢٠	١٠,٨٠	٥,٧٠	-٥,١٠
المنتوجات الصناعية	٦٠,١٠	١,٣٨	-٥٨,٧٤	٥٦,٢٠	٠,٨٠	-٥٥,٤٠	٤٧,٤٠	١,٠٠	-٤٦,٤٠

المصدر: Central Bureau of Statistics, Ibid., *1984*, p.751.

غالباً ما تكون عواصم. هذا الوضع يخلق قوة دفع ذاتي لتركيز السكان والصناعات، اذ تجد الصناعات الجديدة ان خدمات البنى التحتية والأسواق والعمل تتركز في المدن القائمة. وينزح العمال من الريف الى هذه المدن على أمل العثور على الاستخدام والأجر المرتفع وظروف المعيشة الافضل. والنتيجة غالباً ما تكون عكس ذلك.

لحسن الحظ، تختلف مدن الأراضي المحتلة في الحجم وتقع على مسافات ملائمة من بعضها البعض. ولهذا فالمناطق الصناعية بين هذه المدن تجتذب قوة العمل من المجتمعات الريفية القريبة وبالوقت ذاته هي قريبة من أسواق المدن الرئيسية. وسيكون لمثل هذا التطوير فوائد عديدة للمناطق المحتلة. فإنه يقلل من الضغط على المدن لتوفير الخدمات المطلوبة للسكان الجدد القادمين من المجتمعات الريفية، ويشجع السكان على البقاء في قراهم وتحسين البنى التحتية والخدمات لكل المجتمع. إن تصنيع الريف الذي يتكامل مع القطاع الزراعي سيمنع تشكل البنى الثنائية في الاقتصاد ويخلق توازناً بين المجتمعات الريفية والمدينية.

ويترتب على استراتيجية تنمية الريف أن تستهدف زيادة كفاءة الصناعات القائمة وتقديم فرص عمل جديدة ووسائل للتنمية. فزيادة الانتاجية هي إحدى الضرورات، ويمكن بلوغها بتحديث وسائل الانتاج، وزيادة التخصص والاستفادة الأفضل من المواد الأولية. ويجب أن يكون الهدف الأساسي هو خلق قطاع ريفي أكثر تنوعاً. وينطوي على انتشار الفعاليات الاقتصادية وتوسيع الأنشطة غير الزراعية. والعائق الرئيسي لمثل هذا التطوير هو الرد الاسرائيلي على ما سينتج عن تقليل صادراتها للأراضي المحتلة وهبوط تدفق العمل الرخيص اليها.

خامساً: الخلاصة والتوصيات

١ ـ الخلاصة

تتكون الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة من مشاريع صغيرة، وأكثر من ٩٠ بالمائة من المؤسسات القائمة تستخدم أقل من عشرة عمال. وتظهر المقارنة بين الاحصاءات الصناعية لعامي ١٩٦٩ و١٩٨٣ عدم وجود تغيرات مهمة في المنتوجات أو عدد وحجم المؤسسات، أو المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي أو مستوى الاستخدام. والسبب الرئيسي لهذا الركود هو الاحتلال، الذي من خلال تحكمه بالانتاج والاستثمار والتجارة، ومن خلال قيوده التي وضعها على وسائط التمويل من أجل التنمية، جعل من الصعب على الصناعة المحلية أن تحافظ على المستويات الجارية للانتاج ازاء المنافسة الاسرائيلية، وكذلك الحال بالنسبة الى المبادرة باقامة صناعات جديدة وتوسيع الأسواق.

وإذا ما كانت التنمية الصناعية ستظل مرتبطة بالترتيبات العسكرية القائمة والضوابط التي تضعها سلطات الاحتلال، فالآمال لا تبعث على التفاؤل والفرص تبقى محدودة.

٢ ـ التوصيات

أ ـ التوصيات السياسية

يجب أن تصاغ السياسات والبرامج للتنمية الصناعية في ضوء الظروف الخاصة التي يفرضها الاحتلال الطويل. وبغياب الاستقلال الوطني الفلسطيني في المناطق المحتلة، فإن عملية التنمية ينبغي أن تنطوي على أكبر مساهمة شعبية لتكون فعالة. ويجب أن تتكامل برامج التنمية الصناعية الريفية أفقياً مع برامج التنمية الزراعية والاجتماعية، وعمودياً مع برامج التنمية الصناعية الحضرية.

ونقطة البداية للتنمية الصناعية يجب أن تكون من مستوى المعرفة القائمة وفهم التنظيم والتكنولوجيا الصناعية. ويجب أن توضع الأولويات على أساس الموارد المتاحة والخامات المتوافرة والمهارات الحالية والممكنة والأسواق المتيسرة. هذه الأولويات يمكن ترسيخها بشكل مناسب في ضوء الفهم الشامل للسوق المحلية وطبيعة الطلب القائم. وستساعد الروابط الخلفية والامامية في الاقتصاد على تحديد الحقول الرئيسية للتخصص.

ويمكن تلخيص امكانات التخصص لبرامج تصنيع الريف كالتالي:

(١) انتاج المدخلات الزراعية

ـ **الأعلاف**: يستخدم مربو الدواجن أعلافاً مخلوطة مسبقاً في مزارعهم. وتوجد اليوم عشر منشآت في المناطق المحتلة، احداها في قطاع غزة. وسعة هذه المنشآت حوالى ٢٥٠٠ طن في الشهر، وهي تشكل ثلث الطلب في السوق المحلي.

ـ **المفاقس**: بغض النظر عن الحجم النسبي لانتاج الفروج والبيض في المناطق، لا يوجد مفرخة واحدة لتفقيس الصيصان. والمفاقس التي كانت تعمل قبل عام ١٩٦٧ توقفت عن العمل وكل الصيصان تستورد من اسرائيل.

ـ **المدخلات الزراعية الأخرى**: يقدر مجموع استيراد المناطق المحتلة من المدخلات الزراعية في عام ١٩٨٣ بحوالى ٢٥٠ مليون دولار[١٩]. والاستعاضة عن الاستيراد يجب أن تدرس، خصوصاً بالنسبة للأسمدة ومنتوجات البلاستيك اللازمة لزراعة الخضر المغطاة.

(٢) تصنيع الانتاج الزراعي

هنالك عدد من البدائل في هذا القطاع تضم انتاج عصير الفواكه، الحليب ومنتوجات الحليب من الحليب الطازج أو المجفف وتوسيع تصنيع الخضر بما لا يقتصر على تخليل الزيتون.

---

(١٩) هذا الرقم مذكور بالاحصاءات الاسرائيلية بالشاقل. والقيم قسمت بمعدل صرف الدولار عام ١٩٨٣ للحصول على قيمة المستوردات بالدولار.

(٣) انتاج مواد البناء

يضم هذا، اضافة الى المحاجر، قطع الصخور وانتاج الطوب بأنواعه، وانتاج الأبواب المعدنية وأطر الشبابيك[٢٠]. ويجب انجاز دراسات الجدوى لتقويم هذه الامكانات.

(٤) الحرف التقليدية

بالاضافة الى الملابس المحلية التقليدية والسلع المصنوعة باليد من القش، هنالك حرف وصناعات تذكارية. هذه التجارة راسخة بشكل جيد، خصوصاً في الخليل وبيت لحم، لكنها تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد المواد الأولية والمواد نصف المصنعة. ان قيمة الصلصال المستورد والمدخلات الأخرى تبرر اقامة معمل في المناطق المحتلة، على أساس أن المنتجين لهذه السلع باستطاعتهم تنظيم أنفسهم تعاونياً.

ب ـ توصيات تخطيطية

١ ـ ينبغي نقل الصناعة ذات الأساس الزراعي من المدن الكبيرة الى المناطق الريفية. وبسبب التفاوت في توافر المواد المحلية وحتى في نمط التطور بين المناطق الريفية والحضرية أو بين المناطق الريفية المختلفة، فإن ايجاد مستوى متوازن في النتيجة قد لا يكون ممكناً. ولحسن الحظ، ففي وضع المناطق المحتلة، حيث المنطقة صغيرة نسبياً، لا تشكل المسافات بين المدن الرئيسية عاملاً مقيداً، فمن الممكن التفكير باقامة منطقة أو مناطق صناعية بين المدن الرئيسية تخدم المناطق الريفية المحيطة وتستفيد في الوقت ذاته من المراكز الحضرية القريبة.

٢ ـ ينبغي وضع تركيز أكبر على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لخلق فرص عمل وتحقيق مزيد من الانتشار الاقليمي.

٣ ـ ينبغي اختيار التكنولوجيا الملائمة للظروف القائمة في المناطق المحتلة.

٤ ـ من الضروري انجاز البحوث المطلوبة لتحسين نوعية المنتوجات والتوزيع التجاري داخل وخارج المناطق المحتلة والإدارة الصناعية.

٥ ـ يجب اجراء دراسات الجدوى للمؤسسات القائمة للكشف عن امكانات التوسع الممكنة.

٦ ـ ينبغي اجراء الدراسات للتعرف على المناطق الصناعية وتحديد نوع الصناعات المناسبة لكل منطقة قبل أن يتم الاستثمار في البنية التحتية.

٧ ـ إن التحول من العمل الكثيف التقليدي الى كثافة رأس المال الحديثة والتكنولوجيا

---

(٢٠) ان مقدار استهلاك الخشب في المناطق المحتلة هو كبير الى درجة تتطلب دراسة اقامة صناعة اخشاب بشكل جدي. وتوجد في اسرائيل خمسة مصانع تستورد المناطق المحتلة حوالى ربع انتاجها.

جدول رقم (١٠)

التوزيع الجغرافي للمؤسسات حسب الموقع والفرع الرئيسي، ١٩٨٠

الموقع / الفرع	القدس		الخليل		رام الله		نابلس		طول كرم		جنين		بيت لحم		اريحا		غزة		المجموع	
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب*	أ	ب
الأغذية	٢٤	٢	١٢	–	٣٨	٦	٦١	٧	١٧	–	١٥	–	١٧	١	١١	–	٧٥	–	٢٧٠	١٦
المشروبات	–	–	–	–	٢	١	–	–	–	–	–	–	٢	–	١	–	٣	–	٨	١
التبغ	–	–	–	–	٣	٢	–	–	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–	٤	٣
الأقمشة	–	–	٧٣	١٣	٢٦	٩	٩١	١٦	١٤	١٣	٦	٢	٣٦	١٣	–	–	٢١٥	–	٤١٦	٦٦
الجلود	٢	–	٥	–	–	–	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	–	١١	١
الأحذية	١٤	–	١٨٤	٦	٣	–	٤٧	٢	–	–	–	–	١	–	١	–	١٩	–	٢٧٩	٨
الخشب	–	–	١٢٣	٣	٧	–	٥٣	–	١١	–	١٠	–	٢٠	–	١	–	٣٤	–	٢٥٩	٣
الأثاث	١٥	–	–	–	٢١	٣	٨	–	–	–	٩	–	٦١	٨	١٠	–	٢٦	–	١٥٠	١١
الورق	١	–	٦	–	٢	١	١	–	–	–	–	–	١	–	–	–	٥	–	١٦	١
الطباعة	٥	١	٣	–	٤	١	٨	١	–	–	٢	–	٢	–	١	–	١٢	–	٣٧	٣
الكيماويات والمنتجات الكيماوية	–	–	–	–	١١	٧	١٥	٣	–	–	–	–	٨	٢	–	–	٤	–	٣٨	١٢
المطاط	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–
الفخار	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٥	٤	١	–	٥	–	٤٣	٤
الزجاج	–	–	٦	–	–	–	٢	١	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	–	١١	١
المعادن	٤	١	١٥٠	٤	٣٣	١٣	٣٣	١	٢٢	١	١٢	–	١٤	٢	٤	–	١٠٠	–	٣٧٢	٢٢
المعادن غير الصلبة	–	–	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١
المعادن المصنعة	٢١	–	١٢٦	٢	٢٢	–	٥٠	٢	٢٨	–	٣٥	–	١١	١	–	–	٩٠	–	٣٨٣	٥
المكائن	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	–	–	–	١١	–	٢	–	١٦	–
المكائن الكهربائية	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	١	–	–	٢	–	٦	١
أخرى	١	١	–	–	–	–	٣	–	١٢	–	٢	–	٨	–	١	–	٦	–	٣٣	١
المجموع	٩٠	٥	٦٩١	٢٩	١٧٢	٣٤	٣٧٣	٣٤	١٠٤	١٤	٩٤	٢	٢١٩	٣٣	٤٢	–	٦١٤	٤٠	٣٩٩	١٦٠

(أ) مجموع الوحدات. (ب) الوحدات التي يعمل بها ١٠ عمّال وأكثر. (*) الأرقام عن غزة غير متوافرة.

المصدر: Abu Kishk, *The Industrial and Economic Trends in the West Bank and the Gaza Strip*, pp.103-110.

يقلل من سعة القطاع الصناعي لاستيعاب العمل الفائض. ويجب أن تعطى الصناعات ذات العمل الكثيف الأولوية أينما كان ذلك ممكناً.

وهكذا، فالقائمة طويلة وبعض المقترحات غير مقبولة من السلطات الاسرائيلية.

لكن، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ان السلطات الاسرائيلية لم تكن ضد توسيع المؤسسات القائمة بصورة مطلقة. وهكذا، فالتوسع قد يأخذ طريقه على أساس الصناعات الحالية. يوضح الجدول رقم (١٠) التوزيع الجغرافي لكل الوحدات وتلك التي تستخدم أكثر من عشرة عمال، وبحسب الفروع الصناعية الرئيسية. ويوضح الجدول وجود ١٦٠ مشروعاً كبيراً في الضفة الغربية وحوالى ٤٠ في قطاع غزة. هذه الـ ٢٠٠ مشروع يجب أن تكون نقطة البداية لبرنامج التوسع الصناعي في حقول تكون للمناطق المحتلة فيها ميزات نسبية واضحة.

هذا الطريق ممكن في ضوء الظروف الحالية، لأن هذه المشاريع قائمة الآن في السوق وتقنية الانتاج معروفة من قبل الادارة، لذا هنالك امكانية قوية لتحسين أغلب هذه الصناعات.

الفصل التاسع

النقد والتمويل في الأراضي المحتلّة في إطار نظام مصرفي غير متطوّر

لورنس هاريس(*)

حين احتلت اسرائيل الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ كان واحد من أوائل تصرفات الادارة الجديدة هو تحطيم المؤسسات التمويلية والنقدية العربية القائمة. ففي الضفة الغربية، على سبيل المثال، أغلقت الأوامر العسكرية الأولى ٣١ فرعاً للبنوك التي تتخذ من عمان مركزاً رئيسياً لها، وبنوكاً أخرى، وفرضت سلطة بنك اسرائيل على كل قضايا الصيرفة، وجعلت من الليرة (فيما بعد الشاقل وأخيراً الشاقل الجديد) العملة القانونية (مع الدينار الأردني) وفرضت قيود معدلات الصرف الاسرائيلية[١]. هذه التصرفات لكبح مؤسسات التمويل العربية ولممارسة السلطة الاسرائيلية على حقول كانت تدار سابقاً من قبل البنك المركزي الأردني، كان لها آثار جذرية على الظروف التمويلية والنقدية اللاحقة في المناطق المحتلة، ومن خلالها، على اقتصادها الحقيقي (بمعنى الادخار الحقيقي والاستثمار برأس المال المادي والنمو)[٢]. هنالك، على كل حال، القليل من المعرفة المنتظمة عن تلك الآثار على النظام النقدي والتمويلي. في هذه الدراسة سآخذ بعين الاعتبار بعض وجوهها. ففي القسم الأول، سأشرح النظام النقدي والتمويلي القائم؛ وفي القسم الثاني، سأوجز الاطار النظري القائم لتحليل «الكبح التمويلي»؛ وفي القسم الثالث سأقرن تجربة الضفة الغربية وغزة بهذا الاطار النظري وأدرس مشكلة النقد والتمويل فيهما.

(*) استاذ في الاقتصاد في الجامعة المفتوحة، ميلتون كينز في بريطانيا.

(١) ان الأوامر العسكرية رقم (٧)، (٩)، (٢١)، (٣٣)، (٧٦)، (٨٣)، (٩٣)، (٩٤)، (٢٩٥)، (٢٩٩)، (٨٢٣)، كلها تتعلق بسيطرة قوة الاحتلال على التمويل.

(٢) الاهتمام الأساسي لهذه الدراسة هو النظام المالي والنقدي وأثره على الاقتصاد الحقيقي، لكن العلاقة هي ثنائية حيث يؤثر الاقتصاد الحقيقي أيضاً على تطورات النظام المالي والنقدي.

أولاً: عمليات ومؤسسات النظام التمويلي

ان النظام التمويلي للمناطق المحتلة يقوم على عدد من المؤسسات والعناصر المميزة:

١ ـ الصيارفة العرب ولهم دور مهم لكل النظام. فعملياتهم، التي هي عموماً غير قانونية بضوء قانون الاحتلال لكنها غير مكبوحة كلياً، وثيقة الصلة بالمعاملات الداخلية للاقتصاد ولكنها أكثر أهمية في العلاقات بين المناطق المحتلة والاقتصادات الأخرى.

٢ ـ فروع البنوك الاسرائيلية التي هي (في الأغلب) البنوك القانونية الوحيدة في المناطق المحتلة (لغاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ اعادة افتتاح بنك القاهرة ـ عمان).

٣ ـ المؤسسات التمويلية العربية المجازة ومن بين أهمها بنك فلسطين في غزة.

٤ ـ التجار والملاكون الذين يقدمون السلف الزراعية على أساس غير رسمي.

٥ ـ التمويل المنطلق من عمان.

وعلى الرغم من ميزات هذه المؤسسات، فانها ترتبط جزئياً بشبكة تمويل يعتمد بعضها على البعض الآخر. هذا القسم يوضح ويحلل كل عناصرها[٣]. وفي هذا التحليل، سيجري التمييز بين الأنشطة النقدية ووسائط التمويل. فالأولى تضم المتعاملين بالنقود ـ صرف العملات الأجنبية، تحويل الأموال، تبادل الصكوك... الخ ـ فيما تشير الأخيرة للاقراض والاقتراض. عملياً قد يتداخلان، لكنهما يبقيان مبدئياً متمايزين. في هذا الفصل لا يجري التطرق للمؤسسات التي تهتم بتقديم المنح باستثناء ذلك الحد الذي يتداخل فيه التمويل بالمنحة مع توسط التمويل والاقتراض.

١ ـ صيارفة النقود

يعمل صيارفة النقد في كل مدن الأراضي المحتلة، وفي أغلب الحالات، يشغلون واجهة متجر أو كشك أو طاولة حيث يقومون بانجاز القسم الأكثر وضوحاً من أعمالهم، تبديل العملات احداها بالأخرى. كل الصيارفة يعملون باستبدال العملات الأجنبية على هذا المستوى، لكن الحقيقة الأكثر أهمية هي أن العديد منهم أخذ يقوم بمدى واسع من الوظائف المصرفية. إنهم يعملون كبنوك (أو أجنة قصيرة لمصارف) من أخذ الودائع وتحويل الأموال، وتحرير السندات والصكوك واعطاء القروض.

وهنالك مع ذلك أنواع مختلفة من الصيارفة. وهم يختلفون حسب مكان عملهم في الضفة الغربية أو في القدس أو في قطاع غزة، أو إذا كانوا يعملون منذ قبل ١٩٦٧ أو فيما بعد ذلك، أو إذا كانوا يركزون أعمالهم في معاملات التمويل أو يجمعون بين هذه وتجارة

---

(٣) التحليل في هذا القسم يقوم على مقابلات أجريت في الأردن والضفة الغربية وغزة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥. والعمل الميداني كان يتعلق بدراسة أجريت بذلك الشهر تحت رعاية المجلس البريطاني.

السلع. والـذين طوروا أعمالهم إلى مصاف الأعمال المصرفيـة هم الأوسع عمـلاً ومكـاتبهم مؤسسـة منذ مـا قبل عـام ١٩٦٧، وهم في الضفة الغـربية والقـدس، ويملكـون عـلى الأعم مـوجودات تمـويلية فقط دون التعـامل بسلع غـير نقديـة. لتحليل أهميتهم سـأتفحص وجـوه أعمالهم(٤).

أ ـ صرف العملات

صرف العملات بعضها ببعض هو أساس أعمال الصيارفة. وقد ازدهرت على الأخص لأنها لا تتقيد بكل ضوابط الصرف، ولهذا فهي قادرة على التعامل بصرف العمـلات الأجنبية مع المواطنين الاسرائيليين وسكان المناطق المحتلة وغـيرهم، وكل هؤلاء كـانوا مقيـدين شكلياً بترتيبات الصرف الاسرائيلية والأردنية وبدرجات متعددة وأوقات مختلفة منذ ١٩٦٧. والسبب الثاني لقوة صيرفة العملة الأجنبية هو المعدلات العالية للتضخم باسرائيل في أوائل الثمانينات التـي خلقت وضعاً يختلف فيه سعر الدولار بالشاقل في سوق الصرف الحرة كثيراً عما هو قائم بالمعدلات الرسمية، الأمر الذي جذب أعمالاً واسعة لصرف العملة الأجنبية.

بقدر ما يتعلق الأمـر بصرف العملة، يتعامـل الصيارفـة مبدئيـاً بالأوراق النقـدية مـع بعض الأعمال، خصوصاً في المناطق السياحية، (الصكوك السياحية). لكن بسبب ارتباط هذا العمـل بدورهم المصرفي الـواسع، كـانت أعـمالهم تشمـل صرف العملة واستـلام وتسـديـد القروض (الصكوك والسحوبات) على حساب البنوك للمستهلكين والصيارفة في عمان.

إن القسم الأكـبر لمن صرف العملة هو غـير قانـوني بمعايـير قانـون سلطات الاحتلال. فالصيارفة المرخص لهم في الضفة الغربية يسمح لهم ببيع وشراء العملتين القانونيتين، الشاقل الاسرائيلي والدينار الأردني، لكن المعاملات بالدولار التي هي عنصر أساسي فغير قانـونية كـما هو الحال بالنسبة للمعاملات بالعملات الأخرى. في غزة، حتى صرف الشاقلات بالدنانير هو غير قانوني بالنسبة للصيارفة. في القدس الشرقية، حيث ترتيبات الصرف الأجنبي تطبق عـلى المدينة التي جرى ضمها، على عكس الضفة الغـربية وقـطاع غزة، هنـالك وضـع يشبه رغم ذلك الضفة الغربية فيما يتعلق بالقدرة على التعامل بالدينار الأردني بسبب التعهد أثنـاء الضم بالسماح باستمرار الأنشطة التي كانت قائمة ما قبل ١٩٦٧.

في الواقع، لم تلجأ سلطات الاحتلال في العادة إلى منع تعامل الصيـارفة غـير القانـوني بالعملات، ولكنها تستخدم وضع غض الطرف عن اللاشرعية للقيام بعمل ما ضد الصيارفة إما على أساس اعتباطي أو بالعلاقـة مع السيـاسة الاقتصـادية الكليـة الاسرائيلية. والأمثلة عن الأسـاس الأول في السنـوات الحاليـة، الاعتقـال المؤقت في نـابلس لأكـبر صرّاف في الضفـة الغربية، ومصادرة الدولارات الامريكية بين الحين والآخـر (احدى هـذه الوقـائع حـدثت في

---

(٤) المعلومات التي اعتمد عليها وصف الصيارفة قد تم الحصول عليها من مقابلات مستقلة مع صيرفيين كبيرين وواحد متوسط في الضفة الغربية. وقـد عززت بمقـابلات مـع رجال أعمال من عملائهم، وكـذلك مـع م. شكري نائب محافظ البنك المركزي للأردن وآخرين.

القدس في صيف عام ١٩٨٥). والمثال بالنسبة للوضع الأخير، هو الاغلاق المؤقت للتحويلات المفتوحة بالدولار من صرّافي القدس حين شددت اسرائيل سياستها النقدية وقيود الصرف الأجنبي (رغم وجود أمثلة لاستمرار التحويلات خلال ترتيبات سرية في ذلك الوقت).

يحدد الصيارفة معدلات صرفهم آخذين بعين الاعتبار ظروف السوق المحلية والظروف الجارية والمتوقعة في أسواق الصرف الأجنبية لأوروبا والمناطق الأخرى. ومعدلات الصرف الجارية لأسواق الصرف الأجنبية تقدم للصيارفة المؤشر لمعدلات الأسعار اليومية، لكنهم ينحرفون عنها استجابة لقوتين أخريين: التغيرات المتوقعة بمعدلات السوق العالمية، والتوازن الجاري بين العرض والطلب للعملات في السوق المحلية. والنظام الذي يحدد به كبار الصيارفة أسعارهم بضوء هذه القوى هو التالي: يجري الحصول على معدل الصرف اليومي للتحويلات الفورية في أسواق الصرف العالمية. ولأنه من غير الممكن، تحت الاحتلال، للصيارفة (في الضفة الغربية على الأقل) أن يحصلوا على تسهيلات التلكس والروابط التقنية المتطورة لسوق الخدمات الاعلامية، فإنهم يحصلون على معدل السوق من مصادر أخرى، على الأخص من خدمات الراديو العالمية مثل الاذاعة البريطانية. والمعدلات التي يبيعون ويشترون على أساسها تحدد بأعلى (أو أقل) من معدلات السوق العالمية لاستباق التغيرات المتوقعة خلال اليوم أو اليومين التاليين، وهذا هو طول الفترة الزمنية التي يأخذها الصيارفة الكبار لتحويل فائض الأموال إلى (أو العجز من) المراكز العالمية. أخيراً، يجري تكييف الارتفاع أو الحسم في ضوء أي اختلال كبير في توازن العرض والطلب للعملات لتلك المعدلات العالمية. والأسلوب الشائع لدى الصيارفة في أخذ التوقعات والظروف المحلية بالحسبان هو تكييف أسعارهم باتجاه أسعار السوق العالمية ذاته، مع تباطؤ في حال حدوث تغيير في أسعار السوق العالمية.

بوضع معدلات الصرف، يحدد الصيارفة الكبار عمولاتهم وعلاواتهم. العلاقة بين عمولاتهم وعمولات السوق الدولية تتقرر بالعوامل ذاتها المشار لها أعلاه[٥]. فمعدلات صرف عملات معينة، على سبيل المثال، بين الشاقل الاسرائيلي والدينار الأردني، تتحدد كتقاطع معدلات بعلاقة معدلات صرفها الفردية ازاء الدولار الامريكي. وكل معاملات الصرف تجري دون توثيق أو دفاتر حسابات، وعلى عكس مدفوعات الصرف الأجنبي التي تقوم بها البنوك الاسرائيلية، دون عبء ضريبي.

يحدد عدد قليل من صيارفة النقود الكبار معدلات الصرف بهذه الطريقة. ويبدو أن الصيارفة الصغار يلتزمون بهذه المعدلات.

---

(٥) صيرفي، يعتقد أنه أكبر صيرفي في الضفة الغربية، أعطى الإيضاح التالي في أواسط أيلول/سبتمبر ١٩٨٥: إذا كانت العلاقة بين الدولار والمارك الالماني في أوروبا ٢,٨٤، فانني أعمل بمعدل يتراوح بين ٢,٨٦ و٢,٨٧ (بفرق نقطة واحدة).

ب ـ تحويلات النقود

ان تحويل الأموال بين الأراضي المحتلة، وعمّان والأقطار الأجنبية، يرتبط ويتكامل مع معدلات صرف الصيارفة، وكان كذلك منذ ما قبل الاحتلال الاسرائيلي.

لدى الصيارفة فروع في الأراضي المحتلة، وعمّان والخليج. (الصيارفة الذين سمحت لهم السلطات الأردنية بالعمل في عمان هم فئتان: أولئك المسموح لهم بحسابات نقد أجنبي، وأولئك الذين دون ترخيص، حيث بمقدورهم المتاجرة بالبنكنوت)[6]. اضافة لذلك فإن لديهم شبكة من العناصر والممثلين المنتشرين في الأسواق المالية العالمية بأوروبا والولايات المتحدة الامريكية. هذه الفروع والممثلون والعناصر هي قناة التحويلات النقدية للصيارفة. فالتحويلات التي يقومون بها بين المراكز خارج الأراضي المحتلة (من الخليج إلى عمّان، ومن عمّان إلى أوروبا على سبيل المثال) تنفذها من خلال الآليات المصرفية العادية، فاستلاف أو اقتراض حسابات الصيارفة يتم مع البنوك هناك. لكن التحويلات الصافية بين عمان والأراضي المحتلة تتحقق بنقل أو تهريب النقد من خلال الجسور، وهي نقاط العبور من وإلى الأراضي المحتلة. وعلى العموم هنالك تدفق صاف إلى الأراضي المحتلة من عمان لأنه لدى المناطق المحتلة فائض تجاري مع الضفة الشرقية. وتقدر المبالغ التي نقلت عبر الجسور بـ ١٧٠ مليون دولار في الأشهر الخمسة بعد آذار/مارس عام ١٩٨٥.

ان نقل أو تهريب النقد بين المناطق المحتلة وعمان هو الطريقة الوحيدة التي يستطيع الصيارفة بها تنفيذ التحويلات الصافية بين تلك الأمكنة، ذلك لأن الاحتلال ذاته كان قد حطم القنوات النظامية. فمنذ عام ١٩٦٧، حين جرى غلق كل فروع البنوك الأردنية والعربية، التي كانت تعمل سابقاً في المناطق المحتلة، لا توجد علاقات بين البنوك الأردنية والاسرائيلية في المناطق المحتلة، كما ان القيود الاسرائيلية على الصرف الأجنبي والقيود على المبالغ النقدية التي يمكن حملها عبر الجسور (القيود التي تخف وتشتد في أوقات مختلفة)، كل ذلك أعطى لتهريب العملة دوراً رئيسياً كوسيلة لتحويل الحساب الصافي بين عمان والمناطق المحتلة.

إن الحسابات الصافية وحدها تؤدي إلى حركات النقد بين عمان والمناطق المحتلة؛ يستلم الصيارفة في المناطق المحتلة كلاًّ من السلف والقروض المسحوبة على عمان، وعليهم أن ينقلوا فقط النقد إلى حد نظام عدم توازن الحسابات. وهكذا، فعلى سبيل المثال، فالشخص في الضفة الغربية الذي يريد تحويل النقود من عمان سيستلم نقداً من الصيرفي مقابل صك على حسابه في عمان. وإذا ما أودع شخص آخر مقداراً مساوياً من النقد لدى صيرفي لتحويله إلى حسابه في عمان فلا حاجة للنقد أن يعبر الحدود. في مثل هذه الحال، قد يغلق الصيرفي المعاملات بدفع صك الشخص الأول على حسابه في عمان (دون اتفاق مكتوب مع الشخص الثاني) وتوجيه فرعه بعمان لدفع صك من حسابه في عمان إلى حساب الشخص الثاني في

(٦) مقابلة مع م. شكري نائب محافظ البنك المركزي للأردن.

عمان. بدلاً من ذلك، قد يعطي الصيرفي وبكل بساطة الشخص الثاني صك الشخص الأول المسحوب أصلاً لصالح الصيرفي). في مثل تلك الحال، إذا كان الموقف المالي للشخص الذي سحب الصك هو عال بما فيه الكفاية، فإن الصك يجري تداوله أحياناً لتسوية تحويلات أخرى، وهكذا فإنه يتداول، وإلى حد ما كالنقود.

والتحويلات بين المناطق المحتلة وعمان سمة هامة للنظام النقدي في الأراضي المحتلة، ما دامت عمان هي مركز الصيرفة المحلي الفعلي للمناطق المحتلة[٧]. لكن وإلى نطاق أكبر، يقوم الصيارفة بتحويلات الى مناطق أوسع، ولهذا فعمان هي محطة مرحلية. والكثير من عمليات تحويل النقد ينبثق من التدفقات من الخليج وأمكنة أخرى إلى عمان، أو إلى المناطق المحتلة من خلال عمان، حيث العمال الفلسطينيون المستخدمون في الخليج وأمكنة أخرى يرسلون مداخيلهم كتحويلات إلى حساباتهم في عمان أو إلى أهاليهم. بالطريقة نفسها، يحمل الصيارفة أموالاً كبيرة من العوائل في الأراضي المحتلة الى الأطفال الدارسين في الخارج وكذلك تحويلات كبيرة تنشأ عن صادرات واستيرادات الأراضي المحتلة.

إن دور الصيارفة في تحويل الأموال، يعتمد على توافر درجة عالية من الثقة والسرية. والاتفاقات هي شفوية وغير مسجلة، وبأي حال، فهي ليست ملزمة قانونياً. فالشخص الذي يعطي للصيرفي نقوداً لتحويلها لحسابه المصرفي، أو إلى شخص ثالث، يقدم صكاً بالتسوية على أساس الثقة. وهذا يحد من قدرة الصيرفي على توسيع أو مجاراة الأفق الذي لدى البنوك في اقتصادات ذات مستويات متشابهة من التطور، لكن بأطر سياسية مختلفة.

ج ـ الودائع والقروض

ان أنشطة الصيارفة في تحويل النقود، تقوم بدور الوسيط المالي، التي هي رغم محدوديتها وعدم شموليتها، تشبه التوسط المالي الذي تنجزه البنوك. أي أن الصيارفة الكبار يستلمون الودائع ويمارسون التسليف.

شكلياً، يكتسب الصيارفة حق استعمال الأموال المقترضة ببساطة كنتيجة للفجوة الزمنية التي يتطلبها بالضرورة تحويل الأموال من مركز إلى آخر. وهكذا، فحين يدفع شخص في الضفة الغربية النقود الى الصيرفي لتحويلها إلى حسابه في البنك بعمان، يستخدم الصيرفي تلك النقود، دون فائدة، للفترة الزمنية التي يستغرقها اعطاء التوجيهات الى مكتب هذا الصيرفي بعمان، وتحقّق الدفع من حساب المكتب في البنك إلى حساب الشخص في البنك.

لكن الصيارفة يجتذبون الودائع بنشاط أكبر، دافعين الفائدة على الودائع بالدنانير الأردنية أو بعملات أجنبية (رغم أن بعض المودعين يضعون الأموال لدى الصيارفة دون فوائد). في الربع الثالث من عام ١٩٨٥ كانت الفائدة المدفوعة على الودائع قصيرة المدى

---

(٧) لعبت مصر بعض الأدوار التاريخية كمركز صيرفة محلي لسكان غزة، لكن دورها أقل أهمية إذا ما قورن بعمان.

للدنانير الأردنية بين ١٥ و١٨ بالمائة سنوياً في الوقت الذي كانت تدفع فيه البنوك الأردنية ٨,٥ بالمائة سنوياً. وفي الودائع قصيرة الأجل للعملات الأجنبية، يدفع الصيارفة الكبار معدلات فوائد أعلى من معدلات الفوائد على القروض بتلك العملات في الأسواق العالمية؛ في الربع الثالث من عام ١٩٨٥، دفع الصيارفة ٢ إلى ٣ بالمائة أعلى من المعدلات العالمية.

هذه المعدلات العالية على الودائع تحددت بالمنافسة على الأموال بين مختلف الصيارفة والبنوك. ولا يمكن السيطرة عليها إذا كانت الأموال المقترضة تستخدم للتسليف بالأسواق العالمية النظامية. في الواقع، إنها تستخدم لشكلين مربحين من الأعمال: توفير أموال نشاط صرف وتحويل النقود، وللتسليف في المناطق المحتلة. ان صرف وتحويل النقود يدران أرباحاً بشكل عمولة (بين ١ و١,٥ بالمائة للتحويلات النقدية الكبيرة) والفروقات. ويدر التسليف أرباحاً بشكل فائدة.

يقرض الصيارفة في الأجل القصير بمعدلات فائدة تصل إلى ٣ بالمائة في الشهر للتجار ولرجال الأعمال الصغار[٨]. تختلف ترتيبات القرض، لكن أياً منها لا يقوم على أساس التوثيق النظامي. وأحد أنواع الترتيبات هو أن يحصل الصيرفي الذي يقرض النقد للتاجر على صك منه فقط يستحق الدفع في زمن لاحق في عمان (مؤرخ بعد ثلاثين يوماً مثلاً)، لكن هذه الدرجة المتدنية من التوثيق هي الأقصى. ان قروض الصيارفة تقتصر أساساً على قروض شهرية، لكن بعض القروض لعدة أشهر تعطى أساساً للتسديد بالتقسيط.

د ـ تقويم الصيارفة

منذ إغلاق قوى الاحتلال للبنوك العربية عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وغزة، قام الصيارفة بالعديد من وظائف البنوك. وقد قام الصيارفة الكبار قبل ١٩٦٧، بتنفيذ مدى واسع من وظائف البنوك بما في ذلك صرف العملات، وتحويل النقود واقتراضها وتسليفها. وبسبب عدم توثيق الصيارفة لأعمالهم ولأنها ذات طبيعة غير قانونية عموماً، حسب ترتيبات قوى الاحتلال، لم يطور الصيارفة العديد من وظائف البنوك. فعلى سبيل المثال، إنهم لم يحرروا وثائق القروض أو أخذ سندات كضمانات (رغم وجود مثال واحد على الأقل لرغبة الصيارفة لضمان قروض عملائهم)[٩]. لكن عمليات صرف العملة، وتحويلها واقتراضها وتسليفها، قد تطورت وأخضعت إلى قيود قاسية، الأمر الذي يبرر النظر إلى الصيارفة كبنوك مقيدة أو بنوك جنينية.

---

(٨) معدل الفائدة هذا لوحظ من قبل الصناعيين الذين اقترضوا من مقترضي النقود الكبار. لكن، مقرض النقود ذاته قال بمقابلة سابقة بأن معدلاته بين ١ ـ ١,٥ بالمائة لكل شهر. ان ذلك ربما يعود لتطبيق معدلات فائدة مختلفة لقروض مختلفة.

(٩) مقابلة مع م. وحيد المصري. والمثل معطى لصيرفي يرغب اعطاء كفيل من مكتبه في الضفة الشرقية لقرض تنمية من طرف ثالث.

في صرف العملة، يعتبر الصيارفة الكبار في الأراضي المحتلة، بمثابة صانعي السوق وواضعي السعر للشاقل الاسرائيلي والدينار الأردني والدولار. وفي تحويل النقد، يحول الصيارفة الأموال لعملائهم بمقادير كبيرة وقليلة بين المناطق المحتلة، وعمان، ودول الخليج، والولايات المتحدة الامريكية، وأوروبا، ومراكز أخرى. وبالعلاقة مع هذه التحويلات، يقبل الصيارفة أيضاً الودائع ويقدمون القروض بكثافة. رغم ذلك، فإن ظروف الاحتلال تضع قيوداً عملية وشكلية على الحد الذي يطور فيه الصيارفة وظائف البنوك. إن غياب سلطة قانونية لغالب عمليات الصيارفة، وقلق كل من الصيارفة والعملاء من أي نوع من السجلات قد يلقى مداخلة من قبل سلطات الاحتلال، أدى إلى عدم تسجيل تحويلات الصيارفة وقيامها على اتفاقات شفوية. إن هذا إلى جانب استحالة اللجوء لمحاكم من أجل معالجة التخلف عن الوفاء، يعني أن أعمال الصيارفة تعتمد درجة عالية من الثقة والمعرفة الشخصية، الأمر الذي يعمل على الحد من هذه الأعمال[10]. ويتنافس الصيارفة الكبار مع بعضهم بعضاً، وتتقيد معدلات الصرف والفائدة بهذه المنافسة، كلهم يتنافسون للعمل في المناطق المحتلة (أحياناً يستخدمون فروع البنوك الاسرائيلية لتحويل الأموال لحساباتهم من عملائهم في مناطق أخرى في المناطق المحتلة). لكن، رغم وجود هذه المنافسة، فإن أعمال كل صيرفي تقوم حول شبكة من العملاء الذين يعرفون ويثقون بنزاهة عمل الصيرفي. وتلعب العلاقات العشائرية والتاريخية دوراً هاماً في دعم عمل الصيرفي، ولذلك فإنها تحد من توسعه. هذه العلاقة هي غير مهمة للمعاملات التي تتم في مكاتب الصيرفة لصرف العملة، حيث لا حاجة للثقة، وهكذا فإن الصيارفة الصغار من ذوي السجل التاريخي القصير استطاعوا الانتشار منذ ١٩٦٧، حيث قصروا أنفسهم على هذه المعاملات بالأساس.

إن أهمية الثقة والمعرفة الشخصية دون التوثيق القانوني قد حد من قدرة الصيارفة، حتى كبنوك جنينية، لسد متطلبات تمويل التنمية الفلسطينية. والمخاطرة بمثل هذه المعاملات تزيد من علاوات المخاطرة على معدلات الفائدة، التي تعوق الاستثمار في رأس المال العامل ورأس المال الثابت. في الأراضي المحتلة، حتى معدلات الفائدة العالية نسبياً على الودائع لدى الصيارفة، لا تساعدهم على اجتذاب ادخارات الفلاحين الضئيلة خارج شبكة العلاقات القائمة على الثقة العشائرية. في الواقع، لا يرغب الأشخاص العاديون، الذين يعملون بالتجارة أو يحملون مبالغ كبيرة، في تحمل مخاطر ايداع الأموال لدى الصيارفة من أجل تحويلها. وهكذا، فإن قدرة الصيارفة لتعبئة الادخارات الداخلية كعنصر في التنمية الاقتصادية، محدودة بدرجة عالية بسبب ما يحيط بها من مخاطر.

---

(١٠) من أجل التحليل العام لمحددات نظام التمويل القائم على الثقة الشخصية، انظر:

Ronald I. Mckinnon, *Money and Capital in Economic Development* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1973).

٢ ـ البنوك الاسرائيلية

بعد إغلاق سلطات الاحتلال لفروع البنوك العربية في الضفة الغربية وغزة، افتتحت البنوك الاسرائيلية فروعاً لها في المنطقة. في ١٩٨٢ كان هنالك ٢٧ فرعاً[١١]. ولم يستفد منها السكان الفلسطينيون لأنهم يفضلون أن تبقى ودائعهم بالدينار الأردني (العملة الأقوى في الأراضي المحتلة) ولا يرغبون في ايداعها لدى هذه الفروع بسبب خطر مصادرتها وكذلك بسبب القيود المفروضة على استخدام هذه الحسابات.

لا تتصرّف فروع البنوك الاسرائيلية كوسائط تمويل في الأراضي المحتلة، بمعنى اقتراض المدخرات (قبول الودائع) واقراضها للأعمال وللناس في الضفة الغربية وقطاع غزة. لهذا، ففي ١٩٨٤، كان ٨ بالمائة من مجموع موجودات هذه الفروع، على شكل قروض، وهي إما للاسرائيليين أو قروض قصيرة الأجل للتجار الفلسطينيين. وبدلاً من أن تكون هذه الودائع جزءاً من عملية التمويل داخل الضفة الغربية وغزة، فإن هذه الفروع تعمل كقنوات لاستثمار الأموال في اسرائيل بالذات: في ١٩٨٤ كان ٦٠ بالمائة من موجودات هذه الفروع عبارة عن ايداعات لها كحسابات في اسرائيل (الرقم كان ٧٠ بالمائة في ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) اضافة الى ٨ بالمائة عبارة عن نقود معدنية وورقية[١٢]. هذه السياسة في استخدام فروع البنوك الاسرائيلية كقنوات لتمويل اسرائيل ذاتها، عززت عدم رغبة الفلسطينيين في استخدامها.

بالرغم من كون فروع هذه البنوك لا تعمل كوسائط تمويل في الأراضي المحتلة، وبالرغم من كون قسم هام من أعمالها موجه للاسرائيليين في الأراضي المحتلة، فإنها تقوم بوظيفتين في الاقتصاد الفلسطيني. إنها تحول الأموال وتصرف الصكوك للفلسطينيين الذين تدفع دخولهم بالشاقلات الاسرائيلية (مثل الفلسطينيين الذين يعملون في اسرائيل)، وهي تقدم تسهيلات لرجال الأعمال الفلسطينيين الذين يستوردون ويصدرون.

ان ترتيب الضمانات وفتح الاعتمادات هما الخدمة المهمة للمصدرين والمستوردين الفلسطينيين، التي تحتكرها البنوك الاسرائيلية ما دام الصيارفة ليس لديهم الحق القانوني لأن تعترف بهم البنوك الأجنبية في مثل هذه الأعمال. من وجهة نظر البنوك، يشكل ذلك جزءاً هاماً ومربحاً في عملها، وتوضح موازنات هذه البنوك أن هذه المطلوبات ارتفعت من ١٤ بالمائة من مجموع المطلوبات عام ١٩٨٠ الى ٢٥ بالمائة عام ١٩٨٤.

---

(١١) ان الرقم، ٢٨ فرعاً، عام ١٩٨٢ اشتق من:

Dan Zakai, *Economic Development in Judaea, Samaria and the Gaza District 1981-82* (Jerusalem: Bank of Israel, 1985), p.67.

لكن يبدو أن أرقامه تضم بنك فلسطين الذي هو بهذه الدراسة لا يعتبر بنكا اسرائيليا. لاحظ أن هذا المجموع لا يتضمن فروع البنوك الاسرائيلية في القدس الشرقية.

(١٢) أخذت هذه المعلومات، من:

Examiner of Banks, *Annual Statistics of Israel's Banking System 1980-84* (Jerusalem: Bank of Israel, 1985), p.26.

جدول رقم (١٠)

موجودات ومطلوبات البنوك الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، ١٩٨٠ - ١٩٨٤ (باستثناء القدس الشرقية)

السنة	ضمانات ومطلوبات أخرى	ودائع حكومية	بالعملات الأجنبية	بالعملة الاسرائيلية	المجموع	ضمانات وموجودات أخرى	أخرى	من الودائع الحكومية	المجموع	موازين مع فروع البنوك الاسرائيلية	نقود معدنية وورقية	المجموع
١٩٨٠												
I	٢٧,٧	٤,٣	٧٤,٠	٧٧,٠	١٥١,٠	٢٦,٥	١٤,١	٦,٤	٢٠,٥	١١٨,٥	١٧,٧	١٨٣,٢
II	٤٠,٠	٤,١	٩١,٥	٨٨,٨	١٨٠,٢	٣٩,٠	٢١,٧	٦,٥	٢٨,٢	١٣٥,٨	٢١,١	٢٢٤,٣
III	٤٤,٧	٤,٦	١٢٦,٩	١٠٤,٢	٢٣١,١	٣٩,٦	٢٥,٥	٦,١	٣١,٦	١٧٨,٤	٣٠,٨	٢٨٠,٤
IV	٥٠,٥	٥,١	١٨٦,٨	١٢٧,٧	٣١٤,٥	٤١,٧	٣٠,٠	٤,٧	٣٤,٧	٢٦٢,٧	٣١,٠	٣٧٠,١
١٩٨١												
I	٨١,٥	٤,٢	٢١٧,٦	١٥٣,٤	٣١٧,٠	٥٧,٤	٤٣,٣	٥,٣	٤٨,٦	٣١٠,٤	٤٠,٣	٤٥٦,٧
II	١٠٢,٩	٣,٨	٣٢٨,٠	١٩٢,٩	٥٢٠,٢	٨١,٢	٦٧,٢	٥,٠	٧٢,٢	٤٢٧,٣	٤٦,٢	٦٨٦,٩
III	١٤٩,٧	٣,٦	٤٣٢,٥	٢١٥,٢	٦٤٧,٧	١٢١,٣	٨٥,١	٥,٥	٩٠,٦	٥٣١,٠	٥٨,١	٨٠١,٠
IV	١٥٥,٠	٣,٢	٥١١,٣	٢١٣,٣	٧٢٤,٦	١٣٢,٨	٥١,١	٣,٢	٥٤,٣	٦٢٠,٠	٧٥,٧	٨٨٢,٨
١٩٨٢												
I	١٧٨,٠	٣,٨	٦٩٨,٨	٢٦٧,٤	٩٦٤,٢	١٧٥,٦	١٠٢,٥	٣,٧	١٠٦,٢	٧٨٧,٨	٧٦,٤	١,١٤٦,٠
II	١٦٥,٢	٢,٦	٩٣٢,٩	٢٧٩,٣	١,٢١٢,٢	١٥٢,٣	١٢٣,١	٢,٦	١٢٥,٧	٩٨٧,١	١١٤,٩	١,٣٨٠,٠
III	٢٥٦,٨	١٢,٦	١,١٥٨,٤	٤٠٥,٤	١,٥٦٣,٨	٢٤٢,٥	٢٣٢,٧	١٢,٥	٢٤٥,٢	١,١٨١,٨	١٦٣,٧	١,٨٣٣,٢
IV	٣٥١,١	٩,٩	١,٢٦٩,٩	٥٢٧,٤	١,٧٩٧,٣	٣٠٣,٨	٢١٧,٩	٩,٩	٢٢٧,٨	١,٤٨٩,٦	١٣٧,١	٢,١٥٨,٣
١٩٨٣												
I	٣١٢,٠	٣,١	١,٣٩٩,٠	٥٧١,٢	١,٩٧٠,١	٢٦١,٤	٢٨٦,٩	٣,١	٢٨٢,٩	١,٤٩١,٢	٢٤٣,١	٢,٢٨٥,٥
II	٥٨٢,٠	٣,٦	١,٨٢٧,٠	٦٩٨,٢	٢,٥٢٥,٣	٥١٠,٩	٤٣٧,٦	٣,٦	٤٤١,٢	١,٧٧٥,٥	٣٨٣,٢	٣,١١٠,٨
III	١,٠٢٥,٥	٦,٨	٢,٥٥٣,٩	٨١٨,٥	٣,٣٧٢,٤	٨٢٣,٠	٦٦١,٩	٧,٤	٦٦٩,٣	٢,٢٩٨,١	٦١٤,٣	٤,٤٠٤,٧
IV	١,٤٠٢,٣	١٣,٦	٣,٨٥٧,٣	١٣٠,٠	٤,٩٨٧,٣	١,٣٠٤,٠	٦٨٥,٢	١٣,٧	٦٩٨,٩	٣,٦٤٤,٠	٦٧٦,٣	٦,٤٠٣,٢

١٩٨٤												
I	٢,٦٦٢,٩	٢٨,٢	٥,٨٤٦,٠	١,٤٥١,٨	٧,٣٨٧,٨	٢,٣٦٦,٦	٩٥٤,٣	٢٨,٢	٩٨٢,٥	٥,٥٥٠,٠	١,١٧٩,٨	١٠,٠٧٨,٩
II	٣,٩٣٢,٥	٣٠,٠	١٠,٢٢٦,٩	٢,٥٥٤,٣	١٢,٧٨١,٢	٣,٤١٠,٥	١,٨٠٥,٦	٣٠,٢	١,٨٣٥,٨	٩,٩٧٦,١	١,٥١٢,٣	١٦,٧٣٤,٧
III	٧,٧٢٩,٧	٥٣,٢	١٥,٩٨٢,٢	٣,٨٦٤,٤	١٩,٨٤٦,٦	٦,٤٧٩,٥	٢,٨٧١,٦	٥٣,٢	٢,٩٢٤,٨	١٤,٩٤٣,٢	٣,٢٨٢,٠	٢٧,٦٢٩,٥
IV	١١,١٤٢,٢	٦٦,٢	٢٦,٠٢٨,٥	٦,٧٩٨,٣	٣٢,٨٢٦,٨	١٠,٥٥٤,٢	٣,٤٥٩,٦	٦٦,٢	٣,٥٢٥,٨	٢٦,٤٢٩,٠	٣,٥٢٦,٢	٤٤,٠٣٥,٢
التغير عن العام السابق (نسبة مئوية)												
١٩٨١	٢٠٦,٩	٣٧,٢-	١٧٣,٧	٦٧,٠	١٣٠,٤	٢١٨,٥	٧٠,٣	٣١,٩-	٥٦,٥	١٣٦,٠	١٤٤,٢	١٣٨,٥
١٩٨٢	١٢٦,٥	٢١٠,١	١٤٨,٤	١٤٧,٣	١٤٨,٠	١٢٨,٨	٣٢٦,٣	٢١٠,١	٣١٩,٥	١٤٠,٣	٨١,٢	١٤٤,٥
١٩٨٣	٢٩٩,٥	٣٧,٠	٢٠٣,٧	١١٤,٣	١٧٧,٥	٣٥٥,٦	٢١٤,٥	٣٨,١	٢٠٦,٨	١٤٤,٦	٣٩٣,١	١٩٦,٧
١٩٨٤	٦٩٤,٦	٣٨٦,٨	٥٧٤,٨	٥٠١,٦	٥٥٨,٢	٦٦٢,٦	٤٠٤,٩	٣٨٣,٢	٤٠٤,٥	٦٢٥,٣	٤٢١,٤	٥٨٧,٧
مجموع الموجودات والمطلوبات (نسبة مئوية)												
١٩٨٠	١٣,٦	١,٤	٥٠,٥	٣٤,٥	٨٥,٠	١١,٣	٨,١	١,٣	٩,٤	٧١,٠	٨,٤	١٠٠,٠
١٩٨١	١٧,٦	٠,٤	٥٧,٩	٢٤,٢	٨١,٢	١٥,٠	٥,٨	٠,٤	٦,٢	٧٠,٢	٨,٦	١٠٠,٠
١٩٨٢	١٦,٣	٠,٥	٥٨,٨	٢٤,٤	٨٣,٣	١٤,١	١٠,١	٠,٥	١٠,٦	٦٩,٠	٦,٤	١٠٠,٠
١٩٨٣	٢١,٩	٠,٢	٦٠,٢	١٧,٧	٧٧,٩	٢١,٦	١٠,٧	٠,٢	١٠,٩	٥٦,٩	١٠,٦	١٠٠,٠
١٩٨٤	٢٥,٣	٠,٢	٥٩,١	١٥,٤	٧٤,٦	٢٤,٠	٧,٩	٠,٢	٨,٠	٦٠,٠	٨,٠	١٠٠,٠

المصدر: Examiner of Banks, *Annual Statistics of Israel's Banking System 1980-84*, (Jerusalem: Bank of Israel, 1985), Tables 1-6.

مع ذلك، فإن التجار الفلسطينيين يؤكدون بأن فروع البنوك الاسرائيلية تقدم خدمات متدنية لمتطلبات التجارة الدولية. ويشيرون إلى عدد من الأمثلة بما في ذلك الفشل بترتيب الوثائق المناسبة كما هو متفق عليه والتأخير الذي يؤدي إلى أكلاف التقاعس. ويقولون أن تلك الفروع تقدم خدمات ناقصة بالحسابات الجارية. وعلى الرغم من أن فروع البنوك الاسرائيلية في الأراضي المحتلة تحتكر التمويل النظامي للتجارة الدولية الفلسطينية، وان كل فرع يحتكر الصيرفة في المدينة التي يعمل بها، فإن ربحيتها ليست أكيدة. في الضفة الغربية، يدعي الاسرائيليون أن الفروع تعمل بخسارة (رغم أن بعض الخسائر يرجع الى حركة الصرف الأجنبي)، وفي غزة، فإن فرع البنك الاسرائيلي (بنك ليئومي)، الذي يخدم مركزاً حضرياً مهماً هو خان يونس، قد أغلق في أول مارس/آذار ١٩٨٥ لأنه يخسر. وتستخدم سلطات الاحتلال خسارة البنوك الاسرائيلية كحجة ضد طلبات البنوك العربية بالترخيص على أساس أنها ستخسر. لكن انخفاض ربحية فروع البنوك الاسرائيلية يعود لعوامل معينة بما في ذلك عدم قدرتها على جذب الودائع بمستوى واسع من العرب، وفشلها في القيام بتوسيط تمويلي لتربح من ذلك.

٣ ـ المؤسسات التمويلية العربية المرخصة

سمحت سلطات الاحتلال لبعض المؤسسات التمويلية العربية لتعمل بما في ذلك بنك فلسطين المحدود (غزة) وشركة التأمين العربية (الضفة الغربية). كما ان الصيارفة مسموح لهم، لكن لأن القسم الأعظم من أنشطتهم غير مصادق عليه قانونياً، لذلك تم تناولها (في القسم الأول) على اعتبار أنها تختلف تماماً عن المؤسسات العربية المرخصة.

أ ـ بنك فلسطين

بنك فلسطين هو عربي في الملكية والادارة بغزة[13]. وكان قد أقيم عام ١٩٦٠ وبدأ عملياته في ١٣ شباط/فبراير ١٩٦١ برأسمال ٥٠٠ ألف جنيه مصري. وقد أغلق من قبل الاسرائيليين، لكنه حصل على ترخيص في ١٩٨١. في المفاوضات لاعادة فتحه، لم ينجح إلى أن رفع دعوى أمام المحكمة العليا. رفضت المحكمة اعتراض سلطات الاحتلال (التي تركزت على كون البنك يتخذ اسم فلسطين) وأمرت بالمفاوضات بين البنك وسلطات الاحتلال والبنك الاسرائيلي (ممثلاً بمفتش البنك).

وقد وقعت اتفاقية عام ١٩٨١ ولكنها لم تنفذ بالكامل. ورغم أنه أعيد فتحه عام ١٩٨١، فإن الاتفاقية للسماح بعمله كبنك طبيعي قد ألغيت حتى قبل افتتاحه، حيث منعت السلطات عمليات الصرف الأجنبي. وهكذا فجميع أعمال البنك هي بالشاقل الاسرائيلي،

(١٣) المعلومات التالية من مقابلات مع رشدي ساق الله، المدير العام، وهاشم عطا الشوا، رئيس بنك فلسطين.

رغم أن استعادة قروض المستهلكين تحتسب بالدولار الامريكي، واستخدم النقد المصري كوحدة حساب للموازنة السنوية والعوائد. فوق ذلك، سمحت الاتفاقية باعادة فتح الفرع الرئيسي في مدينة غزة وفروع للبنك سيعاد فتحها مستقبلاً في خان يونس ورفح. في واقع عدم اعطاء رخصة بالنسبة للفروع، رغم اغلاق بنك ليئومي في خان يونس، فإن المدينة تركت دون خدمات، ولهذا ففي أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، وقع عدد من المواطنين التماساً يطالب باعادة فتح بنك فلسطين.

بعمله في ظل هذه القيود، ظل بنك فلسطين صغيراً. بلغ مجموع موجوداته في نهاية ١٩٨٤، حوالى ٤,٦٧٧,٨٥٥ جنيهاً مصرياً. ومجموع الودائع والحسابات الفردية البالغة ٣,٢٣٠,٧٥٣ جنيهاً مصرياً كان أقل بثلاث مرات من حقوق رأس المال والاحتياطات البالغة ١,٢٤٥,٧٦٠ جنيهاً مصرياً[١٤]. وهذه نسبة منخفضة جداً من الودائع لرأس المال لأي بنك تجاري. وللمقارنة، ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة الودائع الى رأس المال لبنك فلسطين ٢,٥٦، كانت النسبة المقبولة في امريكا بين ٢٥ و٣٠[١٥]. هذا يشير إلى أنه في عام ١٩٨٤ لم يستطع اجتذاب الودائع الى الحد الذي تعمل فيه البنوك التجارية دون قيود الاحتلال. والمؤشر الآخر على انعدام امكانية تطوير وظائف مصرفية، هو أنه لم يتطور كوسيط تمويلي كامل. بكلمات أخرى، انه لم يتوسط بين المقرضين والمقترضين، باقراضه نسبة عالية من الودائع، فقروضه عام ١٩٨٤ (١,٧٠٠,٧٣٠ جنيهاً مصرياً) كانت ٣٦ بالمائة من مجموع موجوداته، فيما كانت ممتلكاته النقدية السائلة ٤٨ بالمائة من الموجودات (٧٠ بالمائة من الودائع). ان التوسط التمويلي المتطور يؤدي إلى تناسب الموجودات السائلة والقروض، فعلى سبيل المقارنة، فإن البنك الاسرائيلي هبوعليم، كان لديه ١٥,٥ بالمائة من موجوداته نقداً سائلاً عام ١٩٨٤[١٦]. وسبب انخفاض مستوى الودائع وتدني نسبة القروض يعود الى منع عمليات الصرف الأجنبي بما في ذلك الدينار الأردني. ومنذ اعادة فتح البنك، فان التضخم في ارتفاع معدل التضخم وتخفيض قيمة الشاقل الاسرائيلي، جعل من الاحتفاظ به في حسابات البنوك أمراً مكلفاً، ما دام البنك يستطيع فقط أخذ الودائع بهذه العملة، كما جعل الايداع غير جذاب. وفي الوقت نفسه فإن القيود على عمليات الصرف الأجنبي تمنع البنك من اقراض المستوردين. إن ركود اقتصاد غزة بظل الاحتلال يعيق فرص الاقراض الأخرى.

يقدم البنك الفلسطيني القروض للصناعة والزراعة والمقترضين الآخرين. وكلها قروض قصيرة الأجل بمدة قصوى تبلغ عشرة أشهر ويستعيدها بأقساط، لكن تجديد القرض يمكن المستلفين من الحصول على قرض لفترات تصل الى ثلاث سنوات. والضمان المأخوذ على القرض هو ثلاثة كفلاء (طرف ثالث)، وقد يتطلب ضماناً اضافياً على القروض التي تزيد على ٥٠ ألف دولار. وبالرغم من توجيهات البنك الاسرائيلي المشرف على البنك الفلسطيني بضرورة أخذ رهن عقاري كضمان، إلا أنه عادة لا يفعل ذلك.

---

(١٤) Bank of Palestine, *Balance Sheet Gaza* ([n.p.]: The Bank, 1984).

(١٥) الموازنة الموحدة عام ١٩٨٤، لبنك هبرعليم تظهر نسبة ٦٨,٦. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٦) المصدر نفسه.

يعطي بنك فلسطين بعض القروض للزراعة بمعدل فائدة تبلغ ١٢ بالمائة سنوياً وهي أقل من نصف المعدل الذي تتقاضاه البنوك الاسرائيلية. ومع المعدل العالي من التضخم القائم حتى منتصف ١٩٨٥، فإن هذا يمثل معدل فائدة حقيقياً سلبياً. ويرى بنك فلسطين أن ١٢ بالمائة كمعدل فائدة أمر مبرر ما دامت الكلفة المناسبة لهذه الأموال هي ٨ بالمائة، والأخيرة هي العائد الذي يمكن الحصول عليه إذا ما وضعت الأموال كودائع في البنك الاسرائيلي بدلاً من اقراضها.

يعتبر بنك فلسطين أن القروض الزراعية تخدم التنمية الزراعية الفلسطينية في غزة[١٧]. والأمثلة على ذلك هي القروض لتمويل: الزراعة التجارية، ومنتجي مشاتل التشجير (حوالى ١٠,٠٠٠ دولار)، وحقول تربية الأرانب والأغنام. في عام ١٩٨٣ بدأ البنك باقراض مزارعي الحمضيات. وقد انخفض انتاج الحمضيات في غزة بدرجة كبيرة. ففي الوقت الذي أنتج فيه مزارعو الحمضيات ٢٥٠ ألف طن في أواسط السبعينات، كان الانتاج ١٦٨ ألف طن في عام ١٩٨٠ - ١٩٨١، وفي عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ انخفض الانتاج الى ١٤٦ ألف طن، قبل أن يرتفع الى ١٦١,٧ ألف طن عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥[١٨]. والانخفاض كان بسبب عوامل عديدة، خصوصاً العوائق التي وضعتها السلطات الاسرائيلية أمام التصدير. وأحد الأسباب الأخرى هو ربما غياب تمويل مزارعي الحمضيات. وبدأ بنك فلسطين بتنفيذ برنامج الاقتراض الى مزارعي الحمضيات عام ١٩٨٣، وربما كان هذا أحد العوامل خلف ارتفاع الانتاج عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥، وعلى أي حال، هنالك تنوع كبير في كل من كلفة وتوافر قروض الى الفلاحين.

والخلاصة، فإن بنك فلسطين يعمل بضوء مصاعب حادة تمنعه من التوسع، ويستحيل عليه أن يتطور بشكل مناسب سواء في حقل التعامل بالنقد أو بالتحويل أو بالتوسط التمويلي (الاقراض والاقتراض). ان منع العمل بالصرف الأجنبي وفتح فروع (أو اعادة فتح الفروع القديمة) قد أعاق تطور البنك في كل هذه الحقول، والقيود التي خلقتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي أمام التنمية الاقتصادية في غزة كانت لها آثار اضافية في تعويق البنك لأنها تعوق البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها البنك.

اضافة لذلك، اتخذت سلطات الاحتلال مواقف مباشرة لتعويق البنك. على سبيل المثال، في تموز ١٩٨٥، حاول بنك فلسطين مضاعفة رأس ماله ببيع ١٠٠ ألف سهم للجمهور. وبالرغم من اكمال البنك لكل المتطلبات القانونية، قام الجيش باغلاق البنك في يوم تقدم الجمهور لشراء الأسهم ووضع اعلاناً يحذر الجمهور من شراء الأسهم. وادعت السلطات ان المتطلبات القانونية لم تستكمل، وكان لهذا الموقف مضمون واضح حيث يجب على سكان غزة الا يضعوا ثقتهم بالبنك.

---

(١٧) مقابلة مع هاشم عطا الشوا.

(١٨) المعلومات من هاشم عطا الشوا حيث أخذها من سجلات اتحاد مزارعي الحمضيات.

ب ـ شركة التأمين العربية

أجيزت شركة واحدة عربية للتأمين لتعمل في الضفة الغربية منذ منتصف السبعينات. وعملها الأساسي هو التأمين العام، خصوصاً التأمين على السيارات لأسباب قانونية، وليس للتأمين على الحياة. وتأمينها مضمون من خلال اعادة التأمين من لندن.

بغض النظر عن النسبة المنخفضة لأعمال التأمين على الحياة، فالشركة تقوم ببعض الأنشطة التمويلية باقراض الأموال الفائضة. وسياستها هي التركيز على الاقراض قصير الأجل (حوالى شهر) لكن هنالك أمثلة لمنحها سلفاً لمدة ثلاث سنوات. ومعدلات الفائدة تختلف حيث تتراوح بين ١٥ بالمائة و٢٥ بالمائة سنوياً[١٩].

٤ ـ المصادر غير النظامية للتسليف الريفي

لدى الفلاحين في الضفة الغربية وغزة امكانية الاقتراض قصير الأجل من التجار والملاكين. هذه القروض تنتظم الى حد كبير، حول التجار وعمليات التسويق. هذا المصدر مع الصيارفة يمثلان المصادر التقليدية لاقراض الفلاحين، وهي تشكل شبكة تشبه تلك الأسواق غير الرسمية وغير المنظمة للتسليف التي وصفها الباحثون في مجتمعات الفلاحين بالعالم[٢٠]. والسلف قصيرة الأجل مرتبطة باستخدامين متمايزين ولكنهما يختلطان أحياناً: السلف الفصلية للحصول على مدخلات الدورة الزراعية، والسلف الاستهلاكية للحصول على ضرورات الحياة في الأوقات الصعبة.

ويقدّم التجار السلف من خلال علاقات متنوعة. والوسطاء هم النوع الهام في بعض المناطق. فهم تجار كبار يبيعون انتاج الفلاحين في سوق الجملة ويأخذون عمولة كنسبة من صافي المبيعات[٢١]. والوسيط يزود الفلاح بسلف نوعية (بذور، شتلات، أسمدة، ومواد أخرى) ونقود في بداية الموسم، كجزء من الاتفاق الذي بضوئه سيبيع محصول الفلاح بالسوق. ووجدت إحدى الدراسات التي أجريت بوادي الأردن أن الربح الاعتيادي للوسطاء يأتي على شكل ٧ بالمائة كاقتطاع من صافي عوائد الفلاحين، ولكنه يزداد برفع أسعار المدخلات. ولا ينطوي هذا التعامل على فائدة منفصلة للسلفة، فالفائدة موجودة ضمناً

---

(١٩) مقابلة مع هادي، ممثل الشركة وصناعيين آخرين.

(٢٠) الدراسة الكلاسيكية للأسواق غير النظامية هي:

U. Tun Wai, «Interest Rates Outside the Organized Money Markets of Underdeveloped Countries,» *IMF Staff Papers,* vol.6 (1957-1958); pp.80-125.

(٢١) المعلومات حول دور الوسطاء تقوم على:

Salim Tamari and R. Giacaman, eds., *Zbeidat: The Social Impact of Drip Irrigation on a Palestinian Peasant Community in the Jordan Valley* (Beirzeit: University Documentation and Research Center, 1980).

كعنصر من مجموع العمولة. لكن التأخر عن تسديد السلفة، يؤدي إلى ارتفاع الفائدة إلى حوالى ٣٠ بالمائة بالسنة. والترتيبات بين الفلاح والوسيط غالباً ما تكون مكتوبة كعقد.

في العديد من الحالات يكون الوسيط هو أيضاً الملاك. وفي حالات أخرى، يقوم الملاك الغائب الذي يؤجر أرضه للفلاح أو يحاصصه، بتقديم سلف إلى الفلاحين. حتى عام ١٩٤٨، راكم الملاكون الكبار ممتلكات كبيرة من خلال اقراض المزارعين الفقراء لتمكينهم من شراء البذور والمدخلات الأخرى، ويأخذون الأرض بدلاً من عجز المزارعين في التسديد[٢٢]. والدراسة هذه ليس لديها معلومات عن استخدام الأرض، في الظروف الراهنة، كضمانة للتسليف الريفي، لكن القانون منذ ١٩٤٨ وشروط الاحتلال العسكري، ضد ذلك.

اضافة الى قروض الوسطاء للفلاحين، هنالك شكل من القروض يرتبط بالتسويق، يتكون من القروض الموسمية التي تقدمها الجمعيات التعاونية للتسويق. ينتمي ١٨ بالمائة من فلاحي الضفة الغربية للتعاونيات[٢٣]. وأكبر هذه التعاونيات هي تعاونية أريحا للتسويق، وهي منظمة لها وظيفتان: اعطاء شهادة بأن المحاصيل المصدرة للأردن هي ذات أصل غير اسرائيلي، وتقديم قروض لانتاج مثل هذه المحاصيل. وتمويل برنامجها التسليفي هذا، يأتي من منظمة التعاون المركزية الأردنية. في عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥، استلمت حوالى ٧٥٠ ألف دينار أردني من هذا المصدر وقدمت قروضاً قصيرة الأجل بمعدل فائدة منخفض (حوالى ٣ بالمائة).

لا يمكن تمييز قروض تعاونية أريحا للتسويق عن المنح والمساعدات، لأنه لا يوجد نظام اداري قوي يفرض اعادة الدفع في حالات العجز أو التأخير.

والعنصر الاخير في بنية الاقراض الريفي يرتبط بالتجار والتسويق ويتألف من اصحاب الدكاكين القرويين الذين يشترون السلع مقابل سلف تدفع نقداً[٢٤] ومعدلات الفائدة وشروط التسليف غير معروفة، لكن في أقطار أخرى تقدم مثل هذه العناصر سلفاً إلى الناس الذين في حاجة ماسة وبفوائد ربوية.

٥ - مصادر التمويل الأردني (الضفة الشرقية)

لدى سكان الضفة الغربية منفذ لبعض أموال البنوك التجارية والمصادر الرسمية العاملة من خلال بنوك الاستثمار في عمان. وهذا يعبر عن الظروف السياسية التاريخية للضفة الغربية

---

(٢٢) Salim Tamari, «Building other People's Homes : The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel,» *Journal of Palestine Studies,* vol.11, no.1 (Autumn 1982), p.44.

(٢٣) مقابلة مع شحادة دجاني.

(٢٤) Tamari, Ibid., p.57.

والقدس الشرقية بالعلاقة مع المملكة الهاشمية الأردنية والوطن العربي لدعم الصمود في الأراضي المحتلة.

أ - البنوك التجارية في عمان

منذ أن أغلقت سلطات الاحتلال فروع بنوك عمان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فإن المكاتب المركزية لهذه البنوك استمرت بصرف رواتب الموظفين في المناطق[٢٥]. والوظائف الرئيسية التي ينفذها هؤلاء الموظفون، هي مساعدة العملاء الجدد في اكمال الوثائق والترتيبات لفتح حسابات في فروع الضفة الشرقية وتحويلها. في بعض الحالات، يقومون أيضاً بتمويل الصادرات إلى عمان بالدفع لمصدري الضفة الغربية محلياً بالدينار الأردني والقيام بالترتيبات لفرع عمان التي يجمع على أساسها المدفوعات من المستوردين في عمان.

إلى جانب ذلك، لدى العديد من سكان الأراضي المحتلة حسابات مع بنوك عمان في الضفة الشرقية، لكنهم لديهم منافذ محدودة للاقتراض من هذا المصدر. وتعتبر البنوك في عمان ان تسليف سكان المناطق المحتلة هي عمليات خطرة نسبياً، ما داموا لا يستطيعون التسديد بسهولة، ولأن اجراءات تغطية القروض غير ممكنة، ولهذا، فالبنوك تطلب من المستلف الذي هو من الضفة الغربية أن يقدم كفيلين أو ثلاثة من سكان الضفة الشرقية، وهذا شرط صعب بالنسبة للمستلف، اما بسبب طبيعة المعرفة الشخصية بين افراد المجتمعين أو بسبب المخاطر الاقتصادية.

ب - بنك الاسكان

بنك الاسكان هو بنك أردني متخصص، وأقيم عام ١٩٧٤ لاعطاء قروض البناء لمالكي مشاريع البناء[٢٦]. وقروضه مضمونة في الضفة الشرقية بالعقارات. وهو أيضاً يمول التجارة الخارجية ويقوم بالصرف الأجنبي. ولدى البنك شبكة واسعة من الفروع والودائع، بما في ذلك تحويلات من العمال في الخارج، وهم يشكلون المصدر الرئيسي لأمواله.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، وقع كل من بنك الاسكان واللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة اتفاقية لتسهيل اقراض سكان الضفة الغربية. بين أيلول/سبتمبر ١٩٨١ وبداية أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ قام بنك الاسكان بتقديم قروض بلغ مجموعها ٢,١٥٠ قرضاً بقيمة ١٣,٨ مليون دينار أردني.

ان قروض بنك الاسكان لسكان الضفة الغربية هي ثلاثة أنواع:

١ - قروض البناء. أقصى حد لهذه هو ٧٠٠٠ دينار أردني ولمدة قصوى تبلغ ١٥ عاماً مع سنتي سماح قبل البدء بالتسديد.

---

(٢٥) المعلومات بهذا القسم قائمة على مقابلات.

(٢٦) المعلومات من مقابلة مع عبد الرحمن صالح في بنك الاسكان، عمان.

٢ ـ قروض انهاء البناء. اقصى حد هو ٣,٥٠٠ دينار أردني ولمدة ١٥ سنة.

٣ ـ قروض الصيانة. وهذه القروض هي بحد أقصى مقداره ٢٠٠٠ دينار أردني لفترة عشرين عاماً مع فترة سماح لمدة عام.

ويعمل بنك الاسكان كعنصر اداري فعال للجنة المشتركة لايصال التمويل إلى الضفة الغربية، وهكذا فالقروض تعتبر عنصراً في سياسة دعم الصمود وليست توسطاً تمويلياً اعتيادياً. ويقوم البنك المركزي الأردني بتمويل قروض بنك الاسكان التي ليست من مصادر البنك الأخير. ويقوم المستدينون بالترتيبات مع اللجنة المشتركة التي تصدر أمراً لبنك الاسكان بصرف القرض، وهو يتقاضى الفائدة. هذه القروض مضمونة بكفلاء من العاملين أو التجار في الضفة الشرقية، حيث ان بنك الاسكان لا يرغب في اعطاء قروض لسكان الضفة الغربية كجزء من أعماله الاعتيادية بسبب الاحتلال. إن غياب شبكة الفروع في الضفة الغربية يمنع البنك من معرفة قدرة المستدين على التسديد. ويمنع الاحتلال التعهد القانوني للأردن كما أن الاستيلاء على الأرض من قبل السلطات المحتلة يلغي قيمة الملكية كضمان.

ج ـ البنك الصناعي

أقيم البنك الصناعي عام ١٩٦٥ وبدأ بعمليات عام ١٩٨٦ بهدف تمويل التطورات الصناعية والسياحية على أساس الأجل الطويل[٢٧]. ولديه تسهيلات اقراض خاصة للأعمال الصغيرة (حدها الأقصى ٤٠٠٠ دينار أردني وبمعدل فائدة سنوية ٦,٥ بالمائة). ولا يقبل الودائع الفردية.

في بداية الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، كان للبنك الصناعي قروض بمقدار ٤٥٠ ألف دينار أردني في الضفة الغربية، وكلها تقريباً لم تدفع بعد ذلك. في الظروف الحالية لا يرغب البنك الصناعي في اقراض سكان الضفة الغربية بسبب صعوبة تقويم طلبات القروض ومعرفة استخدام القرض وتغطية القرض بظل الاحتلال.

لكن يقرض البنك النقود لمشاريع الضفة الغربية، بما في ذلك الفنادق، مستخدماً الأموال المودعة لديه لهذا الغرض من قبل السلطات الأردنية ومخصصاً هذه القروض بموجب توجيهات السلطات. إلى جانب ذلك، يستلم البنك الصناعي قرض المجموعة الأوروبية البالغ مليوني وحدة أوروبية لاقراضها إلى المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية. وكل القروض المقدمة لسكان الضفة الغربية مضمونة بكفلاء من سكان الضفة الشرقية.

---

(٢٧) مقابلة مع زياد عناب، البنك الصناعي، عمان، ومع شحادة دجاني، مؤسسة التنمية الاجتماعية، القدس.

ثانياً: نماذج كبح التمويل

إن تجربة المناطق المحتلة هي شكل بارز للتمويل المكبوح. هذا المفهوم مستخدم من قبل العديد من الكتاب لأنظمة التمويل في أقطار العالم الثالث، حيث تتدخل الدولة بالصيرفة والتمويل لضبط معدلات الفائدة، وتوجيه القروض وتنظيمها بطرق أخرى. في هذا القسم سأضع الاطار الأساسي للنظرية التي بنيت على أساس هذا المفهوم، من أجل تحليل آثار التمويل المكبوح في أقطار العالم الثالث (نموذج ميكنون ـ شو)[٢٨].

تؤكد نظرية ميكنون ـ شو أن التوسط التمويلي يساهم بالنمو الاقتصادي إذا ما سمحت له السلطة بالعمل في شروط التنافس، خصوصاً إذا ما دفعت وسائط التمويل كالبنوك معدلات فائدة على الودائع واقتطعت فوائد على القروض، وذلك يعبر عن شروط السوق. وينظر لاقتصادات العالم الثالث على أساس أنها تعاني من نقص رأس المال للاستثمار الذي يرغب بتحقيقه رجال الأعمال في الصناعة والزراعة والقطاعات الأخرى، ولكنهم غير قادرين على ذلك، بسبب عوائق التمويل والمستوى المتدني للادخار. وإذا ما عبرت الفوائد عن شروط السوق، فإن نقص رأس المال سيرفعها من أجل اجتذاب المدخرات النادرة واقراضها الى المشاريع ذات الايرادات العالية، لكن الكبح التمويلي يظهر حين تضع الدولة سقوفاً لمعدلات الفائدة الأمر الذي يحبط هذه العملية[٢٩]. إن طبيعة الكبح التمويلي هي ما يلي:

١ ـ إنها تعوق نمو وسائط التمويل (البنوك) بمنعها من دفع فوائد لاجتذاب المزيد من المدخرات كودائع.

٢ ـ في منعها الفائدة التي بامكان البنوك أخذها من المقترضين، فإن طلب المقترضين على القروض يرتفع.

٣ ـ عدم تشجيع الادخارات وتشجيع الاقتراض يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض (يعبر عن شحة رأس المال).

٤ ـ تتصرّف الدولة بهذه الطريقة من أجل أن تتمكن من السيطرة على اتجاه الاقراض، موجهة البنوك للقطاعات والمشاريع التي يجب أن تكون لها الأولوية في تخصيص القروض النادرة وتقديم التمويل للمشاريع المستثمرة من أموال الدولة.

٥ ـ إذا أرادت الدولة أن ترفع أو تغير ترتيباتها، ترتفع معدلات الفوائد وتؤدي الى زيادة

---

(٢٨) انظر الصياغة الكلاسيكية للنظرية، في:
Mckinnon, *Money and Capital in Economic Development.*
وهنالك اختلافات بصياغات النموذج والصياغة الحالية هي مُركَّبة.

(٢٩) أساس التعطش لهذه الحجة هو أن المنافسة في النظام الصيرفي يجب أن يسمح بها. لكن، اذا كانت البنوك احتكارية أو منظمة من قبل الدولة، فمعدلات الفائدة يجب أن تعبر عن شروط السوق برفعها الى مستوى التوازن.

الأموال التي تتصرف بها البنوك من المدخرين الى رجال الأعمال الذين لديهم مشاريع استثمار ويضمن ارتفاع المعدلات أنها توجهت الى المشاريع ذات الربح العالي.

إن تنظيم السلطات الاسرائيلية لنظام التمويل في الأراضي المحتلة يمكن اعتباره الشكل البارز للكبح التمويلي. لكنه لا يمتلك كل المواصفات التي جرى التطرق لها أعلاه. إن العنصر الأكثر بروزاً هو غلق البنوك العربية، وان فروعاً مختلفة غير قادرة على العمل بفعالية كبنوك للسكان العرب. وهكذا يلاحظ أحد الكتاب «هذا الوضع هو في الواقع فريد»[٣٠]. والوضع في غزة لا يختلف كثيراً. إن إعاقة نشاط البنوك هي قيد متطرف على التوسط التمويلي وليست قيوداً أوضحتها النظرية بالنسبة للسيطرة على معدلات الفائدة. من ناحية أخرى، فإن افتراض النموذج القائل بأن القيود على نظام الصيرفة لها ما يناظرها بمراقبة الدولة لأموال الاستثمار هو جزئياً صحيح، لأنه لدى سلطات الاحتلال سيطرة ادارية ترفض بها أو تسمح لأي قروض هامة، حيث انها لم تخصص أموالاً لاستثمارات المشاريع العربية.

أحد أهم مضامين التمويل المكبوح هو كون سوق رأس المال ممزقة، في الواقع، باعتبارات ميكنون، يظهر هذا كميزة مركزية للتمويل المكبوح ويوازي التمزق في كل وجوه الاقتصاد. يعني التمزق أن القروض لا تتدفق بحرية وبما فيه الكفاية للاقتصاد، ولهذا فالمدخرات والتمويل في منطقة أو قطاع تبقى فيه، حتى وان توافرت عوائد أعلى بمشاريع الاستثمار في مناطق أخرى[٣١]. ويعني التمزق أن لبعض المقترضين امكانية الحصول على القروض فيما لا يملك الآخرون هذه الامكانية، وأن مثل هذا الوضع قائم في اقتصادات العالم الثالث بسبب عمليات ترتبط بالقيود. الأولى، استخدام الدولة لسيطرتها على التمويل لصالح مقترضين معينين (خلق ارتباك ممكن)؛ الثانية، تفضيل البنوك لاقراض قطاعات معينة، مشاريع وأفراد. والثالثة، القيود على تحفيز تطور الصيرفة غير الرسمية وأنشطة التمويل غير القانونية مثل مقرضي النقود في الريف، التي هي بطبيعتها محلية وتقوم بين مجموعات اجتماعية محددة. إن التمزق هو أحد أهم وجوه اقتصاديات المناطق المحتلة، وعلى الأخص نظامها التمويلي. ففي غياب وظائف مصرفية فعالة في الاقتصاد العربي، أو تمويل استثماري هام من قبل دولة اسرائيل، ينبثق التمزق التمويلي من مصادر أخرى. في القسم التالي سأقوم بتوضيح أسباب هذا التمزق والعلاقة العامة بين التمويل المكبوح والوضع في المناطق المحتلة.

والمضمون الآخر لاقتصادات التمويل المكبوح أنه حيثما تقيد وسائط التمويل، يكون هنالك طلب متدن على النقود بالنسبة للانتاج والدخل، أو بكلمات أخرى دوران النقد المرتفع. بحسب هذا النموذج يظهر ذلك، لأن الطلب على النقد كان عالي المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة الحقيقي، لذلك فاذا ما دفعت فائدة متدنية أو لا شيء لودائع للبنك (ولا فائدة

---

(٣٠) Antoine Mansour, «Monetary Dualism: The Case of the West Bank under Occupation,» *Journal of Palestine Studies,* vol.11, no.3 (Spring 1982), pp.103-116.

(٣١) في نظرية ميكنون، يكون سوق رأس المال ممزقا بتزامن وجود معدلات مختلفة للعوائد على مشاريع الاستثمار في قطاعات مختلفة.

على النقد السائل) فإن الطلب على النقد بهذا الشكل من الموجودات سيكون أيضاً متدنياً. وهكذا، فقيود الفائدة على وسائط التمويل تقلل من الطلب على النقد ما دامت البنوك هي الأشكال الهامة للتوسط، وما دامت القيود تقلل من جاذبية ودائع البنوك. هذا الأثر يتضاعف بالتضخم: لأنه إذا كانت معدلات الفائدة الاسمية متدنية أو صفرا، فإن التضخم يجعل من المعدلات الحقيقية للفائدة سالبة. ونتيجة ذلك هو أنه إذا ما ألغيت القيود على معدلات الفائدة، فإن الطلب على ودائع البنوك سيرتفع، وهذه الزيادة في الودائع تعني أن المخزون الحقيقي للنقد يرتفع باتجاه توسع التوسط التمويلي للبنوك[٣٢]. في المناطق المحتلة، هنالك أسس للتفكير بوجود طلب متدن على النقد ومخزون حقيقي نقدي منخفض، رغم أن الأسباب هي بدرجة كبيرة ذات علاقة بالظروف المحلية الخاصة[٣٣].

ثالثاً: مواقع الضعف في النظام النقدي والمالي

ان النظام المالي والنقدي للمناطق المحتلة يتكون من مجموعات ترتيبات تطورت ضمن القيود الاقتصادية والسياسية للاحتلال. كنتيجة لذلك، فإنها متخلفة بالمقارنة مع الترتيبات التمويلية والنقدية في الاقتصادات الفقيرة الأخرى، لكن عند الأخذ بعين الاعتبار القيود القاسية ـ معارضة الاحتلال الاسرائيلي لأي تطوّر اقتصادي ومالي فلسطيني ـ تطوّر التمويل بدرجة قوية في بعض الاتجاهات. إلى جانب ذلك، الشكل السائد للنظام المالي والنقدي هو أن نواقصه حادة وتجعله غير مناسب للتنمية بعيدة المدى لاقتصاد فلسطيني مستقل. وتخلق نواقصه خطر أن ينطوي النظام في المستقبل على مشاكل تستمر حتى في خدمة المناطق الرئيسية ومدى علاقتها بنموذج التمويل المكبوح.

١ ـ التمزّق

إن السمة المسيطرة في نظام التمويل والنقد هو كونه توفيقياً. لقد تطور ليموّل البنية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، ولهذا فهو يستوعب أنماط التجارة والانتاج التي تظهر في ظل الاحتلال. وإحدى النتائج هي أنه إذا لم تجر تغييرات مناسبة، لا يستطيع النظام أن يقدم أسساً تمويلية لتنمية ذاتية للاقتصاد الفلسطيني. والنتيجة الثانية هي لأنه متكيف، فهو تمزيقي بمعنيين.

---

(٣٢) البراهين حول مرونة الفائدة على طلب ودائع البنوك واضحة، في:
Warren Coats (Jr.) and Deena R. Khatkhate, eds., *Money and Monetary Policy in Less Developed Countries: A Survey of Issues and Evidence* (Oxford; New York: Pergamon Press, 1980).

(٣٣) أسس الاعتقاد بأن الطلب على النقود وهو قليل في الأراضي المحتلة وضحت ادناه. هذا الاستنتاج يختلف عن رأي منصور بأن سرعة دوران النقد هي منخفضة في الضفة الغربية. والاختلافات قد ترجع الى واقع ان منصور يشير الى مرحلة سابقة حيث كانت شروط مالية أخرى سائدة.

أولاً، إنه تمزيقي، بمعنى أن الاقتصاد الحقيقي الفلسطيني هو ممزق وأن الترتيبات التمويلية والنقدية تعكس ذلك. وهكذا فتمزق قوة العمل منذ ١٩٦٧ كان نابذاً بمقياس المستوى العالي من هجرة العمال الصافية، تحويلات العمال تبلغ ٣٢ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٢[٣٤]، وهي سبب هام في تنامي الصيارفة. بالوقت ذاته، فإن عوائق تكامل تطور اقتصاديات المناطق المحتلة داخلياً أدّت إلى مستوى عال من الاعتماد على الاستيراد والتصدير ومستوى عال من الأنشطة التجارية وليس الأنشطة الانتاجية. وبالمثل فإن عمليات الصيارفة والبنوك والعناصر الأخرى للتمويل تتميز بعلاقتها القوية بالتجارة.

ثانياً، إنه تمزيقي بالمعنى التمويلي الخالص، لأنه نظام منقسم، يعتمد الى حد كبير على الثقة الشخصية، ومبني على علاقات فردية. إن صرف العملة غير ممزق ما دام لا يتطلب سوى القليل من الثقة، لكن عمليات تحويل النقود والاقتراض والاقراض، كنتيجة لمدى التوسط التمويلي، فمحدودة. وهكذا، فالادخار في إحدى الدوائر لا يحول عموماً من خلال النظام التمويلي لتمويل الاستثمار في أخرى[٣٥].

إن التمزق التمويلي هو نتيجة عاملين: الأول هو انعكاس لتمزق الاقتصاد الحقيقي، والثاني هو نتيجة السياسات الخاصة بالاحتلال الموجهة لكبح نظام التمويل العربي. وكلاهما أديا الى تنامي الترتيبات النقدية والتمويلية غير النظامية مثل الصيارفة وتجار الريف (الوسطاء). بهذا المعنى، فالتمزق التمويلي للمناطق المحتلة هو أكثر تعقيداً من النموذج المعياري لميكنون ـ شو، ذلك لأنه بحسب الأخير ينظر للتمزق التمويلي كنتيجة للسياسات المالية مع الأثر الذي ينطلق من نظام التمويل الى الاقتصاد الحقيقي: فإذا انتهت سياسات التمويل الكابحة، يقول النموذج، فإن التماسك الجديد سيؤدي إلى تماسك في الاقتصاد الحقيقي. في الضفة الغربية وقطاع غزة، على عكس ذلك، فالقيود على التجارة والانتاج والظروف الاجتماعية، التي يفرضها الاحتلال، تؤكد أنه حتى إذا ما سمح للأعمال المصرفية العربية أن تتطور، فإن التمزق سيبقى وسيستمر دور شبكات التمويل غير النظامية التي تقوم على المعرفة والثقة الشخصيتين[٣٦].

أخيراً، بمقارنة تمزق نظام التمويل في المناطق المحتلة مع نموذج التمويل المكبوح، لاحظت أن الأول لا ينبثق من السيطرة على البنوك المحلية (لأن النظام المصرفي الفعال منع من العمل بشكل مباشر) ولا من المنافذ السائدة لبعض الفلسطينيين لاستثمار الأموال الآتية من دولة اسرائيل (ما دامت الأموال لا تدخل مباشرة للاقتصاد العربي بمقادير هامة). في الضفة الغربية وغزة، المنافذ المتمايزة للقروض، التي هي اشارة للتمزق تتعلق بمنافذ متمايزة

(٣٤) Zakai, *Economic Development in Judaea, Samaria and the Gaza District 1981-82,* Tables II-1, and V-3.

(٣٥) انظر: Mckinnon, *Money and Capital in Economic Development.*

(٣٦) جزئياً يعود تمزق نظام الاقراض الى الوضع المتخلف لأسواق السلع التي تعطى لعناصر معينة وضعاً احتكارياً.

للشبكات التي يقترض ويقرض ويحول الصيارفة من خلالها النقود. كما أنها ترتبط بالتمويل من الضفة الشرقية، ما دامت المجموعات الاجتماعية لديها درجات مختلفة للحصول على مثل هذه الأموال للاسكان وللسلف الزراعية الموسمية والصناعة.

٢ ـ الاحتفاظ بالنقود

هذه الأشكال من التمزق لها أثر في تشويه الاقتصاد نقدياً. فالاقتصاد الفلسطيني هو نقدي بدرجة أكبر من الاقتصادات الفقيرة: حصة عالية من الانتاج الزراعي هي للبيع وليس للاكتفاء؛ حصة عالية من الدخل الفردي تأتي من العاملين بأجر (محلياً في اسرائيل وفي الضفة الشرقية أو في أمكنة أخرى). والتجارة الخارجية المدفوعة نقداً تشكل نسبة عالية من النشاط الاقتصادي. فوق ذلك، لدى سكان المناطق المحتلة درجة عالية من المعرفة بالتعامل مع عملات مختلفة (اسرائيلية، أردنية، امريكية) ويستخدمون الشاقل والدينار والدولار كوحدات حساب. لكن هذه الدرجة العالية من استخدام النقد، مشوهة بمعانٍ متعددة. وهذا الاستخدام لا يرتبط عموماً بممتلكات نقدية كبيرة في الأراضي المحتلة، ولا يرتبط بدرجة عالية من التوسط التمويلي، ولا يوجد هناك معيار نقدي واحد.

لا توجد تقديرات يمكن الاعتماد عليها للموجودات النقدية في المناطق المحتلة، ولا يمكن الحصول عليها دون مسح ميداني. لكن على أساس الأسباب السابقة والنتائج السببية، يمكن الوصول لبعض التقديرات المعقولة لها. تبدو موازنات الاحتفاظ بالنقود (بالمعيار الحقيقي، وبمعيار السلع التي يمكن شراؤها) انها أقل مما هو متوقع في قطر آخر له ذات المستوى من الناتج المحلي الاجمالي.

يجب الأخذ بعين الاعتبار كلاً من عاملي العرض والطلب في هذا التقدير، لكن المشكلة هي بتحديد عرض النقود في ظروف المناطق المحتلة. وهنا يمكن تحديده بالنقد السائل وطلب الودائع في البنوك والودائع الوقتية التي يملكها السكان في البنوك. ولأن هذه الأنواع الثلاثة في الاستعمال، فإن التحديد يجب أن يتضمن الودائع النقدية بالشاقل الاسرائيلي والدينار الاردني والدولار. ولا يوجد أساس ثابت للاعتماد عليه فيما إذا كان التحديد يجب أن يتضمن ودائع البنوك في عمان أو اسرائيل (باستثناء القدس الشرقية) في المراكز الأجنبية الأخرى.

إن المحدد الرئيسي للنقود في المناطق المحتلة هو الطلب على النقد. وليس هنالك سلطة حكومية أو بنك مركزي يحتكر عرض النقود أو يسيطر على تدفق رأس المال من وإلى المناطق المحتلة. ولهذا، فإن المخزون الاسمي للنقود (بما في ذلك الودائع في عمان) يقرره الطلب. لكن هنالك فترات تنحرف فيها قوة الطلب هذه بقيود الصرف، وزيادة ترتيبات التدفق عبر الجسور أو أي ارتباكات أخرى. وبهذا، قد يكون في بعض الأوقات عرض زائد من النقود في المناطق المحتلة (أو طلب زائد). اعتقد البنك المركزي الأردني أحياناً بوجود خطر زيادة عرض

النقد (سيولة خطرة)[٣٧] في الضفة الغربية، لكنه اعتبر أن ذلك يمكن التخلص منه تدريجياً بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ بزيادة تدفقات رأس المال من الضفة الغربية الى عمان.

هنالك أسباب قوية للاعتقاد بأن الطلب على النقود، وبالتالي مقدار النقود التي يحملها سكان المناطق المحتلة، هو قليل بالمقارنة مع الاقتصادات الأخرى بمستويات مماثلة من التنمية. إن العوامل المؤثرة بالطلب على ودائع البنك وتلك التي تكمن خلف الطلب على النقد السائل، من الأفضل الاهتمام بها بشكل منفصل، لكن في كل حالة الاعتبار المهم هو مقابلة بالموجودات مثل المجوهرات والأرض والمساكن، وبكل أشكال النقد، فإن العنصر الرئيسي في ذلك هو سيولتها. فودائع البنوك الاسرائيلية غير جذابة بسبب صعوبة تشغيل حسابات الدينار معها وبسبب انخفاض قيمة حسابات الشاقل منذ منتصف ١٩٨٥، ولكن أساساً بسبب خطر تجميد السلطات الاسرائيلية لهذه الحسابات أو الاستيلاء عليها كاجراء سياسي. وقلت جاذبية ودائع البنوك في عمان بغياب شبكة الفروع المحلية التي تسيرها في المناطق المحتلة، والتي لا تنافس الصيارفة الذين بمقدورهم تحويل الأموال من وإلى عمان ومخاطر الاحتلال بتدفق السيولة النقدية عبر الجسور. ولم يواجه حملة الدنانير الأردنية والدولارات انخفاض في قيمتها ولكنها لا تدر فوائد، وهم يتحملون مخاطر السرقة والفقدان والتدهور في قابليتها دولياً (وهو الأمر المهم اذا ما اعتبر النقد قيمة سائلة يستخدمها حاملها حين يصبح لاجئاً) وكل ذلك يعتبر أقل أماناً من الأصول الأخرى كالذهب.

كل هذه الحجج تؤكد أن الطلب على النقد في المناطق المحتلة، وبالتالي مخزونه هو متدن. إن المستوى المنخفض من الأصول السائلة مؤكد أيضاً بحقيقة أن السلطات الاسرائيلية عندما تفرض منع التجول تربك قدرة سكان المدينة للذهاب الى عملهم أو حقولهم، وتقلل مبيعات الضروريات كالطعام مباشرة من خلال غياب الأموال، وتسليف أصحاب الدكاكين للأفراد دون نقد يتوسع بسرعة[٣٨].

ويتعلق بالاختلال النقدي وتدني الاحتفاظ بودائع البنوك واقع أن المؤسسات التي دُرست في القسم الأول تقدم درجة متدنية من التوسط التمويلي في المناطق المحتلة. وتضم وسائط التمويل عناصر اقتراض مدخرات بعض القطاعات (بقبول ودائع في البنك) واقراض هذه الأموال الى المستلفين[٣٩]. والودائع التي تأخذها فروع البنوك الاسرائيلية لا تستخدم للاقراض في المناطق المحتلة. ولبنك فلسطين نسبة منخفضة من الودائع لرأس المال ونسبة منخفضة من القروض لمجموع الأصول. ولا تعرف مقادير الودائع لدى الصيارفة وكذلك قروضهم، لكن بضوء طبيعة المعاملات غير المسجلة، وبسبب الطبيعة «غير الشرعية» والحاجة

(٣٧) مقابلة مع شكري، نائب محافظ البنك المركزي للأردن.

(٣٨) البراهين على أثر منع التجول قائمة على مقابلة في الخليل مع عسلي والنتشة.

(٣٩) التعريف الكلاسيكي للمتوسط المالي هو، في:

John G. Gurley and Edward S. Shaw, *Money in a Theory of Finance* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1960).

لدرجة عالية من المعرفة الشخصية والثقة، فمن المحتمل ألاّ تكون توسطاتهم التمويلية كبيرة كمياً.

والمصادر الأخرى للتسليف في المناطق المحتلة لا تتمول عموماً بالأموال التي أقرضها دائنون. بعضهم، كالتجار الذين يقرضون الفلاحين، يتمولون من غير رأسمال المقرض. والآخرون، مثل القروض التي يقدمها بنك الاسكان في عمان من أجل بناء المساكن يتموّل خارجياً بالأموال التي تأتي كجزء من سياسة دعم الصمود.

ان تدني الاحتفاظ بالنقود وقلة وسائط التمويل تبدو متطابقة مع توقعات نموذج ميكنون ـ شو. في ذاك النموذج، فإن تفسير تدني الاحتفاظ بالنقود يكمن بالمعدلات العالية من التضخم في الضفة الغربية وغزة، الذي ينتج عوائد حقيقية سالبة على بعض المحتفظين بالنقد. لكن هذه الحجة لا تنطبق مباشرة على المناطق المحتلة بسبب الميزة الخاصة لنظامها النقدي، الذي لديه معيار نقدي جماعي، لكل من الشاقلات الاسرائيلية والدنانير الأردنية (التي تستخدم كثيراً)[٤٠] الى جانب دوران الدولار الواسع.

وهذا جزئياً يعود لتأثير ترتيبات الاحتلال التي تحكم الالتزام القانوني، لكل من الدنانير الأردنية والشاقلات الاسرائيلية في الضفة الغربية. لكن المعيار الجماعي يطبق أيضاً في غزة والقدس الشرقية حيث لا تعترف سلطات الاحتلال الا بالعملة الاسرائيلية كالتزام قانوني. وهذا يعبر عن النفور من استخدام الشاقلات الاسرائيلية كشكل وحيد للنقد سواء لأنها عملة قوى الاحتلال أو بسبب الانخفاض المستمر بقيمتها في السبعينات والثمانينات. ان ضعف الشاقل أدى للتوسع باستعمال الدولار داخل اسرائيل ذاتها. وفي المناطق المحتلة أدى الى شيوع استعمال كل من الدينار الأردني والدولار.

يستخدم الشاقل الاسرائيلي كوسيط للتبادل في المعاملات اليومية الصغيرة، ولرفع أجور العرب العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي. ويعتبر كل من الدينار الأردني والدولار كمخزون للثروة، وقادرين على المحافظة على قيمتها عبر الزمن. وهما يستخدمان أيضاً كوسيط للتبادل في المعاملات الكبيرة وعدد واسع من المعاملات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، بعض مزارعي الزيتون في الضفة الغربية لا يقبلون التسديد إلا بالدنانير الأردنية لزيت الزيتون، ويعود سبب ذلك إلى أن عوائد مثل هذه المبيعات هي مصدر هام للمدخرات[٤١]. وهكذا، هنالك استعمال واسع للعملات مع قيم حقيقية ثابتة في وجه التضخم المحلي واحتفاظ متدن بالنقود في المناطق المحتلة، وكان هذا بشكل كبير نتيجة عوامل أخرى.

---

(٤٠) انظر: Mansour, «Monetary Dualism: The Case of the West Bank under Occupation».

(٤١) Tamari, «Building other People's Homes: The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel,» p.25.

٣ ـ غياب عمليات مصرفية مركزية

في أقطار أخرى، يخضع نظام النقد والتمويل إلى بنك مركزي أو سلطة نقدية مركزية، التي هي ذراع الدولة. والبنك المركزي يضمن بشكل صريح أو ضمني استقرار النظام من خلال اجراءات تشمل بالمعنى الواسع (الملاذ الأخير). إنه يشرف على أمان البنوك وعمليات بيوت التمويل (نظام التدبير)، وهو ينظم تأثيرها على اقتصاد عرض النقود والتسليف (الرقابة النقدية). وليس لدى المناطق المحتلة مثل هذه السلطة النقدية.

يمارس بنك اسرائيل سلطة البنك المركزي على البنوك الاسرائيلية ذات الفروع في المناطق المحتلة. وهو يشرف أيضاً على، وينظم عمليات بنك فلسطين، لكن من المشكوك فيه أن يكون الملاذ الأخير في الاقراض ليضمن استقرار البنك. بيد أن نظام الصرف والتحويل في المناطق المحتلة، ومصادر الاقراض الرئيسية، هي خارج ميدان رقابته. لدى بنك الأردن بعض السلطة على الصيارفة والى حد كونه السلطة المرخصة ذات سلطة على فروعه في عمان، لكن لهذا تأثير هامشي على العمليات داخل المناطق المحتلة. ويمنع الاحتلال البنك المركزي الأردني من ممارسة أي رقابة مباشرة أو اشراف على الشؤون النقدية والمالية في المناطق المحتلة.

إن غياب دولة شرعية تحتكر السلطة على النظام التمويلي والنقدي (من خلال بنك مركزي أو سلطة مركزية) هو العائق الأساسي لنظام يعمل بفعالية. وعبر محمد طلعت حرب بكل وضوح عن الحاجة لبنك مركزي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقلال الوطني (بالمعنى المصري عام ١٩٢٠) «كل قطر يجب أن يتبع سياسته المالية الخاصة به، أو يجب أن يفوز باستقلاله الاقتصادي ويحافظ عليه. وفي كل قطر من أقطار العالم، فإن وضع هذه السياسة والمحافظة على الاستقلال الاقتصادي، تقع مسؤوليتها على بنك وطني، يتمتع بامتياز اصدار العملة الورقية ويقف فوق تنافس كل البنوك، ويشرف على أنشطتها، ويساعدها بالقروض حين تبرز الحاجة لذلك، ومعالجة الأزمات حيثما يكون ممكناً... مثل هذا البنك هو المحكمة للقروض المالية وسرية الاعمال... وتحترس كل الحكومات من أن تكون يد الاجنبي هي التي تنظم شؤون البنك الوطني...»[٤٢]. وليس لدى المناطق المحتلة مثل هذا البنك.

دون سلطة دولة شرعية وبنك مركزي يعمل كمشرف وكمرجع أخير للاقراض، فالمؤسسات المالية هي بالتأكيد أقل أماناً، وهكذا فإنها تواجه صعوبات لأن تكون وسيطاً تمويلياً. وهي نسبياً غير جذابة كمستودع لأصول الادخار، وهكذا فرغبة المدخرين للاقراض بدلاً من الاحتفاظ بالنقود هي متدنية. وهكذا، فحتى إذا ما جرى التخلص من عوائق اقامة المؤسسات المالية، فغياب دولة شرعية ذات سلطة مالية سيعوق تطور التوسط المالي. وفوق ذلك، فالدولة التي تستدين هي ذاتها من النظام المالي، تقدم لهذا النظام (سندات،

---

(٤٢) Mohammad Talat Harb, Speech at: The Inauguration of the Msr Bank, 7 May 1920, in: Abdel Malek Anwar, ed., *Contemporary Arab Political Thought* (London: Zed Press; Totowa, N.J.: U.S. Distributor, Biblio Distribution Center, 1983), pp.55-57.

كمبيالات، قروض) والتي هي مضمونة وتدر ربحاً، وغياب كل ذلك يفقر النظام المالي من مصدر الأمان.

إن غياب الدولة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية بشكل عام، يعني أن القروض المتاحة بظل النظام الحالي لا تتوجه نحو حاجة الحقول ذات الاسبقية في التنمية الشاملة. إن خطة التنمية لدولة مستقلة، على العكس، ستكون قادرة على توجيه الاقراض الى الحقول ذات الأسبقية. وبهذا المعنى، فإن مضمون نموذج «التمويل المكبوح» القائل بأن التطور الحر للنظام المصرفي بمقدوره تخصيص رأس المال بعقلانية أكثر من الدولة هو أمر غير سليم. إن حجم التمول الاقتصادي المطلوب في فلسطين مستقلة لا يمكن تنسيقه إلا من خلال تخطيط التنمية. وغياب معيار نقدي موحد للاقتصاد الفلسطيني هو عائق جدي للتنمية الاقتصادية ونتيجة مباشرة لغياب دولة مستقلة ومصرف مركزي.

أولاً، ان اعتماد الاقتصاد على دوران عمليتين أو أكثر يؤدي إلى توجيه الموارد نحو أعمال الصيرفة. وبالرغم من كون هذا ينفذ من خلال مستوى عال من الكفاءة، فإن الموارد المستخدمة من قبل الصيارفة أنفسهم والمشاريع الأخرى (عملائهم) هي موارد هامة. فوق ذلك، إن هذا يشجع توجه الأعمال التي ترى بالحصول على المال دون عمليات مالية، أمراً أكثر ربحاً من امكانية الربح من الانتاج والاستثمار: العقلية التي ترى بمعرفة معدلات الصرف تكتسب أهمية أعظم من حسابات معدلات الانتاجية.

ثانياً، إذا كانت هناك عملة وطنية موحدة وبظل دولة مستقلة تراقبها، فإن الدولة تلك ستكون قادرة على استخدام (سلطة سك العملة) لتمويل مشاريع التنمية. ويتحقق ذلك من خلال اصدار العملة ذاتها (أو خلق ودائع بالاقتراض من البنك المركزي) حيث تحقق الدولة سيطرة على الموارد من أجل التنمية. إن مقارنة نظام نقدي موحد بآخر متعدد، تظهر ان النظام الموحد فقط هو الذي بمقدوره أن يخدم التنمية بطريقة أفضل، إذا ما كان على عكس الشاقل الاسرائيلي ثابتاً نسبياً.

إن الدور الممكن للتوسط التمويلي يعتمد جزئياً على مدخرات الاقتصاد. وتقديرات المدخرات يمكن القيام بها على أساس التجارب الماضية والحالية، رغم كونها لا يمكن الاعتماد عليها. إن الزيادة بالادخار الخاص تترافق مع زيادة الناتج المحلي الاجمالي (الميل الحدي للادخار) قد قدر بنسبة ٢٥ بالمائة من الأخير. والزيادة بين ١٩٦٨ و١٩٧٣ ظهرت لأن تكون ٠,٢٥ (بالعلاقة مع الدخل الخاص القابل للتصرف به وليس الناتج المحلي الاجمالي) هذا في الوقت الذي كان فيه الميل الحدي للادخار عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ قد قدر بحوالى ٠,٢٨ (٤٣). أما تقرير اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، حول امكانات نمو الصناعات

---

(٤٣) Brian Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977), and Zakai, *Economic Development in Judaea, Samaria and the Gaza District 1981-82*, Table II-1.

التحويلية[٤٤]، فاستخدم تقدير ٠,١٥ للميل الحدي للادخار، الذي يبدو تقديراً متدنياً. كل ذلك يفترض، مع الزيادة المفترضة بالحصة الفردية من الدخل البالغة ٢,٥ بالمائة سنوياً، يؤدي الى تقدير القيمة الحقيقية للمدخرات الى نهاية الثمانينات، كما هو واضح في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

تقديرات المدخرات في المناطق المحتلة حتى نهاية الثمانينات
(مليون دولار)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
٤٧	٥٠	٥٤	٥٧	٥٣

ان مستوى المدخرات ذاته يتأثر بوجود وسائط التمويل وربما تكون أعلى اذا ما عولجت نواقص النظام المالي.

خلاصة

لقد أثر احتلال الضفة الغربية وغزة في التمويل والنقد فيهما، وهما عنصران أساسيان للاقتصاد العربي الفلسطيني. ولسنوات عدة عملت السياسة الاسرائيلية على التخلص من الاعمال المصرفية العربية. وعلى الرغم من تشجيع البنوك الاسرائيلية على العمل في المناطق المحتلة، فإن السياسة لم تصمم كاملاً لدمج الحياة المالية والاقتصادية العربية بالحياة الاسرائيلية كاخضاع، بل من أجل الضم المربح. وكانت قد صممت أساساً بهدف سياسي يضعف ويتجاهل التنمية الاقتصادية العربية المستقلة. مع ذلك، فإن عمليات التمويل العربية ظلت باقية، وتغيرت وتطورت بقوة أكبر في حقول معينة. لكن التطوّر المالي الذي ظهر، كان جزئياً ومشوّهاً.

(٤٤) United Nations, Industrial Development Organization, *Survey of Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza Strip: Interim Report* (New York: U.N., 1984), Chap.7.

الفصل العاشر

العمل والتعليم والتنمية: وضع الضفة الغربية

عاطف قبرصي(*)

أولاً: الخلفية الاقتصادية

على خلاف الامبراطوريات العالمية في الماضي، حيث كان المركز الامبراطوري يعتمد على الموارد الاقتصادية المشحونة له من مستعمرات تبعد عنه آلاف الأميال، يقوم «الاقتصاد الامبراطوري الاسرائيلي» على موارد وأسواق تقع في مناطق متماسة جغرافياً، جاعلاً من عملية الاخضاع السياسي والهيمنة الاقتصادية أمراً أيسر، وأكثر كفاءة، وأقل وضوحاً[1].

على الرغم من حذاقة الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية واستغلال المناطق المحتلة، على حساب قربها الجغرافي، فهما متعمدان، ومحسوبان ومنتظمان. وهما يقومان على آليات مترابطة بشكل جيد ومتزامنة. فالسيطرة على المياه تحد من الانتاج الزراعي والحياة الاقتصادية في المناطق المحتلة. وتحويل الفلاحين والعمال الزراعيين الى بروليتاريا دفع بالعديد منهم اما للعمل في اسرائيل بأجور متدنية، أو لترك المنطقة نهائياً. وتحفيز الهجرة، الذي سعت له اسرائيل بنشاط، له العديد من النتائج: أولاً، يجرد الأراضي المحتلة من السكان ويوفر المجال للتوسع الاسرائيلي والضم الزاحف؛ وثانياً، يقلل من امكانات التصنيع بسبب انكماش السوق واستنزاف الموارد؛ وثالثاً، يستفيد الاقتصاد الاسرائيلي من تحويلات العمال التي يرسلونها الى عوائلهم بالعملة الصعبة من الأقطار العربية المجاورة؛ وأخيراً تقلل هجرة الأشخاص في سن العمل من القدرة الانتاجية للمناطق المحتلة، وتزيد من اعتمادها على الاقتصاد الاسرائيلي. والمتبقى من الموارد البشرية يخدم ككتلة تخفيف تستوعب الاعباء الرئيسية لتكيفات الاقتصاد الاسرائيلي، وتستخدم بيسر أو تنبذ، اعتماداً على وضع الاقتصاد.

(*) استاذ الاقتصاد في جامعة ماكماستر ـ هاملتون أونتاريو ـ كندا.

(١) Rami G. Khouri, «Israel's Imperical Economic,» *Journal of Palestine Studies*, vol.9, no.2 (Winter 1980), p.71.

يستطيع العمال الفلسطينيون نظرياً أن يجدوا العمل في القطاعات الأخرى من اقتصاد المناطق المحتلة، كالصناعة. لكن صناعات الضفة الغربية وغزة، اما راكدة أو متدهورة. يعود ذلك، في قسمه الأكبر، الى العوائق المباشرة على الترخيص، وتعبئة رأس المال والأسواق، لكنه يرجع أيضاً إلى الآثار المباشرة مثل الزيادة في كلفة العمل والمنافسة من المنتوجات الاسرائيلية المدعومة. وهكذا، فأغلب الصناعات في المناطق المحتلة تقتصر على العمليات ذات الحجم الصغير بسعة انتاج ورأس مال محدودين وتستخدم في الغالب أفراد العائلات المالكة.

يوجد بعض الأنشطة التعاقدية الفرعية من اسرائيل الى الضفة الغربية لكنها تقوم على استغلال العمل الرخيص للنساء العربيات. ولأن التعاقد ينطوي على مراحل ذات كثافة بالعمل في المعالجة الصناعية التي تستكمل باسرائيل، فإن مساهمته بالتنمية الصناعية للمناطق المحتلة كانت وستبقى هامشية.

في عام ١٩٨٣، بعد ست عشرة سنة من الاحتلال، كان هنالك سبعة مشاريع فقط في الضفة الغربية تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل، وسبعة مشاريع تستخدم بين ٥٠ و٩٩ عاملاً وأغلبها كانت قائمة قبل ١٩٦٧.

لا يوجد سوق رأس مال في الأراضي المحتلة. فالمدخرات المحلية اما أن تستنزف بالضرائب العالية، أو توضع كأموال سائلة بالدينار الاردني في الأردن. كل المؤسسات التمويلية المنظمة التي كانت قائمة في الضفة الغربية وغزة قبل ١٩٦٧ ظلت مغلقة حتى الثمانينات، حيث سمح لمصرفين بالقيام ببعض الأعمال المحدودة. والملاحظة ذات الخصوصية هنا، هي غياب مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تستقطب الأموال الى الزراعة والصناعة والاسكان، والتي من خلالها تتشكل توجهات التنمية، كشكل متميز من الأنشطة التجارية. فوق كل ذلك، فإن الأوامر العسكرية تطلب التصريح لسلطات الاحتلال عن كل مصادر التمويل الخارجية. وبالرغم من تجاهل ذلك بشكل عام، فإن مثل هذه السياسات التقييدية تحد من الاستثمار في المناطق المحتلة.

ان الاغراق الذي تقوم به الصناعات الاسرائيلية قد حد بدرجة خطيرة من المنافسة. ان ارتفاع كلفة المواد الأولية ـ التي يجب الحصول عليها تحديداً من اسرائيل أو من خلالها ـ قد رفع من كلفة الانتاج الى الحد الذي جعل العديد من المشاريع يتوقف. وأكثر من ٩٠ بالمائة من استيرادات الضفة الغربية وغزة يأتي من اسرائيل. في ١٩٦٨، كان الفائض التجاري لمصلحة اسرائيل مع الضفة الغربية وغزة حوالى ٩,٧ ملايين دولار. وفي ١٩٧٨ وصل الى حوالى ٢١٨ مليون دولار، وفي ١٩٨٣ بلغ أكثر من ٣٨٥,٣ مليون دولار. وشكلت الاستيرادات الصناعية أكثر من ٧٨ بالمائة من مجموع استيرادات الأراضي المحتلة من اسرائيل[٢].

---

(٢) Arab Fund for Economic and Social Development [et al.], *The Joint Arab Economic Report, 1984* (Amman: Arab Fund for Social and Economic Development, 1984).

وتجاهلت اسرائيل قدرة السلطات المحلية على القيام بالتخطيط الأساسي وبالاستثمارات الأساسية وبذلك أحبطت امكانات التنمية ذات الأساس الاجتماعي. وتتعرض مراكز البحث للمضايقة والاغلاق والهيئات الجامعية والطلاب للاعتقال والنفي، وغالباً دونما تهمة معينة.

ثانياً: قوة العمل ـ التعليم: القضايا

تهتم الدراسة بمشكلات قوة العمل بظل ظروف غير اعتيادية. يزداد السكان في المناطق المحتلة، ويتوسع التسجيل بالمدارس للسكان في سن الدراسة، وهنالك زيادة كبيرة بعدد الطلاب الذين يدخلون التعليم العالي ويتخرجون، لكن، وهنا التشوّه، يبقى سوق العمل المحلي راكداً بشكل مطلق. في الفئات ذات المهارة العالية والمهنية، تستمر فرص الاستخدام بالتلاشي. وهكذا يواجه المرء وضعاً خاصاً حيث يصبح فيه التعليم والاستخدام، بطريقة منحرفة، مترابطين سلبياً في المناطق المحتلة. وبكلمات أحد دارسي هذا الوضع، «أي تحليل لمعدلات الاستخدام بالعلاقة مع مستويات التعليم، يشير إلى أنه على خلاف الوضع بين السكان اليهود في اسرائيل، فإن معدلات الاستخدام في المناطق المدارة (كذا) تنخفض كلما ارتفع مستوى التعليم (مقاساً بسنوات الدراسة). وربما يعود هذا الى ندرة الاعمال المناسبة للعمال المتعلمين»[٣].

عموماً، وفي سبيل التجريد آنياً من الوضع الحالي، فإن فقدان التزامن بين سوق العمل ونظام التعليم هو عرضي لبعض المشكلات الأساسية، أو أن الوضع يتعلق بها. قد يكون نظام التعليم ناقصاً في النوعية، أو أنه ينتج نسبة خاطئة من العمال الماهرين. أو أن يكون سوق العمل غير مناسب وقاصراً عن تقديم الاستخدام الجديد الكافي. وقليلاً ما يكون العيب، في حالة البلدان النامية، في أحد النظامين. والحالة العامة هي أن النظامين غير مترابطين.

وفي حالة المناطق المحتلة، فالافتقار للتزامن هذا يتفاقم أساساً بأثر سياسات وممارسات الاحتلال الاسرائيلي بالعلاقة مع التنمية الاقتصادية، كما لوحظ سابقاً. إن العملية الاعتيادية للتحول الاجتماعي والاقتصادي، هي تلك التي تخلق فرصاً واسعة لاستيعاب خريجي النظام التعليمي. إن الهدف الأساسي للتنمية في الضفة الغربية وغزة يجب أن يبقى بلوغ تغير اجتماعي واقتصادي حقيقي وبضوء حق الشعب الفلسطيني لتقرير المصير في أرضه. وبظل الظروف الراهنة، يمكن البحث عن حلول جزئية وفي غالبها وقتية. بضوء هذا المضمون الذي هو بالأحرى محدود، فإن الاهتمام الأول بقوة العمل والتخطيط التعليمي يجب أن يكون ربط النظامين معاً واقامة علاقة مشتركة بين الاقتصاد والتعليم.

(٣) Brian Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977), p.67.

لتخطيط الموارد البشرية هدفان عريضان. الأول، يبحث تخطيط قوة العمل والتعليم في تقديم اقتصاد يتوسع، ويتطلب عدداً ونوعية من الموارد البشرية والمهارات قادرة على تعزيز التوسع والنمو. وبغياب العرض الكافي من فرص العمل، بسبب فقدان الاستثمار والنمو، فإن قوة العمل المؤهلة ستضطر لأن تبقى غير مستخدمة، أو أن تقبل معدلات أجر أقل في الاقتصاد المحلي، أو أن تبحث عن عمل في مكان آخر (في حالة المناطق المحتلة في اسرائيل والهجرة). في كلتا الحالتين، فإن عملية التنمية تعاق ونمو الناتج المحلي سيضحى به. ويبحث تخطيط الموارد البشرية، ثانياً، عما يضمن الاستقرار والتوازن الديناميي بين عرض المهارات التي تنتجها أنظمة التعليم والتدريب من ناحية، والطلب على المهارات في الاقتصاد من ناحية أخرى. بغياب هذا التوازن (التوازن بين العرض والطلب) سيكون اما ندرة بمهارات معينة مع ما ينتج عن ذلك من اختناقات وقيود على النمو، أو سيكون فائض في مهارات معينة، وبالتالي، تبديد الموارد.

ان تخطيط الطاقة البشرية والتعليم هو بالتالي قسم مكمل للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل. وهذا هو الحال خصوصاً عندما تتطلب التنمية تنسيق القرارات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات للتوصل الى سيرورة اقتصادية، تختلف عن تلك التي قد تنبثق عفوياً من عمل قوى السوق، أو من فرض قيود مصطنعة على نمو فرص العمل.

إن تخطيط الطاقة البشرية والتعليم في المناطق المحتلة هو غير مفيد إلا إذا ما تكيّف لدعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي. وفي غياب سلطة مستقلة، يجب ممارسة التخطيط أولاً بالوحدات الصغرى من الاقتصاد، وفيما بعد يجري التوسع الى وحدات ذات عمليات أكبر. وعلى الرغم من كون هذا هو قلب للنماذج التخطيطية المعتادة، فإن تجارب يوغسلافيا مع مجالس العمال، ومجالس القرى في الجزائر، تؤكد بأن الوحدات الصغرى تستطيع انجاز مهام تخطيطية هامة، وأن تنسق مع بعضها، وربما بأكثر نجاحاً من السلطة المركزية للتخطيط. وعلى كل حال، فبضوء وضع المناطق المحتلة، يعتبر هذا الأمر ضرورياً.

هذه الدراسة اختارت تطوير نموذج متكامل يربط احتياجات الطاقة البشرية، وعمليات نظام التعليم، وأولويات سياسة التنمية الاقتصادية، بنظام متماسك. وبسبب مشكلات المعلومات، سيجري فقط نمذجة نظامي الاقتصاد والتعليم في الضفة الغربية. والهدف الأساسي هو الاجابة عن سؤالين رئيسيين: الأول، ما هي الأوضاع الاقتصادية الضرورية لخلق وضع قريب من الاستخدام الكامل لما هو متاح من الطاقة البشرية في الضفة الغربية؟

أو بالتالي، ما هو مستوى النشاط الاقتصادي الذي قد يسمح لاعادة استيعاب العمال المستخدمين حالياً في اسرائيل؟

الثاني، ما هي التغيرات الضرورية في نظام التعليم بالضفة التي تستجيب بشكل أفضل إلى الاحتياجات الاقتصادية الجارية للضفة الغربية بظل القيود السائدة للاحتلال؟

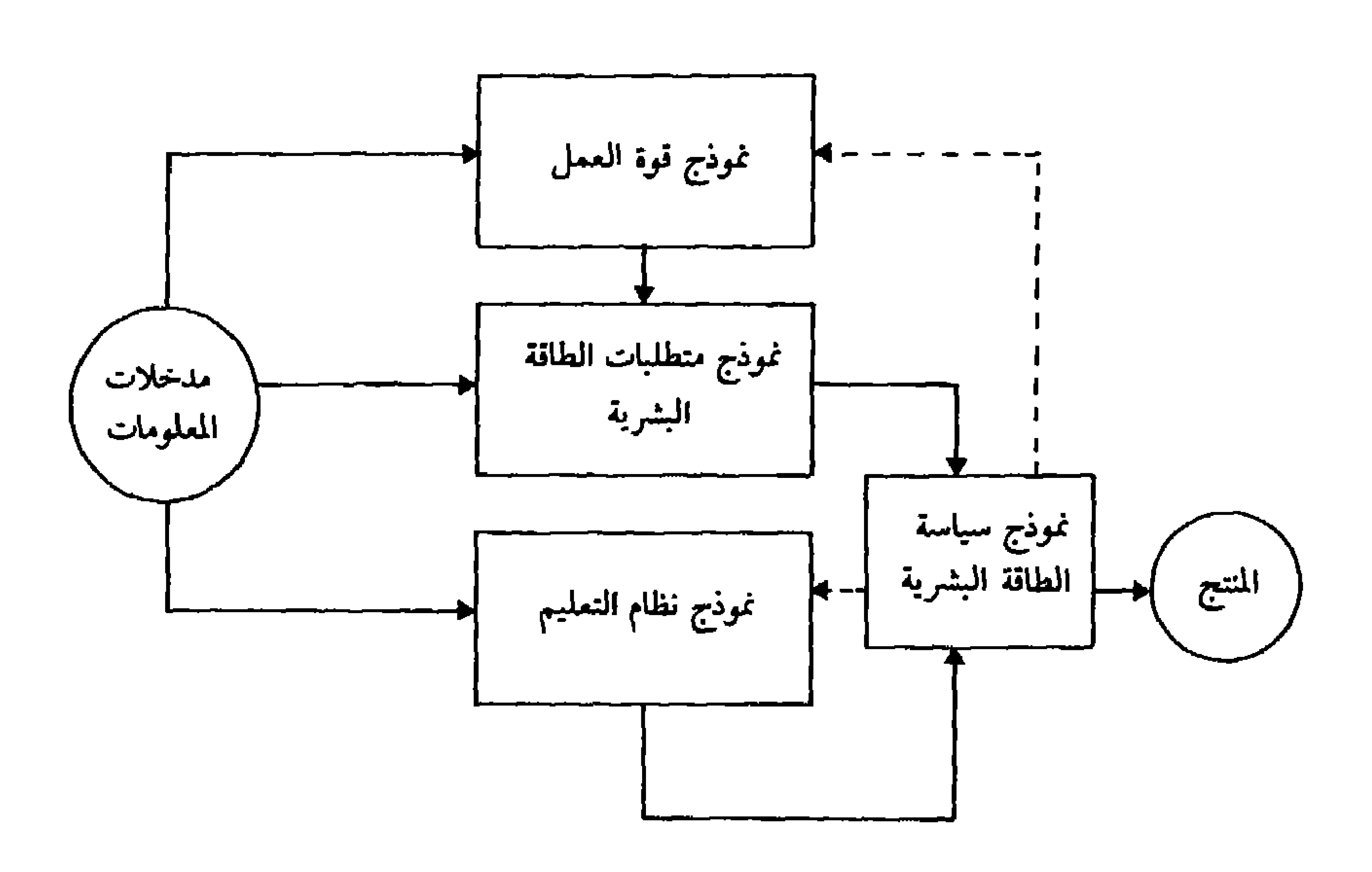
ثالثاً: النموذج

إن إدراك أهمية المساهمة التي يقدمها التعليم للنمو الاقتصادي والتنمية قد ضاعف من اهتمام الاقتصاديين والمخططين الاجتماعيين لتطوير نماذج اقتصادية من أجل التخصيص الكفء للموارد في النظام التعليمي والاستفادة المثلى من الموارد البشرية التي ينتجها.

في هذا القسم جرى انشاء نموذج عام للطاقة البشرية والتعليم والاقتصاد من أجل دمج أنظمة الديمغرافيا والتعليم والاقتصاد.

والبنية الأساسية لهذا النموذج تضم تدفق مدخلات المعلومات، بعملية متزامنة، إلى ثلاثة نماذج ـ نموذج قوة العمل، نموذج احتياجات الطاقة البشرية، ونموذج التعليم. وقد جرى ربط النماذج الثلاثة ببعضها.

شكل رقم (١)
تخطيط شكلي للنموذج



النموذج المعتمد هنا هو تكييف خاص لنموذج البنك الدولي المركب[٤]. لكن يستخدم الاطار الاساسي للنموذج المركب ويكيف بنيته وأهدافه بضوء الظروف الخاصة للضفة الغربية.

(٤) Ismail Serageldin, «The Modelling and Methodology of Manpower Planning in Arab Countries,» in: N. Sherbiny, ed., *Manpower Planning in the Oil Countries* (Greenwich, Conn.: JAI Press, 1981), pp.55-90.

١ ـ نموذج قوة العمل

ينجز كل نموذج جزئي وظيفة خاصة ويتكامل بترتيب متعاقب مع النماذج الجزئية الأخرى. ونبدأ بنموذج قوة العمل.

يحتسب نموذج قوة العمل، في بداية كل سنة، قوة العمل المتاحة حسب القطاع (i) والمهنة (j). ولأن بعض العمال يهاجر أو يتقاعد أو يتوفى، فانهم لن يكونوا موجودين في السنة اللاحقة. لكن، من خلال مخرجات نظام التعليم وعودة العمال المهاجرين، تصبح الموارد الاضافية متاحة. إن مخزون الطاقة البشرية المتاحة للنظام سيجري تعديله حسب كل سنة.

وجرى تمييز مجموعتين أساسيتين: العمل من الضفة الغربية، والفلسطينيون من غير الضفة الغربية. والعلاقات الفنية الأساسية التي تحكم هذين النظامين الثانويين هي ما يلي:

(١) $LF_t(i, j) = BLF(i, j)$ حيث ان $BLF(i, j)$ هي سنة الأساس لمخزون قوة العمل حسب القطاع وحسب المهنة.

(٢) $LF_t(i, j) = [LF_{t-1}(i, j)\ (1 - a_{t-1}(j))] + ESM_{t-1}(i, j) + MPM_{t-1}(i, j)$ بالنسبة لـ: $t \geqslant 2$.

حيث: $LF_t(i, j)$ هي قوة العمل للضفة الغربية في بداية السنة (t) بقطاع (i) والمهنة (j).

$a_t(j)$ معامل معدلات التآكل حسب المهنة للضفة الغربية. ويفترض أنها $a_t(j) = a_{t-1}(j)$ ما لم يذكر عكس ذلك.

$ESM_{t-1}(i, j)$ هي قوة العمل المعروضة من قبل نظام التعليم في سنة $t-1$ لقطاع (i) والمهنة (j).

$MPM_{t-1}(i, j)$ هي التصدير والاستيراد الصافي لعمل الضفة الغربية. وحين تضم قوة العمل من غير الضفة الغربية، فالعلاقات الوظيفية التالية قد حددت:

(٣) $LF_t^N(i, j) = BLF^N(i, j)$

(٤) $LF_t^N(i, j) = [(LF_{t-1}^N(i, j)\ (1 - a_{t-1}^N(j))] + MPM_{t-1}^N(i, j)$ for $t \geqslant 2$

$MPM_{t-1}^N(i, j)$ هي التصدير أو الاستيراد الصافي لقوة العمل من غير الضفة الغربية.

٢ ـ نظام حاجة الطاقة البشرية

هذا النظام يحتسب متطلبات الطاقة البشرية حسب القطاع والمهنة التي تحقق أهداف الانتاج مأخوذاً بعين الاعتبار انتاجية العمل في كل قطاع. إن المتطلبات الصافية من الطاقة البشرية العالية هي أيضاً محددة ضمن هذا النظام الثانوي من خلال مقارنة مجموع احتياجات

الطاقة البشرية والمتاح منها. ومن أجل تحديد الانتاج القطاعي، هنالك العديد من الخيارات المفتوحة.

الخيار الأول اختيار معدل نمو ثابت للانتاج القطاعي على أساس الاتجاهات التاريخية.

$$X_t(i) = [X_{t-1}(i)][1 - a_i] \quad (٥)$$

الخيار الثاني اختيار معدلات نمو مرنة للمنتجات القطاعية كنمو مجموع الانتاج بما يتفق مع الاستخدام الكامل للطاقة البشرية المحلية. هذه الأهداف يمكن اشتقاقها من نموذج الامثلية الذي سيوضح فيما بعد.

$$X_t(i) = [X_{t-1}(i)][1 + a_t(i)] \quad (٦)$$

بالطريقة نفسها يمكن تحديد معدلات نمو انتاجية العمل للقطاعات المختلفة. ان الخيارين أعلاه يبدوان بالنسبة لمعدلات نمو الانتاجية كالتالي:

$$P_t(i) = P_{t-1}(i)(1 - B^t(i)) \quad (٧)$$

و

$$P_t(i) = P_{t-1}(i)(1 + B_t(i)) \quad (٨)$$

حيثما $X_t(i)$ و $P_t(i)$ هي معطيات، فان تقديرات الاستخدام $E_t(i)$ تشتق من خلال (٩).

$$E_t(i) = \frac{X_t(i)}{Pt(i)} \text{ for } P_t(i) > 0 \quad (٩)$$

إذا كان أحد أو كلا $X_t(i)$ ، $P_t(i)$ مفقوداً فإن $E_t(i)$ يجب أن يكون معطى.

إن تقديرات الاستخدام حسب القطاع يمكن تحويلها ببساطة الى استخدام حسب القطاع وحسب المهنة، باستخدام مصفوفة القطاع ـ المهنة (SOM). الحصول على ذلك أكثر شيوعاً من سلسلة معلومات زمنية لقطر أو أكثر ذي بنية اقتصادية مشابهة للاقتصاد المدروس[٥]. وإذا ما أريد تأكيد تفضيلات المخططين، فإن معاملات مصفوفة القطاع ـ المهنة (SOM) يمكن اشتقاقها من مصفوفة الأولويات. وبسبب الظروف الخاصة التي تحكم الاقتصاد في الضفة الغربية، فإن المقارنة يمكن أن تكون غير ذات دلالة، وهكذا فالطريقة الأخيرة هي المستخدمة. والعنصر النموذجي لمصفوفة القطاع ـ المهنة (SOM) هو (S_{ij}) مع المواصفات التالية:

$$\Sigma_j S_{ij} = 1.0 \quad (١٠)$$

---

(٥) George T. Abed and Atef A. Kubursi, «A Macroeconomic Simulation Model of High Level Man-power Requirements in Iraq,» in: Ibid., pp.145-171.

$0 \leq S_{ij} \leq 1.0$ (١١)

بافتراض q_{ijt} عناصر $L_t (i, j)$ حيث $L_t (i, j)$ هو احتياجات الطاقة البشرية في قطاع (i) للمهنة (j) المطلوبة لبلوغ هدف الانتاج المتوقع $X_t (i)$.

ليكن: e_{it} عناصر لـ $E_t (i)$

و S_{ijt} عناصر لـ SOM_t

وهكذا: $q_{ijt} = e_{it} \times S_{ijt}$

بالمواصفات التالية:

$\Sigma_j q_{ijt} = \Sigma_j e_{it} \times S_{ijt} = e_{it} \Sigma_j S_{ijt} = e_{it}$ (١٢)

حيث:

$\Sigma_j q_{ijt}$ مجموع متطلبات الطاقة البشرية في القطاع (i) بالفترة (t)

و:

Σq_{ijt} مجموع احتياجات الطاقة البشرية للمهنة (j) بالزمن (t) وهكذا،

$\Sigma_j \Sigma_i q_{ijt} = \Sigma_j \Sigma_i LF_t (i, j) = \Sigma_i E_t (i)$ (١٣)

حيث الاحتياجات الصافية للطاقة البشرية $NMR_t (i, j)$ هي:

$NRM_t (i, j) = L_t (i, j) - LF_t (i, j)$ (١٤)

٣ ـ نموذج استقصاء التعليم

هذا النموذج يستقصي تدفقات الطلاب والمتدربين من خلال النظام على أساس التسجيل الأولي في الدراسة في سنة الأساس وافتراضات معدلات المساهمة، والتسرب، ومعدلات الاعادة ومعدلات الترقية.

معدلات المساهمة هي نسبة الطلاب من سن معطى.

ومعدلات التسرب والاعادة والترقي، بالتعريف، تضاف للمساواة، لكن ينقسم التسرب الى فئتين، أولئك الذين لم يكملوا السنة بنجاح وأولئك الذين أكملوا السنة بنجاح.

هذه المعاملات يمكن تغييرها لتعبر عن سياسات التعليم مثل: نسبة مساهمة عالية للاناث ببرنامج معطى، وزيادة التدفقات من المدارس الثانوية والمهنية والتدريب الفني، أو تحديد نسب خاصة لدخول المدارس الثانوية العليا للدورات ذات التوجه العلمي، وتقديم الترقي الى مراتب أعلى أو تحديد الاعادة الى حد أقصى من عدد المحاولات.

إن نموذج استقصاء التعليم يقوم على نموذج بالاسم ذاته كانت قد طورته اليونسكو، لكن جرى تكييفه للاستخدام بنموذجنا.

أحد هذه التكييفات يسمح بمراقبة التدفق، الميزة التي تسمح بتكيفات متبادلة بين الاقتصاد ونظام التعليم. فكلما استطاع نظام التعليم ألا ينتج المزيد من الطلاب بفروع معينة، أكثر من العدد المطلوب لسد المتطلبات من الطاقة البشرية، فإن آلية التأثير المتبادل تكون مطلوبة، وهكذا ففي الوقت الذي يأخذ فيه النموذج بحسبانه معدلات الاعادة والتسرب والترقي بمختلف المراحل، فانه يعيد تكييف امتصاص المستويات ما بعد الابتدائية من أجل سد احتياجات الطاقة البشرية المناسبة لأولويات التنمية (كما هي معرفة بمصفوفة الأولويات).

والتكيف الآخر ينطوي على شروط خاصة تتعلق بالعمر وبمساهمة قوة العمل في حالات مثل عدم قدرة بعض تاركي المدارس على الانضمام لقوة العمل بسبب الحد الأدنى، أو بسبب قوانين مفروضة خارجياً.

أخيراً، فإن نموذج استقصاء التعليم جرى تكييفه ليأخذ بالاعتبار أولئك الذين لم يدخلوا أبداً للمدارس ولكنهم ينضمون لقوة العمل.

والمدخلات المطلوبة هي كالتالي:

$UAS_0\ (c, a)$ = المتراكم القائم لما تحت سن ترك المدرسة للفصل c ولعمر a بسنة الأساس.

دع AA = الحد الأدنى للسن القانوني للعمل ناقصاً واحد.

BB = الحد الأدنى للسن الذي يسمح بالدخول للمدرسة.

$FIL_t\ (c)$ = معدلات التخرج من الفصل c، في سنة t، للمساهمة بقوة العمل.

$EQM_t\ (c, i, j)$ = مصفوفة مؤهلات المتخرجين من الفصل c إلى قطاع i ومهنة j في سنة t.

(١٥) $UAS_t\ (c, a) = UAS_{t-1}\ (a, i) + SAL_t\ (c, a)$ بتعريف كل c يوفي بشروط $BB \leqslant a \leqslant AA_{-1}$

و

$UAS_t\ (c, BB) = SAL_t\ (c, BB)$ for all c.

ويجب ملاحظة أن $UAS_{t-1}\ (c, AA)$ سيسمح بالانضمام لقوة العمل في سنة t واذا ما عرفنا $LG_t\ (c)$ = عدد خريجي الفصل c الذي سيؤهل للمساهمة بقوة العمل بعد تصفيتهم بمصفوفة $FIL_t\ (c)$.

$$LG_t\ (c) = FIL_t\ (c) \times G_t\ (c) \qquad (١٦)$$

حيث:

$G_t\ (c)$ = عدد خريجي الفصل C في سنة t.

وهكذا.

$$MSE_t (i, j) = \Sigma_c (i, j) = \Sigma_c [EQM_t (c, i, j)] [LG_t (c) + UAS_{t-1} (c, AA)] \quad (١٧)$$

حيث:

$MSE_t (i, j)$ = عرض الطاقة البشرية ESM التي يجب أن تدخل قوة العمل في قطاع i ومهنة j في سنة t.

مع ملاحظة أنه:

$$ESM_t (i, j) = MSE_t (i, j) \quad (١٨)$$

٤ ـ نموذج سياسة الطاقة البشرية

الوظيفة الأساسية لهذا النموذج هي تخصيص ناتج نظام التعليم، وقوة العمل القائمة والداخلين الجدد الى كامل مصفوفة القطاع ـ المهنة وبحسب مواصفات خاصة للاقتصاد والمجتمع.

في سياق الأراضي المحتلة، فالأولوية الأكثر أهمية لسياسة الطاقة البشرية ينبغي أن تكون استخدام الخريجين من النظام التعليمي، وايجاد الاستخدام البديل لأولئك العاملين الآن في اسرائيل. في المناطق، حيث العرض أكبر من الاحتياجات، هنالك نوعان من التكييف الضروري. الأول، الاستثمار والتصدير يجب أن يعتبر من العوامل الحرة ويتقرر حجمها بالحد الأقصى من القدرة الاستيعابية للاقتصاد. وثانياً، بالوقت ذاته يجب اجراء التكييفات بمعاملات المساهمة والاعادة في النظام التعليمي.

إن تخصيص خريجي النظام التعليمي والعائدين من العمل في اسرائيل سينجز على الأساس الأمثل الذي يقرره نموذج البرمجة الخطية.

مدخلان أساسيان مطلوبان: مصفوفة الأولويات، PM (i, j, P) التي تحدد الأولوية P لقطاع i والمهنة j ان عرض الطاقة البشرية من النظام التعليمي ستخصص لكل قطاع ـ مهنة بحسب مصفوفة الأولويات (PM (i, j, p)).

في PM (i, j, p)

أولوية منخفضة $P = 0$

أولوية عالية $P = 1$

الأولوية العالية الثانية وهكذا حتى التاسعة $p = 2$.

وهكذا، فاحتياجات الطاقة البشرية لنظام التعليم بأولوية P وحسب القطاع i والمهنة j في سنة t، ستكون:

$$AD_t (i, j) = [NMR_t (i, j)] [I_{ij} (k)]$$

حيث ان: $I_{ij}(K) = 1$

إذا $K = P$ في القـطاع (i) والمهنـة (j) وان $I_{ij}(K) = 0$ إذا $P = K$ في القـطاع (i) والمهنة (j).

أي أن $AD_t(i, j)$ الطاقة البشرية الوطنية الاضافية المطلوب استيعابها من أولئك العاملين باسرائيل في قطاع (i) والمهنة (j) وذوي الأولوية (P).

وبالعودة لنموذج البرمجة الخطية، وهو واحد من بين عدد كبير يمكن استخدامها في السياق الحالي، والهدف هو تعظيم فرص الاستخدام داخل الاقتصاد مأخوذاً بعين الاعتبار قيود الموارد والقيود الفنية على الاقتصاد.

$$\text{Maximize} \quad Z = \Sigma_i \Sigma_j q_{ijt} = \Sigma_{ij} \Sigma \lambda_{ij} X_{it}$$

شرط أن:

(١) $\Sigma X_{it} = Y_t$

(٢) $C_t + I_t + \bar{G}_t + \bar{E}_t - \bar{M}_t = Y_t$

(٣) $\Sigma_i K_i X_{it} \leqslant K_t$

(٤) $K_t(1 - \Sigma) + I_t = K_{t+1}$

(٥) $C_t - \theta Y_t = 0$

(٦) $M_t - E_t \leqslant \bar{F}_t$

(٧) $M_t - \theta_2 Y_2 = 0$

(٨) $\Sigma_i \lambda_i X_{it} \leqslant LF_t$

حيث:

Y_t = الناتج المحلي الاجمالي للمناطق المحتلة في سنة t.

X_{it} = الناتج المحلي الاجمالي الناشىء في قطاع i في سنة t.

K_i = معامل رأس المال / الانتاج في قطاع (i).

K_t = مخزون رأس المال الكلي في سنة (t).

Σ = معدل اندثار رأس المال.

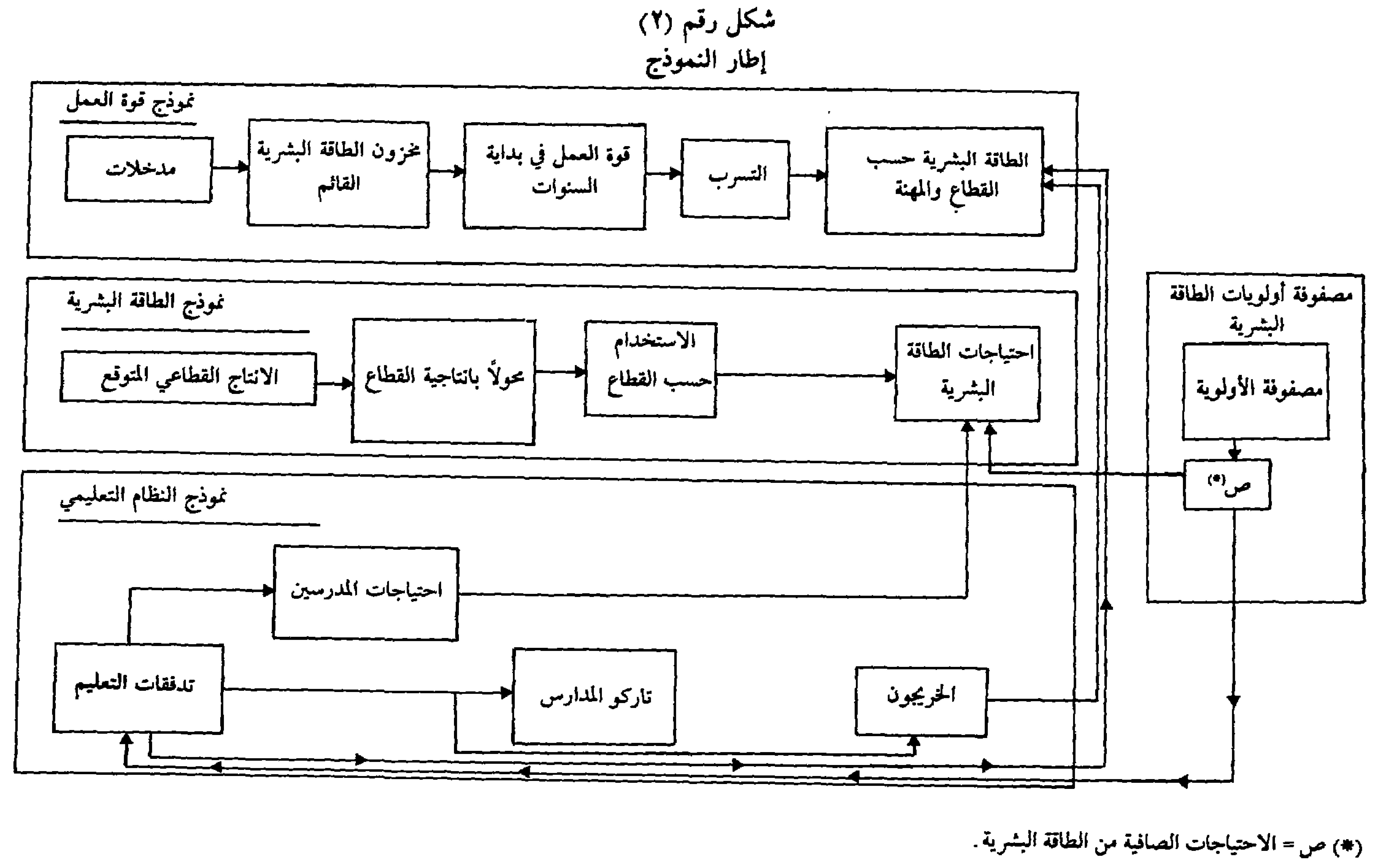
C_t = الاستهلاك الخاص في سنة (t).

θ_1 = الميل الحدي للاستهلاك.

M_t = استيرادات المناطق في سنة (t).

E_t = صادرات المناطق في سنة (t).

شكل رقم (٢)
إطار النموذج



(*) ص = الاحتياجات الصافية من الطاقة البشرية.

F_t = المدفوعات الصافية من الخارج في سنة (t).

θ_2 = الميل الحدي للاستيراد.

λ_i = معامل العمل/ الانتاج في قطاع (i).

قبل مناقشة النتائج التي أنجزها النموذج، فإن وصف وضعية التعليم والطاقة البشرية في المناطق المحتلة، هو ضروري لتقديم خلفية عن توصيات واستنتاجات هذه الدراسة.

رابعاً: انساق التعليم:
الطاقة البشرية في المناطق المحتلة

هنالك عدد من الصفات المميزة للوضع الديمغرافي والتعليمي وللطاقة البشرية في المناطق المحتلة، التي تجعل من نمذجتها مهمة معقدة. والسمات التالية هي بعضها:

١ ـ ان نسبة الاشخاص دون سن ١٩ سنة هي عالية بشكل استثنائي. في ١٩٨٥، أكثر من ٧٦ بالمائة من مجموع السكان في المناطق المحتلة كانوا في الفئة العمرية (صفر ـ ١٩) سنة. وهذا أعلى من غالب الأقطار وهي أعلى بنحو ٦ بالمائة مما كان عليه الوضع عام ١٩٦٧. أما أولئك الذين في سن ١٤ سنة أو أكبر كانوا حوالى ٤٧,١ بالمائة عام ١٩٨٣ وحوالى ٤٨,٥ عام ١٩٦٧.

٢ ـ ان معدلات النمو الطبيعية للسكان هي عالية، لكن معدلات النمو الفعلية (حيث تكيف لوضع الهجرة) هي معتدلة في كل السنوات باستثناء عام ١٩٨٣. ان معدلات نمو السكان في غزة هي أعلى من تلك التي في الضفة الغربية بسبب فرص الهجرة المحدودة.

٣ ـ ان قوة العمل كنسبة من مجموع السكان منخفضة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا نتيجة معدلات المساهمة المتدنية للنساء، وتركز الهجرة بالفئات العمرية القادرة على العمل والنسبة العالية للشباب في مجموع السكان.

٤ ـ ان نسبة قوة العمل من الأراضي المستخدمة باسرائيل هي عالية. انها تشكل ٤٥ بالمائة من عدد المستخدمين في قطاع غزة و٣٣ بالمائة في الضفة الغربية.

٥ ـ ان النسبة الاجمالية للاستخدام في المناطق المحتلة هي محدودة بسبب الافتقار للاستثمار، ولأن النمو محدد أساساً بسياسات الاحتلال، لكن الاختلاف بمعدل النمو يرتبط بقوة مع النشاط الاقتصادي وبسوق العمل في اسرائيل.

٦ ـ كان مجموع الطلاب المسجلين في المدارس والكليات والجامعات بالضفة الغربية هو ٣٣٠,٠٠٠ طالب عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. وهذا يمثل ٣٦,٢ بالمائة من السكان.

٧ ـ ان معدل المتعلمين من قوة العمل في الضفة الغربية هو عالٍ بالمقاييس الدولية، فقط ١٦,٦ بالمائة هم أميون، و١٦ بالمائة كانوا قد درسوا سنة أو ست سنوات، وحوالى ١٠

بالمائة درسوا ما بين ٧ و٨ سنوات، و١٨ بالمائة لديهم ٩ إلى ١٢ سنة دراسة ونسبة ١٠ بالمائة درسوا أكثر من ١٣ سنة. هذه المعدلات تبدو أكثر من مثيرة حيث تؤخذ بسياق العلاقة العكسية بين التحصيل الدراسي والاستخدام، كما لوحظ سابقاً، والتركز العالي للطاقة البشرية المتعلمة بين الذين هاجروا (انظر الجدول رقم (١)).

جدول رقم (١)

قوة العمل حسب سنوات الدراسة في الضفة الغربية، ١٩٨٤

سنوات الدراسة	قوة العمل
صفر	٢٥ ٧٠٠
١ - ٦	٢٤ ٤٠٠
٧ - ٨	١٣ ٧٠٠
٩ - ١٢	٢٦ ٨٠٠
١٣ وأكثر	٩ ٤٠٠
المجموع	١٠٠ ٠٠٠

المصدر: حكومة الأردن، وزارة التعليم.

٨ - يوجد ١٦٦,٥٨٤ طالباً في قطاع غزة في عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦، سجل غالبيتهم لدى مدارس وكالة غوث اللاجئين للأمم المتحدة ومدارس (الانروا) (٥٢ بالمائة) وحوالى ٤٦ بالمائة سجلوا بالمدارس الرسمية. ودخل عدد قليل من الطلاب في التعلم ما بعد الثانوي (هنالك مؤسسة صغيرة واحدة للتعليم العالي في غزة). كانت نسبة عالية من الطلاب في المستوى الثانوي، خصوصاً في المدارس الرسمية، حيث ان التعليم في الانروا ينتهي عند الصف التاسع.

٩ - هنالك القليل من طلاب المدارس المهنية في الضفة الغربية وغزة. والغالبية العظمى من الطلاب (٩٦,٣ بالمائة) في حقول الدراسة الاكاديمية (انظر الجدول رقم (٢)). وهذا يناقض الوضع في اسرائيل والدول الصناعية.

١٠ - ان المؤشرات التعليمية للنظام تؤكد أنه ذو معدلات عالية من التسرب وغير كفء. وعلى الرغم من أن المؤشرات هنا احتسبت من معلومات تتعلق بالضفة الغربية فقط، فهي حسب تقديرنا تنطبق، ربما بدرجة أكثر، على حالة قطاع غزة.

١١ - كان هنالك ست مؤسسات تمنح درجة تعليم ما بعد الثانوي في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٥. خمس منها في الضفة الغربية وواحدة في غزة. ولدى جامعة النجاح الوطنية في نابلس أكبر استيعاب للطلاب (حوالى ٢,٨٠٠ طالب) وبيرزيت (حوالى ٢,٤٠٠ طالب) وجامعات الخليل وبيت لحم (١,٦٩٧ طالباً و١,٣٠٩ طلاب على التوالي). إن مجموع التسجيل عام

جدول رقم (٢)

التسجيل بالمدارس في الضفة الغربية

المراحـــل	١٩٨٢ - ١٩٨٣	١٩٨٣ - ١٩٨٤
الروضة	١٣٠٤١	١٥٦٦٥
الابتدائية	١٩٢٨٣٦	١٩٤٠٤٢
المتوسط	٦٤٤٩٥	٦٧٧٢٦
الثانوي الاكاديمي	٣٧٣٨٢	٣٦٦١٠
الثانوي المهني	١٤٤٢	١٦٧٣
كليات مجتمع متوسطة	٢٢٧٢	٤٧٧٣
الجامعات	٨٣٤٣	٩٨٩١
المجموع	٣١٩٨١١	٣٣٠٣٨٠
النسبة من السكان (النسبة المئوية)	٣٥,٩	٣٦,٢

المصدر: حكومة الأردن، وزارة التعليم.

١٩٨٤ - ١٩٨٥ كان ١٣,٥٨١ طالباً. وهنالك ١٥ كلية عامة، كلها في الضفة الغربية، بسعة تسجيل ٥,١٤٧ طالباً في السنة الدراسية ذاتها. وهذا يعطي مجموعاً اجمالياً يبلغ ١٨,٧٢٨ طالباً.

وقدرة استخدام الجامعات للمتخرجين في المناطق المحتلة محدودة، وبالتالي فإن نسبة عالية منهم تبقى دون عمل أو تهاجر. في عام ١٩٨٥، كان هنالك على الأقل ٥٠٠٠ عاطل من الخريجين، ويبدو أن الوضع يتدهور. هذا العدد هو ممكن، لأن التقدير المتدني لا يمثل سوى أولئك الذين سجلوا في نادي خريجي القدس.

حوالى ٤٠ بالمائة من طلاب الجامعة في الضفة الغربية وغزة هم من الاناث. وقد سجل ما يقارب ثلث الطلاب الذكور في الفروع الأدبية و١٧,٧ بالمائة في الفروع العلمية، و١٥ بالمائة في التجارة و١٣,٧ بالمائة في التعليم و١٣,٥ بالمائة في القانون والدراسات الاسلامية و٤,٥ بالمائة بالهندسة و١,٧ بالمائة بالتمريض والمختبرات الطبية.

خامساً: نتائج الاستقصاء

ان النموذج الذي جرى وصفه في القسم الثالث قد صمم ليناسب الظروف في الضفة الغربية. وأجري العديد من التكييفات لجعله مناسباً للعمل. وهذا يشمل عدداً من التجميعات واستعارة قيم المعاملات من الأقطار المجاورة. ولذلك فالاستقصاء يجب أن يعتبر استكشافياً والنتائج أولية.

ومن المهم أيضاً ادراك ان النموذج المعتمد هو نظام معقد جداً بالنسبة لقيام باحث واحد في تنفيذه. فحلوله يجب أن تضم عمل عدد من الفنيين بما في ذلك اقتصاديون ومبرمجون وديمغرافيون واحصائيون ومتخصصو التعليم. وظهر، على كل حال، عدد من النتائج المهمة من استخدام بعض عناصر النموذج، انتقائياً وتوجيهياً. بعض هذه النتائج موضحة هنا، ابتداء بالبرمجة الخطية. والانساق التالية كانت قد استخدمت:

تعظيم:

V_4 ٠,٧٧٨ + V_3 ١,٦٥ + V_2 ٢,٩٣١ + V_1 ٠,٧٤٥

شرط أن $- V_1 - V_2 - V_3 - V_4 + Y = 0$

٣٣,٨ $\leqslant E - Y$ ٠,٧٨

$0 \leqslant I - Y$ ٠,٣

٢٠,٨ $- = E - I - Y$ ٠,٦٨

$V_1 \geqslant$ ٣٠,٠٥

$V_2 \geqslant$ ٥,٦٨

$V_3 \geqslant$ ١٤,٨٣

$V_4 \geqslant$ ٤٥,٧١

.١٥٠,٢ $\leqslant$ V_4 ٠,٧٧٨ + V_3 ١,٦٥ + V_2 ٢,٩٣ + V_1 ٠,٧٤٥

ان معلومات الحسابات القومية وقوة العمل هي للضفة الغربية ولعام ١٩٨٣. وأرقام لقيمة المضافة بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٨ ومعبر عنها بملايين الشاقلات الاسرائيلية(٦).

وقد اشتقت معاملات العلاقة الوظيفية كالتالي:

الزراعة: ٢٢,٤ ÷ ٣٠,٠٥ = ٠,٧٤٥.

أي أنه لانتاج مليون شاقل اسرائيلي من القيمة المضافة في الزراعة وبأسعار ١٩٦٨، المطلوب هو ٧٤٥ فرصة عمل. ومثل هذا الاحتساب أجري لبقية القطاعات.

الصناعة: ١٦,٦٥ ÷ ٥,٦٨ = ٢,٩٣١.

البناء: ٢٤,٤٨ ÷ ١٤,٨٣ = ١,٦٥.

التجارة والخدمات: ٣٥,٥٧ ÷ ٤٥,٧٠٧ = ٠,٧٧٨.

معدل الميل الحدي للاستيراد $\frac{M}{Y} = \frac{\text{٧٥,٠}}{\text{٩٦,٣}} =$ ٠,٧٨

حيث Y = الناتج المحلي الاجمالي.

---

(٦) اخذت هذه المعلومات من:

Bakir Abu Kishk, *The Palestinian Economy and the Prospects for the Future* (Forthcoming), Chaps.2, and 4.

الصادرات = ٢٧,١ مليون شاقل اسرائيلي بأسعار ١٩٦٨.

الدخل الصافي لعوامل الانتاج من الخارج = الناتج القومي الاجمالي - الناتج المحلي الاجمالي = ١٣٢,١ - ٩٦,٣ = ٣٣,٨ مليون شاقل اسرائيلي بأسعار ١٩٦٨.

الميل الحدي للاستهلاك = معدل الميل للاستهلاك = الاستهلاك ÷ الدخل =
١٠٥,٥ ÷ ٩٦,٣ = ١٠٩,٦

قوة العمل = ١٥٠,٢ ألف شخص

١ ـ النتائج

إن اختبار الأمثلية ينطوي على عدد من النتائج المهمة.

أ ـ تستطيع الضفة الغربية أن تستخدم بسهولة كل قوة عملها وترتفع صادراتها الى ٥٥ مليون شاقل اسرائيلي والاستثمار الى ٤٣ مليون شاقل اسرائيلي بأسعار ١٩٦٨. وهذا يمثل مضاعفة الصادرات ورفع الاستثمار بنسبة ٧٠ بالمائة فوق مستويات عام ١٩٨٣.

إن ماكنة النمو واستيعاب العمل الفائض (البطالة وأولئك الذين يعبرون الخط الأخضر) هي القطاع الصناعي. إن القيمة المضافة المثلى بهذا القطاع ترتفع الى ٢٣,١ مليون شاقل اسرائيلي بأسعار ١٩٦٨. هذا يمثل زيادة حوالى أربعة أضعاف القيمة الحالية. وقد تركت مساهمة القيم المضافة الأخرى بقيمتها السائدة عام ١٩٨٣. إن اختيار القطاع الصناعي قائم على ما يتصف به من ارتفاع معامل العمل للانتاج.

وحيث ان هذه التغيرات قد تبدو متطرفة، اجريت التجربة تراكمياً. وقد ازدادت الصادرات بقفزات تبلغ ٥ ملايين شاقل اسرائيلي حتى وصلت قيمتها الى القمة المحددة لها حين جرى تحديدها داخلياً.

ب ـ أهم قيد على الاقتصاد هو ميزان المدفوعات. ان سعر الظل يساوي ٣,٧٦، وهو يمثل العمل الاضافي الذي ينشأ إذا ارتفعت الصادرات بمقدار مليون شاقل اسرائيلي. وقد اشتقت قيمتها على النحو التالي:

تسمح زيادة مليون شاقل بالصادرات لزيادة الدخل بمقدار ١,٠ ÷ ٠,٧٨ = ١,٢٨٢ لأن هذه الزيادة بالدخل قد سمح بها قيد ميزان المدفوعات مثل تساوي الصادرات مع الاستيرادات. إن زيادة ١,٢٨٢ وحدة بالدخل ستأتي من القطاع الصناعي الأكثر كفاءة في خلق فرص العمل. وهكذا:

$$١,٢٨٢ \times ٢,٩٣ = ٣,٧٦$$

ج ـ إن أسعار الظل على القيمة المضافة للقطاعات الأخرى تمثل فقدان العمل الذي قد ينشأ إذا ما ازداد الدخل مثلاً في الزراعة بدلاً من الصناعة. على سبيل المثال، إن سعر

الظل على القيد الأدنى بالانتاج الزراعي هو (٢,١٨٥). هذا الرقم هو الفرق بين معاملات للانتاج للقطاعين الزراعي والصناعي.

٢,١٨٥ - = ٢,٩٣ - ٠,٧٤٥

د ـ ان الدخل الأعظم الذي يمكن تحقيقه حين يجري تعظيم الاستخدام، يصل الى ١١٣,٧ مليون شاقل اسرائيلي بأسعار ١٩٦٨. بكلمات أخرى، يؤدي الاستخدام الكامل في الاقتصاد لارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٨ بالمائة. وهذه ليست مشكلة كبيرة، فربما نتجت زيادة الناتج من القطاع الصناعي الذي هو كفء بخلق الاستخدام، لكنه ليس كفؤاً بخلق الدخل.

هـ ـ حين يجري تغيير الدالة ويجري تعظيم الدخل بدلاً من الاستخدام، فإن قيمة الناتج المحلي الاجمالي الأمثل ترتفع الى ١٣٦,٣ مليوناً، أعلى بنسبة ٤٢ بالمائة من قيم ١٩٨٣. ويرتفع الاستخدام الى حوالى ١٣٠,٠٠٠. بكلمات أخرى، لا يمكن الاستفادة من قوة العمل محلياً. وترتفع القيمة المضافة الى ٧٠,٣ مليون شاقل اسرائيلي، أكثر من ٢,٣ مرة من القيم السائدة عام ١٩٨٣.

وترتفع الصادرات الى ٧٢,٧ مليون شاقل اسرائيلي بأسعار عام ١٩٦٨ أو زيادة بحوالى ٢٦٨ بالمائة.

لقد بني النموذج على أسس كلية. وهذا البناء الاقتصادي الكلي يحجب ويشوّه بناء المدخل ـ المنتج للاقتصاد. وإذا ما أريد شمول هذا، سيظهر تغيران أساسيان: (أ) زيادات بالقيمة المضافة في قطاع واحد لا يمكن أن تتم دون زيادة القيمة المضافة بقطاعات أخرى. وهكذا، فالعلاقة البسيطة المعروفة هي مجرد تأشير للاتجاهات العامة لكنها ليست دقيقة. (ب) إن أكثر قيد قسوة على الزراعة، في المناطق المحتلة، هو الافتقار للمياه المعتمدة وظيفياً على اسرائيل.

٢ ـ المضامين

ان مضامين هذه النتائج لنظام التعليم هي قاسية. وفيما يلي بعض المقترحات الأولية للتغيرات المطلوبة من أجل نقل النظام الى درجة مقبولة من التناسق مع الظروف الاقتصادية المتوقعة.

أ ـ سيكون هناك طلب قوي على الفنيين والأشخاص ذوي التدريب المهني لخدمة متطلبات الزراعة والصناعة حيث ستخلق غالب فرص الاستخدام الجديدة. وهكذا، فالتأكيد السائد على التعليم العام ينبغي اعادة تقويمه.

ب ـ ان توسيع الصناعة سيأخذ وقتاً، ويتطلب فترة عمل طويلة. واستقطاب العمل من اسرائيل الى الضفة الغربية سيكون سهلاً اثناء مرحلة البناء. وحين يأتي الانتاج

للجريان، فان خليطاً من المهارات المختلفة يصبح مطلوباً. وقد يصبح التدريب واعادة التدريب وظيفة هامة لنظام التعليم.

ج ـ ان التخصيص الكُفؤ للموارد داخل نظام التعليم يتطلب توسيع مراحل التعليم الأولية والمتوسطة وتحسين العلاقات بين مراحل التعليم المهني والفني.

د ـ يمكن تقليل البطالة بين خريجي الجامعات عند زيادة الاستثمار والصادرات. وقد لا يمكن تجنب بعض من اعادة التدريب والبطالة المقنعة في البداية، لكن العلاقة بالمراحل الأولى من التعليم وبنية ومستوى النشاط الاقتصادي بامكانها استيعاب أي عرض فائض بالمستقبل القريب.

خلاصة

ان ادراك أهمية المساهمة التي يقدمها التعليم للتطور الاقتصادي والتنمية، قد أثار الاهتمام باستقصاء التخصيص الكفؤ للموارد في قطاع التعليم، والاستفادة المثلى من الموارد البشرية التي ينتجها التعليم.

والضفة الغربية معاقة في جهودها الرامية إلى أن تجعل من التزامن قائماً فيما بين نظامي الطاقة البشرية والتعليم، وذلك بسبب عدم قدرة الفلسطينيين في المناطق المحتلة على السيطرة على ادارة أي من العنصرين، وتوجيههما بالتالي نحو التنمية الوطنية والانماء الذاتي. دون سلطة مستقلة، تبقى فرص اصلاح التعليم والتخلص من البطالة، قيوداً قاسية. لكن ما هو لازم لبلوغ تزامن أفضل بين الاقتصاد ونظام التعليم، الذي من خلاله يتحقق استخدام ونمو أعلى، هو واضح وغير مكلف بمعايير الموارد والاستثمار. والمطلوب زيادة الصادرات وتدفق الاستثمار للقطاعات المنتجة، خصوصاً الصناعة. والتعليم المهني والفني يجب أن يستوعب نسباً عالية من خريجي المدارس الثانوية. إلى جانب ذلك، وفي سبيل تيسير قيود التسويق الحالية، يجب فتح الأسواق العربية بشكل اختياري ومتناسق لاستيعاب منتوجات الصناعة والزراعة من المناطق المحتلة.

الفصل الحادي عشر

المجتمع والتغيير في وادي الأردن الشمالي

اليكس بولوك(*)

لا تطمح غالبية خطط التنمية بلوغ الأهداف الاقتصادية العامة مثل تحسين الناتج القومي الاجمالي وحسب، ولكنها تسعى الى تحسين ظروف المنتجين أنفسهم أيضاً. هذا هو الحال في المناطق المحتلة بخاصة. وفي غياب سلطة وطنية في الأرض المحتلة تستشيرها مؤسسات التنمية، نشأت علاقات مباشرة بينها وبين المزارعين من الفلاحين، وتم ادخال خطط إلى المنطقة هدفت الى تحسين كل من انتاجية الأرض وظروف معيشة المنتجين.

سوف أبحث في هذه الدراسة أسباب فشل التنمية هذه في احداث تغيير جوهري في ظروف الحياة المادية في منطقة تعتبر من أكثر مناطق الضفة الغربية تطوراً. وتشمل المنطقة موضوع الدراسة، سبع قرى هي: بردلا، عين البيضا، مرج نعجة، الزبيدات، الجفتلك، فروش، بيت دجن وعين شبلي.

يشير سليم تماري وريتا جقمان في دراستهما التي أجرياها في غور الأردن في العام ١٩٨٠، بأن مجتمع الزبيدات ـ وربما كان من أقل المجتمعات تطوراً في الشرق الأسط، لأنه يفتقر الى الخدمات الصحية والكهرباء والمياه الجارية والمدارس ـ يتمتع بأكثر نظم التكنولوجيا الزراعية تطوراً في العالم(1).

وتنطبق ملاحظتهما على القرى الست الأخرى في المنطقة، كما بيّن المسح الذي قام به الملتقى الفكري العربي في القدس (الملتقى) في العام ١٩٨٣ للمنطقة(2) وكشف فيه عن درجة حادة من الفقر والتخلف.

(*) مرشح دكتوراه بجامعة ستراثكلايد في سكوتلاندا ـ بريطانيا.

(١) Salim Tamari and R. Giacaman, eds., *Zbeidat: The Social Impact of Drip Irrigation on a Palestinian Peasant Community in the Jordan Valley*(Birzeit: Birzeit University Documentation and Research Centre, 1980).

(٢) المعلومات الاحصائية جمعت أثناء مسح التنمية لمنتدى الفكر العربي (غير منشورة)، قام بها المؤلف وماري هوفزبيان عام ١٩٨٣. أما المعلومات غير الاحصائية، فقد جمعها المؤلف بزيارات حقلية آنذاك.

وعلى سبيل المثال، يصل معدل الأمية العام بين الكبار هناك إلى ٤٨ بالمائة من بين مجموعة السكان البالغ تعدادهم ٢,٦٦٧ (٣٠ بالمائة من الرجال أميون و٦٤ بالمائة من النساء أميات). ولم يتلق ٤٠ بالمائة من الاناث البالغات أي تعليم منهجي. يضاف الى ذلك، ازدحام مزمن في السكن، وحجم عائلة من ثمانية أفراد بالمعدل، ونسبة كثافة سكانية تصل إلى ٥ أفراد في الغرفة الواحدة، بينما تتكون ٤٨ بالمائة من البيوت من غرفة واحدة فقط، تفتقر ٤٣ بالمائة منها إلى المطبخ، و٦٧ بالمائة إلى مراحيض و٧٧ بالمائة لا تصلها المياه الجارية. وتحمل النساء المياه للاستعمال المنزلي من آبار تبعد مسافة ليست قصيرة عن منازلهم. ولا تصل الكهرباء إلى ٨٠ بالمائة من المنازل[٣].

نستخلص من المؤشرات الاحصائية هذه، ان هناك مجتمعاً فلاحياً يعاني من تفاقم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية فيه. والسؤال هو كيف يمكن لقطاع من أكثر القطاعات الزراعية تطوراً في الضفة الغربية أن يفرز مثل هذا الحد المتدني ـ ان لم يكن غير الملائم كلياً ـ من الظروف الحيوية للمنتجين من الفلاحين؟

إن الإجابة عن هذا السؤال معقدة وتقع في الطبيعة الكولونيالية للسيطرة الاسرائيلية على اقتصاد الضفة الغربية، وكذلك في تأثير هذه السيطرة على العلاقات الاجتماعية للمنطقة، وفي فشل خطط التنمية التي جرى تبنيها من قبل وكالات خارجية هدفت الى مواجهة هذه المحددات البنيوية. ومن النظريات التي تعالج هذه المشكلة، نظرية التبعية ذات المنحى القومي، ونظرية الطبقات الماركسية. ويمكنني القول أن اختيار أي منهما بمعزل عن الأخرى لا يقدم تفسيراً مناسباً للعلاقات الاجتماعية القائمة في وادي الأردن.

تقدم نظرية التبعية وصفاً للعلاقات الاجتماعية التي تتشكل نتيجة مصادرة شعب أو دولة أو مجموعة اثنية مهيمنة للفائض الاقتصادي لشعب أو دولة أو مجموعة اثنية مقهورة. بمعنى أن هذا النموذج ينظر الى التغيير الاجتماعي والتخلف المفروض كنتاج لعملية خارجية: استغلال المستغِل الاقتصادي للمستغَل وقهره سياسياً[٤].

والعيب الرئيسي في هذه النظرية انها تعجز عن تقديم تفسير للاستغلال الاقتصادي القائم في البنية الداخلية للدولة/ الوطن المقهور الذي يتعايش مع السيطرة الاقتصادية والسياسية الخارجية. وفضلاً عن أن نظرية التبعية تقدم تفسيراً جزئياً للتغير الاجتماعي وللتخلف المفروض، تبقى أداة مهمة من أدوات صياغة سياسة واستراتيجيات التنمية. ولعل أحد أكثر المميزات السياسية لنظرية التبعية جاذبية هو توظيفها للنشاط الدعائي القومي ـ هذا النشاط الذي يركز على النضال والايديولوجيا والسياسات التنموية القومية المعادية للامبريالية والكولونيالية.

وفي المقابل، تركز النظرية الماركسية على العلاقات بين الطبقات الاقتصادية ـ هذه

(٣) احصاءات منتدى الفكر العربي (غير منشورة).

(٤) Ian Roxborough, *Theories of Underdevelopment* (London: Macmillan; Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press, 1979), pp.42-59.

العلاقات التي تستغل طبقة مهيمنة فيها (أو من يمثلها في اطار الدولة) الطبقة المنتجة الرئيسية للبضائع والخدمات اقتصادياً، وتمارس ضدها القمع السياسي - أي أن الاستغلال لا يقع بين الشعوب ولكن بين الطبقات. وتسهل علاقات الشعب المهيمن الطبقية، والاستغلال والقمع بين الشعوب، حسب المفهوم الماركسي.

هناك اختلاف مهم بين النظرية الماركسية ونظرية التبعية على مستوى النضال السياسي. فنظرية التبعية تطرح القيام بنضال وطني معاد للامبريالية والكولونيالية تقوم فيه العناصر التقدمية للبرجوازية الوطنية في القيادة الفكرية والايديولوجية[٥]. وفي المقابل، يرى بعض الماركسيين في هذه المعالجة تضليلاً، ويرون ضرورة ممارسة النضال المعادي للامبريالية والكولونيالية على أسس طبقية، ويشددون على قيام تحالف يجمع القوى المناهضة للامبريالية والكولونيالية على أن تستمر الحملة لتوحيد جميع القوى التقدمية في حركة اشتراكية. وإذا لم يتم تحقيق ذلك، فإن الثورة الاجتماعية سوف تنجح - في رأيهم - في احلال استغلال وقمع طبقة برجوازية وطنية فقط مكان الاستغلال الكولونيالي الامبريالي.

تعبر هاتان النظريتان عن برامج مميزة لاحداث التحولات الاجتماعية واعادة البناء الاقتصادي. ولكن، يتعذر النظر اليهما في مجال تفسير المسيرات الاجتماعية، على اعتبار انهما مستقلتان عن بعضهما البعض. وحتى نتمكن من الوصول الى تفسير مفصل للتخلف والفقر في معظم بلدان العالم الثالث، يصبح التوليف بين نظرية التبعية ونظرية الطبقات أمراً مطلوباً. ولعل أحد الطرق الى اقامة مثل هذا التوليف هو النظر الى التبعية بين الشعوب والدول والمجموعات الاثنية كبنية تكيفية تضع حدوداً بنيوية على شكل العلاقات الطبقية الناشئة. وعلى سبيل المثال، وضعت السيطرة الكولونيالية السياسية والاقتصادية على الضفة الغربية حدوداً على التطور الداخلي للاقتصاد وعلى شكل العلاقات الطبقية الذي يقوم عليه كذلك.

إذا اعتمدنا هذا المفهوم كنقطة بداية، يصبح من الممكن وصف عدد من العوامل الخارجية التي تفرض حدوداً بنيوية على تطور اقتصاد وادي الأردن الآن. وسوف أتعرض الى الطريقة التي تطورت فيها قوى الانتاج والعلاقات الطبقية في الانتاج والتوزيع في المنطقة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤.

أولاً: القيود البنيوية التي وضعتها اسرائيل على الاقتصاد الزراعي لوادي الأردن الشمالي

يسيطر الاحتلال على جميع أوجه الحياة السياسية والاقتصادية في الضفة الغربية. وتفرض السلطة الاسرائيلية سلسلة من الظروف المؤذية لتنمية الزراعة الفلسطينية: صمم

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٠ - ٣١، و

André Gunder Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil* (New York: Monthly Review Press, 1969), p.225.

بعضها لمنع منافسة الانتاج الزراعي الفلسطيني للانتاج الزراعي الاسرائيلي، ويتعلق بعضها الآخر ببرنامج التوسع الكولونيالي الصهيوني.

ويمكن تصنيف تأثير هذه الظروف على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في وادي الأردن في خمسة وجوه رئيسية:

١ - اعتبر مشروع الون (وهو المشروع الاسرائيلي الأول بعد العام ١٩٦٧ للمناطق المحتلة الذي يشكل أساس الخطط الاستيطانية لحزب العمل الاسرائيلي) المنطقة، منطقة ذات أهمية استراتيجية لدولة اسرائيل. وزعم المخططون العسكريون أن وادي الأردن يوفر عمقاً جغرافياً لاسرائيل ويضمن لها تحذيراً مبكراً ضد أي هجوم من جانب الأردن. واستتبع ذلك انشاء سلسلة من مواقع «النحال» (نوى مستوطنات عسكرية) على طول الوادي في العام ١٩٦٨، تبعها انشاء مستوطنات زراعية مدنية في العام ١٩٦٩[٦]. وكان من نتائج انشاء المستوطنات الاسرائيلية وتوسعها استمرار مصادرة أراضي المزارعين الفلسطينيين وتجريد البدو منهم من مواشيهم، وهي استمرار للعملية التي بدأت منذ العام ١٩٦٧[٧]. ويقدر ابراهيم مطر مساحة الأراضي التي أنشئت عليها مستوطنتان فقط، وهما محولا وارغمان بـ ١٣١٠٠ دونم جرت مصادرتها من قرى بردلا وعين البيضا والزبيدات ومرج نعجة[٨]. ومما جعل وضع المزارعين الفلسطينيين القانوني أكثر صعوبة، ان معظم الأراضي في المنطقة - فيما عدا الأراضي حول اريحا - لم يجر تسجيلها في الطابو (سجل الأراضي العثماني).

ومن الأسباب المهمة لعدم نشوء سوق حقيقي للأراضي الزراعية هو اتساع عملية مصادرتها وعدم توافر وثائق تسجيل للأراضي معترف بها رسمياً. ويعوق هذا الأمر قيام زراعة رأسمالية في القطاع الفلسطيني.

٢ - فرضت السلطات العسكرية الاسرائيلية قيوداً صارمة على استعمال الفلسطينيين للمياه، وصادرت ودمرت الآبار الارتوازية، وفرضت قيوداً على أعماق الآبار التي يمكن حفرها والتي تؤثر بطبيعة الحال على نوعية المياه المستخرجة. ويملك الفلسطينيون الحق - نظرياً - في حفر آبار الى أعماق لا تزيد عن ١٢٠ متراً، مع أنهم لم يمنحوا تراخيص لحفر الآبار منذ العام ١٩٦٧[٩]. وفي المقابل، يسمح لسلطات المياه الاسرائيلية وللمستوطنات بحفر آبار أعمق، واستخراج مياه تتفوق جودتها على جودة مياه الآبار الفلسطينية ذات الملوحة العالية. وتحدد المياه وملوحة الأرض جنس ونوع المحاصيل التي يمكن للفلاح الفلسطيني زراعتها، فالموز

---

(٦) W.W. Harris, *Taking Root: Israeli Settlment in the West Bank, the Golan and Gaza-Sinai, 1967-1980* (New York: Wiley, 1980), pp.105-123.

(٧) Ibrahim Matar, «Israeli Settlments and Palestinian Rights,» in: Naseer H. Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine* (London: Zed Press, 1984), pp.126-128, and Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), pp.30-35.

(٨) Matar, Ibid., p.131.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

والحمضيات، على سبيل المثال، لا تنجح زراعتها في بيئة مالحة. فضلاً عن ذلك، تفرض المياه المالحة قيوداً طبيعية أيضاً على نظم البيئة الزراعية مما يلزم غالبية المزارعين الفلسطينيين على زراعة الخضروات والحاصلات الحقلية.

اضافة الى كل ما سبق، تخضع كمية المياه التي يسمح للمزارعين الفلسطينيين بسحبها من آبارهم لتحكم شديد يجري تنفيذه عن طريق عدادات للمياه وفرض السلطة عقوبات على المخالفين. وقد بين مسح الملتقى المشار إليه أعلاه إلى أن ٣٦ بالمائة من مجموع المزارعين شكا من قلة المياه.

٣ ـ تنظر اسرائيل الى الضفة الغربية كامتداد مشروع لسوقها تستهلك كمية كبيرة من الانتاج الاسرائيلي. وبما أن الانتاج الاسرائيلي يحظى بدعم عال، فإنه يدخل سوق الضفة الغربية متمتعاً بأسعار أدنى من نظيره الفلسطيني. وتكاد أن تكون التجارة بين اسرائيل والضفة الغربية ذات اتجاه واحد بسبب العوائق الشديدة المفروضة على دخول الانتاج الفلسطيني الى السوق الاسرائيلي. ففي العام ١٩٨٤، على سبيل المثال، سمحت اسرائيل لأربعة أطنان من البندورة من وادي الأردن بالدخول الى اسرائيل. وكان البديل المتاح أمام الفلسطيني للتصدير هو التصدير عبر الأردن. وتكتنف هذه الاستراتيجية مخاطرها، لأن الأردن، من ناحيته، معني بالتحكم في عملية المرور عبر الجسرين أيضاً خدمة لمصالحه الاقتصادية والسياسية.

٤ ـ منذ بداية العام ١٩٨٣، خضعت الزراعة في وادي الأردن الى القرارين العسكريين (١٠١٥) و (١٠٣٩) اللذين يحدان من زراعة وانتاج الخضروات والفواكه التجارية[١٠]. وتتأثر بهذين القرارين زراعة العنب والخوخ والبندورة والباذنجان بشكل خاص. وتشكل البندورة والباذنجان أهم مصادر الدخل الى مزارعي وادي الأردن. ومنذ العام ١٩٨٣، لم يسمح لأي مزارع بزراعة هذه المحاصيل قبل الحصول على اذن مسبق من السلطات الاسرائيلية.

٥ ـ وأخيراً، رفضت السلطات العسكرية الاسرائيلية السماح لأي مزارع، باستثناء حالة أو حالتين، بانشاء منازل دائمة مناسبة. وكذلك قامت السلطات في العام ١٩٨٤ بهدم منازل ٧٣ مزارعاً في منطقة الجفتلك بحجة أنها غير مرخصة[١١]. ومن شأن هذه السياسة أن تولد عدم استقرار، وتجعل من المتعذر على المزارعين، واقعياً، وضع خطط طويلة الأجل. ولذلك يعيش المزارعون من يومهم إلى غدهم آملين ألا تتدهور ظروفهم نحو الأسوأ.

ثانياً: تطور القوى المنتجة

يتسم وادي الأردن الشمالي بعدد من السمات التي تميز الاقتصاد الاقليمي المنطوي على التصدير (Regional Export -Enclave Economy) اقتصاد التصدير المحاصر)، فهو

---

(١٠) ترجمة هذه الأوامر العسكرية بالانكليزية موجودة في منظمة حقوق الانسان الفلسطينية «الحق». صندوق بريد ١٤٣١ رام الله ـ الضفة الغربية ـ اسرائيل.

(١١) انظر الصحيفة الفلسطينية الاسبوعية: الفجر (٩ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤).

متخصص في انتاج الخضار الى سوق الضفة الغربية الداخلي والى التصدير عبر الأردن. وتستثمر القرى السبع المشمولة بالمسح الذي أجراه الملتقى ٢١٧,٣٨٩ دونماً (الدونم = ١٠٠٠ متر مربع) ٧٢,٣ بالمائة منها (١٢٥٦٦ دونماً) مزروعة بالخضار. وتغطي زراعة البندورة ٤٠ بالمائة (٤٩٦٥ دونماً) وزراعة الباذنجان ١٨ بالمائة (٢١٩٦ دونماً) منها.

وتتعاظم الأهمية الكلية لهذين المحصولين باجراء مقارنة مع مجموع عدد الدونمات المزروعة بالباذنجان والبندورة في اسرائيل. فقد زرعت اسرائيل ٦١٦٠٠ دونم من البندورة في موسم ١٩٨٢ - ١٩٨٣، بينما أنتجت القرى السبع في غور الأردن ما يعادل ٨ بالمائة من هذا المجموع. وتوفر أرقام انتاج الباذنجان للفترة نفسها توضيحاً أكثر. فقد زرعت اسرائيل ٥٣٠٠ دونم باذنجان في تلك الفترة، بينما أنتجت القرى السبع ما يعادل ٤١ بالمائة مما زرعته اسرائيل[١٢]. ويشكل هذان المحصولان أهم مصادر الدخل من التصدير الى تلك القرى. فهي تصدر ٥٢ بالمائة من محصول البندورة و٢٥ بالمائة من محصول الباذنجان (٢٥٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠ طن من البندورة و١٧,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ طن من الباذنجان)، تدر دخلاً اقليمياً من التصدير يتراوح بين ٦,٢٥ - ٧,٥ ملايين دينار أردني.

ويمكن تفسير تعاظم أهمية البندورة والباذنجان بسهولة. ففي بدايات العام ١٩٧٠، أصبح عدد من المنظمات الاجنبية غير الحكومية مهتماً في ادخال نظام الري بالتنقيط، وذلك بغرض مكافحة تخلف الانتاج الريفي وانتشار الفقر في وادي الأردن[١٣]. وكان يدفعها الى ذلك قيمها الانسانية الحميدة ودوافع ايديولوجية ترمي الى رفع أسوأ أوجه ممارسات الحكم الاسرائيلي الكولونيالي عنه، واتبعوا في تنفيذ غرضهم النموذج الكلاسيكي الانتشاري.

وينظر نموذج الاصلاح الزراعي الانتشاري الى مشكلة الفقر في الريف على أنها حصيلة التخلف التكنولوجي. وتنطلق المبادرات من الأسس المعتمدة على هذا الافتراض من الاعتقاد بأن وقف الفقر والتخلف ممكن بارسال مرشدين زراعيين الى الريف ينشرون المعلومات التكنولوجية عن الأجهزة والسلالات النباتية[١٤]. وبعد اتمام هذه المهمة، يجري تزويد الأجهزة وتقديم العون والمنح، ويتم توسيع هذا السلوك من خلال افتراض الجبرية التكنولوجية المنطوية على التقنية ككل، مما يؤدي الى تغافل عن الإلمام في العلاقات الاجتماعية التي قد تكون هي نفسها سبباً في توليد الفقر. فالمجموعات الاجتماعية المستغلة تؤثر في مثل هذه التسويغات وتعمل على تبني التقنيات نفسها.

وقد أدى تضافر جهود وكالات المساعدة، وكبار أصحاب الأراضي والوسطاء على نقل التكنولوجيا الى ثورة زراعية في أواسط السبعينات، قامت على أسس بيوكيميائية معززة بنظم

---

(١٢) هذه المقارنة هي بين أرقام مسح منتدى الفكر العربي والاحصاء الاسرائيلي.

(١٣) Peter Oakley, »The Jordan Valley: Drip Irrigation Small Farmers ,» *Reading Rural Development Communication Bulletin,* no.5 (November 1978).

(١٤) Alain de Janvery, *The Agrarian Question and Reformism in Latin America* (Baltimore, Mad.: [n.pb.], 1981).

حفظ الماء البلاستيكية. فكان هناك انتقال أساسي من أسلوب الري بالقنوات الترابية إلى أسلوب الري بالتنقيط. وتم احلال التقاوى المهجنة المقاومة للملوحة مكان الأنواع القديمة وادخال الأسمدة غير العضوية كذلك[15]. ويمكن تصنيف التحسينات المستخدمة كتنويع خضري لمحاصيل الحقل في «الثورة الخضراء» التي اجتاحت جنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية في الفترة من منتصف ١٩٦٠ وبداية ١٩٧٠. وكان قوام هذه الثورة محاصيل ذات مردود عال من الأرز والقمح عززتها أنواع وسيطة من التكنولوجيا[16]. وكان الثمن الاجمالي لنقل التكنولوجيا في وادي الأردن متدنياً لأن التكنولوجيا المنقولة كانت وسيطة ولم تستهلك طاقة بشكل مباشر، ولكنها تسببت في المقابل في رفع كلفة المدخلات السنوية في عملية الانتاج - وهي متكررة في طبيعة الحال - التي تخضع لتنامي التضخم السريع المتأثر بتقلبات الأسعار في السوق العالمي. وكانت هذه التحسينات عند ادخالها في نطاق قدرة غالبية الفلاحين والمزارعين في المنطقة، هذا مع العلم أن شراء المعدات اعتمد على توفير المال اللازم من خلال التبرعات الممولة خارجياً ومن التوفيرات والديون والقروض.

أما أهم التأثيرات لنقل التكنولوجيا فكانت:

- توفير العمالة في بداية ووسط الموسم، فقد وفرت وقتاً عند تحضير الحقل وعند التعشيب، وفي التحضير للري. ولما كان الري بالتنقيط يوفر بطبيعته ماء الري وتقنن السلطة الاسرائيلية كمية المياه دون اعتبار للمساحة، فقد تمكن المزارعون من وضع معظم أراضيهم القابلة للزراعة - إن لم يكن كلها - تحت الزراعة المروية. واستخدم الري بالتنقيط في المناطق الجبلية كذلك، مما سمح بتوسيع مساحة الأرض المروية.

- أصبح التخصص في زراعة البندورة والباذنجان أمراً لا مفر منه وذلك بسبب المشكلات الحادة المترتبة على ملوحة الماء والتربة. فهذان الصنفان هما من الأصناف ذات المردود العالي والمقاوم للملوحة في الوقت نفسه.

- زاد ادخال التكنولوجيا الوسيطة للري والأسمدة الكيماوية والنباتات المهجنة من انتاجية الدونم للبندورة والباذنجان بمقدار ٥٠٠ بالمائة و٨٠٠ بالمائة. وبدا الأمر جذاباً للمزارعين والفلاحين وأصحاب الأراضي والوسطاء في البداية. وأصبحت الزراعة في المراحل الأولى من ادخالها أكثر ربحاً وأغزر انتاجاً.

- جعلت «الثورة الخضراء» الفلاحين في وادي الأردن أكثر تبعية للسوق، وساهم في تحديث الوادي وجعله من أكثر المناطق تطوراً في المنطقة، في تعزيز هذه التبعية. وقد زادت معاملات السوق عدداً وأصبح شراء مدخلات السوق يتم بالأسعار الدولية، بينما كان يتم

---

(١٥) Salim Tamari, «The Agrarian System,» in: Tamari and Giacaman, *Zbeidat: The Social Impact of Drip Irrigation on a Palestinian Peasant Community in the Jordan Valley.*

(١٦) Terry Byres and Ben Crow, *The Green Revolution in India* ([n.p.]: Milton Keynes, 1983), pp.9-16.

انتاج البذور والأسمدة والتجهيزات البسيطة في السابق في المزرعة أو يتم شراؤها من المناطق المجاورة لها.

- زادت كلفة المدخلات والانتاج مع ازدياد الانتاجية، وارتفعت كذلك كلف النقل والعمالة والتوضيب والتصدير.

لقد داعب الأمل العاملين في حقل التنمية بأن تبدأ زيادة الانتاجية والتجارة وتدفق رأس المال التي ولدتها التحسينات التكنولوجية (في الزبيدات) في اطفاء جوانب الفقر والتخلف الأكثر سوءاً. وبدا في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ظاهرياً، ان خطوات مهمة كانت جارية لاقتلاع الفقر. فقد تمكن القرويون من زيادة مدخولاتهم القابلة للتصرف زيادة كبيرة، وأصبح في مقدورهم حيازة أموال تكفي لبناء بيوت أكبر بغرف للنوم ومطابخ، وتسمح ببناء مراحيض داخلية والحصول على التراخيص اللازمة من السلطة الاسرائيلية. ووضعت المخططات لادخال المياه الجارية في الأنابيب الى كل بيت في القرية، وجرى تحديث القدرة الكهربائية بشراء مولد كهربائي جديد.

بيد أن التحسينات لم تستمر. وعندما زرت الزبيدات في أيار/مايو ١٩٨٤ زيارة ميدانية فقد اشتكى المزارعون المحليون بأن الموسم في ذلك العام كان أسوأ موسم مر عليهم. وأنهم لم يتمكنوا من الحصول على أكثر من ٦٠ إلى ٦٥ شاقلاً اسرائيلياً لصندوق البندورة من وزن ١٥ كيلوغراماً، والحصول على ٣٠ شاقلاً اسرائيلياً للصندوق ذاته من الباذنجان[١٧]. فضلاً عن ذلك، منع المزارعون من بيع انتاجهم في اسرائيل وتم توقيف التصدير الى الأردن حتى شهر شباط/فبراير بسبب قيود التصدير الأردنية. وعندما فتح سوق الأردن أبوابه، كانت بندورة وباذنجان الزبيدات قد بدأ يتسرب اليهما التلف في الحقل. والذي تمكن من بيع محصوله من المزارعين المحظوظين في الأردن، حصل على ٠,٣٠ دينار أردني للصندوق الذي يزن ١٢ كيلوغراماً من البندورة. وزعم عدد من المزارعين الذين قابلتهم أنهم صدروا ١٢٠٠ كيلوغرام من البندورة الى عمان ليحققوا خسارة صافية مقدارها عشرة دنانير أردنية بعد تسديد أجور النقل والتسويق والعتالة.

كان أحد أسباب العوائد المتدنية مناخياً. فقد انتهى موسم عام ١٩٨٤ قبل شهرين من موعده العادي بسبب المناخ غير الملائم. وشحت كمية الأمطار خلال فترة الانبات مما أثر على نوعية الانتاج. وفضلاً عن ذلك، جف وادي الأردن بسرعة أكبر مما هو متوقع بسبب جفاف ودفء الشتاء السابق. ويستمر القطف في المواسم عادة حتى شهر نيسان/ابريل أو أيار/مايو. وهكذا، تلف محصول البندورة والباذنجان بسبب تضافر الحرارة مع الجفاف وتضافرت معهما الملوحة لتزيد من التأثير السيء على الانتاج.

وقع المزارعون تحت طائلة دين جديد بسبب الموسم الكارثة. وأبرز لي أحد المزارعين

---

(١٧) في أيار ١٩٨٤، الجنيه الاسترليني = ٢٥٠ شاقلا اسرائيلياً.

المستأجرين للأرض سندات وفواتير تزيد قيمتها على ١٠٠٠ دينار أردني كان عليه تسديدها الى أكبر صاحب أرض في المنطقة يقطن مدينة نابلس وذلك قيمة المدخلات الزراعية المشتراة منه: الأسمدة والمبيدات والأغطية البلاستيكية وأدوات الري بالتنقيط وأجرة تراكتورات لحراثة الأرض وتركيب الأغطية البلاستيكية. واعتبر هذا المزارع نفسه محظوظاً بالقياس مع المزارعين الآخرين. فقد وصل دين بعضهم الى ٣٠٠٠ دينار أردني ووصل معدل الدين عند الأغلبية منهم الى ٢٠٠٠ دينار أردني. وذكر المزارعون أن معدل ديونهم في مواسم سيئة سابقة، وعندما كانوا يستخدمون التقنيات القديمة، كان في حدود ٢٠٠ دينار أردني. أما الديون التي تصل الى ٢٠٠٠ دينار أردني، فلم يسمعوا بها في السابق ولم تدخل ضمن تصورهم. وكان قلق المزارعين من المستقبل عميقاً خاصة أنهم لم يملكوا ـ حسب ادعائهم ـ ما يقيم أود عائلاتهم، ناهيك عن تسديد ديونهم.

وكانت هناك أسباب وجيهة لهذه الادعاءات، فقد كانت توقعات مزارع صغير مستقل عن الأرباح في العام ١٩٨٥ يستغل ٤٠ دونماً من الأرض حوالى ٤٠٠٠ دينار أردني بالمعدل. وهو مبلغ يبدو كبيراً، ويصح التنبيه الى أن هذا المبلغ تتقاسمه عائلة يتراوح عدد أفرادها بين الأربعة والستة. أضف إلى ذلك، أن معدل مساحة الوحدات الزراعية في الزبيدات في حدود ٢٠ دونماً. والأهم من ذلك، أن المزارعين فيها ليسوا مالكين صغاراً ومستغلين بل محاصصين يدفعون ٥٠ بالمائة من صافي الانتاج الى صاحب الأرض، وإذا لم يتيسر دفع الديون من مصادر غير منظورة، فلا يتوقع أن يكون دخل مزرعة المحاصص في الزبيدات كافياً لتسديد ديونه كاملاً. والاحتمال الأكبر أن تتحول المديونية الى مديونية بنيوية.

ليست هذه الواقعة خارجة عن المألوف هناك. فالكثير من الكتابات حول تبعات «الثورة الخضراء» في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تروي سلسلة من الوقائع الشبيهة وتبين أن تكنولوجيا «الثورة الخضراء» قد جلبت منافع اقتصادية الى مجموعة محدودة (وبشكل خاص الفلاحين المتوسطين، وأعداد كبيرة من ملاك الأراضي ومن الرأسمالية التجارية الزراعية) من جهة، وكثفت الفقر بين الفلاحين وأفقدتهم صفتهم الأصلية وحولتهم إلى بروليتاريا على المدى البعيد[18]. ومن المؤكد، أنه لو اطلعت الوكالات التنموية التي تعمل في الضفة الغربية على هذه الأدبيات لما تمكنت من حل المشكلة القائمة في وادي الأردن. ولكن من المؤكد أيضاً، ان معرفتها بها كانت ستخفف من النتائج السلبية لما تم وتركز اهتمامها على العلاقات الاجتماعية القائمة، على اعتبار أنها جذر مشكلة الفقر والتخلف.

---

(١٨) A. Pollock, «Some Aspects of Selected Strategies for Rural Development and an Oultine of a Socialist Alternative,» *Birzeit Research Review,* no.3 (1980); Andrew Pearce, *Seeds of Plenty, Seed of Want* (Oxford: [n.pb.], 1980), and Keith Griffin, *The Political Economy of Agrarian Change: An Essay on the Green Revolution* (London: Macmillan; Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974).

ثالثاً: الطبقات الفلاحية ورأس المال التجاري واستلاب الفائض الاقتصادي

لقد عالجت موضوع الفلاحين في دراستي هذه وكأنهم مجموعة اجتماعية متجانسة، وهذا اختزال مفيد. ولكن الواقع أن الفلاحين ليسوا صنفاً واحداً، وإنما هم جماعة يلتقي في اطارها عدد من الأشكال المتميزة من علاقات الانتاج والعلاقات الطبقية. هناك ثلاثة أنواع من أنماط استعمال الأراضي في وادي الأردن هي: الحيازات الصغيرة، والاستئجار النقدي للأرض والمحاصصة. ويمكننا ـ لأسباب عملية ـ التعامل معها كثلاثة أشكال من علاقات انتاج طبقية. ولكل نوع من أنواع هذه الاستعمالات طرقه المتميزة التي يتم عبرها تحويل الفائض الاقتصادي من طبقة إلى أخرى ضمن علاقات الانتاج القائمة. ويشار إلى هذه العلاقة تقليدياً بالاستغلال الاقتصادي، بمعنى الاستغلال الذي يتحقق عبر علاقات الانتاج[١٩].

لا نجد استغلالاً اقتصادياً محدداً في الحيازات الصغيرة، وعلى صعيد العلاقات الانتاجية لانتفاء تحول فائض الانتاج بين الطبقات الاجتماعية. فالعائلة مالكة الحيازة الصغيرة لا تدفع أجراً للأرض ولا مستحقات خدمات، وهي تخدم أرضها بنفسها. انما يتحقق الاستغلال داخل العائلة نفسها وعلى أساس الجنس وأساس التحكم الأبوي في الملكية.

في حالة الاستئجار النقدي للأرض، يجري تحويل جزء من انتاج المزرعة لتغطية أجرة الأرض. ويطلق على هذا النوع من الاستغلال اسم التأجيرية (Rentierism). وقد فشلت التأجيرية في النمو في وادي الأردن للأسباب المذكورة أعلاه، وبالتحديد لغياب سوق عقاري في منطقة المزارع. وإذا وجدت هذه السوق فهي مبعثرة. ولا يجري تأجير واسع للأراضي من قبل الملاك الأفراد. والمؤجر الأساسي في شمالي وادي الأردن هو الحكومة العسكرية الاسرائيلية التي تؤجر أراضي لقرية الزبيدات بأجور اسمية لأسباب تاريخية محددة[٢٠].

وأما في المحاصصة، فهناك استغلال اقتصادي مباشر وتحويل اقتصادي على صعيد العلاقات الانتاجية[٢١]. والمحاصصة هي علاقات تعاقدية بين الفلاح المنتج وصاحب الأرض. وتتجلى تاريخياً في أشكال متمايزة جداً في فلسطين، ويمكننا أن نميز هنا بين ثلاثة أنواع من العقود في وضوح:

ـ إن أكثر أنواع المحاصصة شيوعاً هو النموذج الذي يقدم فيه المحاصص عمله وعمل عائلته وعملاً مأجوراً اضافياً وقت القطاف. ويقدم المالك في المقابل، الأرض والماء ومضخة

---

(١٩) A. Pollock, «Sharecroping in the North Jordan Valley: Social Relations of Production and Reproduction,» in: Kathy and Pandeli Glavanis, eds., *Agrarian Relations in the Middle East* (London, Forthcoming).

(٢٠) Tamari, «The Agrarian System,» pp.3-9.

(٢١) Pollock, Ibid., pp.16-32.

المياه (اذا احتاج الأمر) والوقود للمضخة، ويتم شراء البذور والأسمدة والمبيدات وأدوات الري بالتنقيط والمدخلات الباقية مشاركة. ويجري اقتسام الانتاج بعد ذلك بين المحاصص والمالك مناصفة حسب السعر الجاري في السوق. ويظهر مسح الملتقى أن ٨٥ بالمائة من المحاصصين في قرى وادي الأردن الشمالي يتبعون هذا النموذج من التعاقد.

ـ يتعاقد ٩ بالمائة من المحاصصين في الوادي على توظيف عملهم وعمل عائلاتهم وتقديم العمل المأجور، إذا ما استدعى العمل ذلك، ويقدم المالك المدخلات كافة. وفي هذه الحالة، يحصل المحاصص على ثلث الانتاج النهائي ويحصل المالك على الثلثين.

ـ وفي النموذج الثالث من العقود، يقدم المالك الأرض فقط ويقدم المحاصص العمل والمدخلات الأخرى على حسابه. وفي هذه الحالة، يحصل المالك على ١٥ بالمائة من صافي الأرباح ويحصل المحاصص على ٨٥ بالمائة منها. وتبين دراسة الملتقى ان مزارعاً واحداً يحاصص بموجب هذه الشروط.

ولقد وجد الملتقى في القرى السبع التي غطاها في دراسته ٥٦٦ حالة استخدام فردية، منها ٧٢ بالمائة لمحاصصين و١٧ بالمائة حيازات صغيرة و٨ بالمائة أراض مستأجرة نقداً و٣ بالمائة ملكية رعاة. وتشير هذه الأرقام الى حالات وليس الى مزارعين أفراد. ومن الشائع أن يشغل فرد واحد أكثر من موقع استعمال أو شريحة زراعية. ففي الزبيدات، على سبيل المثال، يكون الفلاح عادة مستأجراً بالنقد ومحاصصاً في الوقت نفسه، مستأجراً للأرض من دائرة الحارس على أملاك الغائبين بالنقد ومحاصصاً مع مالك غائب.

وفي اعتقادي، انه على الرغم من وجود علاقات استغلال اقتصادية وانتقال الفائض الاقتصادي من خلال العلاقات الطبقية على مستوى الانتاج الاقتصادي، وعلى الرغم من كثافة الاستغلال في نظام المحاصصة بشكل خاص، فإن ذلك لا يشكل الآلية الأساسية الى تحويلات الفائض والاستغلال في وادي الأردن. ان المستفيدين الرئيسيين من التحسينات التكنولوجية ونمو الانتاجية، هم الرأسماليون التجاريون المقيمون في المدن وليس الفلاحين والملاك. وبناء على ذلك، وبالتالي، فإن أهم آلية من آليات تحويل الفائض والاستغلال الاقتصادي هي السيطرة التجارية على السوق الزراعي. وتقع ذروة استغلال الفلاحين عندما يصبحون مستهلكين وبائعين بدل أن يقوموا بدورهم كمنتجين اقتصاديين. وقد بينت فيما سلف، كيف زاد نقل التكنولوجيا من درجة التسليع (تحول المحاصيل الى سلع) كلما اتسعت علاقات الفلاح بالسوق كمستهلك ومنتج لسلع تباع في السوق وتكثفت. ويكاد انتاج المزارع يدخل السوق بكليته الآن ويختفي انتاج المؤن البيتية. والأسلوب الذي يتم فيه انتقال الفائض الاقتصادي من الفلاح الى رأس المال التجاري يسير كما يلي: في نهاية الدورة الانتاجية يواجه الفلاح رأس المال التجاري على شكل وسيط. والوسيط هو تاجر جملة ويدير عملية المزاودين في الحسبة (سوق الخضار والفواكه) التي تقع في المراكز المدينية، يبيع فيها الوسيط المحصول في المزاد ويحصل على نسبة تتراوح بين ٥ و١٢ بالمائة من السعر. ويقدم الوسيط بالاضافة الى ذلك، خدمات أخرى تزيد من توثيق رباط الفلاح به. فهو يقدم للفلاح الذي يرغب في

تسويق البندورة، على سبيل المثال، الصناديق القياسية بسعر ٤٠ شاقلاً للصندوق الواحد ويستعيده منه في نهاية الموسم بسعر ٣٥ شاقلاً. وتتضاعف الشاقلات الخمسة عند التاجر الكبير مئات آلاف المرات خلال الموسم. وفضلاً عن ذلك، فإن الوسطاء هم أصحاب وسائل النقل، ويتحمل المزارعون من الفلاحين كلفة التحميل والتنزيل. والكثير من الوسطاء هم تجار البذور والأسمدة والمبيدات وأغطية البلاستيك وأدوات الري بالتنقيط. وتتعزز علاقات السوق هذه فضلاً عن ذلك، عن طريق فرض المحسوبية والعلاقات البطركية.

ومن الملاحظ أيضاً بروز اتجاهات واضحة نحو الاندماج الأفقي للسوق وعمليات البيع بين عائلات التجار القوية. ويظهر ذلك بوضوح في عائلة محددة واحدة يعمل أفرادها البارزون كوسطاء لما نسبته ٢٦ بالمائة من المزارعين في وادي الأردن. ويشمل هذا الاندماج الأفقي اندماج عمليات المزاودة وتقديم وسائل النقل والتعبئة وبيع المدخلات وتأجير الآلات الزراعية. وهكذا، يحقق رأس المال التجاري ربحاً في كل معاملة مالية مع الفلاح.

وعلى الرغم من رسوخ الاندماج الأفقي، فلا يتحقق غرض احتكار الاسعار ما بقي الفلاحون مستقلين عن سيطرة الوسطاء المباشرة. فإذا ما تحرروا من هذه السيطرة المباشرة، أمكنهم بيع انتاجهم عن طريق الوسيط الذي يحصلون منه على أفضل وساطة ويشترون مدخلاتهم منه بأقل الأسعار.

وفي الأونة الأخيرة، ظهر تطور خطير. فقد تضافر الاندماج الأفقي مع اندماج عمودي آخر. وتجلى ذلك في أن أصبح الوسيط مالكاً لعدد كبير من الأراضي. وفي هذا السياق يصبح السوق وعلاقات الاستغلال في الانتاج واقعاً، كونهم ملاكاً لالزام المستخدمين لأراضيهم الى حصر الشراء منهم. وهكذا، يستقر السعر الاحتكاري للمدخلات الزراعية فوق سعر السوق الحر. ويستخدم الوسطاء واقعهم المزدوج كملاكين وموردين لتطوير سلسلة من الآليات شبه القانونية تتمثل في الاستيلاء على مصادر الفلاح المالية. وكمثال على ذلك، فرض نظام «القروض الاجباري» الذي يلزم الفلاح بشراء بضائع بالدين حتى لو توافرت القدرة عنده للدفع بالنقد. وعليه في هذه الحالة تسديد الدين بدفع قيم اضافية على شكل فائدة.

وإذا ما استمرت هذه العلاقات في التطور دون ضوابط، فإن من المشكوك فيه أن يتمكن الفلاحون في غور الأردن من الخروج من أسر الفقر والتخلف. إن الفقر ليس كارثة طبيعية لا يمكن السيطرة عليها اجتماعياً. وفقر السواد الأعظم من سكان وادي الأردن يماثل الحال في العالم الثالث، وهو الوجه الآخر لاثراء قلة من الأغنياء. والفقر والثروة هما ظاهرتان متداخلتان في العلاقات الاقتصادية والطبقية. وأي متحد جاد لأسباب الفقر، لا بد أن يجد نفسه في مواجهة مصالح ذاتية قوية لا يرغب أصحابها في اختفاء سيطرتهم على عملية تراكم رأس المال.

تنقل النقاط الأخيرة المثارة النقاش حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعيداً وراء استراتيجية الانتشار الزراعية الاصلاحية التقليدية. وينتقل الحوار الى ما وراء ايديولوجية

التحـرر القومي واسـتراتيجياتهـا السياسيـة ـ تلك التي تسعى الى وقف النقاش حـول التغيـير والتحول الاقتصادي الى مرحلة ما بعد تحقيق الانتصار في النضال من أجل التحرر.

وإذا كان للتنمية أن تـدفع بـاتجاه احـداث تحول في وضـع الفقر الـزراعي والتخلف، فعليها تحدي أسبابها. وهذا يعني تحدي الكولونيالية والاستغـلال الطبقي. وبسبب التكـاتف بين الكولونيالية والبنية الطبقية، لا يمكن وقف النضال الطبقي حتى تقوم الدولة القوميـة. بل إن الواجب يدعو الى الكفاح الطبقي بالتـداخل مـع النضال القـومي في اطار بـرنامج واحد يتضمن أسساً أصيلة وفعالة للتنمية[22].

(٢٢) Pollock, «Some Aspects of Selected Strategies for Rural Development and an Oultine of a Socialist Alternative».

القِسْمُ الثّالِث

مَفاهِيمٌ وَاسْتِراتيجيّات



الفصل الثاني عشر

الإقتصاد الفلسطيني تحت الإحتلال : الإستلاب والإفقار

يوسف صايغ(*)

مقدمـــة

تهتم هذه الدراسة باقتصاد المناطق الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزة(١)، وتحاول تحديد وتقويم الأثر الاقتصادي الاجمالي للاحتلال. وأنوي تفحص قضيتين مركزيتين:

الأولى ان اقتصاد المناطق المحتلة يعاني من تبعية خطيرة للاقتصاد الاسرائيلي، مترامية المدى ومرهقة. لكن هذه التبعية هي ذات صفة متميزة وغير نمطية. حيث تصل إلى ما هو أبعد من حدود محتوى مقولة التبعية السائد في أدب التنمية، بحيث ان مفهوم المقولة ينبغي أن يحاط بالاستدراكات لكي لا يكون استعماله مضللاً.

والثاني ان اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من الافقار منذ سنوات، على الرغم من بعض المظاهر الخارجية للازدهار، وعلى الرغم من ادعاء اسرائيل بوجود حالة من البحبوحة الاقتصادية(٢).

(*) استاذ سابق في الاقتصاد في الجامعة الاميركية في بيروت.

(١) احتلت اسرائيل منطقة الحمة جنوب شرق بحيرة طبرية عام ١٩٦٧، لكن هذه الدراسة لا تتناول المنطقة المذكورة.

(٢) سوف لن نحاول مسح التطورات الاقتصادية للمناطق المحتلة كخلفية للبحث، بسبب وجود عدد من المسوحات العامة والقطاعية. وبالاضافة لمراجعتي لهذه الدراسات، قمت بنحو ٣٥ مقابلة مع مواطنين واسعي الاطلاع من المناطق المحتلة خلال ربيع عام ١٩٨٤، أثناء القيام بدراسة حول برنامج المساعدة العربية الرسمية لدعم صمود الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي.

أولاً: ما هو أبعد من التبعية: سياسة الاستلاب واقتصاده

تؤكد أغلب مسوحات وتحليلات اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمناً إن لم يكن صراحة، أنه يعتمد بدرجة مفرطة على الاقتصاد الاسرائيلي. حتى ان بعض العلماء الاسرائيليين في الحقول الاجتماعية أكدوا وجود حالة التبعية وانتقدوا دوافع اسرائيل وسياساتها التي أدت إلى ذلك[٣]. لكن غالباً ما شدد الكتاب الاسرائيليون على الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الاحتلال والمحتلين، ذلك لأن مقولة الاعتماد المتبادل توفر التلطيف المناسب لجوانب التبعية الأكثر بشاعة.

لن أحاول هنا شرح الأدب المتعارف عليه حول التبعية، فالموضوع مغطى جيداً. وسيكون كافياً بالنسبة للأغراض الراهنة الاشارة هنا إلى النواحي الرئيسية حيث تبعية المناطق المحتلة هي الأكثر وضوحاً. على أن اهتمامي سينصرف بالضرورة الى إيضاح تلك الجوانب والمجالات حيث العلاقة بين اقتصادات الاحتلال والمحتلين تختلف جذرياً عن النمط المتعارف عليه بشكل عام للتبعية، ومن ثم سأسعى الى تحديد العلاقة الحقيقية بين الاقتصادات الفلسطينية والاسرائيلية فيما هو أبعد من التبعية، ومحددات تلك العلاقة.

١ - التجارة

لعل هذا هو المجال الأكثر وضوحاً الممكن قياسه للتبعية، والذي مع استخدام الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي قد شد القدر الأكبر من الانتباه. ذلك أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان السوق الاسيرة عملياً للصادرات الاسرائيلية. فمنذ سنوات عدة وحتى الآن، كانت الأراضي المحتلة المستورد الأكبر الثاني بعد الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٣، استوردت هذه المناطق ما قيمته ٥,٦٨٠ مليون دولار من السلع الاسرائيلية، فيما استوردت الولايات المتحدة ما قيمته ٢,٣٢٩,١ مليون دولار. (كان مجموع قيمة الصادرات السلعية الاسرائيلية ٣,٥٧٤,٥ ملايين دولار)[٤]. ويشكل استيراد السلع من اسرائيل أكثر من ٩٠ بالمائة من مجموع استيرادات الأراضي المحتلة.

هناك دلالة خاصة لكون الاستيرادات الصناعية لكل من المنطقتين المحتلتين تساوي

---

(٣) ميرون بنفنيستي هو الكاتب الذي يشار له كثيراً في هذا السياق. انظر مثلاً:

The West Bank Data Base Project, *The West Bank and Gaza Data Base Project: Interim Report no.1* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1982).

وقد ظهرت الطبعة الموسعة والمنقحة عام ١٩٨٤، ونشرت من قبل:

Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984).

(٤) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1984* (Jeruselam: Central Bureau of Statistics, 1984), Table 8, pp.212-213.

سبعة أضعاف الاستيرادات الزراعية[٥]. وتبين هذه الحقيقة في ذاتها التطور المحدود جداً الذي شهده القطاع الصناعي في المناطق المحتلة. لكن وضع هذا القطاع المتردي يصبح أكثر دلالة في سياق السياسات الاسرائيلية المعتمدة والقيود لسد المنافذ أمام توسع الصناعة التحويلية الفلسطينية، ولخلق المصاعب أمام المستوردين العرب عند محاولة شراء السلع من أقطار أخرى. وبالاضافة إلى هذا، كما تقول شيلا ريان، كان سوق المناطق المحتلة «هي الساحة المناسبة للاغراق بالمنتجات الرديئة التي لا تستطيع منافسة صناعيي أقطار أوروبا وأمريكا الشمالية»[٦].

يمكن تقصي حالة التبعية في حقل التجارة، رغم أنها ليست بالدرجة نفسها من الحدة، عبر التصدير من المناطق المحتلة، إذ تستوعب اسرائيل ٧٣ بالمائة من مجموع الصادرات السلعية لهذه المناطق، وبقيمة تبلغ ستة أضعاف الصادرات الزراعية[٧]. لكن، هيمنة السلع الصناعية في تكوين الصادرات الاجمالي، كتلك النسبة من الصادرات التي تذهب الى اسرائيل مضللة بذاتها وتؤدي الى التأكيد السطحي بأن حالة من الاحتدام المتبادل تقوم بين الجانبين. على أن هذه المؤشرات الكمية مضللة، ذلك أن القسم الأعظم من الصادرات الصناعية الفلسطينية يتكون من اعادة تصدير سلع اسرائيلية استوردت في الأصل من قبل المتعاقدين الثانويين (الباطنيين) في حالة تحتاج إلى مزيد من التصنيع، من أجل أن يتم تصنيعها لتباع في نهاية الأمر في السوق الاسرائيلية أو تصدر الى أمكنة أخرى. على أن هذا التبادل يساهم بشكل متواضع فقط في عملية التصنيع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي القيمة المضافة الناتجة لها. وما هو أشد خطورة ان هذه العملية توفر دليلاً مضللاً حول حالة الاعتماد المتبادل بين الجانبين، وهي أكثر تضليلاً حين ينظر اليها على أنها مثال لاعتماد الاحتلال على المحتلين، كما تذهب اليه بعض التحليلات. فالمحتل، من خلال ترتيبات التعاقد الثانوي، يستغل كون العمل في المناطق المحتلة أرخص أجراً مما هو في اسرائيل، وبالتالي، فإنه يغرف الكثير من فائض القيمة من الاقتصادات المحتلة كنتيجة لذلك.

هنالك اعتباران لهما صلة بالموضوع: الأول، ان لدى الضفة الغربية وقطاع غزة خياراً محدوداً جداً بالنسبة الى علاقة التعاقد الثانوي واعادة التصدير، حيث ان المناطق المحتلة جردت من حريتها في اتخاذ قراراتها الاقتصادية (وبالضرورة السياسية)، وفي التصرف، كما حرمت من عدد من المدخلات الحيوية بالنسبة للتنمية المستقلة للصناعة التحويلية. ثانياً، وإلى الحد الذي تفرض فيه تلك العلاقة على الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن بنية اقتصاداتها تصبح مشوهة الى الدرجة التي تناسب أساساً مصالح الاقتصاد الاسرائيلي وأولوياته.

---

(٥) المصدر نفسه، جدول رقم ٢٧/١٠، ص ٧٥١.

(٦) Sheila Ryan, «The Political Consequences of Occupation,» *MERIP Reports,* no.74 (January 1979), p.3.

(٧) Central Bureau of Statistics, Ibid., Table 27/10. p.751.

٢ ـ العمل

بسبب كون الاقتصادات المحتلة مقيدة قسراً في حجم ومدى وايقاع توسعها، وحيث ان بنيتها شوهت عمداً لتخدم اغراض الاحتلال، فإن فرص الاستخدام تنمو بوتيرة أكثر بطئاً من عرض العمل. وكنتيجة لذلك، نشأت جوانب عديدة للتشوه البنيوي وهي تشمل:

أ ـ الزراعة: حيث الاستيلاء على الأرض ومصادرتها والاستيلاء على مصادر المياه والسيطرة على نمط استخدامها من قبل اسرائيل، أدى كله عبر الزمن الى اجبار نسبة كبيرة من قوة العمل الزراعية لمغادرة الزراعة.

ب ـ الحرف، حيث ترتب على مئات الحرفيين التخلي عن أعمالهم التقليدية بسبب المنافسة القوية للسلع الصناعية الاسرائيلية الرخيصة من جهة، وبسبب تحويل الاسرائيليين لقسم كبير من أنشطة قطاع السياحة بعيداً عن الأسواق الفلسطينية والمواقع السياحية.

ج ـ الصناعة التحويلية، وهي القطاع ذو الامكانية الكبيرة في استيعاب العمل، حيث جرى اعاقة نمو القطاع وتنوعه من خلال سياسات التقييد الاسرائيلية.

د ـ الادارة المدنية التي يدار معظمها الآن من قبل الموظفين الاسرائيليين.

هـ ـ التشييد، الذي يستطيع أن يكون ذا قدرة عالية على استيعاب قوة العمل، فيما لو سمحت سلطات الاحتلال بأنشطة الاسكان لأن تتوسع، استجابة الى ضغط السوق.

أدى تضافر هذه الانحرافات والتشوهات البنيوية الى فقدان فرص العمل لما يقارب نصف قوة العمل. وهكذا، اضطر القسم الأعظم من قوة العمل المعطلة، أي حوالى خمسين، الى التوجه نحو الاقتصاد الاسرائيلي ليستوعبه. وكان ٨٧,٨٠٠ عامل عربي من الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون في اسرائيل عام ١٩٨٣، كما تظهر الاحصاءات الرسمية. ويشكل هؤلاء ٣٧,٨ بالمائة من ٢٣٢,٥٠٠ شخص مستخدم (٣٢,٧ بالمائة و٤٦,٥ بالمائة من العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي)[٨]. لكن يعتقد على نطاق واسع أن هذه المعلومات تقلل من الحقائق، يضاف الى ذلك أن قوة العمل المتنقلة تعمل في الاعمال اليدوية المتدنية المستوى في اسرائيل. وهي تضم كثيراً من المراهقين، وهي اما تجبر على الانتقال يومياً بين مكان السكن ومكان العمل وبمتاعب كبيرة، أو إلى النوم بشكل غير قانوني في اسرائيل وبظروف قذرة وغير صحية، ومن ثم تتعرض الى مخاطر الاعتقال من قبل الشرطة. أما القسم الآخر من عرض العمل غير المستخدم في اسرائيل (أو في المناطق المحتلة) فينجم عن الهجرة بعد استنفاد مدخراته الضئيلة وصبره بعد البحث من عمل دون جدوى.

يرى بعض المحللين في استخدام الاقتصاد الاسرائيلي للفلسطينيين من المناطق المحتلة كحالة اعتماد للاقتصاد الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة ـ وهو يشكل اعتقاداً بوجود

---

(٨) المصدر نفسه، جدول رقم ١٩/٢٧ و٢٠/٢٧، ص ٧٦٢ ـ ٧٦٣.

حالة مكافئة لتبعية المناطق على اسرائيل. ويعتبر آخرون أن الاستخدام هو بمثابة اعتماد متبادل، وفي الواقع، فإن البعض يرى في ذلك تطوراً صحياً من الممكن أن يفضي إلى التعايش السلمي والتعاون بين اسرائيل والدولة العربية المأمولة[9].

انني أعتبر هذه التفسيرات وهماً تاماً، مدفوعاً في أفضل الأحوال برغبة فكرية، أي بالتمني، إن لم تكن جهداً متعمداً للإرباك، ذلك أن استخدام الفلسطينيين في اسرائيل ذو أهمية هامشية للاقتصاد الاسرائيلي: إنه ليس بالأهمية النسبية ذاتها كاستخدام ٤٠ بالمائة من قوة عمل المناطق المحتلة في الاقتصاد الاسرائيلي بالنسبة لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. إلى جانب ذلك، لا يعمل الفلسطينيون في فروع مهمة واستراتيجية بأي قطاع اسرائيلي، ولا يتطلب عملهم مهارات عالية (باستثناء التشييد). لكن لحمل حجة الاستخدام الى حقل حل المشكلة السياسية الاقتصادية، كما يفعل جعفر في مجلة «خمسين»، أو كما يفعل توما ودارين ـ درابكن في كتابهما حين قاما باستقصاء جدوى الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن ذلك يهمل الدلالات الأخلاقية والاقتصادية والوطنية لاستمرار اعتماد آلاف عديدة من الفلسطينيين على الاقتصاد الاسرائيلي من أجل العمل. في الواقع، فإن موقفاً كهذا من شأنه أن يعطي حالة التبعية مبرراً وينسب اليها مزايا ايجابية.

٣ ـ التمويل

في الأمثلة النمطية لتبعية أقطار المحيط للأقطار الصناعية في المركز، تحصل المجموعة الأولى على قسم مهم من الموارد لتمويل استثمارها ولتغذية رأس المال العامل من المجموعة. وهكذا، فالتمويل الخارجي هو أحد رموز وقيود التبعية، ويشكل أحد التطورات المميزة للامبريالية حسب صيغة لينين[10]. لكن، أحد الوجوه غير النمطية لاعتماد المناطق المحتلة، هو كون اسرائيل لا تقدم أي تمويل استثماري ذي شأن. وعلى الرغم من أن البنوك العربية ظلت مغلقة بأمر من سلطات الاحتلال منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ولم يسمح لأي مصرف جديد بالتكوين، فيما عدا السماح لبنك واحد أعيد فتحه مؤخراً (في أواسط الثمانينات)[11]. وهكذا، ترتب على اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة أن تعتمد أساساً على التدفقات المالية من الضفة الشرقية للأردن، وتحويلات مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في الخارج الى عائلاتهم، ومنذ العام ١٩٧٩، على المساعدة من اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم

---

(٩) انظر رد محمد جعفر على سليم تماري، في: خمسين، الاعداد ٥ ـ ٨ بخاصة العدد ٧، ص ١٥٤.
ومن أجل التعبير عن موقف براغماتي محض، انظر:
Elias H. Tuma and Haim Darin-Darbkin, *The Economic Case for Palestine* (London: Croom Helm, 1978), Chaps.6, and 7.

(١٠) انظر بخاصة، فلاديمير لينين، الامبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية.

(١١) انظر في هذا: Laurence Harris, *Finance and Money with Underdeveloped Banking* , الفصل التاسع من هذا الكتاب.

الصمود (العمولة من صندوق اقامته الحكومات العربية). هذه التدفقات الى جانب الادخار المحلي، تجعل الموارد متاحة للاستثمار ورأس المال العامل. وتنقسم أدوات تحويل وتحرك هذه الموارد الى فئتين: عدد كبير من المؤسسات (المجالس البلدية، الجمعيات التعاونية، وما يشبه ذلك) التي تستلم الأموال وتخصصها؛ عدد من محال الصيرفة والتسليف.

إن ندرة التحويلات التمويلية من اسرائيل هي مسألة سياسية وليست وليدة الصدفة، ويواجه المحلل مفارقة هنا: فمن ناحية، نجد أن البنوك العربية غائبة وبالتالي فإن اعتماد الفلسطينيين على البنوك الاسرائيلية ضروري، ومن ناحية أخرى، فإن هذه البنوك تفرض قيوداً على العمليات في المناطق المحتلة، من خلال استخدام اسرائيل لحدود كمية ونوعية ورسوم ومعدلات فائدة عالية جداً. لقد خلق هذا كله وضعاً حيث أصبح التمويل مقيداً من الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. وفي الواقع، تستفيد اسرائيل ذاتها من التدفق المالي من الضفة الغربية وقطاع غزة الى سوقها النقدية، الذي يتكون قسم مهم منه من النقد الأجنبي.

٤ ـ خدمات البنى التحتية

بالنسبة الى البنى التحتية، تضطر المناطق المحتلة أن تعتمد أساساً على نفسها، في معظم الحالات، أو أن تعاني من نواقص جدية. فمثلاً، هنالك فجوة واسعة بين بناء الطرق المحدود جداً أو صيانتها في المناطق والتجمعات الفلسطينية، وبين شبكة الطرق الواسعة التي صممت وأقيمت لربط المناطق المحتلة، وخصوصاً المستوطنات اليهودية مع اسرائيل، ولربط المستوطنات ببعضها. ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة الى عدم وقاية شبكة المياه التي تخدم الفلسطينيين (خصوصاً في الريف)، بالمقارنة مع النظام الذي يخدم القدس والمستوطنات اليهودية. هذا، إلى جانب سيطرة اسرائيل على موارد المياه العربية كما سنرى لاحقاً. وتتبع سلطات الاحتلال سياسة كهرباء تقييدية تجبر المناطق المحتلة على الاعتماد الكامل على الشبكة الاسرائيلية.

إن اهمال اسرائيل للبنية الأساسية الاجتماعية واضح بمزيد من الحدة. فجهود السلطة المحتلة في حقل التعليم والصحة على أدنى مستوى. لكن كان لهذا القصور فضيلة تشجيع الاعتماد على الذات بين الفلسطينيين. فقد كان عليهم، ليس فقط المحافظة على التسهيلات القائمة قبل الاحتلال الاسرائيلي، وإنما كذلك اضافة تسهيلات جديدة، مستعينين بمساعدات تمويلية من الفلسطينيين في الخارج والعرب الآخرين، إلى جانب مساعدة بعض المؤسسات الدولية. والانجاز في حقل التعليم أكثر وضوحاً منه في حقل الصحة. وهكذا، ففي محصلة الحساب، فان الاعتماد هو أقل بكثير في الخدمات الاساسية والمادية والاجتماعية مما كان متوقعاً: لكن، هذا ليس بسبب عدم رغبة اسرائيل في اخضاع المناطق لها وتعزيز التبعية، إنما بالأحرى من أجل أن يتوفر لهذه المناطق الحد الأدنى من خدمات البنى الأساسية، في الوقت الذي تجعل سلطة الاحتلال فيه من الصعب للمناطق أن تقوم بتجهيز ذاتها من الخدمات الى الحد المرغوب.

ثانياً: التبعية والاستلاب

١ ـ اغتصاب السلطة

ان التعرف الى وجوه التبعية الذي قمنا به حتى الآن، قد يوحي، إذا ما أخذ بذاته منفرداً، بأن الوضع العام يشكل تبعية جزئية وغير متصلة الحلقات. لكن، من الخطأ التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج. فمن أجل استنتاج متوازن، من الضروري النظر إلى الأثر الشامل لمقاصد وسياسات وسلوك اسرائيل على اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحيتين: درجة الحرية المتاحة في صنع القرار الاقتصادي، ودرجة اتاحة الوسائل المطلوبة لترجمة مثل تلك القرارات الى برامج ملموسة تهدف الى تحسين بعيد المدى للاداء الاقتصادي للسكان، ونتائج ذلك على مستوى ونوعية حياتهم.

توضح الشواهد أن اسرائيل نجحت الى حد كبير في محاولتها المتعمدة الى ربط اقتصادات المناطق المحتلة باقتصادها. وتمكن رؤية ثلاثة أهداف رئيسية من خلال طبيعة ومدى سياسات وتصرفات اسرائيل، ومن خلال النتائج التي تم بلوغها: اعاقة توسيع وتنويع اقتصادات المناطق المحتلة للمحافظة على المنطقتين كوحدات غير متواصلة، وتجزئة كل منهما داخلياً، بحيث يتم توجيه هذه الوحدات بعد أن يقف تطورها لتصبح مكملة للاقتصاد الاسرائيلي وكثيرة التبعية له[١٢].

ان استغلال اسرائيل للمناطق المحتلة يتحقق بواسطة تشكيلة متكاملة من الأدوات: حكومة اسرائيل، ورأسماليها وعمالها على حد سواء. إن ظلال الاختلاف بين سلوك الادارة الاسرائيلية والعمل هي ذات صفة هامشية فقط، لكنها لا تلغي هذه الحقيقة. فالفلسطينيون الذين عانوا من الكولونيالية الخارجية خلال الحكم البريطاني، وعانوا منها كذلك على يد الحركة الصهيونية كقوة معتدية من الخارج قبل قيام اسرائيل يعانون منها اليوم على يد الدولة الاسرائيلية كمحتل. لكن، في هذه الحالة الأخيرة، فإنهم يعانون منها ككولونيالية داخلية ذات آثار تتعدى الوجوه السياسية والعسكرية للاحتلال[١٣]. هذه الكولونيالية الداخلية أكثر تدميراً من الأشكال الاعتيادية للكولونيالية الخارجية، لأنها تجمع الاقتلاع والاستلاب والحلول مكان السكان الوطنيين بعد ارغامهم على النزوح، مع فرض تبعية معطلة للنمو على أولئك الذين بقوا في البلاد. (حوالى نصف الفلسطينيين هم الآن في الشتات، بعد استيلاء الصهاينة على معظم فلسطين عام ١٩٤٨، وعلى بقية البلاد عام ١٩٦٧). وهكذا، فإن الاحتلال

---

(١٢) لاحظ ميشيل شاتيلوس، في مقدمته لكتاب:

Antoine Mansour, *Palestine: Une économie de resistance en Cisjordanie et à Gaza* (Paris: Harmattan, 1983).

ان المؤلف اجمل العملية بتعبير «اندماج ـ تحطيم» حيث تحطم اسرائيل اقتصادات المناطق المحتلة عبر دمجها باقتصادها. قد يبدو هذا التحليل للعملية متطرفاً، لكن الوقائع تؤيده.

(١٣) Elia T. Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), Chaps.5, and 6.

الصهيوني لم يغتصب فقط سلطة اتخاذ القرار من الفلسطينيين من خلال نسيج فعال وشامل من السياسات والقوانين والأنظمة والاجراءات والأحكام والأوامر، لكنه اضافة الى ذلك، شدد الضغط على اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال منعه قيام القواعد الضرورية للتنمية الاقتصادية مثل التمويل والسلع الرأسمالية والمواد الأولية والخدمات الأساسية الحيوية، ورخص اقامة مؤسسات الانتاج والتوزيع.

٢ - طبيعة التبعية الفلسطينية

ان اغتصاب سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي هو وجه واحد من الأوجه التي تعبر تبعية المناطق المحتلة عنها. وهكذا، فإن خصوصية هذه التبعية مهمة بحيث تبرر مزيداً من التوسع: لقد ورد في مقدمة هذا البحث أن مقولة التبعية لا تفسر بشكل واف تماماً حالة المناطق المحتلة. يعود ذلك جزئياً إلى كون هذه الحالة ذات سمات لا يتضمنها عادة مفهوم التبعية كما توررده أدبيات التبعية، متفرعاتها وظلالها[١٤]، ويعود جزئياً أيضاً إلى كون أزمة المناطق المحتلة تتعدى التبعية الى الاستلاب الشرس. غير أننا قبل مناقشة طبيعة ومدى الاستلاب في قسم لاحق، سنعمد الآن إلى تحديد سمات الوضع الراهن التي تشتط عن السمات المعروفة للتبعية.

إن الانحراف الأساسي، وذا الدلالات الخطيرة، هو كون المناطق المحتلة التي تشكل وحدة هامشية في «محيط» اقتصاد «المركز» أي اقتصاد اسرائيل، هي جزء واحد من الوحدة الجغرافية الطبيعية ذاتها التي ترتبط معها الآن بسلاسل التبعية. ففي المراحل المتأخرة من القرن العشرين، كانت تقريباً كل التشكيلات الاجتماعية المرتبطة بطريقة مماثلة هي دول مستقلة، أو على الأقل في طريقها الى الاستقلال السياسي، جميعها، باستثناء الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا. وكبقية المجتمعات، خضع المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة لكولونيالية داخلية ظهرت على أسس الكولونيالية الخارجية، وولدت تبعية قسرية واستلاباً[١٥].

---

(١٤) هذا الأدب كثيف ويمكن العثور على المراجع في الدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية ذات الصلة، أما بالنسبة الى المدارس الرئيسية للتبعية، انظر مثلاً:

Magnus Blomstrom and Bjorn Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond* (London: Zed Books, 1984); Dudley Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Re-assessement* (London: Frances Pinter, 1981); Ian Roxborough, *Theories of Underdevelopment* (London: Macmillan; Atlantic Highlands N.J.: Humanities Press, 1979), and Aiden Foster-Carter, «From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment,» *World Development,* vol.4, no.3 (March 1976).

وكذلك: ابراهيم سعد الدين، «حول مقدمة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/يوليو ١٩٨٠).

(١٥) Harold Wolpe, «The Theory of Internal Colonialism: The South African Case,» in: Ivar Oxaal, Tony Barnett and David Booth, eds., *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa* (London: Routledge and Kegan Paul, 1975).

هـذا التميز هـو مهم ويجب أن يدرك[١٦]. فـالتبعية في أمكنـة أخرى، ليست مفـروضة قسراً على الأقطار، وليست استلابيـة ولا هي تتميز بـالاستيلاء البـدائي على المـوارد الوطنيـة والممتلكـات، رغم أنها كانت كـذلك تـاريخياً في غـالب الأمثلة. فالتبعيـة الحاليـة تحققت من خلال الافادة من العملية التاريخية للكولونيالية والروابط التي فرضتها عـبر أجيال أو قـرون في حقول التجارة والتمويل والتصنيع واستغلال الموارد الطبيعية، الى جانب اقامة البنى الثنائيـة، هذا دون أن نذكر القيود والروابط السياسية والثقافية والتكنولـوجية. وأصبحت العـلاقة ذات استمرار ذاتي بسبب استمرار هيمنة النظام الرأسمالي العالمي بوسائل وخيوط سيطرته، وبسبب فعل قوة الاستمرار والاستكانة التي تجعل الأقطار التابعة تستكين وتفقد القدرة على الانتفاض والخروج من حالة التبعية والتحرك تدريجياً نحو التطور المعتمد على الذات، فـردياً واقليميـاً، وبسبب التواطؤ الذي كثيراً ما يتم بين قوى الهيمنة في البلد الصناعي الرأسمالي والبلد التابع.

ليس لدى المناطق المحتلة خيـار للعمل من أجـل تحريـر نفسها من التبعيـة. وبالتـالي، فاقتصاداتها مشوهة ومقزمة ومشلولة القدرة على النحو الملموس. وذلك ليس من خلال عمـل «اليد الخفية» لقوى السوق، لكن من خلال فعل «اليـد المكشوفـة» أي يد سلطة الاحتـلال. يقف هذا الوضع بتناقض شـديد مـع الحالات الأخـرى للتبعية التقليـدية حيث يـدعم البلد الرأسمالي الصناعي، في غالب الحـالات، تنمية أحـد القطاعـات المنتجة وبعض الأقسـام من البنية الأساسية المادية، حتى وان كان ذلك ضمن «الثنائية»، وبالضرورة لخدمة مصالحه.

ثمـة سمـة بنيـويـة أخـرى غـير نمـطيـة للمنـاطق المحتلة، هي تمـزق وتفتت كـل من الاقتصادين من خلال هيكلية أنظمة الطرق والميـاه المدروسـة، وتغلغل المستـوطنات اليهـودية بين مراكـز السكان وغـير خطوط المـواصلات، ومصـادرة مساحـات واسعة من الأراضي التي تمزق وحدة المنطقة[١٧]، وتضييق مجال التكتلات الكبيرة سواء أكانت منشآت تسعى لأن تصبح شركات ذات امكانات اقتصاديـة مهمة، أم تجمعـات عماليـة ومهنية. وعـلى المستوى الكـلي، يأخذ التفتيت شكل قيود تقلل من التكـامل القـطاعي والتفاعـل المتبادل الكثيف. والشـواهد تشمل الصعوبات التي تواجه اقامة الصناعات الزراعية، والبنوك التي تستطيع دعم الرابطات القطاعية الكثيفة، والمستشفيات، والتعاونيات، والمختـبرات، الى غير ذلـك، والتي بمقدورهـا معاً استيعاب اعداد كبيرة من الموظفين المدربين. الى كل ذلك، يجب اضافة أن الاحتـلال قد عزل الضفة الغربية وقطاع غزة عن الأقطار العربية الأخرى، وبالتالي فـرض تضييق القاعـدة الاقتصادية وضغط حجم الاقتصاد.

وتجدر الملاحظة أن اقتصادات المناطق المحتلة تعاني من التبعيـة لاقتصاد هـو ذاته يتسم

---

(١٦) أساساً كـل ميزات التبعيـة والاستلاب تشـاهد كـذلك في العـلاقة بـين المجتمع العربي في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ومحيطه الصهيوني. لكن هذه الدراسة تتعلق فقط بالمناطق التي احتلت عام ١٩٦٧.

(١٧) ان تقديرات مساحة الأرض الفلسطينية المصـادرة أو التي تسيطر عليهـا اسرائيل مختلفـة، لكن على العموم تزيد عن ٥٠ بالمائة من مجموع مساحة المناطق المحتلة.

بتبعية مفرطة لبلد صناعي هو الولايات المتحدة. ومع أن تبعية اقتصاد اسرائيل هي في الغالب مالية، إلا أنها ذات وجوه اقتصادية أخرى وتكنولوجية. وفوق كل شيء، عسكرية وسياسية ودبلوماسية. هنالك ملاحظتان تتصلان بهذه المقارنة: الأولى، هي قدرة اسرائيل على فرض التبعية على المناطق المحتلة، بغض النظر عن تبعيتها هي أساساً بسبب تعزيز قدرتها العسكرية المتفوقة بفضل حصولها على الدعم الامريكي وغياب الوحدة العربية وسط حالة التشرذم في المحيط العربي. وهكذا، فهي «تقايض» القوة العسكرية بالضعف الاقتصادي. ولولا ذلك، فإنها لم تكن لتتمكن من فرض التبعية على الاقتصاد الفلسطيني، أو على أي اقتصاد آخر دينامي وذي قدرة متميزة على تدبر أموره كما هو حال الاقتصاد الفلسطيني لو توافرت له الحرية.

والملاحظة الثانية، هي محاولة اسرائيل تخفيف وطأة تبعيتها، كما تراها هي وتراها الولايات المتحدة، وذلك بعرض خدماتها كحارس للمصالح الامريكية في المنطقة العربية، وبادعائها بأن تماشي العرب مع المواقف الامريكية السياسية هو دليل على خوف العرب من رد الفعل الاسرائيلي فيما لو «خرجوا عن بيت الطاعة»[18]. اضافة الى ذلك، تدفع اسرائيل بين وقت وآخر الى الولايات المتحدة معلومات عسكرية وتكنولوجية تحصل عليها من الميدان غالباً، من خلال الاستيلاء على أسلحة سوفياتية أو من حل شيفرات أنظمة الكومبيوتر الالكترونية في الصواريخ السوفياتية والمدرعات والطائرات. من خلال هذا التدفق ذي الاتجاهين، تميل العلاقة الى أن تظهر نوعاً من الاعتماد المتبادل وليس الاعتماد ذا الاتجاه الواحد.

حاولنا أن نظهر بأن البلدان التي تعاني من التبعية في العالم المعاصر لديها سمات اقتصادية وسياسية أساسية التي لا تشاركها فيها المناطق المحتلة. وهي تشمل الاستقلال وتقرير المصير، ودرجة واسعة من الحرية في اتخاذ القرار، والاندماج داخل كل من التشكيلات الاجتماعية التابعة، والقدرة على تطوير البنى والقطاعات بالطريقة التي يعتقد أنها تخدم المصالح الوطنية، والقدرة على استغلال الموارد الطبيعية، والقدرة على رعاية الثقافة الوطنية والتنظيم الاجتماعي، ومقدار كبير من الأمن والقدرة على وضع خطط تنمية وبرامج مرغوب بها على المستوى الوطني، مع قدر كبير من الحرية في تنفيذها. إن الاختلاف الاساسي بين البلدان المتمتعة بهذه الميزات والمناطق المحتلة هو الاستلاب السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تخضع له المناطق المحتلة. هذا اضافة الى محتوى التبعية الخاص المفروض

---

(١٨) بهذا الخصوص، انظر: *Haartze* (30 September 1951),

«... أسند لاسرائيل من قبل الغرب دور كلب الحراسة، ولا توجد مخاوف من اعتمادها سياسة عدوانية تجاه الدول العربية اذا كانت هذه السياسة ضد رغبة امريكا وبريطانيا. لكن، إذا ما رأت القوى الأوروبية لهذا السبب أو ذاك، ان تغلق عيونها، فبمقدور اسرائيل مهاجمة قطر أو عدة أقطار مجاورة اذا تخطى سلوكها العدائي للغرب الحدود المسموحة». اقتبست من:

Moshe Machover, «Israel and the New Order in the Middle East,» *Khamsin*, no.6 (1978), p.87.

عليها بقوة الاحتلال. وينبغي التذكير بأن مفهوم «الاستلاب» المستخدم في هذه الدراسة يعنى بتوصيف مجموعة متكاملة من أشكال الاستلاب بضم الاستلاب فالاقتلاع فالتهجير فالاحتلال.

٣ ـ الاستلاب

مهما كان وضع التبعية الفلسطينية معوقاً، فإنه ليس تدميرياً على أصعدة الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة كما هو الحال بالنسبة الى الاستلاب الذي تمارسه اسرائيل بانتظام وقسوة منذ بداية الاحتلال كعملية مستمرة، إلا لتصرف وقتي أو ظرفي للانتقام فحسب. هذا العرض قد يبدو قاسياً، لكن سجل اسرائيل يبرره. فطيلة سنوات الاحتلال، أخضع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة للاستلاب، فجردوا من قدر كبير من حقوقهم وحرياتهم الوطنية والجماعية والفردية، من سياسية واجتماعية وثقافية. فوق ذلك، امتد الاستلاب الى ما بعد الحقوق والحريات الحالية أي إلى المستقبل كذلك. من هنا الحاجة للذهاب الى ما هو أبعد من الاستلاب الاقتصادي، الذي أعطي اهتماماً كبيراً حتى الآن في النتاج الفكري. أي ينبغي تناول الوجوه غير الاقتصادية[١٩]. بعد كل ذلك، يصبح الاستلاب الاقتصادي ممكناً بسبب الاستلاب السياسي والاجتماعي والثقافي. والأوجه الأخيرة تفسر خصوصية التبعية الفلسطينية الاقتصادية.

من الضروري، عند هذه النقطة، التأكيد على أن الاستلاب بمعناه الواسع هو هدف مركزي ومهم ودائم للصهيونية وما يستتبعها من سياسة الدولة الاسرائيلية، فمنذ المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ نزولاً إلى كونيغ، ومايركاهان، ويغال نيهان، ومناحيم بيغن، وسائر المتطرفين الصهاينة حتى الآن[٢٠]. إن مبرر العودة الى التاريخ هو كون تجربة المناطق

---

(١٩) Zureik, *The Palestinians and Israel: A Study in Internal Colonialism,* and Elia T. Zureik, «The Palestinians in Israel and the Economics of Dispossession,» *Third World Quarterly*, vol.5, no.4 (1983).

واهتم كتاب آخرون بالاستلاب الاقتصادي (المياه، الأرض، فرص العمل، الابعاد). ومع أن أياً منهم لم يهمل الوجوه السياسية للاستلاب، فهنالك دمج غير كاف بين الوجوه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تشكل كلها عناصر ايديولوجية واحدة.

(٢٠) ان استمرارية الايديولوجية الصهيونية الى تتابع الاستلاب والاقتلاع والاحلال، نوقشت في تفصيل في النص الاصلي الكامل لهذا البحث. تكفي الاشارة هنا الى بعض معالم الاستمرارية، المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام ١٨٩٧، «التقرير السياسي»، كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ المقدم الى المؤتمر اليهودي الثاني عشر الذي عقد في لندن عام ١٩٢١، من قبل الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، برنامج بلتيمور الذي رسم في نيويورك عام ١٩٤٢، التصريحات الرسمية للمنظمة اليهودية والمنظمة الصهيونية عام ١٩٤٦، اثناء جلسات «لجنة التحقيق الانجلو ـ امريكية في المسألة الفلسطينية»، وصولاً إلى برامج الأحزاب الحالية والتصريحات الرسمية لانصار «اسرائيل الكبرى» والليكود. بالنسبة الى الوثائق المشار اليها أعلاه، انظر:

= Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Diary* (Beirut: Palestine Research Centre,

المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تنسجم مع الأهداف ومع السياسات الصهيونية بعيدة المدى التي تترجمها من مرحلة إلى أخرى. لكن، بما أن هذه الأهداف والسياسات لم تكن أبداً سرية، فإن طبيعة تمحورها حول الأغراض الذاتية لم تمنع الصهاينة، والآن الاسرائيليين، من الادعاء بأنها ستنفع «أبناء البلد» (Natives حسب تعبير هرتسل) أو «غير اليهود» (بالتعابير الرسمية الاسرائيلية). وفي القسم التالي، سأناقش صحة هذا التأكيد، لكن، سأركز الآن على جوهر المجالات الرئيسية للاستلاب:

ـ حرمان الفلسطينيين، كأفراد وجماعات مجتمع، من ممارسة حق تقرير المصير، بكل دلالات هذا الحرمان. هذا هو جوهر كل أنواع الاستلاب، وان لم يكن التفسير الوحيد عنه. إنه ينطوي على قدرة اسرائيل على اغتصاب حق الفلسطينيين في اتخاذ القرارات السياسية باسمهم، ولكن دون استشارتهم وبالتعارض مع حقوقهم الأساسية ومطالبهم ومصالحهم. والحرمان يشمل سلطة اسرائيل في ترخيص أو رفض جميع أشكال التنظيم والعمل المؤسسي، وفي حل الاشكال القائمة الآن، والغاء الانتخابات البلدية، ومنع التنظيم السياسي، إلى غير ذلك.

ـ هدم آلاف المنازل، ومناطق واسعة من مخيمات اللاجئين خصوصاً في قطاع غزة، كقصاص فردي أو جماعي أو تحت الادعاء بأنه احتراس أمني. لقد اقتلع هذا الاجراء عدة آلاف من منازلهم وحرمهم المأوى، كما أدى الى التمزق الاجتماعي وفقدان الأصول، والى معاناة عسيرة، إلى جانب ما ينطوي عليه من تحطيم اقتصادي، وفوق كل شيء، الى ما ينتج عن ذلك من افراغ المناطق من السكان وبدرجة ملموسة.

ـ ابعاد آلاف الفلسطينيين، من قادة نقابات، معلمين، سياسيين، رؤساء بلديات، مهنيين، وبشكل عام أشخاص ذوي نشاط وممارسات قيادية[٢١]. والقصد الواضح والمباشر هو استنزاف القيادة في المناطق المحتلة، والهدف الأبعد هو حرمان تدريجي للأرض من سكانها. لكن «تعقلن» العملية دائماً كإحدى ضرورات الاعتبارات الامنية (كما سنرى، هنالك اجراءات مختلفة تعمل سوية لدعم حرمان البلاد من سكانها).

= 1970), vol.1, pp.115, and 342; United States Government, *Foreign Relations of the United States 1943: The Near East and Africa* (Washington D.C.: US Government, 1961), vol.4, pp.776, 777, and Royal Institute for International Affairs, *Great Britain and Palestine 1915-1945*, pp.134-40.

استقال كوينغ عام ١٩٨٦ بعد عقدين من مسؤوليته عن المنظمة الشمالية في فلسطين المحتلة. وكان مشهوراً بمذكراته السرية في عام ١٩٧٦ التي اقترح فيها جعل الفلسطينيين «حطابين وحمالين للمياه». أما ماير كاهان، فهو قائد حركة «كاخ» الفاشية وعضو البرلمان، وهو يدعو لتجريد الفلسطينيين من الحقوق المدنية. ومناحيم بيغن هو الرئيس السابق لمنظمة «ارغون» اليمينية الارهابية، ورئيس حزب «حيروت» ورئيس وزراء اسرائيل السابق.

(٢١) Ann Lesch Mosely, «Israeli Deportation of Palestinians from the West Bank and Gaza Strip, 1967-1978,» *Journal of Palestine Studies,* Part I, vol.8, no.2 (Winter 1979), and Part II, in: Ibid., vol.8, no.3 (Spring 1979).

- مضايقة المؤسسات التعليمية، من المستوى المتوسط فما فوق[٢٢]. وهذا هو جزء فقط من عملية شاملة للمضايقة التي تشكل عدواناً على التراث الثقافي والمؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك مراقبة مطبوعات التعليم والمطالعة، خصوصاً باللغة العربية. في حالات عديدة، تتخذ المضايقة شكل الاغلاق الاجباري لمؤسسات التعليم وللصحف، الى جانب اعتقال الافراد لفترات طويلة، بتهمة أو دونها. وقد وجد العديد من الفلسطينيين انه من غير الممكن احتمال هذا الضغط فغادروا البلاد.

- تحويل قسم كبير من السكان الى بروليتاريا نتيجة لسياسات مدروسة. من بين أكثر السياسات تأثيراً هي التالية: مصادرة الأرض، الاستيلاء والسيطرة على مصادر المياه فوق ما كان قد تطور واستخدم عام ١٩٦٧، احتواء وتقزيم الصناعة التحويلية، اهمال مؤسسات التدريب الفني، تقييد وكبح صناعة البناء، ولوج ومنافسة السياحة الفلسطينية، تعريض أنشطة الحرف الفلسطينية لمنافسة قاسية بواسطة السلع الاسرائيلية الرخيصة والامتناع عن دعمها حكومياً، وعموماً مضايقة النشاط الاقتصادي من خلال منع الترخيص، والتأخيرات البيروقراطية المقصودة، وتقييد تنظيم النقابات والأنواع الأخرى من الاتحادات، وقسوة القيود على التدفقات المالية.

أدت هذه العوامل مجتمعة الى اقتلاع آلاف الفلسطينيين العاملين من أنشطتهم المهنية والعملية المختارة، وبالتالي إلى دفعهم إلى الاستخدام غير المرغوب والمأمون، أكثر ان لم يكن كله في الاقتصاد الاسرائيلي ذاته[٢٣]. في حالات الاضطرار الأقصى، غادر العديد من الذين انضموا الى البروليتاريا البلاد، ولعلهم أصبحوا أكبر جماعة بين الذين دفعوا الى الهجرة.

- ترك ترحيل السكان بشتى مسبباته والضغوط المؤدية إليه، أثراً عميقاً في البنية الديمغرافية للمناطق المحتلة. ولسنا بحاجة إلى الذهاب بعيداً في النقاش التفصيلي لبروز ظاهرة الانخفاض المطلق في حجم السكان بين حرب ١٩٦٧ ونهاية عام ١٩٨٢، والتي تعبر عن معدل سالب للزيادة الصافية في مجتمع عرف بأنه في الظروف العادية يسجل زيادة صافية موجبة قدرها ٣,٥ بالمائة سنوياً. ونتج الانخفاض عن تدفق ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني الى البلدان العربية وغير العربية. وأصبح حجم السكان في نهاية عام ١٩٨٢ أقل مما كان عليه في أوائل حزيران/يونيو ١٩٦٧ بحوالى ٥٠,٠٠٠ نسمة[٢٤]. والهجرة لم تكن أساساً نتيجة عوامل

---

(٢٢) Adam Roberts, Boel Joergensen and Frank Newman, *Academic Freedom under Israeli Military Occupation* (London: Geneval World University Service International Commission of Jurists, 1984), and Sarah Graham-Brown, *Education,Repression and Liberation: Palestine* (London: World University Service, 1984).

(٢٣) اهتم عدد من الباحثين بعملية تحول السكان الاضطراري الى بروليتاريا. من بين هؤلاء جانيت أبو لغد، ايليا زريق، ساره غراهام براون، سليم تماري، وجميل هلال، وقد ظهرت مساهماتهم في:

MERIP Reports, Journal of Palestine Studies,Khamsin, and Third World Quarterly.

(٢٤) Janet Abu-Lughod, «Demographic Consequences of the Occupation,» *MERIP Reports*, vol.13, no.5 (June 1983).

اقتصادية دائماً، وانما نتيجة تطبيق السياسات الاسرائيلية المتعمدة الهادفة الى تحريك عوامل الدفع الاقتصادية[٢٥].

ـ حرمان الفلسطينيين من الاحترام كبشر، وهذا ليس من قبيل المبالغة الكلامية. فعلى سبيل المثال، صرح رفايل ايتان، رئيس الأركان السابق للجيش الاسرائيلي، بأنه يجب جعل الفلسطينيين «يتراكضون كصراصير مخدرة داخل قنينة»[٢٦]. أو كما أخبر ديفيد كوهن، رئيس الشؤون الخارجية للكنيست عام ١٩٧٣، الوفد البرلماني البريطاني الذي كان يتقصى قضية اللاجئين الفلسطينيين، «لكنهم ليسوا مخلوقات انسانية، انهم ليسوا بشراً، انهم عرب»[٢٧]. بدلاً عن ذلك، نشير هنا إلى الاعتقاد والشعور الأكثر خطورة والمستمر حالياً، حيث يدعي الصهاينة ـ الاسرائيليون تفوقهم على سكان وضيعين. ويعبر عن هذا بطرق عديدة، وبدرجات مختلفة من القسوة وانعدام الاهتمام بالكرامة والاحترام الذاتي للفلسطينيين[٢٨].

ـ ان تجريد العرب من الأرض بواسطة الاستيلاء والمصادرة يشكل الاستلاب بالشكل الأكثر عرياً. فالتصرف بذاته كثير الايلام للعرب، لكنه يصبح أكثر ايلاماً من ذلك حين يترافق مع تبريرات خادعة شفافة مثل عدم استغلال الأرض (حين تعوق السلطات الاسرائيلية ذاتها الاستغلال بتسييج الأرض بادعاء أغراض عسكرية، أو حين تستولي على المياه العربية اللازمة للري). وما هو أشد ايلاماً أيضاً، أن ينفذ ذلك من خلال وسائل الخداع والوثائق المزيفة مع تستر المسؤولين الاسرائيليين[٢٩]. فالعديد من الملكيات قد صودر لأن الاسرائيليين لم يقبلوا ادعاءات العرب بالملكية وأغلبها بسبب عدم اكتمال عملية تسوية ملكية الأرض قبل انتهاء الانتداب البريطاني. وصودرت مساحات كبيرة أيضاً، لأن اسرائيل اعتبرتها ملكية عامة وبالتالي، فهي ذاتها المالك الصحيح لها. هذا في الوقت الذي كانت فيه

---

(٢٥) ان وصفة هرتزل الى اقتلاع الوطنيين لما دعاه أقطار «العبور» معروفة، فقد كتب «اذا انتقلنا الى منطقة حيث توجد حيوانات برية لم يعتدها اليهود ـ الأفاعي الكبيرة، الخ... فسوف أستخدم ابناء البلد قبل اعطائهم عملاً في بلدان العبور للتخلص من هذه الحيوانات». انظر:

Raphael Patai, ed., *The Complete Diaries of Theodor Herzl,* Translated by Harry John, vol.1, p.98.

(٢٦) Zureik, «The Palestinians in Israel and the Economics of Dispossession,» note 19,

نقلاً عن: *Times* (25 April 1983), p.15.

(٢٧) David Robert Gilmour, *Dispossessed: The Ordeal of the Palestinians* (London: Sphere Books, 1982), p.94, and Robin Maxwell-Hyslop, M.P. (Hansard), Ser. 5, House of Commons, vol.861, col.502.

(٢٨) George Rowley, «Superior-Inferior Relations in Colonization Procedures, with Special reference to Israel,» in: George Rowley, «Palestinian Refugees: Quantitative Assessment and Political Realities,» paper presented at: Workshop on Refugees in the Twentieth Century, Queen Elizabeth House, Oxford, August 1985, pp.13-14.

(٢٩) دللت قضية تزوير كهذا أمام المحاكم الاسرائيلية في نهاية عام ١٩٨٥ على وجود مئات الحالات، حيث تم الاستيلاء بفضل الاحتيال والتزوير بمشاركة موظفين حكوميين أو محامين ووسطاء معاملات عقارية.

هذه الأراضي في حقيقة الأمر ملكية جماعية للقرى (مشاع) منذ أجيال وقرون. لكن خسائر الفلسطينيين العقارية تتعدى الأرض وهدم آلاف المنازل إلى هدم شامل لمئات القرى. وعلى الرغم من أن غالبية هذه الأراضي كانت في المنطقة الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨، فإن عدداً منها كان في المنطقة التي احتلت عام ١٩٦٧[٣٠].

- تشكل اقامة المستوطنات على الأراضي العربية المصادرة «انتهاكاً لاتفاقات جنيف التي وقعت عليها اسرائيل»، ومنها أكثر من ١٣٠ أصبحت قائمة منذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة[٣١]، أحد أكثر الاجراءات لجعل عملية الاستعمار الصهيوني لفلسطين غير قابلة للالغاء ولابقاء ضحايا الاستلاب دون أمل بعكس مسار الانتهاك - وهذا بصرف النظر عن الدافع العسكري لتفتيت ما تبقى من فلسطين العربية وتسريع عملية تجريد السكان من الأرض واقتلاعهم منها بالتالي[٣٢].

- آخر مثال رئيسي للاستلاب، هو استيلاء سلطات الاحتلال على أغلب مصادر مياه المناطق المحتلة والتحكم باستعمال العرب للمياه. إن آلية الاستلاب تتكون من المنع الصارم لتطوير الفلسطينيين أي ينابيع أو مصادر للمياه السطحية والجوفية التي لم تكن مستعملة وقت الاحتلال في عام ١٩٦٧، ومنع استعمال أي كميات من المياه أكثر من تلك التي كانت تستعمل عام ١٩٦٧ في المصادر التي كانت قد تطورت آنذاك، ومنع أي تطوير للآبار المستخدمة. كل ذلك بغض النظر عن اتساع متطلبات الزراعة خصوصاً في ضوء ضرورة اللجوء للري للتعويض عن خسارة الأرض بسبب المصادرة، إلى جانب توسع متطلبات الاستهلاك الداخلي. وهكذا، فالمياه المستولى عليها تصبح تحت سيطرة اسرائيل لتوزعها في مناطق عام ١٩٤٨ أو لخزنها. وفي الوقت الذي يجري فيه تجريد القرى العربية من الكثير من آبارها الحيوية ومياه الينابيع والمياه الجوفية، وتعاني من مشهد جفاف وموت محاصيلها، أو بقطع أشجار الفواكه، فإن المستوطنات اليهودية المجاورة، التي أقيمت على أراض فلسطينية مستولى عليها، تتمتع بالمسابح والمزيد من المياه للزراعة والصناعة والاستعمال المنزلي[٣٣].

إن الأدوات والقيود المختلفة المستخدمة في عملية الاستلاب وفرض التبعية المتمادية، تغلق بشدة على المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين كلما واصلت اسرائيل الهدف الصهيوني

---

(٣٠) Moshe Machover and Mario Offenberg, «Zionism and its Scarecrows,» *Khamsin*, no.6 (1978).

(٣١) افضل متابعة لاقامة المستوطنات تقوم بها الجمعية العلمية الملكية الأردنية (ومقرها عمان) بدعم شخصي من الأمير الحسن، ولي العهد.

(٣٢) Peter Demant, «Israeli Settlement Policy Today,» *MERIP Reports*, vol.13, no.6 (July-August 1983).

(٣٣) Joe Stork, «Water and Israel's Occupation Strategy,» *MERIP Reports*, vol.13, no.6 (July-August 1983), and Dante Caponera, «Permanent Sovereignty Over National Resources in the Occupied Territories and other Arab Territories,» *Journal of Palestine Studies*, vol.14, no.2 (Wrinter 1985).

الرئيسي في السيطرة على أكبر ما يمكن من فلسطين ويأقل ما يمكن من الفلسطينيين. ويعين حدود هذا الهدف المواصفات التالية: أن نعتمد صيغاً للعمل مقبولة لاسرائيل سياسياً وممكنة التطبيق عسكرياً في السياق الدولي الحالي، وان تسمح الظروف الاقتصادية للباقين من السكان فقط ببقاء المجتمع أن يزدهر. بكلمات أخرى، يجب أن يكون في مقدور اسرائيل الاشارة الى بعض المؤشرات المظهرية لمستوى معيشة مرض دون السماح بقيام ما يكفي من الازدهار الاقتصادي والرضى الاجتماعي والسياسي ليدفع الفلسطينيين الى الشعور بأن قوة «الجذب» في وطنهم هي أشد من قوة «الطرد» التي تخلقها المصاعب الناجمة عن التبعية والاستلاب. وهنالك من المؤشرات ما يدلل بأن اسرائيل قد نجحت في هدفها. بقي أنه لا تزال هناك حاجة لتفحص الفرضية الثانية التي صيغت في مقدمة هذا البحث وهي أن الاحتلال أدى الى افقار سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثالثاً: الاحتلال: ازدهار أم افقار؟

يدعي الاسرائيليون والصهاينة بأن اسرائيل جلبت الازدهار للمناطق في ظل احتلالها، وان ذلك الازدهار لم يكن ليمكن بلوغه بالمقياس ذاته دون الاحتلال. في المقابل، فإننا عندما نتحدث عن الاحتلال كعامل افقار، فإنما نشير الى حالة من الجمود الاقتصادي الناجم عن اداء هو دون ما يصح اعتباره ممكناً على الأرجح، لو لم تخضع المناطق قيد الدراسة للاحتلال. ونضيف ان احدى صيغ الادعاء الاسرائيلي هو أن مواطني المناطق المحتلة هم اقتصادياً أفضل حالاً من سكان شرق الأردن وسوريا ولبنان ـ وهي البلدان التي تشكل مجموعة مرجعية صالحة للمقارنة.

١ ـ قاعدة المعلومات

لاختبار صحة ودقة هذا الادعاء، سنقدم مجموعتين من المعلومات (الجدول رقم (١)) تعود كلاهما الى عام ١٩٤٨ (أو عام ١٩٥٠ في حالات لا تتوافر المعلومات عنها لسنة ١٩٤٨). ويعود الجدول رقم (٢) الى عام ١٩٨٣ (أحدث سنة تتوافر عنها معظم المعلومات المقارنة). وستجري المقارنة بين الاداء الاقتصادي والاجتماعي لكل اقتصاد في بداية ونهاية الفترة، وبين الاقتصادات في كل من التاريخين مثالياً، يجب أن تضم كل مجموعة معلومات ليس فقط مستوى الدخل الفردي (أو حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي) وإنما أيضاً مؤشرات مثل معدلات التسجيل في المؤسسات التعليمية، والخدمات الصحية المتاحة للسكان، وتوقع الحياة عند الولادة، والمساحة السكنية للفرد، والسعرات الحرارية اليومية المتاحة، والأدوات المنزلية المعتمدة التي تمتلكها العائلة، الى غير ذلك. ولسوء الحظ، فإن مثل هذه المعلومات المختلفة غير متاحة بشكل موحد لكل الأقطار المدروسة عام ١٩٨٣. بالتالي، ستعتمد فقط تلك المؤشرات المتاحة القابلة للقياس والمقارنة.

جدول رقم (١)

تقديرات الدخل القومي الاجمالي والفردي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠

فلسطين[١] الدخل القومي لعام ١٩٤٥ = ٦٢,٨٠ مليون جنيه فلسطيني أو ٢٥١,٢ مليون دولار (الجنيه الفلسطيني = ٤ دولار). السكان العرب عام ١٩٤٥ = ١,٢٥٦ مليون. وهكذا فالدخل الفردي = ٥٠ جنيهاً فلسطينياً أو ٢٠٠ دولار. الدخل السنوي محتسباً لعام ١٩٤٨ على أساس نمو قدره ٥ بالمائة سنوياً = ٧٢,٨ مليون جنيه فلسطيني أو ٢٩٠,٨ مليون دولار. عدد السكان العرب المعتمد لعام ١٩٤٨ على أساس معدل زيادة صافية ٣ بالمائة سنوياً = ١,٣٧ مليون. وهكذا، فالدخل الفردي لعام ١٩٤٨ = ٥٣,٠٦ جنيهاً فلسطينياً أو ٢١٢,٢٤ دولاراً (هذا المستوى اعتبر كذلك لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٤٨).
شرق الأردن[٢] الدخل القومي عام ١٩٤٨ لشرق الأردن (قبل الاندماج مع شرق فلسطين، أي الضفة الغربية) فقدر بحوالى ٥,٦٣ مليون جنيه فلسطيني (جنيه فلسطيني = دينار أردني) أو ٢٢,٥٢ مليون دولار (جنيه فلسطيني = ٤ دولار عام ١٩٤٨). السكان عام ١٩٤٨ يقدرون بحوالى ٣٧٥,٠٠٠ نسمة. وهكذا فالدخل الفردي عام ١٩٤٨ = ١٥ ديناراً أردنياً أو ٦٠ دولاراً.

يتبع

(١) P.J. Loftus, *National Income of Palestine, 1945* (Jerusalem: Government of Palestine, 1947).

وبالنسبة الى السكان، انظر:

Government of Palestine, *A Survey of Palestine,* 3 vols. (Jerusalem: The Government, 1946), vol.1, Table 1, p.141,

وبالنسبة الى أسعار الصرف، انظر:

United Nations, *Statistical Yearbook, 1959* (New York: U.N., 1960), Table 171, pp.464-470.

(٢) الدخل القومي لشرق الأردن عام ١٩٤٨ هو تقدير قام على دراسة للاعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ أجراها معهد البحوث الاقتصادية للجامعة الاميركية في بيروت. إن تقديرات عام ١٩٥٠ خفضت لعامي ١٩٤٨ و١٩٥٠ بمقدار ١٠ بالمائة أي بحسم النمو المحقق بين ١٩٥٠ و١٩٥٢. وبالنسبة الى السكان لعامي ١٩٤٨ و١٩٥٠ للعام الأخير بعد وصول ٣٥٠,٠٠٠ لاجىء فلسطيني. انظر:

Yusif Sayigh, *The Economies of the Arab World: Development since 1945* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978).

انظر: الفصل الخامس، القسم الأول والهوامش المتعلقة بالحسابات القومية والسكان، بخاصة هوامش رقم (٣) و(٩) حيث المصادر الأصلية مذكورة وتتوافر ملاحظات عن أساليب التقدير ومدى صحتها.

(تابع جدول رقم (١)

الدخل القومي للأردن (الضفة الشرقية والغربية سوية) لعام ١٩٥٢ = ٤٤,٥ مليون دينار أردني أو ١١٢ مليون دولار (الدينار الأردني = ٢,٨٠ دولار عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٢). مخفضاً بنسبة ١٠ بالمائة لعام ١٩٥٠ عن مستوى عام ١٩٥٢، فالدخل يساوي ٤٠ مليون دينار أردني، ومنه حوالى ٢٥,٩ مليون دينار أردني أنتج في الضفة الغربية (السكان ٤٦٠,٠٠٠ نسمة بمعدل دخل فردي ٥٦,٣ ديناراً أردنياً/جنيهاً فلسطينياً ـ محتسب على أساس مستوى ١٩٤٨، (انظر المعلومات عن فلسطين). هذا يعني أن الدخل المنتج في الضفة الشرقية كان ١٤,١ مليون دينار أردني أو ٣٩,٤٨ مليون دولار. قدر السكان بحوالى ٧٢٥,٠٠٠ نسمة في الضفة الشرقية عام ١٩٥٠، بما في ذلك اللاجئون. هكذا، فالدخل الفردي في الضفة الشرقية لعام ١٩٥٠ = ١٩,٤٥ ديناراً أردنياً أو ٥٤,٤٦ دولاراً.
سوريا[٣] قدر الدخل القومي لعام ١٩٥٣ بحوالى ٢,٢٦٣,٥ مليون ليرة سورية، خفض الدخل بنسبة ١٥,٧٥ بالمائة لارجاعه الى مستوى ١٩٥٠ = ١,٩٥٥,٥ مليون ليرة سورية أو ٥٣٥,٧٥ مليون دولار (الدولار = ٣,٦٥ ليرات سورية). السكان عام ١٩٥٣ يقدرون بحوالى ٣,٦١ ملايين، خفض عددهم بنسبة ٨,٤٢ بالمائة للعودة الى عام ١٩٥٠ = ٣,٣٣ ملايين. وهكذا، فالدخل الفردي لعام ١٩٥٠ = ٥٨٧,٢٣ ليرة سورية أو ١٦٠,٨٨ دولاراً.
لبنان[٤] الدخل القومي لعام ١٩٥٠ احتسب بحوالى ١,٠٤٢ مليون ليرة لبنانية أو ٢٧٨,٦٠ مليون دولار (الدولار = ٣,٧٤ ليرات لبنانية). قدر عدد السكان بحوالى ٢,٧٥ مليون في نهاية عام ١٩٧٤ وخفض للعودة الى عام ١٩٥٠ على أساس معدل الزيادة الصافية ٢,٦ بالمائة سنوياً، أو النمو المتراكم بنسبة ٨٥ بالمائة بين التاريخين. وهكذا، فالسكان عام ١٩٥٠ = ١,٤٩ مليون نسمة أي أن الدخل الفردي لعام ١٩٥٠ يساوي ٦٩٩,٣٢ ليرة لبنانية أو ١٨٧ دولار.

(٣) الدخل القومي والسكان لعام ١٩٥٣ جرى اشتقاقهما، من: الحكومة السورية، المجموعة الاحصائية، ١٩٧٤، (بالعربية)، جدول رقم ١٧/٣١، ص ٨٦٨ ـ ٨٦٩. وعدلت المعلومات بالعودة الى عام ١٩٥٠ على أساس معدل نمو الدخل الاسمي بمعدل ٥ بالمائة سنوياً ومعدل نمو صاف للسكان بمعدل ٣,٣ بالمائة سنوياً. والمعدلات احتسبت من: المصدر نفسه، الفصل ١٧.

(٤) كان الدخل القومي قد احتسب لأول مرة من قبل البرت بدر وفريق العمل معه بدراسة لمعهد البحوث الاقتصادية في الجامعة الاميركية في بيروت للاعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢، انظر:

Albert Bader, «Economic Development in Lebanon,» in: Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander, eds., *Economic Development and Population Growth in the Middle East,* 2nd ed. (New York: American Elsevier, 1972),

وبالنسبة الى السكان، اعتمدنا على:

=UNESOB, «Demographic Characteristics of Youth in the Arab Countries of the Middle East:

Present Situation and Growth Projects, 1970-1990,» in: *Studies on Selected Development Problems in Various Countries of the Middle East, 1970.*

انظر أيضاً: Sayigh, Ibid., Chap.7, Section 1.

ان معدل نمو السكان الصافي المستخدم في حساباتي هو ٢,٦ بالمائة سنوياً وهو معدل وسطي بين تقديرات عالية واخرى منخفضة. (كان آخر احصاء للسكان عام ١٩٣٢).

جدول رقم (٢)

مستوى الدخل الفردي ومؤشرات معدلات بعض الخدمات العامة

البلــــــد	الضفة الغربية وغزة	شرق الأردن	سوريا	لبنان
الناتج القومي الاجمالي للفرد بالاسعار الجارية (دولار)	٦٨٧(أ)	١,٦٤٠	١,٧٦٠	١,٠١٠
معدلات التسجيل للمستوى الأول والثاني في المدارس كنسبة مئوية من عام الدراسة (٥ ـ ١٩ عاماً)	٨١	٩٢	٧٩	٨٢
توقع الحياة عند الولادة (أعوام)	٧٢(ب)	٦٤	٦٧	٦٥
السكان لكل سرير في المستشفيات	٥٦٦	١,٧١١	٢,٢٣٦	٢٦٠
معدل السعرات الحرارية اليومي	٢,٨٦١(ب) (ج) ٢,٥٥٤(ب) (د)	٢,٨٨٢(ب)	٣,٠٤٠(ب)	٣,٠٠٠(ب)

(أ) معدل مرجح للضفة الغربية وقطاع غزة
(ب) لعام ١٩٨٢
(ج) للضفة الغربية
(د) لقطاع غزة

سيستخدم الدخل القومي والناتج القومي الاجمالي للمقارنة، رغم أن هـذه المفاهيم لا يحـل أحدهـا محل الآخـر. وهذا مـبرر، ما دام المطلوب هو حجم الاداء بشكـل عـام. أمـا الوحدة النقدية المستخـدمة للقيـاس، فهي الدولار الامـريكي في كل الحـالات. وسيعتمد في تحويل العملة المحلية للدولار السعر الرسمي أو سعر السـوق، أيها هـو السائـد في كل قـطر للفترة ذاتها. وبسبب الاختلاف الواسع لأساليب وأسس الأسعـار القياسيـة (الأرقام البيـانية) من قطر الى آخر فإن كل وحدات الدخل هي بالأسعار الجاريـة. وأخيراً، سيشـار الى مصادر المعلومات في كل حالة. وكما هو متوقع، فإن مصادر المعلومات لعام ١٩٤٨ أو عـام ١٩٥٠، هي الأكثر تنوعاً والأقل موثوقية والأكثر اعتماداً على التقديرات لجهات حسنة الاطلاع من تلك

التي تعود الى عام ١٩٨٣، حيث الأساليب الاحصائية المستخدمة أصبحت أكثر دقة وموثوقية.

أ ـ الأساس ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠

ان البنود الوحيدة من المعلومات المتاحة إلى كل الأقطار المشار اليها هنا (فلسطين، وشرق الأردن، وسوريا ولبنان) لسنة الأساس هي فقط الدخل القومي والسكان، ومنها احتسب معدل دخل الفرد. وسنقدم المعلومات لكل قطر في الجدول رقم (١) (مع أن طريقة العرض لا تمثل صيغة الجدولة الاعتيادية).

ب ـ نهاية الفترة أي عام ١٩٨٣[٣٤]

تنبغي الاشارة هنا بالنسبة إلى لبنان (كحالة خاصة بسبب الحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٧٥ ولا تزال مستمرة)، ان نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي في لبنان لعام

---

(٣٤) كل المعلومات عن الضفة الغربية وقطاع غزة، من:

Central Bureau of Statistics: *Statistical Abstract of Israel, 1984; Statistical Abstract of Israel, 1983* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1983), and *Statistical Abstract of Israel, 1985* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1985), Table 27, p.708.

الاسعار المستعملة لتحويل الشاقل الاسرائيلي الى دولار امريكي هي ١٠٧,٧٧ شاقلات اسرائيلية =دولارامريكي الذي هو «سعر السوق/أو السعر المحلي»، انظر:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics, 1985* (Washington, D.C.: IMF, 1985).

بالنسبة الى توقع الحياة، انظر: Ibid., *1984,* Table 3/29, p.117.

السعرات الحرارية ومعدل السكان لكل سرير في المستشفيات، احتسبت، من:

Ibid., *1985,* Tables 27/45, p.750, and 27/46, p.751.

أما المعلومات بصدد الناتج المحلي الاجمالي للفرد للأردن وسوريا، وكذلك توقع الحياة عند الولادة في الأردن وسوريا ولبنان، والسعرات الحرارية اليومية لهذه الأقطار الثلاثة فهي من:

The World Bank, *World Development Report, 1985* (Oxford: Oxford University Press, 1985), Tables 1, and 24 in Annex.

وجرى اشتقاق معلومات الناتج القومي الاجمالي في لبنان من المراجع التالية: بالنسبة الى عام ١٩٧٩، من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الجداول الوطنية للحسابات القومية (الكويت: الصندوق، ١٩٨٠)، وقد حددت معلومات عام ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣ باستخدام معدل نمو ٨,٥ بالمائة سنوياً، وهو المعدل الذي ساد لأعوام عديدة سابقة لبداية الحرب الاهلية في عام ١٩٧٥، على افتراض أنه في ظروف طبيعية فإن هذا المعدل كان يعقل أن يستمر حتى عام ١٩٨٣، انظر:

Yusif Sayigh, *The Economies of the Arab World: Development since 1945* (London: Croom Helm; New York: St.: Martin's Press, 1978), Chap.7, Sect.1.

أما المعلومات حول السكان لعام ١٩٧٩، فهي من:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics, 1980* (Washington, D.C.: IMF, = 1980).

١٩٨٣ كما هو مبين في الجدول رقم (٢) كان يمكن أن يكون أعلى بكثير في حالة وجود ظروف سياسية طبيعية، ولو أن معدلات الصرف بين العملة المحلية والدولار الأمريكي لم تتحرك ضد الأولى، من دولار = ٢,٢٥ ليرة لبنانية عام ١٩٧٤ التي كانت آخر سنة اعتيادية قبل الحرب الأهلية الى دولار = ٥,٤٩ ليرة لبنانية عام ١٩٨٣.

وهكذا، فإن معدل الدخل الفردي لعام ١٩٧٤ الذي كان يساوي ١,١٨٠ دولاراً[٣٥] لو جرى اسقاطه على أساس معدل نمو يبلغ ٦ بالمائة سنوياً (وهو معدل معقول جداً، مأخوذ بعين الاعتبار تطور المؤشرات لسنوات عدة قبل عام ١٩٧٤) لارتفع الى ١,٩٩٣ دولاراً عام ١٩٨٣ على أساس معدل صرف الدولار عام ١٩٧٤. أما الناتج القومي الاجمالي للفرد فإنه سيكون أعلى بالطبع. وهذا المستوى العالي (الافتراضي) يزيد عن مستوى سوريا للعام ذاته، وهو نظرياً، ممكن إذا أخذنا بالاعتبار حقيقة أن الأساس الذي بدأ منه لبنان في عام ١٩٥٠ كان أعلى من سوريا، وأن الشعب والاقتصاد اللبنانيين أظهرا دينامية وقوة ملحوظتين في السنوات التي تلت عام ١٩٥٠، والتي كانت قد انعكست بالنمو السريع والتنوع الاقتصادي والتحسن النوعي للانتاج.

٢ ـ التعليق

يمكن تقديم أربع ملاحظات مستقاة من قاعدة المعلومات التي قدمت من أجل مناقشة صحة الادعاء الاسرائيلي بالازدهار في المناطق المحتلة ومن النتائج ذات الصلة لدلالات التبعية والاستلاب، كما نوقشت في القسم السابق من البحث.

أ ـ معلومات معدل الدخل الفردي

تظهر معلومات فترة الأساس ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ حول معدل الدخل الفردي تفوقاً واضحاً للدخل الفلسطيني الفردي بالمقارنة مع المناطق المجاورة، أي شرق الأردن وسوريا ولبنان. أما في عام ١٩٨٣، فقد انقلب الترتيب حيث أصبح الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في مؤخرة القائمة. ثم ان تدهور مرتبة الدخل الفردي للفلسطينيين هو أكثر خطورة بمعايير الرفاهية، إذا ما أخذ بالحسبان العاملان المشوهان اللذان فرضهما الاحتلال بعد عام ١٩٦٧، وهما التضخم السريع، والعديد من تخفيضات العملة الاسرائيلية. في المقابل،

= وقد حددتها حتى عام ١٩٨٣ بمعدل ٢,٦ بالمائة سنوياً. وأخيراً فالمعلومات عن معدلات التسجيل في المدارس والسكان لكل سرير في المستشفيات للأردن وسوريا ولبنان، فهي من:

UNCTAD, *Handbook of International Trade and Development Statistics* (New York: UNCTAD, 1985), 1985 Supplement, Table 6.10.B.

Sayigh, Ibid., Chap.7, Sect.1

(٣٥) ان معدلات تحويل العملة هي من: International Monetary Fund, Ibid., *1985*.

فإن الأردن وسوريا ولبنان لم تعرف الا تضخماً متواضعاً جداً في الفترة المقابلة. وإذا ما كان صحيحاً ان تحويل القيم من العملات المحلية الى الدولارات الامريكية يغطي القسم الأعظم من أثر التضخم وتخفيض قيمة العملة، إلا أن ابعاد تخفيض قيمة العملة في اسرائيل، رغم تكررها وأثرها[٣٦]، تظل أقل من المستوى الشاهق الذي بلغه التضخم. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لا تنطوي على حساب دقيق يوضح الأثر المتبقي الصافي لمدى ابتعاد التضخم الاسرائيلي عن مستوى تخفيض قيمة العملة، إلا أنه يكفي لأغراض هذا البحث، الاشارة الى الأثر التشويهي الذي يظل قائماً بالنسبة الى مستوى الناتج القومي للفرد.

ب ـ معدل النمو ١٩٥٠ ـ ١٩٦٧

قد يقدم الاعتراض على أساس ان تباطؤ الاداء الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة بالمقارنة مع نظيره في الأردن وسوريا ولبنان، يجب بالضرورة عزوه الى السنوات التي سبقت عام ١٩٦٧، حين كان الأردن (في ضفته الشرقية) مسؤولاً عن السياسة الاقتصادية في الضفة الغربية، وقد أعطى لنفسه الأفضلية على حساب الضفة الغربية. كذلك، فإن الادارة المصرية في قطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ لم تستثمر من الجهد والموارد في القطاع إلا جزءاً صغيراً مما كانت تقوم مصر به لنفسها. لقد قام بعض الكتاب الفلسطينيين والعرب بتقديم ملاحظات في هذا الصدد من شأنها تشويش الحقيقة. فأنا أعتقد بأنه في الوقت الذي أظهرت فيه السياسة الأردنية الرسمية تحيزاً لصالح الضفة الشرقية، فإن ذلك لم يؤد الى تباطؤ النمو أو حتى الركود في اقتصاد الضفة الغربية، فقد تحقق النمو والتوسع الملموسان خلال السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٧، كما سنرى لاحقاً. ولعل الاتهامات ضد السياسات الاقتصادية الأردنية بالنسبة الى الضفة الغربية تقوم على أسس ايديولوجية وسياسية أكثر مما على أسس اقتصادية يمكن التثبت منها.

لننظر إلى ما تقول المراجع، فحسب أحد الباحثين، كان في الضفة الغربية ٧,٣٠٠ منشأة صناعية قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، أو ٤٨ بالمائة من مجموع المنشآت في المملكة الهاشمية. وساهمت الصناعة في الضفة الغربية قبل الحرب بحوالى ٢٠ بالمائة من مجموع الدخل القومي الاجمالي للأردن. إن الإنجاز الاجمالي لاقتصاد الضفة الغربية خلق معدل نمو سنوي بين ٦ و٨ بالمائة بالفترة ذاتها. يؤكد باحث آخر بأن معدل النمو للسنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٦٦ وصل إلى أكثر من ١٠ بالمائة سنوياً أو معدل نمو في الدخل الفردي يبلغ ٦,٩ بالمائة. وبالمعايير المطلقة، قدر الكاتب الثاني الدخل القومي الاجمالي بالأسعار الجارية لكل من الضفتين بحوالى ٥١٢,٨٥ دولاراً عام ١٩٦٧، تحقق أقل من نصفه بقليل في الضفة

(٣٦) كان الجنيه الاسرائيلي يساوي ٤ دولارات عام ١٩٤٨. أما الانخفاض الشديد في قيمة الشاقل الذي حل محل الجنيه بمعدل شاقل الى عشرة جنيهات، فقد كان بسبب تخفيض قيمة العملة حيث وصل المعدل عام ١٩٨٣ الى ١٠٧,٧٧ شاقل للدولار الواحد.

الغربية[٣٧]. وليس واضحاً أي حجم للسكان أخذ كأساس لحساب معدل دخل الفرد من الدخل القومي الاجمالي. فباستخدام الحجم كما في نهاية عام ١٩٦٦، فإن معدل دخل الفرد من الدخل القومي الاجمالي يصل إلى ٣٠٠ دولار. اما باستخدام الرقم لصيف عام ١٩٦٧ (بعد هجرة حوالى ٢٥٠,٠٠٠ شخص كنتيجة مباشرة للحرب)، فإن الدخل قد يصل الى حوالى ٤٣٠ دولاراً للفرد في عام ١٩٦٧. ولكي يرتفع الدخل الفردي في الضفة الغربية من ٤٣٠ دولاراً لعام ١٩٦٧ الى ٧٥٣ دولاراً لعام ١٩٨٣[٣٨]، فإن ذلك يعني أن هذه الضفة حققت نمواً تراكمياً بلغ ١٧٥ بالمائة، بمعدل سنوي مركب يبلغ ٣,٥ بالمائة بالأسعار الجارية. هذا المعدل يشكل نصف المعدل الذي تحقق خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٦[٣٩]. اذن، فمن الحق القول، ان تباطؤ معدل النمو عن مستواه العالي، الذي كان يميز المرحلة التي كانت الضفة الغربية فيها جزءاً متكاملاً من اقتصاد المملكة، يجب عزوه الى الاحتلال الاسرائيلي. أما قطاع غزة، فالمعلومات عنه غير متوافرة، مما يجعل المقارنة مستحيلة. فقد تضرر هذا القطاع وأعيق بأكثر من الضفة الغربية، ذلك لأن انجازه في ظل الاحتلال الاسرائيلي لا يختلف كثيراً عنه في الضفة. (كان معدل الدخل الفردي في قطاع غزة عام ١٩٨٣ حوالى ٥٨٣,٣ دولاراً مقابل ٧٥٣,٣ دولاراً في الضفة الغربية). ويمكن تفسير الاختلاف لوجود نسبة من اللاجئين المعوزين أكثر ارتفاعاً بكثير مما في الضفة.

ج - الدخل المتاح

غالباً ما يدعم الادعاء بالازدهار تحت الاحتلال الاسرائيلي بالاستشهاد بالمؤشرات الحسية لاقتصاد معافى كعدد أجهزة الراديو والتلفزيون المتزايد في بيوت الفلسطينيين، والعدد الكبير من السلع المنزلية المعمرة مثل الأفران الغازية والبرادات، والدراجات الهوائية والسيارات الخاصة. وبناء المساكن الجديدة يشار له أيضاً كدليل آخر. إن وجود هذه المؤشرات لا يمكن نكرانه. لكن لا يستطيع الاسرائيليون ادعاء الفضل بالتنمية وتطبيق سياسات اقتصادية خلقت دخلاً فردياً متاحاً جعل من الممكن للفلسطينيين امتلاك هذه السلع المنزلية. فمن الأكثر صحة القول بأن ما تم بلوغه اقتصادياً، تم على الرغم من

---

(٣٧) الباحث الأول المعني هو ريتشارد وورد، أما الثاني فهو مايكل مازور، انظر:
Richard Ward, «The Economics of Palestine Entity,» in: Richard Ward, Don Peretz and Evan Wilson, eds., *The Palestine State: A Rational Approach* (New York: National University Publications, 1977), and Michael P. Mazur, «Economic Development of Jordan,» in: Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander, eds. *Economic Development and Population Growth in the Middle East,* 2nd ed. (New York: American Elsevier, 1972), Table 5-1, p.24.

(٣٨) الارقام محتسبة من:
Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985,* p.36, Tables 27/6, p.708, and 27/1, p. 703.

(٣٩) من أجل أرقام وتقويم يقرب كثيراً مما أوردناه في النص، انظر:
Central Bank of Jordan, *Fourth Annual Report* (Amman: The Bank, 1967), p.5-6.

السياسات الاسرائيلية، وليس نتيجة لها. إن الدخل الفردي المتاح في المناطق المحتلة لا يأتي فقط من الدخل القومي الاجمالي المتولد في الاقتصاد، وانما يعود هذا الدخل القومي الاجمالي الى مدى ملموس الى التحويلات المالية من خلال ما يرسله المواطنون العاملون في الخارج، ومن خلال التحويلات غير المستردة للحكومات العربية عبر اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، ومن خلال الرواتب التي يدفعها الأردن الى مستخدمين حكوميين كانوا يعملون منذ ما قبل حرب ١٩٦٧. ان تدفق الموارد المالية الكبيرة يزيد بشكل ملموس من حجم الدخل المتاح، ويسمح بالتالي بانفاق أكبر على السلع المعمرة من كل الأنواع، ولحاجات الاستهلاك اليومية، وكذلك الى استثمار وبناء المساكن. إن آثار مضاعف الانفاق الاستهلاكي ومسارع الاستثمار تحققت من خلال التدفقات المشار لها تواً، وعملت على نمو الناتج القومي بعد فاصل زمني معين. وفي الواقع، تستفيد اسرائيل بالذات من هذه التدفقات من خلال زيادة مبيعات السلع والخدمات الاسرائيلية للمناطق المحتلة، ومن القسم الأعظم من التحويلات الأجنبية الى الضفة الغربية وقطاع غزة، بالقدر الذي تضطر الأموال أن تمر فيه قانونياً من خلال النظام المصرفي الاسرائيلي.

أخيراً، يجب أن نتذكر أن قسماً ذا شأن من عنصر الاجور في الدخل القومي في الضفة الغربية وقطاع غزة يكسبه العمال الفلسطينيون من العمل في اسرائيل[٤٠]. الى هذا المدى، فالعنصر المذكور لا تخلقه اقتصادات المناطق المحتلة، وبكلام واضح: في الواقع، انه يكسب فقط لأن اقتصادات الضفة والقطاع قد جمدتها السياسات الاسرائيلية على مستوى متدن من النشاط، بحيث فشلت في خلق فرص العمل لقسم مهم من القوى العاملة الفلسطينية.

د ـ تباطؤ النمو

هناك مبرر قوي للثقة بأن الادعاء الصهيوني القائل بأن الاحتلال الاسرائيلي كان مفيداً للضفة الغربية وقطاع غزة قد اتضح كونه غير صحيح: في الواقع، العكس هو الصحيح، أي أن الاحتلال هو عائق أخّر تقدم المناطق المحتلة مباشرة، وشوّه بنية المناطق، وأجبرها على الخضوع الى الاقتصاد الاسرائيلي، واستلب حقوقها وقدرتها الى درجة خطيرة. نقول كل هذا ضمن السياق الاقتصادي، غير أن هذا الحكم يغدو أكثر إيلاماً اذا اخذنا بعين الاعتبار الدلالات غير الاقتصادية للاحتلال ونتائجه، التي حاولت تثبيتها في القسم الأول من الدراسة الحالية.

لكن، دون عودة الى نقاط جرى تسجيلها، من الضروري أن نضيف هنا، كون افقار المناطق المحتلة هو أكثر خطورة مما توضحه المؤشرات الاحصائية. وهذا، لأن الاستلاب لا يؤثر فقط على القدرات الحالية للسكان والاقتصاد العربي، لكنه يؤثر أيضاً على امكاناتهم

---

(٤٠) القسم الأكبر من «التحويلات الجارية من الخارج» والتي تصل الى ٣٠,٨٣٧,٦ مليون شاقل (٢٨٦,١ مليون دولار) تنشأ من الأجور في اسرائيل، انظر:

Central Bureau of Statistics, Ibid., Table 27/6, p.708.

وآفاقهم المستقبلية. فالاستلاب، كعملية ممتدة، يهدد بشكل متزايد وتراكمي مستقبل فلسطين. وبالمنطق ذاته، انه يساعد الصهيونيين/ الاسرائيليين على توطيد اغتصابهم لفلسطين وفيما بعد على توسيع نطاق عذاب الفلسطينيين وشعورهم بالخسارة والاغتراب، وعلى تعميق هذين العذاب والشعور.

خلاصة: آفاق للتنمية

نعتقد أن الاستنتاجات الرئيسية لهذه الدراسة بخطوطها العامة قد ظهرت فيما سبق خلال تفحص القضيتين اللتين وضعتهما تحت الاختبار في المقدمة. على أنه الى جانب ذلك، سيكون من المفيد أن نستكشف ولو باختصار كيف ستمس هذه الاستنتاجات مستقبل تنمية المناطق المحتلة في ظل استمرار الاحتلال، رغم أن الدراسة لم تصمم لاستقصاء أفق التنمية المستقبلي:

١ ـ لا يمكن بلوغ تنمية ذات مغزى وأثر بعيد، أو حتى السعي تجاهها في ظل ظروف التبعية المقرونة بالاستلاب. إن التنمية التابعة ذاتها غير ممكنة، ما دامت اسرائيل، التي تحولت من استعمار خارجي الى استعمار داخلي، تعوق حتى التحول الرأسمالي الذي تدعي الأقطار الرأسمالية المتقدمة أنها تدعمه عبر علاقاتها مع بلدان العالم الثالث[41]. وإذا كان هذا هو واقع الحال، فمن غير المجدي أن يجري التكهن بامكان بلوغ التنمية المعتمدة على الذات في المناطق المحتلة.

٢ ـ اذا أخذنا القيود الراهنة في المناطق المحتلة كمعطى، فإننا نستنتج أن اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة لن تكون قادرة إلا على المحافظة على مستوى متدن من الاداء الاقتصادي، حتى بافتراض الحجم ذاته من التمويل الخارجي. وحتى هذا يجب أن يبنى على شرط التنازل عن أهداف مرغوبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

٣ ـ والاستنتاج الثالث هو عملاني. فمع الأخذ كمعطيات طبيعة التبعية والاستلاب اللذين تعاني منهما المناطق المحتلة، وشدة واتساع مجالات السيطرة التي تستخدمها اسرائيل، فمن غير الواقعي تصميم خطط عريضة وبرامج للتنمية. وبدلاً من ذلك، ينبغي الاقتصار على اختيار مشاريع فردية وبرامج محدودة مما يعتقد أن له حظاً معقولاً بالانفلات من شبكة القيود الاسرائيلية. والمشاريع المستهدفة ينبغي أن تكون الى المدى الممكن، مصممة بحيث

---

(٤١) هذا صحيح سواء تم الاعتماد على المنطق المضاد للماركسية للورد بوير الذي تنكر لمقومات مقولة التبعية واستنتاجاتها، أو للماركسي بل وارن الذي حاول أن يضمن اطار تفكيره امكانية التطور الرأسمالي في أقطار العالم الثالث، انظر:

Peter Tamás Bauer, *Equality, the Third World and Economic Delusion* (Cambridge, Mass.: Harvard University; London: Weidenfeld and Nicolson, 1981); *Reality and Theoretic: Studies in the Economics of Development* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1984), and Bill Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: Verso, 1985), Chaps.7, and 8.

يمكن أن توضع داخل اطار برنامج ضمني أكثر اتساعاً. هذه الاشارة التحذيرية ترمي إلى حماية من قد يتولون وضع الخطط والبرامج، والفلسطينيين تحت الاحتلال، من الاحباط والألم فيما لو تبنوا طموحات غير واقعية. والمثل العربي القائل: «يأخذ الاحباط حجمه من حجم التوقع»، ملائم للقضية التي نحن في صددها.

٤ ـ أخيراً، إذا أخذ بالاعتبار اتجاه التحليل في هذه الدراسة وطبيعة الاستنتاجات ودلالاتها، يبدو منطقياً التأكيد أنه فقط بعد زوال الاحتلال يمكن السعي والعمل من أجل تنمية منبثقة من رؤية، ومصممة على المستوى الوطني، تنمية متكاملة ونشطة، بقدر كبير من الأمل.

الفصل الثالث عشر

التنمية بالجهد الذاتي : استراتيجية من اجل البقاء

ابراهيم دقاق(*)

لا تستقيم مناقشة موضوع التنمية في ظروف السيطرة الاسرائيلية دون أخذ الصراع الداخلي والخارجي المؤثر فيها بعين الاعتبار. ومن بين الصراعات الخارجية الصراع العربي ـ الاسرائيلي الواسع بأبعاده المختلفة، والنزاعات والتعارضات داخل الصف الفلسطيني، وكذلك الصعوبات في العلاقات القائمة بين فلسطينيي الداخل واخوانهم في الخارج. والصراعات الداخلية هي، في بعض جوانبها، صدى للصراعات الخارجية، تزداد حدتها في غياب استراتيجية عربية ـ فلسطينية واضحة نحو الأرض المحتلة تحدد الأهداف وترسم الأساليب.

يلح التساؤل حول أهداف الاستراتيجية العربية نحو الأرض المحتلة باستمرار: هل يسعى العرب الى التماثل مع الأمر الواقع الذي تفرضه اسرائيل، أو أنهم يعملون على مقاومته، أم أنهم اختاروا السير في طريق بين هذا وذاك؟

إن الحدود المفروضة على هذه الدراسة لا تسمح بمناقشة هذه الاحتمالات. لكن الملاحظ هو نمو عدم قناعة بين الأطراف المعنية باستمرار الوضع الحالي وسعيها الى تغييره، واتفاق الأطراف على التغيير يخفي خلافاً فيما بينها على مستقبل الأرض المحتلة وعجز أي فريق من الفرقاء على اقتراح وسيلة للخروج من المأزق الحالي، تلبي تطلعات الفرقاء الآخرين.

وإذا ما فرض على العرب والفلسطينيين الاستسلام لشكل من أشكال الوضع القائم حالياً (مع اجراءات تجميلية كالسيادة المشتركة كما جاءت في خطة رئيس الوزراء السابق مناحيم بيغن، أو كما جاءت في اتفاقيتي كامب ديفيد، أو أشكال أخرى مما يقترحه حزب العمل الاسرائيلي)، فإن خطة تنمية تسعى إلى تغييره لا تعود خياراً مطلوباً، ويصبح هدف

(*) رئيس الهيئة الادارية للملتقى الفكري العربي.

التنمية في حالة من هذا النوع هو خدمة بقاء الفلسطينيين الفيزيائي الساكن وادامته فوق الأرض المحتلة وتقليل الهجرة الفلسطينية منها. وبتعبير آخر، دعم «الصمود الساكن» لأهلها. أما خيار مقاومة الاحتلال ـ الذي يفترض استراتيجية مختلفة للتنمية تقوم على أساس دعم «الصمود المقاوم» وتطويره ـ فلا يعود خياراً مطروحاً.

أولاً: الصمود المقاوم: التحديات

لا تكشف كلمة «صمود» مجردة عن الوصف عن دينامية مقاومة كما تحقق في السنوات الأخيرة في المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة. ولذلك، أختار هنا تعبير «الصمود المقاوم» لوصف الواقع القائم فيها.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية اختلفت مضامين الصمود منذ بداية الاحتلال باختلاف الأوقات والمواقع، كذلك باختلاف الطبقة الاجتماعية التي تستخدم هذا التعبير. وتنبع الفروق من عاملين:

الأول، بروز الخصوصيات الفلسطينية في مواقع الشتات وتمايز مصالحها.

الثاني، تنامي التفاضل الطبقي في المجتمعات في داخل وخارج الأراضي المحتلة.

١ ـ جذور التحدي

تأتي الأموال لدعم صمود الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من أنظمة عربية متعددة ومن فلسطينيين يقيمون في الخارج. وتعتمد فاعلية هذه المساعدات وطاقاتها الاقتصادية والتنموية على طبيعة المصدر هذا، مع العلم أن جميع المصادر، ودون استثناء، كانت تنظر اليها ـ في البداية ـ كمساعدات طارئة وقصيرة المدى. ولذلك، ورغم نمو الادراك بأهداف الاحتلال الاسرائيلي وبطبيعته وباستمراره لفترة طويلة، لم يظهر اهتمام جاد من قبل المولين بتوجيه أموال دعم الصمود الى أهداف تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، أو توظيفها في خدمة برنامج اقتصادي طويل الأمد. وبالعكس من ذلك، جرى افشال محاولات محلية للتنمية ومبادرات جادة هدفت الى وقف الركود المتعاظم في المجتمع الفلسطيني الساعي الى مقاومة الاجراءات الاسرائيلية.

ونشير هنا إلى نشوء فروقات في التوجه السياسي بين الفلسطينيين في الداخل والفلسطينيين في الخارج كنتيجة طبيعية للتشتت الذي أصاب الشعب الفلسطيني بعد حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وحرب ١٩٦٧. وبعد قرار القمة العربية التاريخي في الرباط في العام ١٩٧٤ بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين في كل مكان، تمأسس عمل المنظمة واكتسبت بعض صفات الدولة وشاركت البلدان العربية الأخرى في بعض صفاتها غير الحميدة. ومالت القيادة الفلسطينية في الخارج الى تبني أولويات قياسية دون اعتبار لحاجات ومصالح الأرض المحتلة كما يراها الفلسطينيون فيها. ومن الناحية الثانية، كان

الفلسطينيون في الأرض المحتلة يتبنون أولويات تلتقي مع أولويات القيادة في العموميات، ولكنها تختلف في التفاصيل. وعبرت الفروق عن نفسها في انتقادات متبادلة صريحة ومقنعة بين الفريقين[1]. وطال الاختلاف مفهوم الصمود وطبيعته: فبينما كان «الخارج» يصل الى دعم «صمود ساكن»[2]، كان الناس في الداخل ينهجون نهجاً يخرج عن المألوف ويتصف بالصدامية ـ فقد كانوا يتبنون «صموداً مقاوماً».

٢ ـ اللجنة المشتركة

وقفت الاستراتيجيتان (استراتيجية الصمود الساكن والصمود المقاوم) بعد انشاء اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة في العام ١٩٧٨ وجهاً لوجه وخاصة تمأسس «الصمود الساكن» على يد رؤساء الدول العربية وأفردت له ميزانية في قمة بغداد عام ١٩٧٨. واستقبل الناس بشعور من الانفراج والفرح مباشرة اللجنة المشتركة أعمالها بتوسيع التعليم العالي وتشجيع مشاريع الاسكان وتقديم العون للبلديات والمؤسسات الأخرى في البداية. وكانت اللجنة قد باشرت أعمالها في العام ١٩٧٩ مسلحة بموازنة مقدارها ١٤ مليون دينار أردني. وصرفت في الفترة الممتدة من ذلك العام وحتى العام ١٩٨٣ ما مجموعه ١٢٥,٥ مليون دينار أردني[3].

وجدت نشاطات اللجنة دعماً لها في الأرض المحتلة من البيروقراطية التي خلفها الأردن في العام ١٩٦٧ واستفادت من مصداقية المنظمة فيها. وبعد انتقال قيادة المنظمة الى تونس (بعد الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢) تميزت سياسة اللجنة وتخصيصاتها المالية بالتأكيد على «الصمود الساكن»، وأبدت اهتماماً أكبر بالمصالح الأردنية التقليدية في الأراضي المحتلة: فحظيت الجمعيات الخيرية والخدمات التعليمية والصحية والأوقاف الاسلامية والمحاكم الشرعية وأنظمة التعاون الزراعي ودوائر جوازات السفر ـ وكلها يمارس الأردن سيطرة واضحة عليها ـ بدعم واضح[4].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ibrahim Dakkak, «Back to Square One: A Study in the Re-emergency of the Palestinian Identity 1967-1980,» in: Alexander Schölch, ed., *Palestinians over the Green Line* (London: Ithaca Press, 1983).

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٣) هذه الأرقام اخذت، من: يوسف صايغ، «نحو ترشيد امثل للمساعدة الاقتصادية العربية للضفة الغربية وقطاع غزة،» ص ٣٦ ـ ٣٨ (غير منشور).

(٤) انظر مثلاً: القانون الاردني، رقم (٣٣) لعام ١٩٦٦، «قانون الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية،» بخاصة المادة (٢) والمادة (٧)، فقرة (٣) و(٢١). يقول امين الخطيب، رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس، بأن أنشطة هذه الجمعيات تقوم بدور وواجبات ثلاث وزارات أردنية: التنمية الاجتماعية، التعليم، والصحة. مقابلة شخصية بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. انظر أيضاً:

Emile Nakhleh, *The Bank and Gaza: Toward the Making of a Palestinian State,* Studies in Foreign Policy, AEI Studies, 232 (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1979), p.35.

لم تكن انجازات اللجنة المشتركة من الناحية التطبيقية مرضية على أي حال. فقد تم استبدال فلسفة الصمود والتصدي بفلسفة تقليدية تقوم على الدعم المادي المباشر. وترتب على ذلك ازدياد الانقسامات في الصف الوطني وتعمّق التبعية وتنامي التقاطب الاجتماعي(٥). وتبددت نتيجة لذلك آمال شرائح سكانية كثيرة مخلفة وراءها خيبة أمل من انجازات اللجنة المشتركة.

ولتصوير النتيجة في شكل أفضل نقول: حظي التعليم والاسكان والبلديات بالنصيب الأكبر من دعم واهتمام اللجنة المشتركة بين العامين ١٩٧٩ - ١٩٨٣. واستنفدت القطاعات الثلاثة فيما بينها ٥٨ بالمائة من مجموع موازنة الفترة المذكورة. وفي الوقت الذي زاد فيه عدد العاطلين عن العمل من الخريجين(٦)، شجع توفير المنح الدراسية المالية الطلاب على مزيد من الالتحاق في الجامعات (انظر الجدول رقم (١)).

جدول رقم (١)

نمو عدد الخريجين ودرجة البطالة بينهم

السنوات	عدد الطلاب	الزيادة النسبية	عدد الخريجين	عدد غير العاملين	عدد الذين تسلموا مساعدة(*)
١٩٨٠	٥,٢٦٣	—	٣٦٠	٣٦	٢٣
١٩٨١	٧,١٤٧	٣٦	٨١٨	٣٦٤	٧٦
١٩٨٢	٩,٨٧٣	٣٨	١,٢٣٠	—	٢٥٧
١٩٨٣	١١,٢١٥	١٤	١,٠٧٧	—	٤٦٩
١٩٨٤	١٣,٠٨٣	١٤	—	٢,٨٠٢	—
١٩٨٥	١٣,٥٨١	٣	—	٣,٣٢٠	—

(*) بضمهم المتخرجين من المعاهد خارج الأراضي المحتلة. المساعدة لغير العاملين من الخريجين توقفت عام ١٩٨٥.

المصادر: س. كاتبه، حول التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة (القدس: مجلس التعليم العالي، ١٩٨٣)؛ س. كاتبه ويوسف قصاص، متخرجو جامعات ومعاهد الضفة الغربية (القدس: مجلس التعليم العالي، ١٩٨٢)، واحسان عطيه [وآخرون]، الخريجون العاطلون عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة (القدس: نادي الخريجين العرب، ١٩٨٤)، ط ٢ (١٩٨٥).

---

(٥) تضاعف عدد النقابات خمس مرات في الخمسة أعوام الاخيرة حتى عام ١٩٨٦ (كان هنالك ٢٩ نقابة في العام ١٩٨١ و١٥٤ في العام ١٩٨٦). حدث هذا بعد انقسام النقابات في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨١، واتخذ اطراف الانقسام الاسم ذاته. انظر: جورج حزبون، «نعم لمشروع الكتلة العمالية المتحدة،» الطليعة (٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦).

(٦) دفعت اللجنة المشتركة ٨٥ بالمائة من الرسوم الدراسية لطلاب الجامعة للعام الدراسي ١٩٨٢ - ١٩٨٣، وبعد ذلك توقفت.

وفي قطاع الاسكان يبين أبو كشك في دراسة لـه أن تشييد المسـاكن يوفـر فرص عمـل اضافية، ويحل مشكلة الاسكان القائمة. فلو وضعت اللجنة نصب عينيها توفير غرفة الى كل ثـلاثة أفـراد في الأراضي المحتلة هدفاً لها، لأمكن تـوفير ٢٧٠,٠٠٠ فـرصة عمـل في حلول العـام ١٩٩٠ حسب تقديـره(٧). لكن اللجنة المشـتركة ـ كـما يبـدو ـ لم تفلح في النهـوض الى مستوى هذا التحدي.

ففي الوقت الذي أنفقت فيه على الاسكان مبالـغ وصلت الى ٦٨ بالمـائة مما قدره أبـو كشـك في دراسته للوصـول إلى هذا الهـدف، عجـزت عن الـوصـول الى جـزء من النتـائج المتوخاة. وتكشف نقابة أصحاب المهن الهندسية في الضفة الغـربية عن وقـائع خـطيرة. فهي تكشف عن وجود عدة مشـاريع شرع في انشـائها منـذ سنوات عـديدة وحـظيت بتمويـل من اللجنة المشتركة لم تستكمل أبداً، أو أنها كانت غير سليمة انشائياً(٨). وتصنف النقـابة نفسهـا مشـاريع أخـرى حظيت بتمـويل من اللجنـة ضمن فئة الاسكـان الفـاخـر في الـوقت الـذي استكملت فيه مشاريع اسكان أخرى بشق الأنفس.

أمـا البلديـات، فقـد استعملت أمـوال اللجنـة المشـتركـة لتجميـل مـدنها ولـدعم بيروقراطياتها في معظم الأحيان، ولم تنفذ بنى تحتية تحتاجها المدن المستفيدة. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان توسيع مشروع كهرباء نابلس. ومن المعلوم أن هذا المشروع عـلى أهميته، لم يحظ بالدعم الكافي من قبل اللجنة المشتركة وواجه صعوبات جمة من قبل مؤسساتها.

وفي المقابل، عملت وكـالة التنميـة الدوليـة للولايات المتحـدة (U.S.A. I.D.) ووكالـة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) والوكالات الامريكية المدعومة بتمويل حكومي أمـريكي في الأراضي المحتلة على تحدي الصمود المقاوم. ومع أن هذه المؤسسات كانت أقل تمويـلاً من اللجنة المشتركـة، إلا أنها كانت أكـثر مثابـرة على متـابعة أهـدافها من خـلال برامـج متنوعـة ومتطورة. وعلى سبيل المثال، كانت أموال التنميـة الدوليـة للولايات المتحـدة توجـه الى تنفيذ المشاريع التي كـانت تحظى بمـوافقة سلطة الاحتـلال فقط. ويلاحظ ميرون بنفنيستي أن قبول الولايات المتحدة بالواقع الذي كانت تفرضه اسرائيـل، يشكل ـ في رأيـه ـ تعبيراً عن استعـداد الولايات المتحدة الى ركوب عربة التهدئة الاسرائيلية(٩). ويصف البرامج الامريكيـة بأنها بمثـابة تشجيـع لـ «الدمـج الاقتصـادي [لـلأراضي المحتلة] في اطـار الكـومـونـولث الاسرائيـلي»(١٠).

---

(٧) بكر أبو كشك، الضائقة السكنية في الأرض المحتلة (القدس: جامعة بيرزيت، ١٩٨٠)، ص ٦٢.

(٨) على سبيل المثال، انظر: يوسف البديري، «لجنة استقصـاء شروط مشاريـع الاسكان التعـاوني، ٢١ آذار /مارس ١٩٨٣، (غير منشور). وفرت جمعية حنيد للاسكان في نابلس ٢٠٠ م٢ من الأرض و ٤٣ م٢ من البناء لكل فرد.

(٩) International Labour Organization, *Report of the Director General Appendices* (Geneva: ILO, 1983), pp.34-36.

(١٠) Meron Benvenisti, *U.S. Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977-1983), Palestinians Sector* (Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1984), pp.2, and 4.

ويضيف بأن العلاقة الثلاثية التي جرت رعايتها وتطويرها منذ العام ١٩٦٧ - في اطار سياسة الجسور المفتوحة - جمعت الأردن واسرائيل والفلسطينيين المستفيدين في شبكة من التنسيق حتى أصبح «الدور المحوري للمنظمات الطوعية الخاصة واضح المعالم باعتبار أنها الوحيدة التي كانت قادرة على اقامة علاقات اتصال مع الجهات المختلفة وتحقيق تنسيق بينها»[١١]. وكان يشير بذلك الى الحكومة الامريكية (من خلال وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة) والحكومة الأردنية والسلطات الاسرائيلية[١٢].

وكانت قد أثيرت أسئلة حول دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أيضاً. ونبه ديفيد ماكدوال في مجلة «ميدل ايست انترناشيونال» إلى أن «الخدمات التي قدمتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين شجعت التبعية». ويضيف بأن الكثير «من المفكرين الفلسطينيين يرى ضرورة توقيفها اذا ما أريد للمجتمع الفلسطيني أن ينضج اجتماعياً وسياسياً». ويشير ماكدوال في مقالة إلى مفارقة مفادها أن «معظم السبعين أو مثل هذا العدد من الوظائف الدولية (في الوكالة) يشغلها امريكيون وبريطانيون ينتمون الى بلدين يحملهما بعض الفلسطينيين مسؤولية نكبة عام ١٩٤٨ ونتائجها»[١٣].

ورغم الانتقادات المشار اليها استمرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في تقديم العون للاجئين بعد عام ١٩٦٧، مع ممارسة الضغط عليهم من خلال تخفيض حصص التغذية المقدمة لهم وانقاص الخدمات التعليمية والصحية. ودأبت على تفسير سلوكها هذا بقلة التمويل.

ويتساءل العديد من الفلسطينيين عن الدوافع وراء هذه الاجراءات خاصة أنها تزامنت مع نشاط لجنة بن بورات الاسرائيلية في العام ١٩٨٣. فقد سعت تلك اللجنة الى تفكيك مخيمات اللاجئين في غياب الحل السياسي.

٣ - رد الفعل في الأراضي المحتلة

من ردود الفعل على نشاطات وكالات التمويل الخارجية بما في ذلك نشاطات اللجنة المشتركة، انعقاد مؤتمر التنمية من أجل الصمود في الضفة الغربية في العام ١٩٨١/١٩٨٢.

تقول مقدمة القرارات التي وافق عليها المؤتمر:

«إن نجاح تنفيذ أي برنامج للتنمية من أجل الصمود يعتمد بشكل أساسي على الرؤية السياسية الواضحة والهادفة في النتيجة الى ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة، يقوم على الاعتراف الواضح بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة. وحتى يتم ذلك، فإن الوصول الى هذا الحل على المستوى الفلسطيني يتم بالتأكيد على الوحدة الوطنية وضرورة بنائها على أسس ديمقراطية تأخذ في الحسبان ظروف الداخل الاجتماعية والاقتصادية، وطبيعة مواجهته

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢، و١٥.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) David McDowall, «A Case for Reassessment,» *Middle East Inernational,* no.152 (19 June 1981), p.11.

اليومية مع السلطة المحتلة، وعلاقة كل ذلك في مجمل النضال الفلسطيني. وتكتنف صناعة القرار الفلسطيني صعوبات مختلفة بسبب تشتت الشعب الفلسطيني. ولذلك، فإن صياغة الشق المحلي لهذا القرار بأسلوب ديمقراطي وضمن وحدة وطنية، يمكن القيادة الوحيدة لهذا الشعب (منظمة التحرير الفلسطينية) من صياغة القرار الفلسطيني العام في شكله النهائي والملزم»[14].

ظهرت من خلال مداولات المؤتمر مظاهر عدم الرضى من سياسة «الصمود الساكن»، وتعرض أسلوب ادارة وتوظيف أموال اللجنة المشتركة وما أفرزه هذا التصرف من تعميق تبعية الأرض المحتلة الى الانتقاد، وارتفعت أصوات تطالب بترشيده[15]. ولم تنج سياسة الجسور المفتوحة التي باشرها وزير الدفاع ديان في العام ١٩٦٧ من الهجوم. ولكن لم تجر مطالبة باغلاق الجسور مباشرة بحجة أن مثل هذا الاجراء أصبح - بمرور الوقت - أكثر صعوبة. ورغم ذلك، طالب المؤتمر بتقييد استعمالها وترشيده، وجاء ضمن توصيات المؤتمر ما يلي:

«فالتخوف من أن يصبح للفئة المستفيدة من هذه الحدود المفتوحة دور في صناعة القرار السياسي تحت ظروف معينة، وأن يصبح تطبيع العلاقات مع واقع الاحتلال مطلباً لهذه الفئة، يجعلنا ننبه الى ضرورات تدارك هذه المشكلة باناة وصبر. . .»[16].

واقترح المؤتمر اعادة النظر في برامج التنمية الحالية «لتصبح قادرة على خدمة غرض الصمود في وجه الاحتلال الاستيطاني، على أن تهتم المراجعة في دراسة السبل الكفيلة بوقف التدهور الحالي الذي تفتعله السلطة في أوضاع المواطنين تحت الاحتلال أولاً، ومن ثم تدارس امكانية توفير مستوى معيشي مقبول للانسان الفلسطيني ودعم قدرته على التصدي للاحتلال من منظور استراتيجي واضح يستخدم عملية الصمود وسيلة من وسائله الفعالة ويقلل من عملية الاسترخاء السياسي تحت ضغوط أي توجه خاطىء لعملية دعم الصمود»[17].

ثانياً: التنمية في ظل الكوابح

إن من شأن أي محاولة الى فصل الحقوق السياسية للانسان الفلسطيني عن نظيرتها الاجتماعية، واهمال الأولى والتركيز على الثانية في ظروف الأرض المحتلة، أن ترقى الى درجة القبول بمبدأ التطبيع من الاحتلال[18]. ومن ناحية ثانية، يقود الاصرار على اعتبار اقتصاد السوق السبيل الوحيد لدعم الصمود في الأرض المحتلة مع اهمال المضمون السياسي الى

---

(١٤) الملتقى الفكري العربي، مقررات مؤتمر التنمية من أجل الصمود ١٩٨١ - ١٩٨٢، الدورة النهائية (القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨٤)، ص ٣٠ - ٣٣.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٦) يضم الجسور المفتوحة على نهر الأردن (داميا واللنبي) الحدود اللبنانية، والحدود المصرية التي فتحت بعد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل التي وقعت في عام ١٩٧٩.

(١٧) الملتقى الفكري العربي، المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨.

جدول رقم (٢)

تخصيصات اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة للأراضي المحتلة، ١٩٧٩ - ١٩٨٣

(ألف دينار أردني)

السنة / القطاع	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	المجموع
الزراعة	١,٧٧٠,٠	١,١١٠,٠	٤,١٩٣,٠	٤,٢٨١,٣	١,٣٠٣,٦	١٠,٨٥٧,٩
الصناعة	١٠,٠	٣٠,٠	٢,٠٥٦,٠	٣,٩٨٤,٧	٥٩٣,٠	٦,٦٧٣,٧
المياه	٨٧٤,٠	٤٤٣,٢	٤٨١,٨	٤٨٩,٤	٥١١,٥	٢,٣١٣,٩
الكهرباء	١,١٥٠,٠	١,٧٣٠,٦	٨٠٢,٩	١,٨٠٠,٨	١,٢١٤,٠	٦,٦٩٨,٣
النقل	٣٠٠,٠	١,٣٥٧,٣	١,٣٢٣,٠	١,٧٣٥,٧	٨٥,٠	٤,٨٠٢,٠
الاسكان	—	٦,٤١٩,٠	٢,٨٠٠,٠	١٣,٥٨٨,٢	,٩٧٨,٥	٢٣,٧٨٤,٧
التعليم	١,٧٩٦,٥	٤,٠٠٧,٠	٦,١٢٧,٣	٦,٠٣٨,١	٨,٠٣٥,٠	٢٦,٠٠٣,٩
الصحة	٣١٠,٠	٧٩٣,٣	٥٠٢,٠	٨٤٩,٣	١٦٤,٠	٢,٢١٨,٦
البلديات	٦,٢٧٤,٠	٧,٢٢١,٠	٨,٥٠٠,٠	٥٠,٠	٨٠٠,٠	٢٢,٨٥٤,٠
التنمية الاجتماعية	١,٢٥٣,٨	٢,٢٢٦,٥	٣,١١٦,٨	١,٩٥٨,٤	١,٩١٦,٦	١٠,٥١٢,١
الأوقاف	٤٧٦,٠	١٠٥,٠	١١٠,٠	٣٤,٠	١٠,٠	٧٣٥,٠
ادارة وخدمات	٣٩,٩	١٥٠,٠	١٥٠,٠	٢٠٠,٠	٣٠٠,٠	٨٣٩,٩
دراسات واستشارات	—	١٤٩,٠	—	١٠٠,٠	٥٤,٥	٣٠٣,٥
الطوارىء	—	٦٠٠,٠	—	٦٣١,٦	١٢١,٨	١,٣٥٣,٤
المنازل المهدومة	—	١,٠٠٠,٠	١,٠٠٠,٠	٤٣١,٥	١٠٣,١	٢,٥٣٤,٦
الرعاية القومية	—	—	—	١,٠٣٢,٥	١,٥١١,٤	٢,٥٣٤,٩
شراء الأرض	—	—	—	١٠٠,٠	—	١٠٠,٠
المجموع	١٤,١٦٤,٢	٢٧,٣٨٠,٩	٣١,١٦٢,٨	٣٥,٥٠٥,٥	١٧,٣٠٦,٠	١٢٥,٥١٩,٤

المصدر: اللجنة المشتركة.

طريق مسدود. ولذلك، فإننا ننبه الى خمس حقائق يجدر أخذها في الحسبان عند تقويم امكانات التنمية تحت عوامل الكبح القائمة:

١ ـ ان الضفة الغربية وقطاع غزة هما موقع دولة فلسطين المستقبل. وهما الموقعان الوحيدان اللذان حافظ فيهما الفلسطينيون على علاقة مستمرة مع الأرض ويملكان حقاً قائماً في السيادة عليهما. ويحظى رفض الفلسطينيين لأي مشاريع تنطوي على حقوق أقل ـ بالشرعية ـ على أساس أن مطالبتهم بحقوقهم الثابتة هي بمثابة مطالبة بحقوقهم المعترف بها دولياً.

٢ ـ ليست التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة اختياراً ولكنها ضرورة. ولا

بد من التصدي الى تدمير البنيـة التحتية الفلسـطينية المخـطط لها من قبـل اسرائيل ومـواجهة انكـارها لحقهم في النمـو، وذلك بتبني اسـتراتيجية للتنميـة والمقـاومـة. وإذا مـا فـرض عـلى الفلسـطينيين في الأراضي المحتلة الخضـوع والاستسلام الى ضغط الاجـراءات، تصبح اقـامة الدولة الفلسطينية في دائرة الخطر.

٣ ـ هنالك قلق متزايد من أن تنجح السياسات الاسرائيلية في تفتيت المجتمع الفلسطيني، إذا لم يجـر تلافي ذلـك بصمود مقـاوم. وينبع القلق من أن يؤدي تنـامي الفروق الاجتـماعيـة والاقتصادية بين المواقع الجغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ظهور كيانات ثانوية يجـري الحاقها افرادياً بمراكز الانتاج الاسرائيلي[١٩].

٤ ـ الصمود المقاوم هو استراتيجية تنموية تسعى عن طريق المقاومة والتنميـة والصمود الى الارتباط بالاستراتيجيات الفلسطينية التي تم تـطويرهـا في خارج الأراضي المحتلة. ولـذلك، فـإن فرض «أولـويات معيـارية» أو اسـتراتيجيات طـورتها دراسـات «مستقبلية» عـلى الأرض المحتلة قسراً قد يؤدي الى نتائج خطيرة.

٥ ـ ان اقتصـاد الضفة الغـربية وقـطاع غزة هـو اقتصاد صغـير وتابـع، حافظ عـلى بقائـه كملحق للاقتصاد الاسرائيلي في الأساس وكتـابع لـلاقتصاد الأردني بـدرجة أقـل، فضلاً عن اعتماده على تحويلات الفلسطينيين العاملين خارج الأراضي المحتلة. وفي ضـوء هذه الحقيقـة، تصبح مناقشة استراتيجية تنموية للأراضي المحتلة ممكنة منطقياً كحل مرحلي وعابر فقط.

وكمنطلق أساسي لا بد من الاعتراف باستحالة تحقيق تنميته دون سوق. وعليه تصبح دراسة درجة الحرية التي ما زال السوق المحلي الاسير يتمتـع بها من الأمـور الملحة. ان تـطور الامكانات المالية والنوعية للسوق المحلي ممكن بعد تحليل ودراسة عميقين.

١ ـ استراتيجيات التنمية

لا يستـطيع المـرء أن يهمل التجـربة القيمـة في حقل التنميـة القوميـة في أقـطار العـالم الثـالـث. قد تكـون مثل هـذه البرامـج خاضعـة الى ظروف مختلفـة تمامـاً عن ظروف الأرض المحتلة، إلا أن الاستراتيجيات التي تقترحها قد تثري التجربة الفلسـطينية. هنـالك خيـارات واسعة للتنوع في أدب التنميـة: بعض الاستراتيجيـات غير وثيق الصلة بنيـوياً بـواقع الأرض المحتلة بسبب الأسس القائمة عليها أو لأن افتراضاتها لا تستقيم مع هذا الواقع. أمـا البعض الآخر من هذه الخيارات، فيتطلب درجة عاليـة من التأهيـل والتوطين ترقى الى درجـة اعادة بنائها شاملة. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تبقى الدراسات النظرية مصدراً اضافياً للاثراء ولا نملك اهمـالها. وبنـاء عليه، فـإن الفحص الدقيق والـواعي للنماذج النـظريـة والتـطبيقيـة الخارجية يسهل اختيار مكونات الاستراتيجية المحلية.

---

(١٩) على سبيل المثال، انظر: صايغ، «نحو ترشيد أمثل للمساعدة الاقتصادية العربية للضفـة الغربيـة وقطاع غزة،» ص ٨٥.

ولا يجوز التغاضي عن النقاش الدائر حول النماذج التنموية التي لا تتصل بالخصوصيات الداخلية والدولية والسياسية والاجتماعية للأراضي المحتلة. ويتركز النقاش حول استراتيجيتين ممكنتين: التنمية القائمة على الاستعاضة عن الاستيراد، والتنمية القائمة على التصدير. وللاستراتيجيتين نواقصهما. فالانتاج القائم على كثافة رأس المال وتشجيع التصدير، يزيد التقاطب الاجتماعي حدة، ويضعف التماسك الاجتماعي ويقلل من قدرة الناس على مواجهة الأخطار الخارجية. وفضلاً عن ذلك، فإن سيطرة السلطة الاسرائيلية على الآليات المالية والتجارية والاقتصادية الأخرى، تثير تساؤلات رئيسية حول جدوى مثل هذه المقترحات. وفي المقابل، فإن نموذجاً معدلاً لتنمية قائمة على التصدير يبدو ممكناً، إذا ما تم ترشيد السياسة الأردنية للجسور المفتوحة. إلا أن تطبيق مثل هذا النموذج قد يؤدي بها إلى تمايز وتهميش أكبر بين الفلاحين، وسوف يعطي الأردن سيطرة أكبر على الأراضي المحتلة، وكلا الاحتمالين غير مرغوب فيهما على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

ومن الناحية الثانية، فإن سياسة الاستعاضة عن الاستيراد - التي تطورت أساساً كاستراتيجية في أقطار العالم الثالث المستقلة ذات المصادر الغنية - لا تناسب المناطق الواقعة تحت الهيمنة الأجنبية والصغيرة نسبياً. وظهرت الدعوة الى هذه الاستراتيجية في الأراضي المحتلة كسياسة للتصنيع، وليس لتخطيط تنمية شاملة. ولأنها كذلك، فإن ارتباطها بتكثيف رأس المال والتكنولوجيا في عملية الانتاج قد يؤدي - بين أمور أخرى - الى تفاقم درجة البطالة بين الفلسطينيين حدة.

٢ - نحو استراتيجية أصيلة

ليس من الحكمة اهمال استراتيجية الاستعاضة عن الاستيراد في كاملها، وأفضل تطبيق لها يكون بتشجيع الانتاج المحلي لتغطية الاستهلاك المحلي كوسيلة من وسائل تعزيز الاعتماد على الذات والصمود المقاوم. ويمكن تطوير مثل هذه العملية من خلال تعظيم التنسيق بين القطاعات المختلفة وتحفيز التكامل والانجاز في الاداء الجماعي. ومن شأن ذلك أن يساعد على مواجهة التحلل الجاري في المجتمع ويسمح للفلسطينيين في امتلاك زمام المبادرة.

وبعض المشكلات التي تواجه تنمية وتطبيق مثل هذه النظرية واضحة. فالمصادر البشرية متوافرة ولكنها تحتاج الى اعادة تكييف بالتعليم والتدريب والتوجيه والترشيد. والموارد المادية للأراضي المحتلة، تقل عن الحاجة القائمة لوقف التدهور ودعم التنمية. ولذلك، هنالك حاجة الى استقطاب موارد خارجية لسد النقص المحتمل. وبناء على ذلك، لا بد من تحديد أقصى مستويات الركود المقبول به في ظروف الاحتلال وكذلك الحد الأدنى لمستوى التنمية الضروري للصمود، والحدود والشروط التي يمكن التعامل بها مع هذه الشروط والمحددات.

إن التحكم المحلي في مصادر التمويل الخارجي يخدم استراتيجية الصمود، ويسهل التنسيق بين «الداخل» و«الخارج». ومن شأن هذا التحكم أن يردم الفجوة القائمة بين

الجانبين بسبب صعوبات الاتصال. وكذلك، فإن معرفة الداخل الى أولوياته المباشرة والوسيطة، ووعي الخارج الى دوره كمصدر للدعم المادي والمعنوي، يمهد الطريق الى تحقيق الطموحات الوطنية الفلسطينية. وفي كلمات أخرى، فإن التحام «حاجة» الداخل المحددة مع «دور» الخارج المبين بوضوح والمكرسين لخدمة القضية الوطنية لكل الفلسطينيين يقلل من الاحتكاكات القائمة إلى أدنى حد ويدعم الاجماع حول القضايا العامة.

ودون التقليل من أهمية العوائق المشار إليها أعلاه، توجد أرضية لتفاؤل حذر حول امكانية نجاح خطة تنموية محلية مكرسة الى دعم صمود مقاوم. ويستدعي الوصول الى هذا الهدف نضالاً مثابراً ودعماً من قيادة منظمة التحرير، وكذلك التزاماً به وتفهماً له. وفي هذا السياق، فإن الأولويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما يراها «الداخل» لا بد أن تتقدم على أي تنظيرات وتصورات يجري التوصل اليها في «الخارج». وقد ثبت بشكل قاطع أن مبادرات «الداخل» التنموية لم تتعارض أبداً مع الاستراتيجية الفلسطينية العامة. بل هنالك مبرر الى القول بأن صياغات «الخارج» العامة فشلت في تغطية «البعد الداخلي» في أوقات مختلفة. ولذلك، فإن تطوير علاقات مرنة ومناسبة بين «الداخل» و«الخارج» لتسيير جهود التنمية ودعم الصمود المقاوم، يعني الاعتراف بوجود استراتيجيتين متكاملتين ومنفصلتين في الوقت نفسه. ويستدعي التعامل معهما تعميق الثقة المتبادلة بين «الداخل» و«الخارج» والمزيد من الممارسة الديمقراطية في عملية صناعة القرار الفلسطيني.

وحتى تكون الاستراتيجية التنموية المحلية فاعلة مع الظروف المستجدة، وأن تكون ذات طابع جدلي وبعيدة عن الركود والسكون، لا بد لها من أن تتطور وتتكيف باستمرار وتصبح أهدافاً تطبيقية واضحة وتجنح نحو تعظيم كفاءة الاداء ضمن حدودها. ولا يمكن الادعاء بوجود مدخل معياري الى ذلك، مع العلم أن الجهود الى بلوغه قائمة. وتأكيداً على ذلك، أشير إلى أن الجماعات المختلفة في الأراضي المحتلة تبنت ديناميات متباينة لاحداث تنمية في المجتمع الى درجة أن بعضها نظر الى الصمود بطريقة سلبية وميتافيزيقية[٢٠]. يقول اسطنبولي على سبيل المثال، إن حل مشكلات الانتاج والاستهلاك وربط النتائج بالصمود في مفهومه العملي يشكلان الأولوية الأكثر الحاحاً. واقترح - بناء على ذلك - تشجيع قيام نظام اجتماعي قادر على تجنيد الطاقات الانتاجية لتوفير الحاجات الاجتماعية بكفاءة أعلى، وكذلك العمل على توزيع المنتوج في الوقت نفسه بعدالة أكبر. وفهم اسطنبولي للعلاقة بين الصمود والتنمية - رغم قصوره - يعني ألاّ يهتم مجتمع الصمود بالانتاج فقط، بل عليه أن يستجيب

---

(٢٠) ان نظام الطرق الذي اقامه الاسرائيليون في الأراضي المحتلة يسهل تكامل الاقسام المحتلة للضفة الغربية مع مراكز الانتاج الاسرائيلي في مناطق الشمال والوسط والجنوب. وسوف يربك هذا النظام الوضع الاقتصادي الذي حافظت عليه الضفة الغربية. حول الجوانب القانونية لنظام الطرق الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، انظر:

Aziz Shehadeh [el al.], *Israel Proposed Road Plan for the West Bank* (Ramallah: Law in the Service of Man, 1984).

لحاجات الاستهلاك كماً ونوعاً أيضاً[21]. ومع أنه يتلمس مشكلات السوق التابع في الأراضي المحتلة بالاشارة إلى صعوبات تصريف الفوائض في المنظومة التي يقترحها، إلا أنه لا يقدم اقتراحات بحلول لها[22].

ويجد المدخل الآخر الذي ينطلق من الحاجة الى تطوير برنامج تنموي يوقف التدهور الجاري في الأرض المحتلة بعض الفائدة في المدخل الكلاسيكي للتنمية. ولذلك، فهو يدعو إلى التخلي عن ردود الفعل الآنية والعاطفية للنشاطات الاسرائيلية والخارجية وينادي بتطوير استراتيجية تتحدى الاحتلال[23]. ويتميز هذا المدخل عن مدخل اسطنبولي في كونه أكثر وضوحاً بالنسبة إلى آليات السوق. فهو يدعو إلى تخفيض التبعية للسوق الخارجي وتقليل سلبياتها السياسية، وذلك من خلال التحكم في الانتاج وتنوعه كي يتطابق مع حاجة أنماط الاستهلاك المحلي[24].

ومع أن هذه المداخل التي تمفصلت في أشكال مختلفة في الأراضي المحتلة تمس عدداً من القضايا من حيث الجوهر والأسلوب، فإنني أقترح أخذ الحقائق التالية بعين الاعتبار عند صياغة الأفكار المختلفة في اطار تنموي للأراضي المحتلة:

أ ـ يعيش الفلسطينيون تحت وطأة احتلال مديد أحدث منذ العام ١٩٦٧ تحولات في جميع أوجه حياتهم وأفرز خصوصية اقتصادية ـ اجتماعية محلية.

إن هذه التحولات هي تحولات مفروضة على الفلسطينيين ومن الممكن واقعياً توظيف الظروف المستجدة هذه لدعم الصمود المقاوم للاحتلال إذا ما توافر فهم أفضل لها ولآلياتها.

ب ـ ولتحقيق هذا الهدف، يصبح تشجيع التنمية أمراً ملحاً. ويعني التخلف عن ذلك تشجيع الركود والتحلل في المجتمع الفلسطيني والمترتب على ممارسات الاحتلال.

ج ـ وبناء عليه، يصبح تشجيع الجهود المحلية في مجال البحوث والعمل على تقويم خبرات الأرض المحتلة، واعادة تعريف الأهداف باستمرار، أمراً في غاية الأهمية. وفي هذا السياق، لا بد من الاستفادة من خبرات العالم المتعددة عند رسم السياسة التنموية مع العلم أن الخبرة المحلية سوف تبقى حجر الأساس في رسمها.

د ـ لا بد من فرض كوابح على تنامي تبعية الأراضي المحتلة. ولذلك، يصبح من

---

(٢١) انظر مثلاً: ب.ج. سادلر وبكر ابو كشك، **فلسطين: خيارات التنمية المطروحة** (جنيف: [د.ن.]، ١٩٨٣)، و

P.G. Sadler, U.Kazi and M.H. Jabr, *Palestine: Development of the Industrial Sector* (Vienna: UNIDO, 1983).

(٢٢) Raja Shehadeh, *The Third Way: A Journal of Life in the West Bank: Between Mute Submission and Blind Hate* (London: New York; Quartet Books, 1982).

وعبد الستار قاسم، **رسالة في الصمود** (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨١).

(٢٣) داود اسطنبولي، **الانسان الزراعي** (القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١)، ص ١٢.

(٢٤) المصدر نفسه.

الواجب تناول الاستراتيجيات التي من شأنها تعميق التبعية، كاستراتيجية تشجيع التصدير بحرص وايلائها مزيداً من الدراسة الحريصة.

هـ - وتستحق الزراعة على الخصوص وتحديداً في وادي الأردن وقطاع غزة، اعادة تقويم وبناء على ذلك، تستأهل دراسة امكانية تبني نمط زراعي بضائعي / تمويني مختلط يدعم الاعتماد على الذات اهتماماً جاداً.

و - المهمة الأخرى ذات الأولوية العالية في تأصيل التعليم وتوطين مناهجه، ان أي تخلف عن وقف التدهور الحالي في نظم التعليم سوف يؤدي الى الاغتراب ويسرع في ازدياد البطالة.

٣ - السلطة

يبرز سؤال مهم عن السلطة التي تناط بها مهمة تطبيق فلسفة الصمود المقاوم وتبني استراتيجية تنموية؟

من المعلوم أن السلطة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة والنفوذ الأردني فيها، وحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل جميع الفلسطينيين في كل مكان، ونشاط الوكالات الممولة من قبل الولايات المتحدة على الخصوص، فرضت جميعها حدوداً على خيارات التنمية في الأراضي المحتلة. ولا شك في أن أكثرها خطراً، كان وما زال الأثر الاسرائيلي المتمثل في فرض حقائق جديدة على الأراضي المحتلة لتسويغ ادعائه في السيادة عليها.

وقد سعت اسرائيل، وبتأييد من قوى خارجية مهمة ومنذ العام ١٩٦٧، الى منع انشاء دولة فلسطينية. وتأسيساً على ذلك، حالت دون تطور مؤسسات وطنية في الأراضي المحتلة. وفي المقابل، أظهرت اسرائيل تفضيلاً للمؤسسات المدعومة أردنياً على تلك المدعومة من منظمة التحرير الفلسطينية. فقد شجعت الأولى على التوسع، بخاصة بعد النجاح الذي حققته الحركة الوطنية في الانتخابات البلدية التي جرت في العام ١٩٧٦، وسمحت لها باعادة العلاقة مع مكاتبها الرئيسية في عمان وبخاصة بعد قيام اللجنة المشتركة في العام ١٩٧٨. وكان غرض اسرائيل من سلوكها هذا، كبح نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية وفرض الاحباط على الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة وابقاءها ضمن ضوابط تتحكم هي في حركتها. وساعد تعارض المصالح (الصراع المكشوف بين الجهات الخارجية المعنية ذات المواقف المختلفة من سياسة اسرائيل وأفعالها في المناطق المحتلة التي حملت تطورات متعارضة الى مستقبل هذه المناطق) ودون ادراك أصحابها، نسق التحكم الاسرائيلي في المناطق.

٤ - بنية السلطة المحلية

تعوق البنية الاجتماعية في الأراضي المحتلة قيام قيادة قادرة على تنسيق النشاطات الاجتماعية والاقتصادية فيها. وللبنية الاجتماعية القائمة حالياً جذور قديمة. فوظيفة المختار المنوط بها تقليدياً قيادة القرية أو الحارة مثلاً، هي من بدع السلطة العثمانية. وكان الغرض

من انشائها تعزيز سيطرتها على المنطقة. وحافظ الانتداب البريطاني عليها واستخـدمها الأردن والسلطة الاسرائيلية بعد ذلك لتحقيق الغرض نفسه. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، تجـاوز بقـاء العشيرة والقبيلة والحمـولة والبنيـة العائليـة القديمـة واستمرارهـا الأسبـاب الاجتماعيـة والاقتصادية لظهورها. ولكنها، رغم ذلـك، قاومت دينـاميات التغيـير. وهكذا تعـايش نظام الانتاج اللارأسمالي مع نسق الانتاج القطري في الضفة الغربية وقطاع غزة في اطار مجتمـع غلبت عليه العلاقات الريفية وتحكمت فيه علاقات بطركية. وفضلا عن ذلك، تميزت قوى الانتـاج فيهما بخروجـها عن الضوابط التقليدية وتكيفها في الوقت نفسه مع معايير مجتمـع السوق وقيم القرية التقليدية. وهكذا، نمت علاقات اجتماعية هجينة نتيجة لـذلـك افتقـرت لمناعـة البنية الاجتماعية القديمة وعجزت عن اكتساب أسباب مناعة مقومات المجتمع الاسرائيلي العصرية.

يشكـل تطور وضـع الفلاحـين المثل الأوضـح لعملية التهجـين الاجتماعي التي أشرت اليها. فقد دفعت مصادرة أراضي الفلاحين بالقوة وجذب السـوق الى نشوء عـلاقات قسريـة بينهم وبين وسائل الانتاج الحديثة، مـع بقاء استمـرارهم في العمل الـزراعي لسد العجـز في أجورهم المتدنية. وتخلصت النسوة من وضعهن التقليـدي ودخلن ميادين الانتـاج الحديث في معدلات لم يسبق لها مثيل. وكان الدافع لهن تنامي حاجة الأسرة الى دخولهن المادية من ناحية وجذب قوى السوق الاسرائيلي لهن من ناحية ثانية. وفي الحالتين، أصبح الفلاحـون والنسوة جزءاً من عملية الانتاج الحديث مع الاحتفاظ بمعظم قيم المجتمع الريفي بما في ذلـك.القبول بالعلاقة مع السلطة التقليدية. وقد حال التعارض القائم وبالتداخل مع التـأثيرات الخـارجية (التي ثـابرت عـلى دعم البنية التقليـدية) بـين الفلاحـين والنسوة وبـين اعادة تحـديد تـراتبهم الاجتماعي والوعي به في اطار الهوية الوطنية الفلسطينية. وقـد ساهمت أمـوال الدعم المحـولة الى الأرض المحتلة في تشويه البنية الاجتماعية. ولكنـها حققت في المقابل زيادة في التكوينـات الرأسماليـة وفي بلورة تمايـز اجتماعي حقيقي. هـذا في الوقت الـذي سعت تحويـلات ماليـــة أخـرى الى شراء ولاءات في الداخـل. ولا جدال في أن غيـاب قـاعـدة اقتصـاديـة أسـاسيـة للمستفيدين من محدثي النعمة، عزز من تبعيتهم لمصادر التمويـل الخارجي وساهم في تعميق تبعية الأرض المحتلة وهيأ فرصاً للتدخل الخارجي.

وفي المقابل أظهـرت البرجـوازية التقليـدية في الأراضي المحتلة مـرونة ووعيـاً كبيرين في تقويمها لخيارات المستقبل. فبينما فضل أعضاؤها، دائماً ومن حيث المبدأ، العمـل ضمن سوق فلسـطيني مستقل، إلا أنهم أظهـروا استعداداً واضحـاً لتأييـد الخيار السيـاسي الفـائـز. وهم يتمتعون بشكل عام ببراغماتية عالية ويتـطلعون الى لعب دور الـوسيط بين السـوق الاسرائيلي والأسواق العربية عبر الأردن في اطار أي تسوية مستقبلية محتملة.

ومن الناحية الثانية، فإن البيروقراطية التي تفتقر الى قاعدة انتاجيـة مباشرة والتي أثبتت جدارتها في خدمة أكثر من سلطة قائمة طورت نفسها تاريخياً الى بنية محترفة ضعيفة الحساسيـة في مصالح الغالبية من الفلسطينيين.

دون التقليل من أهمية المشكلات النابعة من طبيعة بنية السلطة التقليدية ومن التدخـل

الخارجي، فإن عجز أطراف الخارج عن اقامة تعاون فيا بينها بطريقة مؤثرة في ترك مجالات واسعة بعيدة عن سيطرتها تسمح بالاستفادة منها لبناء سلطة محلية محدودة. ولا يخلو الأمر من مفارقة، فإن طبيعة السلطة الاسرائيلية واجراءاتها المتأرجحة وتردد القوى الخارجية وعدم انسجامها من حيث الأهداف والتوقيت والوسيلة في سعيها الى تحقيق استقرار آليات نسق التحكم التقليدي، تساهم من حيث لا تعني، في دعم عدد من ديناميات السلطة التقليدية التي تناهض الاحتلال. ويتمثل ذلك بوضوح في ردود الفعل التي يظهرها هذا النسق (الذي يفضل في طبيعته الاحتفاظ باستقلال ذاتي مناسب) تجاه الاصرار الاسرائيلي على فرض الاستسلام الكامل عليه.

ورغم ذلك، لا بد من الاعتراف بأن تحليلاً ومعالجة شاملين لموضوع السلطة في الأراضي المحتلة غير متيسر في هذا العرض. ولكننا نشير إلى ضرورة تطوير مستويات التنسيق بين مختلف المجموعات الأهلية داخل الأراضي المحتلة مع السعي الجاد الى تكييف بنى السلطة التقليدية لتخدم الصمود المقاوم.

ثالثاً: التنمية في الأراضي المحتلة: الحركة الوطنية كمصدر للسلطة وكحافز للتنمية

جندت النخبة المدينية الأكثر تبصراً امكاناتها الى الوقوف أمام التدخل الخارجي وتحصين الهوية الوطنية. فظهرت أشكال قيادية متعددة بعد العام ١٩٦٧ كانت أبرزها من الناحية السياسية، الهيئة الاسلامية التي أنشئت في العام ١٩٦٧ والجبهة الوطنية الفلسطينية التي قامت في العام ١٩٧٣، ولجنة التوجيه الوطني التي تشكلت في العام ١٩٧٨ والتي كانت أكثر القيادات المذكورة تطوراً. فقد جمعت في قيادتها ممثلين عن البلديات والنقابات العمالية والمهنية والطلاب وممثلي الحركات السياسية وعدة مستقلين.

كان موقف السلطة الاسرائيلية من لجنة التوجيه الوطني عدائياً، وتميزت مشاعر معظم القوى الخارجية في الخشية منها، ونظرت اليها كمنافس غير مرحب به على الساحة. وعندما حظرت السلطة الاسرائيلية نشاطها في العام ١٩٨٢ لم ينس منتقدوها في الخارج تأبينها.

ومهما كانت درجة نجاح هذه المبادرات في مراحل عملها المختلفة، فإن الاكراه الخارجي والمصاعب البنيوية حالت دون تحقيق انجازات كبيرة تحت الظروف المتغيرة. وكشف عزل رؤساء البلديات من مناصبهم في العام ١٩٨٢، واصدار سلسلة من الأوامر العسكرية الاسرائيلية التي تحد من حرية التعليم وحرية النقابات العمالية ومؤسسات أخرى من نقاط الضعف فيها[٢٥]. وزادها ضعفاً على ضعف، عجزها عن العمل بشكل جماعي وابتعادها عن المناطق الريفية وتنامي الفئوية السياسية داخل الأرض المحتلة.

---

(٢٥) الملتقى الفكري العربي، مقررات مؤتمر التنمية من أجل الصمود ١٩٨١ - ١٩٨٢، الدورة النهائية، القسم الأول، ص ٤.

وقد عبر الاكاديمي والضابط الاحتياطي في الجيش الاسرائيلي، مناحيم ميلسون، عن رأيه في ضرورة الاستفادة من الصعوبات القائمة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة، الى استئصال نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية فيها. وقد نشر رأيه في مجلة «كومنتري»[٢٦]، فتلقفته السلطة العسكرية وأوكلت الى ميلسون مهمة تسييس شكاوى القرويين من القيادات المدينية وتوظيفها الى صالح نظام التحكم الاسرائيلي. وحتى يحقق الهدف المنشود، قام ميلسون بما يسمى بروابط القرى وأنشأ الادارة المدنية[٢٧]. ورغم فشل المؤسستين، إلا أن القيادات المدينية لم تتمكن بتقليديتها من مواجهة ضغط روابط القرى في البداية، فشاعت حالة من عدم اليقين وظهرت الحاجة الى بداية جديدة.

توجد عدة أسباب لفشل ميلسون في سياسته، ويقف في مقدمة هذه الأسباب فقدان القرويين الثقة في الاسرائيليين وتجربتهم مع الاحتلال واستفادتهم من خبرة الفلسطينيين داخل اسرائيل نفسها. وقد عززها كذلك، خلخلة بنية السلطة التقليدية في المناطق الريفية التي حاول ميلسون تجنيدها لمحاربة القيادة المدينية. وبالمقارنة، ميز الأردن نفسه عن اسرائيل مستفيداً من خبرته السابقة في الضفة الغربية. فبينما أظهرت اسرائيل نفسها كساع الى اقتلاع السكان من أراضيهم، قدم الأردن نفسه كمصدر للتمويل والتسهيلات وكحام لملكية الأرض الفلسطينية من المصادرة.

ويعود الفشل الجزئي للحركة الوطنية في هذه المرحلة الى اهمالها الفروق الاجتماعية التي نشأت تاريخيا بين المدينة والريف وتخلفها عن تجاوز الحواجز الاجتماعية بين الريف والمدينة وعن تعبئة سكان الريف وربطهم ربطاً جدلياً في الحركة السياسية في المدينة. وأدى هذا القصور الى ابقاء الريف تحت رحمة العناصر الخارجية وإلى ترك الباب مفتوحاً أمام وكالات التنمية الممولة من قبل الحكومة الامريكية والنظام الأردني الى تعزيز نفوذهم فيه، ودعم سيطرتهم عليه. فنشطت خدمات الاغاثة الكاثوليكية وصندوق تنمية المجتمع (C.D.F.) والمساعدة الامريكية للاجئي الشرق الأدنى (انيرا) في المناطق الريفية في تنفيذ سياسة تحسين «نوعية الحياة» للفلسطينيين[٢٨]. وعززت التعاونيات ونظام الزراعة الاردنيين مواقعهما من خلال المخاتير والمجالس القروية والقيادة الريفية التقليدية.

لم تكن البداية متأخرة تماما للحركات الجماهيرية والجمعيات الخيرية (تعمل الجمعيات الخيرية بموجب القانون الأردني وتنتمي إلى اتحاد الجمعيات الخيرية وتعمل بانظمته)

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) يقيد الأمر العسكري رقم (٨٥٤) بتاريخ ٦ تموز/يوليو ١٩٨٠، والأمر العسكري رقم (٨٢٥) بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٠، أنشطة مؤسسات التعليم العالي والنقابات. على سبيل المثال، انظر:

Jūnathūn Kuttāb, *Analysis of Military Order 854 and Related Orders Concerning Educational Institutions in the Occupied West Bank* (Ramallah: Law in the Service of Man, 1981),

ومرسي حجير، تحليل قانوني للأمر ١١٠٨، في حقوق العمال في الضفة الغربية في ظل الأوامر العسكرية الاسرائيلية (القدس: [د.ن.]، ١٩٨٤)، ص ٦ ـ ٩.

(٢٨) Menahem Milson, «How to Make Peace with the Palestinians,» *Commentary* (May 1981).

عندما عملت على اعادة تقويم مسارها في العام ١٩٦٧. وكانت جمعية الاتحاد النسائي العربي في بيت لحم قد دعت الجمعيات المحلية منذ العام ١٩٦٧ الى التحول من العمل الخيري الى عملية دعم الصمود[٢٩]. وخروجاً على التقليد القاضي بأن تحصر الجمعيات الخيرية نشاطها في العمل الاجتماعي وتقديم الاحسان، جرت محاولات جادة من قبل بعض منها الى مباشرة عمل تنموي. وقام اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس بنشاطات تنموية ليمسك بالزمام من بعض اعضائه من الجمعيات التي توجهت تنموياً في بعض الاحيان[٣٠].

وجمعية انعاش الاسرة في البيرة مثال جيد في هذا المجال. فمنذ انشائها في العام ١٩٦٥ ميّزت الجمعية نفسها عن غيرها من الجمعيات في اسلوبها غير التقليدي. فقد تبنت مبادىء توجيهية تتصف بالتنموية رغم رومانسيتها[٣١]. ويكشف شعار الجمعية «بناء العائلة الفلسطينية واجبنا»[٣٢]، عن مزيد من الالتزام في التنمية. وبعد سنوات من النضوج، سعت الجمعية الى تشجيع الحرف الريفية وانشاء مشاريع انتاجية وحابت في الوقت نفسه مبدأ الاحسان المباشر[٣٣]. ويتجه برنامجها في وضوح متزايد الى المحافظة على نوع من اقتصاد المونة لتأمين درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي ومن الاعتماد على النفس. وينطوي تبنيها الاخير لبرنامج تربية الحيوانات والعناية بالبساتين وحقول العائلة على مزيد من الوضوح في مسيرتها التنموية[٣٤].

هذا في الضفة الغربية، اما في قطاع غزة فيقدم المسح الذي قامت به اليسون كيلي معلومات كثيرة عن بنية الخدمات الاجتماعية في المؤسسات غير الربحية فيها، وعن طبيعة قيادات هذه الجمعيات. ويشير المسح الى العلاقة الوثيقة بين بعض الجمعيات وقياداتها الرئيسية الى درجة أن الناس العاديين يساوون بينها وبين رئيسها[٣٥]. وتلاحظ اليسون كيلي

---

(٢٩) اقيمت الادارة المدنية وفق الامر العسكري رقم (٩٤٧) حول تحليل الأمر، انظر:

Jūnathūn Kuttāb and Raja Shehadeh, *Civilian Administration in the Occupied West Bank: Analysis of Israeli Military Government Order No.247: A Study* (Ramallah: Law in the Servicc of Man, 1982).

(٣٠) «تحسين نوعية الحياة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة» اقترحه وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية جورج شولتز في آب/اغسطس ١٩٨٣، وقام البروفسور ستيفن كوهن بتنظيم تجمع من رجال الاعمال الامريكيين اليهود، نظرائهم من اصل عربي لمتابعة هذه السياسة. وقابل التجمع رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤، ولكن لم تحقق هذه التحركات أي فوائد ملموسة للسكان في الأراضي المحتلة.

(٣١) مقابلة مع امين الخطيب في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

(٣٢) Rita Giacaman, «Palestinian Woman and Development in the Occupied Territories,» (Unpublished 1982).

(٣٣) يبشر التقرير السنوي لجمعية انعاش الاسرة، ١٩٧٨ - ١٩٧٩، بالمبادىء التالية: أ - أضيء شمعة واحدة كي لا تعيش ١٠٠ عام في الظلام. ب - وجه الموارد المادية والانسانية والفكرية نحو الاتجاه الصحيح. ج - الغ كلمة «المستحيل» من قاموس كلمات الفرد من أجل تحريره.

(٣٤) المصدر نفسه، صفحة الغلاف.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠ - ١١.

بصدق وقوف الاحتلال (كأهم عنصر معاد لهذه المنظمات) أمام الفرصة الوحيدة لسكان غزة الى المشاركة في تخطيط مستقبلهم واقامة البنية الأساسية الفلسطينية[٣٦].

وفي أغلب الحالات، مارست الجمعيات الخيرية دوراً مهدئاً ودعمت سيطرة المدينة على القرية. وبناء على ذلك، فإن التغييرات اللاحقة في سياسة هذه الجمعيات لم تغيّر الشيء الكثير وبقيت في حدود ضيقة، لذلك بقيت مشاركة أهل الريف في صناعة القرارات الخاصة بهم مشاركة هامشية. ويعترف رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس ان الاموال التي وصلت الى الارض المحتلة عبر الجسور المفتوحة حابت المدينة على حساب القرية، واستنتج كذلك أن النشاطات والخدمات المقدمة سارت على المنهج نفسه[٣٧].

وعلى الرغم من المآخذ الكثيرة على اعمال الجمعيات الخيرية وأهدافها الاجتماعية والسياسية، ما زالت هذه الجمعيات تملك امكانات لا يمكن التقليل من شأنها. وحتى يمكن توظيف هذه الامكانات بشكل ناجح، هنالك حاجة الى اعادة توجيه طاقاتها نحو التنمية وتشجيعها على التعاون والتنسيق. ويتحقق التغيير من خلال استجابتها النشطة والمباشرة الى حاجات ومتطلبات أساسية. تلك الحاجات التي يجري تعريضها باستمرار من قبل المنظمات الجماهيرية القاعدية التي نشطت في الآونة الاخيرة في الأراضي المحتلة.

وإذا كانت الحال على هذه الصورة، يبرز سؤال مهم: لماذا نشأت المنظمات الجماهيرية القاعدية؟ هل نشأت هذه الحركات كتحد للجمعيات الخيرية التقليدية التي اثبتت عجزها عن التصدي الى عملية بناء تنمية مقاومة للاحتلال الاسرائيلي؟ أم أنها نشأت كمؤسسات سياسية على شكل مجموعات تنموية؟

يبدو ان الهدفين الاجتماعي والسياسي يلتقيان عند المنظمات الجماهيرية القاعدية. فهي تتميز بفعلها التنموي وان كانت مدفوعة بدوافع سياسية. وتختلف هذه الحركات عن الجمعيات الخيرية في حقيقة انها تستمد شرعيتها من الجماهير مباشرة وليس من السلطة، وتصرف اعمالها، في الغالب، في العمل الطوعي. وتتمايز عن الجمعيات الخيرية كذلك بقدرتها على العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصبح بذلك عاملا توحيديا فاعلا بين الموقعين[٣٨]. وبسبب سلوكها هذا، تضطهدها السلطة الاسرائيلية، ولأجل السبب نفسه تصنفها القيادة التقليدية بالخروج عن المتعارف عليه وانها حركات يسارية[٣٩].

هنالك حركات جماهيرية فاعلة في قطاعات الصحة والزراعة واستصلاح الأراضي والنشاطات النسائية. وتهتم الحركات المعنية في الصحة والزراعة بالخدمات ذات

---

(٣٦) اعتبر كمشروع تنمية ويدار من قبل اللجنة العليا لمحو الأمية (جهاز محلي تشكل من ممثلين من جامعة بيرزيت واتحاد الجمعيات الخيرية، والقيم في العام ١٩٨٥).

(٣٧) Alison Kelly, «A Study of Social Service Provision by the Private Non-Profit Orga- nization in the Gaza Strip,» (Unpublished 1984).

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) مقابلة مع أمين الخطيب.

الاختصاص، بينما تهتم حركة اخرى باحياء مبدأ التعاون المتبادل أو ما يعرف بـ «العونة» وفي استطلاع الاراضي، وتهتم في شؤون المرأة ومشكلاتها.

ولعل افضل تلخيص لاهداف الحركات الجماهيرية ما جاء على لسان رئيس اللجنة العليا للعمل التطوعي، عندما أشار الى ان الحركات الجماهيرية لا تبني جدارا ولا تشق شارعاً فقط، ولكنها تسعى إلى بناء انسان جديد. وكذلك، عندما أكد بأن العمل الطوعي في الأرض وتقديم المعونة إلى القرى والمؤسسات هو في حد ذاته تدريب من الدرجة الأولى على بلورة منظومة جديدة من القيم. وان هدفه هو التحول الى مشغل ومدرسة قادرين على تخريج رياديين ملتزمين بالروح الوطنية منغرسين في الأرض واهبين انفسهم للقضية الوطنية مبرهنين عن جدارتهم في العرق والعمل[٤٠].

ولخيبة الأمل، افرزت الفئوية التي استشرت بعد العام ١٩٨٠ اربع تشكيلات جماهيرية قاعدية متنافسة ايديولوجياً وغير متكاملة وظيفياً. فقد كانت نشاطاتها مجرد تكرار لاختصاصات بعضها البعض دون محاولة جادة الى التنسيق فيما بينها إلا في حالات محدودة. هذا مع العلم ان المنظمات الجماهيرية القاعدية ذات التوجهات الريفية كانت تشكل، نظرياً على الأقل، تكفير الحركة الوطنية عن اهمالها السابق للقرية. وفي المقابل، حققت الحركة النسائية في حالات معينة، ومنذ العام ١٩٨٣، تعاوناً نسبياً. وما زال التنافس الفئوي يميز علاقات نظرائها في حقول عمل أخرى. وعلى سبيل المثال، يكاد لا يلحظ المرء تعاوناً بين لجان العمل التطوعي ولجان الشبيبة للعمل الاجتماعي بسبب تنافسهما التنظيمي والايديولوجي.

ويكمن الجواب على نجاح التعاون النسبي بين الأطر النسائية ـ على ما يبدو ـ في تشابه المشكلات العامة التي تواجهها المرأة وتداخلها. ومن ضمن المشكلات المشتركة، الموقوفون والسجناء، وجنوح الأطفال، والمشكلات المترتبة على منع التجول في مخيمات اللاجئين. وتقول سكرتيرة اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية ان التعاون بين الأطر النسائية ذات الاتجاهات السياسية المختلفة قد تنامى على صعيد الفروع. وتضيف أنه، مع غياب التنسيق في المجالات الاجتماعية على الصعيد المركزي، فانها تتوقع تنامي العلاقة بين الأطر النسائية المختلفة في المستقبل[٤١].

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن المواجهة الجادة بين المجموعات الطوعية الأخرى غير قائمة رغم التنافس بينها، ويمكن القول بثقة بأن هنالك متسعاً كبيراً لتكامل نشاطاتها بفاعلية أكبر. واذا ما أخذنا ضيق مساحة الأراضي المحتلة وشح المصادر المتوافرة لدى

---

(٤٠) انظر مثلاً: اللجنة العليا للعمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، **العمل التطوعي** (القدس: اللجنة العليا، ١٩٨١).

(٤١) كانوا قد رفضوا تمويل اللجنة المشتركة، وراقبتهم اجهزة الامن الاسرائيلية والمستوطنون الاسرائيليون، وكذلك المتطرفون الاسلاميون.

المجموعات المختلفة بعين الاعتبار، لوجدنا أن الفرص تتعزز الى ذلك خاصــة أن الخلافـات بينها حفزت التنافس بدل المواجهة.

تواجه الحركات الجماهيرية مشكلات تنبع في معظمهـا من البنية الاجتـماعية في الأراضي المحتلة ومن علاقتها مع «الخارج». وتلعب عوامل أخرى دوراً اضافيـاً في هذا المجـال فعلى صعيد معين، تجد بعض المجموعات نفسها وقد وقعت ضحية الانقسـام بين المـدينة والـريف إذا ما اختارت الفصل في المناطق الرئيسية بدوافع سياسية تطغى على التوجه التنمـوي. وعلى صعيد عام، يغلب على الحركات الجماهيرية المعنية في الصحة والزراعة التوجه التنموي. فهي تسعى الى اختراق الحاجز التقليدي بين القرية والمدينة باثارة الاهتمام في المشكلات المكانيـة في القرية وتقديم الحلول لها. وتقف في مقدمة هذه الحركات لجان الاغاثة الزراعية الفلسـطينية، واتحـاد لجان الاغـاثة الـطبيـة، واللجنـة العليا للعمـل التطوعي، واتحـاد لجان المـرأة العاملة الفلسطينية. فقد تلمست قرى كثيرة خدمات هذه الحركات منذ فترة ليست قصيرة.

ومن المشكـلات الأخرى التي تـواجهها المجمـوعات التنمـوية القـاعـديـة انها لا تملك ترخيصاً. وبناء على ذلـك، فهي تواجـه خطر حلهـا من قبل السلطة. وتجـربة لجنـة التوجيـه الوطني التي عملت علناً كحركة جماهيرية وجرى حلها في العام ١٩٨٢ من قبـل السلطة، هي مثال من عدة أمثلة على تصرف السلطة يمكن الاشارة اليه .وتعاني الحركات الجماهيرية ـ حاليـاً ـ كـما يعاني أفـرادها ـ من مضايقات السلطة. ويتقـرر استمرار عملهـا على قـدرتها عـلى تجاوز القيـود التي تفرضهـا السلطة الاسرائيليـة. فمن نـاحيـة، لا يمكن التنبؤ بـاجـراءات السلطة الاسرائيلية، الأمر الذي يترك الحركات أمام مواجهة مخاطر تتجاوز قـدرتها عـلى التحكم بها. ومن الناحية الثانية، يواجهها امتحان قدرتها على نقل الروح الطلائعية الى جيل أصغر خاصة أن السـن يتقدم بالقيادة الحالية وقد يمنعها ذلك من القيام بواجباتها المفترضة فيها.

خلاصة

اكتسبت الضفـة الغربيـة وقطاع غـزة منذ الاحتـلال الاسرائيلي لهـما صفات اقتصـادية واجتماعية ونفسيـة لم يعرفـاها من قبـل. وعلى الرغم من أهمية الصفات الجديدة، لم يجر استيعابها عملياً في استراتيجية القيادة الفلسطينية ولا في السياسة العربية في الخارج، ولذلك بقي أثرهـا محدوداً على طبيعة التحرك الفلسطيني والعربي السياسيين وعلى مضامين الاستراتيجيات المقررة حول مستقبلها. وبناء على ذلك، تلح الضرورة على تحديد غرض التنمية في الاراضي المحتلة تحديداً مبنيـاً على الحقـائق الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسيـة فيها دون ارتهـان ذلك الى أي اعتراضات خارجية. وبالمنطق نفسه تصبح صياغة استراتيجية تنموية اصيلة تستجيب للغرض المعلن عنه واجبة.

ويكتسب تقسيم الاستراتيجية الفلسطينية أهمية كذلك لتحقق طموحـات الفلسطينيـين الى مـرحلتين متـداخلتين: مـرحلة المحافـظة على الصمـود أولاً (صمـود الفلسـطينيـين فـوق أرضهم) ومرحلة تطبيق قـرارات الأمم المتحدة حـول القضية الفلسـطينية. ويشكـل الصمود

شرطاً مسبقاً لأي حل سلمي وعادل للصراع بشرط أن يكون الصمود صموداً مقاوماً. ولتكون أكثر فعالية وتأثيراً، لا بد لمثل هذه الاستراتيجية من تقديم بديل لما تقدمه اسرائيل ولما يقدمه الصمود الساكن. كذلك، أن تتبنى نظرة جدية الى الصمود تستهدف تحفيز همم وقدرات الناس على مواجهة الضغط الاسرائيلي. وفي التداخل مع ما سبق ذكره على هذه الاستراتيجية ان تعالج تنامي التقاطب الاجتماعي بحكمة وأن توقف تسليح القيم والثقافة. ان مهمة اقامة سلطة أدبية مهمة شاقة وهي بمثابة النضال صعوداً إلى أعلى. ورغم ذلك، فمن الممكن بل من الواجب دعم سلطة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتعليمية المحلية الشعبية، وكذلك دعم الجوانب الايجابية للسلطة التقليدية في المناطق الريفية وترشيدها. وبناء على ذلك، فإن صياغة سلطة أدبية مدينية ريفية مجمعة لا بد أن تحظى بالتشجيع.

ان جمع الجهود المنسقة للمؤسسات المحلية النظامية مع الحركات الجماهيرية القاعدية يوفر سلطة ذات تأثير كبير. ومن طبيعة النضال السياسي أن يفرز تشكيلات مختلفة من التحالفات، تتوجها الوحدة الوطنية، ويحتل بناء أوسع التحالفات بين المؤسسات النظامية وغير النظامية أعلى سلم الأولويات الوطنية.

ولا بد من التنبيه الى حقيقة أساسية، وهي أن رسم خطة تنموية وتنفيذها بشكل مضمون في غياب سيادة فلسطينية في الأرض المحتلة أمر غير ممكن. وما دامت ظروف الأرض المحتلة في حالة تغيّر مستمر، تصبح صياغة سلم أولويات مرن لتنمية المناطق المحتلة بدل وضع خطة في حدود الممكن، تقع على الفلسطينيين فيها مسؤولية تحديده.

ان مبدأ الاعتماد على الذات يضرب جذوره في الجامعات والنقابات والجمعيات والحركات. فلقد أثبتت الاحداث ان المبالغة في الاعتماد على مصادر تمويل خارجية مدفوعة بدوافع سياسية قد برهن على فشله في احداث تنمية حقيقية. وتبين أن الثمن المطلوب مقابل هذا الدعم هو فرض مزيد من التبعية السياسية والاجتماعية. وهو فضلاً عن ذلك أعلى بكثير مما يملك الفلسطينيون دفعه. وأثبت القول العربي بأن «أهل مكة ادرى بشعابها» صحته تحت هذه الظروف. وإذا كان فلسطينيو الأرض المحتلة هم أهل مكة في هذا المقام، فإنهم بالاضافة الى ذلك واعون للعلاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها مع الفلسطينيين في الخارج. ولا يساور هؤلاء الوهم بأن تطلعاتهم وطموحاتهم السياسية لا يمكن فصلها عن تطلعات الفلسطينيين في الخارج. وهم يؤمنون بأن تحرر الواحد منهم يعني انعتاق الآخر والعكس صحيح. وبناء عليه، فإن تبني استراتيجية ذات نطاقين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت مجموعة الظروف المختلفة، يثري نضال كل منها.

لا جدال في أن الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية قائمة في الاطار الفلسطيني العام، وأن هنالك تعارضات بين الخصوصيات وفي داخل كل واحدة منها. والقيادة الفلسطينية مدعوة الى رؤية الطبيعة الجدلية لهذه الصراعات وإلى العمل على الاستفادة منها في اطار استراتيجية فلسطينية شاملة.

إن سوء ادارة عملية الصراع القائمة داخل الاطار الفلسطيني الواسع سواء أكان ذلك

بتجاهلها أم بكبتها قد يرفعها الى مستوى التناقضات. وإذا تحققت مثل هـذه التطورات فمن شأنها ان تبعثر الاهداف الوطنية والاستراتيجية العامة. ان المدخل الذي أوجزته هـذه الورقـة والقاضي بالاعـتراف بخصوصيـات الأراضي المحتلة والشتات الفلسـطيني في الاطار التـاريخي القائم وبتفاعلها الجدلي، يدعو كذلك الى تبني مدخل مبني على تنمية ورعاية العلاقة العضوية والمثرية التي تجمع الفريقين معاً.

الفصل الرّابع عشر

نحو استراتيجيّة للتّنمية : التقوية والمبادرة

هارولد دك(*)

مقدمــــة

١ ـ التقوية والمبادرة في التنمية الاقتصادية: تبدأ تقوية عملية التنمية الاقتصادية بالناس، وليس برأس المال والموارد الطبيعية والمهارات والبنية الأساسية. وتجد العملية قوة خلقها وطاقتها من الروح الانسانية، التي ترتكز على فكرة ومن ثم تندفع بعزم لبلوغ هدف اقتصادي. هذه الروح واضحة لدى المرأة الفلاحة من صوريف (قرية في منطقة الجليل)، التي تتفوق في اعمال حياكة نوعية والتي ستنال السعر الاعلى في السوق، وهي أيضاً واضحة لدى صانع أدوات الحقل من جنين الذي ينتج ماكنة زراعية ذات مستوى تنافسي رفيع. وتظهر تعاونية زراعية قرب الخليل هذه السمة في تقديم الشتلات بأسعار تنافسية وخدمات عصر زيت الزيتون لأعضائها.

ستقدم التقوية الى اقتصاد المناطق المحتلة أساساً تمويلياً أكثر أماناً سيسمح للفلسطينيين باطعام واكساء وإسكان وتعليم أنفسهم، وستجعلهم قادرين على التمتع بثقافتهم ودينهم بالأسلوب الذي يتوافق مع الأولويات التي يقرّونها. تعزيز الاقتصاد (التقوية) سيسمح للفلسطينيين بتطوير بنى وأنظمة للنهوض بسرعة حتى تحت الاحتلال. وهكذا يجب على الفلسطينيين ذاتهم أن يقرروا الكيفية التي سيهتمون بها ليس فقط بقضايا العدالة الاجتماعية، ولكن بقضايا توزيع الدخل الذي يحصلون عليه من زيادة قوتهم الاقتصادية.

ترى هذه الدراسة أن استراتيجية التنمية الاقتصادية تتطلب ايجاد جذورها في نموذج المبادرة المتوقد والحيوي على نحو ملفت للنظر بغض النظر عن القيود الثقيلة. فالمبادرون الفرديون (أو الجماعيون)، الذين هم لحم ودم أي اقتصاد لا يحتاجون لأن يتعلموا فضيلة الاكتفاء الذاتي، بل اظهار القدرة على التكيف وحيوية وجودهم بذاته. غالباً ما ركزت

(*) مدير سابق لبرنامج هيئة مينونايت المركزية ـ القدس.

استراتيجيات التنمية على مسائل مثل التدريب والتسليف والدعم والموارد الطبيعية والخبراء. هذه العوامل كلها عديمة الجدوى وغير متحركة دون مبادرة اضافية. هذه السمة أو القدرة تكمن في الشخص أو مجموعة من الناس المستعدين لتحمل المخاطر المتأصلة في تشكيل أو تشغيل مشروع أعمال. والمسألة هي ان روح المبادرة، هي المقوم الضروري لأي مشروع اقتصادي، سواء أكان جماعياً أم فردياً، إذا ما أريد له أن يعمل بنجاح.

٢ ـ القيود والمنافسة: لبلوغ سيطرة أعظم على مصيرهم الاقتصادي، يجب على الفلسطينيين في المناطق المحتلة أن يواجهوا قيدين غير اعتياديين وثقيلين، يُعقّدان العوائق الاعتيادية لندرة الموارد الطبيعية ومنافسة الأسواق وعوائق النقل والاقراض غير المناسب أو عدم توافر الطاقة البشرية الماهرة. أولاً، أي شخص أو جماعة تقوم بمبادرة أعمال يجب أن تواجه الدور المربك والجائر لسلطات الاحتلال العسكري. ويجسد هذا الدور ذاته بالحياة الاقتصادية من الامتناع عن ترخيص اقامة مشروع لتعبئة المياه المعدنية، الى المحاربة المادية والمعنوية لأولئك الذين يرغبون ببيع انتاجهم الزراعي في القدس واسرائيل أو أوروبا.

ان اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، أوضح التحدي الاساسي المطلوب للمناطق المحتلة في شباط/فبراير ١٩٨٥ بالقول: «لن تكون هناك تنمية [في الأراضي المحتلة] تقوم بها الحكومة الاسرائيلية، ولن تعطى ترخيصات لتوسيع الزراعة أو الصناعة (هناك)، قد تنافس دولة اسرائيل»[(١)]. وتؤكد الممارسة بأن السلطات المحتلة ترفض أي فكرة لمنافسة عادلة وتؤكد انها تحاول خنق رغبة الزيادة للفلسطينيين بالقوة العادية.

يكمن القيد الثاني بالحقن الكثيف لتحويلات النقود من الخارج ومن الرواتب المكتسبة من اسرائيل، لأنها تشوه توقعات الفلسطينيين وتجعل من الصعب على الاقتصاد المحلي الحقيقي أن يتنافس. هذه الأموال تقدم الآن للمساعدة في تشغيل المستشفيات والجامعات والتعاونيات وأنظمة المدارس والجمعيات الخيرية. ويستخدم التمويل المخلوق في الخارج أيضاً في الاستهلاك الشخصي بما في ذلك المساكن والسيارات وعناصر الاستهلاك الأخرى. وأصبحت مصادر هذه الأموال غير أمينة بدرجة بالغة. وهي عرضة للدوران في الاقتصاد الاسرائيلي وحساسة للتطورات الاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج. وهي تنتج التبعية وعدم الاستقرار بسبب كون الفلسطينيين في وضع مساومة ضعيف للتيقن من أن هذه الاموال ستستمر بالتدفق.

الى جانب الاهتمام بهذين القيدين، يجب على أي استراتيجية للتنمية الاقتصادية أن تبدأ من منظور أن سوق المنتوجات والخدمات هي الآن سوق منافسة كثيفة. وهنالك فرص عديدة لكسب المال من أفكار جيدة. فكل محل لتصليح السيارات أو للحدادة أو لصنع الخزانات وتصنيع خشب الزيتون، يتنافس مع آخرين في المكان نفسه. هذه المنافسة الداخلية

---

(١) Mohammed K. Shadid, «Israeli Policy towards Economic Development Projects in the West Bank and Gaza Strip,» paper presented at: The Second NGO Meeting on the Question of Palestine, Geneva, Switzerland, 9-12 September 1985, p.25.

تتعقد الى جانب ذلك، بالاستيرادات من اسرائيل وأوروبا التي تبلغ قيمتها ٦٨٠ مليون دولار[٢]. هذه الاستيرادات تضم كل شيء من زيت الزيتون اليوناني، الى منتوجات الغذاء والملابس الاسرائيلية، الى المكائن الزراعية الايطالية. وهذه الاستيرادات هي من نوعية رفيعة. فاذا ما أراد الفلسطينيون تطوير القطاعات الانتاجية لاقتصادهم، فانهم سيحتاجون الى تطوير منتوجات نوعية ذات أسعار منافسة.

يقول باولو فريري «ان الحرية تنتزع، ولا تعطى. يجب متابعتها بثبات وبمسؤولية»[٣] ولمتابعة الاسواق الاقتصادية والحرية، يتطلب الأمر الحيوية والمثابرة. ان بعض المبادرين في المناطق المحتلة، أفراداً وجماعات، نجحوا بالمنافسة سواء مع التحويلات أو مع الحكم العسكري. لقد أظهروا أن الحرية الاقتصادية يمكن أن تخلق.

٣ ـ من استراتيجية الدفاع الى استراتيجية الهجوم: بالنسبة الى روح المبادرة، يجب على استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تكون هجومية في طبيعتها، وليست دفاعية. بعد الاحتلال، كانت هذه الاستراتيجيات دفاعية في أفقيها. فقد كان الانتزاع حاداً، إلى جانب الجمود النفسي، وعدم الاطمئنان السياسي. كان التفكير الاقتصادي ينصب على مجرد البقاء مع التأكيد على حاجة البقاء في الأرض، وتعليم الاطفال وكسب الدخل، وليس مهماً من أين. والتخطيط الاقتصادي الجذري سيظهر بعد انتهاء الاحتلال في حل سياسي.

تمثلت هذه السياسة في انفاق مقادير كبيرة من رأس المال من الوطن العربي واللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات التطوعية. هذه الأموال شادت طرقاً وجامعات وأنظمة مياه ومجاري وكهرباء ومنازل خاصة. ويمكن النظر لهذا على أساس أنه استراتيجية قصيرة الأجل وحسب، ما دامت التنمية تعتمد على التمويل الخارجي. والاستثمار في القطاع الزراعي فقط أدّى الى زيادة جذرية في الانتاجية بنسبة ٨,٦ بالمائة سنوياً وبالأسعار الثابتة[٤].

إن استراتيجية التقوية يجب أن تقوم على زيادة الانتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات للمناطق المحتلة. هذه التقوية يجب بلوغها ضمن طبيعة تنافسية وبعلاقات اقتصادية متبادلة مع اسرائيل والضفة الشرقية، وأوروبا، والوطن العربي. هذه الدراسة لا تدّعي بأنه يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي. لا أحد مكتف بذاته. المسألة هي تقوية الفلسطينيين ضمن هذه العلاقات المتبادلة. فيجب أن يحصل الفلسطينيون على سيطرة أكبر على وجوه الانتاج والتسويق والتمويل، التي تتطلبها تغذية الماكنة الاقتصادية للمناطق المحتلة.

وهذه الدراسة اختبارية ستركز على الاستراتيجيات الاقتصادية في منظور الزيادة

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(٣) Paulo Freire, *Pedagogy of the Oppressed* (New York: Herder and Herder, 1970), p.31.

(٤) David Kahan, *Agriculture and Water in the West and Gaza, 1977-83* (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1983), p.77.

وستأخذ بعين الاعتبار دور المنح والتسليف وتسويق الانتاج الزراعي وتنمية الصناعات الصغيرة[٥].

أولاً: الهبات، التسليف والمبادرة

١ ـ أهمية الخطر في التكوين الرأسمالي

ينجح المبادر على أساس المخاطر المتأصلة بتعبئة رأس المال. فلا شيء يشحذ حدة المشاعر والحوافز أكثر من أن يكون المرء مسؤولاً عن تحقيق رأسمال في مشروع اعمال. وليست القضية في الواقع فيما إذا كان رأس المال فردياً أو من مؤسسات اقراض أو حكومياً.

فالحدادون الذين يمتلكون رأسمالهم الخاص أو بعضه الذي اقترضوه، والمجسد ببضائع في المخزن وأدوات، يجب أن يجدوا طرقاً لبيع منتوجاتهم، أو مواجهة احتمالات خسارة رأسمالهم. هذا الخطر هو الذي يدفعهم للعمل ساعات أطول وانتاج أفضل نوعية يستطيعونها. ويجب عليهم بالتالي تطوير الاتصالات بين الفلاحين والمقاولين والمهندسين للتأكد من أن خدماتهم ومنتوجاتهم ستلاقي القبول. والفلاح الفلسطيني هو ربما مثال لتحمل الخطر، ومقامر سنوي بموجوداته على الأسمدة والري والمشاتل والدواجن، متوقعاً محصولاً أفضل وأسعاراً عالية.

إن الأسلوب الذي يعبأ به رأس المال سيحدد مدى نجاح استخدامه في عملية التنظيم. فكلما كان الشخص أو الجماعة أكثر مسؤولية تجاه رأسمالها، كلما كانت أكثر صرامة في المبادىء التي تضعها للتأكد من سلامة المضاربة في المقام الأول ومن ثم التأكد من عدم استبقاء أي جهد يجعل المخاطرة رابحة.

٢ ـ الدور التدميري المحتمل للهبات

الهبات، والقروض الميسرة، والقروض بمعدلات فائدة واطئة والاعفاءات بعيدة المدى، هي الشكل الأكثر تدميراً من تعبئة رأس المال، خصوصاً إذا ما استمر استخدام هذه الأساليب لمرحلة طويلة. فالنقود السهلة يجب أن تقوم على بعض الاشكال من الاحسان. فالهبات والقروض الميسرة التي تعتمد على التجمع الدولي للمتبرعين ولمرحلة طويلة، تستدعي أخيراً مسألة نبل الأفراد المنخرطين وتديم النيوكولونيالية. ان الهبات المستخدمة لتحفيز النمو الاقتصادي ترسخ الشعور بأن الناس بحاجة لراحة. مثل هذا الوضع هو ضد تطور عملية المبادرة[٦] فالنقود ليست حرة في أي مكان. وهي دائماً تكلف

---

(٥) الأمثلة المستخدمة بهذه الدراسة ستركز على الضفة الغربية، لأن المؤلف لا يعرف الكثير عن غزة.

(٦) Michael Schulz, «The Port Sudan Small Scale Enterprises Programme,» paper presented at: Workshop on the Development Approach to Refugees Assistance, Organized by UNHCR and ICVA, Lusaka, Zambia, July, 1985.

شيئاً ما. فالمنحة أو الهبة التي تقدم بشكل حر يجب أن تكون موضوعاً للريبة وأن تفحص بمعايير حافز المانح أو نوعيتها وأهميتها. يقدر الناس الجادون علاقات الأعمال الواضحة والشريفة[7]. والهبات قد تخدم وظيفة في وقت ما، لكن إذا ما استخدمت دونما نهاية فإنها تصبح ضد الانتاجية والتنمية الاقتصادية السليمة. وهنالك ثلاثة أمثلة توضح ذلك.

أ - الزبيدات

اثناء السنوات العشر الأخيرة، جرت تعبئة الأحوال من قبل المؤسسات التطوعية والأموال من الضفة الشرقية على شكل هبات وقروض دون فائدة لتطوير الزبيدات في وادي الأردن. وجرى تقديم الري بوسائل الرش، وشيدت البيوت والطرقات، وجرى تركيب شبكة مياه للاستخدام المنزلي، وشبكة كهرباء. والرفاه النسبي للناس بدأ يعبر عن نفسه بامتلاك أجهزة التلفزيون والبرادات. وقد اعتبر تطور القرية جيداً بوضوح.

لكن الفترة الطويلة، حيث كان النقد الرخيص متاحاً للقرية، قد خلقت أيضاً تبعية. فكل مبادرة جديدة تتطلب سفرة الى المؤسسات التطوعية أو إلى الضفة الشرقية للحصول على تمويل للمركز الاجتماعي، وللروضة أو للمشروع الصحي. وأصبح هذا الروتين طريقة للحياة وأخيراً آثاراً سلبية واضحة على رغبة المبادرين الجماعيين للمجتمع.

لا شيء كان أكثر أهمية لصحة اقتصاد الزبيدات من مصدر مياه يمكن الاعتماد عليه. كان المصدر الرئيسي لخلق الدخل في القرية هو محصول الخضروات الذي يعتمد كلياً على الري. في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، مباشرة قبل بداية موسم الزراعة الجديد، تعطلت مضخة القرية. لم يكن بمقدور الناس ايجاد الموارد داخل القرية لاستبدال المضخة. فالتبعية كانت قد اصابتهم بالشلل. بسبب يأسهم، توجه الناس الى المؤسسات التطوعية والى الضفة الشرقية طلباً للتمويل. لقد كان زمن أزمة اقتصادية، حيث كان دم الحياة في القرية يواجه الخطر. في النهاية أكد النمط التقليدي للتبعية نفسه مع عدد من المؤسسات التي قدمت الأموال لمضخة جديدة. وهكذا فإن دورة الاعتماد على الأموال من مكان ما قد أدامت ذاتها.

إن مسألة التقوية الواقعية للتنمية كانت فيما لو أن القرية بدأت بجمع الأموال خلال الأعوام الثمانية الأخيرة من العمر المتوقع للمضخة من أجل استبدالها. وربما لم يجر تعلم الدرس. إن رغبة الناس للتصرّف جماعياً من أجل مصلحتهم الاقتصادية قد تعرضت تقريباً للشك بكل تأكيد.

ب - المشاتل

عام ١٩٨٤، بيعت ٦٥٠,٠٠٠ شتلة زيتون في الضفة الغربية. وقد قام بتجهيز هذا العدد حوالى ١٥ مشتلاً، تعاونياً وخاصاً. وقدّم أصغر مشتل ٢٠,٠٠٠ شتلة، فيما قدّم أكثر

(٧) المصدر نفسه، ص ٩.

مشتل حوالى ٢٠٠,٠٠٠ بسعر وسطي بلغ ٠,٠٣٠ من الدينار الأردني لكل شتلة.

حديثاً، قامت مجموعة من الزراعيين الشباب من ذوي النيات الحسنة، بتقديم التماس لمؤسسات التمويل لتزويدهم بكامل المال الابتدائي لاقامة مشتل للزيتون ينتج ١٥٠,٠٠٠ شتلة. بتعابير طلبهم لا يتحمل افراد التعاونية أنفسهم عبء استثمار أي مبلغ نقدي. ولم يطلب منهم، بواسطة آلية الاقراض، ان يتحملوا أي مسؤولية ازاء تلك الأموال، أو ازاء آفاق المشروع. ولم يكن هنالك ثمة خطر مالي بالنسبة للمشاركين. وقد تضعهم المنحة في وضع يؤثر جذرياً على انتاج شتلات الزيتون في الضفة الغربية.

ويشير الخبراء الزراعيون بأنه لم يكن هنالك أي نقص في شتلات الزيتون في الضفة الغربية، وإذا لم يكن هنالك ثمة سوق جديدة بأذهان أعضاء التعاونية، فالزيادة بنسبة ٢٠ - ٢٥ بالمائة في الانتاج ستغير جذرياً توازن العرض والطلب الذي كان يعمل بضوئه المنتجون. فالمنتج لحوالى ٢٠,٠٠٠ شتلة، الذي لم يحصل على دعم في تكاليف الابتداء سيواجه التدهور. وستبدأ حتماً حرب أسعار حيثما حاول المنتجون الكبار المحافظة على حصتهم في السوق. وحرب الأسعار ليست شيئاً سيئاً بالضرورة إذا ما دفعت المنتجين الذين لديهم هوامش كافية لترك كلف الانتاج ثابتة للسنة التالية. ففي المدى البعيد ستؤكد قوانين العرض والطلب نفسها وبعد سنتين أو ثلاث سنوات سيخرج العديد من المنتجين من الأعمال وسينطلق منتجون جدد بسبب المنافع غير الاعتيادية. وهكذا ستخلق فرص عمل جديدة بقدر الأعمال التي فقدت.

لو أن الافراد المشاركين بالتعاونية تعاملوا بنقود ذات كلفة، ولو أنهم كانوا عرضة لمسؤولية رأس المال، لقاموا بدراسة السوق. وقد يظهر البحث لهم أن مشاتل العنب من فصيلة الجذور المقاومة تقدم فرصة أعمال لرأس مال مكلف ولكنه يدر ربحاً جيداً.

ج ـ منتوج البيض

في عام ١٩٨٢، تسلمت احدى المنظمات حوالى ٤٠,٠٠٠ دولار من مؤسسات تمويل عديدة لاقامة مدجنة تسع ٣,٢٠٠ طير لانتاج البيض وكمشروع يخلق دخلاً للمنظمة. وقدمت النقود بشكل هبات بحيث ان رأس المال لم يعد بحاجة لأن يحتسب بتكاليف الانتاج. وبعد بعض المشاكل الأولية بدأت العملية بخلق الدخل.

وعندما بدأ هذا البيض بالظهور في الدكاكين، تحسس أثره منتجون آخرون في المنطقة. فقد أصبح واضحاً أن المنظمة المنتجة الجديدة بامكانها تقديم أي كمية يطلبها السوق بسبب التسعير غير المرن. وبعد أن شاع الذعر والاحباط بين منتجي البيض الآخرين، توصلوا الى خطة منطقية وذكية. قاموا بطلب منحة من مؤسسة ثانية لمساعدتهم بمنافسة هذا المنتوج الجديد في السوق. إن أثر الهبة على تحمل خطر مبادرة الفلاحين كان مربكاً جداً. لكن المشكلة حدثت حين أتى الوقت الذي كان يجب على المنظمة استبدال مفرخاتها. لأنهم لم يحتفظوا بأي

رأس مال لاستبدال المفرخات، كان عليهم أن يتقدموا بطلب المزيد من الهبات. وهكذا فالمنظمة لم تقو، بل أصبحت بالأحرى اكثر تبعية.

هنالك دور لنقود التنمية في تعزيز روح الزيادة. ان القسمين الثالث والرابع سيعطيان أمثلة عن كيفية استعمالها بالطريقة التي لا تساعد على فيض الانتاج القائم، ولكن خلق أعمال جديدة.

٣ ـ دور التسليف

التسليف السليم ـ الذي يترافق مع ارشاد تقني سليم، هو الأسلوب الذي يظهر فعالية تعبئة النقود في مجازفة معينة. ولن يساعد هذا الاسلوب على تحليل موثوق به للامكانية الاقتصادية وحسب، بل انه سيضمن أيضاً بأن العلاقة بين مصدر الاموال والمستفيد منها ستكون متكافئة، ومهنية، ومليئة بالاحترام. يجب أن تستخدم قواعد التسليف العقوبات والضغط الاجتماعي والتصرف القانوني لتضمن الاذعان، واستعمالات الاموال المتفق عليها. والمنظمون الموثوق بهم سواء أكانوا أفراداً أم تعاونية إذا ما فهموا هذه المتطلبات، فانهم سيحترمونها ويتبعونها.

كل جهد يجب أن يقوم بتوجيه نقود التنمية بآليات التسليف. ولن يطور هذا مبادىء سوق التمويل وحسب، لكن سيخلق أيضاً أسساً وتنظيمات ذات حياة خاصة بها، أي أنها ستعيد خلق ذاتها، خصوصاً إذا ما جرى تحمل معدلات فائدة السوق. ويجب مراقبتها من قبل سكان المناطق المحتلة بحيث سيكون اعطاء القروض بما يتوافق مع الأفضليات التي حددوها بأنفسهم. والفائدة الثانوية المهمة التي ستنتج عن ذلك، هي خلق فرص عمل وتطوير المهارات الادارية المطلوبة لادارة هذه المنظمات الى جانب المهارات المطلوبة لتقديم خدمات المشورة.

سيحتاج الفلسطينيون لاظهار درجة عالية من المرونة لخلق مثل هذه الأسس، ما دامت كل مؤسسات التمويل غير مسموح بها من قبل السلطات ولا يبدو أن ذلك سيتغير. لكن، وبغض النظر عن القيود، فان اهتماماً جيداً برأس المال قد تحقق على أسس فردية. ان المسح العشوائي لـ ٢٧٦ مؤسسة أعمال، الذي أجري عام ١٩٨٢ أشار إلى أن ٣ بالمائة من الأموال الابتدائية كانت على شكل تراكم خاص[٨]. وإذا ما جرى تنظيم خلق التمويل الخاص هذا، فإن الكثير من السكان سيكونون قادرين على المساهمة في عملية المبادرة بالحصول على قروض.

إن أحد أهم المقترحات المساعدة هو انشاء شركة لا تقوم على الربح والتي تخطط من بين وظائف أخرى، لجعل القروض متاحة للفلاحين. والمقترح الآخر هو الذي تقدم به محام

(٨) Rate Rouhana,«Economic Trap in the Territories,» *Al-Fajr Palestinian Weekly*, vol.4, no.289 (15 November 1985), p.8.

من غزة يركز على حل نادر مع أنه يقترح خلق شركة تمـويل تعمـل كبنك اسـلامي، حيث لا توجد فـائدة ولا زبـائن بل مشـاركون فقط. وستكـون الشركة منسقـاً بين الاشخـاص الذين لديهم رأسمال والأفراد أو الجمعيات الذين لديهم أعمال أو أفكار أعـمال[٩]. هذه حلول جـزئية تمثل ما هو ممكن. فتوسع عملية المبادرة يعتمد على تنفيذ وخلق مشاريع خلاقة للاقراض.

ثانياً: الزراعة وتسويق الانتاج والريادة

١ ـ أهمية تسويق الانتاج الزراعي

من الصحيح بدرجة كبيرة القـول ان نضال الفلسـطينيين من أجـل البقاء عـلى أرضهم يعتمد الى حد كبـير على بلوغ التسـويق الفعال والنـاجح لـلانتاج. ان الانتـاج الزراعي هـو مصدر داخلي، حيث لا يزال الفلسطينيون يتحكمون الى حد كبير بعوامل الانتـاج. وهنالـك ما يؤكد امكانية توسيع الانتاج اذا ما وجدت الاسواق. فالزراعة تقدم ٢٤,٨ بالمائـة من كل فرص العمل في المناطق المحتلة، وهي أكبر قطاع لخلق الدخل يسيطر عليه الفلسطينيـون[١٠]. والروح الريادية ذاتهـا التي دفعت الفلاحـين لأن يصبحوا أكـثر انتاجيـة خلال السنـوات العشر الماضية، يجب ان تؤكد ذاتها اليوم بالبحث عن أسـواق جديـدة. سينطوي هـذا على استثـمار كبير، واهتمام بالنوعية، وتقنيات ادارية علمية ومهارات تسويق.

٢ ـ قيود وفرص التوسع

باستثناء الحمضيـات في غزة، لا تـوجد تسهيـلات تصنيـف وتعبئة في المنـاطق المحتلة. وأشار احد الخبراء بأن الفواكه والخضار من المناطق المحتلة تـأتي للسوق بـوضع ضعيف ليس بسبب وجـود شيء خاطىء متـأصل بـالانتـاج، لكن بسبب كـون الانتـاج لم يعـالـج بشكـل مناسب[١١]. فالفلاح الفلسطيني يوضع بمـركز مسـاومة ضعيف في السـوق. هذا يمثـل فرصـة للمبادرة الخاصة أو التعاونية لزيادة قيمة الانتاج والحصول على ايراد اضافي للمناطق.

إن ندرة تسهيلات التصنيف والتعبئة تؤثر سلباً من خلال استخـدام الصناديق الخشبيـة في الشحن. حالياً تسمح الحكومة الاردنية بمـرور الاقفاص الخشبيـة. لكن هنالـك مؤشرات بأن التعبئة المحسنة مثل الصناديق الكرتونية وعلب البلاستيك قد يسمح لهـا بعبور الجسر في المستقبل القريب. إن القيـود المفروضـة على النقـل عبر الجسر تضيف آثـاراً سيئة عـلى ربحية

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٠) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985* (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1985), p.725.

(١١) مقابلة مع أيان جيبسون في شباط/فبراير ١٩٨٤.

المنتج الذي يشحن الى الضفة الشرقية. ولا يسمح الا للشاحنات المسجلة قبل ١٩٦٧ فقط بعبور الجسر. وقد قيّد هذا عملية النقل وجعلها مكلفة. هذان الاجراءان يجب رفعهما اذا ما أريد تحسين التسويق الى الضفة الشرقية أو من خلالها. ومن الصعب تحديد كمية الانتاج المباع الى اسرائيل ومن خلالها للأسواق الأخرى. لكن، تجعل اسرائيل من الصعب تسويق منتوجات المناطق المحتلة فيها. فهي لا تسمح بالمنافسة مع منتوجاتها. وهذا هو الحال مع الحمضيات بوجه خاص. وبعكس ذلك، فإن المناطق المحتلة مفتوحة للانتاج الاسرائيلي. اضافة لذلك لا تسمح السلطات بالشحن إلى السوق الأوروبية. إن القيود الثقيلة، والبنية التسويقية المتخلفة جداً تمثل تحدياً بالنسبة للريادة. وإذا ما عولجت، فإنها ستخلق فرصاً مهمة للحصول على دخل أكبر ولتقوية القطاع الزراعي للمناطق المحتلة. إن قنوات التسويق الحالية من خلال العناصر الوسيطة والمصدرين لا تهتم كثيراً بهذه المسائل. ولم تؤسس تعاونيات التسويق على أساس القيام بمجازفة التسويق. والاستراتيجية ذات الدينامية النوعية المطلوبة غير موجودة.

٣ ـ شرح مجازفة التسويق

اتخذت نقاشات عديدة مكانها في صيف وخريف عام ١٩٨٤ بين موظفي التنمية والفلاحين وممثلي التعاونيات لمراجعة امكانات خلق متنفسات تسويقية للفلاحين الفلسطينيين. وأصبح واضحاً أنه قد توجد امكانية لتسويق الانتاج في أوروبا. في البداية اعتقدت المجموعة أن الدراسة قد تكون مفيدة. فيما بعد قرروا بأن الطريقة الأفضل لتقويم التسويق هي الذهاب الى أوروبا والبيع الفعلي لانتاج المناطق المحتلة.

وطوّرت صفقة تمثيلية، ركزت على حيوية القطاع الزراعي وتجديداته التقنية ونوعية الانتاج. وقد أظهرت أيضاً المهارات المدروسة وتعلم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وتحققت اتصالات للأعمال في بريطانيا والنرويج والسويد. وكان المسؤول عن السفرة تعاونية أريحا للتسويق. ورافق المدير مستشارون اقتصاديون للتسويق. كان هدف السفرة استقطاب مستوردين من بريطانيا والنرويج والسويد الى المناطق المحتلة على حسابهم لاستقصاء امكانات تطوير علاقة اعمال.

زار وفد التسويق خمسة عشر مستورداً. والاستجابات كانت كلها ايجابية. كان المشترون قد تأثروا بنوعية الانتاج والميزة المقارنة التي يوفرها الانتاج الناضج بشمس وادي الاردن أثناء الاشهر بين كانون الأول/ديسمبر ونيسان/ابريل. والمشكلات الرئيسية كانت لوجستية، ورغب عدد من الأشخاص معالجة هذه المشاكل. وقد شعروا بأن المنفذ يمكن تطويره لانتاج كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إن البيئة الطبيعية لوادي الأردن تمثل فرصة لتنويع الانتاج بمحاصيل تزرع خصيصاً للذوق الاسكندنافي والبريطاني.

لقد جرى تحقيق أهداف السفرة. جاء ثلاثة أفراد مختلفين الى الضفة الغربية وغزة على حسابهم الخاص لمقابلة المنتجين. وقد أعجبوا بنوعية الانتاج وشعروا بوجود أساس سليم

لاقامة عـلاقة اعـمال. وجرى الاتفـاق على خمسـة طلبات لشحنــها من المنـاطق المحتلة الى أوروبا.

وجرى اهتمام جيد بالبحث عن صفقـات مناسبـة والمنافـذ التي يرسـل عبرهـا الانتاج. ومثلت كل من منافذ الاردن واسرائيل وسـائل هـامة وليست معيقـة بالضرورة. وكـان طريق الأردن يحتمل النقاش من وجهة نظر النقـل والتغليف. ومثل طـريق اسرائيل عـائقاً عسكـرياً وسياسياً. إن الاتصالات الدبلوماسية والقانونية والتجمعات الاسرائيليـة تقترح بـأن ذلك قـد يكون ممكناً لكسر العوائق الاسرائيلية والبيع مباشرة الى أوروبا وبهوية المناطق المحتلة. لـوجستياً كان طريق اسرائيل هو الأفضل.

٤ ـ ملاحظات

ان وجه التقويـة المهم لمجمل المجـازفة كـان ان المستوردين قـد اهتموا بـالاعمال لأنهم اعجبوا بنوعية الانتاج. ولأنهم كانوا يبحثون بثبات عن مصدر جديـد للعرض، فـان هذا يمثـل فـرصة جيـدة لتحقيق الربـح. وكان المستـوردون قد اهتمـوا بالفلسـطينيين من خـلال عـلاقـة اعمال متكافئة ومفيدة للطرفين. وكان يوجد اهتمام قليل للقيام بالاعـمال بسبب كون فلسـطين تحت الاحتلال. وقد وجد حافز مالي لكسر القيود. لم تكن هنالك علاقة أبوية.

تأتي التقوية في المشروع الاقتصادي من خـلال السيطرة عـلى أكبر عـدد ممكن من وجوه دورات الانتـاج والتسويق. ومن الملح أن يـطور الفلسطينيـون هـويتهم مـع المشترين. فمن خلال تعاملهم مع الوسطاء، ظل المنتجون في المناطق المحتلة بمـركز ضعيف. وقـد أدى ذلك لتقليل أرباحهم. ان الخلل في مجمل المجازفة، الذي أحرج المتابعة الناجحة، هو أن الريادة لم تكن منتشرة في المجتمع الفلسطيني. فالتعاونيـة لا تمتلك الريـادة أو المهارة الاداريـة لانجاز المهمة الصعبة. لا أحد في المنظمـة لديـه أي شيء مهم في خطر. وليس للتعـاونية استثـمار في المجازفة. وكان من الممكن أن يكون للمبادرة حظ أكبر بالنجاح لو ان التعاونية تقاسمت كلفة رحلة التسويق. فربما كان سيوجد ثقة أكبر بالرحلة.

وهذه الفرصة رغم انها تمثل مخاطرة مهمة، فهي بحاجة للمتابعـة. ان عدم الاستمـرار بهذه المبادرة أو غيرها يعني استمرار الوضع القائم، واعاقة فلسـطينيي الضفة الغـربية وقـطاع غـزة من توسيـع القطاع الـزراعي. وسينجز القليـل من قبل الـدراسات الاضـافية. الـريادة مطلوبة، سـواء أكانت جماعية أم فـردية، وهي ستستثمـر بتسهيلات التعبئـة المتوسـطة ومن ثم تضمن أفضل تعبئة متاحة. وستضمن ان كل القيمة المضافة، أي الربح الاضـافي من التبعية الجيـدة وتصنيف الانتاج، ستعـود الى المناطق المحتلة. هؤلاء الافـراد سيحتاجـون لاستخدام العزم والموارد للحصول على الترخيصات المـطلوبة وحـل المصاعب اللوجستيـة. هذا هـو نوع من المبـادرة الذي سيسمـح للفلسـطينيـين بـالتخلص من اختنـاق القـطاع الـزراعي والمـوارد الفلسطينية الداخلية.

ثالثاً: التنمية الصناعية والريادة

١ ـ القيود

بغض النظر عن هبوط القطاع الصناعي من ٩ بالمائة في الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٨ الى ٦,٥ بالمائة عام ١٩٨٠[١٢]، إلا أنه اظهر مرونة بظل قيود قوية داخلية وخارجية وبغياب حكومة رحيمة إن ٤,٠٢٠ مشروعاً للمنتوجات المعدنية والنسيج والملابس والجلود والأغذية والمشروبات تمثل مركز استقطاب للريادة وستقدم الاستخدام لأكثر من ١٦,٠٠٠ شخص[١٣]. القطاع الصناعي بامكانه توفير حافز للاقتصاد في المناطق المحتلة يقوي علاقاته الاقتصادية المتبادلة في المنطقة.

هذه الحيوية هي أكثر من ملموسة في ضوء القيود البنيوية المشروحة من قبل فان اركادي «. . . الاقتصادات الأكثر فقراً، التي تفتقد الاستقلال، ليس لديها بالطبع فرصة استخدام وسائل السياسة التقليدية، مثل التعريفات الجمركية أو تعديل معدلات الصرف الاجنبي لخدمة اهدافها الاقتصادية»[١٤]. ان نظريات تنمية عديدة استنتجت أنه في بعض الحالات يسمح الافتقار لهذه الصيغ والأسس لبعض الاعمال ان تمارس روحية الريادة.

وبقي القطاع الصناعي أيضاً رغم حقيقة كون التحويلات الخارجية وأموال الهبات الأجنبية قد مولت الانفاق الاستهلاكي وأبعدت رغبة الريادة بعيداً عن المجازفة الصناعية ذات المخاطرة الى المضاربة والاتجار للاستيلاء على التدفقات النقدية الناشئة في الخارج[١٥]. إلى جانب ذلك، فإن ٨٠ بالمائة من مجموع رأس المال الخاص ينفق في بناء المساكن[١٦].

إن الاتجار والانشاء هما مكونان مهمان في القوة الاقتصادية لأي مجتمع، وهما يلعبان في المناطق المحتلة دوراً كبيراً ودفعا المنظمين لاعتماد استراتيجيات قصيرة المدى وقليلة المخاطرة. كلا هذين القطاعين يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي وهما بالتالي ضعيفان ازاء أي انخفاض في ذلك التمويل.

---

(١٢) Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p.15.

(١٣) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1985*, pp.736-737.

(١٤) Brian Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economic since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977), p.45.

(١٥) Charles Shammas, «Light Industry in the West Bank,» (Ramallah, West Bank, Mattin, 1984), p.10, (Unpublished Study).

(١٦) المصدر نفسه، ص ١١.

٢ ـ استراتيجيات بسيطة لدعم الاستعاضة عن الاستيراد وتجديد الانتاج

لا تتصور هذه الدراسة استراتيجية راديكالية تحدد بسرعة نسبة مساهمة القطاع الصناعي بالناتج المحلي الاجمالي. لكن، من الممكن تشجيع خطوات صغيرة لقلب الاتجاه القائم منذ ١٩٦٧، وتغيير الدوافع لتنمية صناعية سيسمح بتوسيع الريادة الكامنة والافكار الخلاقة. وقد يؤدي هذا لفرص أعمال تنتج منتوجات لتحل مكان ما قيمته ٨٦٠ مليون دولار من الاستيرادات للأراضي المحتلة الى جانب انتاج ما يمكن تصديره بنجاح.

خططت مؤسسة تنمية لتشجيع تقديم آلة رش قابلة للحمل في مرتفعات الضفة الغربية، خصوصاً لرش المبيدات على الاشجار. لم تكن آلة الرش المناسبة متاحة في الضفة الغربية وبدأت المؤسسة بالبحث في مكان آخر. حالاً، طور مشروع اسرائيلي وحدة مبسطة للرش من خلال نصب ماكنة تعمل بالبنزين بقوة ثلاثة أحصنة ومضخة مناسبة باطار معدني ذات مقبض بحيث يمكن حملها.

في هذه الحالة، كل القيمة المضافة التي كان يمكن كسبها من قبل صاحب دكان للمكائن في الضفة الغربية قد تم خسرانها. وقد تم خسارة فرصة لتطوير انتاج وتوزيع وخدمة تنظيم قد تضمن هذه التكنولوجيا ذات السعر الجيد للاستمرار في الانتاج والبيع في الضفة الغربية.

كان بمقدور المؤسسة أن تستخدم ضربتها التمويلية ليس فقط أثر توزيع التكنولوجيا، لكن لتطوير فرص الاعمال لتشجيع روح الريادة. وكان من الممكن أن تقدم تحدياً وحافزاً لمحلات المعادن. قد يكون هذا الحافز على شكل دعم التنفيذ. يمكن دعم الدكان بسعر مخفض للثلاثين وحدة الأولى من الانتاج. وكان من الممكن ايجاد حافز لتقاسم مخاطر الحافز حيث ان المبادر سيحصل على عائد إذا ما طور انتاجاً مقبولاً. وكان بمقدور مؤسسة التنمية تقديم دعم تصميم تقني.

ومثال عن تجارة الثياب سيكون ايضاحياً لفرصة عمل تنموي خلاق. تعمل أكثر من ٤٠٠ مؤسسة بتجارة الثياب في المناطق المحتلة. حوالى ٨٠ بالمائة منها تقدم خدمات العقود الثانوية لرجال الاعمال الاسرائيليين. إن القيمة المضافة لهذا الانتاج الذي يعتمد على عمل النساء غير الماهرات تعود كلها للاقتصاد الاسرائيلي. ان هذه الملابس هي عموماً ذات نوعية متدنية سواء من ناحية المواد أو العمل. ومن المؤكد ان كمية كبيرة منها تباع في المناطق المحتلة. حوالى ٢٠ بالمائة أو نحو ٨٠ من المؤسسات تقدم ملابس جاهزة رخيصة حيث تباع الثياب اما في اسرائيل أو في المناطق المحتلة.

ان صناعيي الثياب الفلسطينيين يقدمون فقط الملابس الرخيصة التي تباع في المناطق المحتلة. عملياً كل النوعيات الجيدة مستوردة اما من اسرائيل أو أوروبا. ان امكانية صانعي الثياب الفلسطينيين للسيطرة على هذه السوق ستعتمد على قدراتهم على تجهيز تصاميم جيدة ونوعية عالية من الثياب.

حاول أحد صانعي الملابس الصغار انتاج ملابس ذات نوعية جيدة للاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير الى اسرائيل والسوق الاوروبية. وهذا يتطلب عناية جيدة لامكانات التصميم المدروسة والتفصيلية. ان رغبة الريادة بالمشروع تتحقق الآن بنجاح مع المهارات التقنية المطلوبة لانتاج ثياب ذات نوعية راقية. واستخدمت أموال التطوير لتوفير التدريب وايصال العمال الى مستوى فني رفيع ومتطور.

لكن المشروع، ليتوسع الى حقل التصدير المربح، يحتاج الى تصميم أوروبي مدروس. إن الأفراد من ذوي الموهبة والقادرين على تقديم مساعدة في التصميم كانوا مكلفين وفوق قدرة المشروع التمويلية. واحتاج المشروع الى رأسمال مجازف ليشاركه المخاطرة. وكان بمقدور المشروع جذب اثنين من شركاء التطوير المدفوعين بقدرة الريادة. احدهم يمول سوق التصدير، والآخر يمول القدرة التصميمية. وإذا ما كانت المجازفة مربحة، فانهم يستعيدون استثماراتهم. كلا الشريكين كانا مهتمين بمؤسسة تظهر كفاءة وحاولا تطوير سعة انتاج كانت ستضيف لقدرة المناطق المحتلة صناعة توفر مهارات وهامش منافسة وفرص عمل وتحسينات للاقتصاد.

سيختم هذا القسم من الدراسة في لفت الانتباه الى الموارد التي لم تستغل بدرجة كاملة والتي لديها الكثير لتوجهه الى روح الريادة في المناطق المحتلة. إن مجتمع الاعمال، خصوصاً رجال الاعمال الفلسطينيين الناجحين في الشتات، تقع عليهم مسؤولية كبيرة بتوفير المعرفة الفنية، ورأس المال المشترك والتضامن التي هي أمر جيد من الرواد الى المناطق المحتلة لمشاهدة الوضع، وتبادل الافكار ومناقشة فرص الاعمال. هذه الوفود يمكن أن تقابل الرواد أفراداً وجماعات. وسيكون من المفيد التأكيد على امكانات الخبرة والاستثمار حيث يركز أفراد وجماعات حالياً على امكانات المشاريع الغذائية المشتركة في المناطق المحتلة.

من الضروري ان يدعم تطوير الصناعة بخبرة فنية وتصميمية. ان المناطق المحتلة لا تحتاج المزيد، لكن الأفضل أنها بحاجة الى تجديدات اكثر في الاعمال المعدنية وفي أسواق الثياب، وصناعيين للصابون ومعالجة الاغذية. لكن، هذه المبادرة يمكن أن تبنى على رغبة ريادية في ٤,٠٢٠ مؤسسة صناعية.

خلاصة

أكد مالكولم هاربر في كتابه **الريادة للفقر**، على أهمية رغبة الريادة.

لقد أصبح واضحاً أن التمويل والمواد الأولية والأسواق والمباني هي غير كافية، فنجاح الأعمال يحتاج الى نوعية خفية من الريادة، التي غالباً ما تجعل البعض قادراً على تحصيل الموارد الضرورية دونما مساعدة خارجية، في الوقت الذي يكون فيه الناس دون هذه النوعية غير قادرين على القيام بالاستخدام الفعال لأكثر اشكال المساعدة سخاء[١٧].

(١٧) Malcom Harper, *Entrepreneurship for the Poor* (London: Print Power, 1984), p.5.

ان استراتيجية تنمية اقتصادية للأراضي المحتلة يجب أن تبنى على النوعية غير الملموسة وأن ترسي جذورها في اناس مستعدين لأخذ المخاطرات اللازمة لتحقيق هدف اقتصادي.

يمكن دعم تطوير الريادة مالياً وفنياً. هذه المساعدة يجب أن تدار بدقة. فالمال هو وسيلة غير ماضية ويمكن أن يكون ضاراً لعملية الريادة. والتنمية الاقتصادية الحقيقية ستؤدي وظيفتها من خلال التسليف والمشاريع المشتركة التي يرافقها دعم فني. إن حيوية أي مبادرة معينة ستتضح من خلال كيفية استجابة الروح الريادية، وبتطوير منتوجات جديدة، وببيع المنتوجات الزراعية، وبتوسيع خدمات التمويل. والريادة يجب أن تكون مفيدة استراتيجياً في البحث عن الهوية الفلسطينية الوطنية. ان خلق الكثير من الثروة يحد من القوة الكامنة في هذا المفهوم. إن رغبة الريادة الهادفة ستؤدي الى تقوية الشعب الفلسطيني في الكفاح من أجل حقوقه المشروعة وطموحاته.

إن تطوير سوق داخلية حساسة سيؤدي لتقوية العلاقات بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. والتصنيع الناجح وتسويق المنتوجات للاستهلاك الداخلي سيدعم معرفة الذات ويؤدي الى اعتماد أقل على الاستيرادات. والشركة المهتمة بتصدير المنتوجات للخارج ستطور اعترافاً دولياً ايجابياً بالفلسطينيين. أما ثروة الريادة، فبمقدورها توفير قاعدة رأسمالية تقلل اعتماد المؤسسات الفلسطينية على مصادر التمويل الخارجي. هذه المؤسسات سيكون لها سيطرة أكبر على قاعدتها التمويلية وتغدو قادرة على تنفيذ سياسات تقوم على الأولويات الفلسطينية.

إذا ما نظر لمثل هذه الريادة بكامل سياق الكفاح الفلسطيني، فان رعاية رغبة الريادة ستكون أداة قوية ستعين الفلسطينيين كلما حصلوا على قدر أكبر من السيطرة على مصيرهم.

الفَصل الخامِسْ عَشَر
خلاصة واستنتاجات

جورج العبد(*)

أثارت الدراسات في الندوة نقاشات طويلة وجادة سواء أثناء الجلسات المنظمة التي قدم فيها كل من الباحثين ورقته بشكل فردي، أو أثناء الجلسة النهائية المفتوحة، حيث كان لكل المشاركين فرصة لطرح تعليقاتهم وتحليلاتهم. إن هذا الفصل الختامي يلقي الضوء على النقاط الرئيسية التي اثارتها النقاشات، وقد وضعت في اطار متناسق قد يكون مفيداً من حيث تدوين ما جرى في الندوة أو كدليل يسترشد به لمتابعة الموضوع بالمزيد من البحث والاستقصاء.

وفي الواقع، تشير المادة في هذا الكتاب عدداً من المسائل النظرية والتطبيقية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تحت ظروف ضاغطة، وهي جديرة بالمزيد من الاهتمام والتحليل. وكما لاحظ أحد المساهمين بحق أن «غالب المجتمعات المتخلفة هي بطريقة أو أخرى، محتلة». ان الخبراء والباحثين والعاملين في مختلف حقول التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الثالث، مدعوون لمتابعة المسائل المثارة هنا من خلال دراساتهم وبحوثهم. وينطبق هذا خصوصاً على أولئك المنشغلين بعملية التنمية في المناطق المحتلة من فلسطين. ونأمل أن عرض هذه المادة سيثري النقاش حول «التنمية في ظل احتلال مديد»، والأكثر أهمية هو أن تساهم هذه الابحاث في توضيح الطريقة الفضلى لفهم المسائل ولتصميم استراتيجيات تصلح لمعالجة قضايا التنمية في ظل الاحتلال.

أولاً: طبيعة المشكلة

طرح عدد من المساهمين تساؤلات أساسية حول طبيعة الاقتصاد الفلسطيني، سواء في المناطق المحتلة أو في اسرائيل، وعن طبيعة التحدي الذي يواجهه هذا الاقتصاد في مجال

(*) مدير عام مؤسسة التعاون الفلسطينية.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تساءل البعض حول طبيعة الاقتصاد الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني، حيث أشار روجر اوين، في دراسته في هذا الكتاب، الى الغموض في الأدبيات التي عالجت هذا الموضوع، وقدم اجابة مفيدة في سياق تحليله لما حدث أثناء مرحلة الانتداب.

غير أن التساؤلات ظلت قائمة لا سيما لدى المشاركين الاكثر نزوعاً للتحليل التاريخي. وعلى سبيل المثال، هل كان الاقتصاد اليهودي في فلسطين اقتصاداً رأسمالياً في عملية تفاعل مع اقتصاد عربي في مرحلة ما قبل الرأسمالية؟ لكن إذا كان الاقتصاد اليهودي اقتصاداً رأسمالياً في الواقع، كما قد يشير مستوى تطوره آنذاك، فكيف بلغ تلك المرحلة؟ كما لاحظ أحد المشاركين في هذا الصدد، بأن تراكم رأس المال يعتمد (على الأقل وفقاً للمنظور الماركسي) على خلق معدلات عالية من الربح، وهو انجاز لم يحققه الاقتصاد اليهودي. ان الاقتصاد اليهودي في فلسطين اعتمد بالأحرى على تدفقات ضخمة لرأس المال، بالاضافة الى استيراد التكنولوجيا والمعرفة التقنية، من المجتمعات اليهودية في الخارج. فهل تنفي هذه الميزة فرضية الاقتصاد الرأسمالي أو هل أنها تستوجب تعديلها؟

كما أثيرت قضية أكثر أهمية وهي تلك التي أثيرت حول سياسة «العمل العبري» (وهي سياسة استثناء العرب من الاستخدام في المنشآت اليهودية) التي اعتمدها اليشوف. وإلى أي حد كان هذا صحيحاً، فإن ذلك يدخل التباساً أكبر الى فرضية رأسمالية الاقتصاد اليهودي. الى جانب ذلك، من المعروف عن الاستيطان اليهودي لفلسطين، ان العوامل الاقتصادية كانت عموماً تخضع للاعتبارات الايديولوجية والاستراتيجية حتى فيما يتعلق بالعمليات الاقتصادية الصرفة مثل شراء الأرض، واختيار موقع المستوطنات، ونوع الصناعات، وطبعاً سياسات الاجور والاستخدام. من ناحية أخرى، وكما لاحظ مشارك آخر، فقد كانت هناك دلائل على وجود تمايزات طبقية في المجتمع اليهودي الى حدّ لجوء العمال اليهود للاضراب ضد رجال الاعمال اليهود أيضاً. وقد يلاحظ المرء أن هذه الميزات الرأسمالية أصبحت أكثر وضوحاً في الاقتصاد الاسرائيلي في السنوات التي تلت تأسيس الدولة.

وقد نظر مشارك آخر الى تطوّر اليشوف في فلسطين من زاوية أخرى، انه مجتمع مستوطنين قد تحوّل بحكم طبيعته الى قوة امبريالية في شكل دولة اسرائيل الحديثة. ما هو مدى الدقة في مقولة «مجتمع المستوطنين» وهل تنطبق هذه المقولة على علاقة اليهود بالفلسطينيين العرب أثناء الانتداب البريطاني؟ وهل افتقار المجتمع اليهودي «الاستيطاني» للسلطة السياسية التي لا غنى عنها لفرض برنامج استيطان كلاسيكي في فلسطين آنذاك يضعف هذه المقولة؟ وهل نموذج المستوطن ـ المواطن ينطبق على الكيان الذي أصبح دولة اسرائيل بعد ١٩٤٨؟ وهل تستمر جدارة هذا النموذج في سياق امتداد الاحتلال والاستيطان التدريجي لاسرائيل على أرض كل فلسطين منذ ١٩٦٧؟

بالرغم من أن المناقشات في الندوة لم تتوصل الى اجماع حول هذه القضايا غير أن

القضايا ذاتها بقيت تعتبر مركزية لتفهّم دينامية البرنامج السياسي الصهيوني في فلسطين. وهي أكثر ضرورة لاستقصاء استراتيجية عربية فلسطينية للتصدّي لآثار هذا البرنامج. إن ما أوضحته المناقشة على كل حال، كان طغيان الايديولوجية الصهيونية على جميع أوجه استعمار اليهود لفلسطين. وهذه الايديولوجية، بكل بساطة تعتبر بالضرورة ان كل فلسطين (ومناطق أكثر اتساعاً وفقاً لبعض التفسيرات) أرض تاريخية لليهود وتؤول بكاملها للشعب اليهودي، ولكل يهودي أينما كان الحق بـ «العودة اليها». وينتج عن هذا بالطبع أن غير اليهود من البشر الذين يعيشون على هذه الأرض هم بالتالي اما محتلون يجب طردهم، أو في أحسن الأحوال، نزلاء يحسن احتمالهم وحسب. ويصبح هذا التحليل أساساً لايضاح مسألتين برزتا بجلاء في مناقشات الندوة الأولى هي الاطروحة التي عرضها رجا خالدي والتي تقترح إطاراً اقليمياً تحليلياً لدراسة الاقتصاد العربي داخل اسرائيل، والمسألة الثانية وهي أكثر مركزية تلك المتعلقة باطروحة «الاستئصال والاستبعاد» التي تخللت المناقشات حول طبيعة العلاقة بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة.

ومع أن أطروحة خالدي هي فرضية منهجية أساساً، غير أنها أيضاً ذات مضامين أكثر عمقاً، كما أثبت النقاش أيضاً أنها فرضية تسترعي الجدل بلا شك. على كل حال فقد أبدى بعض المشاركين الشك إن لم يكن في دقة هذه الاطروحة في الوصف، فعلى الاقل في الجدوى التحليلية لتمييز الاقتصاد العربي في اسرائيل كوحدة اقتصادية اقليمية. وكان خالدي قد أكد على محدودية النموذج الاقليمي بالاضافة الى قوته التحليلية، وذلك أثناء مساهمته في الندوة وبشكل أكثر تفصيلاً أيضاً في كتابه حول الموضوع. وكبديل عن ذلك، اقترح بعض المناقشين اعتبار «الاقلية العربية» في اسرائيل بمجموعة قومية اثنية متميزة، تحدّدت تفاعلاتها الاقتصادية مع النظام اليهودي الاسرائيلي ضمن مجال ضيق ثبتت معالمه ايديولوجية التمييز التي تمليها عنصرية الدولة اليهودية. كما يمكن أن ينظر الى الاختلاف في وجهات النظر الخاصة بتحليل هذه العلاقة من خلال قياس نطاق هذا التفاعل (أي بين الاقتصاد العربي في اسرائيل والنظام الصهيوني لدولة اسرائيل) وقابليته للتوسع. هل حدود هذا التفاعل مقررة مسبقاً وبشكل نهائي، أو هل اقتصاد «الاقلية العربية» سيتغلب تدريجياً على الاختلافات الاقليمية ويندمج في نهاية المطاف بالاقتصاد اليهودي ويصبح غير قابل للتمييز عنه؟ وإذا كان الجواب لا، فلماذا؟

اعتقد العديد من المساهمين أن الجواب عن هذا السؤال هو النفي، لأسباب جوهرية وثابتة. فالاقلية العربية في اسرائيل، وفي ضوء طبيعة الدولة الاسرائيلية ستبقى دائماً مستثناة من ممارسة أي تأثير ذي قيمة ضمن البنية السياسية الصهيونية لاسرائيل: وهكذا فإن دورها الاقتصادي محدد مسبقاً ضمن مجال ضيّق من النشاط معرف بكل وضوح أنه ثانوي وغير أساسي. كما رأى البعض، رغم اعترافهم بقيمة التحليل الذي طرحه خالدي، جدوى أكثر في اعتبار علاقة الأكثرية اليهودية مع الاقلية العربية في اسرائيل من خلال الاطار التحليلي للكولونيالية الداخلية، أو من خلال اطار نموذج المستوطن ـ المواطن التي طرحها آخرون.

إن هيمنة الايديولوجية الصهيونية على سياسات اسرائيل وممارساتها تحدد أيضاً طبيعة

الصراع حول المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. فكما لاحظ بعض المشاركين، ان ادعاءات اسرائيل التاريخية والاستراتيجية حول هذه المناطق تتعارض مع مقولة الاحتلال البسيط الناتج عن مقتضيات الحرب وكل ما هو مطلوب لازالته ليس سوى تسوية بعض المسائل الثانوية المعلقة. فقد أكد كثير من المشتركين على استمرار السياسات الصهيونية نفسها منذ ما قبل ١٩٤٨ وأثناء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أكّدوا على أهمية استخدام مفاهيم «الاستئصال» و«الاستبعاد» في تحليل السياسات الاسرائيلية في المناطقة المحتلة (حيث يفهم الاستئصال ليس فقط بالمعنى المادي، ولكن أيضاً بالمعاني الاجتماعية والثقافية). اذ ان هذا التحليل لا بدّ أنه سيوضح ليس فقط طبيعة الصراع السياسي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، ولكن الابعاد الحقيقية لكفاحهم من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحتلة أيضاً.

ومن جهة أخرى أكد البعض على الطبيعة الاستغلالية للعلاقة بين اسرائيل والمناطق المحتلة. فبتركيز هؤلاء الباحثين على التفاوت الكبير بين قوة المحتل وضعف الخاضعين للاحتلال، أبرزوا حقيقة القدرة التي تكاد تكون غير محدودة لقوى الاحتلال على اعادة صياغة حاصل أي نشاط ينجزه الخاضعون لهذا الاحتلال، من أجل تأكيد الوضع القائم وتعزيز هيمنة المحتل عليهم. وفي هذا الصدد، فإن عدم ضم اسرائيل للمناطق المحتلة له أثر مفيد (لاسرائيل) وذلك من خلال تحويل الكلفة الكلية لانتاج القوى البشرية الى الفلسطينيين أنفسهم (وإلى حد أقل الى الأقطار العربية والمجتمع الدولي). إذ ان اسرائيل لم تحرر نفسها فقط من كلفة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية المطلوبة لتهيئة الـ ١٠٠,٠٠٠ عامل فلسطيني العاملين في اقتصادها، بل انها فرضت نظاماً للرسوم والضرائب يجعل الاحتلال ذاته مشروعاً اقتصادياً غير مكلف على الاطلاق ان لم يكن مربحاً. في مثل هذا الوضع، يتساءل المرء، ترى هل هناك ثمة عمل انمائي يمكن للفلسطينيين أن يقوموا به (مثلاً في حقول التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية) دون أن يؤدّي في نهاية المطاف الى تقوية وتعزيز هذه العلاقة الاستغلالية؟

إن المقارنة مع جنوب افريقيا برزت طبيعياً أثناء وفيما بعد الدراسة عن سياسات جنوب افريقيا تجاه المواطنين السود التي لم يشملها هذا الكتاب، وذلك في سياق سعي نظام البيض الى ايجاد حلول للمعضلات الاقتصادية التي خلفتها سياسة التمييز العنصري. وفي الوقت الذي لاحظ فيه المتحدثون الاختلافات الهامة بين الوضعين في فلسطين وفي جنوب افريقيا وحذروا من المقارنات السطحية، فقد بدا للبعض أنه فيما يخص فعالية سياسة الفصل والتمييز كان الاسرائيليون أكثر نجاحاً في الضفة الغربية وقطاع غزة من البيض في افريقيا الجنوبية بالنسبة لمجمعات البانتوستان. ومن الواضح أن الفوارق الديمغرافية في المكانين عامل مهم في هذه النتيجة. فبينما يتنامى اعتماد الاقتصاد في جنوب افريقيا على عمل السود الأمر الذي يخفف بالضرورة من حدة القيود على المواطنين السود وعلى حركتهم، وهو العامل الأكثر اهمية في التفتت التدريجي لنظام البانتوستان، فقد نجح الاسرائيليون في ابقاء العامل العربي

الفلسطيني منفصلاً تماماً، وهامشياً في مساهماته الاقتصادية، بينما فرضت الأوامر العسكرية السيطرة التامة على ممارسة حركته اليومية.

ثانياً: المضمون والأهداف

اتضح أن المشاركين في الندوة، تقريباً دون استثناء، يؤيّدون الاستنتاج الجوهري الذي توصل اليه النقاش وهو أن التنمية الاقتصادية الاصيلة والدائمة لا يمكن لها أن تتحقق الا في ظروف الاستقلال التام للشعب الفلسطيني في وطنه. ويعني هذا بالنسبة للجميع نهاية الاحتلال وممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير. ويجب الاشارة إلى أنه لم يأت جميع المشاركين الى الندوة حاملين هذه الفكرة. بل اتضح انهم توصّلوا الى هذا الاستنتاج من خلال التداول والمناقشة. وإذا كان المشاركون قد توصلوا الى اتفاق عام حول هذا الاستنتاج الاساسي، فلم تلتقِ وجهات النظر تماماً حول ما الذي يجب عمله في الوقت الحاضر؟ فقد أثار بعض أولئك الذين يعملون في مشاريع تنمية في المناطق المحتلة تساؤلاً أساسياً حول طبيعة المجتمع الذي تستهدفه برامج التنمية التي يضطلعون بها، وهل تختلف طبيعة هذا المجتمع ومتطلباته للتنمية عما يمكن أن تكون عليه بعد انتهاء الاحتلال؟ واذا لم تكن عملية التنمية ذاتها حيادية، وأخذاً بعين الاعتبار الطبيعة بعيدة المدى للصراع ضد الاحتلال والاستئصال، فكيف يمكن حماية برامج التنمية من الفساد الداخلي أو التعطيل الخارجي أو مجرد الاندثار في سياق المسيرة للامام؟

وقد لاحظ البعض أن لا قيمة لبرنامج التنمية ان لم توجهه رؤيا تحدّد طبيعة المجتمع المستهدف. وهكذا فهناك حاجة لايضاح وتأكيد هذه الرؤيا. كما ان برنامج التنمية الاقتصادية، حتى وان رافقته وعززته تعبئة اجتماعية على المستوى الشعبي، فسيظل مفتقداً لمقوم أساسي يتمثل في العقيدة السياسية التي تعززها طبيعة المجتمع المنشود. وتغدو هذه العقيدة ضرورية لتعزيز استمرار سير التنمية للامام ولتثبيت منجزاتها على المدى البعيد. هذا بالاضافة الى أن مثل هذه العقيدة قد توفر بعض الحصانة ضد فساد عملية التنمية الاقتصادية ذاتها. ففي غياب برنامج سياسي واضح، قد يصبح التقدم المادي دون معنى وقد يزول. كما أن التعبئة الاجتماعية على المستوى الشعبي ان لم تقترن ببرنامج سياسي واقعي تصبح عرضة للاستغلال وللتحول الى حركة جماهيرية ديماغوجية، مع امكانية انحدارها نحو الفساد وحتى القمع. لكن لسوء الحظ لم يتسع الوقت لاستقصاء طبيعة البرنامج السياسي الذي يمكن اقتراحه لهذه الظروف. وفي ضوء تعدد الآراء التي طرحت في الندوة، كان واضحاً أن النقاش سيكون طويلاً، وعلى الأغلب غير حاسم.

وهذا بالطبع لا يعني أنه كان هناك اتفاق عام على ضرورة وجود برنامج سياسي، إذ ان بعض المشاركين لم يقتنعوا بمثل هذه الضرورة وقد مالوا الى اتخاذ موقف براغماتي وضيق من عملية التنمية. فمنهم من ادعى أن أي نشاط اقتصادي يؤدي الى ايجاد فرص العمل والى زيادة الانتاج، بغض النظر عن المضامين الاجتماعية والسياسية، يستحق الدعم والتأييد.

ولهذا فوفقاً لهـذا الـرأي، تصبح مهمـة التنمية الاقتصـادية أمـراً تقنياً ينفـذه الخبراء، وذهب البعض الى القول ان فرض مضمون سياسي على العملية الانمائية انما يسبب البلبلة، ويعرض التقـدم للخطر. لكن، وكما أشار البعض، ان قـرار عدم تبني بـرنامـج سياسي خصـوصاً في ظروف الاحتلال والقهر، هو بذاته تعبير عن موقف سيـاسي معين، يمكن أن تكـون نتائجـه وبكل وضوح خطيرة وضارة. ان هذا النقاش حول المحتوى السيـاسي للتنمية في اطـار وضع المناطق المحتلة قد تـردد في مناقشـة دراسة (لا يتضمنهـا هذا الكتـاب) حول تجـربة سـارفوديـا شرامادنا، وهي منظمة جماهيرية غير سياسية تعمـل أساسـاً في مناطق الـريف في سريلانكـا. وتهتم هذه الجمعية بتوفير الحـاجات الأسـاسية للسكـان من خلال الاعتـماد على الـذات وعلى العمل التطوعي. وعلى الرغم من النجـاح البارز لهـذه الحركـة في تعبئة قـطاعات واسعـة من سكان الريف في سريلانكا للاهتمام باحتياجاتهم الاساسية (وذلك من خلال مزيج من الدعوة الروحية والتنظيم وبث روح الاعتزاز بقيمة الفرد)، كـان هنالـك، في اذهان الكثـيرين، ثمة شيء مفقـود في المعادلـة. وبقدر مـا كان عمـل سارفـودايا شرامـادنـا مثـالاً رائعـاً في التعبئـة الشعبية، فإن قيمة التجربة كانت في بساطتها وتناسقها وفي بـراغماتيـة الاسلوب. أما بـالنسبة للفلسطينيين العاملين في مجال التنمية لا سيما المتأثرين منهم بالأوضاع السياسية فقد بدأت تجـربة سارفوديـا شرامادنـا بعيدة بعض الشيء عن التجـربة الفلسـطينية المفعمـة بالمضمـون السياسي القابل للغليان في أية لحظة.

حتى إذا مـا وضع المـرء جانبـاً ولو للحـظة، المسائـل المتعلقة بعـدم انفصال الـبرنامـج السياسي عن عمليـة التنميـة، فإنـه لا يستطيـع أن يتجنب حقيقة أن هـذه العملية بـذاتها أي عملية التنمية تنشأ وتتبلور ضمن سياق سياسي في حال المنـاطق المحتلة، وهذا السيـاق تحدده في المقام الأول أهداف اسرائيـل وسياسـاتها في المنـاطق، كما يتـأثر هـذا السياق أيضـاً بنضال الشعب الفلسطيني في مفهومه الواسع من أجل تقرير المصـير والاستقلال. ويثـير هذا الـوضع مسألة العلاقة بين عملية التنميـة داخل المنـاطق المحتلة والاطار الأوسـع للعمل الفلسـطيني، والمقصود هنا ليس بالضرورة الروابط العملية، ولكن التفاعل حول المفاهيم والبرامـج الذي يمكن أن يؤمّن حداً أدنى من التجانس في الأهداف والتوافق في النهج والأسلوب.

لم يكن هنالك شك في أذهان عدد من المشاركين حول الـدرجة التي سيؤثـر بها الصراع الفلسطيني الواسع على طبيعة برنامج التنمية الذي يجب انتهاجه داخـل المناطق المحتلة. غـير أن البعض عبّروا عن خيبة أملهم بالمدى الضئيل الذي سـاهمت به التجـربة الانمـائية القيمـة للشعب الفلسـطيني في داخل المنـاطق المحتلة في الصياغـة الخارجيـة لخطط بـرامج التنميـة التي أعدّت لصالح المناطق المحتلة.

وقـد أولت بعض الدراسـات وما تـلاها من نقـاش أهميـة خـاصـة عـلى سبيـل المثـال للأهداف والاستراتيجيات والآثار لبرامـج دعم التنمية التي مـوّلتها وأشرفت عليهـا مؤسسات رسميـة وغـير رسميـة من الخـارج من أهمهـا اللجنـة الأردنيـة ـ الفلسـطينيـة المشـتركـة، والتي خصصت أكـثر من ٤٠٠ مليون دولار خـلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥، للمنـاطق المحتلة. أما

مؤسسات دعم التنمية الأخرى، فبعضها جمعيات خيرية فلسطينية خاصة وبعضها الآخر منظمات دولية رسمية وشبه رسمية، فهي تقدم مقادير زهيدة من المساعدات المقترنة بالمشاريع. لكن، وباستثناءات قليلة جداً فإن كل مؤسسة من هذه المؤسسات تجلب معها وتدخل نهجها المعين للتنمية في بيئة سياسية مشحونة بالمنازعات السياسية المرهقة، بل أكثر خطورة من ذلك تقحم في هذا الجو برنامجها السياسي المستورد. هذه التيارات المختلفة والمتناقضة سببت الكثير من الارتباك وأعاقت أو ربما أحبطت ايجاد وفاق منهجي حول الخطوط العامة لبرنامج متماسك للتنمية الأصيلة في المناطق المحتلة.

هذا الوضع حذا باحد المشاركين الى الاشارة الى مدى انفتاح عملية التنمية الفلسطينية في داخل المناطق المحتلة على التيارات السياسية والفكرية في الخارج، هذا مقابل الانغلاق النسبي للنضالات التحررية في مناطق أخرى من العالم الثالث بما في ذلك على سبيل المثال جنوب افريقيا. وقد أبرز النقاش التالي أثر هذا الانفتاح على الحد من استقلالية القيادة في المناطق المحتلة في صياغة استراتيجية أصيلة للتنمية المعتمدة على الذات. ومعالجة هذا الوضع لا تتطلب بالضرورة فصل المناطق المحتلة عن هذه التأثيرات الخارجية إذ ان هذا الفصل وفي هذه الظروف سيكون مستحيلاً ناهيك عن كونه غير مرغوب أصلاً، لكن هناك ضرورة لايجاد صيغة ملائمة لعلاقة الخارج مع الداخل تؤمن القدر المرجوّ من الاستفادة من تجارب الخارج وتضمن في الوقت نفسه القدر اللازم من الاستقلالية في العمل في الداخل.

وفي هذا السياق أشار البعض الى ضرورة صياغة برنامج فلسطيني أصيل للتنمية، ودعوا في ذلك الى ضرورة اعادة تفعيل الآليات اللازمة لذلك في الجسم السياسي الفلسطيني وكخطوة أولى رأى البعض ضرورة لتقويم تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الفلسطيني على الأقل للفترة الحديثة وذلك تمهيداً لاعداد استراتيجية متكاملة للاعتماد الذاتي والتنمية القومية.

ثالثاً: عناصر الاستراتيجية

فيما يتعلق بالوجوه الأكثر تحديداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المحتلة، أبرزت المناقشات في الندوة مسائل معينة تتعلق باستراتيجية التنمية التي قد تتطلب أسبقية في الانتباه كما أنها توحي بتوجهات معينة نحو البرمجة والتخطيط.

من أهم القضايا المتكررة في المناقشات كان وضع الاستبعاد والتشتيت الذي يعيشه الشعب الفلسطيني. وكما أكد أحد المشاركين، فإن كل المشاكل التي تواجه الفلسطينيين في المناطق المحتلة تكاد تكون قابلة للحل، ربما ليس الحل السريع أو سهل المنال، كما أن الاتجاهات التي اشار اليها المتحدثون بما في ذلك تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، هي كلها قابلة للارتداد وللتحسين. لكن التطور الذي لا يمكن عكسه هو افراغ فلسطين من السكان. إذ ان أولى الأولويات لأي برنامج خاص بالمناطق المحتلة هي المحافظة على مجتمع

عربي فلسطيني قوي ومتماسك في فلسطين وربما يتضمن هذا الاستنتاج الدعوة لادخال مفهوم «الصمود الدينامي» في صياغة مثل هذه البرامج وفي تنفيذها.

وفي أذهان المشاركين ارتبط هذا الاهتمام الطاغي بالصمود بتأكيد الجميع على العواقب والآثار الجسيمة التي يتركها الاحتلال المديد على المجتمع الفلسطيني. إذ أكد العديد من المشاركين على ايلاء أهمية خاصة لامتداد الاحتلال كون ذلك مدخلاً أساسياً لفهم آثاره الدائمة ولصياغة استراتيجية فعالة لمقاومته. وتبلورت الآراء على أن هذه الاستراتيجية يجب أن تبدأ باعطاء أسبقية قصوى لتنمية المؤسسات وللتعبئة الاجتماعية، مما يؤمّن أفضل الوسائل لصيانة منجزات التنمية ودعم النمو الاقتصادي المعتمد على الذات. وفي هذا المجال أشار البعض الى قدرة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال على تطوير نفسه وعلى اعادة خلق ذاته، متحدياً في ذلك القيود التي فرضت عليه وأشاروا الى العدد الكبير للمؤسسات التطوعية الموجودة في الساحة الفلسطينية والى اتساع نطاق عملها في مختلف حقول الاجتماع والاقتصاد والثقافة. إن التجارب المتراكمة لهذا القطاع من المجتمع الفلسطيني والمدى الذي حققه من الاعتماد الذاتي في برامج التنمية التي يشرف عليها تمثل مصدر قوة وحصانة للمجتمع الفلسطيني. كما أن هذه التجارب ستساهم في تعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على مواصلة الكفاح الطويل ضد الاحتلال، كما ستكوّن قاعدة صلبة للنهوض بعملية تنمية حقيقية وديمقراطية في ظل ظروف الاستقلال الكامل في المستقبل. وبهذا الخصوص لاحظ أحد المشاركين ان المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة قد يكون مهيأً لمجابهة تحديات اعادة بناء الوطن ولمعالجة مشاكل التحديث، ربما أكثر من مجتمعات عربية أخرى وفي العالم الثالث التي تنمو وتتطور في ظلّ وصاية الدولة ومؤسساتها.

إن الطبيعة الدينامية، ربما بتعبير أدق الطبيعة الديالكتيكية، للبيئة السياسية التي تحكم جهود التنمية في المناطق المحتلة استرعت انتباه المشاركين، حيث أشار البعض إلى أن عملية التنمية في حالة المناطق المحتلة يجب ألا تقتصر على السعي من أجل تجاوز عوائق ثابتة في البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية بل يتوجب عليها أيضاً مواجهة الدينامية الاسرائيلية النشطة في اغتصاب الأرض وفي استيطانها وفي تعطيل واحباط المسار الطبيعي للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني. في مثل هذه البيئة تكتسب عملية التنمية ميزة «لعبة الحرب» الدينامية، الأمر الذي يتطلب تبني استراتيجيات فعالة ومرنة. وبهذا ففي الوقت الذي فيه يجب أن تتكيف برامج التنمية مع الظروف المتغيرة باستمرار، يجب أيضاً أن تحافظ على السير الثابت نحو الأهداف الأساسية، وهذه مهمة ليست سهلة في ظل الظروف الراهنة.

والنتيجة الأخرى لهذا التوصيف هي أن تكون برامج التنمية على أهبة الاستعداد دائماً لمواجهة أكثر المشاكل حدة والتي غالباً ما تنجم عن قرار تتخذه سلطات الاحتلال وبهذا تتجاوز عملية التنمية في درجة تعقيدها مجرد البحث الروتيني عن فرص التطور الاقتصادي في بيئة ساكنة. وبهذا المعنى، يجب أن يكون برنامج التنمية غير تقليدي على الأقل في بعض

خصائصه. فالأرض الهامشية على سبيل المثال يجب زراعتها حتى وان بخسارة اقتصادية اذا ما ساعد ذلك على حمايتها من الاستيلاء. كذلك فقد تأخذ الصناعات التقليدية اسبقية على الصناعات المستحدثة التي ربما تكون مربحة أكثر، إذا ما حافظت الأولى على الموارد الطبيعية في المجتمع أو إذا ما دعمت الاستقلال الاقتصادي على المستوى المحلي.

وقد حاول عدد من المشاركين التأكيد على النواحي غير الاقتصادية للتنمية التي رغم صلتها بعملية التنمية بشكل عام، فهي أكثر أهمية في الحالة موضع النقاش. وقد عبّر أحد المشاركين عن وجهة النظر هذه قائلاً «ان التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة ليست هي في الجوهر عملية اقتصادية وانما هي شيء نابع من الارادة وعندما يتملك الشعب ارادته فهذه قوة لا تهزم، وهذا ما نستهدفه من التنمية في ظل وضع احتلال مديد».

كما أن المشاركين الآخرين الذين تطرقوا الى هذه النقطة في مناقشاتهم أكدوا على أهمية العنصر البشري في عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي. وبهذا يكتسب الاستثمار في الموارد البشرية، سواء أكان في شكل تعليم اكاديمي أو فني أهمية مميزة في هذه العملية. وقد سلطت الضوء على هذه المسألة دراسة (لم يضمها هذا الكتاب) حول تجربة (Casa laboral popular) أو مؤسسة العمل الشعبي في منطقة الباسك في اسبانيا، وهذه المؤسسة عبارة عن تعاونية صناعية تطورت بعد الحرب العالمية الثانية فأصبحت نموذجاً مرموقاً للتنمية المعتمدة على الذات. وقد أظهرت بوضوح تجربة هذه المؤسسة مدى أهمية التركيز على تدريب المهارات البشرية خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من برنامجها. وحتى مع النمو السريع لهذه المؤسسة ونجاحها في انشاء شبكة واسعة من الصناعات والمصارف والمشروعات التعاونية فقد ظل التشديد على تنمية الموارد البشرية ميزة ثابتة في تطورها. هذه الاشارة كانت أيضاً محل تأكيد في مناقشة التجديد في تنظيم الأعمال (Entrepreneurship) في التنمية الاقتصادية للمناطق المحتلة. وسواء نظر اليها من خلال السياق التقليدي لتنمية الأعمال، أو في المفهوم الواسع للتنمية الذي يشمل كذلك النشاط الاجتماعي، فقد جرى التأكيد على أن العنصر المركزي في عملية التغير يبقى الانسان نفسه كرائد لحركة التجديد وذلك من خلال استخدام قدرته الذاتية على اختراق الحواجز التقليدية واكتشاف فرص لم يدركها الآخرون للقيام بنشاطات رائدة ذات دلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

إن غياب البنى المؤسسية الوطنية في المناطق المحتلة التي يمكن لها أن تكوّن اطاراً لاعداد خطط تنمية شاملة تبرر، من وجهة نظر العديدين، ضرورة انتهاج الأسلوب اللامركزي للتنمية. لكن لاحظ البعض أيضاً أن جهود التنمية اللامركزية ستصبح بالضرورة أكثر تفتتاً في ضوء التدخلات المتعددة من الخارج. وقد أكّد بعض المشاركين على الحاجة الى تنسيق أكثر فاعلية بين مؤسسات التنمية المختلفة العاملة لصالح المناطق المحتلة، علماً بأن التنسيق في مثل هذه الظروف لن يكون سهلاً بسبب اختلاف الاهداف والتوجهات السياسية. كما أشير إلى أن أحد العوائق التي قد تستمر في الحد من فعالية التنسيق لبرامج التنمية هو الافتقار الى الوضوح حول برنامج عمل فلسطيني للتنمية في المناطق المحتلة اذ انه

في حالة عدم استمرار المزيد من الوضوح حول طبيعة هذا البرنامج لن يتمكن الفلسطينيون من توحيد برامج التنمية الأخرى حول استراتيجية فلسطينية هادفة وفاعلة.

رابعاً: التطلعات

حاول بعض المشاركين معالجة مشكلة المضمون الذي سيتكون منه البرنامج الفلسطيني الأصيل لتنمية المناطق المحتلة. وكما أشير مسبقاً فقد رأى الكثيرون مدى الحاجة لرؤية واضحة والتي بدورها تساعد على تحديد البرنامج السياسي القادر على اثراء عملية التنمية بالمضمون المطلوب. وبشكل أكثر تحديداً وأخذاً في الاعتبار الطبيعة الانتقالية للظروف الحالية في المناطق المحتلة، كيف يمكن صياغة وتنفيذ برنامج تنمية يدعم الاتجاهات نحو التحرر واعادة تجديد الذات وينفي في الوقت نفسه العلاقات القائمة الظالمة التي فرضها وضع الاحتلال؟ وبكلمات أخرى، ما هو مضمون عملية التنمية التحررية التي تقف على طرف نقيض من التنمية التي تتكيف مع ظروف الاحتلال وتكرّس العلاقات التابعة منه؟

على المستوى العملي إن التمييز بين برنامج تنمية متحرر وآخر متكيف يعتمد في نهاية المطاف على كيفية مجابهته للقيود والعوائق القائمة. فهذا البرنامج اما ان يعزز هذه القيود وبالتالي يديم الوضع القائم، أو أن يحطمها وبالتالي يشق الطريق نحو تنمية متحررة.

وباعادة توجيه تركيز عملية التنمية الى المهام الأساسية، رأى العديد من المشاركين ان عملية التنمية في اطار المناطق المحتلة يجب أن توجه في الأساس الى حماية نسيج المجتمع العربي الفلسطيني المهدد بالتمزق والتفتت. وهكذا يجب أن تصاغ مشاريع خطة التنمية بهدف دعم التماسك الاجتماعي، وتشجيع الجهود الجماعية وتوطيد القيم المشتركة. كما يجب حماية الموارد حتى في حالة تجاوز المنفعة الاقتصادية المباشرة وذلك بسبب الدور الأساسي لهذه الموارد في حماية الأسس المادية للمجتمع. كذلك يجب التركيز على صيانة البنى الأساسية الاجتماعية والمادية وعلى تقويتها وجعلها أكثر تكاملاً.

إضافة الى ذلك، يجب ترسيخ عملية التنمية على محاور القوى الذاتية للمجتمع وذلك من أجل توسيع حدود ما هو ممكن. وقد يتطلب هذا ان تتحدى برامج التنمية القيود القائمة وأن تعطّل مفعولها سواء بكسرها أو بتوسيع الحدود التي تفرضها. وعلى هذا الأساس يجب أن توجه المشاريع الى نقض العلاقات غير المتكافئة التي خلقها الاحتلال، والى تقوية الروابط بين المناطق المحتلة والوطن العربي، والى تقليل مدى الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي.

فيما عدا ذلك، يمكن تخطي حدود هذه الاستراتيجية الدفاعية وبذلك التوصل الى أسلوب اكثر فعالية يتصدّى لشبكة القيود التي تحبط التنمية الحقيقية. هذا الاسلوب يتطلب أن ينظر لعملية التنمية في اطار أكثر دينامية. انه يستدعي مفهوم «الصمود المقاوم» كاستراتيجية لمقاومة الآثار الخطيرة للاحتلال ولجعل عملية التنمية مرتكزاً للاعتماد الذاتي. وإذا نظر الى هذا السياق الدينامي في أكثر أشكاله حيوية، أي وضع الحرب، يجد الباحث انه

في مواجهة القوى القاهرة التي تعوق التنمية والتي ينطوي عليها وضع الاحتلال، فإن أحد المخارج قد يتمثل في اقتباس استراتيجية «الحرب الشعبية» (Guerilla Warfare) وتطبيقها في مجال التنمية الاقتصادية. ان السيطرة الواسعة والمهيمنة لاقتصاد القوة المحتلة قد لا يمكن مواجهته مباشرة وقد يصبح ضرورياً بدلاً من ذلك أن يبحث المرء عن فرص للتنمية الذاتية على نطاق أصغر وعلى المستويات الدنيا، وبعد أن تشق عملية التنمية طريقها، فإنه يصبح ممكناً أن تتراكم التجارب ويتحقق التطور. وينبغي أن ترتكز هذه الاستراتيجية على دور مركزي للانسان وليس على رأس المال أو التكنولوجيا، كما أن دعم البنية المؤسسية يصبح ذا أسبقية رفيعة في اطار هذا المفهوم للتنمية.

وهذا التوجيه كما تبلور في النقاش يجب أن ينطوي على استراتيجية غير مركزية لكنها متناسقة ذاتياً. فالتنمية قد تنطلق أفقياً وليس عمودياً. إن فكرة المراكز النامية التي طرحها بعض اقتصاديي التنمية في سياق نظرية النمو غير المتوازن يمكن الاستفادة منها، لكن كأساس لتعميم تجربة النمو أفقياً أي عبر القطاعات الاقتصادية ومختلف المواقع الجغرافية. ان عملية التنمية في مثل هذا المخطط ستتوازن وتتزامن، ومع الوقت ستتمكن من الارتقاء بمجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية تدريجياً الى مستوى أعلى من النمو والتطور.

كما جرى التأكيد على أن مثل هذه الاستراتيجية لا تربط بالضرورة الاقتصاد الفلسطيني بالتكنولوجيا البدائية ولا حتى بمستوى الانتاج الصغير. فأي تكنولوجيا يمكن تأصيلها بغض النظر عن مستوى تقدمها، يمكن ادراجها ضمن هذا البرنامج للتنمية. وكذلك الانتاج الكبير ممكن طالما تطور هذا الانتاج انطلاقاً من شبكة للمشاريع الصغيرة وطالما كانت العناصر الأساسية لعملية الانتاج خاضعة للسيطرة المحلية.

إن بعض المشاركين، رغم قناعتهم التامة بجدارة هذه الاستراتيجية للتنمية، اشاروا الى مخاطرها. وتنشأ هذه المخاطر ليس فقط من القوى المعاكسة التي قد تواجه وتحبط هذه الاستراتيجية، ولكنها تنطلق من وجود مصالح خارجية أيضاً التي من خلال استخدامها للموارد المتوافرة وبالتحالف مع المصالح الانتهازية المحلية، يمكن أن تعمل على احباط هذا النهج الأصيل للتنمية المعتمدة على الذات في المناطق المحتلة.

رغم ذلك، فإن هذا النهج، مع الزمن والمثابرة، لا بدّ أن يخلق تحوّلاً في المجتمع وفي الاقتصاد الفلسطيني. كما تجدر الاشارة الى أن هذا النهج نفسه وبحكم طبيعته لا بد أن يكون بطيئاً وصعباً ومعرضاً للخطر. إن تبني هذا النهج يتطلب الأخذ بالمنظور بعيد المدى. والأمر الأكثر أهمية فإن هذا الأسلوب بتجاوزه القيود والعوائق القائمة يمثل رؤية القوة الذاتية للشعب وأمله في اعادة تجديد الذات. ان مثل هذا التوجه قد لا يساعد المجتمع الفلسطيني على البقاء خلال فترة الاحتلال فحسب، بل انه يشكل الاساس الأكثر ثباتاً لاقامة مجتمع أفضل فور انتهاء الاحتلال.

فهرس

(أ)

آسيا: ٢٥٥، ٢٥٧
الابراهيمي، الأخضر: ٨
أبو عمرو، زياد: ٢٣، ١٠٧
أبو كشك، بكر: ٨، ٢٣، ٩١، ١٧٧، ٢٩٥
الاتحاد التعاوني الاردني المركزي: ١٦١
اتحاد الجمعيات الخيرية: ٣٠٨
اتحاد الفلاحين القومي: ٦١
اتفاقيات كامب ديفيد: ٢٩١
الادارة المدنية: ١٦٥، ١٧٠، ٢٦٨، ٣٠٦
الادعاء الصهيوني: ٢٨٨
الاذاعة البريطانية: ٢٠٣
الاراضي العربية المحتلة: ١٦، ٩٣، ٢٧٩
الاردن: ٨١، ٩٥، ٩٦، ٩٩ ـ ١٠٤، ١٢٤، ١٢٧، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٧ ـ ١٦٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٩٠، ١٩١، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٢٢
ارياراتني، تي.: ٧
اسبانيا: ٧
الاستراتيجيات الفلسطينية: ٢٩٩
الاستراتيجية التنموية: ٣٠١
الاستراتيجية العربية: ٢٩١
الاستراتيجية العربية ـ الفلسطينية: ٢٩١
الاستراتيجية الفلسطينية: ٣٠١، ٣١١
الاستغلال الاقتصادي: ٢٥٩
الاستقلال الوطني الفلسطيني: ١٩٦
الاستلاب الاجتماعي: ٢٧٤
الاستلاب الاقتصادي: ٢٧٤
الاستلاب الثقافي: ٢٧٤
الاستلاب السياسي: ٢٧٤
الاستهلاك المحلي: ١١٧
الاستيطان اليهودي: ١٧
اسرائيل: ٨، ١٤، ١٧، ١٩، ٢١، ٤٩ ـ ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٧٠، ٧٢، ٧٥، ٧٩، ٨١، ٨٩، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٢ ـ ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٧، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣ ـ ١٤٦، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٣، ١٩٠، ١٩١، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨ ـ ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٨ ـ ٣٣٠، ٣٣٢
ـ الأزمة الاقتصادية: ١٣٢
ـ الجيش: ١٠٧، ١٣٩، ١٤٦، ٣٠٦
ـ السياسة الاقتصادية: ١٣٤، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ٢٠٤

ـ السياسة والحكومة: ٩٥
الاسرائيليون: ٥١، ١٢١، ١٣٦، ١٣٧، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣٠٦، ٣٣١
اسطنبولي: ٣٠١
الاسواق الاوروبية: ١٧٣
الاسواق الاوروبية الفلسطينية: ٣٥
الاسواق العالمية: ٢٠٧
الاسواق العربية: ١٥٩
الاسواق الفلسطينية: ٢٦٨
الاقتصاد الاجتماعي: ٦١
الاقتصاد الاردني: ٢٩٩
الاقتصاد الاسرائيلي: ١٦، ٢٢، ٥٢، ٩١، ١٠٣، ١٠٦، ١٢٦، ١٣١، ١٣٨ ـ ١٤٠، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٨٨، ٣١٤، ٣٢٨
الاقتصاد الرأسمالي: ٣٢٨
الاقتصاد الريفي: ١٩٣
الاقتصاد العالمي: ٣٩
الاقتصاد العربي: ٥١، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٧٦، ٧٩، ٢٢٢، ٣٢٩
الاقتصاد العربي ـ الفلسطيني: ٢٢٨
الاقتصاد الفلسطيني: ١٤، ٢٦، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٧٤، ٢٨٠، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٧
الاقتصاد القومي: ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٧٠، ٧٩
الاقتصاد اللبناني: ٢٨٥
الاقتصاد المصري: ١١٢
الاقتصاد اليهودي: ٤٢، ٦٩، ٣٢٨، ٣٢٩
الاقطار العربية انظر البلدان العربية
الاقلية العربية: ٣٢٩
الاقلية اليهودية: ١٧
الاكوا انظر لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
الامبريالية: ٢٥١
الامبريالية الاسرائيلية: ١٣٢
امريكا اللاتينية: ٢٥٥، ٢٥٧
الامم المتحدة: ١٢٦
ـ الجمعية العامة: ٩٤
الانتاج الزراعي: ٩٩
الانتاج العربي: ٦٠
الانتاج الفلسطيني: ٢٥٣
الانفاق الاستهلاكي: ٧٤
أوروبا: ١٣، ٤٦، ١٣٩، ١٧٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٢
اوروبا الشرقية: ٢٧، ١١٦
الاونروا انظر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
أوين، روجر: ٨، ١٤، ٢٥
اوين، مارغريت: ٩
ايلورزا، رومان: ٧
اينان، رافايل: ٢٧٨

(ب)

البحث العلمي: ١٦٥، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥
البرجوازية التقليدية: ٣٠٤
البرجوازية الوطنية: ٢٥١
البروليتاريا: ٢٧٧
بريطانيا: ٢٦، ٣٢١
ـ الجيش: ٤٢، ٤٣
البطالة: ٣٩، ٤٨، ٧٧، ٨٢، ١٠٦، ١٠٩، ١٣٢، ٢٤٧
البطالة الموسمية: ٨٢
البلدان العربية: ١٣، ١٥، ١٦، ١٥٩، ١٧٢، ١٨٣، ١٩٠، ٢٧٣
بن عليزار، الياهو: ١٤٥
بنفنيستي، ميرون: ١٢٧، ١٤٣، ١٦٤
بنك الاسكان: ٢١٨، ٢٢٥
بنك الاسكندرية: ١١٧
البنك الدولي: ٨٢
البنك الزراعي الاسرائيلي: ٦٧
البنك الصناعي: ٢١٨
البنك العربي المحدود: ١١٧
بنك فلسطين: ١١٨، ٢٠١، ٢١٢ ـ ٢١٤، ٢٢٤، ٢٢٦
البنك المركزي الاردني: ٨٤، ٩٣، ٢٠١، ٢٢٧
البنوك التجارية: ١٩٢
البنية الاجتماعية: ٥٨، ٣٣٧
البنية الاقتصادية: ٤٦، ٩٥، ٣٣٧

البنية الانتاجية: ٦٨
البنيـة التحتية: ١٦، ٢٣، ٦٧، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٩٧، ٢٧٠، ٢٩٩
البنية الطبقية: ٢٦١
بوش، جورج: ١٤٢
بولوك، اليكس: ٢٤٩
البيروقراطية: ٣٠، ٣٠٤
بئر السبع: ٣٣
بيغن، مناحيم: ٢٧٥، ٢٩١

(ت)

التبـعيـة: ٢٣، ٢٦، ٧٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣١٧
التبعية الفلسطينية: ٢٧٢، ٢٧٥
التجمعات الاقليمية: ٦٤
التحولات الاجتماعية: ٢٥١
التخطيط الاقتصادي: ٢٣٢
التخلف: ٢٥٠، ٣٠٢
التخلف التكنولوجي: ٢٥٤
التراث الثقافي: ٢٧٧
التشكيلات الاجتماعية: ٢٧٢
التصنيع المديني: ١٩٣
التطور الاقتصادي: ٥٠، ١١٠، ٢٤٧
التعاون العربي: ٧٠
التعبئة الشعبية: ٣٣٢
التعليم الزراعي: ١٦٥
التغير الاجتماعي: ٥٢
التغير الاقتصادي: ٥٢
تقسيم العمل الزراعي: ٦٤
التكامل القطاعي: ٢٧٣
الـتكـنـولـوجيـا: ١٤، ٥٩، ٧٢، ٧٣، ١٩٦، ١٩٧، ٢٥٥، ٣٠٠، ٣٢٤، ٣٣٧
التكنولوجيا الزراعية: ٢٤٩
التكوين الرأسمالي: ٣١٦
التكوين الصناعي: ٧٢
الـتـنـمـيـة: ٨، ٩، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٥٨، ٦٦، ٦٧، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٨٨، ١٩٥، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣١١، ٣١٩، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧
التنميـة الاجتـماعيـة: ٧، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ١٤٣، ٢٦٠، ٣٢٧، ٣٣٠
التنمية الاسرائيلية: ١٢٦
التنميـة الاقتصـاديـة: ٧، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٥٢، ٥٧، ٥٩، ٧٦، ١٠٦، ١٣١، ١٤٣ ـ ١٤٥، ١٤٧، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٦٠، ٣١٣، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥
التنمية التحررية: ٣٣٦
التنميـة الـزراعيـة: ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ٢١٤، ٢٥١
التنميـة الصنـاعيـة: ١٢٢، ١٣٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦
التنمية الفلسطينية: ٢٠٨، ٣٣٣
التنمية اللامركزية: ٣٣٥
التنمية المستقلة: ١١٢
التنمية الوطنية: ٢٤٧
التوسع الكولونيالي: ٢٥٢
توما: ٢٦٩

(ث)

الثقافة الفلسطينية: ٢١
الثقافة الوطنية: ٢٧٤
الثورة الخضراء: ٢٥٧

(ج)

جامعة الدول العربية: ١٠١
الجامعة العبرية: ٤٤، ١٤٦
الجبهة الوطنية الفلسطينية: ٣٠٥
الجغرافية الطبيعية: ٢٧٢
الجمعيات التعاونية: ١٦٨، ١٧٠، ١٧٥
الجمعيات اللوائية: ١٧٥
الجمعية التعاونية لصيادي الأسماك: ١١٨
جمعية التنمية الاجتماعية: ١٦٣
جمعية المانونيت المركزية: ١٦٣
جنوب افريقيا: ٧، ١٨، ٢٧٢، ٣٣٠

الجولان: ٥٠
جيش التحرير الفلسطيني: ١١٢، ١٢٦

(ح)

الحرب الشعبية: ٣٣٧
حرب، محمد طلعت: ٢٢٦
حرب تشرين الأول/اكتوبر (١٩٧٣) انظر الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٧٣)
الحرب العالمية الثانية: ١٤، ٢٥، ٢٧، ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٣٣٥
حرب عام ١٩٤٨ انظر الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٤٨)
حرب عام ١٩٦٧ انظر الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٦٧)
الحرب العراقية ـ الايرانية: ١٥٨
الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٤٨): ١٠٧
الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٦٧): ١٦، ٩٢، ١١٨، ١٢٠، ١٣٩، ١٨٠
الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٧٣): ٩٠
الحرف التقليدية: ١٩٦
الحركة الصهيونية: ١٣، ٥٧، ٢٧١
الحركة الوطنية الفلسطينية: ٣٠٣
حزب العمل الاسرائيلي: ٢٥٢، ٢٩١
الحكم الاسرائيلي الكولونيالي: ٥٠، ٢٥٤

(خ)

خالدي، رجا: ٤٩، ٣٢٩
الخدمات الاجتماعية: ٣٠٨
الخليج العربي: ٩٢

(د)

الدخل القومي: ٢٩، ٩١، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٨
درايبر، موريس: ١٤٦
الدقاق، ابراهيم: ٢٩١
دك، هارولد: ٢٣، ٣١٣
دوريات
ـ كومنتري: ٣٠٦
ـ ميدل ايست انترناشيونال: ٢٩٦
الدولة الاسرائيلية انظر اسرائيل
الدولة اليهودية: ١٣، ٤٨، ٣٢٩
ديان، موشي: ٢٩٧

(ر)

رأس المال اليهودي: ٧٥
رابين، اسحق: ١٤٥، ٣١٤
روتنبرغ: ٢٦
ريان، شيلا: ٢٦٧
ريتشاردسن، جون: ٩

(ز)

الزراعة العربية: ١٧، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٧
الزراعة القومية: ٦٤
الزراعة اليهودية: ٣٥

(س)

الساكت، بسام: ٧، ١٨٣
ستين: ٣٠
سري لانكا: ٧
السلع الاستهلاكية: ٤٢، ٤٤، ٩١، ١٣٤، ١٨٩
سمث: ٣٠
سوريا: ١٤، ٣٣، ٨٨، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥
السوق الاسرائيلية: ١٩، ١٠٢، ١٣٥
السوق الاوروبية المشتركة: ٩٤
سوق العمل الاسرائيلية: ١١٦
السويد: ٣٢١
السياسة التجارية الكولونيالية: ١٥٥
السياسة التنموية: ٣٠٢

(ش)

شديد، محمد: ٩، ١٦، ١٣١
الشرق الأوسط: ٤٢، ٤٣، ٤٧، ١٥٢
شركات حيفرات اوفديم: ٦٨ ـ ٧٠
شركة افريسكو للتصدير: ٦٥، ٦٦

شركة بوتاس فلسطين: ٢٦
شركة التأمين العربية: ٢١٢، ٢١٥
الشركة الفلسطينية للكهرباء: ٣٨
الشركة الوطنية الاسرائيلية للمياه: ١٤٠
الشعب الفلسطيني انظر الفلسطينيون
شمال افريقيا: ٤٤
شولتز، جورج: ١٤٢
شيرسفسكي: ٢٩

(ص)

الصادرات الفلسطينية: ١٨٩
صايغ، يوسف: ٢٣، ٢٦٥
صحراء سيناء: ١٣
الصراع العربي ـ الاسرائيلي: ٢٩١
الصلح، كاميليا فوزي: ٩
الصناعة التحويلية الفلسطينية: ٢٦٧، ٢٧٧
الصناعة العربية: ٤٦، ٧١، ٧٢
الصناعة الفلسطينية ـ العربية: ٣٨
صندوق تنمية المجتمع: ٣٠٦
الصندوق القومي اليهودي: ٣٥، ٥٥

(ض)

الضفة الشرقية: ١٥، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩١، ١٧٨، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢١
الضفة الغربية: ١٤ ـ ١٧، ٥٠، ٥٢، ٧٥، ٨١، ٨٤ ـ ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٩ ـ ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٧١، ١٧٢، ١٧٧ ـ ١٨١، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٥ ـ ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٨٠، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣١٠، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤

(ط)

الطاقة البشرية: ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١

(ع)

العالم الثالث: ٢٠، ٥٠، ٥٣، ١٣١، ١٥٤، ٢١٩، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٢٧، ٣٣٣
العبد، جورج: ١٣، ٣٢٧
عبد الحق، عباس: ٨
العرب: ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٥ ـ ٥٨، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٧٤، ٧٥، ٨٧، ٢٦٧، ٢٧٨، ٣٢٨
عصبة الأمم: ١٣، ٣٢
العلاقات الاقتصادية: ٨١
علاقات الانتاج: ٢٥٨
العلاقات الطبقية: ٢٥٨
العلاقات العشائرية: ٢٠٨
العلاقة النيوكولونيالية: ٣١٦
العمالة: ١٧٦
العمالة الاسرائيلية: ١١١
العمالة الزراعية: ١٥٥، ١٧٦
عمان: ٢٠٥ ـ ٢٠٨
العمل العبري: ٣٢٨
العمل العربي: ٤٦، ٦٤، ١٣٧
العمل العربي ـ الاسرائيلي: ٧٧
العمل اليهودي: ٤٦
العملة الأردنية: ١٠٦
العملة الاسرائيلية: ٩٠، ١٠٦
العملة الأوروبية: ٩٤
عورتاني، هشام: ٢٣، ١٤٩، ١٨٣

(غ)

غرينبرغ ستانلي: ٧

(ف)

الفائض الاقتصادي: ٢٥٩
فريري، باولو: ٣١٥

الفكر العربي: ٢٤٩
فلسطين: ١٣، ٢١، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٩، ٤٣، ٤٧، ١٠٦، ٢٢٧، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٧٩، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٤
ـ التجارة الدولية: ٢١٢
الفلسطينيون: ٧، ٨، ١٣، ١٥ ـ ١٧، ٢٠، ٤٨ ـ ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٨٩، ٩٤، ١٠٠، ١٣٦، ١٤٠ ـ ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٦٤، ١٦٩، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٦٨ ـ ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩ ـ ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٩ ـ ٣٠٢، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٣ ـ ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٦

(ق)

قبرصي، عاطف: ٢٢٩
القدس: ٥٠، ٥٤، ١٣٣، ١٨٣، ٢٠٢، ٢٠٣
القضية الفلسطينية: ٣١١
قطاع البناء: ١١٠
قطاع التشييد: ٧٣، ٨٢، ٨٤، ٩٥، ٩٧
القطاع التعاوني: ٦٣
القطاع الخاص: ٩٧
قطاع الخدمات: ٧٨، ٨٢، ١١٠
القطاع الرأسمالي: ٢٩
القطاع الزراعي: ١٨، ٢٧، ٨٣، ١٠٩، ١٦١، ١٨٠
القطاع الصناعي: ٥١، ١٣٤، ٢٤٥
قطاع غزة: ١٤، ١٦، ١٧، ١٩ ـ ٢١، ٥٠، ٧٥، ٨٩، ١٠٧ ـ ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣١٠، ٣٢١
القطاع المدني: ٤٤
قوات الاحتلال الاسرائيلي: ١١٧
قوات الطوارىء الدولية: ١١٢
قوة العمل: ٦٩، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٩٤، ١٠٦، ١٠٩، ١٣٨، ١٩٣، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٦٨
قوة العمل الفلسطينية: ١٠٢، ١٨٥، ٢٢٢، ٢٨٨
القوى البشرية: ٣٣٠
القوى التقدمية: ٢٥١
القيادة الفلسطينية: ٢٩٢، ٣١٢

(ك)

كتب
ـ الكتاب الأبيض: ٤٦
- كونيغ: ٢٧٥
الكولونيالية: ٥٣، ٢٥١، ٢٦١، ٢٧٣
الكومونولث الاسرائيلي: ٢٩٥
كوهن، دافيد: ٢٧٨
الكويت: ٨٨
الكيبوتز: ٦٧
كيلي، اليسون: ٣٠٨

(ل)

لبنان، ١٤، ٢٨٠، ٢٨٤
ـ الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ): ٢٨٤
ـ الغزو الاسرائيلي (١٩٨٢): ٢٩٣
لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية: ٣١٠
اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية: ٩٣، ١١١، ١٦٢، ١٩٢، ٢١٧، ٢٦٩، ٢٨٨، ٢٩٣، ٣١٥، ٣٣٢
لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: ٥١
لجنة الفرندز الامريكية: ١٤٢
لجنة مساعدة لاجئي الشرق الأدنى الاميركية: ١٤٢، ١٤٣
لجنة المينونايت المركزية: ١٤٢
لينين، فلاديمير أ.: ٢٦٩

(م)

مابرو، روبرت: ٨

الماركسية: ٢٦
مايركاهان: ٢٧٥
المجتمع الريفي: ٣٠٤
المجتمع العربي: ١٧، ٢٧، ٢٩، ٦٢، ٥٣، ٥٧، ٥٨، ٦٨، ٧٢، ٧٤، ٧٦، ٧٧
المجتمع الفلسطيني: ٧ ـ ٩، ١٥، ٢٣، ٢٩، ١٠٦، ١٤٢، ٢٧٢، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧
المجتمع اليهودي: ٣٠، ٣٦، ٤٦
مجلس الأراضي المسيحية المقدسة: ١٤٣
المجمع الصناعي اليهودي الجديد: ١٣٧
مشروع آلون: ٢٥٢
المشروعات العربية: ٤٤
مصر: ١٠٧، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٤
مصنع بولس للمرمر والغرانيت: ٧٥
المفكرون الفلسطينيون: ٢٩٦
الملكية الزراعية: ١١٣
المنتوجات الزراعية: ١٥٥
منظمة سارفودايا شرامادنا: ٣٣٢
منصور، انطوان: ٨١
المنظمات التطوعية: ١٩٣
المنظمات الدولية: ٩٥، ١٧٢
المنظمات اليهودية: ٣٥
منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: ٢٣٦
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية: ١٨٣، ٢٢٨
منظمة التحرير الفلسطينية: ٩٣، ١٦٤، ٣٠٣
منظمة التعاون المركزية الأردنية: ١٦٨، ٢١٦
منظمة كيرن كاميحت: ٣٥
المواد الاولية: ١٨٩، ١٩٧
الموارد البشرية: ١١٢، ١٣١، ٢٣٢
الموارد الطبيعية: ١١٨، ٢٧٣، ٣١٣
مؤتمر التنمية من اجل الصمود في الضفة الغربية (١٩٨١): ٢٩٦
مؤتمر القمة العربي (الرباط: ١٩٧٤): ٢٩٢
مؤتمر القمة العربي (بغداد: ١٩٧٨): ١٦٢، ١٦٣
المؤسسات الاردنية: ٨٧
مؤسسات التدريب الفني: ١٩٣
مؤسسات التسويق والصيرفة: ٦٨
المؤسسات التطوعية: ٣١٧
المؤسسات التعليمية: ٢٧٧
مؤسسات التمويل العربية: ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٢، ٢٣٠
المؤسسات الدولية: ٢٧٠
المؤسسات الصحية الفلسطينية: ٢٠
المؤسسات الصناعية: ١٠٠، ١٨١
المؤسسات الصهيونية: ٤٦، ٥٢
المؤسسات الفلسطينية: ٨٧، ٢٧٧، ٣٢٦
المؤسسات المالية: ٢٢٦
المؤسسات الوطنية: ١٣١
المؤسسات اليهودية: ٥٩، ٧٦
مؤسسة استعمار يهود فلسطين: ٣٥
مؤسسات الاغاثة الكاثوليكية: ١٦٣
مؤسسة امدايست: ١٧٤
المؤسسة الامريكية لخدمات التعليم والتدريب: ١٤٣
مؤسسة اينرا: ١٦٣، ١٦٨
مؤسسة التعاون: ٩
مؤسسة التمويل اليهودي للاستيطان والتعليم ورأس المال: ٣٥
مؤسسة الرعاية: ١٤٣
مؤسسة العمل الشعبي (اسبانيا): ٣٣٥
مؤسسة العون الكاثوليكي: ١٤٢، ١٤٣
الموشاف: ٦٧
ميلسون، مناحيم: ٣٠٦

(ن)

ندوة التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال المديد (بريطانيا: ١٩٨٦): ٧
النرويج: ٣٢١
النضال الطبقي: ٢٦١
النضال الفلسطيني: ٢٩٦
النضال القومي: ٢٦١
النظام التعاوني اليهودي: ٦٦
النظام التمويلي: ٢٠٢، ٢٢٦
النظام الرأسمالي: ٢٧٣
النظام المصرفي الاسرائيلي: ٢٨٨
النظام النقدي: ٢٠٦
نظرية ميكنون ـ شو: ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٥

النمـو الاقتصـادي: ١٤، ٥٦، ٥٨، ٧٩، ٢١٩، ٢٣٣، ٣٣٤
نهر الأردن: ٥٢، ١٣٩
نيبان، يغال: ٢٧٥

(هـ)

هاربر، مالكولم: ٣٢٥
هاريس، لورنس: ١٩، ٢٠١
الهجرة اليهودية: ٢٦
هرتزل، تيودور: ٢٧٦
الهستدروت: ٦١، ٦٤، ٦٨، ٧٠
هوروفيتز: ٤٥
الهوية الوطنية الفلسطينية: ٣٠٤، ٣٢٦

(و)

وادي الأردن: ١٤٠، ٢١٥، ٢٥٠ - ٢٥٢، ٢٥٤ - ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٣٠٣، ٣٢١
الواردات الفلسطينية: ١٨٩
الوحدة العربية: ٢٧٤
الوطن العربي: ٢١٧، ٣١٥، ٣٣٦
الوكالة الاميركية للتنمية الدولية: ٩٤، ٢٩٥
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: ٢٤٢، ٢٩٥، ٢٩٦
الولايات المتحدة الامريكية: ١٢٥، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٥، ١٩١، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٩٥
ـ السياسة والحكومة: ١٤٢
ـ الكونغرس الامريكي: ٩٣، ١٤٢، ١٤٦
وولبي، هارولد: ٧

(ي)

اليهـود: ١٣، ٢٢، ٢٦ - ٣١، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٤٨، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦١، ٦٩، ١٣٦، ٣٢٨
يوغسلافيا: ٢٣٢
اليونيدو انظر منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
اليونيسكو انظر منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨ ص ـ ٢ $)........ حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $)........ د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $)........ ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $)........ أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $)........ د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $)........ د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $)........ د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص ـ ٢,٥٠ $)........ د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
  (٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $)........ د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد)........ د. غسان سلامة
- السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥
  (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $)........ د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص ـ ٢ $)........ د. وليد عبد الحي
- رحّل في ارض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $)........ د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٣٢٤ ص ـ ٤ $)........ د. أحمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص ـ ٢,٥٠ $)........ د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص ـ ٢,٥٠ $)........ محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والافاق (١٧) (١٨٠ ص ـ ٢ $)........ د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص ـ ٥,٥٠ $)........ عبد اللطيف شرارة
- العرب والعلم والثقافة (١٩) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $)........ انطوان زحلان
- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $)........ د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $)........ مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،
  (١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $)........ د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $)........ ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $)........ مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $)........ ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٢,٥٠ $)........ د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية........ د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٢٩٢ ص ـ ٨ $)........ د. أنطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية........ ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $)........ ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية........ ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $)........ د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $)........ د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
  (٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $)........ د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية........ ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية،
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $)........ مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $)........ د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $)........ مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $)........ د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين،
  طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $)........ د. عبد الله عبد المحسن السلطان



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (١٨٤ص ـ ٤$) .... د. مصطفى الفيلالي
- الاقتصاد الاسرائيلي (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... د. حسين أبو النمل
- مستقبل الامة العربية: التحديات.. والخيارات (٥٧٦ ص ـ ١٠ $) .... د. خير الدين حسيب وآخرون
- السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام (سلسلة اطروحات الدكتوراة (١٣)) (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. وجيه كوثراني
- المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد (٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. اسامة عبد الرحمن
- العرب والعالم (٤١٢ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. علي الدين هلال وآخرون
- المجتمع والدولة في الوطن العربي (٤٥٢ ص ـ ٩ $) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- الفلسفة العربية المعاصرة مواقف ودراسات (٥٠٠ ص ـ ١٠ $) .... ندوة فكرية
- المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩١٧ دراسة توثيقية (٧٦٠ ص ـ ٢٠ $) .... د. يوسف خوري
- البحر المتوسط في العالم المتوسط: دراسة التطور المقارن للوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا (١٢٠ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. أمين ود. فيصل ياشر
- سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية (٣٥٤ ص ـ ٧$) .... د. نادر فرجاني
- التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لاهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ (٢٥٢ ص ـ ٥$) .... د. محمود عبد الفضيل
- الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٢)) (٢٠٨ ص ـ ٤$) .... د. سلوى شعراوي جمعة
- صورة العرب في الصحافة البريطانية: دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١)) (٣٤٨ ص ـ ٧$) .... د. أحمد يوسف أحمد
- الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية. (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. أحمد يوسف أحمد
- تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي (١))... طبعة ثالثة (٣٨٨ ص ـ ٨ $) .... د. محمد عابد الجابري
- ما بعد الراسمالية (سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)) (٢٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. سمير أمين
- مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي (٢٤٤ ـ ص ٥ $) .... د. أسامة الغزالي حرب
- القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ـ دراسة مستقبلية ـ (٢٢٤ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. ناصيف يوسف حتي
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) (٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. خلدون حسن النقيب
- المجتمع والدولة في المشرق العربي (٣٢٠ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. غسان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. محمد عبد الباقي الهرماسي
- الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي (٤٢٤ ص ـ ٨,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- العرب ومستقبل النظام العالمي (٢٩٢ ص ـ ٦ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- العرب ودول الجوار الجغرافي (٦٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- الاقباط والقومية العربية ـ دراسة استطلاعية ـ (٢٣٦ ص ـ ٥ $) .... د. أبو سيف يوسف
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ (٨٦٤ ص ـ ١٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- دراسات في الحركة التقدمية العربية (٢٨٠ ص ـ ٧,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. مجدي حماد
- البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠) (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. ابراهيم ابراش
- صورة العرب في عقول الامريكيين (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. ميخائيل سليمان
- السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩) (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. بو قنطار الحسان

هذا الكتاب

دراسات مترجمة عن الانكليزية لنتائج ندوة عقدت في جامعة اكسفورد في بريطانيا برعاية مؤسسة التعاون الفلسطينية لمعالجة مشاكل التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية المحتلة.

ومنذ قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ ومصير العرب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل اسرائيل محط اهتمام متزايد. وقد تكون دراسات هذه الندوة أول مجموعة تفحص بعمق مشاكل وتطلعات التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة.

وهذه الندوة التي شارك فيها باحثون عرب وأجانب من مختلف الاختصاصات تحتوي على ١٣ بحثاً مع مقدمة وفصل ختامي تتناول تاريخ الاقتصاد الفلسطيني والسياسات التي تحدد شكل التنمية في ميادين الصناعة والزراعة والأعمال المصرفية داخل المجتمع الفلسطيني في الوطن المحتل، اضافة إلى الاستراتيجيات المتنوعة التي تستدعيها الظروف من أجل البقاء والنمو الاقتصاديين.

الثمن دولارات
أو يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣